

المحاضرة



فہرست

السنة الثانية

1955



Digitized by Google

Original from
PRINCETON UNIVERSITY

بيان

تتضمن فهرست مجلة المحاماة على الابواب الآتية

- ١ - بيان المقالات والمباحث التشريعية
- ٢ - ملخص أحكام المحاكم الاهلية المنشورة
- ٣ - بيان القوانين والقرارات والمنشورات
- ٤ -

فهرست المباحث القانونية والتشريعية

(نذكر تحت هذا الباب عناوين المقالات والمباحث مع أسماء أصحابها وبيان العدد والصحيفة المنشورة فيها)

- | | | | |
|-----|-------|-------|--|
| ١١٣ | عدد ٣ | صحيفة | } ١ - مركز الوارث في القوانين المصرية للاستاذ عبد الحميد بدوي بك |
| ١٦٥ | » ٤ | » | |
| ٢٠١ | » ٥ | » | |
| | | | ٢ - كلمة في المادة ٤٦٢ للاستاذ زكي عريبي |
| ٥٢١ | » ١٠ | » | ٣ - حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام للاستاذ محمد صبرى أبو علم |

فهرست الاحكام

ملحوظه - ننشر تحت هذا الباب ملخصات الاحكام مرتبه ترتيبا هجائيا . ونردفها ببيان الحكم الصادر منها الحكم وتاريخ صدوره والعدد المنشور فيه الحكم من هذه المجلة والصحيفة والتمرة المعنون بها الحكم . وقد يشار الى الحكم اكثر من مرة تبعا لعدد المباحث الواردة فيه فيذكر المبدأ ويكتفى بالاحالة على موقع ملخص الحكم من الفهرست مع التمرة المذكورة على يمينه في الفهرست تسهيلا للبحث

أثبات في المواد المدنية

٣. الأثبات بين محام وموكله. البينة وقرائن

الأحوال

المادة ٢١٥ مدني

دفع محام مبلغاً من المال لدائن موكله
ثم رفع الدعوى على الأخير يطالبه بما
دفع عنه مدعي حصول الدفع من ماله
الخاص فقضت المحكمة الابتدائية برفض
دعواه بناء على أن دفعه هذا يفيد من نفسه
الدفع بالتوكيل أو بالواسطة ومن ثم الدفع
من مال موكله ومحكمة الاستئناف قررت أن
القرينة في جانب المحامي لأنها قرينة نسبية
«Juris et tantum» وليست قرينة مطلقة
«Juris et jure» واعتبرت الاتصال حجة
للمحامي إلى أن ثبتت الموكل حصول الدفع
من ماله وأباحت للأخير الأثبات بكافة
الطرق القانونية وللمحامي التي
(استئناف — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ —
عدد ٨ — من ٣٧١ — مجلة ١١٦)

٤. الخطابات الخاصة بمصالح الحكومة .

قيمتها في الأثبات

الخطابات المتبادلة بين إحدى مصالح
الحكومة تعتبر من الأوراق الخاصة
التي لا يجوز للمحكمة أن تأمر بتقديمها
أو أن تنتقل للاطلاع عليها بناء على طلب
أحد الخصوم
إذا قدم خصم في دعوى على
الحكومة ورقة قال أنها صورة غير
رسمية من أحد الخطابات المشار إليها
جاز للحكومة أن تطلب من المحكمة

حرف الالف

اتفاق جنائي

١. تم جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عنها
في المادة ٤٧ مكررة (قانون ١٦ يونيه
سنة ١٩١٠) رقم ٢٨ بمجرد الاتفاق
الجنائي بصرف النظر عن الاجراءات التي
تلتها واخذتها جهة الادارة للوصول
الى ضبط الفاعلين أو لاحتباط عملهم .
وفي القضية كانت وجه النقص
منحصراً في أنه لولا اجراءات الادارة
لاقتصرت الواقعة على مجرد اظهار البينة
وانتهت بوقتها ولاحتتمل أن يعدل
المتهمون عنها .

(قض — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ —
عدد ٩ — من ٤٢٧ — مجلة ١٣٧)

اثبات وراثته

٢. المادتان ٣٥٥ و ٣٥٧ من لائحة المحاكم

الشرعية

الأشهاد الشرعي بأثبات الوراثة
صحته قاصرة على الم شهدين فإذا أنكر
أحد المضموم الوراثة أمام المحكمة
الشرعية ولم يكن من الم شهدين وجب
ايقاف الدعوى حتى يقدم مدعى الوراثة
حكماً شرعياً بها .

(استئناف — ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ —
عدد ٨ — من ٢٧٧ — مجلة ١١٨)

أو أن الفرض منها التكاية .
ان تشدد نساء المهوراة في الحجاب بمنعهم
من حلف اليمين فلا يصح أن يتخذ من هذه
المبالغة سلاح للحكم عليهم .
لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على واقعة لو
صحت كانت جريمة لانه لا يصح أن يكون
التكول عن اليمين دليلا على ارتكاب
الجريمة .

(استئناف — ١٧ يناير سنة ١٩٢١ —
عدد ١٥٥ — ص ٢٠ — أمرة ١٠)

٧ ربا فاحش . يمين . النظام العام .

يجوز توجيه اليمين الحاسمة لأثبتات الربا
الفاحش لأن ذلك وان كان يؤدي الى
اثبات ركن من أركان جريمة الربا الفاحش
ألا أنه لا يمس النظام العام في شيء .
(استئناف — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٦٥٩ — ص ٢٧٩ — أمرة ٨٨)

اثبات في المواد الجنائية

٨ تزوير . قوة الاحكام الجنائية أمام

الحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية
بالبراءة حجة أمام المحكمة المدنية ان
كان مبنيًا على عدم صحة التهمة
أما اذا كان الحكم مبنيًا على عدم
كفاية الادلة فليس حجة أمام المحكمة
المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها
(استئناف — ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ — عدد ٧
ص ٢٢٠ — أمرة ١٠٢)

أن تأمر باستبعادها من دوسيه الدعوى
لأنه اذا كان لا يجوز إزام الحكومة
بتقديم الأصل فلا يجوز قبول تقديم
ورقة يزعم مقدمها أنها صورة طبق الأصل
ليخرج الحكومة الى تقديم الأصل
المخالف للصورة

الحكم القاضي برفض استبعاد الورقة اذا
كان يشير الى أن لها قيمة في الدعوى فهو حكم
تمهيدى لا تحضيرى وعليه فيجوز امتثاله
مستقلا عن الحكم في موضوع الدعوى
(استئناف — ١٦ ديسمبر سنة ١٩١١ —
عدد ٥ — ص ٢٢٢ — أمرة ٦٩)

٥ اليمين . صحتها القانونية .

ليس لليمين بمقتضى القانون الأهلى
عبارة معينة ينبغي الخلف بها غير ما هو
منصوص عنه في المادتين ١٧١ و ١٧٢
مراقفات فيكفى أن يؤدي الخصم اليمين
بمقتضى أصول دينه أو أن يقول أحلف
على ثبوت أو نفي المخلوف عليه .

وضع اليد على المصحف الشريف
ليس من الشرع في شيء ومن باب أولى
وضم اليد على مصحف خاص معروف
بالتوكية وعليه فن يرفض حلف اليمين
على هذه الصورة لا يبعدنا كالأعلن اليمين
(استئناف — ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ —
عدد ٥ — ص ٢٢٧ — أمرة ٧١)

٦ اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة .

عدم قبولها

للخصم أن يوجه الى خصمه اليمين
الحاسمة ولكن للمحكمة تقدير ظروف
الدعوى لتبين اذا كانت اليمين مقبولة

الاختلاس : البينة

سلم شخص آخر ورقة بكونت قيمتها
مخسونا جنيا لاستبدالها بورق أصغر
قيمة فبدها . ففتت محكمة الجنائيات :
أولا - بأن الواقعة خيانة أمانة معاقب
عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات
ثانيا - بمجواز اثباتها بالبينة لأن الظروف
التي سلت فيها الورقة لا تسمح عادة
بالحصول على كتابة

تقضى ٢٨ - ١٢١ سنة ١٩٢١ - عدد ١ - ص ٣ ندر ٢

دعوى الجنحة المباشرة . شطب

الدعوى المدنية . رد القضية الى الجلسة

إذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم
يحضر المدعى المدني ولا المتهم ففتت
المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالبراءة
جاء للدعوى إذا حضر قبل انعقاد
الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع
الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية
من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية
تطبيقا لاحكام قانون المرافعات
(مادة ١٢٠)

(المصوره - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ١
ص ٤٦ - ندر ١٩)

الدعوى المدنية امام قاضى الجنح

لا ينظر قاضى الجنح الدعوى المدنية
الاتبعاً للدعوى الجنائية أى أن يكون
المدعى عليه مدنياً متبهاً امامه أما باعتباره
فاعلاً أصلياً أو شريكاً ولا يستثنى من
هذه القاعدة الا الاشخاص المشغولون

مدنيا المنصوص عنهم فى المواد ١٥١ و ١٥٢
١٥٣ من القانون المدنى وورثتهم
(منع سواج - ٣ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١
ص ٤١ - ندر ٢٠)

تزوير . اختيار الطريق المدنى . عدم

جواز سماع الدعوى . تحريك

المدعى الدعوى العمومية

- (١) لا تطبق قاعدة (عدم قبول الدعوى
امام المحكمة الجنائية لسبق اختيار
المدعى الطريق المدنى) الا فى حالة
ما اذا كانت الدعوى المدنية لازال قائمة
أما اذا كانت هذه الدعوى قد
فصل فيها نهائياً فانما تطبق قاعدة (عدم
جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها)
- (٢) ليس الغرض من قاعدة (عدم جواز
سماع الدعوى لسبق الفصل فيها) منع
الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها
فقط وانما أيضا اجتناب تناقض الاحكام
وعليه فالحكم الصادر من المحكمة
المدنية فى دعوى تزوير فرعية بصحة
العقد يمنع من رفع دعوى التزوير مباشرة
امام محكمة الجنح وذلك بالرغم من كون
الدعوى المباشرة تتضمن طلب الحكم
بتعويض بينما كانت الدعوى المدنية
تتضمن طلب تثبيت ملكية لتوفر
شرط اتحاد الموضوع فى الدعوين ولو
اختلف الغرض فبهما . وبالرغم من ادخال
خصوم آخرين بصفة شركاء فى التزوير
لم يسبق اختصاصهم فى الدعوى المدنية
لأن الشركاء انما يستفيدون من الحكم

حضور المتهم الغائب انما وضع لمصلحة المتهم فلا محل لاعادة الاجراءات بشأن المتهم فيما يختص بالجناية لسبق الحكم فيها بالبراءة

ان الحكم النهائي الصادر في دعوى جنحة من محكمة الجنايات أما تجوز المعارضة فيه بالطرق العادية فلا محل لاحالة الدعوى الى قاضي الاحالة . واما بطلان الحكم ويزول اثره بحضور المتهم أو القبض عليه . فتصبح الدعوى جنحة مستقلة عن دعوى الجناية فلا اختصاص لقاضي الاحالة بها

(قرار قاضي حالة النيا . جنابة نمرة ٣٩ منالقة سنة ١٩٢٠ عدد ٢ من ١٠٧ - نمرة ٤٠)

١٤ اصلاحية الاحداث والحبس مع

ايقاف التنفيذ

الحكم بالحبس مع ايقاف التنفيذ اشد عقوبة من الحكم بأرسال المتهم لاصلاحية الاحداث التي هي مقام تربية وتأديب . وعليه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تبدل عقوبة الاصلاحية المحكوم بها ابتدائيا بعقوبة الحبس مع ايقاف التنفيذ اذا كان الاستئناف مرفوعا اليها من المتهم دون النيابة العمومية والا يكون حكمها محلا للنقض خطأ في تطبيق نصوص القانون

(نقض - ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٣ من ١٣١ نمرة ٤١)

١٥ تغيير وصف التهمة . نقض

لا يجوز للمحكمة تغيير وصف التهمة دون ان تلتفت اليه الدفاع والا

الصادر لمصلحة الخصم الاصلى متى كان الحكم غير مبني على اسباب متعلقة بشخصه (٣) لا يستطيع المدعي بالحق المدني تحريك الدعوى العمومية الا اذا كانت دعواه صحيحة فتم كانت غير جائز نظرها لسبق الفصل فيها كانت الدعوى العمومية غير جائز نظرها أيضا

دعوى العياط - ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٧٥٥ من ٢٥٧ - نمرة ٤١٣

اختصاص قاضي الاحالة

١٣ جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنايات .

حضور المتهم الغائب . تأثيره في الحكم

النياي في الجناية بالبراءة . تأثيره في

حكم الجنحة بالادانة

قدمتهم لمحكمة الجنايات لا رنكاب جرم عتيز مرتبطين احداها بجنحة والآخرى جنابة . فقضت محكمة الجنايات غيابيا براءته في الجناية وادانته في الجنحة . عارض المتهم في حكم الجنحة فأحيلت القضية الى قاضي الاحالة الذي أشار بتقديما مباشرة الى محكمة الجنايات ولكن هذه المحكمة قررت باعادة القضية الى قاضي الاحالة مرتكنة على أن الحكم الصادر بطلان بحضور المتهم ولو جوب اعادة الاجراءات بالنسبة اليه محلا بالمادة ٢٤٤ جنابات

أصر قاضي الاحالة على رأيه وقرر بعدم اختصاصه بنظر الدعوى للاسباب الآتية :

ان النعم على اعادة الاجراءات عند

لاذنب للمؤجر وحده فيه لأنه مبني على مخالفة القانون وكلا المؤجر والمستأجر يعلمانه فرضاً ولأن السبب الثاني تعود مسؤوليته على المستأجر أكثر منه على المؤجر

وفي القضية طلب المستأجر تعويضاً قدره ٧٥٠ مليم و٢٥٨٤ جنيتها تخلفت له المحكمة الابتدائية بمبلغ ٥٠٠ مليم ١٢٩٩ جنيتها وعدلت محكمة الاستئناف هذا المبلغ الى ٣٠٠ جنيه فقط

(استئناف - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ عدد ١
٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠)

١٨ وقف. اجارة طويلة. دين المستأجر

الناشي عن عمارة الوقف - حق الامتياز

وحق حبس العين - اذن القاضي

لاتصح اجارة الوقف لمدة أكثر من سنة في الدار ولا أكثر من ثلاث سنين في الضياع بغير اذن القاضي ولو اضطر الناظر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمره وبغير اذن القاضي للمستأجر بأن يعمر من ماله ما كان ضرورياً لا يكون دين المستأجر مرصداً أي ديناً ممتازاً على الوقف فلا يكون له حق حبس عين الوقف وفاءً لدينه

(استئناف - ٢١ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٢ - من ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠)

١٩ التأجير للقاصر . اجارة وليه .

عقد صبي اجارة وضمنه والده فيها فقضت المحكمة بصحة الاجارة لأنها من العقود الدائرة بين النفع والضرر

كان هناك خطأ في الحكم موجبا للتعويض

(قض - ٣١ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٢
١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠)

١٦ الاعلانات القضائية. سن من يستأجرها

لم يحدد القانون سن من يجوز تسليم الاعلانية وترك ذلك لتقدير القاضي فيقدر السن الذي يكون فيه الشخص المسلم اليه الاعلان قادرا على ادراك أهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه فإذا كان من سلم الاعلان اليه يمينا (وفي القضية لم يبلغ عمره وقت الاعلان عشر سنين) صح الاعلان

(استئناف - ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ٦٣
٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠)

أجارة:

١٧ وقف . اجارة طويلة بأقل من اجر

المثل . فسخ . مسئولية مشتركة

فسخ الاجارة بفعل المؤجر قبل انتهاء مدتها يعطى المستأجر الحق من الرجوع على المؤجر بالتعويض . وإذا كان سبب الفسخ يرجع الى فعل المؤجر والمستأجر معا معني أن يكون الضرر ناشئا عن خطأهما المشترك فلم محكمة الحق في تقدير التعويض بنسبة نصيب كل منهما في الخطأ .

استأجر شخص من ناظر وقف اعيانا لمدة خمس سنوات وأقل من المثل فقضت المحكمة نهائيا لهما السببين بالفسخ قائلة في حكمها أن السبب الاول

٢١ دعوى فسخ الجار - تقديرها

إذا رفعت دعوى بفسخ عقد الجار رجع في تقديرها من حيث الاختصاص إلى نص المادة ٢٦ وليس إلى نص المادة ٣٤٦ مرافعات - وعليه فتقدر الدعوى بقيمة الأيجار السنوي وليس بقيمة المدة الباقية من عقد الأيجار

(أسيوط الابتدائية - ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣ ص ١٥٦ - ٤٩ نمره ٤٩)

٢٢ اجارة . تأجير من الباطن . عدم الضرر

رفعت دعوى بفسخ عقد ايجار لتأجير المستأجر الاطيان من باطنه خلافا لشرط العقد

فقضت محكمة الاستئناف برفض طلب الفسخ لأسباب كونت في مجموعها عاملا قويا لتوجيه رأى المحكمة نحو الرفض - منها :

أن الشروط الواردة بمقدد الأيجار من قبيل العبارات الانشائية المطبوعة فلا يتحكم معها أن تعبر عن قصد المتماقدين الحقيقي

أن لا ضرر من التأجير من الباطن وانما يريد المؤجر فسخ العقد للاتقاع بارتفاع الأيجارات

أن المؤجر سبق فأباح للمستأجر تأجير جزء من الاطيان من باطنه أن المستأجر لم يستطع زراعة الأرض وحده لذلك شارك على زراعتها وليست الشركة في الزراعة تأجيراً من الباطن ولا تنازلاً عن الاجارة

(استئناف - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - ٥٠٤ ص ٢١٠ - ٦٦ نمره ٦٦)

ولأن والده هو وليه قد اجازها بضمانه

(أسيوط الابتدائية - ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ عدد ٧ ص ٢٤٦ - ١١٠ نمره ١١٠)

٢٠ اجارة التأجير من الباطن: التنازل عنها

المشاركة عليها . الشرط الجزائي

شرط مؤجر على مستأجرة ان لا يؤجر من الباطن والا يتنازل عن الاجارة والا كان العقد مفسوخا والمستأجر ملزما بتعويض مقدر في العقد لم يؤجر المستأجر من باطنه ولم يتنازل عن اجارته ولكنه شارك آخر عليها . فرفع المؤجر الدعوى طلب الحكم فيها بفسخ العقد (وباعتباره كأن لم يكن) وبأزام المستأجر بالجزاء المتفق عليه وقضت المحكمة .

١ - بأنه لا يجوز الجمع بين الفسخ والبطلان في طلب واحد

٢ - بأنه ليس للقاضي عند تنفيذ الجزاء أن ينظر في تحقيق الضرر أو عدم تحققه ولا أن يقدر التعويض بنسبة هذا الضرر وانما عليه فقط أن ينظر في مخالفة المستأجر للشرط أولا فان ثبت لديه المخالفة وجب الحكم بالشرط الجزائي على كل حال

٣ - بأن المنع من التأجير من الباطن ومن التنازل عن الاجارة لا يشمل المنع من المشاركة عليها

(بنى سويف - ١٥ يناير سنة ١٩٢١ عدد ٧ ص ٢٤٩ نمره ١١١)

٢٥ اجارة الاشخاص . مدرس . رفته في

وقت غير لائق

اذا فصل مدرس في اثناء السنة الدراسية بلا مبرر اعتبر ذلك في وقت غير لائق وحق للمدرس أن يطلب من استخدامه بمرتبه عن المدة الباقية من السنة المكتوبة بما في ذلك فصل الاجازات. ذلك لان مدة عقد استخدام المدرس تشمل السنة الدراسية قرضا فلا يصح فسخ الاجارة قبل انتهاء مدتها دون أن يتحمل الفاسخ نتيجة عمله

لا يعتبر مبررا للرفق في وقت غير لائق الا ما كان لسبب خطير وللمحاکم الرأي الاعلى في تقدير ذلك

د بني - ورف - ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٨ ص ٤٠٥ - نمره ٤١٣٠

احالة على المعاش

٢٦ موظف . احالته الى المعاش لغير سبب

مشروع . تعويض . سقوط الحق فيه

حق الموظف في المطالبة بالتعويض لاحالته الى الاستيذاع أو المعاش لغير سبب مشروع لا يسقط بمضى الميعاد المنصوص عنه في المادة ٦ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ (أربعة أشهر من تاريخ استلام الموظف المركزي المعين فيه مقدار المعاش الذي تقدره) لان نص هذه المادة قاصر على سقوط الحق في مناقشة مقدار المعاش المرتب للموظف ولا يشمل

٢٣ اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية .

قانون أجور المساكن . أرض مؤجرة

للبناء عليها

المعبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات الاصلية لا بالطلبات التبعية بطلب الازالة الملحق بطلب إيجار وفسخ العقد والتسليم لا يفرض من اختصاص القاضى الجزئى ان كان من اختصاصه الفصل في دعوى الإيجار ولو كان موضوع الازالة بناءً تزيد قيمته على نصاب القاضى الجزئى لا يسرى قانون أجور المساكن على

الاراضى المؤجرة لاقامة بناء عليها

د البيان - ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٨ ص ٤١٠ - نمره ٤١٣١

٢٤ قانون أجور المساكن . التصادق

والبنسيونات والغرف المفروشة

نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٢١ على أن هذا القانون لا يسرى على الفنادق والبنسيونات وتأجير الغرف المفروشة تأجيروا من الباطن الخ

الفرض من ذلك أنه لا يسرى بين صاحب الفندق والزائر فيه . لا بين المالك وصاحب الفندق كما هو مستفاد من روح القانون والمادة الثالثة عشرة وباقي المادة ١٩ والتقارير المقدم من لجنة اجور المباني الى مجلس الوزراء في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

د بني - ورف الجزئية - ١٦ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٨ ص ٤١١ - نمره ٤١٣٢

دعوى التعويض لرفته في ميعاد غير
لائق أو لغير سبب مشروع

(استئناف - ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ -
عدد ٢ ص ٧١ - نمر ٢٧)

٢٧ مؤلف . دعوى التعويض بسبب

الاحالة الى المعاش . دعوى تعديل

المعاش أو المكافأة . سقوط الحق في

كل من الدعويين

طلب التعويض - يجب الفصل من
الوظيفة أو الاحالة الى المعاش في غير
الاحوال المنصوص عنها قانونا يفاير
طلب تعديل المعاش أو المكافأة لأن
الطلبين وإن كانا ناشئين عن عقد واحد
الا أنها مختلفتان في أساسهما
وموضوعهما ومختلفتان كذلك في الحق
القانوني الذي يستمدان منه وجودهما
فالمعاش مستمد من قانون المعاشات .
وأما دعوى التعويض فانها مستمدة من
القانون العام (مادة ٤٠٣ و ٤٠٤ مدني
و ١٦ لائحة) وعليه لا يسرى حكم المادة
السادة من القانون رقم ١٩٠٩
على دعوى التعويض ولا يسقط الحق
فيها بمضي أربعة أشهر من استلام السركي
(دوائر الاستئناف مجتمعة - ٢ فبراير سنة
١٩٢٣ عدد ٧ ص ٣٠٩ نمر ٢٩٩)

أحوال شخصية

٢٨ عديم الاهلية . المحكوم عليه بعقوبة

جناية

المادة ٢٥ عقوبات

تعتبر المعارضة المرفوعة من محكوم

عليه بعقوبة جنائية باطلة لرفعها من
عديم الاهلية طبقا لنص المادة ٢٥
عقوبات

(استئناف - ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ - عدد ٨
٣٨٩ ص ٣٨٩ - نمر ٤٢٦)

اختصاص

٢٩ اجراءات نزاع الملكية . اختصاص

من حق الدائن الوطني أن يباشر
اجرا كنزع ملكية مدينه الوطني أمام
المحاكم الاهلية ولو كان المقار مرهونا
لأجنبي ويكون الحكم الصادر بمرضى
المزاد صحيحا نافذا بشرط مراعاة حق
المرتحن الأجنبي بأن يعرض دينه من
متحصل الثمن اما مباشرة أو بطريق
التوزيع أمام المحكمة المختلطة .

(استئناف - ١٣ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١ ص ١٥ نمر ٤٨)

عدم اختصاص المحاكم الاهلية

٣٠ حق المدعى عليه في دعوى الضمان على

أجنبي

باع أجنبي عينا وطنيا وهذا بانها
لوطني آخر : ادعى المشتري الاخير ان
بالعين المبعة عيبا حقيقيا فرفع الدعوى
على بائعه الوطني أمام المحكمة الاهلية .
دفع المدعى عليه في هذه الدعوى بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية لأن من حقه
ادخال بائعه الأجنبي ضامنا في الدعوى
ليقضى في الدعويين بحكم واحد منما

يكون للمحاكم حق إيقاف هذا الامر
وانما للمحاكم حق النظر في الاسباب
التي استوجبت الاحالة والحكم بالضابط
بالتعويض ان كان هناك محل للحكم به
(استئناف - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -
عدد ٧ - من ٢٢٥ - نمرة ١٠٤)

٣٣ المجالس البلدية . استقلالها عن الحكومة المحاكم التي تقاضى امامها

المجالس البلدية أشخاص معنوية قائمة
بذاتها ومستقلة عن الحكومة ولذا
تقاضى امام المحاكم العادية الموجودة
بدايرتها

دبني - روف الابتدائية - ١٨ مارس سنة
١٩٢٢ - عدد ١٠ - من ٥٠٥ - نمرة ٤١٧

٣٤ اختصاص . الدعاوى الشخصية على الحكومة

المادة ٣٤٠ - رقاعات

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة
١٨٩٢ بعدم اختصاص محكمى طنطا
وبني سويف بنظر الدعاوى التي تقام
على الحكومة وباختصاص المحاكم
ال اخرى بنظرها لم يكن الفرض منه تغيير
قواعد الاختصاص وجعل هذه المحاكم
مختصة بنظر تلك الدعاوى مطلقا أي
سواء كانت الدعوى شخصية أو عينية
وسواء كان ممثل الحكومة المرفوعة
عليه الدعوى متبنا بدائرة محكمة أخرى
انما يجب أن تقام الدعاوى الشخصية على

للتناقض في الاحكام ولأن المالك الاجنبي
رفع الدعوى عليه فعلا أمام المحكمة
المختلطة المختصة وحدها بالفصل في
الدعوى وأخيرا لأن في الدعوى صالحا
أجنبيا يتمتع المشتري بدفع جزء من
الثمن للبايع الأصلي الأجنبي مباشرة .

ومحكمة الاستئناف أيدت نظرية
المدعى عليه وحكت بعدم الاختصاص
(استئناف - ١١ ابريل سنة ١٩٢١
عدد ٢ - من ٧٨ - نمرة ٢٨)

٣١ رد تكليف . محل ادارى . اختصاص المحاكم الاهلية

للمحاكم الاهلية النظر في طلب رد
تكليف أطيان إلى اسم صاحبها دون أن
يكون في ذلك تأويل ادارى محرم عليها
طبقا لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية لان نظام المكلفات في
المديريات من شأنه اثبات الحقوق فيتمتع
أن يكون عليه رقيب من السلطة القضائية
التي بيدها هذه الشؤون

(ايرسوط - ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٢
من ٩٠ - نمرة ٢٣)

٣٢ احوال ضابط إلى الاستيداع . امر ادارى اختصاص المحاكم المدنية . تمويض

لم تنص القوانين المصرية على الاحوال
التي يجوز فيها احوال أحد الضباط إلى
الاستيداع على سبيل الحصر: فللمرءاد
حق الامر بأحوال أحد ضباطه إلى
الاستيداع كما رأى محلا لذلك دون أن

الدائن الاجنبى تعلق حقه بمقر مدينه
فتصبح المحاكم المختلطة مختصة وحدها
بهذه الاجراءات (مادة ١٣ من لائحة
ترتيب المحاكم المختلطة) — مادة ٩ مدنى
مختلط) وعليه فاجراءات نزاع الملكية
التي يتخذها فى الوقت نفسه دائر آخر
على العيين نفسه امام القضاء الاهل
تكون باطلة وكذلك حكم مرمى المزداد
ولو كان سابقا لحكم مرمى المزداد الصادر
من المحكمة المختلطة . ومثل ذلك الحكم
لا يصاح سببا صحيحا لتلك بالمدة
التقصيرة

دنى سوف . ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٧
ص ٣٣٤ — ١٠٩

٣٧ مرمى المزداد امام المحكمة المختلطة .

دعوى استحقاق العين . عدم اختصاص

المحاكم الاهلية

اذا رسا مزاد عين بالمحكمة المختلطة
على وطنى على اثر اجراءات نزاع ملكيته
بناء على طلب اجنبى ونازع وطنى آخر
فى ملكية المشتري للعين وجب رفع
الاجنبى الى المحكمة المختلطة لوسوء الخ
اجنبى فيها وهو الدائن نازع الملكية
الضامن للمشتري ملكية المدين للعين
المزوعة ملكيتها والذي يصحح — ثولا
قبل المشتري برد الثمن اذا عجز عن
اثبات ملكية مدينه

د استئناف . ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ — عدد
ص ١٨٤ — ١٠٦

الحكومة امام المحكمة السكائن بدائرتها
محل اقامة من يمثل الحكومة فى القضية
تبعا لقواعد الاختصاص العامة .

د استئناف . ٢١ مارس سنة ١٩٢٢
عدد ٨ ص ٣٨٥ — ١٢١

٣٥ وقف . أصل الوقف . اختصاص المحاكم

الشرعية . نزاع على عين الوقف .
اختصاص المحاكم الاهلية . عدم جواز

سماع الدعوى لسبق الفصل فيها

يشترط لصحة الدفع بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها أن يكون
الحكم صادرا من جهة مختصة

تختص المحاكم الشرعية بالمنازعات
المتعلقة (بأصل الوقف) أى بإنشائه
من حيث وجوده الشرعى واعتباره
صحيحا نافذا وما يترفع عن ذلك من حق
النظر والاستحقاق . أما التثبت من
أعيانه ورددها الى جهتها فى حالة اغتصابها
أو وضع اليد عليها فلا يس أصل الوقف
فالحكم الصادر من المحكمة الشرعية فى
نزاع متعلق باغتصاب عين موقوفة يعتبر
حكما صادرا من جهة غير مختصة لا يمنع
من طرح النزاع نفسه امام المحاكم الاهلية

د استئناف . ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ —
عدد ٧ ص ٣٤٤ — ١٠٩

٣٦ محكمة مختلطة . اجراءات نزاع ملكية

صالح اجنبى . سبب صحيح . تملك

بمضى المدعى

اجراءات نزاع الملكية التى يتخذها

٤٠ اختصاص المحكمة الجزئية . الطعن من

أحد الخصوم في عقد تتجاوز قيمته

نصابها

المادة ٣٠ مرافعات مدنية

رفعت المدعية الدعوى تطالب بنصيبها في تركة فدفع المدعى عليه دعواها بأن المورث باع له القدر المطالب به ضمن عقد فطاعت المدعية بأن المقد هبة باطلة فطلب المدعى عليه الحكم بدم اختصاص المحكمة الجزئية لان النزاع أصبح يتناول عقد البيع وقيمته تتجاوز اختصاصها فقضت المحكمة باختصاصها لانه عند النظر في اختصاص المحكمة الجزئية يجب الفصل بين طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه اذ العبرة في ذلك بطلبات المدعى وقد قضت المادة ٣٠ مرافعات على أن (تقدير الدعاوى باعتبار قيمة الطلب)

فاذا كانت الطلبات داخلة في اختصاص المحكمة الجزئية فلا يفير من اختصاصها أى دفاع يديه المدعى عليه وذلك بناء على ان قاضى الدعوى قاضى الدفع

جرجا الجزئية - ٤ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ١٠ - ص ٥١٩ - مرة ١٧٣)

٤١ اختصاص . الاتفاق على اختصاص

محكمة غير محكمة المدعى عليه

بما أن الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليس من النظام العام ويمكن بناء على ذلك الاتفاق بين الدائن والمدين على اختصاص محكمة أخرى

٣٨ المجلس الحسبي . اختصاص . قضايا غير

المسلمين

نصت المادة ١٨ من المخط الهمايونى على أن الدعاوى الخصوصية مثل دعاوى الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين يجوز أن تنظر بناء على طلب الخصوم امام البطريركخانه أو رؤساء الطوائف أو مجالس الطائفة يستنتج من ذلك أنه اذا لم يتفق الخصوم على رفع النزاع الى هذه الجهات كانت المحكمة الشرعية والمجالس الحسبية هي المختصة بنظر قضاياهم

« مجلس حسبي ص ٦ - اكتوبر سنة ١٩٢٠ عدد ٥ - ص ٣٤٢ - مرة ٧٥ »

٣٩ دعوى حراسة . اختصاص .

قاضى الامور المستعجلة

محكمة الموضوع

لا يتعين رفع دعوى الحراسة المستعجلة الى المحكمة الابتدائية المطروح امامها موضوع النزاع وانما يختص بها قاضى الامور المستعجلة طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات . لان سياق نص المادة ٤٩١ مدنى لا يقتضى هذا التعيين ولا يتعارض مع نص المادة ٣٨ مرافعات المذكورة (بنى سوف - ٦ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٦ ص ٢٧٣ - مرة ٨٦)

ولا يمكن ان يكون كذلك في الحالة الاولى

(مصر - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٢ - من ٩٨ - مرة ٢٧)

٤٤ اذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة امام محكمة الجنب وقضى بالبراءة فاستأنف المدعى الحكم ولم تستأنف النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر الدعوى العمومية والمدنية معا وتوقيع العقوبة على المتهم

لأن الأصل أن يكون حق تحريك الدعوى العمومية بيد الجنى عليه فلا يحرم من هذا الحق الا استثناء أو بنص صريح . ولأن لامتى لتحريك المدعى الدعوى العمومية ووقوف حقه بحكم البراءة ابتدائيا وأخيرا لان المادة ١٧٠ جنابات انما نصت على شروط قبول المدعى المدني

استندت المحكمة الى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية سنة ٢١ رقم ٦٤

(منظما الابتدائية - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٤ - من ١٨٩ - مرة ٥٨)

٤٥ نقض . وجوب نظر دعوى الجنبعة استئنافية بمعرفة قاض غير الذى حكم فيها ابتدائيا

المادة ٢٢٩ جنابات اذا نظرت قضية الجنبعة ابتدائيا أمام قاض وانحصر كل عمله فيها فى الامر بضم قضية أخرى اليها فليس ما يمنع للقاض نفسه من نظر القضية استئنافية

غير محكمة المدعى يمكن أيضا الاتفاق على أن للدائن رفع الدعوى أمام أى محكمة بشرط أن لا يسيء استعمال هذا الحق ويرفع الدعوى أمام محكمة لامصلحة له فى رفعها أمامها المجرد الكتابة بالمدعى .

» فى سوف الجزية - ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٨ من ٤٠٣ - مرة ٤١٢٩

٤٢ اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره المادة ٢٦ مرافعات

اذا اتفق الخصوم على اختصاص محكمة كذا ينصرف هذا الى المحكمة الكلية لا الجزئية لأنها الاصل . (منظما الابتدائية - ٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٨ - من ٤١٧ - مرة ١٣٤)

استئناف جنائى

٤٣ الاستئناف فى مواد الجنب رئيس النيابة والنائب العموى

اذا كان مركز النائب العموى خاليا من يشغله فلا يملك رئيس النيابة حق الاستئناف فى ميعاد الثلاثين يوما المحول للنائب العموى بمقتضى المادة ١٧٧ جنابات

اما اذا كان النائب العموى شاغلا لمركزه وان كان متقنيا بسبب من الاسباب فله رئيس النيابة حق الاستئناف فى الميعاد المذكور لأن توكيله عن النائب العموى مفروض فى هذه الحالة

٤٨ استئناف . طلبات جديدة . أدلة جديدة

المواد ٣٦٨ و ٣٩٩ مرافعات مدنية
رفعت دعوى بطلان عقد بيع
لصدورها في مرض الموت وفي أثناء
نظر الدعوى في الاستئناف طلب
المستأنفون الحكم ببطلان العقود لانها
عقود هبة ولم تحصل بمقد رسمي

فدفت المستأنف عليها بأن هذه
الطلبات من الطلبات الجديدة التي
لا يجوز تقديمها في الاستئناف كمن
المادة ٣١٨ من قانون المرافعات لأنه
لم يرد لها ذكر مطلقا في عريضة
الاستئناف

فقررت المحكمة بأن هذا الدفع
لا محل له لأن المستأنف لم يطلبن شيئا
آخر غير الطلبات الأصلية وهي الحكم
ببطلان عقود البيع - أما الأسباب التي
تمسك بها وهي عليها ذلك البطلان فليست
سوى أدلة جديدة لثبوت الدعوى
ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة ولذا
يجوز ابدائها في الاستئناف عملا بنص

المادة ٣٩٩ مرافعات
(استئناف - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
من ١٨٨ - مرة ١٦٣)

٤٩ استئناف قيدة في الثمانية أيام . اتخاذ

محل مختار بغير رضا صاحب المحل
المادتان ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات
المادة ٥١٢ مدني
رفع شخص استئنافا واتخذ فيه محلا
مختارا مكتب أحد المحامين عملا بنص
المادة ٣٦٤ مرافعات

لأن مجرد الأمر بضم قضية الى قضية
الجنحة لا يفيد تكوين رأى القاضى في
القضية وإنما يفيد بالعكس حاجته الى
تنوير القضية لتكوين رأى فيها وعليه
لا وجه لبطلان الحكم فلا محل للنقض .

(نقض - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٩ -
من ٤٤٣ - مرة ١٤٤)

استئناف مدني

٤٦ استئناف . حكايات متناقضان

يجوز استئناف الحكم الصادر على
خلاف حكم سابق اذا كان ذلك الحكم
صادرا من محكمة ابتدائية ولو كان نهائيا
بالنسبة لمقدار المدعى

حكايات استئنافيان متناقضان فلا يجوز
استئناف الحكم الاخير منهما تطبيقا
للمادة ٣٥٢ لأن ليس لاستئناف الاحكام
سوى درجة واحدة
(استئناف - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ -
عدد ١ من ٨ - مرة ٩)

٤٧ استئناف أسباب جديدة . طلبات جديدة

صدر أمر بتقدير التعاقب خبير
فعارض فيه الخبير وعند المعارضة اكتفى
الحكم بالمناقشة في قيمة الاتعاب دون ان
يدفع بعدم مسئولية بها أصلا قبل يجهز
لهذا الحكم أن يرفع استئنافا عن حكم
المعارضة ويتمسك امام محكمة الاستئناف
بعدم المسئولية

نالت محكمة الاستئناف بعدم جواز
ذلك لأنه إنما يطلب طلبات جديدة
امام محكمة الاستئناف .
(استئناف - ١٣ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١ من ١٩ - مرة ٩)

٥١ استئناف قيده في الثانية أيام .

مواعيد المسافة

المادة ٣٦٣ مرافعات

لا تصاف مواعيد المسافة الا فيما يخص مواعيد الحضور أو في الاحوال التي ينص فيها القانون عن مواعيد المسافة وعليه لا تصاف مواعيد المسافة الى الثانية أيام التي يتميز على المستأنف قيد استئناف فيها من يوم اعلانه بالقييد

« استئناف -- ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ --
عدد ١٠ -- ١٩٩ -- عمرة ١٦٨ »

٥٢ استئناف . حكم المحاكم الابتدائية .

وقف مواعيد الاعلانات والاحراءات .

رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة .

تأثير ذلك في المواعيد . عرض أقل من

الثلث الوارد بالعقد . تحقيق

قرر هذا الحكم على صفر حجمه المبادىء .
الانكية :

١ جميع الاحكام الصادرة من المحاكم

الابتدائية قابلة للاستئناف ولو كانت

قيمة المدعى به لا تزيد عن ١٥٠ جنبها

أى كان نصاب الدعوى مما يجوز لهذه

المحاكم أن تحكم فيه نهائياً ولو رفعت

اليها الدعوى بطريق الاستئناف

٢ لا يسقط الحق في رفع الاستئناف

اذا رفع بهد مية اده بسبب وقف المواعيد

القانونية بناء على منشور السلطة

العسكرية

٣ اذا رفعت دعوى الشفعة في الميعاد

انذر المستأنف عليه إمد ذلك
المستأنف بحله المختار وكنهه بقيد
استئنافه في ثمانية أيام محلاً بنص المادة
٢٦٣ مرافعات . فرفض صاحب المحل
المختار استلام الاعلان بحجة انه ليس
وكيلاً عن المستأنف

قول يسمين على المستأنف ان يملن
الأ نذار لقلم كتاب المحكمة طبقاً لنص
المادة ٣٦٤ مرافعات على اعتبار ان
المستأنف لم يتخذ له محلاً مختاراً - أو
الى حاكم البلدة طبقاً لنص المادة ٢٦٤ مرافعات
على اعتبار ان المستأنف امتنع عن استلام
الاعلان

قالت محكمة الاستئناف بالرأى الاول
لان اتخاذ المحل المختار توكيل عن
المستأنف لصاحب المحل في استلام
الاعلانات وهذا التوكيل لا يتم الا بقبول
الوكيل وما دام هذا قد رفض التوكيل
فلا توكيل وكان المستأنف لم يتخذ محلاً
مختاراً أصلاً

« استئناف -- ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد
٣٩١ -- عمرة ١٢٢ »

٥٠ استئناف . اعلان بالقييد في قلم الكتاب

اذا اعلن المستأنف بالقييد وكان اعلانه
في قلم الكتاب لعدم تعيينه محلاً في
دائرة المحكمة ولم بقيد استئنافه في
الثانية الايام التالية لاعلانه أصبح
استئنافه كأن لم يكن . ٣٦٣ و ٣٦٤
مرافعات

« استئناف -- ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ --
عدد ٥ -- ٢٢١ -- عمرة ٦٩ »

أولا - لان عبارة (أو كان مقدار المدعى به غير معين) التي جاءت بمقدار العبارة السابقة مباشرة - انما تنصرف الى الحكم الابتدائية المختصة وحدها بالفصل في هذا النوع من الدعاوى

مادة ٣٠

ثانيا - لان التقاضى الجزئى ما كان يملك قديما الفصل في الدعاوى العقارية مطلقا (مادة ٢٦ طبعه سنة ١٨٨٤) فما كان يمكن أن تنصرف عبارة (اذا كان المدعى به زائدا عن التى قرش) في المسائل العقارية الا الى الحكم الابتدائية

ثالثا - لان المادتين ٥٢٥ و ٥٤٩ مرفعات أيضا على جواز استئناف الاحكام الصادرة في المنازعة في قائمة التوزيع وفي المعارضة في تنبيه زرع المالكية اذا كان المدعى به يزيد عن التى قرش . ولذا دون النص على قصر ذلك على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية

(دور الاستئناف بمجموعة - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧ ص ٣٠٤ - ٩٨)

اختلاس

الاختلاس . البينة ٥٥

سلم شخص آخر ورقة بتكنوت قيمتها خمسون جنيا لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبددها . قضت محكمة الجنايات : أولا - بأن الواقعة خيانة أمانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات ثانيا - بجواز اثباتها بالبينة لان الظروف التي سلت فيها الورقة لا تسمح

القانونى الى محكمة قضت بعدم اختصاصها بنظرها فلا يسقط الحق فيها بمضى الميعاد اذا رفعت بعد ذلك الى المحكمة المختصة ٤ اذا عرض الشميع الثمن الذى بمقتد أنه الثمن الحقيقى فللمحكمة قبل الفصل في قيمة العرض احواله القضية الى التحقيق لا ثبات قيمة الثمن الحقيقى

(استئناف - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ -

عدد ٣ - ص ١٤٢ - ثمة ٤٥)

٥٣ انقطاع المرافعة في الاستئناف . عدم

اعلان الحكم المستأنف

اذا حكم بالناء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع ثلاث سنوات فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف « مادة ٣٠٤ مرفعات »

هذا ولو كان الحكم الابتدائى لم يعلن للمحكوم عليه

(استئناف - ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢

عدد ٦ - ص ٢٦٠ - ثمة ٨٢)

٥٤ استئناف . جوازه . الاحكام

الصادرة من المحاكم الابتدائية - زيادة

المدعى به عن التى قرش

يقبل الاستئناف اذا كان المدعى به زائدا عن التى قرش سواء كان الحكم صادرا من المحكمة الجزئية أو من المحكمة الابتدائية لان عبارة (اذا كان المدعى به زائدا عن التى قرش) الواردة في المادة ٣٤٥ مرفعات لا تنصب على المحاكم الجزئية وحدها

استرداد (حق ال)

٥٧ شفعة : حق استرداد الحصة الشائعة

حق الشفعة وحق استرداد الحصة الشائعة طبقا لنص المادة ٤٦٢ مدني حقان مختلفان فلا يمنع عدم استعمال الحق الاول من استعمال الثاني ولا يتقيد المسترد حينئذ بالتبؤد الواردة بقانون الشفعة الاحكام في هذا الموضوع على ثلاثة أنواع فمنها ما يقرر حق الاسترداد مستقلا عن حق الشفعة في جميع الأحوال ومنها ما ينكر حق الاسترداد بجانب الشفعة مطلقا

ومنها ما يقرر في بعض الأحوال دون البعض الآخر

(استئناف — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ — عدد ١٠٠ — ص ١٠ — نبرة ٦)

استرداد (حق ال)

٥٨ شفعة . تزوير عقد البيع — ايداع الثمن

دون عرضة

١ — اذا كان عقد البيع المترتب عليه حق الشفعة مطعوناً فيه بالتزوير جاز للشفعيع ايداع الثمن خزانة المحكمة دون ان يتعرض على المشتري وحتى يفصل في دعوى التزوير

٢ — حق الاسترداد المنصوص عنه في المادة ٤٦٢ مدني لا يمارض مع حق الشفعة وهو حق عام يسري على تصرفات كل شريك على الشروع وليس قاصرا على التصرفات التي تتناول الحصص

عادة بالحصول على كتابة

« راجع بهذا المعنى حكم محكمة طنطا الابتدائية — حكم استئنافي — ١٢ مارس سنة ١٩١٨ . المجموعة الرسمية سنة ١٩ حكم رقم ١١٤ »

(لنس — ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ — عدد ٣ — نبرة ٢)

٥٦ الافلاس وأهلية التقاضي . دعوى

الاسترداد . الاوامر على عريضة . بيع الاشياء المحجوز عليها لحين الفصل في

دعوى الاسترداد

١ يفقد المفلس أهلية التقاضي يصدر حكم الافلاس ولكنه يسترد أهليته بمجرد صدور الحكم بانتهاء التفياسة ويصبح أهلا لتعاقد والتقاضى فيما لا يمس اموال التفياسة التي صفيت بالحكم الاخير

٢ يجوز للحاجز أن يستصدر أمر القاضى (قاضى الامور الوقتية أو قاضى الامور المستعجلة) ببيع الاشياء المحجوز عليها ريثما يفصل في دعوى الاسترداد اذا تبين ان هذه ليست جدية وذلك لأن الاوامر التي تصدر من القاضى بناء على عريضة خصم ليست محدودة ولا نالص يمنع من الحكم بالبيع في هذه الحالة وقياسنا على أحكام المحاكم المختلطة وأخيرا لان القانون المختلط رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ انما جاء مسجلا لمذهب القضاء المختلطة في هذا الشأن

(اسبوط ١٦٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ — عدد ٣٠٩ — نبرة ٥٠)

التماس

٦٠ التماس - الحكم جنائيا بصحة ورقة قضى

مدنيا بتزويرها

إذا حصل اقرار - بعد الحكم -
بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم
أو حكم تزويرها كان ذلك وجها للالتماس
مادة ٣٧٢ فقرة ٣ مرافعات. أما الحكم
الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم
من تهمة التزوير وبصحة الورقة المطعون
فيها بالتزوير بعد الحكم مدنيا بتزويرها
فلا يصح وجها للالتماس لعدم النص
على هذه الحالة

(استئناف - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -
عدد ٨ ص ٣٨٤ - نرة ١٢٠)

٦١ التماس - الحكم بما لم يطلبه الخصوم - الفسخ

١ - رفع شخص على آخرين دعوى
طلب الحكم عليهم فيها بطريق التضامن
مبايع من المال فقضت المحكمة الابتدائية
بعدم جواز سماع الدعوى . استأنف
المدعى الحكم وطلب الغاءه والقضاء له
على خصومه بالدين دون ان يطلب
الحكم عليهم بالتضامن ولكن المحكمة
الاستئنافية ألغت الحكم الابتدائي
وحكمت عليهم بالدين والتضامن أيضا
فالتمس المحكوم عليهم إعادة نظر الدعوى
بحجة ان المحكمة الاستئنافية قضت
عليهم بما لم يطلبه الخصم وهو التضامن
حكمت المحكمة برفض وجه الالتماس
لأن طلبات الخصوم انما تتحد بعريضة

الشائعة في عموم الشركة

(اسبوط الابتدائية - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٧ ص ٣٢٩ نرة ١٠٨)

اعطاء جواهر سامة

٥٩ تقض - جريمة اعطاء جواهر سامة

غير قاتلة

المادة ٢٢٨ عقوبات
اعطى المتهم الجني عليه مقداراً من
الدانورة ولم يكن متعمدا قتله فاسعف
الاخير بالعلاج وشفي وقدم المتهم الى
محكمة الجنائيات بتهمة الشروع في احداث
جرح افضى الى الموت عملاً بالمواد
٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات

فقضت عليه بمحكمة الجنائيات بالعقوبة
تطبيقاً للمواد المذكورة
ومحكمة النقض قررت بأن لا شروع في
جريمة احداث جرح افضى الى الموت
لأن العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة
الفعل فان افضى الى الموت طبقت المادة
٢٠٠ والا فأحدى المواد ٢٠٦ و ٢٠٥
و ٢٠٤ عقوبات وان الحادثة المنسوبة
للمتهم لا تخول من أحد أهرين

اما ان اعتبر شروها في القتل
بواسطة السم منطبقة على المواد ٤٦ و ٤٥
و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم متعمدا
القتل واما ان اعتبر جريمة اعطاء جواهر
غير قاتلة منطبقة على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤
و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات

(تقض - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ -
عدد ٩ ص ٤٤١ - نرة ١٤٣)

فرع خصمه التماس بناء على أن هذا العمل
يعتبر غشا شخصيا من الخصم ترتب عليه
تأثير في رأى القضاة في الحكم بقررت
المحكمة

اولا - أن المراد من المادة ٣٧٢ فقرة
ثانية من قانون المرافعات هو الطرق
الاحتمالية التي يقصد بها الخصم المذكور
الحصول على حكم لصالحه. وأما الأقوال
السكاذبة والمغالطة فأنها لا تكفي الا اذا
كانت مقترنة بطرق احتمالية

ثانيا - ان تقديم الخصم على سبيل
الاستدلال فقط وبقصد تسهيل العمل
على المحكمة ترجمة مغلوطة لمستند يوجد
اصله ضمن اوراق القضية لا يمكن
اعتباره من قبيل الغش المنصوص عنه
بالمادة السالف ذكرها وخصوصا لأن
الغلطات المزعومة يظهر انها مجرد سهو
أو خطأ مادي

ثالثا - أن الغش يفرض ثبوته يجب
ان يكون قد ترتب عليه التأثير في رأى
القضاة

(استئناف - ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
ص ١٩٢ - نمرة ١٦٥)

انتهاك حرمة ملك الغير .

ركنا الجريمة

٦٤

المادة ٣٣٣ عقوبات

في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير
يجب ان يثبت في الحكم ركنا الجريمة
وهما (١) حيازة الجني عليه للعقار حيازة
فعلية (٢) ودخول المتهم العقار بقصد

الدعوى الابتدائية ولأن الاستئناف
يعيد الدعوى بمآتها الأولى

٢ - لا يكون الغش سبيلا الى
اعادة نظر الدعوى اذا كان في مقدور
المحكوم عليه دفعه أثناء المرافعة أو
كانت واقعة الغش محلا للمناقشة أمام
المحكمة

د. ن. س. ب. - ٩ مارس سنة ١٩٢١. عدد ٦
ص ٢٧٦. نمرة ٨٧

٦٢ القس اعادة النظر . قبول الحكم .

القبول الضمني . اعلان الحكم .

أثره في مريان المواعيد

ان الاحكام كما يكون قبولها مريحا
يكون أيضا ضميا فالقبول الضمني ينتج
من كل عمل يصدر من الخصم ويكون
من شأنه الدلالة على الرضاء بالمحكم
فالخصم الذي يعلن الحكم من
غير تحفظ ولا معارضة من جانب المعلن
اليه يعتبر ذلك تسليا منه وقبولا بما قضى
به فلاحق له بعد ذلك أن يطعن في الحكم
بطريق التماس المرفوع بعد الميعاد
ولا فرق في ذلك ان يكون المعلن للحكم
هو من صدر لمصلحته او صدر ضده .
لانه لا يصح تمييز احد الخصمين عن
الآخر فيما يختص بالمواعيد .

د استئناف - ٢ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ ص ٤٩٠ نمرة ١٦٤

٦٣ التماس اعادة النظر . واقعة غش شخصي

قدم احد الخصوم مذكرة مرفقة
بترجمة عقد مشتملة على غلطات في الترجمة

المرافعة على مقتضى التقويم الشمسى
 ٦٥ استئناف - أول فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٦
 ص ٢٦٨ - نمرة ٨٤

٦٨ بطلان الحكم - وفاة احد الخصوم قبل

المرافعة - طريق الطعن

إذا توفى احد الخصوم قبل المرافعة
 فى القضية وجب إيقاف الدعوى والا
 كان الحكم الصادر فيها باطلا. ولا يمنع
 بطلانه جهل الخصوم أمر الوفاة

الاصل فى الطعن فى الأحكام ان
 يكون بطريق المعارضة أو الاستئناف
 أو الالتماس فإذا ما فقدت هذه الطرق
 أصبح الحكم نهائيا غير قابل للبطلان

طبقا لقاعدة (لا بطلان فى الأحكام)
 على انه اذا كان حكم القاضى الجزئى نهائيا
 بأن كان حضوريا وكان نصاب الدعوى
 الدعوى غير قابل للاستئناف ولا وجه

للالتماس وكان هذا الحكم مشتملا على
 عيب جوهرى مخالفته للقواعد الاساسية
 الموضوعية للنظام القضائى صح الطعن
 ببطلانه بدعوى جديدة

(المحاماة) راجع حكم محكمة الاستئناف
 المختلطة فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ عملة
 التمرير والقضاء سنة ٣٤ عدد ٨٥ صحيفة
 ١٣٩

(جرجا الجزئية - ٩ مايو سنة ١٩٢١
 عدد ٨ ص ١٦٢ - نمرة ١٢٢)

منع الحيازة بالقوة وما لم يدين الحكم
 هذين الركنين وجب نقضه

(نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٩
 ص ٤٤٦ - نمرة ١٤٦)

انقطاع المرافعة

٦٥ عدم اعلان الحكم المستأنف

إذا حكم بالغاء المرافعة المقامة
 بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع
 ثلاث سنوات فالحكم المستأنف يعتبر
 انتهائيا لا يستأنف - مادة ٣٠٤ مرافعات
 هذا ولو كان الحكم الابتدائى لم يعان
 للمحكوم عليه

٦٥ استئناف - ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢
 عدد ٩ - ص ٢٦٠ نمرة ٨٢

حرف الباء

بدل

طريق اثباته - قرائن الاحوال
 ليس عقد البدل من العقود التى يشترط
 فيها العلانية . فليس ما يمنع من انعقاد
 العقد شفها بمجرد حصول الاتجاب
 والقبول . وانما العبرة بمد ذلك بالثبوت
 الذى قد يكون استنتاجا من قرائن
 الاحوال

٦٦

(استئناف - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧
 ص ٢٢٢ - نمره ١٠٢)

٦٧ بطلان المرافعة - كيفية احتساب المدة

التقويم الشمسى

تحتسب الثلاث سنوات المنصوص
 عنها فى المادة ٢٩٧ مرافعات لبطلان

بلاغ كاذب

٦٩ دعوى البلاغ الكاذب - ايقافها لحن

الفصل في الدعوى موضوع البلاغ

يجوز معاقبة من اخبر بأمر كاذب مع سوء النية ولو لم تقم دعوى بما اخبر به . أما اذا رفعت دعوى بذلك وجب ايقاف دعوى البلاغ الكاذب لحن الفصل نهائيا في الدعوى موضوع البلاغ . والسير على خلاف ذلك يوجب بطلان الاجراءات والحكم ومن ثم يكون وجها للنقض

د قص - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ٢
س ٦١ نمرة ٢٤

بيع

٧٠ بيع أشياء مسروقة . حق المشتري

حسن النية في الثمن

سرت صوفيا مخالي سبع لآلى من السيده جلس هانم ثم باعها لباوى منصور بمبلغ ٢٥٠ جنبها فرفعت الدعوى العمومية على صوفيا وبياو . الأولى باعتبارها سارقة والثاني مخفيا للاشياء المسروقة تخكم نهائيا بأدانة الاولى وراءة الثاني اجبت حسن نيته

ورقم بياوى عل الست جلسن دعوى يطلب الحكم فيها عليهما براد ثمن تخكت المحكمة الابتدائية برد دعواه

وانكن محكمة الاستئناف قضت بألغاء الحكم وبأحقية بياوى في الثمن طبقا لنص المادة ٨٧ مدنى مقررة بأنه

لا يجوز للمحكمة المدنية البعث مجددا في سوء نية المشتري بعد ان قضت المحكمة الجنائية نهائيا بحسن نيته دون الاخلال بقوة الشيء المحكوم فيه

د استئناف - ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ عدد ١
س ٢٧ - نمرة ١٢

٧١ بيع المنقول . تحديد ميعاد تنفيذ

المبيع . فسخ البيع

في بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن والاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتفويض الرسمى - مادة ٣٣٥ مدنى اما اذا لم يكن هناك ميعاد لدفع الثمن ولا استلام المبيع فلا يملك البائع أو المشتري فسخ البيع بدون حكم قضائى وفى القضية باع شخص لاخر قطنا ولما لم يحضر المشتري لاستلام المبيع ودفع الثمن باع البائع القطن لغيره فاعتبرت محكمة الاستئناف البائع مقصرا لانه لم يحصل على حكم بالفسخ واعتبرت المشتري مقصرا ايضا لسكونه مدقة دون أن يطالب بتنفيذ البيع وقضت على البائع بتعويض يتناسب مع مسؤولية الطرفين

د استئناف - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١
س ١٢ - نمرة ١٧

وشرطت على نفسها عدم التصرف في العين ما دام حيا . قررت المحكمة

بأن عقد البيع صحيح ناقل للملكية وأن الورقة تعتبر تمازلا من المشتري

عن حق الانتفاع للبايع وأن شرط المشتري بعدم التصرف في العين وإن كان في الأصل باطلا إلا أنه يصبح صحيحا استثناء إذا كان للبايع مصلحة فيها

وقالت المحكمة بأن ليس هناك وصية لأن الأصل في هذه تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع بحيث يملك الموصى رغبة العين ومنفعة ما طول حياته ومن بعده ينتقل الحقان معا للموصى له وليس الأمر كذلك في هذه الدعوى

(استئناف — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ — عدد ٥ ص ٢١٠ — نر ٦٤)

٧٢ بيع العين . حفظ حق المشتري في جزء

من غاتها . جواز ذلك

باع شخص لآخر عينا بثمن يقل عن ثمن المثل وفي نظر ذلك شرط على المشتري بأن يعطيه نصف غلة الأرض طول حياته ولا يتصرف في العين طالما البايع على قيد الحياة قالت محكمة الاستئناف أن البيع صحيح نافذ وليس وصية وإن الشرط صحيح أيضا لأنه من قبيل ترك جزء من حق الانتفاع أو تقرير مرتب مقيد بمدة الحياة أما تمهيد المشتري بعدم التصرف في العين فتنتيجة طبيعية لهذا الشرط

(استئناف — ١٧ مايو سنة ١٩٢١ — عدد ٢ ص ٦٥ نر ٢٥)

٧٢ بيع العقار مقابل إيراد ثابت طول حياة

البايع . شرط عدم تصرف في العين

بيع صحيح لا وصية

باعت الست انجلينا الى احفادها مائلك من عقار في مقابل ان يدفعوا لها تسعة جنيهات شهريا طول حياتها وشرط عليهم بأن لا يتصرفوا في العين المبيعة فيما أو رهنا طول حياتها ضمانا لدفع المبالغ المذكورة ثم اخذت عليهم تعهدا يفوضونها بموجبه في قبض ريع العقار وقاء لذلك المبلغ

فقضت محكمة الاستئناف بأن المقد يعتبر بيعا صحيحا لأنه بمقابل وليس اشتراط عدم التصرف في العين الا ضمانا لدفع الثمن المتفق عليه ولا حرج من تنازل المشتري عن ريع العقار للبايعة في مقابل ذلك الثمن . وإن المقد ليس وصية لأنه بمقابل ولأن الموصي يظل مالكا للعقار طول حياته بينما هنا قد انتقلت الملكية بالبيع

(استئناف — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ — عدد ٥ ص ٢٠٧ — نر ٦٣)

٧٢ بيع . حق الرقبة . استثناء حق الانتفاع

شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبة

بيع صحيح لا وصية

باع رجل لزوجته عقارا واثر في عقد البيع بأنه قبض منها الثمن . حصل الرجل بعد ذلك من زوجته على ورقة تنازلت له بموجبها عن حق زراعة الأرض وتأجيرها طول حياته

٧٥ بيع عقار - عدم تعيين الثمن .

استمرار انتفاع البائع بالعين - وصية .

لا بيع ولا هبة

باع رجل بمقد عرف عقاراً أو ولاده ولم يعين في العقد ثمن العقار وانما ذكر فيه تعهد المشتري بدفع دين على العين المبعة وهو دون قيمة المقارن ثم استمر البائع واضعاً يده على العين استغناء لنفسه الى يوم وفاته قررت المحكمة بأن العقد وصية باطلة لأن لا وصية لوارث وليس فيما لعدم تعيين الثمن ولا هبة صحيحة لعدم حصولها بمقد رسمي ولأن الهبة لا تجوز الا مقبوضة أى نافذة

(استئناف ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٣ ص ١١٤ - قسمة ٤٦)

٧٦ بيع - تعيين المبيع - المعاينة . البيع

يعربون . البيع بشرط جزائي

يكفي لتعيين الارض المبعة ذكر الناحية والحوض ورقم القطعة دون بيان حدود الارض ليست معاينة العين المبعة بمعرفة المشتري بنفسه أو بالواسطة شرط الصحة البيع طالما ان هذه المعاينة كانت ممكنة بتعيين العين في العقد

اذا دفع المشتري جزءاً من الثمن وشرط في عقد البيع ان تأخيره في دفع الباقي يجعل البيع مفسوخاً ويسقط حقه فيما دفع من الثمن اعتبر ذلك شرطاً جزائياً

البائع الخيار بين قبول الفسخ والاكتفاء بما قبض تمويضاً عنه أو طالب تنفيذ البيع ومطالبة المشتري بباقي الثمن ولا يعتبر هذا الشرط فيما يعربون بحق فيه للمشتري المدول عن الشراء في مقابل تركه مادفعه من معجل الثمن لأن البيع يعربون حالة استثنائية يجب النص عليها صراحة ولأن الأصل في البيع يعربون ان يكون المدول حقاً للمتعاقدين لاحقاً للمشتري وحده

(استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٨ ص ٣٨٦ - عمدة ١٢٢)

حرف التاء

تجارة

٧٧ سند تحت الاذن . عمل تجاري . سقوط

الحق بمضى خمس سنوات - التجزئ

قرر الحكم المبادئ الآتية :

- ١ يعتبر السند تحت الاذن عملاً تجارياً اذا كان المرفوع عليه تاجراً وقت تحريره
- ٢ ان ضمان هذا الدين يعتبر عملاً تجارياً بطريق التبعية فللضامن أن يدفع بسقوط الحق بمضى خمس سنوات ويلزم في هذه الحالة بتأدية التجزئ
- ٣ ان الاعتراف بالدين لا يغير من نوع السند بل يبقى التعمد تجارياً فيسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الاعتراف بالدين

(استئناف - ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ١ - ص ١٣ - قسمة ٧)

٧٨ شراء تاجر قطن مزارع . معاملة تجارية بالنسبة للاول . مدنية بالنسبة للثاني .

طريقة الاثبات . علم الوزن

ان كانت المعاملة تجارية بالنسبة لأحد المتعدين ومدنية بالنسبة للآخر فلا يجوز الاثبات في حق الآخر الا طبقا لاحكام القانون المدني (مادة ٢١٥) فلا يقبل الاثبات بالبينة اذا زادت قيمة المدعى به عن ألف قرش الا اذا كان الدين المطلوب اثباته قد أصبح قريب الاحتمال بورقة صادرة منه (٢١٧)

وفي القضية — ادعى تاجر شراء قطن رجل من ذوي الاملاك وقدم دليلا على دعواه (علم القبانى) الذى يبين وزن القطن المبيع فقررت محكمة الاستئناف بأن هذه الورقة لا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة على البائع لأنها ليست صادرة منه وقضت برفض دعوى التاجر

(استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ —

عدد ٤٠٤ ص ١٧٩ — نمر ٥٤)

ترك الدعوى

٧٩ ترك المدعى دعواه . الدعوى الفرعية شغمة . تنازل الشفيع عن حقه .

تعويض

١ اذا ترك المدعى حقه في الدعوى لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى الفرعية سواء رفعت قبل الترك أو بعده اذا كان أساس الدعوى الفرعية تنازل المدعى عن دعواه
٢ اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل

فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للشفيع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما أن الأخير انما استعمل حقه في حدود القانون فلم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه وطالما أنه لم يصب الشفيع منه ضرر ما من قبل الشفيع لان هبوط أسعار الامليات ليس من فعل خير

(بنى سوف أول مارس سنة ١٩٢١ عدد ٦ ص ٢٨٤ نمر ٩)

٨٠ ترك المرافعة . قبول المدعى عليه . حق الشفيع في العدول عن الشفيع . تعويض

١ ترك المدعى المرافعة في القانون المصرى صحيح ولو لم يقبله المدعى عليه طالما قد حصل الترك قبل رفع الدعوى الفرعية مادة ٣٠٥ مرافعات — خصوصا لان الشارع المصرى على خلاف الشارع الفرنسى في المادة ٤٠٢ — قد نصح صراحة على حق المدعى في ترك المرافعة تأييدا لما كان متبعا قبل وضع القوانين الأخيرة طبقا لأحكام الشريعة للقراء

٢ اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للشفيع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما أن الأخير انما يستعمل حقه في حدود القانون وطالما لم يصب الشفيع منه ضرر بفعل الشفيع .

٥ استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — عدد ٧٥ ص ٢٢٩ — نمر ١٠٥ ع

الاوراق بعد هذا التوقيع يعتبر قانونا
من التزويرات التي تحصل في الاوراق
الاميرية

(نقض - ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٦
ص ٢٤٩ - مجلة ٧٦)

٨٣ تزوير - فقدان الورقة المزورة

لا يمنع فقدان جسم الجريمة (الورقة
المزورة) من الحكم بالتزوير اذا توفرت
الادلة القاطعة على وقوعه

(نقض - ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٦
ص ٢٥١ - مجلة ٧٧)

قوة الشيء المحكوم فيه

٨٤ تزوير - قوة الاحكام الجنائية امام

الحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية
بالبراءة حجة امام المحكمة المدنية ان
كان مبني على عدم صحة التهمة .

أما اذا كان الحكم مبني على عدم
كفاية الادلة فلايس حجة امام المحكمة
المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها
وفي القضية - صدر حكم المحكمة

الجنائية ببراءة شخص من مهمة استعمال
ورقة مزورة لعدم كفاية الادلة فقطت
محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم
لا يمنع المحكمة المدنية من نظر دعوى
انكار التوقيع على الورقة نفسها

(استئناف - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢
عدد ٧ ص ٢٢٠ - مجلة ١٠٢)

تضمينات - التكليف بالوفاء

يسألني من قاعدة (ان التضمينات

تزوير

٨١ تزوير في اوراق رسمية - المنهم ليس

موظفا عموميا . عدم ادعاء هذه

الصفة - لاجرم

التمت النيابة شخصين بتزوير ورقة
رسمية - اعلان تكليف بالحضور
بأن حرر أولها الورقة وكتب الثاني
عليها ما يفيد اعلانا وطلبت من قاضي
الاحالة احالتها بالمادة ١٨١ عقوبات
الاول بصفته فاعلاصليا والثاني شريكا .

فأحالها الى محكمة الجنايات وهذه حكمت
على الاثنين بالعقوبة . رفع الشريك
تقضا عن الحكم فقطت محكمة النقض
بقبوله وبراءة المتهم لان الواقعة
المنسوبة للفاعل الاصل لا عقاب عليها
لان شروط جريمة التزوير المنصوص
عنها في المادة المذكورة ان تكون الورقة
الرسمية صادرة من موظف عمومي مختص
ولم يكن الفاعل الاصل كذلك ولم يدعى
لنفسه هذه الصفة

(نقض - ٢٦ ابريل سنة ١٩٠١ - عدد ٢
ص ٥٧ - مجلة ٢١)

٨٢ تزوير - تذاكر توزيع السكر - ورقة رسمية

تذاكر توزيع السكر تصبح من
الاوراق الاميرية متى حصل التوقيع
عليها من أحد موظفي الحكومة الذي
يناط به رسميا الاشراف على ادارة
لجنة التوزيع فكل تزوير يقع في هذه

٨٥

لم تسجل العقود الصادرة منهم انما
للعلانية وحتى يعلم الناس بهذه التصرفات
وعليه اذا باع شخص لا آخر عينا ولم
يسجل هذا عقده ثم باع العين لثالث الذي
سجل عقده ضد الثاني دون ان يؤثر بهذا
التصرف ضد الأول ثم تصرف هذا
(أى المالك الاصلى) فى العين مرة ثانية لرابع
فيسجل عقده . وجب احترام عقد الرابع
ولو كان لاحقا فى التسجيل لعقد الثالث

٢ - اذا تعاقد اثنان على بيع
مثلا واتفقا على ان عند مخالفة المشتري
لاى شرط من شروطه للبائع حق فسخ
العقد بخطاب منه للمشتري . فلا يقع
الفسخ بمجرد ارادة البائع وانما يحكم
المحكمة التى لها الحق فى الفصل فيما اذا
كان المشتري قد خالف شروط العقد
أولا

« ملطفا لكتابة — ١٩ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٨ - ص ٤١٩ - نمرة ٦٣٥ »

٨٧ نقض . تقرير بالنقض . التقرير بالاسباب

جرعة التضليل . فعل ايجابي

١ - اذا قرر الطاعن بالظن بقلم
كتاب المحكمة فى الحكم بطريق النقض
ولم يقدم تقريرا بالاسباب الطعن كان
طعنه غير مقبول شكلا - وكذلك اذا
قدم تقريرا بالاسباب دون التقرير
بالظن

٢ - تمهيد التضليل المنصوص عنها
بالمادة ١٢٦ مكررة (قانون رقم ١٢
سنة ١٩١٢) انما تقع بعمل ايجابي لاسباب
« نقض — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ -
عدد ٦ ص ٤٣٥ - نمرة ٤٢٦ »

لا تستحق الا بعد التكليف الرسمى)
حالتان . الاولى اذا نص القانون على
اعفاء المدين منه والثانية اذا اتفق
الطرفان على الاعفاء . قد يكون الاتفاق
على الاعفاء صريحا أو ضمنيا عن عدم
امكان تنفيذ التمهيد الا فى وقت معين
محدود كالوترك المحامى ميمادا الاستئناف
بمضى دون ان يرفعه

وفى القضية — تمهيدت وزارة
الاعواق بالحصول من وزارة الاشغال
على رخصة وابور لى اطيان مؤجرة
منها ولم تحصل على الرخصة فطالبها
المستأجر بالتعويض وتمسكت وزارة
الاعواق بعدم تكليف المستأجر لها
بذلك رسميا فقررت محكمة الاستئناف
(١) بأن المستأجر مما فى من التكليف
لضرورة قيام الوزارة بتمهدها فى وقت
معين وهو زمن الجفاف

(٢) وان التكليف كما يصح أن يكون
بورقة على يد محضر يصح أن يكون
بخطاب

« استئناف . ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ .
عدد ٨ ص ٣٧٨ - نمرة ١١٩ »

٨٦ تسجيل . تعدد الملاك المتوالين . بيع
فسخه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة .

١ - وان نصت المادة ٦١٩ على
ان (فى حالة تعدد انتقال الملكية بين
عدة ملاك متوالين يكتب بتسجيل العقد
الاخير منها) الا انه يجب فى هذه
الحالة عند تسجيل عقد البيع الاخير
التأشير أمام اسماء الملاك السابقين الذين

نظام	تقويم شمسي
٨٨ حق النظام في امر	٩٠ بطلان المرافعة — كيفية احتساب المدة
حق النظام ممنوح بمقتضى المادة ١٣٠ مرافعات لمن استصدر الأمر أو الخصم الذى صدر الأمر ضده فلا يقبل النظام المرفوع من ذلك بالمارضة في امر حجز لدعوى ملكيته لما هو مطلوب الحجز عليه	التقويم الشمسي
(استئناف — ٢٨ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١ من ٢٩ — مجلة ١٦)	تحتسب الثلاثة سنوات المنصوص عنها في المادة ٢٩٧ مرافعات على مقتضى التقويم الشمسي
	(استئناف — اول فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٦٥٥ من ٢٦٩ مجلة ٨٤)
٨٩ تقرير زيادة العشرة . عدم حضور المقرر . استئناف حكم بطلان تقرير الزيادة . طلب بطلان الاجراءات لعدم اعلان اصحاب الديون المسجلة	٩١ سس ك — سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد النقض — الجرائم المرتبطة — التعويض في حالة الخطأ المشترك
اذا لم يحضر مقرر الزيادة جلسة البيع فلا يجوز للقاضي ان يحكم ببطلان تقرير الزيادة انما يجب عليه اجراء البيع بالطريقة التى اتبعت فى البيع الاول طبقا لنص المادة ٥٨٤ مرافعات الحكم الصادر من قاضى البيع ببطلان تقرير الزيادة لعدم حضور المقرر قابل للاستئناف لان المادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ مرافعات قاصرتان على حالة طلب بطلان الاحراءات	قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادتين ١٩٨ فقره ١ أو ٢٠٥ عقوبات ففقت عليه محكمة الجنايات بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات
لا يجوز للمدين أن يطلب بطلان اجراءات البيع بحجة عدم اعلان اصحاب الديون المسجلة لان هذا الطلب من حقهم دون المدين	طعن المتهم فى الحكم بطريق النقض فقبل الطعن واحيلت القضية الى محكمة جنايات بنى سويف للحكم فيها مجددا ففقت على المتهم بالاشغال الشاقة مدة سبع سنوات وقررت فى حكمها المبادئ الآتية
(استئناف — ١٠ مايو سنة ١٩٢١ عدد ١ — من ٢٧ — مجلة ١٥)	١ متى نقض الحكم المطعون فيه بأكمله يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له بالمرّة ورجع القضية للعدالة التى كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويكون

طلب تعديل المعاش أو المكافأة لأن
العالمين وأن كانا ناشئين عن عقد واحد
الأنهما مختلفان في أساسهما ووضوعهما
و مختلفان كذلك في الحق القانوني الذي
يستمدان منه وجودهما لمعاش مستمد
من قانون المعاشات . وأما دعوى
التعويض فأنها مستمدة من القانون
العام (مادة ٤٠٣ و ٤٠٤ مدني و ١٦
لائحة) وعليه لا يسري حكم المادة
السادسة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩
على دعوى التعويض ولا يسقط الحق
فيها بمضي أربعة أشهر من استلام المركي
» استئناف ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٢
ص ٢٠٩ — نمره ٤٩٩

٩٤ حالة ضابط الى الاستيداع . أمر إداري

اختصاص المحاكم المدنية . تعويض

لم تنص القوانين المصرية على
الأحوال التي يجوز فيها إحالة أحد
الضباط الى الاستيداع على سبيل الحصر
فللسردار حق الأمر بإحالة أحد ضباطه
الى الاستيداع كلما رأى محلاً لذلك دون
أن يكون للمحاكم حق إيقاف هذا الأمر
وأنه لا محالاً يحق النظر في الأسباب
التي استوجبت الإحالة والحكم بالضابط
بالتعويض أن كان هناك محل للحكم به

» استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ - عدد ٢
ص ٢٢٥ — نمره ١٠٤

للمحكمة الموعودة اليها القضية لنظرها
من جديد الحق المطلق للفصل فيها
بما تراه

٢ ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل
العمد لوقوعها معها في زمان ومكان
واحد ولغرض واحد فيتعين الحكم
بالمعقوبة الأشد وهي عقوبة القتل العمد
تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات

٣ في الدعوى المدنية — ان لاحق للمعنى
عليه في جريمة الضرب في طلب التعويض
لانه كان من المتضارين في المعركة وحكم
عليه فيها فقد تكافأ عمله مع عمل المتهم
وذلك تطبيقاً لنظرية الخطأ المشترك

» جنابات بني صوف ١٥ مايو سنة ١٩٢١
عدد ٣ ص ١١٧ نمره ٤٤٧

٩٢ مسئولية السيد بفعل خادمه

يستل السيد عن فعل خادمه وان لم
يقع أثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة
وبين علاقة السيد بخادمه ارتباط يقوم
مقام العلة للمعلول — أو كان هناك أعمال
من السيد في اختيار خادمه

» بي-صوف النكية ٣١ يناير سنة ١٩٢١
عدد ٦ ص ٢٩٢ نمره ٤٩١

٩٣ موظف . دعوى التعويض بسبب

الإحالة الى المعاش . دعوى تعديل

المعاش أو المكافأة سقوط الحق في كل

من الدعوى

طلب التعويض بسبب الفصل من
الوظيفة أو الإحالة الى المعاش في غير
الأحوال المنصوص عنها قانوناً يفار

٨٤ من القانون المدني قصرت حق
عدم السرمان على مفقودي الاهلية
شرعا دون سواهم والقائب غيبة منقطعة
عير فاقد للاهلية

د. ابوب الجزية ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .
عدد ١٠ . ص ٥١٢ . عمرة ٤١٧

تهديد

٩٧ التهديد بالقتل المصحوب بطلب أو
تسليف بأمر . التسليف بالامتناع من

التسليم في حق الغير

المادة ٢٨٤ عقوبات معدلة

قانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠

يعتبر التهديد بالقتل جنابة اذا وقع
بالسكناية وكان التهديد مصحوبا بطلب
أو تسليف امر طلب المتهم من الجنى عليه
الامتناع (عن التسليم في حق اسياده في
الامور البطالة) متى كانت هذه الامور
معلومة ومعينة بينها يعتبر طلبا وتكليف
بأمر وعليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب
به هذه العبارة جنابة طبقا لنص المادة
٢٨٤ فقرة أولى

(نقض ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ .
ص ١٥٥ . عمرة ١٥٦)

٩٨ تنظيم - عدم الترخيص بالبناء . مسؤولية

الامر المالى الصادر بأعتماد خط
التنظيم لا يخرج العين من ملكية صاحبها
ولا يحرمه حق الانتفاع بها طالما انه لم
يصدر أمر حال بنزع ملكيتها للمنفعة

٩٥ تمويض . حق وريثة الجنى عليه في رفع
الدعوى به . جريمة التهديد - التسليف

بأمر مشروع

١ اذامات الجنى عليه بعد وقوع الجريمة
وكان قد بلغ شكواه عنها قبل وفاته جاز
لورثته من بعده ان يسبروا في دعوى
التمويض لان حق الجنى عليه يكون
قد تعلق حينئذ بالتمويض بشكواه
ومن ثم ينتقل هذا الحق لورثته
من بعده

على انه ليس ضروريا ان يقدم
الجنى عليه شكواه كناية الى الجهة
اختصة بل تقوم أقواله التى يلقيها على
المحقق مقام شكوى

٢ التسليف بأمر مشروع كأخلاء
المستأجر المنزل المؤجر له اذا اقترن
بالتهديد بأحدى الطرق المنصوص عنها
في المادة ٢٨٤ عقوبات موجب للمسؤولية
الجنائية لأنه ليس لأحد أن يتولى
قضاء حقه بنفسه

الا أنه اذا ثبت حسن نية المتهم
ولم يكن في عمله مستبدا أو متعنتا فلا
محلل للمسؤولية .

(بنى سوبغ ١٠٢ مارس سنة ١٩٢٠ . عدد ٧
ص ٣٦٢ عمرة ١١٥)

٩٦ تملك بمضى المدة - سرمانه في حق

القائب غيبة منقطعة

المادة ٨٤ مدنى

يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة
في حق القائب غيبة منقطعة لان المادة

حرف الجيم

١٠٠ جنحة مباشرة . شطب الدعوى المدنية

رد القضية الى اللجنة

إذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم يحضر المدعى المدني ولا التهم فقضت المحكمة بطلب الدعوى المدنية والإبراء جاز للمدعى إذا حضر قبل انقضاء الجلسة وطلب رد القضية إليها ولا يمنع الحكم بالإبراء وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقاً لأحكام قانون المرافعات مادة ١٢٠

(الصورة الكلية - ١٣ - ديسمبر سنة ١٩٢١
عدد ١ - ص ٤٦ : غرة ١٩)

۱۰۱ جنیدی . معاہدہ علی القرار من وجہ

العدالة تغيير وصف التهمة

حرب جندي من الخدمة العسكرية
 ولما حاول العودة ضلّه بناء على أوامر
 وزارة الحربية خاصة المهتمون من يد
 العمدة فقدمتهم النيابة إلى المحكمة الجنح
 بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات قائلا
 في حكمه :

ان المادة الاولى اما تنطبق في حالة ما اذا كان الشخص مطلوبا مالاكتشف الطبي اذا كان تحت طلب للتجنيد فيما المادة ١٢٦ عقوبات نصت على حالة اخفاء الفارين من الخدمة العسكرية أو مساعدتهم على الفرار من وجه القضاء وهي الحالة التي تنطبق عليها الواقعة

العامة وعليه تخطىء مصلحة التنظيم
بالاتفاق في هذه الحالة عن الترخيص
لصاحب العين البناء وأصبح مسؤوليته
بمجرد الضرر الناشئ عن خطأها له هذا

(السيوط الإلهية — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١
عدد ٦ ص ٩٤ رقم ٣٥)

٩٩ التنفيذ المؤقت في المواد التجارية

يؤمر بالتنفيذ المأثورة في المواد التجارية ويكون واجباً ولو لم يصرح به في الحكم دائماً بشرط الكفالة في الحالاتين

ولا يعنى المحكوم له من الكفالة
سواء في المواد التجارية أو المدنية الا
في احدى الحالات الاربع المنصوص
عنها في المادة ٣٩١ مرافعات. فصدنا
بنشر هذا الحكم الاشارة الى أنه
يستفاد من ظاهر النص العربي للمادة
٣٩١ وجوب الاعفاء من الكفالة في
المواد التجارية كلما طلب المحكوم له
ذلك. وهذا خطأ رتب فيه محكمة
أول درجة وصحته محكمة الاستئناف
وهذا الخطأ ملاحظ من مقارنة النص
الفرنساوي بالنص العربي

(اختلاف ۱۶ يناير - ۱۹۲۲)
ع. ۶۵۵، ص ۷۹ (نمرة ۷۹)

$$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$$

المنسوبة للمتهمين وان لفظه القضاء
تشمل المجلس العسكري المختص بمحاكمة
الجندى

د حرجا - ١٥ مارس سنة ١٩٢١ -
عدد ٢ من ١٠٤ نمرة ٤٣٨

١٠٢ جرعة اعطاء جواهر غير قاتلة

المادة ٢٢٨ عقوبات

اعطى المتهم النجى عليه مقدار من
الدانورة ولم يكن متعمدا قتله فأسعف
الاخير بالعلاج وشفى وقدم المتهم الى
محكمة الجنائيات لهمة الشروع في احداث
جرح افضى الى الموت عملا بالمواد ٢٠٠
و ٤٥ و ٤٦ عقوبات فقضت عليه محكمة
الجنائيات بالعقوبة تطبيقا للمواد
المذكورة ومحكمة النقض قررت بأن
لاشروع في جرعة احداث جرح افضى
الى الموت لأن العقاب فيها متوقع بحسب
نتيجة الفعل فأزافى الى الموت طبقت
المادة ٢٠٠ والا فاحدى المواد ٢٠٦
أو ٢٠٥ أو ٢٠٤ عقوبات

وان الحادثة المنسوبة للمتهم لا تخلو
من أحد امرين أما ان تعتبر شروعا في
القتل بواسطة الدم منطبقا على المواد
٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم
متعمدا القتل . واما أن تعتبر جرعة
اعطاء جواهر غير قاتلة منطبقا على
المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦
عقوبات

د نقيش - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٩
من ١١١ - نمرة ٤١٢

١٠٣ جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنائيات.

حضور المتهم الغائب . تأثيره في الحكم

الغياي في الجنابة بالبراءة . تأثيره في

حكم الجنحة بالأدانة

قدم منهم لمحكمة الجنائيات لارتكاب
جرعتين مرتبطتين احدهما جنحة
والأخرى جنابة . فقضت محكمة
الجنائيات غيايا ببراءته في الجنابة وادانته
في الجنحة . عارض المتهم في حكم الجنحة
فاحيلت القضية الى قاضي الأحالة الذي
اشار بتقديعه مباشرة الى محكمة الجنائيات
ولكن هذه المحكمة قررت باعادة
القضية الى قاضي الاحالة مرتكنة على
ان الحكم الصادر في القضية يبطل بحضور
المتهم ولو جوب اعادة الاجراءات بالنسبة
اليه عملا بالمادة ٢٤٤ جنائيات - اصرفاضى
الأحالة على رأيه وقرر بعدم اختصاصه
بنظر الدعوى للأسباب الآتية . ان النص
على اعادة الاجراءات عند حضور المتهم
الغائب انما وضع لمصلحة المتهم فلا محل
لاعادة الاجراءات بشأن المتهم فيها يختص
بالجنابة لسبق الحكم فيها بالبراءة . أن
الحكم الغياي الصادر في دعوى جنحة
من محكمة الجنائيات أما تموز المعارضة
فيه بالطرق العادية فلا محل لأحالة
الدعوى الى قاضي الأحالة وأما يبطل
الحكم وبزول اثره بحضور المتهم أو

القبض عليه ، فتصبح الدعوى جاذبة
مستقلة عن دعوى الجناية فلا اختصاص
لقاضي الأمانة بها .

(قرار قاضي الدنيا، جناية نمره ٣٦)
مفاته سنة ١٩٢٠ مرمم ٢، ص ١٠٧.
(نمره ١٠)

حرف الحاء

۱۰۴ حجر . حبیبه

بينما كان المجلس الحسبي يفحص حساباً قدمه قم على محجور عليه وحضر وكيل عن أخت المحجور عليه لمناقشة القيم الحساب فمارض القيم في قبوله ولكن مجلس حسبي مصر قرر بقبول الوكيل في دعوى الحساب وصرح له بمناقشته .

استأنف التقييم قرار المجلس قفصى
المجلس المحصى العالى بالتأييد لأن جميع
المسائل الخاصة بالقصر ومن في حكمهم
مسائل حسية طبقاً لأحكام الشريعة
الإسلامية السمحاء ولا قانون المجلس
الحسية فدأص على تخويل هذا الحق
للدوى الشأن وم الأتارب والأصهار.
(المجلس المحصى العالى - ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٦
عدد ١٠ ص ٦٠ نة ٤)

١٠٥ الحجر لعمته وتصرفات المحجور عليه

قبيل الحضر

لا يثبت حكم العتة الا بقضاء القاضي فلا يؤثر قرار المحجر في صحة التصرفات السابقة عليه الا اذا ثبت ان هذه

التصرفات صدرت من المحجور عليه في وقت كان فيه متوها راجع المقال المنشور في العدد الثامن من السنة الأولى تحت عنوان (في تصرفات المحجور عليه قبل وبعد الحجر) «
(أيلول - ١٠ فبراير سنة ١٩٢٩ . عدد ٢ من ٩١ . نبرة ٢٤)

١٠٦ حراسة . اختصاص قاضي الامور

المستعملة . محكمة الموضوع

لا يتعين رفع دعوى الحراسة المستعجلة إلى المحكمة الابتدائية المطروح أمامها موضوع النزاع وإنما يختص بها قاضي الأمور المستعجلة. طبقاً لنص المادة ٢٨ مرافعات لأن سياق نص المادة ٤٩١ مدني لا يقتضي هذا التعمين ولا يتعارض مع نص المادة ٢٨ مرافعات المذكورة.

(في مؤلف الكلاية، ٦ أبريل سنة ١٩٢٨
عدد ٦، ص ٢٧٣، رقم ٨٦)

١٠٧ حض على كرامة الحكومة - الوزارة

المادة ١٥١ عقوبات

يتوفر في النداء (بسقوط الوزارة
الطائرة) جريمة الحضر على كرامة
الحكومة . لأن الوزارة هي التي تمثل
الحكومة في مصر بمقتضى الخطاب
الصادر من المنفورة الخديوي اسماعيل
باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ للمرحوم
نوبار باشا . ولأن مصر ليست الى الآن
متمتعة بهيئة نيابية تامة السلطة بما يحمل
الوزارة تجمع في أيديها السلطتين
التنفيذية والتشريعية .

حق الاسترداد

(راجع استرداد ٥٧)

حرف الخاء

١٠٨ نقض الحكم . سلطة المحكمة المحولة اليها

القضية بعد النقض . الجرائم المرتبطة .

التعويض في حالة الخطأ المشترك

قدم المتهم لمحكمة الجنائيات بالمادتين ١٩٨ فقرة ١ و ٢٠٥ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنائيات بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات. طعن المتهم في الحكم بطريق النقض فقبل الطعن وأحيات القضية الى محكمة جنائيات بنى سوف للحكم فيها مجددا فقضت على المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وقررت في حكمها المبادئ الآتية :-

١ متى نقض الحكم المطعون فيه بأكمله يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له بالمرء و ترجع القضية للحالة التي كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات ويكون للمحكمة المحولة اليها القضية انظرها من جديد الحق المطلق لفصل فيها بما تراه

٢ ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل العمد لوقوعها معها في زمان ومكان واحد ولغرض واحد فيتميز الحكم بالمعقوبة الاشد وهي عقوبة القتل العمد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات

٣ في الدعوى المدنية - بأن لاحق للمجنى

عليه في جريمة الضرب في طلب التعويض لانه كان من المتضاربين في المركة وحكم عليه فيها فقد تكافأ عمله مع عمل المتهم - وذلك تطبيقا لنظرية الخطأ المشترك.

(جنائيات بنى سوف ١٥ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٣ . ص ١٤٧ . نمرة ٤٧)

١٠٩ خطف الوالد ولده

خطف الوالد ولده من أمه وكان عمر الولد أربع سنوات فقدمت النيابة الى والد المحكمة الجنح بالمادة ٢٤٥ عقوبات فقضت عليه بالمعقوبة

استأنف الوالد الحكم فقالت المحكمة الاستثنائية بأن الواقعة جنائية بالمادة ٢٥١ لأن الطفل ليس حديث الولادة ولأن هذه المادة تشمل الأب الخاطف أيضا لأن أركان الجريمة تتوفر بانزعاع السلطان المادي عن الطفل ممن له الحق فيه وقضت المحكمة الاستثنائية بالبراءة لأن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي

(السيوط ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ . عدد ٢ ص ٩٧ . نمرة ٣٦)

١١٠ اخفاء الاشياء المسروقة . السرقة

خيانة الامانة . النصب

لا يشترط في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة علم الجاني بالسرقة وقت حصوله على المسروق وانما يكفي علمه بها بعد ذلك واستمراره محتفظا أو منتفعا بالمسروق

لا يشترط كذلك في هذه الجريمة اخفاء الشيء المسروق نفسه وانما يكفي حصول الجاني على منفعة ما من هذا

لنص المادة ٥٩٧ مرافعات ولم يوقف
البيع فعلا فيتحقق حينئذ أهم مظهر
الفرعية الدعوى

(استئناف، ٢١ أبريل سنة ١٩٢١، عدد ٢
ص ٨١ - نمرة ٢٩)

١١٢ دعوى عمومية

إذا رفع المدعي بالحق المدنى دعواه
مباشرة امام محكمة الجنح وقضى بالبراءة
فاستأنف المدعى الحكم ولم تستأنف
النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر
الدعوى العمومية ووقوف حقه بحكم
البراءة ابتدائيا واخيرا لان المادة ١٧٦
جنائيات انما نصت على شروط قبول
استئناف المدعى المدنى

استندت المحكمة الى حكم محكمة
النقض الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠
المجموعة الرسمية سنة ٢١ رقم ٥٦٤
(ملطبا السكيا، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١،
عدد ٤، ص ١٨٩ - نمرة ٥٨)

دعوى مدنية امام قاضى الجنح

(راجع نمرة ١١)

دعوى اللجنة المباشرة، شطب الدعوى

المدنية، رد القضية الى الجلسة

(راجع نمرة ١٠)

١١٣ دعاوى وضع اليد، سقوط الحق فيها،

اجراءات الدعوى الجنائية

يسقط في رفع الدعاوى المتعلقة بالنزاعة

المسروق ولو وصات اليه هذه المنفعة
عن طريق شخص حسن النية

اعطى شخص آخر ورقة مالية كبيرة
ليبدلها بأوراق أصغر قيمة، فأبدلها
بقيمة دون قيمتها الحقيقية واحتفظ
بالباقى، كانت الورقة ذات خمسين جنيتها
فأدعى انها ذات عشرة جنيتها دفعها
لصاحب الورقة وابتقى لنفسه لاربعين.
قالت المحكمة ان لا سرقة لان لا اختلاس
بالمعنى القانونى فى مادة السرقة لأن
المتهم استلم ورقة برضاء صاحبها وأن
لا تبديد لان المادة ٢٩٦ عقوبات انما
نصت على عقود ليست المعارضة فيها
وأن لا نصب لانه لم يكن من حمل
المهم ما يصح أن يدعى بالطارق الاحتياالية
بالمعنى القانونى فى مادة النصب

(انبا، ١١ أغسطس سنة ١٩٢١، عدد ٣،
ص ١٥١، نمرة ٤٨)

الخطابات الخاصة بمصالح الحكومة.

قيمتها فى الاثبات

راجع اثبات فى المواد المدنية

حرف الدال

١١١ دعوى استحقاق فرعية، شروطها.

ايداع التأمين، إيقاف الوقف

إذا رفعت دعوى استحقاق اثناء
اجراءات دعوى نزاع ملكية فلا تعتبر
دعوى فرعية خاضعة لاحكام المادة ٦٠٠
مرافعات ما لم يودع واقعتها تأمينا طبقا

حرف الراء

ربا

١١٥ محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة.

قوله . طريق الطمن فيه . أسبابه .

ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطمن فيه بطريق الاستئناف وإنما بالطريق العادي بكافة العقود أي بدعوى جديدة . ولا تقصر أسباب الطمن فيه على ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وإنما يجوز الطمن فيه بكل الأسباب التي يظن بها في كل العقود خصوصا إذا كان الطمن مبنيا على مخالفة العقد للنظام العام أو الآداب العامة (وفي القضية بالربا الفاحش)

(استئناف ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٦٠٦ ص ٢٦١ . قرة ٨٢)

ربا فاحش . عين . النظام العام

جميع اثبات ثمرة (٧)

رد تكليف . عمل اداري . اختصاص

الحاكم الأهلية

(راجع اختصاص ثمرة ٣١)

رهينة

قواعد الرهينة وحق الملكية

ما يشتره الراهب أو المطران من

في وضع اليد على العقار بمضى سنة على الفعل الذي تبني عليه مادة ٢٦ مراقعات ولا يمنع من سقوط ذلك الحق اجراءات الدعوى الجنائية التي ترفع على المتعرض
اللباط الجزئية ٢٠ مارس سنة ١٩٢١ : عدد ٨
ص ٤٠١ - ثمة ١٢٨

دفاع شرعي

١١٤ القتل العمد . التجاوز بحسن نية عن

حق الدفاع الشرعي

٢١٥ عقوبات

سرق غيب المتهم في الليالي السابقة على الحادثة . وفي ليلة الحادثة رأى المتهم الجني عليه وآخر يجوار غيبه فاعتقد أنها المعتادان مرفقه فبادر المتهم الجني عليه بإلتماعه سكن كانت القاضية عليه قدم المتهم شككة الجنابات بالمادة ١٩٨ وكان دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع عن ماله ففقت المحكمة بالحالة المذكورة وأثبتت في حكمها الواقعة كما تقدم . ومحكمة النقض قررت بأن الواقعة كما سبق بيانها في الحكم إنما تقع تحت نص المادة ٢١٥ عقوبات فليست الواقعة قتلأعددا ولا هي إحدى حالات الدفاع الشرعي وإنما تعتبر تجاوزا بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي

د نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٠٩
ص ٤٣٣ ثمة ١٢٩

١١٦

حرف «ز»

زنا

١١٩ زنا . وفاة الزانية . مركز الشريك

خلافا للقاعدة العامة تسقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك بوفاته الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى لأنه لا يجوز أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية فيعجز بوفاتها من احتمال سقوط الدعوى بعمو الزوج عنها

(جنح البان ١٦ مارس سنة ١٩٢١ . عدد ٧ ص ٣٦١ . نمرة ١١٤)

حرف «س»

سبب صحيح

١٢٠ محكمة مختلطة . اجراءات نزاع ملكية .

صالح اجنبي . سبب صحيح . تملك

بعض المدة

اجراءات نزاع الملكية التي يتخذها الدائن الاجنبي لتعاق حقه بعقار مدينه فتصبح المحاكم المختلطة مختصة وحدها بهذه الاجراءات (مادة ١٣ لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - مادة ٩ مدني مختلط)

وعليه فأجراءات نزاع الملكية التي يتخذها في الوقت نفسه دائن آخر على المدين نفسه أمام القضاء الاهلي تكون باطله وكذلك حكم مرعى المزداد ولو كان

ماله يصبح ملكا له يورث عنه وما يفتريه بمال البيعة فلها وذلك عملا بقواعد الرهينة بل وطبقا لأحكام القانون العام .

(نفي سوبف ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٢ ص ٨٨ نمرة ٣٢)

ربيع

١١٧ ربيع : واضع اليد . حسن النية

لا يطالب واضع اليد على عين بريء الا اذا كان سمي النية . مادة ١٤٦ مدني اما اذا كان حسن النية فلا يطالب بالبيع الا من تاريخ رفع الدعوى عليه من صاحب العين بأحقية لها الذي يصبح مستحقا لريءها من تاريخ رفع دعواه

(استئناف ٢٥ جاد اول سنة ١٣٤٠ عدد ٦ ص ٢٥٨ . نمرة ٢٨١)

١١٨ رهن حيازة . الضمان الشخصي والعيني -

سقوط الدين بالنسبة للضامن

لا يسقط الدين بمضي المدة طالما بقي المرهون في حيازة الدائن

(استئناف دهر ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٨ ص ٣٧٤ نمرة ١١٧)

غير قابل للاستعمال كأن كان غير
معمّر وكان السارق لا يحمل ذخيرة له
لأن الشارع إنما أراد تطبيق المادة
المذكورة على كل سارق يحمل سلاحا
سواء كان بقصد استعماله أو الارهاب به
٥ نقض . ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد
٤٤٩ . نمره ٤١٠٦

سلخانة . ذبح الماشية خارجها المادة ١٤٨

القانون نمره ٧ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق
الا على البلاد التي توجد بها أو على
القرب منها ساخانات لأن تكليف
الجزايرين بنقل ماشيتهم الى بلدة بعيدة
لذبحها بـالمخائنها وحملها مذبوحة الى
بلدكم تكليف فوق الطاقة لا يتفق مع
روح التشريع
(السطة ٧ . ديسمبر سنة ١٩١٩ عدد
١٠٦ . نمره ٢٩)

سقوط الحق

١٢٤ سند تحت الأذن . حمل تجارى . سقوط

الحق بمضى خمس سنوات — المين

قرر الحكم المبادئ الآتية :

١ — يعتبر السند تحت الأذن .
عملا تجاريا اذا كان الموقع عليه تاجرا
وقت تحريره .

٢ — ان ضامن هذا الدين يعتبر
عملا تجاريا بطريق التبعية فلضامن ان
يدفع بسقوط الحق بمضى الخمس سنوات
ويلزم في هذه الحالة بتأدية المين

٣ — أن الاعتراف بالدين لا يفي

سابقا لحكم مرمى المزداد الصادر من
المحكمة المختلطة : ومثل ذلك الحكم
لا يصلح سببا صحيحا لتملك بالمسدة
القصيرة

(بنى سوبف ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ .
عدد ٧٥٥ . ص ٢٣٤ . نمره ١٠٦)

١٢١ سرقة . القصد الجنائي . الباعث على

ارتكاب الجريمة

سرق شخص بالاتفاق مع آخر
اوراقا ولم يكن يقصد بالحصول عليها
حياتها وانما التمسك بها اتقاء للمسئولية
الجنائية التي كان معرضا لها
قضت محكمة اسيوط الاهلية بصفة
امتنعائية براءة المتهم بحجة أنه لم
يستول على الاوراق لاختلاسها وانما
ليدفع بها ثمنه موجهة اليه خالطة بين
القصد الجنائي والباعث على ارتكاب
الجريمة : ولكن محكمة النقض قضت
بالمعقوبة قائلة بوجود التفرقة بين
الائتين لأن الجريمة تتم عادة وتتوفر
اركانها بثبوت وجود النية في ارتكابها
بدون التفات الى السبب الذي حل
على ارتكابها سواء كان شرعا أو غير
شريف

(نقض . ٢١ يناير سنة ١٩٢١ . عدد
١٠٤ . نمره ٣)

١٢٢ سرقة . سلاح غير قابل للاستعمال

المادة ٢٠٣ عقوبات

يعاقب السارق بمقتضى المادة ٢٧٣
عقوبات ولو كان السلاح الذى يحمله

من نوع السند بل يبقى التمهيد تجارياً
فيستقطب بعض خمس سنوات من تاريخ
الاعتراف بالدين .

(استئناف ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .
عدد ١ ص ١٣٠ نكرة ٧)

١٢٥ الوقف والشخصية المعنوية . دعوى

بطلان الوقف . سقوط الحق في رفعها

متى تبدأ مدة السقوط

المواد ٥٣ و ١٤٣ مدني

١ - الوقف شخص ادبي له وجود
شرعي يمثلته الناظر المتولي عليه فيملك
وحده وبذاته المخصوصة امام القضاء وله
كما للشخص الحقيقي . تمسك بسقوط
الحق في رفع دعوى بطلان الوقف بعض
المدة اذ ان حق التمسك ببعض المدة
المقررة قانوناً حق اجتماعي مراعى فيه
مصلحة الهيئة الاجتماعية

٢ - من المقرر قانوناً ان دعوى
ابطال الوقف الحاصلة من المدين اضاراً
بدائته المنصوص عنها بالمادة ٥٣ من
القانون المدني أو دعوى بطلان الافعال
الصادرة من المدين اضراً بدائته
المنصوص عنها بالمادة ١٤٣ من القانون
المذكور هي وغيرها من الدعاوى
الاخرى كسائر الحقوق تسقط بعض
خمس عشر سنة

٣ - وتبدأ المدة المقررة للسقوط من
تاريخ الورقة المطعون فيها فاذا اُهمل الدائن
وسكت ولم يستعمل حقه في طالب ابطال
هذه التصرفات من تاريخ صدور العقد
المطعون فيه الى أن مضت المدة المقررة

عد ذلك قرينة على تنازله عن هذا الحق
وعلى هذه القرينة يتأسس سقوط الحق
بعض المدة الطويلة

(استئناف ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ .
عدد ١٠ ص ١٨٣ نكرة ١٦٢)

١٢٦ غلة الوقف . سقوط الحق في المطالبة

بعض بعض خمس سنوات

اذا كان الوقف عبارة عن اطلاق
زراعة تستحق غلتها سنوياً وتدفع
عند قبضها للمسحق في الوقف فلا
يصح للمستحق المطالبة بالربيع اذ لمضى
على استحقاقه فيه خمس سنوات هلالية
لان المادة ٢١١ مدني تقضى بصفة
طامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ما هو
مستحق دفعه سنوياً بعض خمس سنوات
هلالية ولم تفرق بين الوقف وغيره
وناظر الوقف لم يكن الا وكيلاً عن جهة
الوقف لا عن المستحقين

(استئناف ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
ص ١٩٤ نكرة ١٦٦)

حرف « ش »

شفعة

١٢٧ شفعة . عقد بيع ابتدائي . مبدأ سقوط

الحق في الشفعة

اذا كان عقد البيع الابتدائي قابلاً
للمدول عنه بمقابل فلا يمكن ان
يتولد منه حق الشفعة وعليه لا يبدأ
ميعاد سقوط الحق في الشفعة بسبب

١٣٠ استئناف. حكم المحاكم الابتدائية. وقف

مواعيد الاعلانات والاجراءات. رفع

دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة.

تأثير ذلك في المواعيد. عرض أقل من

الثمن الوارد بالمقد. تحقيق

قرر هذا الحكم على صغر حجمه
المبادئ الآتية

١ - جميع الاحكام الصادرة من

المحاكم الابتدائية قابلة للاستئناف ولو

كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ١٥٠

جنيهاً أي كان نصاب الدعوى مما يجوز

لهذه المحاكم ان تحكم فيه نهائياً لورفت

اليها الدعوى بطريق الاستئناف

٢ - لا يسقط الحق في رفع الاستئناف

اذا رفع بعدم معاده بسبب وقف المواعيد

القانونية بناء على منشور السلطة

العسكرية

٣ - اذا رفعت دعوى الشفعة في

الميعاد القانوني الى محكمة قضت بعدم

اختصاصها بنظرها فلا يسقط الحق فيها

بعض الميعاد اذا رفعت بعد ذلك الى

المحكمة المختصة

٤ - اذا عرض الشفيع الثمن الذي

يمتقدانه الثمن الحقيقي فالحكمه قبل

الفصل في قيمة العرض احالة القضية

الى التحقيق لاثبات قيمة الثمن الحقيقي

(استئناف ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ د ٣

س ١٤٢ ندره ٤٥)

العلم بالبيع الا من تاريخ العقد الابتدائي

(استئناف ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ عدد ١

س ٢٢ ندره ١١)

١٢٨ شفعة . بمن حاسمة على حصول البيع

لا يجوز توجيه الثمن الحاسمة في

دعوى الشفعة الى البائع والمشتري معا

اذا أنكر البيع

اذا حلف المشتري وحده انه لم يشتر

سقطت دعوى الشفعة لأن البيع يكون

قد اتفق قطعا

(منظر الكلية ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٢

نمره ٨٥ س ٣١)

١٢٩ شفعة . العرض الحقيقي . حجز

قيمة الرهن

اذا كان واجبا على الشفيع أن

يمرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا

فليس واجبا عليه ان يمرض الثمن جميعه

اذا كان على الرهن المبيعة دين لآخر وانما

يحق له عرض باقي الثمن بعد خصم قيمة

الرهن لأن المادة ١٣ من قانون الشفعة

نصت على ان الشفيع يحل في الصفقة

على المشفوع منه طبقا للشروط عقد البيع

هذا المبدأ ظاهر جدا لسبب المتقدم

ولأن قيمة الرهن ليست من حق المشتري

ولأن حق الدائن هنا عيني على العقار

وليس شخصيا على البائع او المشتري .

ولسكن هذه الاعتبارات كلها لم تمنع

من صدور بعض احكام قضت بضرورة

عرض الثمن كله بما فيه قيمة الرهن وبذلك

قررت باستحقاق دين الدائن قبل معاده

وعلى الرغم منه

(استئناف ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣

س ١٢٩ نمره ١٤)

١٣٣ شفعة • عرض الثمن • ايداعه • حق

ارتفاق • تنازل المشتري عنه

١ - يجب على الشفيع أن يرض
الثمن رضا حقيقيا وان يتبع العرض
بالايداع والا سقط حقه في الشفعة
٢ - اذا كان حق الشفعة مبنيا
على الجوار وعي وجرد حق ارتفاق
لعمين المبيعة على أرض الجار وتنازل
المشتري عن حق الارتفاق سقط حق
الجار في الشفعة

(استئناف فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٣
ص ٣٩٥ نمره ١٠٠)

شفعة • تزوير عقد البيع • ايداع الثمن

دون عرضه • حق الاسترداد

(راجع استرداد عمرة ٥٨)

١٣٤ شفعة • تنازل الشفيع عن حقه

اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل
فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق
للمشفوع منه في مطالبة الشفيع
بالتعويض طالما ان الأخير انما استعمل
حقه في حدود القانون فلم يسرف في
استعماله ولم يفرط فيه وطالما انه لم
يصب المشفوع منه ضررا من قبل
الشفيع لان هبوط أسعار الاطيان
ليس من فعل خير

(ني سوف عدد ٦ ص ٢٨٤ عمرة ٩١)
(راجع ترك الدعوى تحت عمرة ٧٩)

١٣١ الشفعة • الجوار وحق الارتفاق • تنازل

المشتري عن حق الارتفاق • سقوط حق

الشفيع في الشفعة

اذا كان للأرض المشفوع فيها حق
ارتفاق على أرض الجار الشفيع وتنازل
المشتري عن هذا الحق سقط حق الشفيع
في الأخذ بالشفعة

(استئناف ١٢ ديب مرسية ١٩٢١ عدد ٤
ص ١٨٢ - عمرة ٥٥)

١٣٢ شفعة • عرض الثمن • وعدم ايداعه •

رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة

قطع مدة السقوط

١ - لا يترتب على عدم ايداع
الثمن بعد عرضه سقوط حق الشفيع
في الشفعة لأن الايداع ليس شرطا
لصححة القرض الا بالنسبة لبراءة الذمة
من الدين وفوائده ولأن ثمن العين
المشفوع فيها لا يصبح ديناً على الشفيع
الا بالحكم له بالشفعة

٢ - اذا كان واجبا على الشفيع
ان يرفع دعواه في الثلاثين يوما
التالية لظهور رغبته في الشفعة فإن رفع
الدعوى خطأ أمام محكمة غير مختصة
يقطع هذه المدة فلا يدخل في حسابها
الا الايام السابقة على رفع الدعوى
أمام المحكمة غير المختصة والأيام التالية
لحكم عدم الاختصاص

(ني سوف ٣٠ ديب مرسية ١٩٢١ - عدد ٦
ص ٢٧١ عمرة ٨٥)

الجزئية بعد تقسيم العقار بمعرفة الخبير الى حصص احالة القضية الى المحكمة الاهلية للتصديق على القسمة ثم بعد ذلك تماد الى المحكمة الجزئية الاقتراع على الحصص

٢- تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة ليس حكما بالمعنى القانوني ولكنه عمل اداري شرع ضمانا للمصلحة عدمي الاهلية فالحكم الصادر في مادة التصديق لا يصح استئنائه قانونا

(استئناف ١١ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٥٦ ص ٢١٢)

حرف « ص »

صلح

١٣٨ محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة

قوته • طريق الطعن فيه • أسبابه •

ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف وإنما بالطريق العادي لكافة العقود أي بدعوى جديدة . ولا تقتصر أسباب الطعن فيه على ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وإنما يجوز الطعن فيه بكل الاسباب التي يظن بها في سائر العقود خصوصا اذا كان الطعن مبنيًا على مخالفة العقد لتنظام العام أو الآداب

١٣٥ شطب الدعوى المدنية • دعوى اللجنة

المباشرة • رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى لجنة مباشرة ولم يحضر المدعي المدني ولا المتهم فقتضت المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالبراءة جاز للمدعي اذا حضر قبل انقضاء الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقا لأحكام قانون المرافعات مادة ١٢٠

(استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ١٠١ ص ٤٦ - مرة ١٩)

١٣٦ شهود النفي . الدفاع الشرعي عن النفس .

مسألة موضوعية

لاداعي لان تشير المحكمة صراحة في حكمها الى عدم أخذها بشهادة شهود النفي لان الحكم على المتهم يفيد ذلك ضمنا

• مسألة الدفاع الشرعي عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع وهي وحدها صاحبة الشأن في تقدير ظروفها (نفس ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ عدد ٤٨٥ ص ١٧٦ مرة ٥٢)

١٣٧ شريك قاصر • قسمة عقار - ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية . عدم جواز

استئناف حكم التصديق

١ - اذا كان بين الشركاء في عقار قاصر أو من في حكمه يجب على المحكمة

الدين بالنسبة له بالرغم من اعتراف المدين
بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه
فأخذت محكمة أول درجة بهذا الدفع
وقضت على المدين وحده بالدين

ولكن محكمة الاستئناف قررت
بأن اعتراف المدين بالدين وتنازله عن
التمسك بسقوطه وإن كان لا يؤثر في حق
الضامن إلا أنه طالما أن الضامن قد رهن
للدائن عينارهن حيازة فلا يسقط الدين
بالنسبة له ما بقى المرهون في حيازة الدائن
(استئناف ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٨
ص ٢٧٤ - ١١٧ نمرة)

حرف « ط »

١٤١ طرح البحر . عدم اختصاص المحاكم

نصت المادة ٦١ ممدنى على أن اللائحة
الصادرة في سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي
تطبق أحكامها على الجزائر التي تتكون
بقوة مجرى النيل .

ونصت هذه اللائحة على أن الإدارة
هي التي تتولى توزيع ما يجوز توزيعه من
أطيان تلك الجزائر على طريقة مرسومة
وعليه فالهاكم الأهلية غير مختصة بالعمل
في المنازعات الخاصة بطرح البحر

(اسيوط ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ١
ص ٤١ - نمرة ١٨)

حرف « ع »

عدم الاهلية . المحكوم عليه بمقوبة
(راجع أحوال شخصية نمرة ٢٨)

العامة (وفي القضية بالربا الفاحش)

(استئناف ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ - عدد ٦
ص ٢٦٤ - نمرة ٨٣)

حرف « ض »

ضمانة

١٣٩ الضمانة الشخصية والضمانة العينية

استبدال الدين

لا تبرأ ذمة الضامن بمحصول الدائن
على ضمانة عينية لأن برادة الذمة لا تكون
إلا بصحابة صريحة ولأن هذا العمل
لا ينطبق على أى حالة من حالات
استبدال الدين

(استئناف ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٥
ص ٢٦٨ - نمرة ٦٧)

١٤٠ الضمان الشخصي والعيني . رهن حيازة

سقوط الدين بالنسبة للضامن

مادة ١٩٤ تجارى

مادة ٣٠٧ ممدنى

لا يسقط الدين بمضى المدة طالما بقى
المرهون في حيازة الدائن
وفي القضية

تعاقب شخص مع آخر على بعض
أعمال المقاولات (وهي من الأعمال
التجارية) وضمن ثالث الثانی قيمها ضمانا
شخصيا ثم ضمانا عينيا بأن رهن للأول
عينا رهن حيازة

بعد مضي خمس سنوات على تاريخ
الاستحقاق رفع الدائن دعوى على المدين
وضمنه فدفع الأخير بسقوط الحق في

بيع

بيع • تعيين المبيع • المعاينة •
البيع بمرئى • البيع بشرط جزائى
(راجع بيع نمرة ٧٦)

حرف «غ»

غلة الوقف

(راجع وقف)

غش

(راجع التماس)

حرف «ف»

فرار من وجه العدالة

(راجع نمرة ١٠٣ تحت كلمة جندى)

حرف «ق»

قانون أجور المساكن

أرض • مؤجرة للبناء عليها

(راجع اختصاص)

قانون أجور المساكن • الفنادق

والبنسيونات والغرف المفروشة

(راجع استئثار نمرة ٢٤)

قرائن

الاثبات بين محام وموكله • البينة
وقرائن الاحوال

راجع اثبات فى المواد المدنية نمرة ٣

قتل

١٤٢

جريمة القتل عمدا • العمل السلمى

لا تقع جريمة القتل عمدا الا بعمل
إيجابى وعليه فلا تنطبق هذه الجريمة على
واقعة امتناع الأم عن ربط الحبل
السرى لطفلها حديث الولادة ووفاته
بسبب ذلك

(قرار قاضى حالة النيا • عدد ٦ • من ٢٩٦
نمرة ٩٥)

١٤٣

قصة قاصره • تصديق المحكمة الابتدائية

تأثيره فى حقوق سائر الشركاء

١ — اذا كانت بين الشركاء فى
دعوى قصة عقار قاصره أو من فى حكمه
وجبا حالة القضية الى المحكمة الابتدائية
للتصديق على القصة ولكن هذا
التصديق لا يؤثر فى سير الدعوى العادى
من حيث قابليتها للاستئناف حصل
التصديق ام لم يحصل لانه عمل ادارى
يحت انما شرع للمحافظة على مصلحة
عديم الاهلية دون المساس بحقوق سائر
الشركاء

راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف
الاهلية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١

أموال قاصره بمقتضى الأحكام الشرعية
وعليه فلولي أن يتعاقد على القسمة وله
إذا رفع بها أن يقبل الحكم الصادر فيها
ابتدائياً أو أن ينظم منه بطريق
الاستئناف دون احتياج إلى تصديق
المحكمة الابتدائية على القسمة على
كل حال

(نـي سـويف ٢٧ يونيه سنة ١٩٢١
د د ٥٠ ص ٢٣١ . نـرة ٧٢)

١٤٩ قسمة عقار القاصر . مبادلة . تصديق

المجلس الحسبي

المادتان ٤٥٢ - ٤٥٦ مدني
لا يملك الوصي قسمة عقار القاصر
بطريق المبادلة ولو كانت القسمة في
مصلحة القاصر وبالرغم من تصديق
المجلس الحسبي عليها . لأن ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقاً
للقانون

(استئناف ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ د د ٨
ص ٤٠٠ نـرة ١٢٧)

قوة الشيء

١٤٧ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب

اختلاف أوجه تقرير الحق

توفي شخص عن ولدين « حامد
ومحمود » مثلاً وترك منزلاً

رفع حامد الدعوى على أخيه يطلب
« نصيبه في المنزل » فعارضه أخوه بمحجة
شرائه المنزل من والده قبل وفاته .
علمن حامد « ببطالان العقد منكراً
توقيع مورثه عليه » حكم نهائياً بصحة

٢ - - تحصل القسمة على مقتضى

نصيب الطالب وليس على نصيب أصغر
الشركاء حصه مادام الأخير لم يطلب
فوز حصته

« الزقاقين السككية ١١ أبريل سنة ١٩٢١
د د ٤٠ ص ١٩٥ . نـرة ٩٠ »

١٤٤ قسمة عقار . شر . قاصر . ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية . عدم جواز

استئناف حكم التصديق

٢ - - إذا كان بين الشركاء في عقار
قاصر أو من في حكمه يجب على المحكمة
الجزئية بعد تقسيم العقار بمعرفة الخبير
إلى حصص أحالة القضية إلى المحكمة
الاهلية لتصديق على القسمة ثم بعد
ذلك تماد القضية إلى المحكمة الجزئية
للاقتراع على الحصص

٢ - - تصديق المحكمة الابتدائية
على القسمة ليس حكماً بالمعنى القانوني
ولكنه عمل إداري شرع ضماناً لمصلحة
عديمي الأهلية فالحكم الصادر في مادة
التصديق لا يصح استئنافه قانوناً

(استئناف ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد
٥٠ ص ٢١٣ . نـرة ٦٥)

١٤٥ قسمة عقار القاصر

نص المادة ٤٥٦ من القانون المدني
على إطلاقة لا يسرى على الولي الذي
تعاقد على قسمة عقار قاصر لأن هذا
النص لا يغير من تصرفات الولي في

رفع المتهمون بعد ذلك دعوى
البلاغ الكاذب على الشهود المحكوم
عليهم فقضت المحكمة بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها

(ميت نحر الجزية - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١
عدد ٦ ص ٢٨٩ - نمرة ٩٣)

١٤٩ زور . قوة الاحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية
بالبراءة حجة أمام المحكمة المدنية ان
كان مبنيًا على عدم صحة التهمة

أما اذا كان الحكم مبنيًا على عدم
كفاية الأدلة فليس حجة أمام المحكمة
المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها
وفي القضية صدر حكم المحكمة
الجنائية براءة شخص من تهمة استعمال
ورقة مزورة لعدم كفاية الأدلة فقضت
محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم
لا يمنع المحكمة المدنية من نظردعوى
انكار التوقيع على الورقة نفسها

» استئناف ١٣ فبراير سنة ١٩٣٢ . عدد
٧ ص ٣٢٠ - نمرة ١٠٣ »

١٥٠ وقف . أصل الوقف . اختصاص المحاكم

الفرعية . نزاع على عين الوقف . اختصاص
المحاكم الاهلية . عدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها

يشرط لصحة الدفع بعدم جواز
سماع الدعوى لسبق الفصل فيها أن

العقد من حيث صدوره من المورث
وبرفض دعوى حامد
عاد حامد الى دعواه طاعنا بطلان
عقد محمود بسبب آخر هو صدوره من
المورث في مرض الموت

فقضت المحكمة بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها : لاتحاد
الخصوم وهما حامد ومحمود . واتحاد
الموضوع وهو النصيب في المنزل .
واتحاد السبب وهو بطلان عقد محمود
أما أسباب البطلان أو أوجه تقرير
الحق Moyens فليس من شأنها اذا
اختلفت في الدعوى ان تجوز اعادة
نظر الدعوى وقد أخذت المحكمة
بالرأي الراجح في هذا الموضوع حتى
لا يتكرر التناقض في النزاع الواحد
وهي المحكمة التي وضعت من أجلها
المادة ٢٣٢ مدني

(بنى سوف ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ .
عدد ٥ ص ٢٣٧ - نمرة ٧٤)

١٤٨ قوة الشيء المحكوم فيه . واقعة واحدة . تغيير وصفها

تتبع قاعدة (قوة الشيء المحكوم
فيه) من نظر الدعوى ثانياً من الواقعة
نفسها ولو وصفت بوصف آخر

وفي القضية قدم اشخاص بلاغا
كاذبا رفعت بمقتضاه الدعوى العمومية
وفيها شهد المبلغون على المتهمين تأييدا
لبلاغهم فقضت المحكمة براءة المتهمين
وباعتبار المبالغين شهود زور وقضت
عليهم بالعقوبة

انقسام الصفقة التي ترسو على ا. ح. د. هـ.
تمطيلاً للزاد محظوراً بحكم القانون
(٩٤) مدني

٢ - تشمل عقود المعاوضة الشرط
الفاسخ الضمني بطبيعتها الا ان الفسخ
لا يقع بذاته ولكن بحكم القاضي والى
ان يقضى للقاضي يحق للمدين الوفاء
وللقاضي تقدير ظروف الدعوى والحكم
في طلب الفسخ بما تقتضيه

(بي سوب ١٤ أبريل سنة ١٩٢١ .
عدد ٧ . ص ٣٥٢ . عمدة ١١٢)

مجالس بلدية

(عدد ١٠ - حكم ١٧٠) راجع عمدة ٣٣
تحت كلمة اختصاص

مسؤولية

(عدد ٦ - حكم ٩٤) راجع عمدة ٩٤
تحت كلمة تعويض

حمام وموكله . اثبات . البيئة وقرائن
الأحوال

(عدد ٨ - حكم ١١٦) راجع عمدة ٣
ملك الغير . انتهاك . وكنا الجريمة

(عدد ٩ - حكم عمدة ١٢٦) راجع عمدة
٦٤ تحت كلمة أتم الشحرة

مواعيد المسافة . قيد . الثمانية أيام

(عدد ١٠ - حكم عمدة ١٦٨) راجع
عمدة ٥١ تحت كلمة استثنائي

يكون صادراً من جهة مختصة
تختص المحاكم الشرعية بالمنازعات
المتعلقة (بأصل الوقف) أي بانفائه
من حيث وجوده الشرعي وباعتباره
صحيحاً نافذاً وما يتفرع عن ذلك من
حق النظر والاستحقاق . أما التثبيت
من أعيانه وردها الى جهتها في حالة
اغتصابها أو وضع اليد عليها فلا يس
أصل الوقف . فالمحكم الصادر من
المحكمة الشرعية في نزاع متعلق باغتصاب
عين موقوفة يعتبر حكماً صادراً من جهة
غير مختصة لا يمنع من طرح النزاع نفسه
أمام المحاكم الاهلية

(استكدره ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٧
ص ٣٤٤ . عمدة ١٠٩)

حرف الميم

١٥٢ مبادلة قسمة عقار القاصر

المادان ٤٥٢ و ٤٥٦ مدني
لا يملك الرضى قسمة عقار القاصر
بطريق المبادلة ولو كانت القسمة في
مصلحة القاصر وبالرغم من تصديق
الجلس الحامي عليها . لأن ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقاً
للقانون

(استثنائي - ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ . عدد
٨ . ص ٤٠٠ . عمدة ١٢٧)

مزايدة . الاتفاق على اقتسام الصفقة .
سبب صحيح . عقود المعاوضة . الشرط

الفاسخ الضمني . تقدير القاضي

١ - لا يعتبر اتفاق اثنين على

الحكم المطعون فيه انه فصل في الاستئناف الثلاثة بأن اعتبر استئناف النيابة والمدعى المدني واحد

ثانياً - لانه لم يترتب على عدم ذكر تاريخ الحكم أى اخلال به حيث لم يدع الطاعن رفع استئناف النيابة أو المدعى المدني بعد الميعاد

ثالثاً - لان الطاعن لم يدع انه دون السن الذى يجوز فيه رفع الدعوى عليه فلا يصح ان يتضرر من عدم بيان سنه في الحكم المطعون فيه

(نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٤٥١ . نكرة ١١٩)

١٥٥ نقض . سلطة المحكمة بعد نقض الحكم

المادة ٢٣٢ جنایات

نقض الحكم يعيد القضية الى حالتها الأولى قبل الحكم فيجوز للمحكمة ان تأخذ بالوصف الذى لم تأخذ به المحكمة الأولى كما يجوز لها ان تقضى بتشديد العقوبة بالمتهم ولو كان النقض مرفوعاً من المتهم وحده . وفي القضية قدم المتهم الى محكمة الجنایات باعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة القتل حكمت المحكمة باعتباره شريكاً وقضت عليه بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات

ملعن المتهم في الحكم بطريق النقض لتغيير المحكمة وصف التهمة دون انماث الدفاع الى ذلك فنقض الحكم وأعيدت القضية

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ ص ١٥٧ . نكرة ١٥٢)

مواعيد المسافة قيد الثانية أيام

(عدد ١٠ - حكم ١٦٨) راجع غرة ٥١ تحت كلمة « استئناف مدني »

محكمة مختلطة . اجراءات نزع ملكية صالح أجنبي . سبب صحيح . تخلك

بعض المدة

(عدد ٧ حكم ١٠٦) راجع غرة ٣٦ تحت كلمة « اختصاص »

مستحق . وقف . نفقة

(عدد ٤ - حكم ٥٩) راجع غرة ١٧٥ تحت كلمة « وقف »

حرف النون

١٥٤ نقض . عدم النقص على الفصل في الاستئنافات المرفوعة . عدم ذكر تاريخ

الحكم المستأنف . عدم ذكر سن المتهم

المادة ٢٢٩ عقوبات

رفع استئناف عن حكم محكمة الجنح من المتهم والنيابة والمدعى المدني فصدر حكم محكمة الجنح الاستئنافية بقبول الاستئناف دون أن ينص على قبول أو رفض الاستئناف الثالث ولم يبين الحكم الاستئنافي تاريخ الحكم المستأنف ولم يذكر سن المتهم

قالت محكمة النقض ان هذه المخالفات الثلاثة لا تصلح أسباباً للمتهم الملعن على الحكم بطريق النقض

أولاً - لانه يستفاد من أسباب

مادة السب تطبقا للمادة ٢٦٥ على علانية
السب حتى ينسحب لمحكمة النقض مراقبة
صحة تطبيق القانون

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٩
من ٤٦١ نكرة ١٥٤)

١٥٨. نقض. الاحكام الغير الانتهائية

المادة ٢٢٩ جنابات

لا يصح الطعن بطريق النقض الا في
الاحكام الانتهائية فلا يقبل الطعن في حكم
محكمة الجنح القاضي برفض الدفع الفرعي
بعدم جواز سماع شهادة الشهود في مادة
خيانة الأمانة حتى يفصل في موضوع
الدعوى انتهائية

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٩
من ٤٦٣ نكرة ١٥٥)

١٥٩. نقض. ختم الحكم في ثمانية أيام.

حكته

التقصير من ختم الحكم في المدة
القانونية الواردة بالمادة ٢٣١ من قانون
تحقيق الجنابات هو تمكين المحكوم عليه
من عمل أسباب النقض اذا وجد لذلك
مسوغا : فادأ قدم الطاعن أسبابه فعلا
كان الطعن واجب الرفض وان كان
الحكم المطعون فيه يبق أكثر من
ثمانية أيام بدون ختم .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٢ - عدد ١٠
من ٤٦٩ نكرة ١٥٧)

١٦٠. نقض. حكم في الاختصاص . عدم

جواز الطعن فيه

الحكم الاستثنائي القاضي بعدم

١٥٦. نقض . تغيير محكمة استئناف الجنح

وصف الجريمة

يجوز لمحكمة الاستئناف في مواد
الجنح - حالة رفع استئناف من النيابة
العمومية - ان تصحح الوصف القانوني
الوارد بالحكم المستأنف اذا تبين لها
انه لا ينطبق على وقائع الدعوى . هذا
ولو كان استئناف النيابة قاصرا على
المعقوبة دون وصف التهمة طالما ان هذا
التصحیح داخل في حدود اختصاص
المحكمة الى دائرة أخرى لا يحكم فيها مجددا
وبمحكمة الجنابات الجديدة
طلبت النيابة بطريق الخيرة اعتبار المتهم
اما فاعلا أصليا أو شريكا فقصت المحكمة
باعتباره فاعلا أصليا وتشديد العقوبة
به من ثلاث الى سبع سنوات . طعن المتهم
من جديد في الحكم بطريق النقض
بأنها طعنه على انه رأى نهائيا من جهة
القتل باعتباره فاعلا أصليا لأن النقض
المرفوع منه وحده لا تستفيد منه
لا النيابة ولا المدعى المدني فلا يجوز
لمحكمة الجنابات ان تحكم عليه بذلك
باعتباره فاعلا أصليا كما لا يجوز لها ان
تشدد العقوبة بالتهمة

فقصت محكمة النقض بما تقدم

(نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ٩
من ٤٥٩ نكرة ١٥٣)

١٥٧. نقض . سب علني . عدم النص على

علانية الواقعة بالحكم

المادة ٢٦٥ عقوبات

يجب ان ينص الحكم الصادر في

١٦٤ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

خطأ في تطبيق القانون . نقض

من أم أركان جريمة النصب استعمال طرق احتيالية من شأنها «مادة ٢٩٦ عقوبات» . فادالم تبين المحكمة الطرق الاحتياطية التي استعملها المتهم واستندت في حكمها على مجرد أقواله الكاذبة كان هناك خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم فسيب للنقض

(نقض ٢٩٠ مارس سنة ١٩٣١ . عدد ٣ : من ٦٣ . مرة ٢٤)

١٦٥ اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية

قانون أجور المساكن . ارض مؤجرة

للبناء عليها

العبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات الأصلية لا بالطلبات التبعية فطلب الأزالة الملحق بطلب انجبار وفسخ العقد والتسليم لا يفر من اختصاص القاضى الجزئى ان كان من اختصاصه الفعل فدعوى الانجبار ولو كان موضوع الأزالة بناء تزيد قيمته عن نصاب القاضى الجزئى لا يسرى قانون أجور المساكن على الاراضى المؤجرة لأقامة بناء عليها

(٢٨ ابريل سنة ١٩٣١ . عدد ٨ : من ١١٠ . مرة ١٣١)

اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لانهاجتابة ليس حكماً نهائياً في الموضوع ولا يجوز الطعن فيه امام محكمة النقض والابرار

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ من ١٧٠ . مرة ١٥٨)

١٦٦ نقض . رفض تأجيل الدعوى لسماح

شهود

رفض تأجيل الدعوى لسماح للشهود ليس من أوجه البطلان

(نقض ٢٠ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ من ١٧١ . مرة ١٥٩)

١٦٢ نقض . أسباب الحكم . تحريرها

والنطق بها

لا يشترط على المحكمة الجنائية أن تضع كتابة أسباب حكمها قبل النطق به ولا أن تنطق بها عندالنطق به وانما تقرر المحكمة أسباب حكمها عندالمدافاة ولها الحق في تحريرها والتوقيع عليها في مدة الثمانية أيام التالية لاحكم

(نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ . عدد ١٠ من ٢٠١ . مرة ٩٦)

١٦٣ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

أوم شخص آخر انه مالك لجاموسة فباعها له وقبض ثمنها (ويظهر انه لم يسله اياها) ثم تبين ان الجاموسة مملوكة لغيره فضاغ على المشتري الثمن

(نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٣١ . عدد ١ من ١٠ . مرة ٩١)

١٦٦ نقض . عدم التقرير بالنقض . تقديم

أحباب النقض في الميعاد

٢٣١ جنایات

١ يجب على الطاعن في الحكم بطريق النقض (١) أن يقرر بذلك في قلم كتاب المحكمة (٢) أن يقدم تقريراً بأوجه الطعن - فلو قام الطاعن بالعمل الثاني دون الأول كان النقض غير مقبول شكلاً كما لو قام العمل الأول دون الثاني

٢ تقرير حالة الدفاع عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع

١ نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
من ٤٣٥ - ١٤٠ (١٤٠)

١٦٧ نقض . عدم اشتغال الحكم الاستثنائي

على الواقعة . الاشارة الى بيانها بالحكم

الابتدائي

المادة ٢٢٩ جنایات

إذا كان الحكم الابتدائي مشتملاً على بيان الواقعة ولم يشتمل الحكم الاستثنائي عليها واقتصر بأن أشار الى اشتغال الحكم الابتدائي عليها فلا محل للنقض

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
من ٤٣٧ - ١٤١ (١٤١))

١٦٨ نقض . اختلاف الواقعة مع الوصف .

سرقة . اخفاء اشياء مسروقة

٢٧٩ فقرة ١ عقوبات

يجب على محكمة الموضوع أن تبين

الوقائع في حكمها بياناً كافياً حتى يتسنى للمحكمة النقض معرفة ماذا كان الوصف الذي أعطته المحكمة للواقعة صحيحاً أو لا

فإذا كانت الوقائع المبينة في الحكم لا تتفق مع بديحته وجب على محكمة النقض تعديل الحكم حتى يجعل الوصف متفقاً مع الوقائع الثابتة في الحكم يسع المتهم اشياء مسروقة ليس وحده دليلاً على السرقة ولكنه دليل على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
من ٤٣٩ - ١٤٢ (١٤٢))

١٦٩ نقض . الاحكام الموضوعية . حكم عدم

اختصاص محكمة الجنح

المادة ٢٢٩ جنایات

لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الاحكام الموضوعية وعليه فالحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى غير قابل للطعن بطريق النقض

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
من ٤٤٥ - ١٤٥ (١٤٥))

١٧٠ نقض استغناء المحكمة عن شهود المتهم .

حرمان من حق الدفاع

المادة ١٣٥ جنایات

إذا طلب محامى المتهم سماع اقوال باقي الشهود اثباتاً وتفنيداً فلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة ان المتهم معترف بالجريمة

نقض . التقرير بالنقض . التقرير
بالاسباب : جريمة تضليل . فعل ايجابي

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٦)
راجع نمرة ٨٧ حرف (ت)

نقض . الاتفاق الجنائي

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٧)
راجع نمرة ١ حرف (ا)

نقض . الحض على كراهة الحكومة .
الوزارة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٨)
راجع نمرة ١٠٧ حرف (ح)

نقض جريمة اعطاء جواهر سامة غير قاتلة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٣)
راجع نمرة ٥٩ حرف (ا)

نقض وجوب نظر دعوى اللجنة

استئنافا بمعرفة قاض غير الذي حكم

فيها ابتدائيا

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٤)
راجع نمرة ٤٥

نقض . انتهاك حرمة ملك الغير .

وكنا الجريمة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٦)
راجع نمرة ٦٤

اذا كان اعترافه مملا بالدفاع عن النفس
لان المحكمة لو سمعت شهوده لجاز
أن تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف
التهمة أو في الظروف المخففة للمقوبة
على الأقل

وعليه فاستثناء المحكمة عن سماع
باقي الشهود في هذه الحالة يعتبر حرمانا
للمتهم من حق الدفاع ويصبح حكمها
مخلا للنقض

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩
س ١٤٧ نمرة ١٤٧)

نقض . سرقة سلاح غير قابل للاستعمال

(عدد ٩ - حكم ١٤٨) راجع
نمرة ١٢٢ حرف (س)

نقض . التهديد بالقتل المصحوب بطلب

او تكليف بأمر . التكليف بالامتناع

عن التكلم في حق الغير

(عدد ٩ - حكم ١٥١) راجع
نمرة ٩٧ حرف (ت)

ناظر وقف

(عدد ٨ - حكم نمرة ١٢٥)
راجع وقف

نزاع على الوقف . اختصاص المحاكم

الاهلية . اختصاص المحاكم الشرعية

(عدد ٧ - حكم نمرة ١٠٩)
راجع نمرة ٣٥

حرف الواو

وصيه

١٧٣

يوم عقار . عدم تعيين الثمن . استمرار
انتفاع البائع بالعين . وصيه . لا بيع .
ولا هبة

باع رجل بعقد عرفى عقار الاولاده
ولم يدين فى العقد ثمنًا للعقار وإنما ذكر
فيه تعهد المشتري بدفع دين على العين
المبيعة هو دون قيمة العقار ثم استمر
البائع واضعًا يده على العين يستقلها
لنفسه الى يوم وفاته

قررت المحكمة بأن العقد وصيه
باطلة شرعًا لأن لا وصية لوارث وليس
يما لعدم تعيين الثمن ولا هبة صحيحة
لعدم حصولها بعقد رسمى ولأن الهبة
لا تجوز الا مقبوضة أى نافذة

(استئناف ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣
ص ١٤٤ . نمرة ٤٤٦)

وضم اليد

١٧٤

ريح : واضح اليد . حسن النية

لا يطالب وضم اليد على عين بريء
الا اذا كان سببه النية — مادة ١٩٦
مدنى أما اذا كان حسن النية فلا يطالب
بالربع الا من تاريخ رفع الدعوى عليه
من صاحب العين بأحقية لها التى
يصبح مستحقا لريءها من تاريخ رفع دعواه

(استئناف ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢ عدد ٦ —
ص ٢٥٨ نمرة ٨١)

حرف (هـ)

١٧١ هتك المرض بالقوة . الاكراه الادبى

١ جريمة هتك المرض بالقوة أو التهديد
(٢٣١ عقوبات) يقوم الاكراه الادبى
كاستعمال الخداع مثلاً مقام الاكراه
المادى وتكون الجريمة كلما ارتكب
فعل مخالف للحياه ضد ارادة المجنى
عليه وبدون رضائه

٢ لا يملك قاضى الاحالة حق التقرير
بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية
الادلة

(نفس ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ . عدد ٧
ص ٣٠٢ . نمرة ٩٧)

١٧٢ هبة المنقول . عقد عرفى . تسليم الموهوب

المادة ٤٩ مدنى

اذا كان الموهوب منقولاً وكان صريح
نص العقد يفيد الهبة فلا يجوز اعتباره
وصية لمجرد بقاء الموهوب فى حوزة
الواهب . وإنما يعتبر هبة باطلة قانوناً
اذا كان العقد عرفياً ولم يسم الموهوب
وقت الهبة

(استئناف ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ٨
ص ٢٩١ . نمرة ١٢٤)

— * * * —

وقف

١٧٥

وقف . اثر حكم الاستحقاق . سقوط

حق المستحق في الربع . استيلاء

الناظر على غلة الوقف بحسن نية

١ اذا كان الاستحقاق في وقف مقرر

لسبب تسبب المستحق فالحكم بهذا

الاستحقاق معان لهذا الحق لانه

له ومن ثم يعمد اثره الى الماضي لتعلقه

بصفة النسب

٢ لا يسقط حق المستحق في ربع الوقف

بعض خمس سنوات لان غلة الوقف

امانة في ذمة الناظر ولا الناظر وكيل

عن المستحقين ومن الحالات لا تبرأ

ذمته الا بمضى خمسة عشر سنة

٣ ادعاء ناظر الوقف الاستيلاء على غلة

الوقف بحسن نية لا يقتضيه عن الحكم

عليه بها للمستحقين

(بنى سوف - ٥ ابريل سنة ١٩٢١

عدد ٦ - ص ٢٨٧ - مرة ٩٢)

حرف « ي »

بين

اليمين - صيغتها القانونية

(راجع اثبات في المواد المدنية نمرة ٥)



فهرست القوانين والقرارات والمنشورات

١ - قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ لمنع تناقص الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية

عدد ٣ صحيفة ١٩٣

٢ - قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة الثالثة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩٢٠

الخاصة بزيادة التهايات العظمى للمعاشات - عدد ١٠ صحيفة ٥٢٣

٣ - قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة ٨ نمرة ٢٦ من القانون نمرة ٢٦ من

القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية عدد ١٠ صحيفة ٥٢٤

المحاماة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين

رئيس التحرير : صليب سامى المحامى

ثمن العدد الواحد
عشرة قروش



الاشتراك السنوي
مائة قرش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمارة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالقاهرة
القاهرة



العدد الأول - السنة الثانية
اكتوبر سنة ١٩٢١

مصر في اكتوبر سنة ١٩٢١

الامكام

صد

١

زينب يوسف بدوى عمرها ٢٥ سنة فلاحه

من منصورية الفرستق

محمد يومى بدوى عمره ٣١ فلاح من

منصورية الفرستق

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٩٨ سنة ١٩٢٠ -

١٩٢١ المفيدة يجدول المحكمة نمرة ٥٦٨

سنة ٣٨ تضائية

وقائع الدعوى

رفع عبد النعم على شلبي الدعوى على

التهمين مباشرة طابا الحكم له بمبلغ ٦٠ جنيبا

تعويضا والمصاريف لانهما في يوم ٧ فبراير

سنة ١٩٢٠ يزمام المنصورية استملا معه طرق

النصب والاحتيال بان اوهما بانها سيبيمان له

الجاموسة تعلقها حتى حصلا منه على خمسين

جنيبا وانكراها

والنيابة اقامت الدعوى على المتهمين

نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

ارهم شخص آخر بانه مالك للجاموسة فباعها

له وقبض ثمنها (ويظهر أنه لم يعلمه اياها) ثم تبين ان

الجاموسة مملوكة لغيره فضاع على المشتري الثمن

قضت محكمة النقض بأن لا نصب قانونا لان الايها

بالملكية مجرد كذب لا يمكن اعتباره طرقا احتيالية

بالمعنى المنصوص عنه في المادة ٢٩٣ عقوبات

باسم صاحب العظمة نؤاد الاول - لضان . مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات مستر برسيغال وكيلها وعبد الرحمن

رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك

مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة

الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

عبد النعم على شلبي فلاح من منصورية

الفرستق كفر الزيات

المذكورين بنفس التهمة المذكورة ولأن الموضوع واحد في القضيتين قررت المحكمة ضم القضيتين لبعضهما وطلبت النيابة عقاب المتهمين بالمادة (٢٩٣) عقوبات وعبد النعم على شاي المدعي طاب بلسان وكيله بالجلسة احقته في صرف مبلغ الخمسين جنبها المضبوط في القضية ومودع الخزينة والحكم له بمبلغ ١٠ جنيه والمصاريف على سبيل التعويض والمتهمان انكراً ومحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت حضوراً عن كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وقدرت لكل منهما خمسمية قرش صاغ كفالة لايقاف التنفيذ بأحقية المدعي بالحق المدني بصرف مبلغ الخمسين جنبها المودعة بخزينة المحكمة وبإلزام المتهمين متضامين بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ على سبيل التعويض وإلزامها بالمصاريف المدنية المناسبة لما حكم فيه وإلزام المدعي المدني بياقي المصاريف واعفت المتهمين من مصاريف الدعوى الجنائية وذلك عملاً بالمادة ٢٩٣ عقوبات فاستأنف المتهمان الحكم في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ وطلبت النيابة بالجلسة تأييد الحكم المستأنف وحمى المدعي طلب الحكم بتأييد التعويض والحكم بالمبلغ المودع بالجزئية وحمى المتهمين طلب البراءة ورفض دعوى المدعي بالحق المدني قبلها ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئنافية

حكمت بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمدين ١٧٢ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض دعوى المدعي المدني وإلزامه بمصاريف دعواه وحفظت له حق المقاضاة أمام المحكمة المختصة بالنسبة لمبلغ الخمسين جنبها للمودعة وعبد النعم شاي المدعي المدني قرر بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام في أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم الحامي عنه تقريراً بأ- باب طعنه في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع الحامي عن المدعي المدني ودفاع الحامي عن الحرمة زينب وأقوال محمد يومي المتهمين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً حيث ان النقض مقبول شكلاً

وحيث ان الحكم المطعون فيه أصاب بما قرره من ان الواقع المسند الى المتهمين والثابتة به ليست من الطرق الاحتياطية التي ينطبق عليها نص المادة ٢٩٣ عقوبات بل أنها مجرد ادعاءات كاذبة غير معاقب عليها ولذا يكون الطعن على غير أساس ويجب رفضه

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة برفض هذا الطعن وإلزام المدعي المدني بالمصاريف

صدر هذا الحكم وتلي علنا بمجلسة يوم الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ الموافق ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في شهر يونيه سنة ١٩٢٠ بخربتا سرق او بدد ورقة بكنكوت قيمتها خمسون جنيتها تعلق عبد السلام محمد ابو عرب سلمها اليه لاستبدالها بورق صغير القيمة وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٥ او ٢٩٦ عقوبات ومحكمة كوم حماده الجزئية حكمت بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ حضوراً بإبراء المتهم عملاً بالمادة (١٧٢) جنابات فاستأنفت النيابة هذا الحكم في الميعاد وبالجلسة طلبت النيابة الغاء الحكم وعقاب المتهم بالمادة ٢٧٥ عقوبات باعتبار الواقعة سرقة او المادة ٢٩٦ عقوبات

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية بعد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة (٢٩٦) عقوبات حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً والغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل.

فقرر المحكوم عليه بالعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريراً بالسباب طعنه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع

٢

الاختلاس. البيئة

سلم شخص آخر ورقة بكنكوت قيمتها خمسون جنيتها لاستبدالها بورق اصغر قيمة فبدها. قضت محكمة الجنابات :

اولاً - بان الواقعة خيانة امانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات

ثانياً - بمجازاتها بالبيئة لان الظروف التي سلت فيها الورقة لا تسمح عادة بالحصول على كتابة

« راجع بهذا المعنى حكم محكمة طنطا الابتدائية - حكم استئنائي - ١٤ مارس سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩ حكم رقم ١١٤ »

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مستر برسيغال وكيلها وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المتقدم من

نصر عيد دغيدى عمره ٣٠ - نه فلاح ومقيم بخربتا

صد

النيابة العمومية في قضيتها مرة ٤٤٦ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة مرة ٥٨٩

٣

السرقه - القصد الجنائي -

الباعث على ارتكاب الجريمة

سرق شخص بالاتفاق مع آخر اوراقا ولم يكن يقصد بالحصول عليها حيازتها وانما التمسك بها اتقاء لمسئولية الجنائية التي كان ممرضا لها

قضت محكمة اسبوط الاهلية بصفة استثنائية ببراءة المتهم بحجة أنه لم يستول على الاوراق لاختلاسها وانما ليدفع بها تهمة موجهة اليه خالطة بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب الجريمة .

ولكن محكمة النقض قضت بالمعقوبة قائمة بوجود التفرقة بين الاثنين لأن الجريمة تم عادة وتتوفر اركانها بثبوت وجود النية في ارتكابها بدون التفات الى السبب الذي حمل على ارتكابها سواء كان شريفاً او غير شريف

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طامت بأشارئيس المحكمة وبحضور حضرات مستر برسيفال وكيلها وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٢ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة

٥٧١ سنة ٣٨ قضائية

المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانونا حيث ان النقض مقبول شكلا

عن الوجه الاول

حيث ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه رد على اسباب الحكم الابتدائي واجاب في ما اشتبه من ان الواقعة منطبقة على المادة (٢٩٦) عقوبات لان ورقة البنكنوت بمبلغ ٥٠ جنيها تسلمت للمتهم على سبيل الامانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة فاختلسها المتهم ولم يردها للمجني عليه فتطبيق المادة (٢٩٦) عقوبات هو اذن في محله .

عن الوجه الثاني

حيث انه مع التسليم بصحة ما يدعيه الطاعن من وجوب اتباع قواعد الاثبات المدنية في مسائل خيانة الامانة فان في هذه الدعوى يجب قبول الاثبات بالبينة لانه ليس من المعقول الزام المجني عليه بالحصول على اتصال في حالة تسليمه المتهم ورقة بنكنوت لاستبدالها باوراق صغيرة

وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن

على غير اساس ويجب رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين

٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

واعفائه من المصاريف الجنائية عملا بالمادة
(١٧٢) جنابات الاول و ٢٧٥ عقوبات للثاني

وايضا المادة ٥٢ منه

فاستأنفت النيابة في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠
واستأنف المتهم الثاني في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠
ومحكمة اسيوط الاهلية بصفة استثنائية

حكمت بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ عملا
بالمادة (١٧٢) جنابات حضوريا اولا بقبول
الاستئناف شكلا . ثانيا برفض الدفع الفرعي
المقدم من المتهم الثاني . ثالثا بتأييد الحكم المستأنف
بالنسبة للمتهم الاول والغاء بالنسبة للثاني وببراءته
مما نسب اليه مع رفض الدعوي المدنية والزمته
المدعي المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين
فقرر المدعي المدني ونياية محكمة اسيوط
الاهلية بالعلن في هذا الحكم بطريق النقض
والابرام الاول في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠
والثاني في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم حضرة
رئيس نيابة اسيوط الاهلية تقريرا بأسباب
طلعه في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠

الحكمه

بعدسماح طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان طلب النقض مقبول شكلا
وحيث ان النقض مبني على وجهين: الاول
ان محكمة ثاني درجه حكمت بتأييد الحكم

ونورالدين محمد علي مدعي بحق مدني
صند

راشد ابراهيم داوود عمره ٢٠ سنة كاتب
عمومي ومقيم بالبلينا
عبد المسيح غبريال نصر الله عمره ٤٠ سنة
وكيل عامي

وقائع الدعوي

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بأنهما في بحر الثلث الاول من شهر مايو سنة
١٩٢٠ بناحية البلينا الاول اختلس الدفتر
والاوراق المسلمة له من نور الدين علي محمد
ليكتبها له ويرجما ولم يرجما له والثاني اشترك
مع الاول بالاتفاق والتحرير على اختلاس
بعض الاوراق من الدفتر اضرازا بصاحبه
ووقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذا
الاتفاق وقدم الاوراق المذكورة للمحكمة
في تحقيق اداري قبله وطلبت عقابها بالمواد
(٢٩ و ٤٠ و ٤١) عقوبات وادعى نور الدين
على بحق مدني وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيتها
تمويض —

ومحكمة البلينا الجزئية حكمت بتاريخ
٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠ حضوريا براءة المتهم الاول
وحبس الثاني خمسة عشر يوما مع الشغل وايقاف
التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني
الف قرش صاغ مع المصاريف المدنية المناسبة

الاستأنف بالنسبة للمتهم الاول الذي برأته دون المادة (٢٧٥) عقوبات وتري المحكمة من الظروف ان تذكركم بحكمها اسبابا . والثاني ان المحكمة

المذكورة خلطت بين الباعث للمتهم على ارتكاب

مأنسب اليه وبين ركن النية الجنائية في الجريمة

موضوع الدعوى وجعلت الاول هادما للثاني

وحاملا للمحكمة على اعتبار الحادثة خارجة عن

دائرة قانون العقوبات اذ بعد أن ذكرت الوقائع

المسكونة لجريمة الاختلاس قالت ان البيئة غير

متوفرة لان المتهم الثاني لم يقصد بجهازته لتلك

الاوراق وتقدمها الادفع خطر المسؤولية

وحيث انه عن الوجه الاول فن المقرر

ان الجريمة تتم عادة وتتوفر اركانها مع ثبوت

وجود النية في ارتكابها وهذا بدون التفات الى

السبب الذي حمل على ارتكابها سواء كان شريفا

وغير شريف اذ انه في كلتا الحالتين لا يكون

مبررا للجريمة -

الحجر - الحسبة

حيث انه ظاهر من اسباب الحكم

المطعون فيه ان محكمة ثاني درجه لم تفرق

بين النقص والسبب اذ مع اثباتها استيلاء المتهم

الثاني على الاوراق خلصة قالت انه اراد بذلك

منع خطر للولاية الجنائية التي كان معرضا لها

وبذلك تكون اخطأت في تعاييق نص الفانون

على الواقعة الثابتة بالحكم ومن ثم يمتنع قبول

النقض بالنسبة للمتهم المذكور

وحيث ان ما وقع منه معاقب عليه بمقتضى

بينما كان المجلس الحسبي يفحص حسابا قدمه

قيم على محجور عليه حضروا كل من أخت المحجور

عليه لمناقشة القيم الحساب فعارض القيم في قبوله

ولكن مجلس حسي مصر قرر قبول الوكيل في دعوى

الحساب وصرح له بمناقشته .

استأنف القيم قرار المجلس . ففضى المجلس

الحسبي العالي بالتأييد لأن جميع المسائل الخاصة

بالقصر ومن في حكمهم مسائل حربية طبقا لاحكام

الشريعة الاسلامية السمحاء ولأن قانون المجلس

الحسبية قد نص على تحويل هذا الحق لدوى الشأن

وهم الاقارب والاصهار

الوقائع والاسباب
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداداة قانونا
من حيث انه اثناء نظر مادة حساب سنة
١٩١٧ الخاصة بالمحجور عليه حضرة صاحب السمو
الامير سيف الدين المشمول بقيامة حضرة
صاحب الدولة محمد سعيد باشا امام مجلس حسي
مصر ومسائل أخرى . وبعد تعيين خبراء
لفحص ذلك الحساب المقدم في سنة ١٩١٩
وكذا حساب سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و صدور
قرارات ذلك المجلس في بعضها طابت صاحبة
السمو الاميرة شوكلا هانم شقيقة حضرة
صاحب السمو المحجور عليه بلسان وكيلها المحامي
عنها قبولها وحضورها امامه لمحاسبة القيم على
جميع تصرفاته وابداء ملاحظاتها وانتقاداتها على
الحساب المذكور لما ابداه من الاسباب الواردة
بذكره المقدمة للمجلس بخصوص طلبه هذا.
وحيث ان دولة القيم عارض في هذا الطلب
الاخير بما ابداه بذكره القيمة ١٠ أكتوبر سنة
١٩٢٠ و ملحقها المحررين بمعرفة وكيله المحامي
عنه طالين رفضه والقرار بأنه ليس لسمو الاميرة
حق المثول امام المجلس خصما للقيم لما نقشته
الحساب او تقديم ملاحظات عليه بأية صفة
تريد التدخل بها مادام ان المجلس الحسي العالي
وحده هو المختص باعادة فحص الحساب اذا طلب

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
المجلس الحسي العالي
المنعقد علنا برأي محكمة الاستئناف الالهية
تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد محرز
باشا المستشار بمحكمة الاستئناف الالهية
وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة
صالح حقي بك وحافظ عبد النبي بك المستشارين
بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد مصطفى المراغي
العضو بالمحكمة الشرعية العليا وحسن حسني
بك رئيس محكمة اسبوط الالهية سابقا -
اعضاء وسكرتير المجلس حضرة احمد افندي
حمدي

اصدر القرار الآتي:

في الطعن المقيم بجدول استئناف قرارات
المجالس الحسية بوزارة الحفانية رقم (٨) سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ وبجدول المجلس رقم (٨) سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المرفوع من حضرة صاحب
المعالي وزير الحفانية بناء على تظلم حضرة صاحب
الدولة محمد سعيد باشا القيم على حضرة صاحب
السمو الامير احمد سيف الدين

صند

صاحبة السمو الاميرة شوكلا هانم
عن قرار مجلس حسي مصر الصادر بتاريخ
٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ (في المادة نمرة ٨) سنة
١٩١٨ قسم طابدين

احد من ذوى الشأن ذلك

.....

وحيث ان الطعن مقبول شكلا

وحيث ان الشريعة الاسلامية سمت كل المسائل الخاصة بالقصر مسائل حسبية والحسبة تكون لكل شخص كان من الاقارب او من غيره وحيث ان المادة (٧) من قانون نعمة ١٠ سنة ١٩١٨ صريحة في ان للمجلس ان يدعو من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من يرى فائدة في استشارتهم فيكون له بلا شبهة في ان يقبل من يتقدم منهم لابتداء ملاحظاته على الحساب والمناقشة فيه

وحيث ان المنشور الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ يقرر بأن كل ذى شأن له الحق في ان يحضر خص الحساب والمناقشة فيه وحيث ان قانون المجالس الحسبية قصر الحق على ذوى الشأن وهم الاقارب والاصهار فيكون لكل شخص منهم بمقتضى الشريعة والقانون ان يرفع الى المجالس الحسبية اي شكوي من وصى على القاصر

فهذه الاسباب

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه هذا ما قرره المجلس في يوم الاربعاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ و ٢٣ شوال سنة ١٣٣٩

٥

استئناف . حكمان متناقضان

يجوز استئناف الحكم الصادر على خلاف حكم سابق اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية ولو كان نهائيا بالنسبة لمقدار المدعى به. اما اذا صدر حكمان استئنافيان متناقضان فلا يجوز استئناف الحكم الاخير منهما تعاقبا للمادة ٣٥٢ لان ليس لاستئناف الاحكام سوى درجة واحدة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة احمد بك عرفان وبحضور حضرات صاحبي العزة احمد بك زكي ابوالسمود وفوزي بك المطيعي مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي نعمة ٧١٦ - سنة ٣٧ قضائية

اصدرت الحكم الآتي:

لرفع من الخواجة مانولي روسو

مستأنف

صند

الست عائشة هانم ابراهيم حرم حضرة ابراهيم افندي حمدي وابراهيم افندي حمدي بصفته الشخصية وبصفته ولي امر القاصر محمد وأحمد أولاد ابنه المرحوم احمد افندي

حمدي والسبت عائشة هاتم شكرى حرم المرحوم
احمد افندي حمدي والجميع ورثة

دعوى المستأنف والزامه بالمصاريف عن
الدوجتين وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠

وحيث ان هذا الحكم الاخير صدر على

خلاف حكم سابق لذا فان المستأنف يستأنفه

الا ان امام هذه المحكمة ويطلب بالبريضة

الملونة في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ قبول استئنافه

شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم الصادر في

٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ وتأيد الحكم الصادر في

١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ والزام المستأنف عليهم بان

يدفعوا من تركه مورثهم المرحوم احمد افندي

حمدي مبلغ ٣٠٠٠ قرش قيمة الايجار المتأخر

لغاية نوفمبر سنة ١٩١٧ مع الزامهم بالمصاريف

جميعها عن جميع الدرجات وتثبيت الحجز التحفظي

وجعله حجزا نافذا ومقابل اتعاب المحاماه

وبجاسة المرافعة المحددة لنظر هذا

الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليهم دفعا

فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لانه لا

يجوز نظر استئناف صدر فيه حكم نهائي ووكيل

المستأنف طلب رفض هذا الدفع للأسباب التي

ذكرها بالذاكرة المقدمة منه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان وكيل المستأنف عليهم دفع فرعيا

بعدم قبول الاستئناف شكلا للأسباب الواضحة

الوقائع

رفع المستأنف دعوى امام محكمة

الموسكى الجزئية طلب فيها الحكم بالزام المرحوم

احمد افندي حمدي بدفع مبلغ ١٨ ج متأخر ايجار

الشقة استجاره مع ما يستبعد من الايجار لغاية

التسليم واقع ايجار الشهر الواحد ثلاثة جنيهات مع

المصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظي

فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١١ ديسمبر

سنة ١٩١٧ حضوريا بالنسبة لاراهم افندي

حمدي وغيايا بالنسبة لورثة المرحوم احمد افندي

حمدي بالزامهم بدفع المبالغ المذكور من التركة

وما يستبعد من الايجار لغاية التنفيذ بواقع

الايجار الشهري ثلاثة جنيهات والمصاريف ومائة

قرش اتعاب عماله وتثبيت الحجز التحفظي

فعارضت السيدتان عائشة هاتم ابراهيم وعائشة

هاتم شكرى في هذا الحكم . فتأيد الحكم

المذكور ورفضت المارضة ثم استأنف ابراهيم

افندي حمدي الحكم امام محكمة مصر الاهلية

بهيئة استئنافية كما استأنفته السيدتان المذكورتان

أفنا فقضت في الاستئناف الاول بتاريخ ١٢

نوفمبر سنة ١٩١٨ برفض استئنافه وتأيد الحكم

المستأنف وقضت في الاستئناف الثاني المرفوع

من السيدتين بالغاء الحكم المستأنف ورفض

محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ
٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ وألزمه الاستئناف بالمصاريف
ومائة قرش اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة جناب
مستر برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى المزة احمد بك عرفان واحمد بك زكي ابو
السمود مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى فى
يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٥ ربيع
اول سنة ١٣٣٨

٦

الشفعة : حق استرداد الحصة الشائعة

حق الشفعة وحق استرداد الحصة الشائعة طبقا
لنص المادة ٤٦٢ مدنى حقان غتلان فلا يمنع عدم
استعمال الحق الاول من استعمال الثانى ولا يتقيد
المتردد حينئذ بالتقيد الواردة بقانون الشفعة

الاحكام فى هذا الموضوع على ثلاثة انواع
فنها ما يقرر حق الاسترداد مستقلا عن حق
الشفعة فى جميع الاحوال
ومنها ما ينسكح حق الاسترداد بجانب الشفعة
مطلقا

ومنها ما يقرر فى بعض الاحوال دون البعض
الآخر

فى الاحكام الاولى
الحكم المنشور هنا

حكم محكمة الاستئناف فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ -
المحاماة سنة اولى حكم رقم ٦١
حكم المحكمة المذكورة فى القضية عرقه ٨٣٦ سنة
٣٦ قضائية - المحاماة سنة اولى ٩٥

بمجلس الجلسة وطلب وكيل المستأنف رفض
الدفع الفرعى وقبول الاستئناف وتحديد جلسة
للمرافعة فى الموضوع

وحيث ان الحكم المستأنف صادر من
محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية

وحيث انه من المقرر قانونا انه ليس
لاستئناف الاحكام سوى درجة واحدة فالحكم
الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا
يجوز استئنافه امام محكمة الاستئناف العليا -

اما المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات التى اركان
عليها المستأنف فان الفرض منها تقرير استثناء
لقاعدة الاستئناف فيما يختص بالنصاب بمعنى انه
يجوز استئناف الحكم الابتدائى الصادر على
خلاف حكم سابق ايا كان مقدار المدعى به
اما الى المحكمة الابتدائية ان كان صادرا من
محكمة جزئية او الى محكمة الاستئناف ان كان
صادرا من محكمة كلية

وحيث انه فضلا عن أن وكيل المستأنف
عليهم دفع بعدم قبول الاستئناف فقد كان
للمحكمة ان تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها
باعتبار انه من النظام العام

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع
للفرعى المقدم من وكيل المستأنف عليهم وبعدم
قبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من

٤٦٢ قانون الشفعة وأنه لا بد ان يرد كل نص على نوع من التصرفات
راجع ايضا الاحكام القديمة الصادرة من محكمة الاستئناف في ٢ مايو سنة ١٩٠١ حقوق سنة ١٦ صحيفة ٢٦٥ وفي ١٠ يونيو سنة ١٩٠٦ سنة ٢١ صحيفة ٣١ - وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ مجموعة رسمية سنة ١٨ صحيفة ١٧ . . . الخ - راجع كذلك حكم محكمة القشن الجزئية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ١٨ حكم رقم ٩٦

قصدا بايراد الاحكام على هذا الشكل ان نقلت نظر اولي الامرالى مقدار التباين فيها راجين منهم معالجة الحالة بماعرضه عليهم حضرات مستشاري محكمة الاستئناف وحضرة الاستاذ اسماعيل زهدي بك وما قرره مجلس نقابة المحامين وما عرضه مجلة المحاماة في مقالها المنشور بعدد فبراير سنة ١٩٢١ (اختلاف الاحكام) اى باصدار قانون بتشكيل هيئة من جميع الدوائر بمحكمة الاستئناف لتفصل في جميع المسائل الخلافية طبقا لما هو جار عليه العمل بالقضاء المختلط

فهل هم قابلون رجاءنا ولو بعد حين
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة صاحب السعادة
محمد محرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو
وصالح حقي بك مستشارين ومبروك فهمى افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :
في الاستئناف المقيب بالجدول العمومي

حكم المحكمة المذكورة في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة ١٤ - ٩٢
وغير هذه احكام كثيرة من محكمة الاستئناف المختلطة منها :
حكم في ٧ فبراير سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة ١٩ صحيفة ١١٤ - ٩
حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٠ صحيفة ١٤٣ - ١٨
راجع ايضا حكم محكمة طنطا الابتدائية الاهلية في ١٢ مايو سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩ وحكمها في ١٢١ أكتوبر سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩

وصحة هذه الاحكام ان قانون الشفعة لم يبلغ المادة ٤٦٢ ولان حق الشفعة غير حق الاسترداد

ومن الاحكام الثانية احكام قديمة صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية منها حكم في ٧ يولية سنة ٩٠٤ حقوق سنة ١٩١٩ صحيفة ١٧٤

وصحة هذه الاحكام ان قانون الشفعة بالعكس قد انفي المادة ٤٦٢ وان لم ينص على ذلك صراحة

ومن الاحكام الثالثة
حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ المحاماة سنة اولي حكم رقم ١٩ حيث قصرت المحكمة حق الاسترداد على حالة الشريك في الشركات والشركات قبل قسمتها واستندت المحكمة في حكمها على نص المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي حكم محكمة طنطا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ - المحاماة سنة اولي - ٧
حكم محكمة طنطا في ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ - المحاماة سنة اولي - ٨

وقد علت المحكمة حكمها في القضيتين علي انه لا يصح ان يكون هناك تناسخ بين نص المادة

بمريضه الدعوى ووقائع هذا الحكم نظير قيامه بدفع الثمن البالغ قدره مائتين وخمسين جنيها مصريا مع مصاريف التسجيل والزمت المدعي عليه الاول بصفته بالمصاريف ومبالغ ١٠٠ قرش

صاغ اتهاب عامامه

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٤ و ١٠ - بتمبر سنة ١٩١٩ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بقوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه الاول مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتهاب المحاماه

وبجلسة المرافعة المعددة أخيرا لنظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنف عليه الاول تأييد الحكم المستأنف متمسكا بالحقين العام الذي في قانون الشفعة والخاص الذي في المادة ٤٦٢ من القانون المدني والاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق التضيية والمدادولة قانونا

حيث ان الاستئناف مَبُول شكلا وحيث ان السؤال الواجب حله هو تفسير المادة ٤٦٢ مدني كما هي مع مراعاة نصوص مواد قانون الشفعة

وحيث انه لا يمكن الاستناد على الاحكام

بنمرة ٨٣٢ سنة ٣٦ قضائية للرفع من يوسف بك نجيب بصفته وكيللا عن حرمه الست حفيظة هاتم الالفية

صند

عبد الله بك حلمي يمكن واحد بك
ممدوح يكن

الوقائع

رفع للمستأنف عليه الاول هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف والمستأنف عليه الثاني بمريضه مؤرخة ١٠ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ فقيدت بمجدها بنمرة ١٨٦ سنة ١٩١٩ طلب فيها الحكم له على المستأنف في مواجهة المستأنف عليه باحقية لاسترداد الحصة البالغ قدرها ٦ ط واربعة اسباع السهم على الشيوع في المنزل المبين الحدود والمعالم بالمريضه التي يباعها المستأنف عليه الثاني للمستأنف بصفته للذكورة بعقد سجل في ٤ مايو سنة ١٩١٧ وهذه الحصة من استحقاق المستأنف عليه الاول

لانه هو صاحب الحصة الباقية وقد دفع بمبلغ الثمن وقدره ٢٥٠ ج ومصاريف التسجيل بخزينة محكمة مصر مع الزام المستأنف بالمصاريف ومقابل اتهاب المحاماه وذلك بناء على نص المادة ٤٦٢ مدني

وبعد المرافعة في هذه الدعوى حكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٩ حضوريا باحقية المدعي في استرداد الحصة المبينة

وتأييد الحكم المستأنف والزمست المستأنف بالمصاريف ٤٠٠ قرش لبعده الله بك حلمي يكن هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢١ ربيع أول سنة ١٣٣٩

٧

سند تحت الاذن عمل تجارى

سقوط الحق بمضى خمس سنوات - اليمين
قرر الحكم المبادئ الآتية :

١ - يعتبر السند تحت الاذن عملا تجاريا اذا كان الموقع عليه تاجرا وقت تحريره .

٢ - ان ضامن هذا الدين يعتبر عملا تجاريا بطريق التبعية فللضامن أن يدفع بسقوط الحق بمضى الخمس السنوات ويلزم في هذه الحالة بتادية اليمين

٣ - ان الاعتراف بالدين لا يتبر من نوع السند بل يبقى التعمد تجاريا فيسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الاعتراف بالدين .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك المظايعي مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
بنمرة ٨٥٩ سنة ٣٧ قضائية المرفوع من السم

القضائية الفرنسية في هذا الموضوع لان المادة المختصة بذلك بالقانون الفرنسي المقابلة للقانون المصري تختاف في النص عن المادة ٤٦٢ من القانون المصري

وحيث انه في الوقت نفسه فان قانون الشفعة يبيع للشريك في الحق المشاع الاخذ بالشفعة ولوجود حقين في آن واحد للشريك في الملك المشاع حق عام ورد في قانون الشفعة وحق آخر تكلمت عنه المادة ٤٦٢ مدني فلصاحب الشأن ان يتمسك بأى الحقين الذى يرى فيه مصاحته وان سقوط الحق في احدهما لا يترتب عايه سقوط حقه في الثانى « راجع دوهلس جزء رابع باب الشفعة »

وحيث انه من الواضح ان المادة ٤٦٢ لم تنص على ميعاد محدد يجب فيه على الشريك في الملك المشاع ان يتمسك بحقه في الشفعة لذلك يحق له التمسك بهذا الحق حتي حصول القسمة « راجع دوهلس جزء ثانى باب الشفعة »

وحيث انه لم يحصل من المستأنف عليه الاول تنازل لا صريحا ولا ضمنا

وحيث انه يؤخذ من كل ما تقدم أن الحكم الابتدائي في محله ويتمين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقررت في الموضوع رفضه

ست بنت ابراهيم والست مريم بنت ابراهيم صاغ اتعاب محاماة للمدعي عليه الاول ورفضت بصفتها ورثة الست نونه بنت خليل

صند

الياس بك ميخائيل نصير

وقائع الدعوى

فأستأنفت كل من السيدتين ست ومريم كرمي ابراهيم بصفتها ورثة المرحومة الست

نونه بنت خليل ذلك الحكم بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٠ وطلبتا ببريضة استئنافهما التماسه

بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا بالتغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع لهما بصفتها ورثة الست نونه بنت خليل مبلغ

٦٤٣٥٠ قرشا وفوائده بواقع المائة ٥ في السنة من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٣ يوايه

سنة ١٩١٩ لغاية تمام السداد والمصاريف عن الدرجتين واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ

للموت وبدون كفالة في حالة صدوره غيايا مع حفظ كافة الحقوق بسائر انواعها

وبجلسة اليوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ صمم الحاضر عنهما على هذه الطلبات وطلب احتياطيا

توجيه اليمين المنصوص عنها في المادة ١٩٤ من قانون التجارة الى المستأنف عليه ووكيل

المستأنف عليه طلب التأييد وقال بأنه لا يعارض في اليمين بشرط ان تكون بالصيغة الآتية

« احلف بالله العظيم بأن لا اعلم ببقاء شيء في ذمة المدين للآن » وأدلتها مدونة بحضور الجلسة

رفعت الست نونه بنت خليل هذه الدعوى امام محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية

صند الياس بك ميخائيل وفريد بك يعقوب طلبت فيها الحكم بالزام المدعي عليهما متضامنين

بأن يدفع لهما ٦٤٣٥٠ قرشا صاغا وفوائده باعتبار الية خمسة سنويا من تاريخ رفع الدعوى الحاصل

في ٢٣ يوايه سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ

الموقت وبلا كفالة واعتمدت على سند الدين وباقي الاوراق التي قدمتها وبجلسة المرافعة

امام المحكمة المذكورة دفع الحاضر عن المدعي عليه الاول اولا بعدم الاختصاص لأن المدين

مفلس

ثانيا بسقوط حق المطالبة بالدين لانه دين تجاري مضت عليه المدة المقررة قانونا فحكمت

المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ حضوريا أولا بعدم قبول الدفع الاول الخاص

بالاختصاص وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى - ثانيا - بسقوط حق المدعية في المطالبة

بمبلغ الدين والزامها بالمصاريف ومايتي قرش

المحكمة

المستأنفتين وفضلا عن ذلك فانهما لا يؤديان الي اثبات انقطاع سريان مدة الحس سنوات المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوي لان هذه المدة قد مضت من تاريخ صدورهما

وحيث ان الحاضر عن المستأنفتين طلب من المستأنف عليه حلف اليمين المنصوص عليها بالمادة ١٩٤ المتقدم ذكرها وقد رأت المحكمة اجابة هذا الطلب

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتكليف الياس بك ميخائيل نصير بان يحلف يميناً على انه لم يكن في ذمته شيء من مبلغ ٦٤٣٥٠ قرشاً الذي تهدد مع فريد يعقوب بك نصير بسداده للست نونه بنت خليل الطله بموجب السند المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٠٩ وحددت لحلف اليمين ونظر الدعوى جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وأبقت الفصل في المصاريف

هذا فاحكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ اول ربيع الثاني سنة ١٣٣٩



اجراآت نزع الملكية . اختصاص

من حق الدائن الوطني ان يباشر اجراآت نزع ملكية مدينه الوطني أمام المحاكم الاهلية ولو كان

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث انه لا نزاع من طرفي الخصوم في ان فريد بك يعقوب نصير كان تاجرا وقت توقيعه على السند المحرر منه تحت اذن الست نونه مورثة المستأنفتين بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٠٩ بضمانة الياس بك ميخائيل نصير المستأنف عليه وحيث انه متى تقرر ذلك يجب اعتبار السند المذكور عملاً تجارياً كما جاء بالمادة الثانية من قانون التجارة

وحيث ان السكفالة الصادرة على السندات التي من هذا القبيل تعد هي أيضاً بحكم التبعية الزاماً تجارياً فيجوز اذن ان صدرت منه هذه السكفالة كما يجوز للدين ان يدفع بسقوط دعوي الدائن بغض الزمن بالتطبيق للمادة ١٩٤ من قانون التجارة

وحيث ان المستأنف عليه وان كان معترفا امام محكمة أول درجة بان الخطاين المؤرخين ٦ سبتمبر سنة ١٩١١ و ٢٥ يناير سنة ١٩١٢ صادران منه الا انه يلاحظ ان الخطاين المذكورين لا تأثير لهما على طبيعة التزام الكفيل ولا يمكن في اى حال من الاحوال ان يجعل هذا الالتزام مديناً خلافاً لما زعم الحاضر عن

٧٨٠ م مع ما يستجد من المصاريف ثم عدل طلباته الى ٦٢ فدانا وفاء لمطلوبه المذكور وفي أثناء رفع الدعوى دفع المستأنف دفعا فرعيا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها لأن الاطيان المطلوب نزع ملكيتها مرهونة للبنك العقاري . وبعد انقائ المرافعة قضت المحكمة المشار اليها آتفا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٨ برفض الدفع الفرعي واختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوي نزع الملكية الى آخر ماجاء بالحكم المذكور

فرع المستأنف استئنافا عن هذا الحكم بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ و ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المذكور والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى نزع الملكية مع الزام المستأنف عليه الادل بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات للاسباب التي قلها بالجلسة ووكيل المستأنف عليه الاول طلب تأييد الحكم المستأنف لاسبابه وللاسباب التي ذكرها بحضور الجلسة ووكيل المستأنف عليها الثانية انضم في مرافعته الى وكيل المستأنف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

المعار مرهونا لاجنبى ويكون الحاصلكم دربرسى الزاد صحيحا نافذا بشرط مراعاة حق المرتين الاجنبى بان يعرض دينه من متحصل الثمن اما مباشرة أو بطريق التوزيع امام المحكمة المختلطة.

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر بريفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد بك زكى ابو السعود مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي غرة ٢٦ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من يوسف بك شهدى عن نفسه وبصفته وكلاء عن الست زعفران هانم ضد

محمد افندى عبد الحميد المشوارى وحضرة الست حميدة هانم كريمة عبد اللطيف بك السنجق مستأنف عليها

الواقع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة اسيوط الابتدائية الاهلية طلب فيها الحكم بنزع ملكية المستأنف والمستأنف عليها الثانية من ١٩ س و ٨ ط و ٢٤٦ ف وفاء بالمبلغ ٢٠٥ ج و

اوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث ان المستأنف يطلب الغاء الحكم المستأنف لأن المحاكم المختلطة هي المختصة دون غيرها باجراءات نزع الملكية مادام لاجنبي حق مسجل على العقار مستندا في ذلك الى احكام المحاكم المختلطة وبعض احكام صادرة من محكمة الاستئناف الاهلية

وحيث ان وكيل المستأنف عليه الاول يدفع هذا الطلب بأن المحاكم الاهلية مختصة بهذه الاجراءات طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها لانها دعوى بين وطنيين فاذا تقرر قصر الاختصاص في اجراءات نزع الملكية على المحاكم المختلطة اصبحت الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية معطلة لا يمكن تنفيذها مادام العقار المطلوب التنفيذ عليه مرهونا لاجنبي

وحيث ان المحاكم المختلطة جرت في احكامها على تقرير اختصاصها باجراءات نزع ملكية العقار المرهون لاجنبي ولو كان الدائن الذي يطلب نزع الملكية والمدين تابعين للحكومة المحلية وعلى ذلك فهي تقبل مباشرة اجراءات نزع الملكية امامها بناء على حكم صادر من محكمة اهلية بين وطنيين اذا كان العقار مرهونا لاجنبي

وحيث ان المحاكم المختلطة تستند في

تقرير هذا المبدأ على المادة ١٣ من لائحة ترتيبها التي نصها « مجرد رهن عقار لمنفعة احد الاجانب يوجب اختصاص هذه المحاكم بالنظر في صحة الرهن وفيما يترتب عليه حتى في يمينه جبراً وتوزيع ثمنه أياً كان واضح اليد والمالك » وذهبت في تفسير هذا النص الى انه قاض بخصم الاختصاص في القضاء المختلط

وحيث انه مع عدم التعرض للبحث في ما اذا كان هذا التفسير يرمى الى ابعاد ما يقتضيه ظاهر النص فلا ريب ان النرض من تقرير هذا المبدأ هو المحافظة على حقوق الدائن الاجنبي ولذلك ثمرت تلك المحاكم أن الحكم الذي يصدر من محكمة اهلية بمرس مزاد على وطني لا يكون حجة ضد المرتهن الاجنبي فلا يتمتع من مباشرة اجراءات نزع ملكية العقار المرهون امام المحاكم المختلطة التي تختص وحدها بالفصل في كل نزاع يقع بين وطني واجنبي

وحيث انه بناء على ذلك يكون هذا الاختصاص في نظر المحاكم المختلطة مقيدا لوجود صالح اجنبي يقتضيه .

وحيث انه ليس من الضروري في كل دعوى نزع ملكية ان تتعارض اجراءات نزع الملكية مع صالح الدائن الاجنبي لأن صالح هذا الدائن مقصور على وفاء الدين فتي حصل على دينه اصبغ غير ذي مصلحة في الضرر

من اجراءات نزع الملكية وتأنجها . ذلك لأن رهن المقار لاجنبي ليس من شأنه أن يمنح للمالك من التصرف فيه بالبيع بشرط أن يوفى الدائن حقه فهو كذلك لا يحول دون البيع الجبرى بشرط سداد الدين ومن ذلك يتبين ان الصموية التي قد تعرض تنفيذ الحكم الصادر بمسمى المزارد ليست ناشئة عن صدوره من محكمة غير مختصة ولكنها ناشئة عن عدم وفاة الدين الذى ترتب عليه الرهن .

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون من حق الدائن الوطنى ان يباشر اجراءات نزع ملكية مدينه الوطنى امام المحاكم الاهلية ولو كان المقار مرهونا لاجنبي ويكون الحكم الصادر بمسمى المزارد صحيحا نافذا بشرط مراعاة حق الرهن الاجنبى بأن يوفى دينه من متحصل الثمن اما مباشرة أو بطريق التوزيع امام المحاكم المختلطة

وحيث أن المحاكم المختلطة مع عسكها بحق الاختصاص في نزع ملكية المقار المرهون لاجنبي وتشدها في تقدير بطلان اجراءات نزع الملكية اذا تمت امام محكمة أهلية تري مع ذلك ان هذا البطلان لا يقضى به الا اذا طلبه دائن اجنبي دفعا عن حقه فانه ليس للمدين او لمن روى عليه المزارد ان يتمسك بهذا البطلان امام المحكمة الاهلية التي هي المحكمة المختصة

بالفصل في المنازعات التي تقع بينه وبين مواطنيه (راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في يوم ٢ يونيه سنة ١٩١٩ ومنشور بمجموعة احكام السنة الحادية والثلاثين ص ٣٢٢) وحيث ان الحكمين الذين صدرا من محكمة الاستئناف الاهلية بعدم اختصاصها بالحكم في دعوى نزع الملكية واستند اليها وكيل المستأنف لا يعارضان هذا الرأي لأن كليهما صدر في دعوى كانت مرفوعة امام المحاكم

الاهلية في الوقت الذى يباشر فيه الدائن الاجنبى نزع الملكية امام المحكمة المختلطة ولما كان الغرض من الدعوى واحدا وكانت ثانيتهما أوفي بهذا الغرض رأت محكمة الاستئناف على ما يظهر أن تخفى عن اجراءات نزع الملكية تأخذ الدعوى سيرها امام المحكمة المختلطة

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم للمستأنف في محلة ويتعين تأييده فانه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف و ٤٠٠ قرش اتعاب محاماه للمستأنف عليه الاول هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ يناير سنة ١٩٢٦ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩

٩

مبلغ ٢٠ ج مصريا نظير اتعاب محمد افندي
عبد الخبير ينفذ به على المديرية وقد عارض
الخبير المذكور في هذا الامر وطلب تعديله الى
٧٨ ج وذلك بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٠ وبعد
المرافعة في هذه المعارضة قضت محكمة
اسكندرية بتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٢٠ بتعديل
امر التقدير المعارض فيه واستعفاء المعارض
لمبلغ ٥٠ ج ينفذ به علي المحكوم عليه

فاستأنفته المديرية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة
١٩٢٠ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المذكور والقضاء بتأييد الامر التي
حصلت المعارضة فيه مع الزام المستأنف عليه
بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين وبجلسة
المرافعة طلب مندوب المديرية الحكم
على مصطفى افندي مراد المحكوم عليه
بمصاريف الدعوى التي من أجلها تعين الخبير
ثم طلب رفض دعوى المعارضة للاسباب التي
ذكرها بالجلسة واحتياطيا فوض الرأي للمحكمة
ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم
المستأنف مع رفض الدفوع التي دفعها مندوب
المديرية بحجاسة المرافعة للاسباب التي قاطعها بالجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا حيث ان
الاستئناف مقبول شكلا

استئناف . اسباب جديدة طلبات جديدة
صدر امر بتقدير اتعاب خبير فعارض فيه الخبير
وعند المعارضة . اكتفي الخدم بالناقشة في قيمة
الاتعاب دون ان يدفع بعدم مسئولية بها أصلا
فهل يجوز لهذا الخدم ان يدفع استئنافا عن حكم
المعارضة ويتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم
المسئولية

قالت محكمة الاستئناف بعدم جواز ذلك
لانه انما يطلب طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف
باسم صاحب العقلة نواد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب اليزة احمد زكي بك
ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي بنمرة
٩٤٤ سنة ٣٧ قضائية المرفوع من مديرية
البحيرة مستأنفة

ضد

محمد افندي عيد مستأنف عليه

الوقائع

بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ صدر امر من
حضرة وكيل محكمة اسكندرية الاهلية بتقدير

وحيث أن مندوب الحكومة قرر ضمن أقواله بالجلسة ان محكمة أول درجة أخطأت في الحكم عليها بقيمة الاتعاب المقدرة للخبير لأن للزم بهذه الاتعاب هو مصطفي افندي مراد خصمها في القضية الاهلية

وحيث ان المستأنف عليه يرد على ذلك بأن الحكومة لا حق لها الآن في التمسك بهذا الدفع لانها لم تنازع في مسئوليتها امام محكمة أول درجة ولا بعريضة الاستئناف

وحيث أن المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات

تقضي بأن ورقة الاستئناف يجب ان تكون مشتملة على الاسباب التي يني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات المستأنف والا كان العمل لاغياً وحيث انه مع التسليم بأنه يجوز للمستأنف

ان يبدى ضمن أقواله الختامية اسباباً جديدة غير التي اشتملت عليها ورقة الاستئناف ولكن يجب ان تكون هذه الاسباب الجديدة لها علاقة بالاسباب الاصلية وعلى الاخص لا يجوز له ان يقدم طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية المبينة بورقة الاستئناف

وحيث ان المستأنفة لم تنازع بورقة الاستئناف المرفوع منها الا في مقدار الاتعاب التي قضت بها محكمة أول درجة للخبير وطلبت تأييداً

التقدير الاصل الذي ازمها ببلغ ٢٠ ج فقط وحيث ان يكون الطالب المقدم منها الآن بشأن اعتبارها

غير مسئولة « مطلقاً » عن اتعاب الخبير طلباً جديداً لا يجوز تقديمه امام محكمة الاستئناف وحيث فيما يخص بالموضوع فان قيمة الاتعاب التي قدرتها محكمة أول درجة غير مبالغ فيها ولذا يتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف و١٠٠ قرش اتعاب محاماه

هدا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ١٣ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩

١٠

اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة — عدم قبولها للخصم ان يوجه الي خصمه اليمين الحاسمة — ولكن للمحكمة تقدير ظروف الدعوى لتبين اذا كانت اليمين مقبولة أو أن الغرض منها النكابة . ان تشدد نساء الهوارة في الحجاب يمنعن من حلف اليمين فلا يصح أن يتخذ من هذه المبالغة سلاح للحكم عليهن . لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على واقعة لو صحت كانت جريمة لانه لا يصح ان يكون التناول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

١٩٢٠ طالباً قبول استئنائه شكلاً وفي الموضوع بالناء الحكم المذكور والقضاء بما طلبه أمام محكمة أول درجة مع الزام المستأنف عليها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين :

وبجلسة المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات للأسباب التي ذكرها بالجلسة ووكيل المستأنف عليها طلب تأييد الحكم لأسبابه والأسباب التي قالها بالجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف صحيح شكلاً وحيث ان المستأنف عليها قالت بلسان وكيلها امام المحكمة الابتدائية وامام محكمة الاستئناف أن اليمين مقصود بها المسكيدة لأن الدعوى لا أساس لها لمروم ذلك يطالب خصمها اليمين مع علمه بالصعوبة التي يجدها مثلها من نساء الهوارة في حلف اليمين بسبب تشدها في الحجاب وعدم السماح لمن بمخاطبة الرجال وحيث ان القانون أجاز لكل من الخصام ان يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع ولسكن ليس ثمة نص يلزم القضاء بقبول هذه اليمين بما كانت ظروف الدعوى بل لهم الحق في تقدير هذه الظروف ورفض اليمين متى تبين ان الغرض جلب الخصم امام المحكمة بقصد المسكيدة

برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد زكي بك ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :
في الاستئناف للمقيد بالجدول العمومي
بنمرة ٧٥٦ سنة ٢٧ قضائية
المرفوع من الشيخ محمد اسماعيل مستأنف
ضد

الست هاتم محمد بك الوكيل مستأنف
عليها

الوقائع
رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة قنا
الابتدائية الاهلية طنب فيها الحكم بالزام
المستأنف عليها بان تدفع له مبلغاً قدره ٥٨٠ ج
و ٥٠٠ مليم قيمة ما يخصه من المرحومة الست
نفيسة محمد احمد بك زوجته في ثمن المصاغ وفي
التقديرة مع الزامها بالمصاريف والأتعاب وطلب
تحليفها اليمين القانونية حتى اذا نكلت عن
تأديتها يحكم عليها بما طلبه . وبعد اتمام المرافعة
في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفاً
بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢٠ حضوراً برفض توجيه
اليمين الى المستأنف عليها ورفض الدعوى والزام
رافعها بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه
فاستأنفه المستأنف بتاريخ ١٧ مايو سنة

وحيث انه تبين لهذه المحكمة من مراجعة عريضة الدعوى واقوال المستأنف انه يدعى بأن المستأنف عليها وهي شقيقة زوجته المتوفاة قد استولت على مصوغات وتقود هذه الزوجة اثناء ملازمتها في حال مرضها وعند وفاتها وحيث أنه لم تقم الي الآن قرينة على أن الزوجة المتوفاة كانت تملك تلك المصوغات والنقود وان المستأنف عليها كانت تلازمها وحدها اثناء مرضها الى وقت الوفاة

وحيث انه بالرغم من ذلك جاءت الدعوى صريحة بأن المدعي يسند الى المستأنف عليها انها استولت على مصوغات وتقود التركة اضراراً بباقي الورثة اى انه يسند اليها سرقة تلك المصوغات والنقود

وحيث ان القانون وضع قواعد لاثبات الافعال التي تقع تحت طائلة العقاب فلا يجوز العدول عن تلك القواعد الى طريقة اثبات وضعت للمعاملات المدنية المحضة فضلاً عن انه ليس من العدالة ان يكلف انسان بحلف اليمين على انه لم يسرق حتي اذا منعه عن اليمين مانع كان نكوله دليلاً على وقوع الجريمة وحيث ان الحجاب وان كان لا يعتبر بذاته مانعاً قانونياً عن حلف اليمين لأن القانون لم يستثن من الاحكام احد إلا ان مثل هذا الظرف يمكن ان يكون من القرائن التي ترتكن عليها

المحكمة في تقدير وجهة الطلب ويصح باضافته الى السابق ان يكون دليلاً في هذه الدعوى على ان الغرض من اليمين مكيدة الخصم وحيث انه بناء على ما تقدم تكون اليمين في هذه الدعوى غير مقبولة ويتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضته موضوعاً بتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف وثلاثمائة قرش صاغ اتعاب المحاماة هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الاثنين ١٧ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩

١١

شفعة - عقد بيع ابتدائي - مبدأ

سقوط الحق في الشفعة

اذا كان عقد البيع الابتدائي قابلاً للعدول عنه بمقابل فلا يمكن ان يتولد منه حق الشفعة وعليه لا يبدأ ميعاد سقوط الحق في الشفعة بسبب العلم بالبيع الا من تاريخ العقد النهائي وليس من تاريخ العقد الابتدائي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

مصر الابتدائية الاهلية قالوا فيها ان شروط الشفعة متوفرة في القدر المشفوع لان لهم اطيان تجاوره ولهم حق الارتفاق عليه ولأن جميع الاطيان شائعة وقد عرضوا التمن على خصومهم المشترين فلم يقبلوه وأودع بالخرينة لذالتمسون الحكم لهم باحقيتهم الى ١٠٥ ف ١١ ط ٦ س وملحقاتها من الموائى والمباني والآلات الزراعية ونصف الواور الثابت المين حدود ومعالم كل ذلك بعريضة افتتاح دعواهم وبمقد البيع الرسمى الرقيم ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ نظير دفعهم التمن المين بالمقد المذكور مع المصاريف والزام المشترين بالمصاريف وانعاب الحماماء وقد طلب المشترون الاحالة على التحقيق لاثبات ان المستأنفين علموا بالبيع من شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ ولذا مضى ميعاد اخذ الاطيان بالشفعة وتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ قضت المحكمة المشار اليها آنفا بأحالة الدعوى على التحقيق الى آخر ما جاء بالحكم المذكور وقد تم التحقيق وبعد اتمام المرافعة قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ برفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف و ١٠٠٠ قرش صاغ انعاب محاماه

فاستأنف المستأنفون الحكم التمهيدى بتاريخ ١٣ و ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ كما استأنفوا حكم الموضوع بتاريخ ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٢١

برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد بك زكى ابو السمود مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:

في الاستئناف المقيد بالجدول العموي نمرة ٤٧٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من حافظ بك سلام وزكى افندى سلام عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على نجله عبد الرازق زكى سلام وامين افندى عبدالعزيز سلام واسماعيل افندى سلام وعبد الغفار افندى سلام مستأنفون

ضد

الشيخ اسماعيل منصور الشقنقيرى ومحمد افندى راغب الشقنقيرى والشيخ محمود عمر نصر حبيب والشيخ عبد المقصود محمود محمد حبيب ومحمود وجبر سامان حبيب مستأنف عليهم الاستئناف الثانى

المقيد بالجدول العموي بنمرة ٢٣٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من المستأنفين المذكورة اسماءهم اعلام ضد اعلام

المستأنف عليهم المذكورة اسماءهم اعلام الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى امام محكمة

الحكم الصادر بأحالة الدعوى على التحقيق
لأبواب العلم بالبيع وهذا الحكم يتناول حق
الارتفاق

وحيث انه يجوز للمستأنف ضده ان يرفع
استئنافا فرعيا عن بعض المسائل التي يتناولها
الحكم استئنافا غير المسائل المرفوعة عنها
الاستئناف الاصل ولا يمنع من ذلك سبق
قبوله للحكم المذكور طبقا للمادة ٣٥٢ من
قانون المرافعات . وبناء على ذلك يكون
الاستئناف الفرعي صحيحا شكلا وتعين قبوله

عن الموضوع

حق الشفعة

حيث انه تبين من ورق الدعوى ومرافعة
الخصوم ان المساقى والمرأى التي انشأها المالك
الاصلى انفعة الاطيان جميعها انتقلت مع الاطيان
الى ملك المستأنفين والمستأنف عليها الاول
والثاني ثم بقيت مخصصة للمنفعة المشتركة
بالاتفاق بين الفريقين

وحيث انه يتبين من ذلك ان لارض
المستأنفين حق الارتفاق على الاطيان المبيعة
الى المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين كما ان لهذه
الاطيان حق الارتفاق على ارض المستأنفين
وحيث ان هذه المحكمة ترى كما رأيت
المحكمة الابتدائية ان هذا الارتفاق يثبت حق
الشفعة للمستأنفين طبقا للمادة الاولى من

طالبين قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالتناء الحكيمين المذكورين آنفا والقضاء لهم بما
طلبوه أمام محكمة أول درجة

وفي أثناء المرافعة رفع وكيل المستأنف
عليهم الثلاثة الآخرين استئنافا فرعيا طالبا
الحكم بان ليس للمستأنفين حق الارتفاق على
الاطيان المراد اخذها بالشفعة والمحكمة امرت
بضم الاستئنافات الثلاثة الى بعضها وصمم كل
من المستأنفين في الاستئنافات المذكورة على
طلباتهم السابقة للاسباب التي فالها كل منهم
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على
أوراق القضية والمدولة قانونا

حيث ان الاستئنافين المرفوعين عن
الحكيمين الصادرين في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠
و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مقبولان شكلا

وحيث ان المستأنف عليهم الثلاثة
الآخرين رفعوا استئنافا فرعيا عن الحكم
الاول القاضي بثبوت حق الارتفاق وطلب
وكيل المستأنفين رفض هذا الاستئناف شكلا
لان المستأنف عليهم المذكورين قبلوا الحكم
ونفذوه بإجراءات التحقيق ولان المستأنف
الاصلى لا يتناول حق الارتفاق

وحيث ان الاستئناف الاصلى مرفوع عن

قانون الشفعة

ان الشفعيع عرف المشتري بصفته مالكا للعقد

نهائيا

وحيث ان تطبيق هذا النص يستلزم

البحث في ماهية عقد البيع المؤرخ ١٨ سبتمبر

سنة ١٩١٩ من حيث الشفعة لانه لا يكفي في

هذه الدعوى تقدير ذلك المقدم من حيث النتائج

القانونية التي ترتب عليه بالنسبة الى المتعاقدين

فقط بل يجب تقديره ايضا بالنظر الى غير المتعاقدين

وهو الشفعيع وعلى هذا البحث يتوقف الفصل

فيما اذا كان من شأن هذا العقد ان يتولد منه

حق الشفعة أم لا

وحيث ان هذا العقد صريح في ان الطرفين

اتفقا على البيع والشراء بتمن معين دفع المشتري

من هذا الثمن الف جنيه عربونا وتمهد بدفع

الباقى بعد ثلاثة شهور أى بعد خلو الاطيان

من زراعة البائع كما تمهد البائع بتسليم الاطيان

في ذلك الميعاد وانفق الطرفان على شرط جزائي

من يخالف احد احكام العقد وهو دفع الف جنيه

مصرى تعويضا وفي يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩

ادخل على هذا الشرط تعديل برفع مبلغ التعويض

الى الضعف وزيادة ايضاح جاء فيه « انه اذا

تأخر البائع عن تحرير العقد النهائي بعد الميعاد

المتفق عليه الزم برد العربون ودفع الفين جنيه

تعويضا واذا تأخر المشتري عن تحرير العقد النهائي

لا يكون له الحق في استرداد مبلغ العربون

وحيث انه مع ثبوت حق الشفعة بناء على

الارتفاق فلا عمل للبحث في الشيوخ أو الجوار

بالملاصقة

عن طلب الشفعة

حيث ان المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين

يدفعون الدعوى بسقوط حق المستأنفين في

الشفعة لانهم علموا بالشراء من تاريخ العقد

الاول وهو ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ وشاهدوا

بناءهم عزبة في أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩١٩

واقسموا مهم المنقولات الزراعية والحطب

المخلف عن الفطن ولم يطلبوا الشفعة الا في يوم

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وحيث ان المستأنفين أنكروا هذه

الوقائع واستندوا في طلب الشفعة الى العقد

النهائي الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ لأن

العقد الاول كان ابتدائيا لا يترتب عليه حق

الشفعة

وحيث ان الدفع بسقوط حق الشفعة

يستند الى نص المادة ١٩ فقرة أولى وثانية من

قانون الشفعة وهما يقضيان بسقوط حق الشفعة

اذا لم يظهر الشفعيع رغبته في الاخذ بالشفعة في

طرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع

او تنازل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا ويستدل

على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه

صند

السيدة جلست هام حرم المرحوم محرم بك شاهين ثم قلم كتاب محكمة السيدة زينب الجزئية الذي لم يحضر عنه احد بالجلسة وقائع الدعوى

رفع الخواجه بياوى منصور هذه الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها قال فيها انه سبق فاشترى من المدعوة صوفيا غزالى سبع حبات لؤلؤ بمبلغ ٢٥٠ جنيتها مصريا وقد ثبت بعد ذلك انها سرقت اللؤلؤ المذكور من المدعى عليها الاولى وضبطت لذلك واقعة حكم من اجابها على السارقة من محكمة السيدة زينب الجزئية بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩١٩ بالحبس سنتين ثم تمدل الحكم الي سنة من محكمة مصر بصفة استئنافية بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ وأودع اللؤلؤ المذكور بخزينة محكمة السيدة على ذمة قضية الجنيحة المذكورة غرة ٢٢٩ السيدة سنة ١٩١٩ وحيث انه قد ثبت من الحكم الصادر في قضية الجنيحة حسن نية المدعى بالشراء وصحة دفع المبلغ الذي اتقده الي السارقة كما أن البيع قد حصل في السوق العام وبمد التبدليل علي المبيع وقد حجز المدعى على اللؤلؤ المذكور تحفظيا لذلك طلب الحكم بالزام المدعى عليها الاولى في مواجهة الثاني بأن تدفع له مبلغ الـ ٢٥٠ جنيتها والفوائد القانونية من تاريخ الطلب

الرسمى لغاية السداد وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني وجعله حجزا تنفيذيا مع الزامها بالمصاريف والانتاب وشمول الحكم بالنفاذ الموقت وبلا كفالة وحفظ كافة الحقوق وبعد ان تم تحضير القضية وسمعت فيها أقوال وطلبات الطرفين حكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ بحضورها برفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف ومائة قرش انتاب محاماة

فلستأنف المدعى المذكور هذا الحكم بتاريخ ٣ و ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ طالبا للاسباب الميينة بصحيفة استئنافه الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم للمستأنف والزام الممان اليها الاولى بدفع مبلغ ٢٥٠ جنيتها مع المصاريف والانتاب عن الدرجتين وتثبيت الحجز التحفظي الموضوع تحت يد الممان اليه الثاني على السبع حبات لؤلؤ المودعة بخزينة المحكمة

وبجاسة ١٩ مارس سنة ١٩٢١ المحددة لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عنه على هذه الطلبات ووكيل المستأنف عليها الاولى طلب التأييد ولم يحضر احد عن المستأنف عليه الثاني واقوالهما مدونة بمحضر الجلسة ثم أجل الحكم بالجلسة اليوم (٢٨ مارس سنة ١٩٢١) مع تقديم مذكرات - وقد قدم كل طرف مذكراته مصمما فيها على سابق طلباته

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان بياوى منصور رفع دعواه على المستأنف عليها الاولي يطالب فيها تثبتت الحجز المتوقع على السبع لآلىء السابق ايداعها بخزينة محكمة السيدة الجزئية الواقع بشأنها النزاع بين الطرفين

وحيث ان هذا النزاع ناشيء عن كون للمستأنف اشترى الآلىء المذكورة ثم ظهر انها كانت مسروقة من منزل المستأنف عليها ورفعت بشأنها دعوى جنائية ضد المستأنف باعتباره مخفيا للاشياء المسروقة امام محكمة السيدة الجزئية

وحيث انه قد حكم في تلك الدعوى ابتدائيا بادانة السارقة وبراءة بياوى منصور مما نسب اليه ولم يستأنف هذا الحكم بالنسبة لبياوى منصور فاصبح نهائيا

وحيث ان بياوى يدعى بان مادفعه ثمتا للعبات المذكورة مبلغ ٢٥٠ جنيتها وانه قد اشترها في السوق العام وهو معتقد ملكية البائعة لما باعت او بعبارة أخرى اشترى بنية سليمة وتملك بالمادة ٨٧ من القانون المدني وحيث ان المستأنف عليها رفعت الدعوى

بان المستأنف لم يكن حسن النية وقت الشراء ولا يستحق على كل حال اكثر من خمسين جنيتها لان البائعة لم تقبض منه سوى هذا المبلغ كما جاء في الاقوال الصادرة منه في القضية الجنائية وحيث ان المستأنف قد رد على هذا القول بدفع آخر وهو أن الحكم الجنائي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بمسألة العلم الذي ينتج منه سلامة النية

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المشار اليه الصادر في ٦ يولييه سنة ١٩١٩ تبين منه انه قضى ببراءة بياوى منصور من تهمة الاخفاء بناء على ماورد في حيثيات الحكم من أنه لم يثبت ان المتهم كان يعلم وقت الشراء ان اللؤلؤ مسروق وحيث أنه لا يسوغ بعد ذلك الرجوع الى البحث فيما اذا كان المستأنف اشترى اللؤلؤ بسلامة نية من عدمه لأن البحث في هذا الامر يخل بقوة الشيء المحكوم فيه

وحيث انه بناء على ذلك يكون المستأنف محقا في التمسك بالمادة ٨٧ من القانون المدني وحيث انه فيما يتعلق بالتمن فانه قد ثبت من مجموع التحقيقات التي حصلت في الدعوى الجنائية ان مادفعه المستأنف للبائعة يبلغ حقيقة ال ٢٥٠ جنيتها التي يطالب بها المستأنف عليها وحيث ان المستأنف عليها استردت اللؤلؤ من خزينة المحكمة بعد الاذن لها بذلك من

الحكومة على هذه الطلبات وانضم اليه في ذلك وكيل المستشارف عليه الثاني اما الحاضر مع المستشارف عليه الاول فطلب التأييد « وأقوالهم مدونة بمحضر الجلسة » ثم اجل الحكم لجلسة اليوم « ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ »

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني

وحيث ان طاب التعمييض مبني على سبين الأول ان الدكتور شاكر افندي حنا بصفته طبيباً في وزارة الزراعة ارتكب خطأين الأول : - انه كشف على ماشية المستشارف عليه الاول خليفه بك محمود وقرر انها مصابة

بالحمى الملاريا في حالة أن الاصابة كانت بالطاعون البقري . والأمر الثاني : أنه أمر باختلاط الماشية الجديدة السليمة بالماشية المريضة فحصلت اصابتها ونفقت بالموت

وحيث عن الامر الأول فقد اجمع علماء القانون ان الطبيب غير مسئول عما يقع من الخطأ في تشخيص المرض خصوصا اذا تشابهت الاعراض كما يقال هنا . ولو وصل علم الطب الي هذه الدرجة من التقدم ومعرفة طبيعة الامراض بصفة قاطعة عند التشخيص لاصبح العالم غير العالم الذي نرى الآن وتلفت وطأة

الموت كثيرا عما هي عليه وحيث فيما يختص بأن شاكر افندي حنا أمر باختلاط الماشية الجديدة السليمة مع القديمة المريضة فع التسلیم بذلك فلا مسئولية عليه كاتنين آنفا على أن الثابت في صحيفة دعوى المستشارف عليه الاول أن الطبيب لم يأمر بذلك وانما مستخدمو العزبة أرسلوا الماشية بعد الكشف عليها لحل وجود المواشي المريضة وهذا هو المقول : -

وحيث متى ما تقرر ذلك لا محل للبحث في مسئولية وزارة الزراعة من عدمه ويكون الحكم المستشارف في غير محله وواجب الغاؤه ورفض دعوى المستشارف عليه الاول والزامه بالمصاريف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستشارف ورفض دعوي المستشارف عليه الاول والزامه بمصاريف الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ - ٨ شعبان سنة ١٣٣٩

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي

بنمرة ٧٥٠ سنة ١٩٠٧

الرفوع من ورثة المرحوم محمد بك سليم
وَم صالح بك سليم عن نفسه وبصفته قima على
أخيه حسين - والست عائشة هاتم عن نفسها
وبصفتها وصية على محمود وعزيزة ولدي المرحوم
احمد بك كامل القاصرين الواردين للست فردوس
هاتم التي توفيت وبصفتها وارثة أيضا للست
فردوس هاتم المذكورة ثم الست فاطمة هاتم
والست بلقيس هاتم مستأنفون

ضد

الشريف محمد ابو نعي ثم الشرفاء خميس بن
يحيى - وحسين بن شرف - وعبد الله -
وعبد المجيد - ومنصور - ومحمد سعيد -
وزين شرف - ومصباح - وإياقوت - وسلاميه
وغيبه - وفاطمة - ودلال - وهيرغه -
وإبر: الجميع أولاد شرف ثم الشريف حسن
ابن حسين « مستأنف عليهم »

وفي الاستئناف الثاني المقيّد بالجدول

العمومي بنمرة ١٠٢٣ سنة ١٩٠٧ . الرفوع من
الشريف محمد ابونعي بصفته ناظر وقف جده
الشريف مسعود « مستأنف »

ضد

المستأنفين المذكورة اسماؤهم بماليه في
الاستئناف الأول « مستأنف عليهم »

٢٠٠١

١٤

وقف. اجارة طويلة بأقل من اجر المثل .

فسخ . مسئولية مشتركة

فسخ الاجارة بفعل المؤجر قبل انتهاء مدتها
يعطي المستأجر الحق من الرجوع على المؤجر
بالتعويض . واذا كان سبب الفسخ يرجع الى فعل
المؤجر والمستأجر معا بمعنى ان يكون الضرر
ناشئا عن خطأهما المشترك فلمحكمة الحق في تقدير
التعويض بنسبة نصيب كل منهما في الخطأ .

استأجر شخص من ناظر وقف اعيان لمدة خمس
سنوات وبأقل من اجر المثل فقضت المحكمة نهائيا
لهذين السببين بالفسخ قائلة في حكمها ان السبب
الاول لا ذنب للمؤجر وحده فيه لانه مبنى على
مخالفة القانون وكلا المؤجر والمستأجر يعلمانا فرضا
ولان السبب الثاني تعود مسئوليته على المستأجر
اكثر منه على المؤجر

وفي القضية طلب المستأجر تعويضا قدره ٧٥٠
مليم و ٨٤ ٢٥ جنبها حكمت له المحكمة الابتدائية
ببلغ ٥٠٠ مليم و ١٢٩١ جنبها وعدلت محكمة
الاستئناف هذا المبلغ الى ٣٠٠ جنبه فقط

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سامطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحب العزة عطية بك حسنى واحمد بك زكي
ابو السمود مستشارين واحمد افندى عوض
الضاللى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى:

وقائع الدعوى

رفع المستأنفون في الاستئناف الاول هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قالوا فيها ان مورثهم المرحوم محمد بك سليم استاجر من الشريف محمد ابونعى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي اعضاء عائلته ١٣ ط و ٦١ ف شائعة في ٣٤٣ ف كاتبة بنو لحي صفت حيزة والشموت قليوبيه وتفتت قليوبيه وطاروت شرقية لمدة اثنتي عشرة سنة بموجب عقدي ايجار ولما مضى من سني الاجار خمس سنوات عاكس الموجر مورثهم حتي انه بهذه المداكسه نزع الاطيان من تحت يده ولم ينتفع مورثهم بالمدة الباقية من سني الاجار لذلك يحق لهم مطالبة الموجرين بتعويض قدره مبلغ ٧٥٠ ملهم و ٢٥٨٤ و بائز امهم بدفع مبلغ ٢٠٧٤٦ قرشا ونصف قيمة مادفع زيادة عن ايجار الاطيان مدة الخمس سنوات المنتفعون بها جملة ذلك مبلغ وقدره ٢٧٩٢٣١ ونصف فاضطروا لمقاضاتهم وطلبوا الزامهم بالتضامن بدفع مجموع المبلغين المذكورين آنفا وتثبيت الحجز المتوقع تحت يدهم وجملة حجزا نافذا مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماة وبعد اتمام المرافعة في هذه الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ بالزام المستأنف عليهم في الاستئناف الاول بان يدفعوا للورثة مبلغا قدره ١٤٩٩٠٦

ونصف مع ثلثي المصاريف ومبلغ الف قرش صاغ اتعاب محاماة لهم وبرفض ماغير ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنفون في الاستئناف الاول هذا الحكم بتاريخ ٢٩ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٧ طالبين قبول استئنافهم شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهم بالتضامن بدفع مبلغ ٢٥٨٤٧٥ قرشا وتعويض بدلا من ١٢٩١٥٠ قرشا المحكوم به مع الزامهم بجميع المصاريف واتعاب المحاماة كما استأنفه المستأنف في الاستئناف الثاني بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة اليه فيما هو محكوم به وفيما يخصه فقط مع الزام خصومه بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين وقد ضم الاستئنافان الى بعضهما ليحكم فيهما معا بما انهما عن حكم واحد

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قرر الشريف محمد ابونعى بانه يتحمل كل مسئولية تنتجها الدعوى وانه فيما اذا قضى لخصامه عبالغ فلا يعانح في دفعها وأن يكون التنفيذ قبله شخصيا وذلك منعاً لاييقاف الاستئناف أو لتأجيله لاجل بعيد بالنسبة لوفاة بعض المستأنف عليهم في الاستئناف الأول ولكي تنظر الدعوى بصفة مستعجلة

وحيث أنه تبين لهذه المحكمة ان هذا الفرق لم يكن منشأ خطأ ارتكبه المستأجر وورثته في عملية تحويل الريالات الحجازية الى جنيهات وانما نتج عن عدم احتساب الشريف مبلغين وصلاهما بايصالين في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ احدهما باسم صالح بك والآخر باسم محمد بك سليم وكلا الايصالين قدما الى المحكمة الابتدائية مع باقي الايصالات كما تبين من المذكرة المطبوعة المقدمة من وكيل المستأجر امام تلك المحكمة لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ وحيث أن عدم تقديم هذين الايصالين الى محكمة الاستئناف مع باقي الايصالات لا يترتب عليه خصم قيمتها من المبلغ المطلوب لان الشريف لم يشكرها امام المحكمة الابتدائية بل لم يناقش في حساب المبلغ المدفوع زائدا عن الايجار المستحق

عن التعويض

حيث أنه لا نزاع في أن عقد الايجار لم ينفذ الى آخر المدة المتفق عليها لأن المحكمة قضت بفسخه بناء على طلب ناظر الوقف وحيث أن التضمينات التي بنيت على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه لا تكون مستحقة الا اذا كان عدم الوفاء منسوبا الى تقصير المتعهد (مادة ١١٩ من القانون المدني) وحيث أن عدم تنفيذ عقد الايجار الى

وبجلسة المرافعة صمم كل مستأنف على طلباته السابقة الاسباب التي قالها كل منهم بالجلسة وبالمذكرة المقدمة من وكيل المستأنف في الاستئناف الثاني الذي طلب رفض الدعوى بالنسبة للجميع .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا حيث أن الاستئنافين صحيحان شكلا وقد سبق التقرير بضمهما الى بعضهما عن الاستئناف المرفوع من الشريف محمد ابونعى عن المبلغ الزائد

حيث ان الدفع الخاص بمبلغ المائتي جنيه غير مقبول لان السند الذي تحوّر به المبلغ دخل ضمن الدفعات التي استلمها المؤجر من المستأجر فهو في الواقع عملية من وسائل الوفاء بجزء من الاجرة المستحقة هذا فضلا عن أن المستأنف وهو الشريف محمد ابونعى لم يذكر في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية انه فقد هذا السند أو انه لم يقبض قيمته

وحيث أن الشريف محمد ابونعى يدعي بأن مجموع المبالغ التي وصلت اليه من الايجار هو مبلغ وقدره ٨٠٥٩٢ قرشا و٣٨ مليا أي أقل مما يدعيه ورتة المستأجر بمبلغ ١٧١٣ قرش و٣٢ مليا فيكون المبلغ المحكوم عليه برده زائدا بهذا المقدار

آخر المدة لم يكن مترتباً على ظهور الوقفية فقط وانما كان سببه الايمان بمدته تزيد عن الثلاث سنوات اضماً وأما الاجرة المتفق عليها أقل من أجر المثل كثيراً

وحيث انه تبين لهذه المحكمة من ظروف الدعوى أن السببين الأخيرين يرجعان الى فعل المستأجر لأنه هو الذي سمي في الحصول على الاجارة بهذه الشروط وسهل له النجاح في سعيه وجود أصحاب الشأن بالبلاد الحجازية بعيدين عن موقع الاطيان ولا يعرفون عنها شيئاً من حيث جودة الارض وسعر الايجار

وحيث انه بناء على ذلك لا يكون من الصواب نسبة التقصير في نقض التعهد الى المؤجر وحده بل ترى المحكمة أن معظم الخطأ واقع من المستأجر

وحيث أنه يجب ملاحظة هذا الخطأ في تقدير التضمينات التي يستعقها المستأجر طبقاً طبقاً لاحكام القانون كما تبين ملاحظة المكسب الذي حصل عليه من الاجارة في المدة السابقة على الفسخ

وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة تقدير التعويض بمبلغ ٣٠٠ ج تمديلاً لمبلغ ١٢٩١٥٠ قرش الذي قضت به المحكمة الابتدائية

عن الاستئناف الثاني

حيث أن الاسباب السابقة تكفي لبيان

عدم وجاهة الاستئناف المرفوع من ورثة المستأجر فيتمين رفضه

عن التنفيذ

وحيث أن المستأنف عليه الاول الشريف محمد ابو نعي قرر أمام هذه المحكمة بأنه يتحمل مسئولية الدعوى بالنيابة عن باقي المستأنف عليهم ويقبل تنفيذ الحكم ضده شخصياً فيتمين اجابة طلب المستأنفين والزامه بتنفيذ الحكم

فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم للمستأنف والزام الشريف محمد ابو نعي وباقي شركائه في الاستئناف بان يدفعوا الى المستأنف مبلغ ٢٠٧٥٦ قرشاً ونصفاً قيمة الزائد عن الايجار ٣٠٠ جنيه تعويضاً مع المصاريف المناسبة في الدرجتين والزام المستأنفين بياق المصاريف والمقاصة في اناب المحاماة في الدرجتين وأمرت ان يكون التنفيذ ضد الشريف محمد ابو نعي

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ١٨ ابريل سنة ١٩٢١ و ١٠ شعبان سنة ١٣٣٩

١٥

مستأنف عليهما ولم يحضر المستأنف عليه الثاني
ولأحد بالتبعية.

تقرير زيادة المشر . عدم حضور المقرر

استئناف حكم بطلان تقرير الزيادة .

طلب بطلان الاجراءات

لعدم اعلان اصحاب الديون المسجلة

اذا لم يحضر مقرر الزيادة جلسة البيع فلا يجوز
للقاضي ان يحكم ببطلان تقرير الزيادة انما يجب عليه
اجراء البيع بالطريقة التي اتبعت في البيع الاول طبقا
لنص للمادة ٥٨٤ مرافعات

الحكم الصادر من قاضي البيع ببطلان تقرير الزيادة
لعدم حضور المقرر قابل للاستئناف لان المادتين ٦٠٢
و ٦٠٤ مرافعات قاصرتان على حالة طلب بطلان
الاجراءات

لا يجوز للمدين ان يطلب بطلان اجراءات البيع
بحجة عدم اعلان اصحاب الديون المسجلة لان هذا
الطلب من حقهم دون المدين

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد عمرز باشا وبحضور حضرات مستر
كرشو وصالح حقي بك مستشارين وحسن
نبيه افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيم بالجدرل العمومي
بنمرة ٥٤١ سنة ٣٧ قضائية

صند

محمد حسن الجبل واحمد حسن الجبل

الوقائع
رفع محمد حسن الجبل هذه الدعوى أمام
محكمة بني - سوف الاهلية المقيمة بمجدولها بنمرة
٩٨٥ سنة ١٩١٣ ضد احمد حسن الجبل وطلب
بصحيفة دعواه الحكم بنزع ملكيته من ٦
فدان ٢٢ قيراط و ١٤ سهم المينة الحدود والمواقع
بها ويقيمها بالزاد العمومي بثمن أساسي قدره
٣٠٠٠٠ قرش وفاء لمبلغ ٣١٩٥٩ قرشا صاغا مع
تكليف كاتب المحكمة باجراء النشر والتعليق
حسب القانون مع الزام المعان اليه بالمصاريف
والاتعاب .

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ حكمت
محكمة بني - سوف المذكورة بنزع ملكية احمد
حسن الجبل من ٦ فدان ٢٢ قيراط و ١٤ سهم
المذكورة ويبيعها بالزاد العلني وفاء لمبلغ ٢٩٨٣٠
قرشا صاغا المحكوم به أصلا مع المصاريف
المستحقة والتي تستحق لفاية السداد بثمن
أساسي قدره ١٠٠ جنيه مصري عن الفدان
الواحد خلاف المصاريف وبإحالة الاوراق على
حضرة قاضي البيوع لتحديد يوم وساعة البيع
وعلى قلم السكتاب اجراء النشر والتعليق على
حسب القانون

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٤ قدم محمد

حسن الجبل طلباً لخضرة قاضي البيوع ببيع ٥ ف ١٠ ط وأنه متنازل عن الباقي وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩١٤ حكم قاضي البيوع بمحكمة بني سويف

المحكمة

الاهلية بإيقاع مرسى مزاد ٥ ف و٦ ط على طالب البيع بضمن أساسي قدره أربعة وستون جنيناً مصرياً الفدان الواحد خلاف المصاريف وأمر أي حائز للاطيان أو واضح اليد عليها بكف يده وتسليمها للمشتري بمجرد اعلانه بهذا الحكم والا يجبر على ذلك بكافة الطارق القانونية

وبتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩١٤ قرر عبد الحافظ معبد بزيادة العشر على أصل الثمن وتحدد لذلك جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ وفيها لم يحضر مقرر الزيادة والمحكمة بناء على ذلك حكمت بإعلان تقرير الزيادة والزم مقرر الزيادة بالمصاريف

فاستأنف عبد الحافظ معبد هذا الحكم بتاريخ ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٠ وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغائه وإعادة الاجراءات على الوجه القانوني مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف عن الدرجتين

وبجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ التي تحددت أخيراً طلب الحاضر عن المستأنف إعادة القضية إلى محكمة بني سويف لاجراء النشر والبيع والمحامي عن المستأنف عليه الأول قل أن الاحكام الصادرة من قاضي البيوع لا يقبل

عنها استئناف كما أنه من المقرر أن المدعي لا يمكن أن يدخل في المزايدة وذلك للأسباب المدونة بمحضر الجلسة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً وحيث أنه بمرجعة أوراق الدعوى تبين أن محمد حسن الجبل كان يدين أحمد حسن الجبل في مبلغ وقد تحصل أخيراً على حكم بنزع ملكية مدينه المذكور من ٥ فدن رسي مزادها عليه في ٢٠ يوليو سنة ١٩١٤ مقابل ثمن قدره ٣٣٠ جنيناً وبتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩١٤ قرر عبد الحافظ معبد المستأنف بزيادة العشر واتخذ الاجراءات القانونية لاعادة البيع وتحدله أخيراً جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ وفي هذه الجلسة لم يحضر مقرر الزيادة فالمحكمة بناء على طلب الراسي عليه المزااد حكمت بإعلان تقرير الزيادة فاستأنف مقرر الزيادة هذا الحكم وطلب الغاءه

وحيث أن مقرر الزيادة قد استوفى الاجراءات اللازمة قانوناً لاعادة البيع بعد تقرير الزيادة ونص المادة ٥٨٤ مرافعات يقضى باتباع الاجراءات التي اتبعت في البيع الاول عند اعادة البيع ولم يحصل بجعل حضور مقرر

١٦

حق التظلم في أمر

حق التظلم ممنوح بمقتضى المادة ١٣٠ من رفعات
لمن استصدر الأمر أو الخصم الذي صدر الأمر منه
فلا يقبل التظلم المرفوع من ثالث بالمعارضة في
أمر حجز لدعوى ملكيته لما هو مطلوب الحجز
عليه

باسم صاحب العظمة فتواد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العهدة عطيه حسني بك وبحضور جناب مستر

كالويني وحضرة صاحب العزة احمد زكي أبو

السعود بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي

كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف للمفيد بالجدول العمومي

بعمرة ٦٠٠ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الشيخ ابراهيم حسن دياب

ضد

سيد حسين أبو عميره ثم احمد افندي

حسين دياب الذي لم يحضر بالجلسة ولا أحد

بالتوكيل عنه

وقائع الدعوى

رفع سيد افندي حسين أبو عميرة هذه

الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الزيادة لازماً لاتمام هذه الاجراءات

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم

الصادر بطلان تقرير الزيادة لعدم حضور

مقرر الزيادة في غير محله فيتعين الغاؤه

وحيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول هذا

الاستئناف بمدة دفعه أولاً أنه خال من الاسباب

ثانياً أن المادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ لا تميزان مثل هذا

الاستئناف وثالثاً عدم اعلان أرباب الديون المسجلة

وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول فإن

السبب الذي ذكر في عريضة الاستئناف كاف

لاعتباره مسبباً بالنسبة للمادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ فإنها

خاصتان بالحكم التي تصدر في دعوى بطلان

الاجراءات وهذه الحالة ليست منها وبالنسبة

لعدم اعلان أرباب الديون فإنه سبب غير وجيه

وليس من حق المستأنف التمسك به

وحيث بناء على ما ذكر يتعين الغاء

الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بحضور يا بقبول الاستئناف

شكلاً وقررت في الموضوع الغاء الحكم المستأنف

واعادة الاجراءات على الوجه القانوني والزمّت

محمد حسن الجبل بمصاريف الدرجتين وبمبلغ

اربعمائة قرش صاغ انساب محاماة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المتعددة في يوم الثلاثاء ١٠ مايو سنة ١٩٢١ - ٢

رمضان سنة ١٣٣٩

سنة ١٩٢١ على محل تجارة الطالب . ولما كان لا حق للمعلن اليه الأول في استصدار مثل هذا الامر لذلك رفع المدعي هذه الدعوى طالباً بالحكم بصفة تجارية بمنع توقيع الحجز على محل تجارته السكان بدرب الجنيبة بحضر وعدم جواز تنفيذ الأمر الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ من حضرة قاضى الأمور الوقتية بمحكمة مصر الاهلية مع الزام المعلن اليهما متضامين بالمصاريف وانعاب الحمامة بحكم مشمول بالتنفيذ الوقت وبدون كفالة

وبعد أن عرضت على حضرة رئيس المحكمة قرد بأحالتها على جلسة المرافعة وبجلسة المرافعة لرتكون الخصمان على دفاعهما والوارد بمحضر الجلسة . ثم بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢١ حكمت محكمة مصر للشار إليها في غيبه احمد افندى حسن دياب وبحضور بقية الخصوم بمنع توقيع الحجز على محل تجارة المتظلم السكان بدرب الجنيبة وبعدم تنفيذ أمر الحجز الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ من حضرة قاضى الأمور الوقتية بمحكمة مصر الاهلية والزام ابراهيم حسن دياب بالمصاريف ومائة قرش انعاب حمامة وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ الوقت وبدون كفالة

فلستأنف الشيخ ابراهيم حسن دياب هذا الحكم بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ طالباً بالاسباب للينة بصحيفة الاستئناف الحكم بصفة مستعجلة

صند الشيخ ابراهيم حسن دياب واحمد افندى حسن دياب وقال للمدعي بمرضىته الملائمة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ ان المعلن اليه الثانى استدان من الطالب مبلغ ١١٥٣ ج ٩٠٠ ملهم بمقتضى عدة سنوات وفي شهر يونيو سنة ١٩٢٠ قدم دقاره للمحكمة المختلطة مدينياً في مبلغ ٨٠٠٠ ج وكسور وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ باع المعلن اليه الثانى للمدعي محله التجاري نظير ٦٠ ٪ من ديونه المذكورة مشروطاً في البند الخامس من المقد ان هذا البيع ملحق على قبول الديانة الاتفاق الجبى وتصدق المحكمة عليه بدفع ٦٠ ٪ وتسهيلاً للاتفاق قبل الطالب أن يكون ضامناً متضامناً في السكون كراداتو وفلا قد تصدق على السكون كراداتو في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبذا أصبح عقد ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ نهائياً وأصبح المحل التجارى ملكاً خاصاً للطالب . وبما أن الطالب قد استخدم المدعي عليه الثانى بمحله لعله بالملاء وبالأعمال غير أن هذا سار سيرا سيثاً فاضطر الطالب لطرده في ١٨ مارس سنة ١٩٢١ فذكاة في الطالب توطأ المدعي عليه الثانى مع أخيه المدعي عليه الأول وطلب توقيع الحجز على المحل باعتباره ملكاً لوالدهما بنبر حق . وبناء على هذا الزم قد استصدر أمراً من حضرة قاضى الأمور الوقتية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢١ مارس

افندى حسين ابو عميرة لمنع تنفيذ الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة مصر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ بتوقيع الحجز على محل التجارة فد اعتبرته المحكمة الابتدائية من قبيل التظلم وقضت بناء عليه بمنع تنفيذ الأمر المذكور

وحيث أن حق التظلم ممنوع بمقتضى المادة ١٣٠ مرافعات لمن استصدر الأمر أو الخصم الذى أعلن اليه الأمر

وحيث أن سيد افندى حسن لم يكن خصما في ذلك الامر فليس له حق الطعن فيه بطريق التظلم

وحيث أن القول من وكيل المستأنف عليه وفي مذكرته بأن طعنه في الأمر كان من قبيل الاشكال في التنفيذ غير وجه لأن الاجراءات التى اتبعت في هذه الدعوى وأفضت الى الحكم المستأنف لم تكن اجراءات أشكال في التنفيذ وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الناقض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى والزم المستأنف عليه الاول بالمصاريف و٣٠٠ قرش صاغ اتاب المحاماه

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ - ٢١ رمضان سنة ١٣٣٩

بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول واستمرار تنفيذ الأمر الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ مع الزام اللعان اليهما بالمصاريف والالتزام عن الدرجتين والتفاد

وبجاسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن المستأنف دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى ووكيل المستأنف عليه الاول طلب رفض هذا الدفع لما أبداه كل منهما وتدون بمحضر الجلسة ثم أجل الحكم لجلسة اليوم ٢٨ منه في الدفع مع تقديم مذكرات فقدم وكيل المستأنف مذكرته طالبا فيها الحكم أولا بقبول هذا الاستئناف شكلا . ثانيا . إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع بعدم قبول هذه الدعوى والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين وحفظ حقوق المستأنف كافة ووكيل المستأنف عليه الاول قدم مذكرته أيضا طالبا فيها رفض الدفع الفرعي والزام المستأنف بالمصاريف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا وحيث أن الاجراءات التي اتخذها سيد

١٧

بيع المنقول - تحديد ميعاد تنفيذ المبيع

فسخ البيع

في بيع البضائع أو الامتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي - مادة ٣٣٥ مدني. أما إذا لم يكن هناك ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع فلا يملك البائع أو المشتري فسخ البيع بدون حكم قضائي وفي التقضية باع شخص لاخر قطنا ولما لم يحضر المشتري لاستلام المبيع ودفع الثمن باع البائع القطن لغيره

فاعتبرت محكمة الاستئناف البائع مقصرا لانه لم يحصل على حكم بانفسخ واعتبرت المشتري مقصرا ايضا لسكوته مدة دون ان يطلب تنفيذ البيع وقضت على البائع بتعويض يتناسب مع مسئولية الطرفين باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المزة عطية حسني بك وبحضور حضرتي صاحبي المزة احمد زكي بك ابو السعود ومتولي بك غنيم مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
نمرة ٣٩٠ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من جورجى افندى جرجس

ضد

القصاص مينا البراموسى بصفته رئيس دير
البراموس

وقائع الدعوى

رفع جورجى افندي جرجس هذه الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد القصاص مينا البراموسى بصفته رئيس دير البراموس وقال المدعى باعلان دعواه انه اشترى من المدعى عليه بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ ١٢٠ قنطار قطن - كلاريدس من أول وثاني جنيه تحت العجز والزيادة بسعر القنطار ١٢٨٠ قرشاً صاغاً عن القطن زراعة ناحية طوخ ذكاه البالغ مقداره ٨٠ قنطاراً وبسعر ١٢٣٠ قرشاً صاغاً عن القطن زراعة ناحية سراساموس وقدره ٤٠ قنطاراً ومتوسط السمرين مبلغ ١٦٢٠ قرشاً صاغاً وأن هذا القطن صار وزنه وتقييمه بأكياس المشتري فبلغ مقداره ١١٥ قنطاراً وعند ما شعر المدعى عليه بارتضاع ثمن القطن شرع في يمينه وقد تم ذلك فعلا وهذا موجب لمسؤوليته عما ضاع على المدعى من الربح حسب فرق سعر اليوم الذى عمل فيه محضر عدم وجود القطن وهو يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبما ان فرق السعر هو مبلغ ٦٩٧ جنياً و٧٠٠ ملجم بما فيه مبلغ العربون البالغ قدره ٢٤٠ جنياً يضاف الى ذلك مبلغ ١٤ جنياً و٧٠٠ ملجماً ثمن الاكياس

وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢١ حكمت هذه المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بانتداب حسن باشا سعيد لأخذ معلوماته فيما يختص بمقد البيع المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ وحددت لحضوره أمام المحكمة يوم الاثنين ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ وعلى قلم الكتاب اعلانه بذلك وتكليف الخصوم بالحضور في اليوم المذكور

وقد ظهر أن حضرة حسن باشا سعيد متغيب الآن عن القطر المصرى ولذلك قررت المحكمة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ندب حضرة محمد طلعت بك حرب مدير بنك مصر لأخذ رأيه في المأمورية الموضوعة بالقرار السابق وحددت لحضوره أمامها جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ ثم أجلت القضية لجلسة اليوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢١

وبجلسة اليوم المحددة لذلك أبدى حضرة محمد بك طلعت حرب رأيه فيما ندب من أجله وصمم وكيل المستأنف على طلباته الواردة بصحيفة الاستئناف ووكيل المستأنف عليه طلب التأييد واقوالهم مدونة بحضور الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً حيث أن الاستئناف سبق قبوله شكلا

لذلك رفع المدعى هذه الدعوى وطلب الحكم أولاً برد مبلغ العريون ٢٤٠ جنيتها مع التعويض وقدره ٤٥٧ جنيتها و٧٠٠ ملية ثانياً برد الاكياس التي استلمها عيناً وقدرها ٨٢ كيساً أو ثمنها المقدر بمبلغ ١٤ جنيتها و٧٦٠ ملية أن لم توجد عيناً باعتبار ثمن الكيس الواحد ١٨٠ ملية ثانياً الزام المعلن اليه بالمصاريف ومقابل انساب المحاماة بحكم يؤمر فيه بتنفيذ المعجل بلا كفالة. وبعد سماع أقوال وطلبات طرفي الخصوم حكمت محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضورياً بالزام المدعي عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٥٤ جنيتها و٧٢٠ ملية والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ انساب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات

فاستأنف جورجي افندى جرجس هذا الحكم بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢١ طالباً للاسباب اللينة بصحيفة استئناف الحكم قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف قيمة التعويض وقدرها ٤٥٧ جنيتها و٧٠٠ ملية علاوة على ما حكمت به المحكمة الابتدائية في حكمها المستأنف مع مصاريف الدرجتين وانساب المحاماة عنهما ومع حفظ باقي الحقوق

وحيث أنه تبين من أقوال محمد طلعت هذا الفسخ

بك حرب مدير بنك مصر بصفته خبيراً أن
التعير الوارد في عقد البيع لا يفيد الاتفاق على
ميعاد لدفع الثمن واستلام البيع

وحيث أنه بناء على ذلك تكون الصفقة
خاضعة للأحكام العامة لا ينطبق عليها الحكم

الاستثنائي الوارد في المادة ٣٣٥ من القانون
المدني الذي يسمح للبائع بفسخ البيع إذا لم يدفع
الثمن في الميعاد بدون احتياج لتنبيه رسمي

وحيث أن تصرف البائع يدل على أنه لم
يكن يفهم العبارة الواردة في العقد بأنها تفيد
الاتفاق على ميعاد معين بدليل أنه تأخر عن
التصرف في البيع نحو الاسبوعين وأنه كان
يحاول مخاطبة المشتري في أثناء هذه المدة لتنفيذ
عقد البيع

وحيث أن البائع لم يستوف الاجراءات
القانونية من حيث التنبيه الرسمي وطلب الفسخ

بحكم قضائي وإنما تصرف في البيع من تلقاء
نفسه وبدون أن يخبر المشتري شخصياً لأن
مراسلاته كانت بواسطة شخص آخر يظن هو
أنه كان وكيلاً أو شريكاً للمشتري ولم يثبت الواقع
صدق هذا الظن

وحيث أنه بناء على ذلك يكون البائع قد
أخطأ في فسخ البيع من تلقاء نفسه فيتمتعين
الزامه بتعويض الضرر الناشئ عن المشتري عن

وحيث أنه يتعين في تقدير التعويض
ملاحظة أن المشتري كان مقصراً من جهته أيضاً
في الاستلام في الوقت المناسب وكان من حق
البائع أن يتقاضى منه تعويضاً عن هذا التقصير
لوقام بالاجراءات القانونية

وحيث أن المحكمة ترى من هذه الظروف
تقدير التعويض ببلغ مائة جنيه مصري فقط
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
وبالزام المستأنف عليه بأن يدفع المستأنف مائة
جنيه مصري تعويضاً علاوة على المبلغ المحكوم
به ابتدائياً والمصاريف المناسبة عن الدرجتين
واربعائة قرش أتعاب محاماة عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ - ٢١
رمضان سنة ١٣٣٩

١٨

طرح البحر . عدم اختصاص المحاكم
نصت المادة ٦١ مدني على أن اللائحة الصادرة
في سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي تطبق أحكامها على
الجزائر التي تتكون بقوة مجرى النيل .

ونصت هذه اللائحة على أن الإدارة هي التي
تتولى توزيع ما يجوز توزيعه من أرباح تلك
الجزائر على طريقة مرسومة وعليه فالحكم الاهلية
غير مختصة بالفصل في المنازعات الخاصة بطرح البحر

مند الحكومة وطلب الحكم بتثبيت ملكيته
الى ٨ ف ١١ ط ١٦ س من طرح التليل الواقع
ضمن الثلاث للمساخ المينة بهذه المريضة وكف
منازعة الحكومة عنه واعادة تكيينه لاسم
المدعي مع الزام الحكومة بالمصاريف وانساب
المحاماه

وبعد أن حضرت للقضية وأحيلت الى
جلسة المرافعة وفيها اصر الحاضر عن المدعي على
هذه الطلبات
والحاضر عن الحكومة قدم دفعا فرعيا
بعدم اختصاص المحاكم بنظر هذه الدعوى
وطلب احتياطيا

المحكمة

بدد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا
حيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لأنها تتعلق بأطيان
عن طرح البحر للادارة وحدها حق التصرف فيها
وحيث أن المادة ٦١ مدني صريحة في أن
اللائحة الصادرة سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي
تطبق أحكامها على الجزائر التي تتكون بقوة
مجرى التليل

وحيث أن تلك اللائحة قد نصت بجلاء على
أن الادارة هي التي تتولي توزيع ما يجوز توزيعه
من أطيان تلك الجزائر على طريقة مرسومة

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة أسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنقذة علنا بسرأي المحكمة
في يوم السبت ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة
حضرة محمد ليب عطيه بك وكيل المحكمة

وبحضور حضرتي حسن صادق افندي
ورياض قلته افندي قاضيين وحضور كاتب
الجلسة احمد زكي افندي

صدر الحكم الآتي:

في القضية الكلية ١٠٦ سنة ١٩٢٠ للقامه
من بني مرقس

مند

مديرية أسبوط

رفع المدعي هذه الدعوى قال فيها انه يملك
عن مورثه بطريق الوصاية عن جده المرحوم
الياس ناعوم ٢٢ ف ١٢ ط بزمام ناحية المعصرة
مركز ملوى مينة الحدود والعالم بمريضة
الدعوى وهذه الأطيان قد أكل منها التليل
٨ ف ١١ ط ١٦ س لانها واقعة بالجزيرة فوق
شاطئ التليل ولذا رفعت أموالها وبما أن الجزيرة
قد طرححت أكثر من المقدار المملوك للمدعي
وهو الذي أكله البحر ولما أراد وضع يده وتكليفه
باسمه نازعته الحكومة في ذلك وبما ان دعوى
المدعي ثابتة من المستندات والكشوف الرسمية
واوراد المال فلذا اضطر لرفع هذه الدعوى

١٩

دعوى الجئحة المباشرة - شطب الدعوى المدنية

رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى جئحة مباشرة ولم يحضر المدعي المدني ولا المتهم فقضت المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالإبراء جاز للمدعي اذا حضر قبل انقضاء الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقا لاحكام قانون المرافعات مادة ١٢٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

حكم

بجلسة استئناف الجئح والمحلفات المنعقدة
علنا بمرأى المحكمة المشار اليها في يوم الاثنين
١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ٣ ربيع آخر سنة ١٣٣٩
تحت رئاسة حضرة محمد حلمي عيسى بك رئيس
المحكمة

وحضور حضرتي محمد بسيوني بك ونقولا
خايل افندي القاضيين
وحضرة اسماعيل هدي افندي عضو النيابة
وعبد العزيز نديم افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي بيانه بمد
في القضية رقم ١٤٢٣ استئناف المنصورة
سنة ١٩٢٠

المدعي فيها بحق مدني

الست فاطمة كريمة مصطفي افندي زغلول

وحيث أن المستفاد من ذلك أن المحاكم
ليس لها أن تبحث طريقة هذا التوزيع وتقضي
فيها لأن ذلك فيه معنى تأويل الأمر الادارية
وهو محرم على المحاكم الاهلية بمقتضى المادة
١٥ من لائحة ترتيبها

وحيث أن حكمة ذلك جلية لأن أطيان
طرح البحر يجب أن توزع عدلا على كل من
أكل البحر من أرضه وذلك بقطع النظر عن
مكان الطرح ومكان الأكل وليس في مقدور
أحد مثل الادارة أن يتولى هذا العمل بقدر
ما يستطيع من العدالة

وحيث أنه تبين من ذلك أن ما طلبته
الحكومة من القضاء بعدم اختصاص المحاكم
الاهلية بنظر هذه الدعوى هو طلب وجيه
ويعين اجابته

من أجل ذلك

حكمت المحكمة حضوريا بعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى والزمّت
المدعي بمصاريفها ومائة قرش ائجاباً للمعاماه
للحكومة
الكتاب وكيل المحكمة

سن ٢٥ بملكها بالحسنية بالنصوره

ضد

عبد الله ابونارسن ٢٥ مكرى بالنصوره
رفعت المدعية بالحق المدني دعواها هذه
مباشرة اتهمت فيها المتهم بانه في يوم ١٨ ستمبر
سنة ١٩١٩ بالنصوره سبها علنا بالالفاظ الواردة
بمريضه الدعوى - وطلبت معلقته بالمادة ٢٦٥
عقوبات - والحكم لها بتعويض قدره مائة

قرش

وبنداء الدعوى بالجلسة المحددة لم يحضر
للتهم ولا المدعية بالحق المدني فحكمت المحكمة
في غيبتهما براءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية
وقبل انقضاء الجلسة حضرت المدعية وطلبت
بلسان وكيلها إعادة القضية لروا الجلسة بالنسبة
للدعوى المدنية فأجابت المحكمة طلبها هذا
واجلت نظر الدعوى جلسة أخرى - فاستأنفت
النيابة هذا الحكم يوم صدوره - وبجلسة ١٨
مايو سنة ١٩٢٠ المحددة طلب المتهم بلسان
وكيله الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر
الدعوى للأسباب التي ابداهها وواضحة بمحضر
الجلسة. فقضت المحكمة له بذلك وبإلزام المدعية
بالحق المدني بالمصاريف ومائة قرش تعاقب بمهامه
فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم
ثاني يوم صدوره

وبجلسة اليوم فوضت النيابة الرأى بالنسبة

لاستئناف المدعية بالحق المدني - وطلبت فيها
يختص باستئنافها ارجاء النظر فيه الى ان يفصل
في استئناف المدعية بالحق المدني - والمدعية
مدنيا طلبت بلسان وكيلها نظر استئنافها -
والمتهم طلب بلسان وكيله تأييد حكم عدم
الاختصاص للاسباب التي ارتكن عليها وواضحة
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة نقولا
خليل افندي القاضى وطلبات النيابة العمومية
والمدعية بالحق المدني واوجه الدفاع والاطلاع
على الاوراق والمدولة قانونا
حيث ان استئناف المدعية بالحق المدني
قد تقدم في ميعاده القانونى

وحيث تبين ان المدعية بالحق المدني رفعت
دعواها مباشرة فغاب للتهم يوم الجلسة وتخلفت
هي ايضا عن الحضور اثناء نظر الدعوى فحكمت
المحكمة براءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية
وحيث انه قبل انتهاء الجلسة حضرت
المدعية بالحق المدني وطلب وكيلها إعادة القضية
للمجدول بالنسبة للدعوى المدنية فقبلت المحكمة
طلبه - ثم اجلتها جلسة أخرى لنظرها. وعقب
ذلك استأنفت النيابة حكم البراءة. وفي الجلسة
التالية دفع وكيل المتهم بعدم اختصاص محكمة
الجنح بنظر الدعوى فقضت المحكمة له بذلك

فاستأنفت المدعية بالحق المدني حكم عدم الاختصاص وهو المطروح امام المحكمة الآن للفصل فيه لان النيابة طلبت ارجاء النظر في استئنافها حتي يفصل في استئناف المدعية بالحق المدني

وحيث ان وكيل المتهم طلب تأييد الحكم المستأنف ارتكانا على ان محكمة الجنح لا تملك الاختصاص بنظر الدعوى المدنية الا بطريقة تبعية للدعوى العمومية بمعنى انه يتعين عليها أن تفصل في الدعوى العمومية والدعوى المدنية بحكم واحد لأن تفصل اولاً في الدعوى العمومية ثم تؤجل المرافعة في موضوع الدعوى المدنية مستنداً على «تعليقات دالوز جزء ٢٨ صحيفة ٨٧ فقرة ١٤٠ - وجزء ١١ صحيفة ٤٠٧ فقرة ٥٢٩» واستخلص من ذلك ان المحكمة الجزئية ما كانت تملك اعادة القضية للرول للفصل في الدعوى المدنية بعد صدور حكمها في الدعوى العمومية لاسيما وانه ليس من مانع يمنع المدعية بالحق المدني بعد اختيارها الطريق الجنائي ان تتركه وترجع للمعالم المدنية واستند في ذلك على تعليقات دالوز جزء ٢٨ صحيفة ٩٢ فقرة ١٥٤

وحيث ان وكيل المدعية بالحق المدني طلب الناء الحكم المستأنف واعادة القضية لقاضي أول درجة لنظر الدعوى المدنية مرتسكناً على ان النيابة استأنفت حكم البراءة وعلى ذلك تكون الدعوى العمومية قائمة وقت نظر الدفع المدفوع به من المتهم - وان محكمة الجنح قبلت نظر الدعوى المدنية بمدسطبها وفي ذلك اعتراف منها بانها مختصة بنظرها وفوق ذلك فتص الاديين ١٧٦ و ٢٢٩ جنابات يميز للمدعي بالحق المدني ان يضمن في الحكم بطريق الاستئناف او النقض والابرار فيما يختص بحقوقه فقط حتى ولو قبلت النيابة او المتهم الحكم وحيث انه لا نزاع في ان الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ولا وجود للأولى الا بوجود الثانية وعلى ذلك يجب الفصل فيهما بحكم واحد ولكن معنى ذلك أنه لا يصح انفصال الدعويين وتجزئتهما امام القاضي الجنائي بان ينظر احدهما ويترك الثانية بل يتعين أن تكون الاجراءات في الدعويين واحدة ومنظمة لبعضها والحكم فيهما واحد وحيث ان هذه القاعدة ليست على اطلاقها كما توهم محامي المتهم الا في حالة بدء الدعوى للاتصال بولاية القاضي الجنائي فاذا ما اصبح مختصاً بنظر الدعوى المدنية لرفضها بالطرق المقررة لها في قانون تحقيق الجنائيات كان لا مانع بعد من اندفاعها في السير وحدها في بعض الاحوال وكان واجبا على القاضي الفصل فيها كحالة استئناف المدعي بالحق المدني وحده او طعنه في الحكم بالنقض والابرار مع رضاه

وحيث ان المحكمة ترى ان حضور المدعى

بالحق المدني قبل انتهاء الجلسة وبعد شطب دعواه ينحول له حق اعادة القضية للجدول فيما يتعلق بحقه المدني لأن مجرد حضوره يكون مسقطا لحكم الشطب ومزيلا لآثره عملا بنص المادة ١٢٠ مرافعات التي تقضى بأنه لا يصح التمسك بالحكم الصادر في القضية الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها اذن من المقرر ان الاحكام العامة في المرافعات المدنية تسري في الاجراءات الجنائية ما لم يوجد نص مخالف لها.

وحيث انه لا يوجد نص ظاهر في قانون تحقيق الجنائيات يقضى بغير هذه القاعدة وحيث ان الاخذ بها من جهة أخرى لا يتناقض مع القواعد الجنائية العامة ولا يتعارض مع تطبيقها لأنه بمقتضى هذه القاعدة يعتبر أن الحكم الجنائي بالنسبة للخصوم في الدعوى المدنية كأنه لم يكن ولم يصدر ولا أثر له مطاقا وكان المدعى بالحق المدني كان حاضرا من أول الجلسة وحيث انه متى كان الامر كذلك أي أنه لا يوجد حكم في الدعوى المدنية قائما أمام القاضي ساغ له اذن ان ينظر الدعوى المدنية ويسمع شهود المدعى بالحق المدني ويصدر حكمه فيها ان بالقبول أو الرفض بشرط ان لا يس حكم البراءة الخاص بالدعوى العمومية والذي

النيابة والمتهم بالحكم

وحيث انه بالرجوع الى القواعد الواجب وعلايتها عند بدء الدعوى يتبين ان ما حرم هو قيام الدعوى المدنية في حالة انقضاء الدعوى العمومية أو عدم امكان طرحها أمام القاضي الجنائي كالصلح في المخالفات أو سقوط الدعوى العمومية أو انقضاء سلطة القاضي بأن فصل في الدعوى العمومية فلا يجوز في هذه الاحوال احياء الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي

وحيث ان الذي يتعين البحث فيه حيثئذ هو اذا ما كان حضور المدعى بالحق المدني قبل انقضاء الجلسة ينحول له حق الاتصال بسلطة القاضي الجنائي في الوقت المناسب او ان دعواه تعتبر قائمة في حال من الأحوال الآنف ذكرها والمانعة من احياء الدعوى المدنية

وحيث انه يتعين التفريق بين حالة حضور المدعى المدني قبل انقضاء الجلسة وحالة تجديد دعواه المشطوبة بعد انقضائها لان هذا دفع للدعوى من جديد ولا يكون الا باعلان جديد ورسوم جديدة وعلي ذلك تكون دعواه غير مقبولة لان سلطة القاضي الجنائي قد انتهت وهذا ما ذهبت اليه محكمة التفسير والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ «مجموعة رسمية السنة العشرين صحيفة ١٣» وهذه الحالة لا تنطبق على الحالة المطروحة هنا

لا يجوز الطعن فيه إلا بالطرق القانونية لاعتباره قانوناً أنه حكم قائم وموجود فلا طعن فيه إلا بطريق الاستئناف من النيابة

وحيث أنه لا يجوز أن يكون مجرد نظير الدعوى قبل انقضاء الجلسة مضياً على الخصوم حقوقهم التي قررها القانون كحق عدم التمسك بالحكم النهائي ما دامت الجلسة منعقدة طبقاً لنص المادة ١٢٠ مرافعات الآنف ذكرها

والا كان حفظ الخصوم متعلقاً بترتيب القضية في الجدول أو بوقت طلبها ومن السهل على ذي الغرض من الخصوم أن يتصل المذد ليكمل نظر الدعوى قبل دورها انتهاء الفرصة غياب خصمه .

وحيث أن كل ما يمتنع على القاضي في هذه الحالة هو عدم المساس بحكم البراءة ولا مصلحة لهم أن يطعن فيه - وي النيابة العمومية وقد كانت حاضرة على أن نتيجة الفصل في الدعوى المدنية قد تؤدي بها للنظر في استعمال حق الاستئناف الخول لها أو عدم استعماله

وحيث أنه في هذه الحالة لا يمكن القول بأن الدعوى المدنية تنظر مستقلة عن الدعوى العمومية بل هي في حكم المنظور معها في وقت واحد لأن المدعى بالحق المدني يعتبر قانوناً أنه كان حاضراً من أول الجلسة لعدم جواز التمسك بالحكم النهائي قبله

وحيث أنه مع ذلك ليس من غرابة في الحكم بالتعويضات الناشئة عن الدعوى المدنية إذا كان لها وجه مع استبقاء حكم البراءة الذي لا يجوز المساس به في هذه الحالة قياساً على نص المادة ١٧٢ جنائيات التي تجيز الحكم البراءة وتجيز في نفس الوقت الحكم في التعويضات التي يطالبها بعض الخصوم من بعض

وحيث أن الاحتجاج في مثل هذه الحالة بنص قانون تحقيق الجنائيات القاضي بأن المعارضة لا تقبل من المدعي بالحقوق المدنية احتجاج لم يصادف محله لأن الغرض من هذا النص هو تقصير أجل نظر الدعوى ومنع المظل ولذا نرى الشارع قد نص عنه في بعض القضايا المدنية الصرفة التي تستدعي السرعة ولم يكن مقصوداً به منع إمكان نظر الدعوى المدنية على حدتها أمام محكمة الجناح بمذرفتها بطريق قانوني بدليل جواز ذلك في الاستئناف والنقض والابرارام « انظر مادتي ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات »

وحيث أنه ما يؤكد ذلك أن القضاء جري في فرنسا ووافقته العامة على قبول المعارضة من المدعى المدني في الأحكام النهائية لعدم وجود نص صريح مانع كما هي الحال عندنا - فقد جاء في تعليقات دالوز على المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنائيات فقرة ١١٨ بأن معارضة المدعى

حكمت المحكمة بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بقبول الدفع الفرعي وحكمت باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى المدنية والزمت المتهم بالمصاريف المدنية وأمرت بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها

٢٠

الدعوى المدنية أمام قاضي الجنب
لا ينظر قاضي الجنب الدعوى المدنية إلا تبعاً للدعوى الجنائية أي أن يكون المدني عليه مدنيا متبهما أمامه أما باعتباره فاعلاً أصلياً أو شريكاً ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الأشخاص المسئولون مدنيا المنصوص عنهم في المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ من القانون المدني وورثتهم
وفي القضية مرق شخصان عقوداً كانت مودعة بالمحكمة . فرفعت الدعوى العمومية عليهما ودخل الجنب عليه مدعياً مدنياً ثم أدخل كاتب المحكمة ووزارة الحفائية مدعى عليهما في الدعوى — فقضت المحكمة بدمم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بالنسبة لكاتب المحكمة ووزارة الحفائية لأن الأول لم يمكن متبهما في القضية وليس من الأشخاص المسئولين مدنياً ولأن الدعوى على الوزارة مرتبطة بدعوى كاتب المحكمة المسئولة عنه مدنياً باسم صاحب المظنة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة الجنب الأهلية بسوهاج المنعقدة تحت رئاسته حضرة هارون سليم أفندي القاضي وبحضور حضرة محمد أمين صدقي أفندي عضو النيابة وتولوا حنا أفندي الكاتب

بالحق المدني ترك الحكم قائماً فيما يتعلق بالدعوى العمومية التي جعل الحكم بشأنها حضورياً ولا يكون القاضي مختصاً بغير النظر في المرافعة في الحقوق المدنية وإذا كان الحكم النهائي صادراً بالإبراء فتحكم المحكمة بالتعويضات المدنية فقط دون سواها

وحيث أنه يستخلص من هذا أن المدعي المدني إذا حضر قبل انقضاء الجلسة وطلب نظر دعواه المدنية كان حضوره مستطافاً للحكم الشطب الصادر بشأن دعواه المدنية ويسوغ له طلب نظر تلك الدعوى ولا يجوز للمتهم أن يتسكك قبله بحكم الشطب لأنه لا يمكن التمسك بهذا الحكم إلا بعد انقضاء الجلسة ولا يمد ذلك معارضة في حكم غيبي ولا تجديداً لدعوى مشطوبة لأن المعارضة والتجديد يكونان بالنسبة لحكم قائم ولا حكم هنا. ويترتب على ذلك نظر الدعوى المدنية وسماع المرافعة المتعلقة بها والحكم فيها دون التعرض لحكم الإبراء

وحيث أنه متى تقرر ذلك كان الحكم المستأنف القاضي بدمم الاختصاص في غير محله ويتعين الغاؤه وإعادة القضية لمحكمة الجزئية لتظر الدعوى المدنية

فهذه الأسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة آنفاً

صدر الحكم الآتي بيانه :
 في قضية النيابة العمومية نمرة ١٢ سايره
 سنة ١٩١٩ وسعد على حسن مدعى مدنى
 ضد

منصور يوسف سن ٤٥ مزارع الهجارسه
 ميخائيل يوسف سن ٣٠ مزارع الهجارسه
 حسن افندي عبد الحميد
 وزارة الحفانية

اتهمت النيابة العمومية المتهمين الاول
 والثاني بأنهما في يوم من العام الماضى بسوهاج
 سرقة عقدي رهن بقدانين وستة عشر فيراطا
 صادرين منهما لملى حسن من مركز النيابة
 وطلبت عقابهما بالمادة ٢٧٤ من ١-٥ عقوبات
 والمدعى المدنى ادخل حسن افندي عبد الحميد
 ووزارة الحفانية في الدعوى مدعى عليهما مدنيا
 بصفة الاول كاتب جدول الجنائيات بناية
 سوهاج والذى كانت في عهده هذه الاوراق
 ومسؤول عنها في حالة ضياعها ولان الثانية
 بصفها ضامنة لاعمال مرؤوسيهها وطلب الحكم
 له بتعويض قبل الجميع قدره مائة وثمانون جنينها
 والمتهمان الاول والثاني انكرا والحاضر عن
 الوزارة قدم مذكرة

المحكمة

حيث أن وقائع هذه الدعوى تلخص في
 ان والد المدعى المدنى قتل في سنة ١٩١٣ وقد

ضبطت الاوراق التي في منزلة وتحررها كشف
 مرفق بهذه القضية ومن بين هذه الاوراق
 عقد رهن ٢ ف و ٤ ط من منصور يوسف
 واخيه للقتيل ومذكور في الكشف تحت
 نمرة ٨٨ وعقد آخر منهما له مذكور تحت نمرة
 ٩٨ بالكشف المذكور عن ١٢ فيراط وقد
 أراد المدعى المدنى استلام هذين العقدين فظهر
 انهما سرقا ورفعت النيابة الدعوى العمومية على
 المتهمين منصور يوسف ومخائيل يوسف وطلبت
 عقابهما بالمادة ٢٧٤ من ١-٥ عقوبات وقد دخل
 المدعى المدنى اثناء التحقيق وطلب مائة وثمانين
 جنينها واثناء نظر الدعوى امام المحكمة اعلن
 المدعى المدنى حسن افندي عبد الحميد كاتب
 النيابة بصفته مدعى عليه مدنيا فقط ضامنا
 للمتهمين الاول والثاني لانه اجهل في المحافظة
 على المستندات حتى سرقها واعلن المدعى عليها
 الرابعة بصفتها ضامنة لحسن افندي عبد الحميد
 الموظف فيها

وحيث ان هذه الدعوى تستلزم ابحاثا
 قانونية خاصة بتطبيقات المواد القانونية وبمسؤولية
 المدعى عايه الثالث والرابعة مدنيا في هذه
 الدعوى الجنائية وبعد ذلك يأتي بحث الموضوع
 من حيث سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية
 على المتهمين الاول والثاني لمضى اكثر من
 ثلاث سنوات على ارتكاب الجريمة ثم من حيث

ثبوت التهمة وعدم ثبوتها قبل المتهمين الأول والثاني
التنقض في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ الشرايع عدد ٣
سنة ١٩١٧ ص ١٥٣)

عن التطبيق القانوني
وحيث ان الدعوى المدنية لا يمكن رفعها
حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب
المتهمين الاول والثاني بالمادة ٧٤ من ١ - ٥
عقوبات

وحيث أن الشارع المصري وضع نصوصا
خاصة في قانون العقوبات بـ: بركة الاوراق الخاصة
بالحكومة أو اوراق المرافعات القضائية مواد
١٣٢ و ١٣٣ من قانون العقوبات

وحيث ان السندات التي تودع في الفضاءيا
تدخل في هذا النص وحينئذ فسرقة عقدي
الرهن في هذه الحادثة ينطبق عليها المواد ١٣٢
و ١٣٣ ع وليس المادة ٢٧٤ من ١ - ٥ وللمحكمة
الحق في تطبيق هاتين البادئين لانه يغير في الوقائع
ولا تشديد (انظر حكم النقض في ٤ زيار
سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء ص ٦٠٤ صحيفة ١٣٠ - تعليقات
جلاد على المادة ١٣٣)

عن مسئولية المدعى عليه الثالث والرابعة مدنيا
حيث ان المدعي المدني ادخل المدعي
عليه الثالث والرابعة في هذه الدعوى مدنيا فقط
وحيث انه متى ثبت لمحكمة الجنح ان موضوع

الدعوى المدنية المرفوعة اليها تبعا للدعوى
العمومية مدني عض فالواجب عليها ان تحكم
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية (حكم

وحيث ان المدعي عليه الثالث حسن
افدى عبد الحميد لا يدخل في أى قسم من هذه
الاقسام وحينئذ يكون رفع الدعوى عليه مدنيا
امام محكمة الجنح في غير عمله وتكون المحكمة
غير مختصة بنظر هذه الدعوى

وحيث ان هذا الاختصاص من النظام
العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم
يطلبه احد من الاخصام

وحيث ان المدعى عليها الرابعة ادخلت
بصفتها ضامنة للمدعى عليه الثالث فهي نابعة
له في الاختصاص عن سقوط الحق في اقامة
الدعوى العمومية

حيث ان والد المدعي المدني قتل وضبطت
اوراقه سنة ١٩١٣ وتحرر بها ككشف بعرفة
حضرة مأمور ضبط مديرية جرجاني ١٨ مارس

سنة ١٩١٣ ومرفق بالاوراق وقد شمل هذا الكشف عدد ١٠١ مائة وواحد وقرع
 وحيث ان النيابة العمومية بدأت التحقيق عن سرقة عقدي الرهن في ١٥ فبراير سنة ١٩١٩
 سنة ١٩١٩ ووصفت التهمة بان المتهمين ارتكبوا الجريمة في يوم من المام الماضي
 وحيث ان حضرة المحامي عن المتهمين قال بان النيابة العمومية لم تقدم دليلا على ان
 السرقة حصلت في المام الماضي السابق على التحقيق
 وحيث انه ثبت المحكمة ان المدعى الماني قد شكوى لمركز سوهاج تاريخها ١٨
 نوفمبر سنة ١٩١٦ قل فيها ان للتهمة الاول والثاني اغتصبا هذه الارض المرهونة ومرفق
 بهذه الشكوى اجابة المتهمين عليها بانها على استعداد لدفع مبلغ الرهن الذي على الارض
 وهذه الاجابة تاريخها اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وهذه هي الاجابة التي انكرها وادعى ان
 العمدة وقع بختيمها عليها ولكن لم يبق الدليل على دفاعها هذا
 وحيث ان المتهمين انكروا بعد ذلك ان الارض مرهونة وادعى انها دفعت ما عليها
 للقتيل قبل موته اي في سنة ١٩١٣
 وحيث ان هذا يدل على ان المتهمين لم يكونوا سرقا العقدين حتى هذه الاجابة
 المؤرخة اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وحيث يجب ان يكون تاريخ الواقعة في يوم بين (اول
 ديسمبر سنة ١٩١٦ و ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ تاريخ مذكرة سكرتير النيابة بنقد الاوراق
 وتاريخ تحقيق النيابة)
 وحيث انه لم يرض المدة القانونية المسقطه للعق في اقامة الدعوى العمومية وهي ثلاثة
 سنوات وحيث يكون هذا الدفع في غير محله عن الاتبات
 حيث ان الاوراق التي ضبطت في منزل القليل هي عددها مائة وواحد ورقة ولم يسرق
 منها الا عقدا الرهن فقط دون غيرها
 وحيث ان صاحب المصلحة في ذلك هما المتهمان الاول والثاني دون غيرهما
 وحيث ان دفاعهم بان مبلغ الرهن مسدد للقتيل كذب محض لانه لو صح ذلك لما بقي
 المقتدان طرف القليل حتي ضبطا مع باقي الاوراق وقد ثبت من شهادة الشهود الذين
 سمعوا في التحقيقات وامام المحكمة ان المتهمين ارادوا دفع ٦٠ جنيا قبل ظهور سرقة الاوراق
 فلم يقبل المدعى المدني وقد اعترف المتهمان انفسهما بعدم تسديد مبلغ الرهن وانظرا
 استعدادهما لدفعه في اجابتهما المؤرخة اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وقد استمر المدعى المدني
 يتنزع بالارض في سنة ١٩١٦

وحيث ان احمد آدم قرر أن للمتهم الأول اعترف له بأنه اتفق مع كاتب من كتبة نيابة - وهاج فاحضر له المقدين وبعد التحقق منها احرقها وذلك مقابل مبلغ من المال

وحيث ان رواية احمد آدم هذه تبرز الاتبات تعزيزا لا يحمل للشك بحالا من ان العمدن سرقا بفعل المتهمين واشتراكما والمحكمة تصدق رواية هذا الشاهد للثقة التي للمتهمين فيه وهذه الثقة مستفادة من التحقيق لانهما طلبا منه مرافقتهما حينما اراد دفع مبلغ من قيمة الرهن للمدعى المدنى ومن انهما كانا يستعينان به في هذا الشأن وشهادة العمدة ايضا فيها ما يبرز ثبوت التهمة قبل المتهمين

وحيث ان المدعى المدنى قدم للمحكمة تنازلا له من بقية الورثة للقتيل والده عن مبلغ الرهن الذي طرف المتهمين فاصبح هو مختصا به دون غيره

وحيث ان المحكمة ترى ان مبلغ التعويض المطلوب من المتهمين لا مبالغه فيه

وبعد الاطلاع على المواد ١٣٢ و ١٣٣ عقوبات

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا للجميع ماعدا الثالث فنيايا له

اولا - عدم اختصاص محكمة الجنجح بنظر الدعوى المدنية قبل المدعى عليها الثالث والرابعة والارتم المدعى المدنى بمصاريف هذه الدعوى

ثانيا - حبس كل واحد من المتهمين الاول والثاني ٦ اشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيا لكل منهما واغفرتهم المصاريف الجنائية

ثالثا - الزام المتهمين الاول والثاني بان يدعما متضامنين المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٨٠ جنيا والمصاريف المدنية

نطق بهذا الحكم بجلسة يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة احمد فؤاد افندى القاضى

وبحضور حضرة محمد امين صدق افندى عضو النيابة - ونقول احنا افندى الكاتب

- ١ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب . حكم محكمة النقض والابرار في » ١ - ٢
٢٨ مارس سنة ١٩٢١
- ٢ الاختلاس . البيئة . حكم محكمة النقض والابرار في » ٣ - ٤
٢٨ مارس سنة ١٩٢١
- ٣ السرقة . القصد الجنائي . حكم محكمة النقض والابرار في » ٤ - ٦
٢٨ مارس سنة ١٩٢١
- ٤ الحجر . الحبس . قرار المجلس الحسى العالى في » ٦ - ٨
٢٩ يونيه سنة ١٩٢١
- ٥ استئناف . حكمان متناقضان . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في » ٨ - ١٠
ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٦ الشفعة . حق استرداد الحصة الشائعة . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية » ١٠ - ١٣
في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٧ سند تحت الاذن . حمل تجارى . سقوط الحق بمضى خمس سنوات . اليمين . » ١٣ - ١٥
حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٨ اجراءات نزع الملكية . اختصاص . حكم محكمة مصر الاهلية في ١٣ يناير سنة ١٩٢١ » ١٥ - ١٨
- ٩ استئناف . اسباب جديدة . طلبات جديدة . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية » ١٩ - ٢٠
في ١٣ يناير سنة ١٩٢١
- ١٠ اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة . عدم قبولها . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٧ يناير سنة ١٩٢١ » ٢٠ - ٢٢
- ١١ شفعة . عقد بيع ابتدائي . مبدأ . سقوط الحق في الشفعة - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ » ٢٢ - ٢٧
- ١٢ بيع اشياء مسروقة . حق المشتري - حسن النية في الثمن - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ » ٢٧ - ٣٠
- ١٣ خطأ الطبيب . المسؤولية المدنية - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ » ٣٠ - ٣٢
- ١٤ وقف . اجارة طويلة بأقل من أجر المثل - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٨ ابريل سنة ١٩٢١ » ٣٣ - ٣٦
- ١٥ تقرير زيادة العشر . عدم حضور المقرر - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١٠ مايو سنة ١٩٢١ » ٣٧ - ٣٩
- ١٦ حق التظلم في أمر - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ » ٣٩ - ٤١
- ١٧ بيع المنقول . تحديد ميعاد تنفيذ البيع فسخ البيع - حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ » ٤٢ - ٤٤
- ١٨ طرح البحر . عدم اختصاص الحاكم . حكم محكمة اسبوط الاهلية في ١٣ » ٤٤ - ٤٦
نوفمبر سنة ١٩٢١
- ١٩ دعوى الجنحة المباشرة . شطب الدعوة المدنية . حكم محكمة المنصورة » ٤٦ - ٥١
الابتدائية الاهلية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٢٠ الدعوى المدنية . امام قاضى الجنح - حكم محكمة الجنح الاهلية سوهاج » ٥١ - ٥٥
في ٣ مارس سنة ١٩٢١

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين

رئيس التحرير : صليب سامي المحامى

ثمن العدد الواحد
عشرة قروش



الاشتراك السنوي
مائة قرش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمهارة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالنفجالة
القاهرة



العدد الثاني - السنة الثانية
نوفبر سنة ١٩٢١

مصر في نوفمبر سنة ١٩٢١

الأمكام

٢١

بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى

نزور في اوراق رسمية - المتهم ليس موظفا عموميا كامل افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

حسن الهلالي عمره سنه ٥٠ شيخ بلد

وسكنه المحله

ضد

النيابة العمومية في قضيتها غرة ٧٧١ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة عمرة ١١٨٣

سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور وآخر

بأنهما في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ و ٢١ منه

بالتخيل الاول ارتكب نزورا في ورقة رسمية

(اعلان طلب حضور المحكمة خط التخيل) بان

اثبت واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة

مع علمه بتزويرها اى ان المتهم الثاني اعلن سليم

البشاشي افندي المحامى في شخص كاتبه محمود

عدم ادعاء هذه الصفة . لا جرمية

اتهمت النيابة شخصين بتزوير ورقة رسمية -

اعلان تكليف بالحضور بان حرر اولها الورقة وكتب

الثاني عليها ما يفيد اعلانها وطلبت من قاضى الاحالة

احالتهما بالمادة ١٨١ عقوبات الاول بصفته فاعلا

أصليا والثاني شريكا . فاحالهما الى محكمة الجنايات

وهذه حكمت على الاثنين بالعقوبة . رفع الشريك

تقضا عن الحكم فقضت بحكمه النقص بقبوله وبرائة

المتهم لان الواقعة المنسوبة للفاعل الاصلى لا عقاب

عليها - لان شروط جرمية التزوير المنصوص عنها

في المادة المذكورة ان تكون الورقة الرسمية صادرة

من موظف عمومى مختص ولم يكن الفاعل الاصلى

كذلك ولم يدعى لنفسه هذه الصفة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة ومحضور

حضرات مستر برسفال وكيلها ومستر مارشال

ومستر كالويني وحافظ عبد النبي بك مستشارين

طه بالحضور لمحكمة الخط في الجلسة المحدد لها يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالمحله استعمل هذا الاعلان للقرر مع علمه بتزويره امام المحكمة والثاني بصفة شريك مع المتهم الاول في جريمة التزوير سالفة الذكر بان اتفق معه وساعده على ارتكابها حيث وقع على الاعلان للقدميان اجري اعلانه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة ولان الاول في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالمحله ارتكب تزويرا في ورقة رسمية [اعلان طلب حضور لمحكمة خط المحله] فلد امضاء الشيخ حسن فوده فتذيل شيخ البلد ونسب اليه كذبا واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزوير هائي شيخ البلد المذكور اعلن سليم البشاشي افندي المحامي في شخص كاتبه محمود طه بالحضور لمحكمة الخط بجلسة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالمحله استعمل هذا الاعلان المزور امام المحكمة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالتهما علي محكمة الجنائيات لحما كتهما بالمواد (١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢) عقوبات . وللاول وبهم وباللادتين ٤١ و ٤٠ عقوبات للثاني . وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ باحالتهم لحما كتهما بالمواد سالفة الذكر ومحكمة جنائيات طنطا بمد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عملا بالمواد (١٧٩ و ١٨٠ و ٤٠

و ٤١ و ١٧٣) عقوبات و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حضوريا بجس كل من محمد الكنتاني وحسن الهلالي مدة ستة اشهر مع الشغل ورائتهما من تهمة الاستعمال فقرر حسن الهلالي بانظر في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

من حيث ان طلب النقض مقبول شكلا وحيث ان الطاعن يرتكر في طعنه ضمن ما يرتكن على انه اعتبر شريكا للثاني على الاصل والواقعة المنسوبة الى هذا الاخير لا يعاقب عليها القانون والاشترار فيها لا يعتبر جريمة وحيث ان الواقعة حسب الثابت بالحكم هي ان المدعو محمد الكنتاني الكاتب العمومي في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ يتسدر المحله بديرية القرية ارتكب تزويرا في ورقة رسمية وهي اعلان طلب حضور لمحكمة خط التخليه بان اثبت فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وان الطاعن وهو حسن الهلالي في الزمان والمكان السابق ياتهما بصفته شريكاً مع

٢٢

سرقة باكره

تعتبر الواقعة سرقة باكره بالمادة ٢٧٠ عقوبات
اذا كان الاكره واقفا على الجنى عليه او على الاشخاص
الذين يحضرون على استغاثته عقب السرقة . أما اذا
كان الضرب واقفا على شاهد رأى لصا مسرعا
بالجري فحاول القبض عليه دون ان يكون طالما
يوقع السرقة فتعتبر الواقعة سرقة بسيطة بالمادة ٢٧٣
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة . وبحضور
حضرات مستر برسفال وكيلها ومصطفى بك
فتحى ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك
مستشارين . وعلى سالم بك رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

عثمان محمد ابراهيم الشهير بالباطش عمره

٥٥ سنة فلاح بيني رزاح

محمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى

عمره ٢٥ سنة فلاح بيني رزاح

صند

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٥٧ بمئة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٥٨٥

سنة ٣٨ قضائية

محمد الكنتاني المذكور في جريمة التزوير المذكورة
بانه اتفق معه وساعده على ارتكابها حيث وقع على
الاعلان للتقدم ذكره بان اجري اعلانه فوقعت
الجريمة بناء على الاتفاق وهذه المساعدة
وحيث ان طريقة التزوير هذه هي من
طرق التزوير الواردة بالمادة ١٨١ عقوبات .
وحيث ان هذه المادة لا تعاقب الا على
التزوير الذى يحصل من موظف مختص اي
مكلف بمقتضى وظيفته اجراء اعمال داخله في
دائرة هذه الوظيفة

وحيث ان معنى هذا ان الورقة لا تكتسب
الصفة الرسمية الا اذا حررها موظف ويكون
العمل الذى يثبت داخله في دائرة وظيفته وبدون
ذلك تكون عديمة القيمة

وحيث انه ثابت ان المحرر لورقة الاعلان
المذكورة ليس له صفة في تحريرها لما يثبت
انه كاتب عمومي ولم يوصف نفسه بأي صفة يمكن
ان تعطى ولو زور هذا الورقة الصفة الرسمية ومن
ثم يكون ما وقع منه غير معاقب عليه قانونا
وحيث انه متى تقرر هذا فلا عقاب ايضا
على الشريك ومن ثم يتعين قبول النقض والحكم
برأية الطاعن مع الغاء الحكم المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض وبراءة المتهم

صدر هذا الحكم وتلى علنا بمجلة يوم الثلاثاء

٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ و ١٨ شعبان سنة ١٣٣٩

وقائع الدعوى

عشر سنوات ومحمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى بالاشتغال الشاقة مدة سبع سنوات وبراءة كل من أيوب مرجان واحد على جميل من التهمة الموجهة قبلهما -

فقرر المحكوم عليها بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنها تقريران بأسباب طعنهما أحدهما مؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ والثاني في ٢٧ منه -

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الداعين والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانونا

حيث ان النقض مقبول شكلا
وحيث أن الحكم المطعون فيه قرر ان السرقة حصلت بطريق الاكراه وبواسطة التهديد باستعمال السلاح لسبب ان المتهم الاول ضرب المدعو سيف كراس وهدهده باستعمال السلاح عند ما صعد سيف المذكور على سطح منزله وحاول القبض على المتهم -

وحيث انه من المبادئ التي قررتها أحكام القضاء ان الاكراه الواقع على المجني عليه أو على الاشخاص الذين يحضرون على استنفاثه عقب السرقة يجوز اعتباره طرفاً مكوناً لجريمة السرقة باكراه ولكن لا يجوز التوسع بهذا

اتهمت النيابة العمومية المذكورين مع آخرين بأنهم في ليلة ١٧ مارس سنة ١٩٢٠ بناحية ابنوب بمركز هاسرق الثلاثة الاول أقشه وخمسة عشر جنينها لشرقاوى وروفايل من منزله الساكن به بعد أن دخلوا فيه بواسطة التسور حالة كون أحدهم حاملاً سلاحاً أي بتدقية وعتله وذلك بالتهديد باستعمال العتله بضرب سيف افندى كراس وبطريق الاكراه المتوقع على محمد عبد المجيد بأن ضربه احدم وهو المتهم الاول يقالب طوب حينما ضبطه متلبساً بالجريمة والرابع مع علمه بوقوع هذه الجنائية اعانه المتهم الثاني وهو محمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى على الفرار من وجه القضاء بأن أواه في منزله واخفى سلاحه عقب ارتكابها وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالتهم على محكمة الجنايات لها كتمهم بالمادة (٢٧٠) عقوبات للمتهمين الثلاثة الاول وبالمادة (١٢٦) مكرره عقوبات للمتهم الرابع

وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر في ١١ ابريل سنة ١٩٢٠ احالة المتهمين المذكورين على المحكمة لها كتمهم بالمواد السابقة ومحكمة جنايات أسيوط بعد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمواد المذكورة حضوريا بمقابلة عثمان محمد ابراهيم الشهير بالباطش بالاشتغال الشاقة مدة

٢٣

دعوى البلاغ الكاذب - إيقافها لحين الفصل
في الدعوى موضوع البلاغ

يجوز مقابلة من اخبر باسم كاذب مع سوء التقصد
ولو لم تتم دعوى بما اخبر به . اما اذا رفعت دعوى
بذلك وجب إيقاف دعوى البلاغ الكاذب لحين
الفصل نهائيا في الدعوى موضوع البلاغ . والسير
على خلاف ذلك يوجب بطلان الاجراءات والمحكم
ومن ثم يكون وجها للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رياسة حضرة صاحب

المعالي احمد طلعب باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر برسفال وكيلها وعبد

الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي

بيك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة

الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب المحكمة

اصدوت الحكم الآتي

في العلمن المقدم من

سعادة اسكندر باشا فهمي وحناء افندى

عطيه وبشير محمد مدعين بحق مدني

في قضية

النيابة العمومية غرة ٤٩٢ سنة ١٩٢٠ -

١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة غرة ٦٠٢ سنة

٣٨ قضائيه

المبدأ واعتبار الواقعه سرقة باكرهه اذا كان
الضرب وقع على شاهد رأى لصا مسرعا بالجرى
مخالو القبض عليه بدون ان يكون عالما بوقوع
السرقه

وحيث أن وقائع هذه الدعوى تؤيد ما
سبق ذكره لانه ثابت ان الشاهد سريف
كراس المشار اليه قرر انه لم يكن عالما بوقوع
السرقه بل انه كان يخشى وقوع سرقة في منزله
عند ما رأى المتهمين على السطح

وحيث انه بناء على ماتقدم لا يمكن اعتبار
هذه الواقعة سرقة باكرهه أو تهديد باستعمال
السلاح وتكون المادة الواجب تطبيقها هي
المادة (٢٧٣) عقوبات لا (٢٧٠) منه

وحيث ان لمحكمة النض والابرار ان
محكم بمقتضى القانون في حالة حصول خطأ في تطبيقه
وحيث ان العقوبة المحكوم بها هي
النصوص عنها بالمادة (٢٧٣) عقوبات ومحكمة
النقض والابرار ليست ملزمة بتحقيقها بسبب
الظروف المحققة التي رأت وجودها محكمة
الجنايات

فالهذه الاسباب

حكمت المحكمة قبول النقض وتطبيق
المادة (٢٧٣) عقوبات وابقاء العقوبة كما هي -
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين
٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

مقدم

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع
وكيل المدعين بالحق المدني ودفاع المحامي عن
التهمة والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا
حيث أن طلب النقض مقبول شكلا

وحيث ان الطاعنين يرتكزون في هذا
الطعن على وجهين الاول ان محكمة ثاني درجة
لما التت حكم اول درجة لم تناقض الاسباب
التي بني عليها . والثاني انه مع وجود دعوى
قائمة ومطروحة امام محكمة ثاني درجة بشأن
البلاغ الذي اخبر به عيش حسن بطار ضد ما كان
يصح لها ان تفصل في دعوى البلاغ الكاذب
قبل الفصل في امر تلك الدعوى .

وحيث ان لانتزاع في ان قد اقيمت دعوى
بشأن ما اخبر به عيش حسن بطار ضد الطاعنين
وانه لم يفصل فيها نهائيا مع انها نظرت في جلسة
واحدة مع دعوى البلاغ الكاذب المتعلقة بها .
وحيث انه وان كان القانون اباح معاينة

من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد ولم تتم
دعوى بما اخبر به الا ان هذا مفروض عن عدم
اقامة الدعوى بشأن موضوع الاخبار اما اذا
رفعت به دعوى فن الواجب انتظار الفصل فيها
وبعد ذلك لتتظر دعوى البلاغ الكاذب وذلك
خشية تناقض الاحكام تناقضا معيبا .

وحيث ان السير على خلاف هذا يوجب

عليش حسن بطار مزارع ومقيم بمزغونة
وقائع الدعوى

دفع المدعون بالحق المدني دعوى مباشرة ضد
التهمة المذكور امام محكمة المياط الجزئية يتهمونه
بانه في ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ بالمياط بلغ كذبا
مع سوء القصد في حقهم وطلبوا الحكم عليه
بتعويض قدره ١٠٠ جنيه ومعاملته بالمواد ٢٦١
و ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات .

ومحكمة المياط الجزئية حكمت بتاريخ
٨ يونيه سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة (١٧٢) جنابات
حضوريا براءة التهمة مما نسب اليه والزامه بان
يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسين جنيها
مصريا والمصاريف المدنية المناسبة - فلستأنف
التهمة هذا الحكم في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٠ .

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة
استئنافية حكمت بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا
بالغاء الحكم المتأنف ورفض الدعوى المدنية
والزامت المدعين بالحق المدني بالمصاريف .

والوكيل عن المدعين بالحق المدني قرر
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام
في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم في تاريخه تقريراً
باسباب طعنه .

في الطعن المقدم من

عبد العزيز افندي صبرى عمره ٣٥ سنة

عمدة ومقيم بالخيابية

السيد شريفه عمره ٤٠ سنة شيخ بلد

محمود احمد يوسف عمره ٣٠ سنة شيخ خفر

صند

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٠٤٤

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة

نمرة ٦٢١ - ٣٨ قضائية وعبد الهادي يسن

وعبد الغني النجار وابو الهدى طامر مدعون

بحق مدنى

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم

في سنتى ١٩١٨ و ١٩١٩ بناحية الخيابية بصفتهم

موظفين عموميين الاول عمده والثاني شيخ بلد

والثالث شيخ خفر اخذوا من الشيخ عبد الغني

النجار وعبد الحميد الجندى وعبد القادر يسن

واحمد فرج البولاق والعباسى الجندى وابراهيم

السيد عجوه وآخرين المذكورين في المحضر مبلغ

٢٢٦ جنيه و ٥٠٠ مليم للامتناع عن عمل من

اعمال وظيفتهم وهو عدم اخذهم بمواحد اقاربهم

ضمن أنفاز السلطة ولأن الاول والثاني في الزمان

والمكان المذكورين آتفا اختلسا ثمن خمسة

وخمسين كيلة ادره وسبعة وثلاثين كيلة غلة

اضراراً بالمجنبي عليم المذكورين وكانوا استلموه

بطلان الاجراءات والمحكم ومن ثم يكون
هذا الوجه في عمله ويتعين قبوله .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء

الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة

اخرى للحكم فيها مجدداً -

صدر هذا الحكم وتلى لنا بجملة يوم الثلاثاء

٢٩ مارس سنة ١٩٢١ و ١٩ رجب سنة ١٣٣٩

٢٤

نصب - طرق احتيالية - مجرد الكذب -

خطأ في تطبيق القانون - نقض -

من ام اركان جريمة النصب استعمال طرق

احتيالية من شأنها مادة ٢٩٦ عقوبات . فاذا لم تبين

المحكمة الطرق الاحتيالية التي استعمالها المتهم

واستندت في حكمها على مجرد اقواله الكاذبة كان

هناك خطأ في تطبيق القانون علي الواقعة الثابتة في

الحكم فسيب للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبموجود حضرات مستر برسفال وكليها

وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد

النبى بك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة

الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الاتي :

تقريراً بأسباب الطعن في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١
المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
وكيل المدعين بالعق المدني ودفاع المحامين عن
الاول والثاني من الطاعنين والاطلاع على الاوراق
والدولة قانوناً

حيث ان الطعن صحيح شكلاً

وحيث ان رافع النقض الاول قدم تقريرين
تلخص أوجه الطعن الواردة فيهما ان المحكمة
عدلت وصف التهم فيما يختص بالشق الاول
منها المشتعل على تهمة الرشوة وعدته نصبا مع
ان التحقيق لم يتناول ذلك وفي عدم بيان واقعة
النصب للذكورة بيانا كافياً وكذلك عدم بيان
تهمة الاختلاس - وان رافع النقض الثاني قدم
تقريراً اشتمل على وجوب اولها اسناد تهمة للمتهم
لم تكن موجهة اليه من قبل ولم يملن بها حتى
يكون لديه الوقت الكافي للدفاع عنها . والثاني
عدم بيان الواقعة ايضا بيانا كافياً في الحكم .
وحيث ان الطاعن الثالث يرتكن في

طعنه على ان التهمة المنسوبة اليه هي اشتراكه
في جريمة الرشوة بصفته وسيطاً ولا عقاب عليه
بنص المادتين ٩٣ و ٥٨ عقوبات وقد دفع بذلك
امام محكمة الجنايات ولم تفصل في هذا الدفع
وان المحكمة اعتبرت هذه الجريمة نصبا مع انها
غير ذلك ولهذا يكون الحكم متقوضاً -

من المركز والمديرية لتوصيله اليهم وطلبت من
حضره قاضي الاحالة احالة المتهمين على محكمة
الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٨٩ و ٩٣ و ٢٩٦ عقوبات
وحيث ان حضره قاضي الاحالة في ٢٧ يولييه
سنة ١٩٢٠ قرر باحالة المذكورين على المحكمة
لمحاكمتهم جميعاً بالمواد ٨٩ و ٩٣ عقوبات والاول
والثاني بالمادة - ٢٩٦ منه

ومحكمة جنايات المنصورة بعد ان سمعت
هذه الدعوي حكمت فيها بتاريخ ١٩ يناير سنة
١٩٢١ عملاً بالمواد (٢٩٣ و ٢٩٦ عقوبات و ٣٧
من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضوراً يعلي
كل من عبد العزيز افندي صبري والسيد شريفة
ومحمود احمد يوسف بالجلس مع الشغل مدة اربعة
شهور عن تهمة النصب والاحتيال وبجس كل
من عبد العزيز صبري والسيد وشريفة شهرين
مع الشغل نظير تهمة الاختلاس والزمتم جميع
المتهمين بان يدفعوا بالتضامن للمدعين بالحق
المدني مبلغ عشرين جنيناً بصفة تعويض مع
المصاريف المدنية -

فقرر المحكوم عليهم بالطعن في هذا
الحكم بطريق النقض والابرام في ٢٠ يناير
سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عن الطاعن الأول
تقريراً بأسباب الطعن في اول و ٦ نوفمبر سنة
١٩٢١ والمحامي عن الطاعن الثاني قدم تقريراً
بأسباب طعنه في ٥ فبراير سنة ١٩٢١ وقدم الثالث

وحيث انه فيما يختص بأوجه النقص المقدمة من المتهمين الاول والثاني عن تهمة الاختلاس فانه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه ان هذه الواقعة مينة يائنا كافيا ويستفاد من عبارات الحكم ان المتهمين المذكورين استولوا على ثمن الغلال والدره من المديرية والمركز لتوصيله الى المجني عليهم ولكنهما اختلساه لنفسهما ولم يسلاه اليم ولهذا يكون الطعن المقدم منهما فيما يختص بهذه التهمة مرفوضا

وحيث ان اوجه الطعن المقدمة من المتهمين الثلاثة عن تهمة النصب تتفق كلها في سبب واحد وهو عدم تبيان الطارق الاحتياالية ليكون التطبيق صحيحا .

وحيث انه فضلا عن ان محكمة الجنايات قد عدلت التهمة من رشوه الى نصب فان هذه التهمة الجديدة من ام شرائعها القانونية استعمال طرق احتياليه من شأنها الابهام بوجود واقعة مكذوبة او احداث أمل يترك في نفس المجني عليه تأثيراً سلب مايرمي اليه وتستعمل تلك الطارق منه ولا يكفي باعتبار ان جريمة النصب قد ثبتت بمجرد صدور اقوال كاذبة من المتهمين طالما ان هذه الاقوال لم تكن مقرونة بالطارق الاحتياالية المتقدم ذكرها والحكم خال من ذلك ولذا يكون التطبيق التي اجرته المحكمة عن هذه الواقعة الثانية في الحكم غير صحيح

وحيث ان اوجه الطعن المقدمة من المتهمين الثلاثة عن تهمة النصب تتفق كلها في سبب واحد وهو عدم تبيان الطارق الاحتياالية ليكون التطبيق صحيحا .

١٣٣٩

٢٥

بيع العين . حنطحق المشتري في جزء من غلتها

جواز ذلك

باع شخص لآخر عينا بمن يقل عن ثمن المثل وفي نظير ذلك شرط على المشتري بان يعطيه نصف غلة الارض طول حياته والا يتصرف في العين طالما البائع على قيد الحياة

فالت محكمة الاستئناف ان البيع صحيح نافذ وليس وصية وان الشرط صحيح أيضا لانه من قبيل ترك جزء من حق الانتفاع أو تقرير مرتب مقيد بمدة الحياة أما تعهد المشتري بعدم التصرف في العين فنتيجة طبعية لهذا الشرط

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت وثلة حضرة صاحب

ذلك مع الزامن بالمصاريف وانعاب المحاماه
وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة
وبعد المرافعة في هذه الدعوى حكمت
محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ ٢١ أكتوبر
سنة ١٩١٩ حضوريا بتثبيت ملكية المدعية الى
٢ ف ٤ ط ٦ من المينة بصحيفة الدعوى وكف
منازعة المدعي عليهن في ذلك والزامن
بالمصاريف و ٢٠٠ قرش انعاب محاماه ورفضت
النفاذ.

فاستأنفت المستأنفة بتاريخ ١٤ يناير سنة
١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبت للاسباب الواردة
بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا الاستئناف
شكلا وموضوعا بالنفاذ الحكم المستأنف ورفض
دعوى المستأنف عليها الاولى بالنسبة لاف ١٢ ط
الملوكة للمستأنفين مع الزامها بالمصاريف
وانعاب المحاماه.

وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
أخيراً جلسة يوم الاربع ٢٧ ابريل سنة ١٩٢١
وفيها طلب حضرة المحامي عن المستأنفين الحكم
بطلاباتها الواردة بصحيفة الاستئناف - وطلب
حضرة المحامي عن المستأنف عليها الاولى تأييد
الحكم المستأنف - وطلبت المستأنف عليها
الثانية اخراجها من الدعوى - وذلك للاسباب
التي أبداها كل منهم ودونت بمحضر الجلسة
المحكمة

المرزة عطية حسني بك وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب المرزة احمد زكي بك
أبو السعود مستشارين ومحمد عبد السلام افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف القيد بالجدول العمومي
غرة ٣٢٨ سنة ٣٧ قضائية
للفرغ من آمنه ابراهيم شلي بصفتها
وصيه على بنتها مزريه وشليه للقاصرتين اولاد
الرحوم ابراهيم محمد شلي - والحرمه رقيه
ابراهيم شلي مستأنفين
مند.

الحرمه زمزم شلي ابراهيم وظريفه محمد
شلي الحاضرة بنفسها بالجلسة مستأنف عليها
الوقت

رفعت للمستأنف عليها الاولى هذه الدعوى
لدى محكمة طنطا الابتدائية الأهلية ضد
المستأنفين بمريضة مؤرخه ١١ فبراير سنة ١٩١٩
قيدت بمجدولها غرة ٣٣٣ سنة ١٩١٩ جاء فيها ان
المدعية تملك زمام تشيل مركز طنطا ٢ ف ٤ ط
٦ من مينة الأحواض والسابع بمريضة الدعوى
وان المدعي عليهن ينازعها في ملكيتها للقدر
المذكور بدون وجه حق - لذلك طلبت المدعية
الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٢ ف ٤ ط ٦ من
مجانة المذكور وكفزة منازعة للمدعي عليهن لهاقي

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمدولة فتونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا
وحيث انه تبين من الاطلاع على العقد
الرقم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٧ ان زمزم بنت
شلي ابراهيم باعت الى رقية وشقيقتها مريه
وشليبه القاسرن المشولين بوصاية والدتهما
أمنه ابراهيم شلي فداننا واثني عشر قيرطاً في
نظير مبلغ ١٥٠ ج قبضتها من مالهن وسلمت
اليهن الاطيان فاصبحت ملكا لهن يتصرفن
فيها كيف يشئن ولهن اجراء ما يلزم لتسجيل
العقد ونقل التكليف وقد سجل العقد تسجيلاً
تاماً بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٧ ونقل التكليف
باسمهن ابتداءً من سنة ١٩١٨

وحيث انه تبين من الاطلاع على الورقة
الثانية التي تستند اليها زمزم بنت شلي ان
المشتريات وظريفه محمد جلي تعهدن لهافي هذه
الورقة المؤرخة بتاريخ عقد البيع بان يضمن
اليها نصف محصول الزراعة الناجمة من الاطيان
للبيعة لهن وهي فدان ونصف للفريق الاول
وسنة عشر قيرطاً وستة أسهم للحرمة ظريفه
واذا تأخرن عن ذلك يلزم يدفع ثلاثين جنيهاً
سنوياً وجاه في هذا التعهد بأنه مادامت زمزم
علي قيد الحياة وانهن يتعهدن بعدم التصرف في
الاطيان بالبيع او الرهن مدة حياتها وأن هذا الالتزام

نظير أكرامها لهن في المشتري من الثمن
وحيث ان المحكمة ترى ان العقد الاول
هو عقد بيع توفرت فيه أركان البيع الصحيح
فهو ملازم للفريقين

وحيث أن تعهد المشتريات بتقديم نصف
المحصول أو قيمته نقداً الى البائعة ما دامت على
قيد الحياة نظير الاكراميه في الثمن لا يفيد
صراحة ان الثمن لم يدفع لان الاكرام كما يجوز
ان يكون في كل الثمن يجوز أن يكون في
بعضه أيضاً ومع ذلك فع التسليم بأن الثمن لم
يدفع فليس هذا الطرف بمنير وصف العقداً لأنه
أفرغ ظاهراً في قالب بيع حقيقي فهو تصرف
مقبول عملاً بالمادة — ٤٨ من القانون المدني
وحيث أن التعهد الصادر من المشتريات لا
يجعل العقد من قبيل الوصية لان الوصية عليك
مضاف الى ما بعد الموت والعقد صريح في نقل
الملكية من تاريخ صدوره وقد سجل ونقل
التكليف فعلا فليس التعهد الا من قبيل ترك
جزء من حق الانتفاع أو تقرير مرتب مقيد
بمدة الحياة عملاً بالمادة — ٤٨١ من القانون
المدني — وما شرط عدم البيع أو الرهن الا
نتيجة طبيعية لهذا التعهد

وحيث انه بناء على ما تقدم تكون دعوى
المدعية في غير محلها ويتعين إلغاء الحكم المستأنف
فهذه الاسباب

وبغير اذن القاضى للمستأجر بأن يصر من ماله ما كان ضروريا لا يكون دين المستأجر مرصدا أى ديننا ممتازا على الوقف فلا يكون له حق حبس عين الوقف وطاء لدينه

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة هنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطية حسني بك. وبحضور حضرات

مستر كالويني وصاحب العزة احمد زكي ابو السمود بك مستشارين ومحمد فهمي احمد

افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة ١٠٠٨ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة الأوقاف

صند

محمد ابو الروس

وقائع الدعوى

رفعت وزارة الأوقاف هذه الدعوى أمام

محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد الحاج محمد ابو الروس وقالت بصحيفة دعواها المعلقة في

٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ أنها تعينت ناظرة على وقف حسين أغا الليلي الشهير بأبي طربوش

بمقتضى تقرير نظر مؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٨ ولما أرادت وضع يدها عليه وجدت من ضمنه

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالقاء الحكم للاستئناف فيما يختص بنصيب المستأنفين في الاطيان المرفوع بشأنها الدعوى وهو فدانواثي عشر قيراطا وبرفض دعوى المستأنف عليها الاولى بشأن هذا المقدار والزائها بمصاريف الدرجتين و ٤٠٠ قرش اتماب محاماه عن الدرجتين

صدر هذا الحكم في يوم السبت ٧ مايو سنة ١٩٢١ الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٩ بالجلسة للمشكلة هنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطية حسني بك وبحضور حضرات مستر كالويني وصاحب العزة احمد زكي ابو السمود بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة - اما مستر كلايكوت المستشار الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى على مسودة هذا الحكم

٢٦

وقف - اجارة طويلة - دين المستأجر الناشيء عن عمارة الوقف - حق الامتياز

وحق حبس العين - اذن القاضى

لأنصح اجارة الوقف لمدة أكثر من سنة في الدار ولا أكثر من ثلاث سنين في الضياع وبغير اذن القاضى ولو اضطر الناظر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يصر به

منزائين أحدهما بشارع أم الغلام قسم الجبلية والثاني بدرب الفزازين قسم الجبلية أيضاً مبنين الحدود والمعلم بالصحيفة موضوع اليد عليها من سكان مستأجرين من المدعي عليه فطلبت منهم الاعتراف بصفتها ومعاملتها دون غيرها بما أنها صاحبة الشأن في إدارة الوقف فأبوا عليها ذلك فأندرتهم بالاعتراف بصفتها ومعاملتها فاعتبر المدعي عليه بأن هذا يعد تشويشاً له على وضع يده فرفع دعوى بطالب منع تعرضها مرتكناً على أنه واضع يده مدّة أكثر من سنة ولذا حكمت المحكمة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ بـ منع تعرضها في وضع يده على المنزلين المذكورين وقد ارتكبت المحكمة على أنه لا نزاع في وضع يد المدعي عليه على المنزلين مدّة أكثر من سنة وهو كل ما يلزم لإثبات دعوى التعرض وإن دعاوى وضع اليد لا أساس لها بأصنوع وللوزارة الحق في رفع دعوى الموضوع الخاصة بثبوت ملكية هذين المنزلين إلى وقف حسين أغا المليطي المشمول بنظرها لذلك طلبت الحكم بتعمية المنزلين المذكورين لوقف حسين أغا المليطي المشمول بنظرها وتسليمها لها مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف والأتعاب والنفاذ بلا كفالة مع حفظ حقا في طلب الربيع بدعوى على حداثها — وبمجلسة المرافعة الأخيرة سمعت أقوال

وطالبات الخصوم كلوارد بمحضر الجلسة — بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ حكمت المحكمة للشار إليها حضوراً بتعمية المنزلين المبنين بالصحيفة إلى وقف حسين أغا المليطي ورفضت طلب تسليمهما والزمّت وزارة الأوقاف بالمصاريف قضية مفرمة ٤٥٤ سنة ١٩١٩

فاستأنفت وزارة الأوقاف ذلك الحكم بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ طالبة للإسباب الواردة بصحيفة استئنافها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بتاريخ الحكم المستأنف والقضاء بتسليم هذين المنزلين للوزارة مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين — .

وبمجلسة ٧ مايو سنة ١٩٢١ المحددة انظر هذا الاستئناف صم مندوب وزارة الأوقاف على هذه الطلبات والحاضر مع المستأنف عليه طلب التأييد .. وأقوالها مدونه بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٢١ مايو سنة ١٩٢١

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والإطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً وحيث أن الثابت من الأوراق أن المنزلين

موضوع الدعوى هما من وقف حسين أغا المليطى الشهير بأبى طربوش وكان عبد الحميد بك ابو طروش ناظراً على هذا الوقف وتمكنت وزارة الاوقاف ناظرة عليه بدله لتعيينه خارج القطر وأن الناظر السابق أجر المزاين المذكورين الى المستأنف عليه اجارة طويلة بمقد اعترف فيه الناظر المذكور باستحقاق المستأجر لمبلغ ٣٤٨ سج و ١٥٠٠ مليم صرفه في تعمير أحد منازل الوقف واشترط في عقد الإيجار ان العين المؤجرة تبقى تحت يده الى أن يستوفي المبلغ المذكور باعتبار ايجار السنة ٧٢ سج وكان المقدمة ثلاث سنوات ثم تجدد لمدة ثلاثة سنوات أخرى من سنة ١٣٣١ لثاية ١٣٣٤ وهما باقيا تحت يده الآن

نهايتها سنة ١٣٣٠ وتجدد الايجار ثلاثة سنوات أخرى في نفس المقدار لثاية ١٣٣٣ واتفق الطرفان على أن يبقى المنزل السابقان يمد الذي أخذته مصلحة الآثار تحت يد المستأجر الى أن يستوفي دينه المذكور الذي صرفه في عمارة الوقف — وحيث ان المقرر شرعا ان اجارة الوقف لا تصح لمدة أكثر من سنة في الدار ولا أكثر من ثلاثة سنين في الضياع الا اذا كانت المصلحة تقتضى زيادة للسدة كأن اضطر الناظر الى ذلك لحاجته عمارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمره به جاز لهذه الضرورة اجارتها بأمر القاضى مدة طويلة بقدر ما تعمره «مادة ٢٧٦ و ٢٧٧ من قانون العدل والانصاف»

وحيث انه ما يجب البحث فيه الآن هو هل لناظر الوقف أن يؤثر العين الموقوفة كل هذه المدة الطويلة وهل للمستأجر أن يتمسك في هذه الحالة بحق حبس العين تحت يده الى أن يستوفي كل ما صرفه في عمارتها : —

وحيث أن للاوقاف أحكاما وقواعد مقررة في الشريعة الثراء فيجب الرجوع اليها فيما يتعلق بمسائل الوقف —

وحيث أن المستأنف عليه يرتكن الى عقد ايجار صادر من ناظر الوقف عبد الحميد بك ابى طربوش بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩١٣ اليه بتأجير ثلاثة منازل موقوفة لمدة ثلاثة سنوات

وحيث من المقرر شرعا أيضا أن اذن متولي وقف المستأجرين بأن يعمره ما كان ضروريا وما يصرفه يكون مرصداً أي ديناً على الوقف كما وان لصاحب المرصد ولو رتبته أن يجبسوا العين المأجورة لاستيفاء المرصد ولو سكن هذا عمله اذا كان هناك اذن من القاضى وهو لم يوجد في هذه القضية —

وحيث أن المستأنف عليه استأجر المنزل المذكورين ابتداء من سنة ١٣٣٤ الى الآن ولم يحصل الناظر على اذن من القاضى بالتصريح بهذه المدة الطويلة فتسكون هذه الاجارة باطله شرعا —

المعاش المرتب للموظف ولا يشمل دعوى التعويض لرفته في معاد غير لائق أو لغير سبب مشروع .
راجع بهذا المعنى حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ المحاماة سنة أولى حكم رقم ٥

راجع بهذا المعنى ايضا حكم محكمة الاستئناف في ٨ فبراير سنة ١٩٢١ المحاماة سنة أولى ١٠٦
راجع ايضا حكم المحكمة المذكورة رقم ١٠٧ باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الداوة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد مملت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد
زكي ابو السعود بك مستشارين ومحمد عبد
السلام افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي غرة
٦٣٦ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة الداخلية مستأنفة

ضد

محمود افندي منير مستأنف عليه

الوقائع

رفع المستأنف عليه المذكور هذه الدعوى
لدى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد وزارة
الداخلية المستأنفة بمرضىة مؤرخة ٢٩ اغسطس
سنة ١٩١٨ قيدت بمجلدها رة ١٨٣ سنة ١٩١٨

وحيث أنه مع بطلان هذه الاجارة
فيكون المستأنف عليه غير محق في طلب
حبس العين المأجورة الي أن يستوفى دينه لعدم
وجود اذن القاضي بالكيفية الموضحة آنفا
وحيث مما تقدم ترى المحكمة أن الحكم
المستأنف في غير محله ويتمين الفاؤه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف وبإلزام المستأنف عليه بأن يسلم الى
وزارة الاوقاف المزينين الميتين بورقة افتتاح
للدعوى مع إلزامه ايضا بمصاريف الدرجتين
و ٤٠٠ ج اتماب عماداه عن الدرجتين
هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها
العالية المنعقدة في يوم السبت ٢١ مايو سنة ١٩٢١
الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣٣٩

٢٧

موظف . احواله الى المعاش لغير سبب مشروع
تعويض . سقوط الحق فيه

حق الموظف في المطالبة بالتعويض لحواله الى
الاستيداع أو للمعاش لغير سبب مشروع لا يسقط
بعض الميعاد المنصوص عنه في المادة ٦ من قانون
المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩
(أربعة اشهر من تاريخ استلام الموظف السركي
المعين فيه مقدار المعاش الذي تقدر له) لان نص
هذه المادة قاصر على سقوط الحق في مناقشة مقدار

وانه بسبب مخالفة الحكومة لقوانينه اذ حصل للمدعى ضرر بجرمانه من الوظيفة وهو في عنوان الشباب بغير سبب من الاياب القانونية وهو لم يحسن غير حمل السلاح والخدمة التي خصص نفسه لها وتعاقد مع الحكومة عليها بمقتضى قانون المعاشات الذي هو قانون التمتع الذين فاخلت به اخلاقا واضحا

وبما انه قد حصل له ضرر من عمل الغير يجوز له ان يطالبه بتعويضه والضرر الذي اصاب المدعى بسبب مخالفة الحكومة لقوانينها لا يقل تعويضه عن ٢١٠٠ جنيه

لذلك طلب المدعى الحكم بالزام وزارة الداخلية بان تدفع له مبلغ ٢١٠٠ جنيه أو ما يكون كافياً لتعويض الاضرار التي اصابته المدعى من حالته على الاستبعاد من غير الوجه القانوني ثم حالته على المعاش من غير الوجه القانوني ايضا والمصاريف وانعاب المحاماه

وفي جلسة المرافعة المحددة لنظر هذه الدعوى دفع مندوب المدعى عليها فرعياً بعدم قبول هذه الدعوى نظراً لتقديمه ابعداً للمقرر في المادة (٦) من قانون المعاشات الماكية الصادر بمررة ٥ سنة ١٩٠٩ والمعامل بموجب المدعى

وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة مصر المشار اليها حضوراً برفض الدفع الفرعي وقبول دعوى المدعى وحددت جلسة ٣٠

جا. فيها ان المدعى تخرج من مدرسة البوليس برتبة ملازم ثان وألحق بخدمة الحكومة المصرية اعتباراً من ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ بوظيفة ملاحظ بوليس بديرية جرجا ومكث بهذه الوظيفة مشتغلاً بين المديرية والمحافظات حتى منح رتبة ملازم أول في سنة ١٩٠٦ برتب سنوي ٨٤ جنيهاً وديناراً هو قائم بأعمال وظيفته بديرية قنا اذ صدر أمر الوزارة بتاريخ أول سنة ١٩١٥ (باحاثه على الاستبعاد وبتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٦ انتدبه الوزارة من الاستبعاد للسلطة العسكرية وتعين ضابطاً للبوليس الحربي بقسم أول السويس وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٦ تعين قومنداناً لبوليس الحملة المصرية بيدان العراق ومنح رتبة يوزباشي من السلطة العسكرية وفي اثناء وجوده هناك بلغ اليه أمر الوزارة الذي صدر بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩١٦ القاضي باحاثه على المعاش وقد قبض المكافأة التي يستحقها في ابريل سنة ١٩١٧

وبما ان حاله المدعى على الاستبعاد حصلت خلافاً لقانون الاحتياطي لانه اتما شروع ان تكون بنيه صنعت فاصبح غير صالح للخدمة والمدعى غير ذلك - وكذلك حالته بعد ذلك على المعاش وصرف المكافأة له حصص في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك بمقتضى المادة (١٢) من قانون المعاشات الصادر في ابريل سنة ١٩٠٩

نابو سنة ١٩٢٠ للرافعة في الموضوع وابقت
الفصل في المصاريف الآن

فالتألفت وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤ مايو
سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبت للاسباب
المبينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم
المستأنف وبعدم جواز قبول دعوي المستأنف
عليه والزامه بالمصاريف والاعقاب عن الترجتين
وقد تم تحديد للرافعة في هذا الاستئناف اخيرا
جلسة يوم ١٣ ابريل سنة ١٩٢١ وفيها طلب
حاضرة مندوب المستأنف الحكم بطلانها
الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب حاضرة المحامي
عن المستأنف عليه اييد الحكم المستأنف وذلك
للاسباب التي ابداهها كل منهما ودونت بحضور
الجلسة وبالمذكرة المقدمة من الحكومة

الحكمة

وفي يوم ١٢ يولييه سنة ٨٨ صدر امر عال
معدل للحكم السابق وهذا نصه:

« لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن
المنافسة في المعاش او مرتب استيذاع مقيد
بالروزنامة بعد مضي اربعة شهور من تاريخ تسليم
صاحب الشأن السركي اليه به مقدار المعاش
او مرتب الاستيذاع وبناء على ذلك كل دعوى
يراد بها أو بواسطتها تعديل قيمة المعاش أو مرتب
الاستيذاع لا يجوز قبولها بعد مضي الليعاد
المذكور امام اية محكمة كانت لاعلى الحكومة
ولا على مصالحها لاي سبب كان او تحت اية
حجة كانت

وفي يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ صدر قانون
المعاشات الملكية نمرة ٥ وفيه المادة السادسة
بالتنص الآتي

لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن
المنازعة في أي معاش تم قيده متى مضت اربعة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوي والمدولة قانونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا
وحيث ان طرفي الخصوم مختلفان في تفسير

للمادة السادسة التي تدور عليها هذه الدعوى
وحيث انه يجب تفهم معنى هذه المادة
للمرجوع الي نصها القديم والتعديل الذي طرأ عليه
ليبين التطور الذي وصل بها الى نصها الحاضر -
فقد ورد اول نص خاص بالمنازعة في مقدار

اشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن - ويبتدىء هذا الميعاد فيها بخص بالمعاشات التي يجب استبدالها حتماً بمقتضى المادة - (٥٠) الا انه من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش

لا يقبل اية منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى نظارة المالية في الاشهر الاربعه التالية لتاريخ صرف المكافأة

وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده او المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعدمضى الميعاد المذكور امام اية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت

ولا يجوز ايضا قبول هذه الدعوى من الحكومة او من مصالحها

وحيث انه يظهر من عبارة النص الاول ان الشارع قصد بهذا النص تحديد ميعاد المناقشة في مقدار المعاش أو المكافأة أي المبلغ الذي يستحقه الموظف معاشاً أو مكافأة عن مدة خدمته السابقة التي يجوز ان تكون موضع خلاف بينه وبين الحكومة من حيث عدد السنين او غير ذلك من الشروط - ويكون الغرض من التشكي التوصل الى الرقم الصحيح طبقاً لاحكام قانون المعاشات فهو لا يتناول التنظيم من قرار الاحالة

(١) استعمل الشارع في التفسير عن موضوع

مقدار المعاش وليست دعوى التعويض عن تصرف مخالف لقانون المعاشات لأن مثل هذه الدعوى لا يحتمل رفعها من الحكومة (د) ان اللفظ المقابل لكلمة «مقدار»

المعاش او المكافأة في النص الفرنسي هو كلمة (رقم) فاذا جاز الاستثناس بالتعبير الفرنسي كان هذا التعبير اقرب الى القول بان موضوع المنازعة هو مبلغ المعاش الناتج من عملية حسابية منه الى القول بان الموضوع يتناول التعويض عن اجراءات مخالفة للقانون

وحيث ان الاعتراض الذي يقوم مندوب الحكومة على تفسير المادة السادسة بالمعنى السابقة هو ان هذه المادة قضت (بعدم قبول كل دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش بعد مضي الاربعة شهور لأى سبب كان ونمحت اية حجة كانت) فان طلب التعويض هو في الحقيقة طلب تعديل المعاش بطريق غير مباشر

وحيث ان هذا الاعتراض غير وجيه لانه مبني على تفسير تقلب فيه وصف الدعوى على موضوعها . ويبان ذلك ان المنازعة في مقدار المعاش أمام المحكمة . اما ان تكون بدعوى يطلب فيها صراحة تعديل المبلغ الذي يقرر للمعاش او المكافأة

واما ان تكون بدعوى يقصدها الطعن

المنازعة في النص الجديد نفس البارة التي كان يستعملها في تعيين موضوع التشكي في النص القديم ويظهر من ذلك ان مدلول الالفاظ في النصين واحد

(ب) ان الفقرة الثانية في النص الاخير وهي الفقرة الخاصة بالمنازعة في المكافأة عينت الجهة التي تقوم اليها هذه المنازعة وهي نظارة المالية ولما كانت وزارة المالية غير مختصة بالفصل في دعوى يرفعها الافراد على الحكومة بشأن تعويض عن الاجراءات مخالفة للقانون فإظهار ان هذه الفقرة التي جعلها الشارع جزء من المادة السادسة تدل على ان روح التشريع كانت ترمى دائما الى قصر حكم هذه المادة على المنازعات بمقدار المعاش او المكافأة عن الخدمة السابقة بحيث لا يتناول المنازعات التي يراد بها تعويض الضرر الناتج عن فعل مخالف للقانون

وعما يجب ملاحظته ان هذا الاستنتاج يؤيد الاستنتاج السابق فكلهما يدل على ان روح التشريع القديم سررت الى النص الجديد

(ج) بعد أن قرر الشارع بعدم قبول دعوى الموظف التي يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش قرر في الفقرة الاخيرة بانه « لا يجوز قبول هذه الدعوى من الحكومة او من مصالحها وفق هذا التعبير دليل على أن الدعوى المشار اليها في هذه المادة هي الدعوى الخاصة بالمنازعة في

وركن هذا التعويض هو الفائدة المحتملة عن مدة مستقبلية . فليست هذه الدعوى التي يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش المقرر عن مدة ماضية لازرع فيها . ذلك لأن لكل من الدعوتين موضوعاً وسبباً يخالف موضوع وسبب الدعوى الأخرى فدعوى تعديل المداش موضوعها المنازعة في الرقم المقدّر والمعاش سواء كان مباشرة أو بالواسطة وسببها مراعاة أحكام قانون المعاشات أما الدعوى الثانية فموضوعها تعويض الضرر الناشئ عن الفصل من الخدمة وسببها عدم مراعاة أحكام قانون المعاشات فالدعوتان مختلفتان والقول بأنهما دعوى واحدة كالقول بأن مراعاة القانون شيء واحد

وحيث أنه إذا نظر إلى المسألة من وجهة حكمة التشريع أيضاً يرى أنه إذا كان لتشريع عدم قبول الدعوى المقصود بها تعديل مقدار المعاش حكمة وهي تعيين مقدار المعاش يثبت في سجلات الحكومة بطريقة نهائية لا يتورها تغيير في المستقبل فليست الحكمة ظاهراً في حرمان الموظف من التعويض من قرار ردت مخالف للقانون لأن مدة الأربعة شهور إذا أمكن اعتبارها كفية للمناقشة في مقدار المعاش من الوجهة الحسابية فهي أقصر من أن تسمح للموظف باستعمال حقه في مقاضاة الحكومة عن قرار مخالف للقانون خصوصاً

في تقرير المعاش وظهر خطأ الحكومة في حساب المدة وتقدير شروط الاستحقاق ليتوصل بذلك إلى طلب تعويض عن الضرر الذي نشأ عن ضرر الخطأ رأي فيه أن يكون مناسباً للفرق بين المعاش المقدّر (الذي أصبح غير قابل للمنازعة بعد مضي الأربعة شهور) وبين المعاش الذي كان يجب تقديره لو روعي في هذا التقدير أحكام قانون المعاشات . ولا ريب أن مثل هذه الدعوى يكون الغرض منها الوصول إلى تعديل مقدار المعاش بطريقة غير مباشرة بواسطه التعويض وهذا هو الأمر الذي أراد الشارع أن يتمه تفارياً من التغيير والتعديل في مقادير المعاش التي يرغب في تقديرها بصفتها نهائية وحيث أن الدعوى المرفوعة الآن أمام هذه المحكمة لم يطلب رافعها تعديل مقدار المكافأة أو تعويضاً عن خطأ في هذا المقدار وإنما رافعها ليتظلم من قرار إحالته إلى الاستيداع ثم إلى المعاش قولاً منه بأنه صدر في غير الأحوال التي يجيز فيها قانون المعاشات هذه الحالة وقد لحقه ضرر من هذا التصرف يستحق من أجله تعويضاً . وجعل أساس هذا التعويض المدة التي كان يمكنه أن يقضيها في خدمة الحكومة إلى أن يبلغ السن القانونية المقررة للإحالة على المعاش

وحيث أن الدعوى الحالية هي دعوى تعويض عن فسخ عقد بدون مسوغ قانوني

إذا لاحظناه يستحيل في بعض الأحيان الحصول على الأدلة المثبتة للدعوى في أثناء هذه المدة كما لوحظ في بعض القضايا التي رفعت أمام هذه المحكمة عن فصل موظفي بعض المصالح من الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة وكان دليل الموظف على عدم صحة هذا السبب ميزانية تظهر في السنة التالية لرفعه

وحيث أن مندوب الحكومة يرفع الدعوى أيضا بسقوط حق الموظف في المنازعة بشأن المكافأة لأنها - لم قيمة المكافأة المستحقة بدون أن يحفظ لنفسه حق المناقشة فيها

وحيث أنه تبين من الاطلاع على إيصال الاتهام أنه وضع بالصيغة الآتية: أقر بأنني استلمت من وزارة المالية مبلغ كذا بصفة مكانة تفضل صاحب المعالي وزير المالية بمنحني إياها لسبب رفقي عن مدة خدمتي وذلك طبقا لقانون المعاشات الملكي الصادر بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ واعترف بأنه بعد استلام هذا المبلغ الذي أعطيني به مخالصة تامة ونهائية ليس لي حق المطالبة بشيء وبأنني اتخلى عن كل دعوى ضد الحكومة المصرية فيما يتعلق بمدة خدمتي وقيمة المكافأة الممنوحة لي من هذا القبيل

وحيث أن العبارة الأخيرة من هذا الإيصال صريحة في أن الدعوى التي يتعهد الموظف بالتخلي عنها أو بعدم رفعها هي الدعوى

التي تتعلق بمدة خدمته بقيمة المكافأة الممنوحة له عن هذه المدة وليس في هذا الإقرار ما يقيد تعهده بعدم التظلم من قرار فصله من الخدمة بطريقة مخالفة للقانون أو عدم المطالبة بموويض عن الضرر الذي يلحقه من هذا التصرف . وليس ثمة مجال للقول بأن الإيصال شامل لكل مطالبه لأن الحكومة بعد أن وضعت في الإيصال عبارة (ليس لي حق في المطالبة بشيء) أرفقتها بحملة تدل دلالة صريحة على أن المقصود بالمطالبة المخاطورة هي المطالبة المتعلقة بمدة الخدمة وقيمة المكافأة الممنوحة عن هذه المدة

وحيث أن فهم جارة الإيصال بهذا المعنى يؤيد الرأي الذي ذهب إليه هذه المحكمة في تفسير المادة السادسة من القانون لأن وضع التمهيد بهذه الصيغة في إيصال مطبوع يدل على أن الحكومة تبذل إلى تفسير المادة السادسة بالمعنى الذي يتفق مع هذا التمهيد

وحيث أنه من المبادئ المقررة قانونا أن سقوط الحق يجب أن يبنى على نص صريح وقد ظهر من هذا البحث - أن نص المادة السادسة ليس صريحا في منع الموظف عن التظلم من قرار الرفع بعد الإبرمة أشهر وهذا يكفي للقول بأن هذا النص لا يصلح أساسا للحكم بسقوط الحق في دعوى التمويض

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون المحكمة

الابتدائية قد فسرت المادة السادسة تفسيراً صحيحاً
من الثمن البائع الاصلى الاجنبى مباشرة
ومحكمة الاستئناف ايدت نظرية المدعى عليه
وحكمت بعدم الاختصاص

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف
وأبقت الفصل في المصاريف حتى يحكم في
موضوع الدعوى

صدر هذا الحكم في يوم الاربعاء ٢٧ ابريل
سنة ١٩٢١ لموافق ١٩ شعبان سنة ١٣٣٩ بالجلسة
لمشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب المزة عطية
حسى بك وبحضور حضرات مستر كلايكوث
وصاحب المزة احمد زكي ابو السعود بك ومحمد
عبد السلام افندي كاتب الجلسة — اما حضرة
صاحب العالي احمد طلعت باشا وكيل المحكمة لذي
ممع لمرافعة وحضر المداولة فقد أمضي على مشورة
هذا الحكم

الشاذلى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المفيد بالجول العمومي نمرة
٢٤ - نة ٣٨ قضائية
المرفوع من الخواجه مسيحه بهنا .
مستأنف

٢٨

عدم اختصاص المحاكم الالهية

حق المدعى عليه في دعوى الضمان على اجنبى

باع اجنبى عيناً لوطى وهذا باعها لوطى آخر .
ادعى المشتري الاخير ان بالعين المبيعة عيباً خفياً
فرفع الدعوى على بائعه الوطنى أمام المحكمة
الالهية . دفع لمدعى عليه في هذه الدعوى بعدم
اختصاص المحاكم الالهية لان من حقه ادخال
بائعه الاجنبى ضامناً في الدعوى ليقضى في الدعوى
بحكم واحد منعا للتناقض في الاحكام ولان المالك
الاجنبى رفع الدعوى عليه فملا امام المحكمة المختلطة
المختصة وحدها بالفصل في الدعوى واخيراً لان
في الدعوى صالحاً اجنبياً يتعهد المشتري بدفع جزء

ضد
السيد ماري كرسيانى كريمة المرحوم
الكونت صعب . مستأنف عليها
الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة مصر
الابتدائية الالهية قال فيها انه اشترى عقاراً
من المستأنف عليها بشارع البورصة الجديدة
بمبلغ ٦٩٠٠٠ ج دفع منه عند تحرير عقد البيع
مبلغ ١٥٠٠ ج والباقي اشترط دفعه في المواعيد
بالشروط المبينة بالعقد المذكور وذلك بتاريخ ٢١

يناير سنة ١٩٢٠ وقد تحققت له أخيراً أن هذا المقار به عيب خفي يجيز له فسخ البيع ومطالبته بالتعويض مع رد المبلغ الذي دفعه إليها ذلك يلتمس المحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ وإلزام المستأنف عليها برد مبلغ ١٥٠٠٠ ج مع الفوائد باعتبار المائة سنوياً لغاية السداد وإلزامها أيضاً بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع جميع المصاريف ورفع وكيل المستأنف عليها دعماً فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى أو إيقافه حتى يحكم من المحكمة المختلطة وبعد انعام للمرافعة في هذين الدعين قضت المحكمة المشار إليها آنفاً بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أولاً برفض الدفع الفرعي بعدم الاختصاص وباختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى ثانياً بقبول الدفع الثاني وإيقاف الفصل فيها حتى يفصل نهائياً من المحكمة المختلطة في النزاع القائم بين الطرفين وشركة المباحث الأفريقية وأبقت الفصل في المصاريف فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ طالباً قبول استئنافه شكلاً وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف والحكم بإعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للمرافعة في الموضوع مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف كما استأنفه وكيل المستأنف عليها فرعياً بجملة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وطلب المحكم أصلياً بعدم الاختصاص إلى آخر ما جاء بأقواله .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث أن مسيعة بهنا رفع استئنافاً عن الحكم الابتدائي القاضي بإيقاف الفصل في هذه الدعوى وطلب من محكمة الاستئناف إلغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للمرافعة في الموضوع .

وحيث أن الست ماري كرسيتاني رفعت استئنافاً فرعياً وطلبت الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية .

وحيث أن هذين الاستئنافين مقبولان شكلاً

وحيث أنه يتعين النظر أولاً في الاستئناف الفرعي لأنه في حالة قبوله لا يبقى هناك محل للبحث في الاستئناف الأصلي الذي يزول من نفسه .

وحيث أن طلب الحكم بعدم الاختصاص مبني على سببين وهما : أولاً - لأن الست ماري كرسيتاني كان لها الحق في ادخال شركة المباحث الأفريقية بصفة خاصة في الدعوى ولكن بما أن هذه الشركة أجنبية فلا يمكن للمعالم الأهلية أن تفصل في دعوى الضمان

الوارد في العقد المخدر بينه وبين ماري كرسيانى
 وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول فانه
 من الواضح أن ماري كرسيانى لها الحق في
 ادخال الشركة بصفة خاصة في الدعوى الاصلية
 لانه من المقرر بلا نزاع ان هذا الحق يكون
 موجوداً متى كان السبب الذي بني عليه دعوى
 الضمان هو نفس السبب الذي ثبتت عليه الدعوى
 الاصلية ثم أن البواث التي حملت الشارع على
 وضع للمادة (١٤٠) من قانون المرافعات هي
 اجتناب وجود التناقض بين الاحكام والرغبة
 في تقليل الدعاوى وحصرها في دائرة واحدة
 وحيث انه فيما يتعلق بالدعوى الحالية فان
 الاسباب التي لأجلها يطلب مسيحه بهنا فسخ
 عقد البيع هي وجود عيب خفي في العقار الذي
 اشتراه ولكنه يعترف من جهة أخرى أن
 هذا العيب الموجود الآن كان موجوداً أيضاً
 في الوقت الذي فيه باعت الشركة العقار المشار
 اليه الى ماري كرسيانى فينتج من ذلك حتماً أن
 حق السيدة كرسيانى في طلب فسخ البيع حق
 الشركة والذي يثبت عليه دعوى الضمان هو في
 الواقع نفس الحق الذي يثبت عليه الدعوى
 الاصلية راجع البندكت Pandectes Française
 جزء ٤٤ فقره ٤٠ وما بعدها
 وحيث عن الوجه الثاني فان مطالبة
 الشركة لماري كرسيانى وحدها بالمبلغ المطلوب

وبالتالى لا يجوز لها أن تنتظر في الدعوى
 الاصلية أيضاً لان الست ماري كرسيانى رفعت
 دعوى ضد مسيحه بهنا والشركة المشار اليها
 أمام المحكمة المختلطة التي ستفصل في نفس
 المسألة التي هي موضوع النزاع بين الطرفين
 وفعلًا قد أصدرت المحكمة المختلطة حكماً بتاريخ
 ٢٢ فبراير سنة ١٩٢١ قضت فيه بأهاى وحدها
 المختصة بالحكم في هذه الدعوى .

وثانياً : لأنه يوجد صالح الاجنبى في
 الدعوى وذلك لأن مسيحه بهنا قد تمهد في عقد
 البيع الصادوله من السيدة ماري كرسيانى بأنه
 يدفع مباشرة للشركة مبلغ ٣٠٠٠٠ ج بالنيابة
 عن البائنة وحالا محلها مع فوائد هذا المبلغ ولأن
 فسخ هذا العقد بين كرسيانى وبهنا يترتب عليه
 زوال ذلك التمهيد وهذا مما يضر بصالح الشركة
 الاجنبية .

وحيث أن مسيحه بهنا برد علي هذا الدفع
 بقبوله أن السيدة كرسيانى لم يكن لها الحق
 في ادخال الشركة ضامنة في الدعوى وانه يجوز
 للمحكمة الاهلية الفصل في الدعوى الاصلية
 مع صرف النظر عن دعوى الضمان .

وأما فيما يختص بمبلغ الثلاثين الف ج فانه
 لا يوجد أية رابطة بينه وبين الشركة ويستدل
 على ذلك بأن الشركة قد طالبت السيدة كرسيانى
 فقط بالمبلغ المطلوب لها عنها ولم تتمسك بالشرط

وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه ترى
محكمة الاستئناف الغاء الحكم المستأنف والحكم
بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى
مع رفض الاستئناف الاصلى موضوعا .
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف
الاصلى والفرعى شكلا وفي موضوع الاستئناف
الفرعى بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وبناء على ذلك
يرفض الاستئناف الاصلى موضوعا والزام
المستأنف الخواجه مسيحه بهنا بمصاريف
الدرجتين ١٠٠ ج مقابل اتعاب محاماه فى
الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها للنقطة فى
يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ٢ شعبان
سنة ١٣٣٩

٢٩

دعوى استحقاق فرعية - شروطها
ايداع التأمين ايقاف البيع

اذ رفعت دعوى استحقاق اثناء اجراءات
دعوى نزاع ملكية فلا تعتبر دعوى فرعية خاضعة
لاحكام المادة ٦٠٠ مرافعات مالم يودع رافعا تأمينا
طبقا لنص المادة ٥٩٧ مرافعات ومالم يوقف البيع
فعلا فيتحقق حينئذ اهم مظهر لفرعية الدعوى
راجع بهذا المعنى أيضا الحكم رقم ٣٠ فى هذا
العدد .

لها لا يتمتعها مطلقاً من التمسك بحقوقها ضد
مسيحه بهنا اذا دعت الحالة لذلك وفعلان
الشركة قد تمسكت بحقوقها هذا فى المذكرة
المقدمة منها أمام المحكمة المختلطة

وحيث يتضح مما تقدم أن المحكمة المختلطة
قد أصابت بحكمها لأنها مختصة بالنظر فى
النزاع القائم بين مسيحه بهنا وماري كرسيانى
والحكم فيه بوقت واحد مع الدعوى القائمة
بين كرسيانى والشركة لأن حقوق جميع الخصوم
فى كل من الدعوتين يجب الفصل فيها بحكم
بناء على ذلك تكون المحاكم الاهلية غير مختصة
وذلك لسببين أولا انه لا يمكنها ان تفصل الا
فى جزء من النزاع القائم بين بعض الخصوم فقط
وثانيا بقصد اجتناب وجود التناقض فى الاحكام
لأن هذا التناقض لا يجب اجتنابه بين محكمتين
اهليتين فقط بل أيضاً بين محكمة أهلية ومحكمة
مختلطة لأن كل منهما محكمة مصرية

وحيث أنه فضلا عن ذلك فان محكمة
الاستئناف الاهلية قد قررت هذا المبدأ بحكمها
الصادر فى ٣٠ مايو سنة ٩١٠ (المجموعة الرسمية
سنة ٩١١ صحيفة ٢٤٢)

وحيث انه متى تقرر ذلك وكانت المحكمة
الاهلية غير مختصة فانه لا محل للبحث فيما اذا
كان الحكم بايقاف النظر فى الدعوى فى
عمله أم لا .

باسم صاحب المظنة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة مستر برسفال
وكيل المحكمة - وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب العزة احمد بك زكي
ابو السمود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي نمرة
٣٩٢ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الست مبروكه شعبان عن
نفسها وبصفتها وصية على بنتها القاصرة ليبيه
ثم الست هانم بنت عبد الله شركس والست
ظريفه عبد الحميد الوكيل والست حفيفة ابراهيم
الشرقاوي « مستأنفان »

ضد

الشيخ حماده خليل الحوشي والشيخ حسن
الحوشي « مستأنف عليهم »

الوقائع

رفع المستأنف عليهما الاول هذه الدعوى
لمحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية طلبا فيها
الحكم باحقيتهما الى العشرة الافدنة الميمنة الحدود
والمعالم بمريضة افتتاح دعواهما والفناء جميع
الاجراءات المتوقعة على القدر المذكور بناء

على طلب محمد بك مصطفى حمزه مع المصاريف
والاتعاب بحكم مشمول بالنفاذ الموقت بلا كفالة
وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة
المشار اليها آفا بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٩
بتثبيت ملكيته المستأنف عليهما الاول والثاني
الى ٣٣ ٣٣ ٧ من العشرة الافدنة الميمنة الحدود
والمعالم بمريضة الدعوى والفناء اجراءات نزع
الملكية بالنسبة لهذا القدر والزام خصومهما
بالمصاريف و١٠٠٠ تعاب محاماهم ورفضت ما خالف
ذلك من الطلبات

فلستأنفه ورثة محمد بك مصطفى حمزه وهم
المستأنفون بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢١ طالبين
قبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع بالفناء
الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوى والزام
من رفعها بالمصاريف والاتعاب عن الدريجتين
وبجلسة المرافعة دفع وكيل المستأنف عليه
الاول دفعا فرعيا بعدم قبول الاستئناف لانه
رفع بعد الميعاد للقانوني للاسباب التي قالها
بالجلسة

وكيل المستأنفان طلب رفض هذا الدفع
للاسباب التي ذكرها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا
حيث أن ميعاد العشرة أيام الاستئناف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً برئاض الدفع
الفرعي وبقبول الاستئناف شكلاً وتأجيل نظر
موضوع الدعوى الى جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢١
للمرافعة بدائرة جناب الوكيل
هذا ما حكمت به المحكمة بجاستها المنعقدة
في يوم الخميس ٢١ ابريل سنة ١٩٢١ الموافق
١٢ شعبان سنة ١٣٣٩

تابع ماخص حكم نمرة ٢٩

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الكلية الاهلية
بالجلسة المدنية الاستئنافية للمنعقدة علنا
بمراى المحكمة يوم الثلاثاء ١٦ جاد اول سنة
١٣٣٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٢١

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك
وكيل المحكمة

وحضور جناب المسترجون سيمون بلاك
ريد وحضرة محمد كامل افندي القاضيين
وبحضور محمد بسيوني ابو جندى كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية سيد سليم . الواردة بالجدول
المعومي بنمرة ٤٧٠ سنة ١٩٢٠

ضد

حسان محسب الباسطى

المنصوص عنه بالمادة (٦٠٠) من قانون
المرافعات لاستئناف الاحكام الصادرة في
دعوى استحقاق المقار المرفوعة في أثناء
اجراءات نزاع الملكية قد تحدد فقط بقصد
الحكم في هذه الدعاوى بطريق الاستعجال متى
كانت دعوى الاستحقاق يترتب عليها إيقاف
اجراءات البيع

وحيث أنه بناء على هذا السبب قد صدرت
محكمة الاستئناف أحكاماً عديدة قضت فيها بأنه
إذا لم تراعى الاجراءات المنصوص عنها بالمادة
(٥٩٧) من قانون المرافعات فإن في هذه الحالة
يجب أن يكون ميعاد الاستئناف ستين يوماً
وهو الميعاد المادي لاثنتي عشرة أيام المقرر بالمادة
(٦٠٠) المذكورة

وحيث أن هذا المبدأ ينطبق على الدعوى
الحالية لأن دعوى الاستحقاق وإن تكن قد
دفعت في أثناء اجراءات نزاع الملكية الا انها
لم تكن سبباً في إيقاف اجراءات البيع بل قد
اتخذت السير المادي مثل القضايا الأخرى
بوجه عام

وحيث أنه بناء على ذلك ترى محكمة
الاستئناف أن ميعاد الاستئناف يجب أن يكون
ستين يوماً وأن الاستئناف في هذه الدعوى
قدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

رفع المستأنف عليه دعوى مدنية امام محكمة بني
سويف الجزئية ضد المستأنف وحسن حسين
محو ومحمود حسين محو طلب ثبوت ملكيته
١٦١ طأطيان موضحة البيان بمرئضة الدعوى
والغاء اجراءات نزاع الملكية التي اتخذها عليها
المستأنف واعتبارها كأن لم تكن مع الزامه
بالمصاريف والأتايب - وبتاريخ ٨ ديسمبر
سنة ١٩١٩ حكمت المحكمة الجزئية عيانيا بالطلبات
الواردة بالمرئضة الجزئية وألزمت المستأنف
بالمصاريف وخمسين قرشا صاغاً أتمايا للمحاماه
فعارض المستأنف في هذا الحكم فحكم بتاريخ
٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ بدم جواز المعارضة وألزمته
بالمصاريف وخمسين قرشا أتمايا للمحاماه
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ وطلب بمرئضة الاستئناف
الحكم بقبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف ورفض الدفع الفرعي المقدم من
المستأنف عليه وحالة القضية على المحكمة الجزئية
للفصل في موضوع المعارضة مع الزام المستأنف
عليه بالمصاريف جميعاً على اختلاف أنواعها عن
الدرجتين مع حفظ الحقوق الأخرى
وبعد تحضير القضية احيلت على المرافعة
وفيها صم الحاضر عن المستأنف على طلباته الواردة
عريضة الاستئناف
والحاضر عن المستأنف عليه طلب التأييد

لما أوضعه بمحضر الجلسة
الحكمة
بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق
والمداولة قانوناً
حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني
وحيث أن محكمة أول درجة اعتمدت في
قضائها بعدم جواز نظر المعارضة على أن دعوى
الاستحقاق التي رفعاها المستأنف عليه هي دعوى
فرعية لأنها رفعت أثناء اجراءات البيع فوايد
الظمن فيها هي المذكورة بالمادة ٦٠٠ مرافعات
لا المواعيد العادية
وحيث أنه بمراجعة أوراق الدعوى تبين
أن دعوى الاستحقاق المذكورة لم ترفع على
مقتضى الشرائط التي نص عليها قانون المرافعات
فلم يودع رافعا تأميناً كما تقتضي المادة ٥٩٧
مرافعات ولم يتقدم بأى طلب لقاضى البيوع
بشأن دعواه
وحيث ان تصرف المستأنف عليه على هذه
الطريقة ما كان يعطيه أى حق في طلب إيقاف
البيع كنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩٧ وبهذا
تكون دعوى الاستحقاق المرفوعة منه قد
فقدت أهم مظهر افرعيتها وهو إيقاف البيع ويجب
أن تتحلل تبعاً لذلك من قيد طرق الظمن فيها
ومواعيدها وتصبح دعوى عادية تسرى عليها
المواعيد العادية ولا تنفذ المحكمة لما قاله

٣١

شفعة - عيّن حاسمة على حصول البيع
لا يجوز توجيه التوجيه الحاسمة في دعوى الشفعة
الى البائع والمشتري معا اذا انكر البيع
اذا حلف المشتري وحده انه لم يشتري سقطت
دعوى الشفعة لأن البيع يكون قد انتهى قطعا
باسم صاحب المظلة فزاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية
المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الاثنين
٦ سبتمبر سنة ٩٢٠

تحت رئاسة حضرة القاضي عبد الحيد
بك بدوى

وعضوية حضرتى القاضيين محمود
المرجوشي بك وكامل الباراقى بك

وبحضور عثمان ناشد كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية كمال محمد شنا

صند

محمد عبده السلاح وعبد المال عبد المال
السيد وحليمه على الخولى ومحمد موسى الملاح
وسلامه ومحمود ومتولى موسى

الواردة الجدول العمومي نمرة ٣٦٥ سنة ٩٢٠

رفع المدعى هذه الدعوى ضد المدعى عليهم

المستأنف عليه من أنه كان على استمدا لطلب
الايقاف ولدفع الامانة التى يتطلبها القانون لولا
ان المستأنف طلب ايقاف اجراءات البيع لاتمام
النشر فانه كان يجب عليه أن يبادر بأبداء هذا
الطلب على أية حال وأن يقوم بدفع الامانة وقت
رفعه الدعوى وكذلك لانتلفت المحكمة الى
كون اجراءات البيع أوقفت فان ذلك ما كان
له شأن مع دعوى الاستحقاق وقد كان من
الممكن أن تمود الاجراءات سيرتها الاولى
اتمام النشر

وحيث انه وان كان نص المادة ٦٠٠ مرافعات
جاء عاما الا أن الاعتبارات المتقدمة توجب
التمييز الذى سبقت الاشارة اليه ويتمين اذا
قبول الاستئناف والقضاء بجواز المعارضة
من أجل ذلك

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بأنهاء الحكم المستأنف
وبجواز نظر المعارضة في الحكم الصادر غايبا
في ٨ ديسمبر سنة ٩١٩ وأحالت القضية على
محكمة بني سويف الجزئية لنظر تلك المعارضة
وألزمت المستأنف عليه بالمصاريف ومائة قرش
انما للمحاماه

المحكمة بأحالة القضية على محكمة دسوق الجزئية لتعليقهم اليمين الحاسمة أمامها وبعد أن أتم تخليف اليمين ونحوت القضية على المرافعة صمم المدعي على طلباته السابقة للأسباب التي قالها وثبتت بالذكرة المقدمة منه ولم يحضر المدعي عليهم وقد أجل الحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة في ذلك قانونا حيث أن المدعي وجه اليمين الى البائمين والمشتريين معاً في وقت واحد خلف المشترون انهم لم يشتروا ولم يحضر البائمان للحلف فاعتبر المدعي تخلف البائمين نكولاً عن اليمين وطلب الحكم له بالشفعة ضد البائع بوصف أنه الخصم الاصيل في الشفعة

وحيث أن اليمين الحاسمة التي توجه الى البائع والمشتري معاً في وقت واحد غير جائزة القبول لاحتمال ما يقع من الاختلاف بينها في القبول أو الرفض خصوصاً وأن يمين كل منهما يتعمده أثره الى الآخر وأن كلاهما بنفسه واجب التصديق ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر من هذه الوجهة وأن اليمين لا يحتاج الى توجيهها الى البائع الا بعد الفراغ من خصومة المشتري وفي حالة نكوله فقط

لثلاثة الاول طلب بمريضة دعواه المئنة لهم بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الحكم بأحقيتهم لآخذ الفدانين المئينين الحدود والماله الم بها بالشفعة متبادل ثمنها الحقيقي وقدره ما يتبين وخمسين جنبها مع الزامهم بالمصاريف وانساب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كنفالة. وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ أدخل للمدعي باقي المدعى عليهم خصوصاً في الدعوى لانه ظهر له أن الاربعة الاول منهم هم المشترون للاطيان وطلب الحكم بصحة العرض وأحقيته لآخذ الفدانين المئينين بهذا الاعلان بالشفعة مقابل مبلغ ٢٥٠ ج مع تسليم العين المشفوع فيها والزامهم بالمصاريف وانساب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كنفالة

وبتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت هذه المحكمة غيائياً بالنسبة لعبد المال السيد وحليمه وسلامة موسى ومتولى موسى الملاح بتوجيه اليمين الحاسمة أولاً لحليمه وعبد المال بأنهما لم يبيعا لمحمد موسى وسلامه ومحمود متولى - الاطيان المطلوب الشفعة فيها وثانياً بتوجيه اليمين الحاسمة لمحمد وسى وسلامه ومحمود متولى بأنهم لم يشتروا من حليمه وعبد المال هذه الاطيان بالصيغة المينة بمحضر الجلسة وكلفت المدعى باعلانهم بالصيغة المذكورة

وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ قررت هذه

وحيث أنه مع التسليم بأن اليمين الموجهة إلى البائع والمشتري معا كانت جائزة القبول فإن حلف المشتري أنه لم يشتر بفضي باعتباره أن البيع لم يحصل وفي ذلك قطع الصلة بين الشفيع والبائع وعلى ذلك لا يعتبر امتناع البائع بعد ذلك عن الحلف أو تخلفه عن الحضور نكولا منه عن اليمين فإن ذلك لا يكون إلا حيث تكون بين موجه اليمين والموجه إليه اليمين علاقة قانونية محتملة الوجود بدور اثباتها أو نفيها على رفض اليمين أو قبوله أما إذا كان مقطوعا بأن ليس بينهما علاقة قانونية كما هو الحال عند حلف المشتري على عدم الشراء إذ يكون البيع قد اتقن قطعا فليس هناك وجه أو أساس قانوني لأن يوجه الشفيع اليمين إلى البائع بل يكون عبثا وغير جائزة القبول من هذه الوجهة ولذلك لا يعتبر عدم حضور البائع للحلف أو امتناعه عنه نكولا وتسليا بدعوى الشفيع

وحيث أنه لذلك تكون دعوى المدعى في غير محلها

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضور بارفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف وماتى قرش آتباب محاباه ملحوظه - الرأي في مثل الاحوال التى ينكر المشتري والبائع فيها حصول البيع ولا

يستطيع الشفيع اقامة البينة على ذلك والبينة هنا جائزة القبول اذ الشفيع لم يكن في وسعه تقديم عقد البيع نفسه وهو ليس طرفا فيه - أن يوجه اليمين أولا إلى المشتري لانه خصم الشفيع الحقيقي ومنه يريد انتراع العقار للمشفوع فان قبل اليمين سقطت دعوى الشفيع قبله كما سقطت قبل البائع ، لانه لا يمكنه أن يصل إلى البائع الا بطريق المشتري ولا سبيل له عليه الا باثبات البيع ، وقد أصبح البيع متمتع الاثبات بمد أن اتقن أحد شقيه وهو الشراء

فان نكل المشتري عن اليمين اعتبرت دعوى الشفيع صحيحة بالنسبة له أى أن البيع ثبت أحد شقيه وهو الشراء وجاز للشفيع أن يتخلى للمشتري إلى البائع لاثبات الشق الآخر وهو البيع وفي هذه الحالة وحدها يجوز للشفيع أن يوجه اليمين إلى البائع ، فان قبل سقطت دعوى الشفعة من جهته ، ويترتب على ذلك رفضها ، لان البيع يعتبر في هذه الحالة أيضا غير ثابت ، ولان الاولى أمام تناقض الموقفين وتهاثر اليمينين بقاء الحال على ما هو عليه وهو الاصل ، وأن نكل البائع بعد نكول المشتري عد البيع ثابتا بالنسبة له ما وصعت دعوى الشفعة وخير في مثل هذا الحال أن يقتصر اليمين على البيع والشراء والا يذكر فيه قدر الثمن الذى يظنه الشفيع ، وذلك خشية الاختلاف

الثلاثة الاول طلب برخصة دعواه المئنة لهم
بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الحكم باحقيتهم لاخذ
القوانين المينين الحدود ولله الم بها بالشفعة متايل
عنها الحقيقي وقدره ما يتين وخمسين جنبها مع
الزامهم بالمصاريف واقاب المحاماه وشمول
الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة. وتاريخ ٢٢
مارس سنة ١٩٢٠ أدخل للدعي باقى المدعى عليهم
خصوصا في الدعوى لانه ظهر له أن الارملة
الاول منهم هم المشترون للاطيان وطلب الحكم
بصححة المرض وأحقته لاخذ القوانين للمينين
بهذا الاعلان بالشفعة مقابل مبلغ ٢٥٠ ج مع
تسليم العين للشفوع فيها والزامهم بالمصاريف
واقاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت
وبدون كفالة

وبتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت هذه
المحكمة غيايباً بالنسبة لعبد المال السيد وحليمه
وسلامه موسى ومتولى موسى الملاح بتوجيه
اليمين الحاسمة أولاً لحليمه وعبد المال بانهما لم
يبينا لمحمد موسى وسلامه ومحمود متولى -
الاطيان المطلوب الشفعة فيها وثانياً بتوجيه
اليمين الحاسمة لمحمد موسى وسلامه ومحمود متولى
بانهم لم يشتروا من حليمه وعبد المال هذه
الاطيان بالصيغة المينة بمحضر الجلسة وكلفت
المدعى باعلانهم بالصيغة المذكورة

وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ قررت هذه
المحكمة

بعد
أوراق الد
حيث
والمشتري مع
انهم لم يشتروا
المدعى تخلف الب
الحكم له بالشفعة
الاصيل في الشفعة
وحيث أن اليمين
البائع والمشتري معا في
القبول لاحتمال ما يقع من
القبول أو الرفض خصوص
يتمسده أثره الى الآخر وأن
واجب التصديق ولاسبيل
الآخر من هذه الوجهة وأن
الى توجيهها الى البائع الابلعد الفران
للمشتري وفي حالة تكوله فقط

مع التزام المدعى عليه بعدم ملكا للدير أو البيعة ومن ثم فلا يرث مع التزامه بالمصاريف وحيث انه قد تبين من مراجعة القواعد الحكم بالنفاذ التي وضعها اعلام اجبار الاقباط والبطاركة السالفين وجوب التميز بين مال البيعة . ومال الاسقف ليحفظ ماله لورثته وما للبيعة لها ومن هذه ثم يكون من المقرر عندهم جواز امتلاك الاسقف أو المطران مالا خاصا غير مال البيعة . وحيث ان المميز عندهم بين مال البيعة ومال المطران أو الاسقف ان ما صار للاسقف من الاسقفية فهو للبيعة فلا يرثه أهله وان لم يكن قبل رسمه أو نتج مما كان له أو صار من الاسقفية كميراث أو وجه فهو من ماله لمن أولاد ويرثه فيه أهله . مجموع الصفوي لابن المسال (٤٤٧ فقرة أولى)

لاطلاع على حافظة المدعي

من المستندات المقدمة فيها

وأس ومنها ثلاثة عقود

القصص ميخائيل عطيه

حين صار مطرانا

إذا يكون قد اقتني

ود أثناء انتظامه

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بمراى المحكمة
تحت رئاسة حضرة فؤاد حسني بك القاضى
وحضور حضرتى محمد عثمان الفندى افندى
وحسين زكي افندى القاضيين
وحضور امام ابرهيم افندى كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتى:
في قضية الست مريم بنت ابرهيم نخله
نمرة ٦٩٨ سنة ١٩٢٠ كلى
صد

رئيس البطريركخانه القبطية الارثوذكسية
الوقائع
توفي انبا متاؤس مطران اخيم وترك ٤٤
١٤ ط ١٦ س بزمام ناحية الكفور وثرلة همر
مركز بني مزار علي قطعتين مبنيتين الحدود
والمعالم بالمريضة ولأن بطريركخانه الاقباط
الارثوذكسية تنازع المدعية في الاطيان المذكورة
فلم تتمكن المدعية من استلامها للأن من تاريخ
وفاة مورثها وهو ٥ ابريل سنة ١٩٢٠ . وبما ان
الاطيان المذكورة آلت الى مورث المدعية
بطريق الميراث الشرعي وقد توفي وهي مكلفة
باسمها لذلك رقت المدعية هذه الدعوى طلبت
فيها الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٤ ف و ١٤ ط.

وقد يجوز القول بأنه مادامت هذه أسس
الحكم عند اختلاف الايمان فليس ما يمنع توجيه
اليمين الى المشتري والبائع معاً فإن قبلاهما معا
تأمين رفض الدعوى ، كما يتعين قبولها ان نكلا
معا ، وان قبل أحدهما ونكل الآخر اعتبرت
الدعوى غير صحيحة ، تفليها الجانب القبول وبقاء
الحالة على ما هي عليه ، على جانب النكول
والقضاء بالشفعة التي هي خلاف الاصل ،
ولكن هذا القول يرد عليه أن الترتيب الطيبي
والمنطقي في الاثبات يقضي بالانتزاع المشتري
الى البائع وبأن نسير خطوة خطوة لان احداهما
قد تنفي عن الاخرى ولان يمين البائع قد
لا يحتاج اليه وقد لا يفيد ، وليس يجوز تكليف
أحد بحلف يمين قد لا يفيد في أغلب الاحوال
وانما يجب قصد توجيهه على الاحوال التي يفيد
فيها ويكون منتجا في الدعوى

عبد الحميد بدوي

٣٢

قواعد الرهنية وحق الملكية

ما يشتره الرهبان أو المطران من ماله يصبح
ملكاً له يورث عنه وما يشتره بمال البيعة فلها
وذلك خلا بقواعد الرهنية بل وطبقاً لاحكام
القانون العام

١٦ من المدينة بالعريضة مع الزام المدعى عليه بعدم منازعتها فيها وتسليمها اليها مع الزامه بالمصاريف ومقابل انعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ وبدون كفالة

وبعد ان تحضرت القضية وأحيلت على المرافعة صمم الحاضر عن المدعية على هذه الطلبات للأسباب التي أبداهها ودونت بمحضر الجلسة

والمدعى عليه طلب بلسان وكيله رفض الدعوى للأسباب التي أبداهها ودونت بمحضر الجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا

حيث ان المدعية تطالب بنصيبها الشرعي فيما خلفه الانبا متاؤس مطران كرسى اخميم بعد وفاته من الاطيان وقدرها ٤ ف و ١٤ ط ١٦ س مينة بصحيفة افتتاح الدعوى مرتكنة في ذلك الى اعلام تحقيق الوفاة والوراثه القيم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وحيث ان غبطة المدعى عليه يذهب في دقاعه الي ان الاطيان التي تقول للمدعية انها تركه عن الانبا متاؤس هي مملوكة الى بطريكفانة

الاقباط بمصر بناء على قواعد الرهنه التى مقتضايا ان كل ما يجوز الرهبان أو المطران ان يكون

ملكاً للدير أو البعثة ومن ثم فلا يورث وحيث انه قد تبين من مراجعة القواعد التي وضعها اعلام احوار الاقباط والبطريركة السالفين وجوب التمييز بين مال البعثة . ومال الاسقف ليحفظ ماله لمورثته وما للبعثة لها ومن ثم يكون من المقرر عندهم جواز امتلاك الاسقف أو المطران مالا خاصاً غير مال البعثة وحيث ان المميز عندهم بين مال البعثة ومال المطران أو الاسقف ان ما صار للاسقف بسبب الاسقفية فهو للبعثة فلا يرثه أهله وان ما كان له قبل رسمه أو تنج مما كان له أو صار له بغير سبب الاسقفية كميراث أو وجه فهو له وله ان يوصى به لمن أراد ورثه فيه أهله (راجع كتاب المجموع الصفوي لابن العسال طبعه اولي صحيفة ٤٤٧ فقرة أولى)

وحيث انه بالاطلاع على حافظة المدعى عليه تبين انه من ضمن المستندات المقدمة فيها عقود شراء الانبا متاؤس ومنها ثلاثة عقود صادرة له حين كان اسمه القمص ميخائيل عطيه وثلاثة أخرى صادرة له حين صار مطرانا تحت اسم الانبا متاؤس وإذا يكون قد اقتني الاطيان الواردة بتلك العقود أثناء انتظامه في سلك الرهنه

وحيث انه لذلك وعملا بالقواعد السابق ذكرها يتعين التحقق مما اذا كان ما اشتراه الانبا

٣٣

رد تكليف - عمل ادارى .

اختصاص المحاكم الاهلية

للمحاكم الاهلية النظر في طلب رد تكليف اطيان الى اسم صاحبها دون ان يكون في ذلك تأويل اداري محرم عليها طبقا لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لان نظام المكلفات في المديرية من شأنه اثبات الحقوق فيتمتع ان يكون عليه رقيب من السلطة القضائية التي يدها هذه الشئون

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بىراى المحكمة في يوم السبت ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتى حسين صادق افندى ورياض قلته افندى القاضيين والكاتب احمد زكي افندى

صدر الحكم الآتي

في القضية المدنية نمرة ٣٤٨ سنة ١٩٢٠ المقامة من السيدات شريفة ووردة بنتي عبيد ضد

مديرية جرجا والشيخ حسن قاسم الليلى
رفع المدعيتان هذه الدعوى قائلتا فيها بانها وأختها الثالثة يمتلكن مما اربعة افدنة

متاؤس كان من مال البيعة أو من مال خاص له اصابه لنفسه فترى المحكمة احوالة الدعوي على التحقيق ليثبت غبطة المدعي عليه ان ما اشتراه الانبا متاؤس كان من مال البيعة لامن ماله الخاص الذى اصابه وان اراد هذه الاطيان كان للبيعة لاله بكامل طرق الاثبات القانونية بما فيها البيئته وللمدعية نفي ذلك بهذه الطرق عينها فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا وقيل الفصل في الموضوع باحوالة الدعوي على التحقيق لاثبات ونفي ماتدون . باسباب هذا الحكم وتثبت للتحقيق حضرة فؤاد بك حسي احد قضاة الجيئة والرئاسة ندب خلافه عند المانع وحددت للتحقيق يوم ١٧ مايو سنة ١٩٢١ وعلى الطرفين اعلان شهودهما لليوم المذكور واعتبرت النطق بهذا اعلانا لها بذلك

صدر هذا الحكم وتلي علنا بىراى المحكمة في يوم السبت ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ ٨ شعبان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة سلامه ميخائل بك القاضى وحضور حضرتى محمد عثمان القندي افندى وحسين زكي افندي القاضيين وحضور امام ابراهيم افندي كاتب الجلسة وفي غيبة حضرة فؤاد حسي بك القاضى الذي ممع المرافعة وحضر المداولة وامضي على مسودة الحكم

بتأحية الجريمة ومينة الحدود والعالم بمريضة
الدعوى وذلك بمقتضى قسمة حصلت بين
الستحقين جميعا بمقد مؤرخ في ١٠ فبراير سنة
١٩٠٩ وتنفذ بوضع اليد وقد ارسل العقد
للتسجيل لنقل التكليف بمقتضىه وفعلا استلم
المدعيان ورد المال الخاص بالاطيان المذكورة
بناء على أمر مديرية جرجا المؤرخ في ٦ فبراير
سنة ١٩١٠ بتمرة ٢٨٦ وبعد ذلك تقدمت
شكوى من المدعي عليه بمقتضاها رد التكليف
ثانيا وبناء على ذلك رفع المدعيان هذه الدعوى
وطلب الحكم فيها برد تكليف ٢ فدن ١٦ ط
قيمة نصيبهما وازام المدعي عليهما بالمصاريف
واتساب المحاماه وحفظ الحق بالمطالبة
بالتعويضات

وبعد ان حضرت القضية واحيات على
جلسة المرافعة وفيها أمر الحاضر عن المدعيتين
علي هذه الطلبات

والمدعي عليهما دفعا دفعا فرعيا بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لان
موضوعها طلب رد تكليف
المحكمة

وبعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان نظام المكلفات في المديرية لم
ينشأ إلا لاثبات الحقوق فيتعين ان يكون

عليه رقيب من السلطة القضائية التي يدها
هذه الشئون

وحيث أنه لا نزاع في ان تصرف المديرية
بنقل بتكليف ارض من اسم الى اسم يوضح ان
يكون له أثر في اثبات حق الشخص دون آخر
ترى المحاكم ارجحية حقه

وحيث ان فصل القضاء في ذلك وترجيحه
حق من لم تر الادارة له حقا لا يمد تأويل العمل
أدارى بما حرم على المحاكم النظر فيه على ما جاء
في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية.

وحيث انه تبين من ذلك ان الدفع الفرعي
المقدم من المدعي عليهما بعدم اختصاص المحاكم
الاهلية بنظر هذه الدعوى هو دفع غير وجيه
ويتعين رفضه

فبنا عليه

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعي المقدم من المدعي عليهما وحددت جلسة
٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ للتكلم في الموضوع
واعترت النطق بهذا اعلانا للغصوم بما جاء فيه

٣٤

الحجر لستة تصرفات المحجور عليه قبل الحجر
لا يثبت حكم العته الا بقضاء القاضي فلا يؤثر قرار
الحجر في صحة التصرفات السابقة عليه الا اذا ثبت
أن هذه التصرفات صدرت من المحجور عليه في
وقت كان فيه متموها

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان نظام المكلفات في المديرية لم
ينشأ إلا لاثبات الحقوق فيتعين ان يكون

جلسة المرافعة وفيها أصر الحاضر عنه على هذه
الطلبات

والمعارض لم يحضر

وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت
المحكمة غيابيا بتثبيت ملكية المعارض ضده
الى ٢ ف ٢٣ ط المدينة الحدود والمواقع بالمريضة
والزمت المعارض بالمصاريف و١٠٠ غرض اتماب
محاماه

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ طارض
للمعارض في هذا الحكم وطلب الحكم بقبول
للمعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي
ورفض الدعوى والزام المعارض ضده بالمصاريف
واتماب المحاماه

وبالجلسة أصر الحاضر عنه على هذه
الطلبات

والمعارض ضده طعن في العقد بالبطلان
لانه صادر من شخص فاقد الاهلية لانه معتوم
وقد تأيد القته بصدور قرار مجلس حسبي أبو تيج
بالجبر عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداوله قانونا

حيث أن المعارضة حازت شكلا القانوني
وحيث أن الدعوى تلتخص في أن المعارض
ضده رفع هذه الدعوى بصفته قيا شرعيا على

راجع للقال المنصور في العدد الثامن من السنة
الاولي تحت عنوان (في تصرفات المحجور عليه قبل
وبعد الحجر)

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة أسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المزمدة علنا بسراري المحكمة
في يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة
حضرة محمد عبد الهادي الجندى بك وكيل
المحكمة

وعضوية حضرة قيسيمون كراسو افندي
ورياض قلته افندي القاضيين والكاتب احمد
زكي افندي

صدر الحكم الآتي

في قضية المعارضة رقم ٢٩٣ سنة ١٩١٩
كلى المقامة من حسان حسن خلاف
ضد

مرزوق حسن خلاف بصفته قيا على
أخيه حسن حسن خلاف
وقائع الدعوى

رفع المعارض ضده دعوى بتاريخ ٢٣ يولييه
سنة ١٩١٩ وطلب الحكم فيها بتثبيت ملكيته
بصفته المذكورة الى ٢٣ ط ٢ ف المدينة الحدود
والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى مع المصاريف
واتماب المحاماه

وبعد أن حضرت القضية وأحيلت الى

ففي هذه الحال يسرى قرار الحجر على الماضي ويكون له أثره فتلقى من التصرفات السابقة عليه وحيث أنه بمراجعة المستندات المقدمة في الدعوى اتضح أن زوجة المحجور عليه قدمت طلب الحجر لمجلس حسي مركزي أبو تيج في ١٥ يونيو فأتخذ الاجراءات المرعية وكشف عليه حكيم المركز في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٨ وقرر أن حاله العمومية تدل على البله وأنه لا يمكن إدارة شؤونه بنفسه فقرر المجلس في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ الحجر عليه حيث تبين له من الكشف الطبي ومن مناقشته بالمجلس أنه لا يمكنه إدارة شؤونه بنفسه وحيث أن طلب الحجر تأدى عقب التاريخ الرسمي لعقد البيع بأربعة أيام وكشف على المحجور عليه طبيبا بعد ذلك بنحو الشبرين ونصف وتبين عنه فيكون تصرفه قد وقع في زمن كان فيه ممتوها ويكون قرار الحجر ساريا عليه وتكون أذن تصرفاته باطلة

وحيث أنه بذلك يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتمين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم النهائي المعارض فيه وألزمت المعارض بالمصاريف ومأتى قرش اتعاب محاماه للمعارض ضده

أخيه حسن خلاف ضد حسان حسن خلاف (المعارض) طلب فيها الحكم بتثبيت ملكية محجوره الى ٢ ف ٢٣ ط قضي له غيايبا في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ بطلباته فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم طالبا الفأوه ورفض دعوى المعارض ضده مرتكنا في ملكيته للإطيان المذكورة على عقد شرائه لها من المحجور عليه وحيث أن المعارض ضده طعن على العقد المذكور بالبطلان لانه صادر من شخص فاقد الاهلية لانه معتوه وقد تأيد العته بصدور قرار مجلس حسي مركزي أبو تيج بالحجر عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩

وحيث أن المعارض يرتكن على عقد صادر له من المحجور عليه بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩١٨ ومسجل في ١١ يونيو سنة ١٩١٨ ويقول أنه صادر قبل صدور قرار الحجر وأن هذا القرار لا تأثير له على التصرفات السابقة عليه وحيث انه بتعيين أذن البحث لمعرفة الوقت الذي تكون فيه تصرفات المعتوه باطلة هل يتقيد بقضاء القاضى أو أن هذا القضاء يسرى على الماضي

وحيث أن الفقهاء متفقون على أن العته يثبت حكمه بقضاء القاضى فلا يسرى قرار الحجر على الماضي الا اذا ثبت أن التصرفات صدرت من المحجور عليه في وقت كان فيه ممتوها

٣٥

رغب في بنائه في سنة ١٩٠٨ فنقته مصلحة التنظيم مع أن يده رخصه تاريخها ٦ أغسطس سنة ١٩٠٤ وأنه عمل كل ما في وسعه لبناء المنزل المذكور فلم تصرح له مصلحة التنظيم فضاغت عليه فوائد الاستئصال وطلب الحكم على المجلس المحلي - أولا - بإلغاء قرار المجلس المحلي القاضي بأعتبار حارة بنوره بمرض خسة أمثار - ثانيا - الترخيص له ببناء منزله حسب الرخصة التي بيده - ثلثا - إلزام المجلس المحلي بأن يدفع له جنيها مصرياً تعويضاً عن كل يوم ابتداء من تاريخ إعلان الدعوى لغاية صدور الحكم له - رابعا - حفظ الحق له في الرجوع على المجلس المحلي بالتعويض الذي يستحقه عما لحقه من الضرر المادي من جراء منعه عن البناء. من سنة ١٩٠٨ إلى الآن - خامسا - إلزام المجلس المحلي بالمصاريف وأتأب المحاماه مع شمول الحكم بالتنفيذ

وبعد أن نظرت الدعوى بمجلسة التحضير وتم تحضيرها أحييت الى جلسة المرافعة وفيها عدل وكيل المدعى طلباته الى ما يأتي : أولا - الحكم بتثبيت ملكية موكله الى المنزل المين بصحيفة الدعوى ومنع المجلس المحلي من التعرض له في بنائه - وثانيا - إلزام المجلس المحلي بأن يدفع له مبلغ ٣٦ جنيها سنويا ابتداء من سنة ١٩١٢ لغاية صدور الحكم في الدعوى وذلك

تنظيم - عدم الترخيص بالبناء - مسئولية الامر العالي الصادر باعتماد خط التنظيم لا يخرج العين من ملكية صاحبها ولا يحرمه حق الانفاع بها طالما انه لم يصدر أمر طال بنزع ملكيتها للمنفعة العامة وعليه تخلفه مصلحة التنظيم بالامتناع في هذه الحالة عن الترخيص لصاحب العين بالبناء وتصبح مسئولة بحجر الضرر الناشيء له عن خطأها هذا

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المتقدمة عاينا بسراى المحكمة في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسه حضرة محمد عبد الهادي الجندى بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتى سمون كراسو افندى ورياض قلته افندى القاضيين والكاتب حسن بحور افندى

صدر الحكم الآتى

في القضية الكلية رقم ١٦ سنة ١٩٢٠ للقامة من محمد حسنين السراميجى ضد

مجلس على بندر جرجا

وقائع الدعوى

قال المدعى في صحيفة دعواه التي أعلنها للمدعى عليه بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٩ أن له منزلا كائنا بشارع المنتزه ببندر جرجا

قيمة ما ضاع عليه من الانتفاع بسبب منعه عن بناء منزله مع إزام المجلس المحلي بالمصاريف وأنصاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على مستندات ومذكرات طرفي الخصوم والمدولة قانونا

حيث أن للمدعي منزلا بشارع المنتزه يطل على شارع كوم حبيب من جهة وعلى حارة بنوره من جهة أخرى وفي ١٥ مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر حال بأعتبار كل من الشاوع والحارة المذكورين بعرض خمسة أمتار فضاء بسبب مرور خط التنظيم من شارع كوم حبيب ١٧ متر و ٤٢ س من منزل المدعي و ١٣ متر و ٩١ س منه بسبب مرور خط تنظيم حارة بنوره . ولما أراد المدعي أن يبني منزله قام خلاف بينه وبين مصلحة التنظيم هو يريد أن يبنيه على أصله وهي لا تريد التصريح له بالبناء ما بقي من ملكه بعد استبعاد الأرض اللازم نزع ملكيتها للمنفعة العامة

وحيث أن المدعي يقول أن له الحق في الانتفاع بكامل ملكه والتصرف فيه بكافة أنواع التصرفات بصرف النظر عن الأمر العالي الصادر باعتماد خط التنظيم مادام أنه لم تنزع ملكية ما اعتبر من المنافع العامة بالطرق القانونية وتشكر عليه الحكومة ذلك الحق بدعوى أن مجرد الأقرار علي رسم خط التنظيم وصدر الأمر العالي باعتماده يحرره من حق إقامة أى بناء علي الأرض اللازم نزع ملكيتها وحيث أنه لمعرفة أى الرأيين هو الصواب يتعين الرجوع الى معرفة ماهية الملكية قانونا والاحوال التي تزول فيها ملكية المالك بدون اختبار

حيث أن للملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة (مادة - ١١ - مدني أهلي) ولا تزول بدون اختبار المالك الا في احوال ثلاثة منها حالة ما اذا اقتضت الاحوال نزع الملكية للمنفعة العامة (مادة - ٨٨ - مدني أهلي) وحيث أنه بناء على ذلك يكون للمالك الحق المطلق في التصرف في ملكه بالبناء أو غيره الي أن ينزع منه للمنافع العمومية على حسب القانون المخصص لذلك (مادة - ٨٩ - مدني أهلي) ولا يكون لأحد الحق في منعه وحيث أنه لا يمكن الاعتراض عليه في هذه الحالة بأن مجرد صدور الامر العالي باعتماد خط التنظيم يحرره من الانتفاع بملكه لأن ذلك الامر لا يترتب عليه نزع الملكية وانما هو يقرر خطوط التنظيم ويبين الأراضي اللازم نزع ملكيتها للمنفعة العامة فتبقى في ملكية

أصعابها الى أن تنزع بالطرق القانونية وبأمر
حال خاص طبقا لأحكام القانون غرة ٥
سنة ١٩٠٧

وحيث أنه ثابت من محضر انتقال حضرة

قاضى محكمة جرجا ومن قرار الهدم الذى

قدمه المدعى نفسه للمؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٨

أن الملك هو عبارة عن دور أرضى به أو دولة ثلاث

وجبات وهذا الملك بالحالة التى وصف بها

لا يعطى صاحبه بعد بنائه غلة سنوية أكثر من

عشرة جنيهات ولذا تقدر له المحكمة تعويضاً

عن عدم انتفاعه به من ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ الى

الآن بمبلغ أربعين جنيهاً مصرياً

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المدعى

الخاصة بتثبيت الملك ومنع المجلس المحلى من

التعرض له فيه وأحقته التعويض فى محلها

وتعين المحكم له بها مع ملاحظة أن قيمة

التعويض هي ما قدرتها المحكمة

فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً - أولاً -

بتثبيت ملكية المدعى الى المنزل الواضع

الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومنع المجلس

المحلى من التعرض له فى بنائه - ثانياً - بالزام

المجلس المحلى بأن يدفع له مبلغ أربعين جنيهاً

مصرياً على سبيل التعويض والمصاريف وخمسة

قرش أكتاف محاماه ورفضت ما خالف هذا

من الطلبات

وحيث ان المادة الأولى من القانون

المذكور قضت بأنه لا يجوز نزع ملكية

العقارات المنفعة العمومية الا بأمر حال خاص

بذلك وما دام أن ذلك الأمر العالى لم يصدر

للآن فتكون ملكية المدعى لجميع منزله لا تزال

قائمة ويكون المجلس المحلى غير محق فى منعه من

الانتفاع به خصوصاً اذا لوحظ أن بناء المنزل

بعد اعتماد خط التنظيم لا يزيد فى قيمة الارض

المشروع ملكيتها عن حالتها الاصلية لان المادة

- ١٥ - من قانون نزع الملكية كفلت مثل

هذه الحالة

وحيث أنه متى تقرر أن المجلس المحلى

منع المدعى من الانتفاع بملكه بغير حق

وجب ان يعرض عليه ما فاتته من عدم

الانتفاع به

وحيث أن المدعى يطلب تعويضاً من سنة

١٩١٢ ولا توافق المحكمة على ذلك لأن الذى ثبت

من الانتقال الذى امرت به هو أن المدعى قدم

فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ طلباً لمهندس تنظيم جرجا

للتصريح له ببناء منزله فرفض طلبه

وحيث أنه بذلك يكون المدعى قد بقي

من ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ الى الآن محروماً من

٣٦

خطف الوالد ولده

خطف الوالد ولده من أمه وكان عمر الولد أربع سنوات قدمت النيابة الوالد لمحكمة الجنيح بالمادة ٢٤٥ عقوبات فقضت عليه بالعقوبة

استأنف الوالد الحكم فقالت المحكمة الاستئنافية بأن الواقعة جناية بالمادة ٢٥١ لأن الطفل ليس حديث الولادة ولأن هذه المادة تشمل الأب الخاطف أيضا لأن أركان الجريمة تتوفر بانتزاع السلطان للآدي عن الطفل ممن له الحق فيه - وقضت المحكمة الاستئنافية بالبراءة لأن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة أسبوط الاهلية

بمجلسة الجنيح المستأنفة المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم الخميس ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ و٢٦ الحجة سنة ١٣٣٨

نحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتي حسين صادق افندي ومحمد جركس افندي القاضيين

وحضرة عضو النيابة حسن عبد الحيد افندي وكاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية ثمرة ١٩٨٩-١٩٢٠
صند

احمد اسماعيل ٢٥ فلاح ديرمواس

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة حسين صادق افندي وطلبات النيابة والاطلاع على الاوراق والمداولة قتلونا

اقامت النيابة العمومية الدعوى على هذا للتمم امام محكمة ديروط الجزئية واتهمته بأنه من شهرين سابقين على ١٦ فبراير سنة ١٩٢٠ بديرمواس خطف ولده الطفل عبدالمعز احمد من والدته وطلبت عقابة بالمادة ٢٤٠ عقوبات

والمحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ حضوريا بحبس المتهم شهرا بسيطا وكفاله ٣٠٠ قرش عملا بالمادة المذكورة فاستأنف المتهم في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ وحيث ان الاستئناف حاز لشكله القانوني وحيث ان محكمة أول درجة طبقت المادة

٢٤٥ من قانون العقوبات على المتهم مع أن ام أركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة أن يكون الطفل المخطوف حديث الولادة

وحيث انه ثابت من اقوال والدة الغلام المخطوف ومن أوراق الدعوى ان ذلك الغلام حول الرابعة من عمره وهذه السن على ما اتفق عليه الشراح لا يعتبر صاحبها حديث الولادة فان من يكون كذلك هو الذي ولد من ساعات او بضعة ايام

وحيث أنه بانعدام هذا الركن لا يكون

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة المذكورة

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف وبراءة المتهم وجعلت المصاريف على الحكومة صدر هذا الحكم وتلى علناً بجملة يوم الخميس ٣٠ سبتمبر سنة ٩٢٠ (١٧ محرم سنة ١٣٣٩ بالهجرة السابقة)

٣٧

الاستئناف في مواد الجنع

رئيس النيابة والنائب العمومي

اذا كان مركز النائب العمومي خالياً من يشغله فلا يملك رئيس النيابة حق الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوماً الخوّل للنائب العمومي بمقتضى المادة ١٧٧ جنائيات .

اما اذا كان النائب العمومي شاغلاً لمركزه وان كان متغيباً بسبب من الاسباب فلا رئيس النيابة حق الاستئناف في الميعاد المذكور لان توكيله عن النائب العمومي مفروض في هذه الحالة ولا يمكن ان يكون كذلك في الحالة الاولى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة مصر الاجتدائية الاهلية

بجلسة الجنع والخلفات الستائفة المنعقدة علناً بسراى المحكمة يوم السبت ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ و ٤ صفر سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة القاضي محمد بك نجيب
شكري

هناك محل للبحث الذي ذهبت اليه محكمة اول درجة من أن الشارع لم يرد ان يحصر تطبيق هذه المادة على من يكون قاصدا اخفاء النسب على أنه يمكن الاشارة الي أن جريمة الخطف المنصوص عنها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات هي الاكثر انطباقاً لان اركان تلك الجريمة هي تزعم السلطان المادي عن الطفل ممن له الحق فيه والقصد الجنائي يتوفر بمجرد اتمام العمل المادي وهو التزاع فالوالد الذي يخطف ابنه من حاضنته الشرعية هو خاطف تنطبق عليه المادة المذكورة ولو أن المحاكم الفرنسية تخرجت كثيراً في تطبيق المادة ٢٥١ على الوالد رغم التعميم الظاهر في النص لهذا ذلك بالشرح الفرنسي الى اضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ لمقاب الوالدين (راجع شرح المادة ٣٥٤ في جارسون)

وحيث ان الحرج الذي ابدته المحاكم الفرنسية لا يجوز له القانون المصري لما هو معروف من أن الشريعة الاسلامية تراعى في هذه الشؤون مصلحة الطفل أكثر من مصلحة الوالد فهناك إذن محل للنظر في تطبيق المادة ٢٥١ على التهمة المطروحة ولا مسوغ لتطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات وحيث ان النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في هذه الدعوى فلا سبيل للقضاء بعدم الاختصاص بل بتعين الحكم بالبراءة والنيابة وشأنها في الامر على اعتباراته جنائية بالمادة ٢٥١ للتقدم ذكرها

بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ عملا بالمواد ٢٧٤ و ٢٧٩ و ٥٢ من قانون العقوبات بحبس الاول ستة شهور بشغل والنفاد وحبس الثانى ثلاثة شهور بشغل مع ايقاف التنفيذ فاستأنفه المتهم الاول في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ والمتهم الثانى في ٢٧ منه والنيابة بالنسبة للمتهم الاول في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٠

وحضرة رئيس نيابة مصر بالنسبة للمتهم الثانى في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ بتوكيل من حضرة رئيس نيابة الاستئناف

وقد دفع حضرة المحامي عن المتهم الثانى بعدم قبول استئناف النيابة شكلا ضد موكله لحصوله بعد الميعاد القانونى لحضرات وكلاء النيابة ولان الوقت الذى حصل فيه الاستئناف كان من حق النائب العمومى وفي هذه التره كان مركز النائب العمومى خاليا

(عن الدفع الفرعى)

من حيث ان الحاضر عن المتهم الثانى دفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة ضد موكله لان الحكم صدر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ والاستئناف رفع في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ اى فى الميعاد المقر قانونا للنائب العمومى شخصيا مع انه فى هذا الوقت كان مركز النائب العمومى خاليا وان التوكيل الصادر باستئناف الحكم فى

وبحضور حضرتى محمد بك عبد اللطيف واحمد بك مختار القاضيين وحضرة عبد الحميد عبد الرحمن افندى عضو النيابة ومحمد ابوالنصر افندى كاتب الجلسة صدر الحكم الآتى فى قضية النيابة نمرة ٤٧٢٩ استئناف مصر سنة ١٩٢٠

ضد

محمد خيرى سنة ٢٥ مكوجى كوم الشيخ سلامه عمر افندى سرى سنة ٣٦ صاحب ملك شارع الاتسكفانه

لان الاول فى ليلة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ بدائرة قسم الوايلى بكوبرى القبة سرق بندقية قيمته ٤٤٠ جنيه وخاتم مركز قيمته ١١٠ جنيه ومدايلون قلب قيمته ١٢ جنيه لحرم حضرة الدكتور اسماعيل بك صدقي من داخل منزلها حالة كونه خادما عندها بالاجرة

والثانى فى الزمان عنه بشارع المداينغ اخفى زمردتين من البندقية السروق مع علمه بالسرقة

بعد سماع تقرير التفتيش الذى تلاه حضرة محمد بك عبد اللطيف وطلبات النيابة العمومية واوجه الدفاع والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

من حيث ان محكمة الوايلى حكمت حضوريا

٣١ مايو سنة ١٩٢٠ هو من حضرة رئيس نيابة الاستئناف وهو لا يملك هذا الحق قانونا وحيث انه لا خلاف بين الطرفين في ان مركز النائب العمومي كان خاليا وقت رفع هذا الاستئناف وان التوكيل الذي صدر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ لحضرة رئيس نيابه مصر برفع الاستئناف كان من حضرة رئيس نيابه الاستئناف بالنيابة عن النائب العمومي وحيث انه لذلك يتعين البحث أولا هل ميعاد الثلاثين يوما المقرر بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنائيات محول للنائب العمومي شخصيا وثانيا هل يشاركه فيه قانونا رئيس نيابة الاستئناف وحيث انه عن المبحث الاول فان القانون بالمادة (٦٠) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية و(٤٣) من قانون تحقيق الجنائيات قضى بتحويل النائب العمومي ووكلائه حق رفع الدعوي ومن المقرر ان حق رفع الدعوي يشمل ايضا حق الطعن على الاحكام التي تصدر فيها يجوز لوكلاء النيابة استئناف الاحكام التي تصدر ولذلك اجاز لهم القانون بالمادتين (١٧٥) و(١٧٧) جنائيات حق رفع الاستئناف في مدة عشرة ايام من تاريخ صدور الحكم فيها وحيث انه بعد أن بين القانون الميعاد الذي يجوز فيه لوكلاء النيابة استئناف الاحكام عاد

وقرر صراحة في نفس المادة (١٧٧) جنائيات الاستئناف «بان طلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي ان يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه» وحيث ان نص القانون في ذلك صريح لا يحتاج لتأويل وقد جاء فيه حق النائب العمومي بطريق التخصيص بعد النص على حق وكلاء النيابة بطريق التعميم فهو بذلك يدل دلالة لاشك فيها على أن ميعاد الثلاثين يوما المقرر بهذه المادة انما هو محول للنائب العمومي شخصيا وحيث انه متى تقرر ذلك يجب مناقشة المبحث الثاني وهو هل يملك قانونا رئيس نيابة الاستئناف حق رفع الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما وهذا يشمل البحث في اختصاصات رئيس نيابة الاستئناف والبحث في حلوله محل النائب العمومي وحيث انه عن النقطة الاولى فان وظيفة رئيس نيابة الاستئناف هي اكبر وظيفته تلي مباشرة وظيفة النائب العمومي في سلسلة وظائف النيابة وقد حلت محل وظيفة الافوكاتو العمومي من اول يناير سنة ١٩٠٩ ولكن حيث انه لم ينص صراحة ولا ضمنا على تحويل رئيس نيابة الاستئناف اختصاصات الافوكاتو العمومي وكل ما في الامر انه نص في ميزانية الحكومة عن سنة ١٩٠٩ على الفاء

وظيفة الافوكاتو العمومي وإيجاد وظيفة رئيس نيابة بدلا منها

وحيث انه عندما أريد تحويل رئيس نيابة الاستئناف بعض الحقوق الخاصة بالنائب العمومي شخصيا صدر القانون نمرة ١٣ بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٠٩ الذي يرخص لرئيس النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف بحضور مجلس التأديب المخصوص بدلا من النائب العمومي

وحيث انه لذلك لا يكون لرئيس نيابة الاستئناف من حقوق النائب العمومي الا مانص عليه وما لم ينص عليه فلا سبيل للتوسع فيه ومن ذلك طبعاً حق الاستئناف

وحيث انه عن النقطة الثانية وهي حلول رئيس نيابة الاستئناف محل النائب العمومي فتري المحكمة انه يجب التفرقة بين حالتين الحالة

الاولى وهي وجود النائب العمومي شاغلاً لمركزه « وان كان متغيباً بسبب من الاسباب من الاسباب » والحالة الثانية وهي خلو هذا المركز ممن يشغله

وحيث انه في الحالة الاولى تكون انا بة رئيس

نيابة الاستئناف صحيحة قانوناً لان التوكيل مفروض وجوده من قبل النائب العمومي (راجع كتاب المسيو جراتو لان جزء اول شرح تحقيق الجنايات المصري صحيفة ٢١) ومن المتفق عليه ان هذا التوكيل المعروف لا ينقضه الا التبرأ الصريح

والانكار من النائب العمومي والحكمة في ذلك طاهرة وهي ان رئيس نيابة الاستئناف انما يعمل عمله برضاء النائب العمومي وقد ذهبت محكمة النقض والابرار في حكمها الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٩٦ (القضا سنة ٣ صحيفة ١٠٥) الى انه يمكن لاحد وكلاء النيابة بالاستئناف ان يرفع استئنافاً في الموعد المخصص للنائب العمومي بدون توكيل خصوصي لذلك

وحيث انه في الحالة الثانية وهي خلو مركز النائب العمومي ممن يشغله تري المحكمة ان رئيس نيابة الاستئناف لا يملك قانوناً الحق المحلول صريحاً للنائب العمومي شخصياً وذلك لان القانون لا يخوله هذا الحق شخصياً ولا للنائب العمومي غير موجود حتى يفترض صدور التوكيل منه

وحيث ان محكمة النقض حكمت بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩١٣ (راجع مجلة الحقوق السنة ٢٨ صفحة ٢٥٠) بانه عند ما يحل رئيس نيابة الاستئناف محل النائب العمومي فان الانتداب الصادر من أولهما صحيح ايضاً لانه متولى اعمال النائب العمومي

وحيث ان هذا الحكم لا يناقض ماسبق بيانه لانه لم يبين من اسباب الحكم كيف حل رئيس النيابة محل النائب العمومي ولذا ترجح المحكمة ان التوكيل صدر من رئيس نيابة الاستئناف (في الدعوى الى صدر فيها حكم

النقض للذكور) في انشاء وجود النائب العمومي
 شاغلا لمركزه. «وان تقيب لسبب من الاسباب»
 وهذا التوكيل يكون قانونيا وصحيحا كما تقدم
 وحيث أنه لذلك كله يكون الدفع الرعى
 في محله ويتم قبوله والحكم بعدم قبول استئناف
 النيابة شكلا بالنسبة للمتهم الثاني
 وحيث ان الاستئناف المرفوع من النيابة
 بالنسبة للمتهم الاول والاستئناف المرفوعين
 من المتهمين كلها مقبولة شكلا لتقدمها في الميعاد
 فيتعين الحكم بقبولها

(عن الموضوع)

حيث ان التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً على
 المتهم الاول من اعترافه الصريح بالبوليس
 وبالجلسة امام محكمة اول درجة
 وحيث انه وان كانت ظروف السرقة
 وقيمة الشيء المسروق مما يستدعي الشك الا انه
 من اعتراف المتهم المذكور ودلالته على الشيء
 المسروق حتى استرد باكملة ترى المحكمة
 الاكتفاء بتأييد الحكم بالنسبة اليه
 وحيث ان المتهم المذكور لم يحضر بعد
 اعلاؤه فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢
 جنائيات

وحيث ان التهمة المسندة للمتهم الثاني هي
 انه اخفي اشياء مسروقة مع علمه بسرقتها في
 الزمان والمكان المعينين بوصف التهمة واركان

هذه الجريمة هي الاخفاء والعلم بالسرقه
 وحيث ان الركن الاول لانتزاع فيه وهو
 ثابت من وجود بعض الاشياء المسروقة (حجرين
 زمرد) معه اذ كان اخفاها في ملابسه تحت
 الفميص اى في نقطة تدل على شدة المباشرة في
 الاخفاء مع عدم تعليل ذلك تعليلاً مقنعاً وبعد
 ان تردد في اظهارها ولم يظهرها الا لما قال له
 زوجته (الزمردتين اللتين كانتا في البند تقيف
 راجع اقوال مراتب القسم الجنائي بوزارة الداخلية
 (قسمة نمرة ١١١٠٨٩)

وحيث ان الركن الثاني وهو علمه بالسرقه
 ثابت ايضا من اقوال المتهم الاول محمد خيرى
 فقد قرر هذا الاخير ان المتهم عمر افندي سرى
 اشترك في المساومة اذ تكلم مع مشيل ماردر
 الصائغ (اخ زوجة المتهم) باللغة الفرنسية وبعد
 ذلك فخص المصاغ عظام كبير (لوب) وعرضه
 على البائع المتهم الاول خمسة وخمسين جنيه
 (قسمة نمرة ١١١٠٨٢) وهذه المساومة
 باظروف المذكورة تدل على علم المتهم بالتغير
 الحقيقية للمصاغ - وقرر المتهم الاول ايضا ان
 عمر افندي سرى هذا طالب اشياء اخرى اذ
 قال المتهم مايتى (معندكش حاجات ثانية فقلت
 له عندى فقال لى طيب تقدر تقابلنى في محل
 غير هنا لانا تاموش عاوزين ندرى الرجل الكبير
 صاحب الدكان فسانته اين اقابلك فقال عند

خامساً: علم زوجة المتهم بوجود (البندقي) وبوجود الجبرين مع المتهم مع عدم اتفاق ذلك مع ما يقرره هذا من أن الفرض أخفاء هذا الشراء عن عائلته

سادساً: اختلافه هو مع ما قرره ميشيل ماردر عن - ب - وجود الجبرين معه

وحيث أنه إنك تكون أركان الجريمة متوفرة ويكون المتهم أخفى هذه الأشياء وهو يعلم تمام العلم أنها مسروقة وإن الشخص الذي باعها وهو خادم لا يملك عادة مثل هذه الأشياء ولا تجر فيها عادة إنما هو سارق لا مالك ويكون ارتكب الجريمة النصوص عليها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات

وحيث أنه لذلك وللأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده

بناء عليه

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة في غيبة المتهم الأول وحضور الثاني أولاً بقبول الدفع الفرعي المرفوع من وكيل المتهم الثاني وعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة ضد هذا المتهم ثانياً بقبول الاستئنافات المرفوعة من النيابة بالنسبة للمتهم الأول ومن المتهمين شكلاً ثالثاً وفي الموضوع بتأييد الحكم استأنف بكامل اجزائه بلامصاريف

صوت ... الخ) وهي أقوال تدل على العلم التام بالسرقة (قسمة نمرة ١١١٠٨٢)

وحيث أن أقوال المتهم الأول هذه تبرزت ضد المتهم الثاني من :-

أولاً : من مبالغة المتهم الثاني في أخفاء الجبرين المذكورين في داخل ملابسه

ثانياً : من نفس أقوال هذا المتهم إذ قرر أنه إنما أراد أن يعمل خدمه لنسيبه ميشيل ماردر (راجع قسمة نمرة ١١١٣٥٨)

ثالثاً من تصرفات هذا المتهم التي ساعدتها ميشيل ماردر على رفع الاحجار من المصاغ ليسهل أخفاؤها وتبيدها فقد قرر (قسمة نمرة ١١١٣٥٦) أنه ذهب مع نسيبه هذا المكتب

المحامي وكيله وطلب منه أن يسمح لنسيبه هذا بأودة خاصة لمدة عشرة دقائق ولما سأه حضرة المحامي قال له (الخواجه ميشيل ماردر اشترى

شروء ومش عايز يوربها لابوه بالمكان فآثر جاتي على شان يشيل الحجارة من غير ما يشوفه أحد من أهل بيتهم فدخل الأوده علشان يشيل الحجارة) فذبح بذلك المحامي حتى مكن نسيبه في الاختفاء في أودة بمكتب المحامي بميداعن الانظار يخفي فيها آثار جريمته

رابعاً : انكر ميشيل ماردر واقعه ذهابه مع المتهم الثاني لمكتب المحامي ورفع الاحجار به أولاً ثم اعترافه بها

٣٨

(٢) مرسى احمد حامد عمران سن ٤٥

فلاح من اولاد حمزه عبد المال

(٣) عثمان احمد سن ١٧ فلاح عوامر

المسيرات

(٤) سليم عثمان احمد سن ٢٥ فلاح

عوامر المسيرات

(٥) فهمى اسماعيل محمد سن ٢٢ فلاح

عوامر المسيرات

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

باتهم يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ بالولاد علي تمعدوا

اخفاء عبد الحميد سليمان عوض والتستر عليه

بقصد تخليصه من التجنيد بان أطلقوا سراحه

من على احمد نائب عمدة عوامر المسيرات بعد

أن قبض عليه بناء على أمر وزارة الحربية -

ولأنهم أيضا في نفس الزمان والمكان المذكورين

أنفا تمعدوا بالعنف والقوة والضرب على علي

احمد نائب العمدة أثناء تأدية وظيفته الاميرية بان

ضربوه حال القبض على اسماعيل عبد الحميد

سليمان أحدوا به الاصابات الموضوعة بالكشف

الطبي ولان الثالث أيضا عض عبد الجواد آدم

والاول عوض حسين ابراهيم على احداثهما

الاصابات الموضوعة بالكشف الطبي وطلبت

عقابهم بالمواد ١٢٤ من قانون الفرعة العسكرية

الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ١١٨ و ١١٩

و ٢٠٦ عقوبات

جندى . مساعدته على الفرار من وجه العدالة

تغيير وصف التهمة

هرب جندى من الخدمة العسكرية ولما حاول

المعدة ضبطه بناء على أمر وزارة الحربية خلصه

المتهمون من يد المعدة فقدمتهم النيابة لمحكمة

الجنح بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات فاثلة في

حكمها :

ان المادة الاولى انما تنطبق في حالة ما اذا كان

الشخص مطلوباً مالا لكشف الطلي أو كان تحت طلب

للتجنيد بينما المادة ١٢٦ عقوبات نصت على حالة اخفاء

الفارين من الخدمة العسكرية او مساعدتهم على الفرار

من وجه القضاء وهي الحالة التي تنطبق عليها الواقعة

المسوية للمتهمين . وان لفظة القضاء تشمل المجلس

المعسكرى المختص بمحاكمة الجندي

محكمة جرجا الاهلية

حكم جنح حضوري

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الجنح الاهلية المنعقدة علناً تحت

رياسة حضرة هارون سليم افندي القاضى

وبحضور حضرة محمود فؤاد افندي وكيل النيابة

ومحمد علي زيد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥٤٦ جنح

جرجا سنة ١٩٢١

ضد

(١) احمد عثمان احمد سن ٣٠ فلاح من

عوامر المسيرات

المحكمة

وحيث أن عبد المجيد سليمان في الخدمة

المسكينة فعلا وهرب فهو معاقب بمقتضى القانون المسكينة على هروبه هذا

وحيث أن حمل المتهمين من شأنه اخفاء عبد المجيد سليمان المسكينة الفار من الخدمة المسكينة ومساعدته على الفرار من وجه القضاء

حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب المتهمين عن التهمة الاولى بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة المسكينة الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٩٠٢ وحيث أن الدفاع قال بان هذه المادة غير منطبقة وان صحة الواقعة ينطبق عليها المادة ١٢٧ عقوبات

وحيث ان معنى (القضاء) هنا هو للشوئ امام العدالة اي المحاكم امام اي هيئة لها هذا الحق قانونا وليس معنى (القضاء) قضاء المحاكم الاهلية التي ليس في قانون المقوبات التي تحكم بمقتضاء نص على محاكمة المسكينة الفار نفسه كما ذهب الى ذلك الدفاع والنص الفرنسي يدل على ذلك بمحالة A l'action de la justice وحيث أن يكون القضاء شاملا للمجالس المسكينة وغيرها من الهيئات التي لها حق المحاكمة والفصل

وحيث انه فضلا عن ان احد المحامين عن المتهمين طلب تطبيق المادة ١٢٧ عقوبات فان المحكمة لها الحق في تطبيقها من تلقاء نفسها اذ لا تنفي في الوقائع والمقوبة في المادة ١٢٧ عقوبات اخف منها في المادة ١٢٤ من قانون القرعة

وحيث ان جميع التهم المنسوبة للمتهمين تاجه من شهادة الشهود ومن الاثار التي وجدت باجسام المجني عليهم وحيث ان الجرائم التي ارتكبها المتهمون

وحيث أن الواقعة تتلخص في أن عبد المجيد سليمان المسكينة بالجيش هرب من خدمته المسكينة وفي يوم الحادثه منبعله المده المجني عليه الاول فتعدى عليه المتهمون وخلصوا المسكينة منه وكذلك تعدوا على بقية المجني عليهم الذين منبعلوا المسكينة عقب ذلك

وحيث ان المادة ١٢٤ من قانون القرعة نصت على حالة ما اذا كان الشخص (مطلوبا) للكشف الطبي لاجل التجنيد أو كان تحت الطلب للتجنيد (وكان للقصد تخليصه) من التجنيد (Enlistment) فهذا النص خاص بالاحوال السابقة على الدخول فعلا في الخدمة المسكينة وحيث أن لا تنطبق هذه المادة على هذه الواقعة

وحيث ان المادة ١٢٧ عقوبات نصت على حالة اخفاء (الفارين من الخدمة المسكينة) أو مساعدتهم على الفرار من وجه القضاء وذلك بعد الدخول في الخدمة المسكينة فعلا

من اخفاء عبد المجيد سليمان ومساعدته على الفرار من وجه القضاء ومن تعديهم بالضرب على العمدة اثناء تأديته وظيفته ومن التمدى على عبد الجواد آدم وحسين ابراهيم مرتبطة او تباطا لا يقبل التجزئة فيتمين تطبيق المادة ٣٢ ع والمادة ١٢٧ التي عقوبتها اشد من العقوبات المذكورة في المواد ١١٨ و ١١٩ و ٢٠٦ عقوبات

فلهذه الاسباب

وبمدرؤية المادتين المذكورتين

حكمت المحكمة حضوريا بحبس كل واحد من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل والنفاد واعفهم جميعا من المصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها للمنفعة في يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩٢١ الموافق ٥ رجب سنة ١٣٣٩

٣٩

سلخانه ، ذبح الماشية خارجها

القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق الا على البلاد التي توجد بها أو على القرب منها سلخانات لان تكليف الجزارين ينقل ماشيتهم الى بلدة بعيدة ليقبحا بسلخانتها وحلها مذبوحه الي بلدهم تكليف فوق الطاقه لا يتفق مع روح التشريع باسم صاحب المعظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة السنطه الاهليه

بمجلسه الجنح للمنفعة علنا بسراري المحكمة

في يوم الاحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ - ١٤ ربيع أول سنة ١٣٣٨ . تحت رئاسة حضرة محمد هدى السيد افندى القاضي وبحضور حضرة زكي أبا دير افندى وكيل النيابة وزكي افندى سلامه كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العموميه نمرة ١٠٨٤ جنح سنة ٩١٩

مند

سيد احمد السيد عبد العال سن ٣٠ جزاو بطوخ مزيد

احمد محمد الفتى س ٢٥ جزاو

شريف أبو النين الجدى سن ٢٧ جزاو بمنية طوخ

احمد القصاص سن ٢٥ جزاو بطوخ مزيد

اتهمهم النيابة العموميه بأنهم في يوم ١١ أكتوبر سنة ٩١٩ بالقرشيه تجاروا على ذبح

ثلاثة عجول جاموس ومن خارج احدى السلخانات العموميه مع اعتبار مركز السنطه

موبوءا بالطاعون البقري وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥٣ من القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ وقر لوزارة

الزراعة الصادر في ٣١ ابريل سنة ٩١٩ وبمجلسه اليوم حضر المتهمون واهترفوا بالتهمة

الحكمة

بمد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

٤٠

اختصاص قاضي الاحالة

جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنائيات . حضور المتهم الغائب . تأثيره في الحكم النهائي في الجناية بالبراءة . تأثيره في حكم الجنحة بالادانة

قدم منهم لمحكمة الجنائيات لارتكاب جرمين مرتبطتين احداهما بجنحة والاخرى جناية . فقصت محكمة الجنائيات غيابا براءته في الجناية وادانته في الجنحة . عارض التهم في حكم الجنحة فاحيلت القضية الى قاضي الاحالة الذي اشار بتقديعها مباشرة الى محكمة الجنائيات . ولكن هذه المحكمة قررت بإعادة القضية الى قاضي الاحالة مرتكبة علي ان الحكم الصادر في التبية يبطل بحضور المتهم ولوجوب اعادة الاجراءات بالنسبة اليه عملا بالمادة ٢٤٤ جنائيات أصر قاضي الاحالة على رأيه وقرر بعدم اختصاصه بنظر الدعوى للاسباب الآتية : -

ان النس على اعادة الاجراءات عند حضور المتهم الغائب انما وضع لمصلحة المتهم فلا محل لاعادة الاجراءات بشأن المتهم فيما يختص بالجناية احبى الحكم فيها بالبراءة .

ان الحكم النهائي الصادر في دعوى جنحة من محكمة الجنائيات اما تجوز المعارضة فيه بالطرق العادية فلا محل لاحالة الدعوى الى قاضي الاحالة . واما يبطل الحكم ويؤول أثره بحضور المتهم أو القبض عليه . فتصبح الدعوى جنحة مستقلة عن دعوى الجناية فلا اختصاص لقاضي الاحالة بها

محكمة النيا الاهلية

قرار

نحن محمد عثمان الفندى قاضي الاحالة
محكمة النيا الاهلية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة

حيث أن القرشية المنسوب الى المتهمين الذبح بها هي بلدة كبيرة ولا يوجد بها سلفانته للذبح مع أن سكانها نحو عشرة آلاف نفسا . وحيث أن أقرب السلفانات لها هي سلفانات بالمحلة الكبرى أو طنطا وكلاهما يبعد عن ناحية القرشية بأكثر من خمسة عشر كيلو مترات وتكاليف الجرازين بالذهاب الى احدها وذبح مواشيهم بها وحملها مذبوحه الى القرشية هو تكليف لا يذام مع روح التشريع التي بنيت على عدم مضارة العباد واعانتهم وتحميلهم فوق طاقتهم والظاهر أن القانون أريد تطبيقه على البلاد الموجودة بها سلفانات أو التي تقرب منها السلفانات

والواجب على الادارة الصحية إيجاد السلفانات المذكورة في البلاد على ابعاد معقولة ولا يصح معاقبة الناس بسبب تقصير الادارة المذكورة ويمكن تطبيق القوانين عليهم وبذلك يكون القانون غمرة ٧ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق الا على البلاد الموجودة بها سلفانات عموميه أو تقرب منها وبذلك تعين الحكم بالبراءة عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا براءة المتهمين

المعوميه في قضية الجنايه غرة ٣١ مفاغه سنة ١٩٢٠ وعلى أوراق القضية المذكورة

اتهمت النيابة المعومية عبدالمهادى حسين

بأنه أولا - في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ بمزبة

الشافعي سرق مع آخرين مجهولين جاموسه

لميد الغني أبو زيد وعبد السلام عثمان وذلك ليلا

حالة كون بعضهم حاملا أسلحة - ثانياً بأنه في

يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩٢٠ بإراضى كفر

الغوار سرق جاموسه للمجهي عليهما المذكورين

وهي في النيط . وقدمت القضية لحضرة قاضى

الاحالة الذى أحالها على محكمة الجنايات بالوصف

المتقدم فقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٢ مايسنة

٩٢٠ غيايباً على التهم المذكور بالحبس مع الشغل

مدة سنتين عن تهمة الجنعة وبراءته من تهمة

الجنايه - وفي ٢٧ يولييه سنة ٩٢٠ عارض التهم

في الحكم المذكور فاحيلت القضية لحضرة قاضى

الاحالة الذي أشار بتقديمها لمحكمة الجنايات

مباشرة وقد قدمت لها فقررت بتاريخ ١٠

أكتوبر سنة ٩٢٠ بإعادة القضية لقاضى الاحالة

ليصدر قراره بما يراه قانوناً مرتككة على أن

الحكم الصادر في التنبية يبطل تماماً بحضور التهم

ويحق إعادة الاجراء بالنسبة اليه عملاً بالمادة

٢٢٤ ج وهو نص عام

القرار

من حيث أن الحكم الذي صدر غيايباً في

هذه القضية من محكمة الجنايات قضى براءة

التهم من تهمة الجنايه وبحبسه سنتين مع الشغل

عن تهمة الجنعة

وحيث أن حكم البراءة وإن كان غيايباً الا

انه لا يدخل تحت نص المادة ٢٢٤ جنابات التي

تقضى بطلان الحكم النيابي اذا حضر المحكوم

عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة

بعض المدة الطويلة لأن التهم في هذه الحالة

محكوم له لا عليه

وحيث أنه فضلاً من ذلك محكمة الشارع

في إعادة الاجراءات في الأحكام النيابية الصادرة

من محاكم الجنايات انما هي المحافظة على حقوق

التهم الذى لم يتح له ابداء ما لديه من أوجه الدفع

عند نظر القضية غيايباً . فتى تقرر ذلك يتبين

انه لا يصح ان يضار التهم من إعادة هذه

الاجراءات بعد ان استفاد من الحكم القاضي

ببرائه الذى يعتبر جائزاً لقوة الشيء المحكوم

فيه وقد جرت على هذا للبده الحاكم الفرنسية

واخذ به الفراح الفرنسيون تعليقاً على المادة

٤٧٦ من قانون تحقيق الجنايات للفرنسى المقابلة

للمادة ٢٢٤ ج الاهلى له راجع فستان هيلى جزء

ثانى تحقيق الجنايات تبذة ٩١٣ - وفيدال في

القانون الجنائى تبذة (٦٧٠)

وحيث انه بعد هذا لا يبقى من الحكم

النيابى عملاً للبحث الا الشطر الخاص بالجنعة

التي قضى فيها بالمقبوبة
 وحيث ان هناك خلافا بين الشراح في
 تأخير حضور المتهم أو القبض عليه بمدا الحكم
 عليه غاييا في جنحه من محكمة الجنايات فان
 بعضهم يرى ان هذا الحكم يبق حافظا لآثره
 ويكون للمتهم حق الطعن فيه بطريق المعارضة
 المقرر في مواد الجنع ومن انصار هذا الرأي
 المسيو مرلان والسيو كارنو (راجع فستان هيلي
 جزء ٢ تحقيق الجنايات نبذة ٩٩٦) ويرى البعض
 الاخر ان هذا الحكم شأنه شأن الحكم
 الصادر غاييا في جناية اى انه يسقط بحضور
 المتهم أو القبض عليه وذلك لان نص المادة ٤٨٦
 السالفة الذكر نص عام يشمل جميع الاحكام
 الغيائية الصادرة من محاكم الجنايات
 وحيث انه مع الاخذ بالرأى الاول القائل
 ببقاء أثر الحكم الغيائي وجواز المعارضة فيه
 بالطرق المعتادة فان قاضى الاحالة يكون مختص
 بنظر الدعوى لصدور حكم فيها لم يبطل أثره
 ولا يماذ النظر فيه الا من المحكمة التي أصدرته
 بناء على المعارضة التي ترفع بالطرق المقررة قانونا
 التي ليس من بينها نظر الدعوى لدى قاضى
 الاحالة
 وحيث أنه مع الاخذ بالرأى الثاني وهو
 القائل بسقوط الحكم الغيائي وزوال أثره فان
 قضى الاحالة يكون غير مختص بنظر الدعوى
 كذلك لانها لا تكون بزوال هذا الاثر جنحة
 خاصة تلاجرات المتدرة في مواد الجنع التي
 لا اختصاص لقاضى الاحالة فيها
 بناء عليه
 قررنا بعدم اختصاص قاضى الاحالة بنظر
 الدعوى واحالة الاوراق على النيابة العمومية
 لاجراء شؤونها فيها

فهرس العدد الثاني

- ٢١ تزوير في اوراق رسميه . المتهم ليس موظفا عموميا . عدم ادعاء هذه الصفة . ص ٥٧
لاجرمه . حكم محكمة النقض والابرار
- ٢٢ سرقة باكره . حكم محكمة النقض والابرار
- ٢٣ دعوى البلاغ الكاذب . إيقافا لحين الفصل في الدعوى موضوع البلاغ . حكم
محكمة النقض والابرار
- ٢٤ نصب . طرق احتياليه . مجرد الكذب . خطأ في تطبيق القانون نقض . حكم
محكمة النقض والابرار
- ٢٥ ييم العين . حفظ حق المشتري في جزء من غلتها . جواز ذلك . حكم محكمة
استئناف مصر الاهليه
- ٢٦ وقف اجارة طويله . دين المستأجر الناشئ عن عمارة الوقف . حق الامتياز
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٧ موظف . احواله الى للعاش لغير سبب مشروع . تعويض . سقوط الحق فيه
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٨ عدم اختصاص الحاكم الاهليه . حق المدي عليه في دعوي الضمان على اجنبى
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٩ دعوى استحقاق فريه . شروطها . ايداع التأمين . إيقاف البيع . حكم محكمة
استئناف مصر الاهليه
- ٣٠ (راجع عنوان وملخص الحكم السابق رقم ٢٩) حكم محكمة بنى سويف السكليه الاهليه
- ٣١ شفعه . يمين حاسمه على حصول البيع . حكم محكمة طنطا الابتدائيه الاهليه
- ٣٢ قواعد الرهنه وحق الملكية : حكم محكمة بنى سويف الاهليه
- ٣٣ رد تكليف — عمل اداري . اختصاص الحاكم الاهليه حكم محكمة اسبوط الاهليه
- ٣٤ الحجر لعتة وتصرفات المحجور عليه قبل الحجر . حكم محكمة اسبوط الاهليه
- ٣٥ تنظيم . عدم الترخيص بالبناء مشؤليه . حكم محكمة اسبوط الاهليه
- ٣٦ خطف الوالد ولده . حكم محكمة اسبوط الاهليه
- ٣٧ الاستئناف في مواد الجنح . رئيس النيابة والنائب العمومى . حكم محكمة مصر
الابتدائيه الاهليه
- ٣٨ جندي : مساعدته على الفرار من وجه العدالة . تغيير وصف التهمه . حكم محكمة
جرجا الاهليه
- ٣٩ سلفاته . ذبح للماشيه خارجها . حكم محكمة السنطه الاهليه
- ٤٠ اختصاص قاضي الاحالة . جنحه مرتبطه بجنايه أمام محكمة الجنايات ، حضور
للتهم الغائب ، تأثيره في الحكم النهائي في الجنايه بالبراءه ، تأثيره في حكم الجنحة
بالاداة حكم محكمة لنيا الاهليه

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين المصريين

رئيس التحرير : صليب سامي المحامى

ثمن العدد الواحد
عشرة قروش



الاشتراك السنوي
مائة قرش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمادة زغيب نمرة ٥٦ بشاوع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالفجالة
القاهرة



العدد السادس - السنة الثانية
مارس سنة ١٩٢٢

مصر في مارس سنة ١٩٢٢

المحكمة

٧٦

نقض . تزوير . تذاكر توزيع السكر
ورقة رسمية

اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

محمد محمد مشرف عمره ٢٥ سنة عطار سكنه

طنطا .

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٧٧٨ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة

١١٨٦ سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اهتمت النيابة العمومية المذكور مع آخرين

بأنهم في شهر ابريل سنة ١٩٢٠ بيند رطن طناز وروا

بأنفسهم وبالأوسطة وقلدوا خيما لاحد موظفي

الحكومة وهو حضرة محمود بك جاهين وكيل

مديرية الغربية نفسه وقلده وزوره للمتهم الاول

ابراهيم راضي جلبي نفسه ووقعوا به على أوراق

ميرية مزورة أى تذاكر توزيع السكر على

تذاكر توزيع السكر أصبح من الاوراق الاميرية
مضى حصل التوقيع عليها من احد موظفي الحكومة
الذي يناط به رسميا الاشراف على ادارة لجنة التوزيع
فكل تزوير يقع في هذه الاوراق يند هذا التوقيع
يعتبر قانونا من التزويرات التي تحصل في الاوراق
الاميرية

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات عبد الرحمن رضا باشا ومسترعل وصالح

حتى بك وحافظ عبد النبي بك مستشارين وحامد

شكري بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل

افندي كاتب المحكمة

الاهالي بطنطا زورها وقدها المتهم الثاني حنا عبد الله خوري في مطبعته بالاتفاق مع المتهم الثالث محمد محمد مشرف وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بأواد ١٧٤ - ١٧٩ - ١٨٠ عقوبات

وحيث أن قاضي الاحالة قرر في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ بأحالة المتهمين على المحكمة لمحاكمتهم بالمواد السالفة الذكر

وحيث أن محكمة جنائيات طنطا حكمت بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمواد ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٧ عقوبات و ٥٠٠ من قانون تشكيل عاظم الجنايات حضورياً ببراءة كل من ابراهيم راضى جلبي وحنا عبد الله خوري وبجس محمد محمد مشرف مدة سنة مع الشغل

والمحكوم عليه قرر بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طمته في ٦ يناير سنة ١٩٢١

المحكمة
بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث أن الطعن صحيح شكلاً
وحيث أن الطاعن يني طمته على وجود خطأ في تطبيق القانون وأن الواقعة الثابتة في

الحكم لا يعاقب عليها قانوناً لأن التذاكر المنسوب للمتهم تزويرها هي عمل عرقي بميد عن اعمال الحكومة الرسمية وبفرض أنها من اعمال الحكومة فإن التزوير الذي قد يكون حصل فيها لا يعاقب عليه لأن ركن الضرر لم يتوفر

وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً أن مثل تذكار توزيع السكر تصبح من الاوراق الاميرية متى حصل التوقيع عليها من احد موظفي الحكومة الذي يناط به رسمياً الاشراف على ادارة هذه اللجنة فكل تزوير يقع في هذه الاوراق يمسد هذا التوقيع يعتبر قانوناً من التزويرات التي تحصل في الاوراق الاميرية

وحيث أنه ثابت من الحكم للطعنون فيه أن الطاعن قد ختم الموظف المتدرب من الحكومة ووقع به على تذكار طبعها تقليداً للتذاكر المعتاد وزع السكر بها

وحيث أن ركني الضرر وسوء النية متوفران في هذا التزوير لأن المتهم بعمله هذا قد الحق ضرراً بأخرين حيث منعه من الاستيلاء على حقه وبدأ تصبح اركان التزوير متوفرة ويتعين رفض الطعن

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض هذا الطعن
صد هذا الحكم وتلي علناً بجملة يوم الاثنين ٣٠ ايارو سنة ١٩٢١ و ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٩

٧٧

سليمان بثمانية قرار يطي في ارض تحتلكها بجهة
شبناره مركز المحلة الكبرى وذلك بأنه جعل
البيع اثني عشر قيراطا بدلا من ثمانية واستعمل
العقد المزور بأن سجله بالمحكمة المختلطة ونقل
تكليف الارض وطلبت عقابه بالمادة ١٨٣
عقوبات

ومحكمة الخليفة الجزئية حكمت بتاريخ
١١ مارس سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ١٨٣ عقوبات
حضوريا بحبس المتهم شهر بالاشغل وكفالة خمسة
جنيها لايقاف التنفيذ الفوري والزمته بأن
يدفع للمدعية بالحق المدني ٢٥ جنيها والمصاريف
فالتأنف المحكوم عليه هذا الحكم في ١١
مارس سنة ١٩٢٠ ومحكمة مصر الابتدائية
الاهلية بصفة استثنائية حكمت بتاريخ ٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ عملا بالمواد ١٨٣ عقوبات و ١٧٧
جنايات حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وموضوعا بتأييد الحكم المستأنف بدون
مصاريف

فقرر المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم
بطريق النقض والابرام في ١٢ ديسمبر سنة
١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقرير ابا بآب طعنه
في ٢٥ منه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقتوال
المدعية بالحق المدني ودفاع الطاعن والاطلاع

نقض . تزوير . فقدان الورقة المزورة
لا يمنع فقدان جسم الجريمة (الورقة للزورة)
من الحكم بالتزوير اذا توفرت الادلة القاطعة
على وقوعه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرام
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد باشا طلمت رئيس المحكمة
وبحضور حضرات عبد الرحمن رضا باشا
ومستر هل وصالح حتي بك وحافظ عبد النبي
بك مستشارين وحامد شكرى بك رئيس
نيابة بالاستئناف وعلي كامل افندي كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي :

في الظمن المتقدم

سعيد البيلى السوداني عمره ٦٥ سنة خفير
ومقيم بالسكة الحديدية بخريطة التونس
ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ٤٤٩ سنة
١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة عمرة ٥٩١
سنة ٣٨ قضائية وسراى بنت سليمان مدعية
بالحق المدني

وقائع الدعوى

اهتمت النيابة العمومية المذكور بأنه في ١٥
ديسمبر سنة ١٩١٩ بجهة الخرطة الجديدة قسم
الخليفة زور عقد بيع صادر له من سراى بنت

٧٨

على الاوراق والمداوله قانونا

وقف . تأجير بالزيادة

الاتفاق على الشركة في استئجاره

عرضت وزارة الاوقاف تأجير بعض أطلالها بطريق الزيادة . فاتفق راغبان فيها على ان يشركا في استئجارها فدخل احدهما للزاد ورست الاطيان عليه ولكنه امتنع عن تنفيذ عقد الشركة فرفع شريكه عليه دعوى تعويض

قضت المحكمة الابتدائية بناء على طلب الشريك المدعي عليه برفض الدعوى لان العقد باطل لمخالفته للنظام العام اى لانه يرمي الى تعطيل الزاد واغتيال مال الوقف

ومحكمة الاستئناف قضت بالغاء الحكم وبالتعويض للسببين الآتين :

١ - انه على فرض بطلان عقد الشركة لمخالفته للنظام العام فان مركز الشريكين واحد فلا يصح ان يحتاج أحدهما بالبطلان وينتفع الآخر في الوقت نفسه بعمله غير المشروع

٢ - ولان الدفع ببطلان العقد من حق وزارة الاوقاف وحدها التي قد تتأثر مصلحتها دون غيرها بهذا الاتفاق ولان الوزارة بالرغم من علمها بعقد الشركة لم تطعن عليه بما طعن به الشريك

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - لمطمان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ لطاني بك وبحضور حضرات مستر كالوبي وعلى سالم بك مستشارين ومبروك فحيم افندي كاتب الجلسة

حيث أن طلب النقض مقبول شكلا

وحيث أن الطاعن يرتكن في طعنه على وجهين الاول فقدان جسم الجريمة وهو العقد المقول بتزويره مادام أنه مفقود فلا يعتبر ان هناك تزويرا لان الادلة عليه تكون معدومة والثاني أنه لم يتوضح بالحكم اركان التزوير وهذا ناشئ من عدم وجود جسم الجريمة

وحيث أنه عن الوجه الاول فقدان جسم الجريمة لا يكون مانعا من الحكم بالتزوير متى قامت الادلة القاطعة على وقوعه

وحيث أنه عن الوجه الثاني فالظاهر أن الطاعن يريد به ان المحكمة لم تبين الكيفية التي حصل بها التزوير

وحيث أن هذه الكيفية واضحة به وهي التفسير وذلك يجعل البيع عن اثني عشر قيراطا بدلا من ثمانية

وحيث أنه مما تقدم يكون الطعن غير مقبول ويتعين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

صدر هذا الحكم ونلى علنا بجلسته يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٩

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة ٤٨٦ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من محمد تمام جباير بك

ضد

أمين بك همام حمادي

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة استيوط الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليه بعريضة مؤرخة ٤ مارس سنة ١٩١٩ تقيدت بجدولها بنمرة ٢٠١ سنة ١٩ جاء فيها أن المدعى عليه استأجر من وزارة الاوقاف ٥٠٠ فدان اطيان وقب احمد باشا رشيد بمقد مؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩١٨ وانفق مع المدعي ان يكون شريكه فيها بحق ٢٠٠ فدان والمدعى عليه بحق ٣٠٠ فدان وكسور بالايجار الاصلي وقدره ٧٣٠ قرشاً عن كل فدان وذلك الاتفاق يقتضى عقد وقع عليه من المدعي عليه بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٨ ومجل تسجيلا تاريخيا في ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ عن مدة سني الايجار وبما أن المدعي عليه ضرب بالاتفاق المذكور عرض الحائط حتى انه أجرة الاطيان باليجار قدره ١٣ جنبها الفقدان وقبض بعض الايجار مقدما بدون استئذان المدعي ولا وافقته مع ان الاطيان على الشيوع بينهما ولما كان هذا التصرف غير قانوني ومخالف لعقد الشركة انذر المدعي المدعي

عليه بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩١٨ بعدم التعرض لحصته في الاطيان وأن كل تاجير يصدر منه للغير بغير موافقته يعتبر اطلا ويحفظ لنفسه الحق في مطالبته بتعويض عن كل فدان لا يتمكن من وضعه عليه ١٠ جنيهات خلاف قيمة الايجار المطلوب للاوقاف . وبما أن المدعي عليه أصر على عدم تنفيذ ما جاء في العقد المبرم بينهما لذلك رفع المدعي هذه الدعوى يطلب الحكم بالزام المدعي عليه بتسليمه عقود الايجار عن حصته وقيمة ما استلمه مقدما من المستأجرين وفي حالة عدم التسليم يلزم بان يدفع للمدعي مبلغ ألفي جنيه مصري بصفة تعويض وذلك بخلاف قيمة الايجار المطلوب للاوقاف مع الزامه بالمصاريف وانعاب المحاماه بحكم مشمول بالتفاد المؤقت بدون كفاله

وفي اثناء سير الدعوى أدخل المدعى عليه وزارة الاوقاف ضامنة في الدعوى وبتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة المذكورة باخراجها من الدعوى بدون مصاريف وذلك بعد ان قدمت اوراق الميزان الخاصة بالاطيان موضوع النزاع

وبعد المرافعة حكمت المحكمة المشار اليها حضوريا بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ برفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف و ١٠٠ قرش انعاب محاماه

فلاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ اغتيال مال الوقف

٨ مارس سنة ١٩٢١ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بقوله شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف بكامل اجزائه والقضاء له بما طلبه امام محكمة أول درجة مع الطلبات الختامية المقدمة بمذكرته والمودعة بملف الاوراق بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢١ مع الزام المستأنف عليه بصاريين الدرجتين اتعاب المحاماه

وبجلسة المرافعة ٩ يناير سنة ١٩٢٢ المحددة اخيرا لنظر هذا الاستئناف اقتصر الحاضر عن المستأنف على طلب الحكم بالزام المستأنف عليه بمبلغ ستة آلاف جنيه مصرى عن مدة ثلاث سنوات وطلب الحاضر عن المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوي والمداولة قانونا حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث أن ما جاء بالحكم الابتدائي منافض لبعضه وفي غير محله اذ قالت المحكمة في حكمها ان الاتفاق الحاصل بين المستأنف والمستأنف عليه هو مخالف للنظام العام وعمل يقصد به

وحيث ان المحكمة بقولها هذا ترمى المستأنف بالنش وحده ولم تلاحظ ان المستأنف عليه في مستوى واحد في النش والعيب معه وان القانون لا يحيمه بل بالعكس يضعه في موقف واحد واياه ولا يعطيه الحق ان ينتفع بعمله الغير مشروع

وحيث ان الواقع هو العكس وظاهر ذلك مما جاء من معرفة الاوقاف لانه مع أنها سمعت وعلمت امام محكمة اول درجة صدقت على ما علمت به قبل الجلسة وهو حصول هذا الاتفاق بين المستأنف والمستأنف عليه ولم تقل انها قد حصلت لها النش بل وانها ايدت تقدير الايجارة كأنها في محلها ولم يحصل لها حينئذ الاغتياال الذي ذكرته المحكمة الابتدائية وأسست عليه حكمها

وحيث متى كان الحال عكس ما جاء بالحكم الابتدائي وهو الواقع حقيقة يكون المستأنف عليه مسؤولا عن الضرر الذي وقع منه على المستأنف بعدم احترامه الاتفاق الذي عقد بين الطرفين وملزم بالتعويض قانونا وحيث ان المحكمة تقدر من قيمة الاطيان والظروف والزمن الذي حصلت فيه الاجارة التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف

شكلاً وقضت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
والزمت المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف
الف جنيه مصري مع جميع المصاريف و٦٠٠ قرش
صاغ اتماب محاماه عن الدرجتين ورفضت ما
غابر ذلك من الطلبات
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين ٩ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
١١ جماد أول سنة ١٣٤٠

مستمأنف

محمود افندي محفوظ مستأنف عليه

وقائع الدعوى

وبجلسة مرافعة يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٢

فما يختص باستئناف الوصف طالب المحامي
عن المستأنف الغاء الحكم فيما يختص بالنفاذ
المعجل بلا كفالة وطلب المحامي عن المستأنف
عليه تأييد الحكم فيما يختص بالنفاذ بلا كفالة
الاسباب المبينة بمحضر الجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق الدعوى والمداولة قانوناً

من حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث أن الحكم المستأنف امر بالنفاذ
للمعجل بلا كفالة ارتكباناً على أن الدعوى تجارية
وحيث ان المادة ٣٩٠ مراقعات تقضي بأن
التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجباً

٧٩

التنفيذ المؤقت في المواد التجارية

يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد التجارية
ويكون واجباً ولو لم يصرح به في الحكم . وانما
يشترط الكفالة في الحالتين

ولا يعفى المحكوم له من الكفالة سواء في المواد
التجارية او المدنية الا في احدى الحالات الاربع
للمنصوص عنها في المادة ٣٩١ مراقعات

قصداً بفشر هذا الحكم الاشارة الى انه يستفاد
من ظاهر النص العربي للمادة ٩١ - وجوب الاعفاء
من الكفالة في المواد التجارية كلما طلب المحكوم
له ذلك . وهذا خطأ وقت فيه محكمه اول درجة
وصححته محكمة الاستئناف . وهذا الخطأ ملاحظ
من مقارنة النص الفرنسي بالنص العربي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد منظر

قانونا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة

وحيث أن للمحكمة أن تعافي المحكوم له بناء على طلبه من تقديم الكفالة في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٣٩١ من أرقام فقط وهي إذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا بتنفيذ الحكم سابق صار في مثابة حكم بتر أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة أو كان الحكم مبنيا على سند رسمي

وحيث أن الحكم المستأنف وصفه لا يدخل تحت حالة من الأحوال السانف ذكرها وبالعكس فهو قضي بتمويضات متنازع في وجوبها من عدمه وحيث أنه بناء على ذلك ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف من وجهة وصفه وبتكليف المستأنف عليه بتقديم كفالة فهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع استئناف الوصف بتعديل الحكم المستأنف وبتكليف المستأنف عليه بتقديم كفالة قدرها خمسمائة جنيه نظير التنفيذ المؤقت وأبقت الفصل في المصاريف وحددت يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ للمرافعة في

موضوع الدعوي

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين ١٦ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ١٨ جمادي الأولى سنة ١٣٤٠ هجرية

٨٠

حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة

١ - يشترط لتطبيق المادة ٤٦٢ مدني أن تكون حصة الشريك المسترد آيلة اليه بطريق الشركة وليس بطريق شراء حصة على الشيوع في عقار معين .

— راجع (المحاماة) سنة ثانية العدد الاول صحيفة ١٠

٢ - يقبل الاستئناف الفرعي حتى اقفال باب المرافعة . فإذا تقدم الاستئناف بعده وطلب المسأنف فرعيا فتح باب المرافعة لنظر استئنافه فلا يجاب طلبه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر كالويني وعلي سالم بك مستشارين ومبروك فهمي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجداول العمومي نمرة ٥٣ سنة ٣٩ قضائية

المرفوع من ابراهيم افندي زكي المهندس

والمست زينب علي الدقلاوي
صند

وحيث أن هذا البدء سبق أن قرره
هذه المحكمة

الخواجه يوسف فتح الله نعمان ثم احمد
افندي البدوي والسبت جليله عثمان الدقلاوي
والسبت شفيقه صالح الدقلاوي الذين يحضروا
بالجلسة ولا أحد عنهم
الوقائع

وحيث أن الحكم المستأنف يكون في
محل بالنسبة لعدم القضاء المستأنفين بأخذ الـ
٢٣ طوره بطريق الاسترداد للاسباب المتقدمة
لا للاسبب الذي بنت عليه محكمة أول درجة
حكمها واذن فلا محل لاستشهاد المستأنفين
بالحكم الذي استشهدا به

وحيث أن هذه المحكمة ترى الأخذ بما
حكمت به محكمة أول درجة من خصوص تقدير
الريع عن الفدان وستة قرارات المحكوم بها
للاسباب الواردة في حكمها الخاصة بذلك
وحيث أن وكيل المستأنف عليه الأول
بعد أن تمت المرافعة وقفل بابها في ٧ يناير سنة
١٩٢٢ وتأجلت القضية للنطق بالحكم قدم
طلباً أواد به فتح باب المرافعة بدعوى أنه قدم
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٢ الى قلم محضري المحكمة
اعلانا الى الخصوم برفع استئناف فرعي وحدد
له جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢

وحيث أن المستأنفين يطلبان أخذ الـ
٢٣ ط و هـ المبيعة لأول المستأنف عليهم من
باقيهم بطريق الاسترداد علي أنها اصبحا مالكيين
الى ٦ ط و ١ ف شائما في الاطيان السالف ذكرها
وحيث أن المادة « ٤٩٢ » من القانون
المدني لا تنطبق الا في حالة طلب الشركاء في
الملك قبل قسمته بينهم استرداد الحصة الشائعة
التي باعها أحدهم للغير فهي خاصة بالشركاء في
الملك وليس فيمن اصبح مالكا على الشيوع بمعنى
أن الملكية تكون آتية عن طريق شركة
وليست ملكية شائعة في عقار معين

وحيث أن المحكمة لا تلتفت لهذا الطلب
لأنه لو كان يريد استئناف الحكم استئنافا فرعيا
لفعل ذلك وقما كان باب المرافعة مفتوحا في
القضية أما وقد غفل فلا تلتفت المحكمة لهذا الطلب
فهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضور باقيهم بالاستئناف

محمد أمين باشا المناصرة مستأفنين

صد

مصداني افندي على الجريدي ناظر وقف
على افندي مصطفى مستأف عليه
وقائع الدعوى

رفع المستأف عليه هذه الدعوى أمام
محكمة مصر الاهلية ضد المستأفنين بعريضة
أعلنت بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ وتتمحور في
أن المدعي عليهم بصفتهم المذكورة اغتصبوا
منه ١٤ س ١٥ ط ١٥ ف علي قطعتين من اطيان
الوقف نظارته الكائنة بناحية السلامون مركز
هيا شرقية وادخلوها في ارض الوقف نظارته
نظرا لمجاورتهم ارتكبا على قوتهم بدون مسوغ
قانوني واستمروا واضعين اليد عليها من سنة
١٩٠٦ لغاية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ حيث صار
استلامها منهم استلاما فليا فانو ببناء على حكمين
صدرا من محكمة الزقازيق بصفة استثنائية بتاريخ
٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٨ وبسبب اغتصابهم للقد
المذكور واستمرار وضع يدهم عليه ومنازعتهم
له فيه طول هذه المدة قد حرموه من المنفعة
مدة اثنين وعشرين سنة وريعه في تلك المدة
حسب ايجار النمل هو مبلغ ٣٦٢٥٦ قرشا
بسر ايجار الفدان في السنة مبلغ الف قرش
وأنه أيضا بسبب ذلك الاغتصاب قد ترتب
حرمان بقية اطيانه المجاورة لاحدى القطعيتين

شكلا وبرفضه موضوعا وأيدت الحكم المستأف
والزمت المستأفنين بالمصاريف و ٢٠٠ قرش
للمحاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم السبت ٢٣ جماد اول سنة ١٣٤٠
الموافق ٢١ يناير سنة ١٩٢٢



رابع : واضع اليد حسن النية

لا يطالب واضع اليد على عين بريها الا اذا كان
سمى النية - مادة ١٤٦ مدني
اما اذا كان حسن النية فلا يطالب بالبيع الا من
تاريخ رفع الدعوى عليه من صاحب العين باحقته
لها الذي يصبح مستحقا لريها من تاريخ رفع دعواه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرق وحضرة صاحب العزة محمد مظهر
بك مستشارين ويوسف صدقي افندي كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غرة
٥٣٤ سنة ٣٨ قضائية
الرفوع من محمد بك محمود خليل ومحمد
بك أمين فؤاد وعلى بك فؤاد ناظر وقف المرحوم

المغتصبين بما الحق به ضررا عظيما بسبب هدم
تابوت ومسقي كانا للاطيان علي بحر ابو الاخضر
الدرجتين

وأزيلتا بالنسبة للاغتصاب الذي حصل وبخلف
لنفسه الحق في المطالبة بالتعويض الناشئ عنه
مع حفظ حقه ايضا في باقي الاطيان المغتصبة
لذلك طالب المحكم بالزامهم بأن يدفعوا له بصفته
بمجلس الجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
اورق الدعوى والمداوله قانونا

من حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان دعوى الاستئناف عليه تنحصر
في طلب الحكم له بربع ١٤ س ١٥ ط ١ ف علي
قطعتين من اطيان الوقف نظارته بتاحية
السلامون مركز هيا شرقية ادخلها المستأنفون
في ارض الوقف فغادرتهم نظارا لمجاورتهم
واستمرروا واضعي اليد عليها مدة ٢٢ سنة من
سنة ١٨٩٦ لغاية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ تاريخ
استلامها بعقضى حكامين صادرين من محكمه
الرفايق الاستئنافيه بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة
١٩١٨

من الطلبات
فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بتاريخ
١٣ مارس سنة ١٩٢١ وطالبوا الفاء ورفض
الدعوى فيما عدا مبلغ ٢١٨٧ قرشا ونصف قرش
وهو عبارة عن ايجار ٢١ ط مدة خمس سنوات
وحيث ان الحكم المستأنف اعطى للمستأنف
عليه الحق في الربع مدة خمس عشرة سنة الا
يوما التي لم يسقط الحق فيها الى وقت رفع الدعوى
وحكم له بمبلغ ٢٠٤ ملزم و١٦٠ جنينا
وحيث ان البادئ القانونية المقررة في

المادة ١٤٦ من القانون المدنى المقالة المادة ٥٤٩ وعن النقطه الثانية من - نه ١٩١٧ لغايه التاريخ المذكور وتقدر المحكمة لريم المذكور عن هذه المدد بستين جنيها وهو ما ترى الحكم بالزام المستأنفين بدفعه الي المستأنف عليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنفين بصفتهم بان يدفعوا للمستأنف عليه بصفته مبلغ -تين جنيها والمصاريف المناسبة لتلك المبلغ ورفضت ماعدا ذلك من الطيات وبمبلغ ثلاثمائة قرش اقباب محاماه صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسه يوم الاثنين ٢٣ سنة ١٩٢٢ وافق ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية

٨٢

انقطاع المرافعة في الاستئناف عدم اعلان الحكم المستأنف

اذا حكم بانفاة المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع ثلاث سنوات فالحكم للمستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف - المادة ٣٠٤ مرافعات هذا ولو كان الحكم الابتدائي لم يعلن لمحكوم عليه .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهاية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة عنا تحت رئاسة صاحب السعادة

وحيت انه وان كانت هذه المحكمة ترى ان وضع يد المستأنفين كان بسلامة نية الا ان ماصدر من الاحكام باحقية الوقف نظارة المستأنف عليه لتلك الاطيان يجعله مستحقا لوضع يده عليها مريوم رفع الدعوى ويكون له الحق في ريم من ذلك التاريخ وعليه يتمين الحكم بالزام المستأنفين بالريع من يوم رفع الدعوى وحيث انه رفعت دعويان عن هذه الاطيان امام محكمة الرقازيق احدهما في - نه ١٩١٠ نمرة ١١٢ عن ١٤ - ١٨ ط والاخرى عن ٢١ ط في سنة ١٩١٧ نمرة ١٨٥٩ وحيث ان يكون مدة الريع المقتضى احتسابها عن القطعة الاولى هي من سنة ١٩١٠ لغاية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨

عبد الرحمن رضا باشا وبخضرو جانب مستر داتري وحضرة صاحب المزة محمد مظهربك مستشارين ويوسف صدقي افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي :

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي مرة
٢٧٤ - سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من الخريجات خضره واستيته زوجتي المرحوم محمد احمد عامر واحمد محمد عامر وقسطه وآمنة وفاطمة وغاليه وعزيزه اولاد المرحوم محمد احمد عامر مستأنفين
صد

ورثة المرحومه مباركة بنت احمد عامر وهما صالحه بنت احمد خريصن وحسنه بنت خليل البدي العربي ورثة المرحوم معاز طنطاوى وهما ابراهيم طنطاوى اخيه وعزبت موسى زوجته وحليمه بنت ابو عوف وفرحانه بنت ابو عوف وظهرة بنت احمد عامر وحسين نصر الدين وجاب الله حسين نصر الدين مستأنف عليه

وقائع الدعوى

دفعت مباركة بنت احمد عامر مورثة المستأنف عليها الاوابن هذه الدعوى امام محكمة طنطا الاهلية ضد المستأنفين وباقي المستأنف عليهم بمرضىة أعلت في ٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ وتنص في ان المرحوم احمد عامر توفي عن ورثائه الشرعيين وم زوجته خديجة واولاده ظهره

ومقبوله وفاطمة ومباركة (المدعية) وقسطه ومحمد وترك ١٢ س ١٤ ط ٦ في المينة الحدود والمعاليم بمرضىة الدعوى فخص الزوجة ١٦ س ١٩ ط بحق الشمن وخص كل بنت من بناته ٨ س ١٩ ط وخص الولد ١٦ س ١٤ ط ١٤ ثم توفيت الزوجة عن اولادها وهم مباركة (المدعية) وظهره ومحمد فخصها ٢٢ س ٣ ط واولادها الى ماورثته عن ابيها فيكون المجموع ٦ س ٢٣ ط على الشيوخ في الاطيان المذكورة ولما نازعة المدعى عليهم لها في هذا التقدر طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها الي ٦ س ٢٣ ط على الشيوخ في الاطيان ساقفة الذكركر مع الزام المدعى عليهم بتسليمها اليها والزامهم بالمصاريف والأتعاب وبع المرافعة في هذه الدعوى حكمت محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ بحضورها بثبوت ملكية المدعية انصبيها الشرعى شاعا في ١٦ س ٢١ ط ٥ في المدينة في الكشف الصادر من الدخراخانة المصرية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١١ مرة ٦٨٥ وتسليمه لها والزمتم المدعى عليهم بالمصاريف و١٠٠ قرش أتعاب محاماه - وقد اعلن هذا الحكم المالكوم عليهم فرفضوا الاستئنافا عنه امام محكمة الاستئناف فحكمت فيه بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ بقبول الاستئناف شكلا والفا الحكم للمستأنف ورفض دعوى مباركة احمد عامر المستأنف عليها مع الزامها بمصاريف الدرجتين فرفضت

يجوز رفع استئناف جديد عنه بعد هذا عملاً بالمادة (٣٠٤) من قانون المرافعات وطلب المعامى عن المستأنفين رفض هذا الدفع لأن حكم بطلان المرافعة في الاستئناف الاول يجعله كأن لم يكن ولأن الحكم الابتدائي لم يعلن لهم اعلاناً قانونياً ظلو الاعلان من الشهود وبذلك لم تنقض مواعيد الاستئناف كل ذلك للأسباب المبينة بحضور الجلسة.

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانوناً

من حيث انه ثابت من اوراق هذه الدعوى ان المرحومه مباركة بنت احمد عامر رفعت دعوى امام محكمة طنطا الاهلية ضد المستأنفين طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٢٣ و ٢٣ ط شاعه في الاطيان الخلفه عن والدها فحكمت لها المحكمة المذكورة بطلباتها بحكم تاريخه ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣

وحيث ان المستأنفين قد استأنفوا ذلك الحكم وحكمت محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ بالتصديق على نازل المستأنفين عن محمد حسين وسماع حسين من المستأنف عليهم وقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مباركه مع الزامها بالمصاريف

مباركه المذكورة التماس عن هذا الحكم وحكم فيه بقبول التماس وتحديد جلسة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ للتسليم في موضوع الدعوى وبعد المرافعة فيه حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ بأحالة الدعوى على التحقيق ومضت ثلاث سنين من تاريخ صدور هذا الحكم والدعوى موقوفة فقد قدم المستأنف عليهم طلباً للمحكمة يطالبون فيه الحكم بإبطال المرافعة بالطرق المبينة بالمواد ٣٠١ وما بعدها من قانون المرافعات وبعد المرافعة في هذا الطلب حكم بإبطال المرافعة في الاستئناف المرفوع من المستأنفين مع الزامهم بالمصاريف واعلنوا بهذا الحكم . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأول ديسمبر سنة ١٩٢٠ جدد المستأنفون استئنافهم عن الحكم الصادر من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وطلبوا الغاء بجميع اجزائه ورفض دعوى ورثة المرحومه مباركه بنت احمد عامر (المستأنف عليهما الاولين) مع الزامهما بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

وبجلسة مرافعة يوم ٩ يناير سنة ١٩٢٢ دفع المعامى عن المستأنف عليهما الاولين دفعاً فرعياً بعدم قبول الاستئناف سابقة رفته والحكم فيه ببطلان المرافعة اذ ان ذلك الحكم يعطى للحكم الابتدائي قوة الحكم النهائي ولا

وحيث ان هذا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التي بناء على التماس الحرمة مباركه بحكم صادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٥ بقبول التماس وتعدد يوم المرافعة في الموضوع وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ قضت محكمة الاستئناف باحالة القضية على التحقيق تثبت الحرمة مباركه ما جاء بسبب ذلك الحكم ولعل طرف الآخر الذي بالطرق عينها وحيث ان طرفي الخصوم اهلوا تنفيذ هذا الحكم التمهدي مدة ثلاث سنوات فرقع ورثة المرحومه مباركه دعوى بابطال المرافعة وحكم بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بابطال المرافعة في الاستئناف المقيد بحول المحكمة تحت رقم ٣٦٢ سنة ٣١ قضائية لمضي اكثر من ثلاث سنوات وحيث انه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ جدد المستأنفون استئناف الحكم الصادر من محكمة طنطا بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وحيث ان المستأنف عليهم طلبوا عدم قبول الاستئناف لسابقة رقمه والفصل فيه وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض هذا الدفع لان الحكم المستأنف ما كان اعلان اليهم اعلانا قانونيا لان الصورة للقدمة منهم معانة على يد مندوب محضر فلم يذكر في تلك الصورة حضور الشاهدين عملا بالمادة (١٣)

من قانون المرافعات وحيث ان المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات تقضى بانه اذا حكم بالغاء المرافعة انقائه بالاستئناف بسبب اتمرار الاقتراح فالحكم المستأنف يعتبر انه نهائي لا يستأنف وحيث ان المادة ٣٠٤ سالفة الذكر تقابلها المادة (٤٦٩) من قانون المرافعات الفرنسي وحيث انه جاء بشرح العلامة (دالوز كود أنوتي) على المادة (٤٦٩) المذكورة ان المذهب الذي اتبعته المحاكم عموما وسرت في احكامها عليه هو ان الحكم بابطال المرافعة في قضية منظورة أمام محكمة الاستئناف لا يقتصر تأثيره على أوراق المرافعة كما هو الحال في القضايا الابتدائية بل يشمل موضوع القضية نفسه وعليه فابطال المرافعة أمام الاستئناف حتى لو كانت مواعيد الاستئناف لم تمض بسبب عدم اعلان الحكم الابتدائي وحيث أنه من ثم لم يبق عمل للبحث فيها اذا كان الحكم المستأنف اعلانا قانونيا من عدمه لان الحكم المستأنف اصبح نهائيا بمقتضى المادة (٣٠٤) سالفة الذكر ولا يجوز استئنافه وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا في محله وحيث ان المستأنفين تنازلوا عن الحرمة سماحت حسين نصر الدين فيتعين قبول تنازلهم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب

مستر واثرني وحضرة صاحب العزة محمد مظهر

بك مستشارين ويوسف صديقي افندي كاتب

الجلسة

اصدرت الحكم الاتي

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي

بتمرة ٥٠٦ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الحاج ادريس علال الغازي

مستأنف

ضد

خالد افندي فرجاتي لم يحضر بجملة المرافعة

مع سبق حضور المحامي عنه بالجلسات السابقة

مستأنف عليه

وقايح الدعوى

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى امام محكمة

مصر الاهلية ضد المستأنف بمرضه اعلنت

في ٦ اغسطس سنة ١٩١٨ وتنهى في ان المدعى

عليه افرضه مبلغ ٢١٠ جنيتها في اغسطس سنة ١٩١٢

واتبع معه طريقه لاختفاء الفوائد الفاحشة وهي

انه يؤجر اليه ٢٥ فدان بأجبار قدره ٦ جنيه في

السنة عن سنة غايبتها ستمبر سنة ٩١٣ وليس بحضور

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بالنسبة للمستأنف

عليها الاولين وغيايا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم

بأثبات تنازل المستأنفين عن الحرمه سماح بنت

حسين نصر الدين وبعدم قبول الاستئناف شكلا

مع الزام رافقيه بالمصاريف و٢٠٠ مائتي قرش

اتعاب محاماه

صدرو هذا الحكم وتلي علنا بجملة يوم

الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢ جمادى

الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية

٨٣

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة . قوته

طريق الطعن فيه — اسبابه — ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا

يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطعن فيه بطريق

الاستئناف وانما بالطريق المادي لكافة العقود أى

بدعوي جديدة . ولا تقتصر أسباب الطعن فيه على

ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وانما يجوز

الطعن فيه بكل الاسباب التي يظن بها في سائر

العقود خصوصا اذا كان الطعن مبني على مخالفة العقد

لنظام العام أو الاداب العامة (وفي القضية بالراء

الفاحش .

راجع فيما يختص بقوة محضر الصلح الحكم

الصادر من محكمة الاستئناف في القضية نمرة ٥٩١

سنة ٣٥ — المحاماة سنة اولى ٩٤٠ صحيفة ٤٧٠

له مستأجرا يدعى احمد عويس طامر يستأجر منه هذه الاطيان بمبلغ ٨٢٦ قرش ويضمنه في دفع الايجار ويصبح بهذه الطريقة مدينا المدعي عليه في مبلغ الايجار المتفق عليه وتشمل هذه القيمة مبلغ السلفة وفوائده وقد دفع المدعي عليه دعوى علي احمد عويس طامر الذي استأجر فعلا الاطيان وعليه بصفته ضامن متضامن له طامرا بالايجار الذي استحق له عن سنة ١٩١٣ امام محكمة مصر وانتهت صلحا بين الطرفين وبعد مضي ستة شهور من السلفية السابقة اقترض المدعي من المدعي عليه مبلغ ١٠٥ جنيه وتحرر به عقد ايجار عن ٣٥ فدان لمدة سنة تنتهي في سبتمبر سنة ١٩١٣ صادرة الى المقرض بستة جنيهات وذكر فيه ان الايجار دفع من المستأجر عن السنة المذكورة ثم أجر ادریس علال هذه الاطيان مدة ثانية من باطنه الى احمد القرني بضمانة اندعى بسعر الفدان ٨٢٦ قرش عن السنة نفسها وذكر في العقد أنه قبض ايجارها ورفع بمد ذلك دعوى أمام محكمة طابدين عليه وعلى المستأجر وانتهت صلحا تصدق عليه في اول فبراير سنة ١٩١٤ وبتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٣ اتفق المدعي والمدعي عليه علي تسوية الحساب بينهما وعلى طريقة الدفع وذلك بمقتضى ورقة محاسبية وتأمينا لمبالغ التي وردت بهذه المحاسبة وقيمتها ٩٧٥٠٠ قرش قد باع المدعي الى المدعي عليه يما وفائيا

عشرين فدان بخمسة عقود مؤرخة بتاريخ تلك المحاسبة تستحق الدفع الاول في سنة ١٩١٤ والثاني في سنة ١٩١٥ وهكذا حتى سنة ٩١٨ وأجر ادریس علال عشرين فدان الى احمد عويس بضمانته بمبلغ ١٨٠ جنيه وارسل له ١٩٥ جنيه قيمة عقد البيع الذي استحق الدفع من سنة ١٩١٤ الا ان ادریس علال خصمه من ايجار سنة ١٩١٤ ثم رفع دعوى عليهما امام محكمة مصر بمطالبتها بمبلغ ١٨٠ جنيه ايجار العشرين فدان عن سنة ١٩١٥ وانتهت بالصالح وقررا ادریس علال بأنه قبض المبلغ المذكور وماحقته بعد أن حصل من المدعي على عقد بيع وفائي بأربعة أفدنه بمبلغ ٢٠٠ جنيه يشمل الايجار والمصاريف ويستنتج مما ذكر ان مجموع المبالغ التي اترضضا منه هو ٦٦٥ جنيه و٦٠٠ ملزم وما زاد عن ذلك فهو عبارة عن ايجار الاطيان التي اعطيت اليه تأمينا لسداد الدين وقيمة ذلك الاجل يزيد بكثير عن سعر الفوائد المصرح بها قانونا ونظرا لان كل ما هو مستحق على المدعي حتى ١٧ اغسطس سنة ١٩١٨ هو مبلغ ٤٦٨ ج و٤٧٠ م حسب البيان الوارد بالعرضه لذلك طلب الحكم بانفاء الستة عقود الموصوفة بأنها بيع وفائي صادرة منه المدعي عليه عن ال ٢٤ فدان الكائنة بزممام كفر بركات وعمار بمركز العياط باعتبار كل عقد أربعة أفدنه منها بمحوض القرنه ١٨ ط ٢١ فدان ومحوض الجرف والذوال ٦ ط ٢ ف وهو

و بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ قدم المحامي عن
المستأنف مذكرة طلب فيها الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع اعتماد تقرير
الخبر للمقدم أولا القاضي باعتبار ان الباقي
للمستأنف بذمة المستأنف عليه هو مبلغ ١٢٨٦ ج
و ٣٣٠ م مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف
والانجاب عن الدرجتين واحتياطيا اعادة للمأمر به
للخير مع تحديد مأموريته تحديدا تاما - كما قدم
المستأنف عليه مذكرة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢
طلب فيها رفض الاستئناف وعن الموضوع
طلب اعتماد النتيجة النهائية للخبر في نظير عمو
التسجيلات وبراءة ذمته بمد استبعاد مبلغ ٢٥٥٧ م
٣٧٧ ج من نتيجة الخبر اي مبلغ ١١٥ م ٦١١ ج
أو من مبلغ ٢٧٤ م ٦٧٥ ج ويكون الباقي عليه في
النتيجة الاولى مبلغ ٨٥٨ م ٢٩٦ ج وفي الثانية ٤٩ م
٢٩٨ ج وهو الذي يتعين عليه سداد نظير عمو
التسجيلات الحاصلة بمقتضى العقود الستة على
ال ٢٤ فدانا الواضحة في صحيفة الدعوى والزام
المستأنف على كل حال بالمصاريف والانجاب
عن الدرجتين

المحكمة

بعد سماع الرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون
من حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان الاستئناف مرفوع عن الحكم

التسجيلات المتوقفة لمصلحته على الاطيان
المذكورة وبراءة ذمته نظير دفعه مبلغ ٤٦٠ ج
٤٨٠ م والزام المدعي عليه بالمصاريف والانجاب
و بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ قضت المحكمة
باعتبار عقود البيع رهنا وبمحاسبة المدعي عليه على
الفوائد باعتبار المايه تسعة ونسبت خيرا لتصفية
الحساب بالسكيفية للمينة بذلك الحكم وقد باشر
مأموريته وقدم تقريره وبعد المناقشة فيه حكمت
محكمة مصر الاهلية بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠
حضوريا وقبل الفصل في الموضوع باعادة الفضيحة
للخير لاداء المأمورية للمينة بأسباب هذا الحكم
وعليه ان يقدم تقريره في ظرف أربعة اسابيع
من تاريخ اعلانه وعلى المدعى اعلانه في مدة
اسبوع وحددت لنظر الدعوى جلسة ٩ مايو
سنة ١٩٢٠ وصرحت لاطراف الخصوم بالاطلاع
وتبادل المذكرات والمستندات لغاية قبل الجلسة
باسبوع وابتقت الفصل في المصاريف الآن
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٨ مارس سنة ١٩٢٠ طالبا الغاء وفي الموضوع
باعتماد تقرير الخبر واحتياطيا اذا رأت المحكمة
اعادة القضية للخبر فتعدد مأموريته وتضع له
قاعدة أساسية يسير بموجبها مع الزام المستأنف
عليه بالمصاريف والانجاب وبجلسة مرافعة يوم
٢١ يناير سنة ١٩٢٢ صر المحامي عن المستأنف على
الطلبات السابقة للأسباب المينة حضر الجلسة

التمهيدي الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ علي ان المقد يشتمل على ربا فاحش
القاضي باعادة القضية للخبير لفحص محتويات
محاضر الصلح المتمسك بها المستأنف وبيان المبالغ
التي المستأنف في ذمة المستأنف عليه وتواريخها
والقوايد التي يجب احتسابها عنها بواقع الماسية
تسعة سنويا والاقساط التي تسددت مع خصم
ما زاد عن القوايد القانونية من أصل الدين
وذلك لماطعن به المستأنف عليه من أن تلك
المحاضر تحتوي علي فائدة تربو عما سمح به
القانون

وحيث ان للمستأنف يزعم بان تلك المحاضر
مصدق عليها من المحكمة الجزئية ولا يجوز
الطعن فيها الا لأحد الاسباب المبينة بالمادة
٥٣٥ من القانون المدني

وحيث ان محضر الصلح لم يخرج عن كونه
عقدا بين العارفين وليس هو بحكم وبالتالي
لا يمكن الطعن عليه بطريق الاستئناف وعبرة
التصديق عليه من المحكمة الواردة في المادة
(٦٨) من قانون المرافعات لا تفيد الا أنه عقد
محرم أمام المحكمة وكان الاولى ان يكتب في
في المادة المذكورة بالقول بأن المحكمة
تتمده أو تثبت اجراءه

وحيث انه متى تقرر ان محضر الصلح ماهو
الا عقد كباقي العقود فهو بالتالي خاضع للقواعد
العامة للعقود خصوصا متى كان الطعن مبنيا

علي ان المقد يشتمل على ربا فاحش
وحيث ان ظاهر المادة - ٥٣٥ المبين
بطرق الطعن في الصلح ليس الفرض منه تحريم
اثبات فساد الالتزام بسبب مخالفته للنظام
العام او الاداب العامة او لعدم توفر أحد شروط
صحة الرضا او الاهلية الى آخره

وحيث انه بناء علي ذلك يكون الحكم
المستأنف علي صواب وقد تنفذ ذلك الحكم
التمهيدي فعلا ولا يخرج الخبير نتيجة الحساب
بالكيفية الموضحة في تقريره الملاحق وتكون
القضية أذن صالحه للحكم عملا بالمادة ٣٧٠
مرافعات

وحيث ان المحكمة تعتمد التقرير المذكور
وتأخذ بالطريقة الثانية منه التي اظهرت ان الباقي
للمستأنف في ذمة المستأنف عليه هو مبلغ ٧٤٧م
٦٧٥ ج

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم
التمهيدي المستأنف وبالزام المستأنف عليه بان
يدفع للمستأنف مبلغ ٧٤٧ مليم و ٦٧٥ جنبيه
المبين بتقرير الخبير ومحو التسجيلات المتوقعة علي
الاربعة وعشرين فدانا الواردة في العقود الواضحة
بورقة ادعوى نظير دفع هذا المبلغ والزمّت
للمستأنف عليه بالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ

عن الدرجتين والمقاصة في انساب المحاماة

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسته يوم
الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢ جمادى
الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية

صند

الشيخ محمد علي العمري ومحمد محمد السدني
وروي قناوي والشيخ سيد قرني سعيد افندي
ثم مديرية الفيوم . مدعى عليهم

الوقائع

رفع المدعون هذه الدعوى أمام هذه
المحكمة قالوا فيها أن المدعى عليهم عدا الأخيرة
منهم دفعوا دعوى لمحكمة بني سويف الأهلية
بتثبيت ملكيتهم الى سبعة افدنه وقضت
فيها المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٩ مايو سنة
١٩١٦ برفضها فاستأنوا بها بتاريخ ٤ سبتمبر
سنة ١٩١٦ وتقيدت بجدول هذه المحكمة تحت
نمرة ٧٦ سنة ٣٤ قضائية وقد احيات على التحقيق
بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ ولما مضى على
ايقافها اكثر من ثلاث سنوات اضطر المدعون
الى أن يطلبوا بطلان المرافعة في الاستئناف
المذكور بعريضة معلنه في ٣١ مارس سنة ١٩٢١
وفي ٢ ابريل سنة ١٩٢١ مع الزام المدعي عليهم
بالمصاريف وانساب المحاماة

وبجلسة المرافعة مسم وكيل المدعين على
هذه الطلبات وانضم اليه حضرة مندوب المديرية
للاسباب التي قالها كل منها بالجلسة . ووكيل
المدعي عليهم طلب رفض دعوى بطلان المرافعة
لأنه لم يرض على ايقافها مدة الثلاث السنوات
على الحساب الا فرنجي لأنه هو الممول عليه

٨٤

بطلان المرافعة — كيفية احتساب المدة —

التقويم الشمس

تحتسب الثلاث سنوات المنصوص عنها في
لئاده ٢٩٧ مرافعت لبطلان المرافعة على مقتضى
التقويم الشمسي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جتساب مستر
برسفال وكييل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزة عطيه بك حسني ومحمد حلي
عيسى بك مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في دعوى بطلان المرافعة المقيمة بالجدول
المصري نمرة ٥٧٤ سنة ٣٨ قضائية
للمرفوعة من حسين ومحمود زليخه وحفيظه
اولاد مصطفى اسماعيل الجندي والحرمة شراده
زوجته . مدعون

١٤ حساب المجرى

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على أوراق القضية والمداولة فانونا

حيث أن المستأنفين وم المدعي عليهم الاربعة الأول في هذه الدعوى كانوا استأنفوا الحكم الصادر من محكمة بني سويف الاهلية بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩١٥ القاضي برفض دعواهم بطلب تثبيت ملكيتهم الى صبة افدنة وبمجلس ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ حكمت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بأحالة الدعوى على التحقيق وانتدبت أحد مستشاريها وبقيت القضية موقوفة بدون عمل ما الي أن أعلن للمستأنفون خصومهم بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢١ بالحضور أمام هذه المحكمة بمجلسها المنعقد في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ لسماعهم الحكم بانتداب أحد مستشاريها لاداء الاعمال الصادرة بها الحكم التمهيدى السالف ذكره بدلا من المستشار السابق

وحيث أن المـ تأنف عليهم وم المدعون في هذه الدعوى قدموا طلبا ضد المستأنفين ومديرية الفيوم بيطلان المرافعة في الاستئناف للقيد بمجدول المحكمة تحت نـ ٢٦ سنة ٣٤ قضائية أعلن هذا الطلب بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢١ و ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١ لاتقطاع المرافعة

في الاستئناف المذكور أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إيقافه بالحكم التمهيدى السالف ذكره باحساب هذه المدة على مقتضى التقويم المجرى وذلك عملاً بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات

وحيث أن المستأنفين دفعوا هذه الدعوى بان مدة الثلاث سنوات المقررة في المادة المذكورة لم تنقض على حساب التقويم الشمسي لانه باحساب المدة من ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ تاريخ الحكم التمهيدى الي ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ تاريخ اعلان الخصوم في الاستئناف يتضح أن المدة المذكورة لم تنته

وحيث أنه نقطة النزاع بين الخصوم تنحصر الآن في أى التقويمين الشمسي أو المجري الواجب العمل به عند احساب مدة الثلاث السنوات المذكورة

وحيث أنه لم يرد في قانون المرافعات ذكر أي نص خاص باحساب المواعيد على اختلافها على مقتضى التقويم الشمسي أو التقويم القمري بل جاءت عبارته عامة لا تفيد في ظاهرها التخصيص

وحيث أنه في حالة سكوت القانون عن النص الصريح فيما يختص بالتقويم الواجب احساب المواعيد بمقتضاها يجب الرجوع الى قصد الشارع عند وضعه القانون

وحيث أن قانون المرافعات في المواد المدنية

والتجارية فيما يختص بالمواعيد مأخوذ من القانون الفرنسي فالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات القاضية ببطالان المرافعة بمضى الثلاث السنوات من تاريخ انقطاعها مأخوذة من الفقرة الاولى من المادة ٢٩٧ من القانون الفرنسي

وحيث أن المواعيد المقررة في القانون الفرنسي يجب أن تحسب على مقتضى التقويم الشمسي وهو التقويم الذي أمرت الحكومة الفرنسيه بالعمل على مقتضاه كما جرت على ذلك المحاكم الفرنسيه

وحيث مادام ان القانون المصري مأخوذ فيما يتعلق بهذه المواعيد من القانون الفرنسي فيجب الرجوع اليه واعتبار ان التقويم الشمسي هو الواجب العمل بمقتضاه وهو ما أراده الشارع ولم يوضع نص آخر يخالفه

وحيث مما يؤيد هذا المبدأ خلو القانون

للدني فيما يختص بالمواعيد في المواد التي يقتضيها وفي المدد المكتسبة للملكية أو المسقطه للحقوق من النص الصريح في احتساب هذه المواعيد والمدد على مقتضى التقويم الهجري الا ما نص عنه بالمادة ٢١١ من القانون المذكور التي نصها الرتبات والفوايد والمعاشات والاجر وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة يستقط الحق في المطالبة بمضى خمس سنوات هلاله، ويظهر ان الشارع راعي في سقوط هذه

الحقوق بمضى خمس سنوات الظروف المحليه فاحتسب هذه المدة على مقتضى التقويم الهجري على سبيل الاستثناء فإشار الى ذلك بنص صريح

وحيث ينتج من ذلك ان الاجل في احتساب المدد المذكوره هو بحسب التقويم الشمسي الا ما استثنى بنص صريح كما تقدم وحيث مما تقدم ترى المحكمه وجوب احتساب مدة الثلاث السنوات المذكوره على مقتضى التقويم الشمسي وباحتسابها من تاريخ الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ الى يوم رفع دعوى بطالان المرافعه الحاصل في ٩ ابريل سنة ١٩٢١ يتضح ان مدة الثلاث السنوات المذكوره لم تنقض وعلى ذلك تكون دعوى بطالان المرافعه على غير اساس ويتمين رفضها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمه حضوريا برفض طلب بطالان المرافعه واؤتمت رافعيها بمصاريفها بدون ائتاب

هذا ما حكمت به المحكمه بجلستها المنعقدة في يوم الاربعاء اول فبراير سنة ١٩٢٢ للموافق ٤ جادى الثانيه سنة ١٣٤٠

٨٥

ضد

احمد الروبي شعبان وعبد الازق الروبي .
رفع احمد الروبي شعبان دعوى ضد
المستأنف والمستأنف عليه الثاني امام محكمة
الفيوم الجزئية طلب فيها الحكم بأحقيةه الى
١٠ ط بطريق الشفعة مقابل الثمن المعروف
وقد دره ٨٤ جنيهها مع المصاريف والأتعاب
والنفاذ .

وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة
الجزئية في غية المدعي عليه الثاني وفي
حضور الباقيين بأحقية المدعي لاخذ العشرة
قرابط المدينة بصحيفة الدعوى بطريق الشفعة
مقابل دفع الثمن المعروف ٨٤ جنيهه والمصاريف
فاستأنف للمستأنف هذا الحكم بمرضىة طلب
فيها سماع المعان اليه الاول الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا الفاء الحكم
المستأنف ورفض دعواه مع الزامه بالمصاريف
واتعاب المحاماه عن الدرجتين . وبعد أن
تحضرت القضية احيث الى جلسة المرافعة
وفيها اصر الحاضر عن المستأنف على هذه الطلبات
لما يينه بالمذكرة المقدمة في الدعوى .

والحاضر عن المستأنف عليه الاول طلب
التأييد لما يينه بمذكرته ايضا
ولم يحضر المستأنف عليه الثاني لدفع
الدعوى .

شفعه . عرض الثمن وعدم ايداعه . رفع دعوى
الشفعة الى محكمة غير مختصة . قطع مذكر السقوط
١ — لا يترتب على عدم ايداع الثمن بعد عرضه
سقوط حق الشفع في الشفعة . لأن الابداع ليس
شرطا لصحة العرض الا بالنسبة لبراءة الذمة من
الدين وفوائده ولا نغن العين المشفوع فيها لا يصح
ديننا على الشفع الا بالحكمة بالشفعة

٢ — اذا كان واجبا على الشفع ان يرفع دعواه
في الثلاثين يوما التالية لظهور رغبته في الشفعة فان
رفع الدعوى خطأ امام محكمة غير مختصة يقطع هذه
المدة فلا يدخل في حسابها الا الايام السابقة على رفع
الدعوى امام المحكمة غير المختصة والايام التالية
لحكم عدم الاحتصاص

راجع المعنى الوارد بالفقرة الثانية حكم محكمة
الاستئناف في ٨ ديسمبر ١٩٢٠ — المحاماه سنة ثانيه
عدد ٣ حكم ٤٥

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأى
الحكمة في يوم الاثنين

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني افندى
وحضور حضرتي محمد عثمان الفندي افندى
وعلى سرأى افندى القاضيين

وحضور محمد السيد افندى الكاتب
صدر الحكم الآتي :

في الاستئناف المرفوع من سعد محمد
صيره نمرة ٥٠٢ سنة ١٩٢٠

المحكمة

علمه الحقيقي يبدأ من اليوم التالي لأبداع
المقدين الصادرين الى المستأنف وزميله في
دوسيه القضية الكلية نمرة ١٨٨ سنة ١٩٢٠
وهو يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ الذي حصلت
فيه للرافعة بين الخصوم وصدر فيه حكم
المحكمة المذكورة بمدم اختصاصها بنظر
الدعوى بالنسبة للمستأنف .

وحيث ان العرض الذي حصل اولاً في ٢
ديسمبر سنة ١٩٢٠ قد اشتمل من البيانات
المتعلقة بالبائع والمشتري ومقدار الصفقة والتمن
الحقيقي ما يقطع في علم المستأنف ضده الاول
(المشتري) بعناصر البيع علماً تاماً وهو عرض
صحيح ولو لم يقرن بأبداع الثمن باديء بدء
لان الايداع ليس شرطاً للصحة العرض الا
بالنسبة لبراءة الذمة من الدين المتعلق بها قطعاً
للفوائد ومنعاً لاستحقاقها وليس ثمن العين
المشفوع فيها من ذلك في شيء وهو لا يترتب
في ذمة طالب الشفعة الا بالحكم له بها ومن
ومن ثم فليس ايداع الثمن بعد عرضه واجباً
فيها .

وحيث أن ما يذهب اليه المستأنف من
انقضاء الثلاثين يوماً الواجب رفع دعوى الشفعة
في بحرهما ابتداء من تاريخ العرض غير وجيه
لأنه وأن كان العرض الاول قد حصل في
٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكانت الدعوى الصحيحة

بعد سماع للرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانوناً .

حيث أن المستأنف ضده الاول احمد
الروبي دفع هذه الدعوى باديء بدء بمحكمة نبي
سوييف الكلية ضد المستأنف وآخر اسمه على
احمد حسن وطلب أخذ الصفتين الميمنتين
اليهما من المستأنف ضده الثاني بالشفعة وقد
قضى في الدعوى المشار اليها بتاريخ ٢٦ يناير
سنة ١٩٢٠ بمدم اختصاص المحكمة بنظرها
بالنسبة للمستأنف أما بالنسبة للمشتري الآخر
على احمد حسن فقد حكمت بأحالة الدعوى على
التحقيق لاثبات علم طالب الشفعة بالبيع قبل
طلب الاخذ بها بأكثر من خمسة عشر يوماً .
وحيث أن المستأنف ضده الاول كان
قد عرض الثمن الحقيقي للصفقتين على المشتريين
بموجب محضر عرض واحداً علي اليهما في ٢
ديسمبر سنة ١٩١٩ والى حكم بمدم الاختصاص
بالنسبة للمستأنف عاد فعرض عليه ثمن صفقته
الخاصة به عرضاً حقيقياً في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠
ثم رفع الدعوى لمحكمة الفيوم الجزئية في ٨
فبراير سنة ١٩٢٠ .

وحيث أن محكمة الدرجة الاولى قد
حكمت للمستأنف عليه الاول بأحقية في
أخذ القدر المتنازع بشأنه بالشفعة لانها اعتبرت

٣٠ مايو سنة ١٩٢١ و ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني افندي القاضى وحضور حضرتي مراد كامل افندي وعلي مري افندي القاضيين ومحمد السيد افندي كاتب الجلسة وفي غيبة حضرة محمد عثمان افندي القاضى الذى حضر المرافعة والمداولة وامضى علي مسودة الحكم

٨٦

دعوى حراسة . اختصاص . قاضى الامور المستعجلة . محكمة الموضوع

لا يتعين رفع دعوى الحراسة المستعجلة الى المحكمة الابتدائية المطروح امامها موضوع النزاع وانما يختص بها قاضى الامور المستعجلة طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات . لان سياق نص المادة ٤٩١ مدنى لا يقتضى هذا التعين ولا يتعارض مع نص المادة ٢٨ مرافعات المذكورة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة نبي سويف الابتدائية الاهلية
بالجلاس المدنيه الاستئنافيه النعقد علنا
بسرائي المحكمه

تحت رياسه حضرة محمد زكى بك وكيل المحكمه
وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني افندي
وموافي علام افندي القاضيين
وحضور علي كامل افندي الكاتب
صدر الحكم الآتى
في قضية الاستئناف غمرة ٦٠٦ سنة ١٩٢٠

المرفوعه من حسن سليم سليمان

لم ترفع لمحكمة الفيوم الا أن دفعها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ للمحكمة السككية غير المختصه قاطع للمدة ولم يحض بين تاريخ المرض الاول وتاريخ رفع الدعوى الاولى المشار اليها الا ستة عشر يوما وبين حكم عدم الاختصاص (٢٦ يناير سنة ١٩٢٠) ورفعها لمحكمة الفيوم الجزئية (٨ فبراير سنة ١٩٢٠) الا ثلاثة عشر يوما وهذا وذلك لا يزيد عن تسعة وعشرين يوما وهو دون اليمعاد القانوني (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات مادة ٣٩٩ ص ٤٩٨ غمرة ٨٣)

وحيث ان المحكمة ترجح من ظروف هذه القضية والقضية السككية غمرة ١٨٨ سنة ١٩٢٠ ومن التحقيقات التى حصلت فيها علم المستأنف ضده الاول بايبيع الحاصل للمستأنف وعناصره كلها قبل تاريخ المرض الاول بأكثر من اربعة شهور ولدلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الناقض .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بأنهاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى المستأنف ضده الاول والزامه بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلية يوم الاثنين

ضد

و ٢٣ ف حتي يتم الفصل في هذه الدعاوى المدينة
واللحكمة أن تعين اى قدر من ال ٨٣ وفي أى
جهة منها حتي يستطيع المستأنف الحصول على
قوته منه مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف
وانعاب المحاماة عن الدوجتين

وبجلسة المرافعة الاخيرة صمم الوكيل عن
المستأنف على الطلبات الواردة باعلان الاستئناف
لما يئنه بمذكرته الختامية
والوكيل عن المستأنف عليه الأول طلب
التأييد لما يئنه بمذكرته
والوكيل عن المستأنف عليه الثاني طلب
أيضا التأييد

والمستأنف عليه الثالث قال أنه متنازل
عن دخوله خصما ثانيا وحافظ لنفسه الحق في
رفع دعوى خصوصيه
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن السئناف عليهم ومن بينهم
الحارس القضائي دفعوا الدعوى لدى محكمة
الدرجة الاولى بجملة دفعوع فرعيه لم تمن تلك
المحكمة الابواحد منها دون الدفعوع الاخرى وهو
المتعلق بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لقيام
الدفعوع أمام المحكمة الابتدائية وحكمت بقبوله

نصرى حبيب واحمد افندي مصطفى
الخبير ويسن عبد اللطيف سليم مستأنف عليهم
رفع المستأنف دعوى امام حضرة قاضي
الامور المستعجلة بمحكمة بني سويف الجزئية
ضد نصرى حبيب وطلب فيها تعيينه حارسا على
١٩ ط ٢٣ ف جملة ما يملكه شيوعا في ٨٣ ف
السكائنه بناحية اهوه والى سبق أن تبين عليها
احمد افندي مصطفى حارسا قضائيا من محكمة
بني سويف الاهليه وأن المستأنف عليه الاول
أدخل احمد افندي مصطفى الحارس خصما في
الدعوى وأدخل أيضا في الدعوى بسن عبد اللطيف
خصما ثالثا . ودفع المستأنف عليهم الدعوى
بدفعوع فرعيه وموضوعيه ومما دفع به المستأنف
عليه الأول أن حضرة قاضي الامور المستعجلة
غير مختص بنظر هذه الدعوى لوجود دعوى
كلية منظورة أمام محكمة بني سويف عن هذه
الاطيان وفملا قد صدر حكم حضرة قاضي
الأمور المستعجلة بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩
بعدم اختصاصه مادام أن هناك دعوى كلية
بشأن هذه الاطيان

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٩ و ٢١ يوليو سنة ١٩٢٠ وطلب قبول الاستئناف
شكلا وموضوعا الغاء الحكم المستأنف والحكم
بتعيين حارسا قضائيا على نصيبه وقدره ١٩ ط

الأمور المستعجلة خشية الطولى لو تختم علي صاحبها أن يسلك بها طريق التقاضى العادي وحيث أن اختصاص القاضى للمستعجل بنظرها ولو كان النزاع الاصلي قائما لدي محكمة أخرى لا يجتمع من تحري اركانها وتوفرها فيها فان تبين له وجه الخطر والاستعجال ينظر فيها ولا حكم بعدم قبولها ومن ثم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتمين الفاؤه

وحيث أن باقى الدفوع الفرعية لم يفصل فيها ابتدائيا ولذلك لا يتأتى لهذه المحكمة أن تنظر فيها وللخصوم أن يرجعوا اليهالدي محكمة الدرجة الاولى

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنهاء الحكم المستأنف ورفض الدفع الفرعى للقدم من المستأنف ضددم وباختصاص محكمة بني سويف الجزئية بنظر هذه الدعوي والزمتم المستأنف عليهم جميعا بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل محاماه

صدر هذا الحكم ونلى علنا بجملة يوم الاربعاء ٦ ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ رجب سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد زكى بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني افندي

وحيث أن المادة (٢٨) من قانون المرافعات صريحة في اختصاص قاضى المواد الجزئية بالحكم في الامور المستعجلة التى يخشى عليها من قوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في اصل الدعوى

وحيث أن الاركان الاصليه لدعوى الحراسة تحقق الخلل من بقاء الشيء المتنازع فيه علي حاله وأحتمال وقوعه حالا وكلا هذين الطرفين باعث علي الاستعجال في رفعها والقضاء فيها ففى بطبيعة نوعها من اختصاص القاضى الجزئي لاستيفائها الشرائط الواردة في آخر المادة المشار اليها

وحيث أن القول بوجوب رفع دعوي الحراسة للمحكمة المعلق لديها موضوع النزاع دون سواها باطل للحكم القانون وتعطيل لارادة الشارع وخروج بالقضاء القاصر علي تطبيق القانون الى التشريع الناسخ للنصوص او المعدل لها وليس في احكام المادة (٤٩١) من القانون المدني ما يبرر اطلاق هذه القاعدة ولا احلالها محل نص المادة ٢٨ في جميع الاحوال علي وجه الأطراد لأن سياق نص المادة المشار اليها يقتضى التخيير لا الأتزام ولا يستقيم حكمها الا اذا وافق مصاحبة المتقاضين ولم يتعارض مع ظروف الحراسة الخاصة بها باعتبار كونها دعوي مستعجلة ذات نوع خاص ومميزات خاصة أراد الشارع تمييزها بجمعها من اختصاص قاضى

وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني أفندي
ومراد كامل أفندي القاضيين
وحضور علي كامل أفندي الكاتب
صدر الحكم الاتي
في قضيه التماس إعادة النظر غرة ١٤٨٨هـ
١٩٢١ المرفوعة من حسوب علي حسبو ومن معه

صد

مصطفى حسبو

الحكمه

بعد سماع المرافعه والاطلاع على الاوراق
والمداوله قانونا
حيث ان التماس تقدم في ميعاده القانوني
فيجوز نظره

وحيث ان الوجه الاول من أوجه التماس
ان الحكمه الاستثنائية قضت في حكمها المطلوب
اعادة النظر فيه بالتضامن بين المحكوم عليهم
وهو لم يكن مطلوباً في صحيفة الاستئناف
وحيث انه بالاطلاع على عريضه الاستئناف
المملنه في ٧ نوفمبر - ١٩١٨ تبين ان التضامن
ليس مذكوراً في الطلبات

وحيث انه بالر جوع الى القضييه الابتدائيه
نمرة ٧٠٥ سنة ١٩١٨ جزئيه بني - ووف المضمومه
الى دوسيه القضييه الاستئنافيه نمرة ٣٠٥ - ١٩١٩
كلى بني - ووف تبين من الاطلاع على عريضة

وعلي حسين أفندي القاضيين وذلك في غيبة
حضرة موافى علام أفندي القاضى الذي حضر
للمرافعة والمداوله وامضى علي مسودة الحكم
وحضور علي أفندي كامل الكاتب

٨٧

التماس - الحكم بمالم يطالبه الخصوم - الفش

١ - رفع شخص علي اخري دعوي طلب
الحكم عليهم فيها بطريق التضامن بمبلغ من المال
فقضت المحكمة الابدائة بعدم حوار سماع الدعوى
استأنف للدعي الحكم وطلب الفاءه والقضا له علي
خصومه بالدين دون ان يطلب الحكم عليهم بالتضامن
ولكن المحكمة الاستئنافية الفت الحكم الابتدائي
وحكمت عليهم بالدين وبالتضامن ايضا فالتمس المحكوم
عليهم اعاده نظر الدعوى بحجة ان المحكمة الاستئنافية
قضت عليهم بمالم يطلبه الخصم وهو التضامن فحكمت
المحكمة برفض وجه التماس لان طلبات الخصوم
أعما تتحدد بعريضة الدعوى الابتدائية ولان
الاستئناف يعيد الدعوى بحالتها الاولى

٢ - لا يكون الفش سبيلا الى اعاده نظر الدعوى
اذا كان في مقدور المحكوم عليه دفعه أثناء المرافعه
او كانت واقعة الفش عللا للمناقشة امام المحكمة
باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني - ووف الاهليه

بالجلسه العائليه المنعقدة بسر اى المحكمة بهيئة
مدنيه استئنافية في يوم الاربعاء ٩ مارس سنة
١٩٢١ و ٢٩ جماد آخر سنة ١٣٣٩

تحت رياسه حضرة مصطفى فهمي البحيرى
بك القاضى

بيانه فيجوز المحكمه الاستثنائية الحكم به ولو لم يكن المستأنف قد بينه صراحة في عريضة الاستئناف لان استئنائه الحكم الابتدائي الصادر برفض دعواه او بعدم قبولها او بعدم جواز نظرها هو في الواقع ونفس الامر رجوع بالدعوى الاولى والطلبات المعلقة لخصومه فيها الى محكمة الاستئناف للنظر فيها من جديد ولتحكم له بها بما فاته ذكره سهوا لدى محكمه الاستئناف مما كان داخلا في طلباته لدى المحكمة الابتدائية لا يعتبر طلبا جديدا قضت به المحكمه الاستثنائية ولا افشاء منها بشيء لم يكن طلب لحكم له به من قبل (راجع تعليقات دالوز علي قانون المرافعات مادة ٣٨٠ صحيفة ٧٦٧ عمدة ١٩٦) وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه غير مقبول

وحيث أن الوجه الثاني من اوجه الالتماس أن المستأنف استعمل غشا أثر في نفوس القضاة حتى حكموا بما حكموا به وحيث أن أسباب الغش الذي يرتكبن اليها الملتسمون هي موضوع دفاعهم الذي تقدموا به لمحكمة الدرجة الاولى وقضى بسببه بعدم جواز نظر الدعوى

وحيث أن الغش الذي يمكن اتخاذه سبيلا الى إعادة النظر في الحكم هو ما يتكون من طرق ايهاميه تؤثر في مجموعها في عقيدة القضاة

الدعوي الافتتاحية المعلقة في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ ضد علي حسبو مورث بعض الملتسمين وحسين علي ورمضان وابو الحسن ان المدعي فيها وهو مصطفى حسبو طلب الحكم علي المذكورين بمبلغ ٤٨٧٥ قرش بطريق التضامن والتكافل وقد صدر فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوي فأستأنفه مصطفى حسبو فصدر فيه الحكم المطلوب إعادة النظر فيه لان بهذا الالتماس وحيث ان مآل هذا الوجه أن المحكمة الاستثنائية قضت بشيء لم يطالبه المدعي وحيث انه لا جدال في ان النزاع الذي رفع لمحكمه الاستئناف بعد القضاء فيه ابتدائيا للنظر فيه من جديد هو النزاع المحصور أمره ودائرته في الصحيفة الافتتاحية للدعوة الابتدائية

وحيث ان الطلبات الواردة في تلك الصحيفة الاولى هي التي يدور عليها التقاضي في الدرجتين المتتابعتين وتكون المبرة في معرفة ما تكون المحكمه الاولى والثانية قد قضت به من الطلبات هي بالصحيفة الافتتاحية (راجع موسوعات دالوز مجلد ٣٩ صحيفة ٢٥٠ عمدة ٧٣ وتعليقات دالوز علي قانون المرافعات مادة ٦١ صحيفة ١٣٧ عمدة ٣٥٥ وما بعدها ومادة ١١٦ صحيفة ١٩٧ عمدة ٣٧ وما بعدها

وحيث ان التضامن مطلوب فيها كالمسبق

بالباطل ولم يكن في مقدور المحكوم عليه اظهارها والتنبيه اليها وقت حدوثها وليست أوجه الدفاع الكاذبة التي يوردها الخصم من قبيل ذلك ولا تصلح لأن تكون سببا للاتماس واذن يكون هذا الوجه غير صحيح ويتمين عدم قبوله

وحيث أن الوجه الثالث وهو استمساك للمتهمين بورقة يقولون أنها ظهرت بعد الحكم غير مقبول لأن شرطه اختفاء الورقة عند التقاضي بفعل الخصم وهو ما لم يقله المتهمون فضلا عن اقرارهم بأن هذه الورقة رسمية واذن كان لهم أن يأثروا بصورة منها لو شاءوا

وحيث أنه مما تقدم تكون جميع أوجه الاتماس غير مقبولة ويتمين رفضها والزام المتهمين بالفرامة القانونية

فلهذه الأسباب حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول الاتماس والزام المتهمين بالفرامة القانونية وقدرها ٤٠٠ قرش وبالمصاريف ومبلغ مايتان قرش صاغ مقابل حماماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاربعاء ٩ مارس سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة محمد زكي بك وكيل المحكمة وحضور حضرتي محمد فؤاد حبي افندي وموافي علام افندي القاضيين وذلك في غيبة حضرتي مصطفى فحيمي البحيري بك ومراد كامل افندي القاضيين وحضور علي كامل افندي الكاتب

تكرار رجاء

الى حضرات المحامين

نعمول في انتفاء الأحكام التي ننشرها على الأحكام النهائية بنوع خاص سواء كانت جزئية أو كلية ولسكننا نجد كثيرا من بين الاحكام الابتدائية جديرا بالنشر فننشره .

ولما كانت هذه الاحكام محلا للالغاء والتعديل كما هي محل للتأييد وبهنا معرفة ما تقرره المحاكم الاستئنافية بشأن المبادئ الواردة بهذه الأحكام

وحيث اننا لا نستطيع تتبع سير القضايا نرجو حضرات المحامين الموكلين في هذه القضايا بأن يتفضلوا بإرسال صور الأحكام التي تصدر من المحاكم الاستئنافية بالغاء أو تعديل الأحكام المنشورة بالمجلة

٨٨

ربا فاحسن - يمين - النظام العام

يجوز توجيه اليمين الخامسة لاثبات الربا الفاحش لان ذلك وان كان يؤدي الى اثبات ركن من اركان جريمة الربا الفاحش الا انه لا يمس النظام العام في شيء.

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئنافية الاهلية

بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا

يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠

برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس

الجلسة

وعضوية حضرة قبي الدين بركات بك

واحمد فائق بك القاضيين

وحضور السيد اخندي محمد العشري

كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية الدكتور جورج فتواني

الواردة الجداول نمرة ٥١٢ سنة ٩٢٠

ضد

الست ناهد حافظ حرم محسن بك باسم

وتوفيق بك راتب

الوقائع

رفع المدعي هذه الدعوي بمرضىته للملئة

بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ يقول فيها أن المدعي

عليها الاولى مدينة له في مبلغ ٢٠٠٠٠ قرش

بتوجب كمبيالة مؤرخه ٣٠ ابريل سنة ١٩١٩

استحقت الدفع في أول مايو سنة ١٩٢٠ ولم يدفعه

وأیضا مدينة له في مبلغ ٤٦٥٠٠ قرش بتوجب

كمبياله مؤرخه ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ واستحقت

الدفع في أول مارس سنة ١٩٢٠ وصل للطالب من

هذا المبلغ ١٠٠٠٠ قرش أما الباقي وقدره ٣٦٥٠٠

قرش فالمعلن اليها مازالت متأخرة عن دفعه وبما

أن المعلن اليه الثاني ضامن لها في مبلغ الكمبيالة

الاحيرة لذلك فهو يطلب الحكم على المدعي

عليها الاولى بدفع مبلغ ٢٠٠٠٠ قرش قيمة الدين

الذي في ذمتها مع الفوائد باعتبارها % من تاريخ

الاعلان لغاية الدفع والزامها متضامنين بدفع

٣٦٥٠٠ قرش قيمة الكمبياله الثانيه الباقي مع

الفوائد باعتبارها % سنويا والزامها أيضا

متضامنين بالتصاريح والالتزام مع النفاذ بدون

كفاله وقد دفع الطرفان بما هو مدون بالمحضر

المحكمه

بعد سماع المرافقه والاطلاع علي الاوراق

والمدافعة قانونا

من حيث أن المدعي عليه توفيق بك راتب

طلب تخليف المدعي اليمين الحاسمه على تحرير

السند ذي مبلغ الـ ٤٦٥٠ ج المؤرخ ١٥ يونيه سنة

١٩١٩ في اليوم المرفوم نفسه توصلا لاثبات

أن هذا السند أصله سندان قيمتها ٣٨١٥٠٠ ج

محروان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ واستبدلا في

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالسند المحرر بمبلغ ٤٦٥ جنية بعد أن أضيف اليها مبلغ ٨٣-٥٠ ج بصفة فوائد ربويه نظير تأخير استحقاق للمبلغ الى مارس سنة ١٩٢٠

٨٩

وكاله - حدودها - اختصاص

لا يلزم الموكل بعمل وكيله الا اذا كان داخلا في حدود وكالته . وعليه فتعاقدمصرى بصفته وكيلاً عن اجنبى مع مصرى اخر علي اداء عمل خارج عن حدود وكالته لا يترتب عليه عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى

باسم صاحب العظمة فتواد الاول سلطان مصر محكمة اسكندرية الاهلية
بجلستها المدنية والتجارية المتقدمة علنا
يوم أول يناير سنة ١٩٢١

برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس
الجلسة

وعضوية حضرتى بهى الدين بركات بك
واحمد فائق بك القاضيين
وحضور السيد افندى محمد العشري كاتب
الجلسة .

أصدرت الحكم الآتى :

في قضية الشيخ سيد كشك
ضد

حافظ افندى التندور الوارد الجدول نمرة

٥٣٠ سنة ١٩٢٠

وحيث أن المدعي عارض بلسان وكيله في حلف اليمين بمحجة أن القانون لا يجيز الحلف علي أمرهم للنظام العام وأن اليمين المطلوب حلفها ليست منتجة ولا مؤدية حتماً للفرض المقصود منها

وحيث أن مايراد تحليف للمدعي اليمين عليه وهو تحرير السند ذى الـ ٤٦٥ ج في التاريخ للدون به ماهو الا واقعه من الوقائع التى ان ثبتت لاتمس النظام العام في شئ ولا يؤدي ثبوتها لتكوين جرمه معاقب عليها تنسب للمدعي أما القول بأنها مؤدية لاثبات ركن من أركان جريمة الربا الفاحش فلا عبرة به لان ذلك ليس بمانع قانونى من قبول طلب توجيه اليمين

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن اليمين المطلوب توجيهها للمدعي منتجة للفرض المقصود منها

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بتوجيه اليمين الحاسمه بصيغتها المدونة في المحضر وهى «اقسم بالله العظيم أن السكبيالة التى بمبلغ ٤٦٥ جنية المؤرخه ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ حررت في اليوم

الوقائع

انه قد يظهر من نفس السند المرفوع به الدعوي ان المدعي عليه تعامل بمقتضاه مع المدعي وهو وكيل عن الشركة المذكورة غير أن مجرد ثبوت هذه الصفة للمدعي عليه وقت هذه المعاملة لا يكفي لخراج القضية من اختصاص المحاكم الاهلية وذلك لانه يجب البحث في ماهية وكالة المدعي عليه عن تلك الشركة هل يجعله نائباً عنها في كل معاملة تجري بينه وبين الافراد وهل المعاملة التي تمت بينه وبين المدعي داخلة في حدود توكيله عن الشركة أم خارجة عنها لانه اذا توفر فيه هذان الشرطان وفي هذه الحالة فقط يتبع في الاختصاص جنسية الشركة التي هو وكيلها أما اذا كانت وكالته عنها في أمر خاص معين وتعاقدته مع المدعي بالسند المرفوع به الدعوي خارج عن حدود توكيله فانه يكون مسئولاً شخصياً لا الشركة عن نتيجة تعاقدته ويخضع بالتالي لقضاء محكمة الاصلية

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً من حيث ان المدعي عليه دفع فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لكونها مرفوعة عليه بصفته وكيلاً عن شركة ورمس الانجليزية التابعة في الاختصاص الى قضاء المحاكم المختلطة ومن حيث انه وان كان المدعي عليه لم يوصف في عريضة الدعوى بالصفة المذكورة الا ان تلك الصفة قد تبين من موضوع الدعوى ومع

ويجب عليه تقديم هذا الحساب معززا بالمستندات المؤيدة له لفحصه كي يتسنى الفصل في القضية

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بانظر هذه الدعوى والزم المدعي عليه بأن يقدم كشفاً بالحساب الذي يزعم وجوده بينه وبين المدعي معززا بالمستندات المؤيدة له وذلك في بحر اسبوعين من تاريخه وتأجلت القضية للرافعة لجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٢١ وأبقت الفصل في المصاريف الآن واعتبرت الناقض بهذا الحكم اعلاناً للخصوم

٩٠

الاعلانات القضائية. سن من يستلها

لم يحدد القانون سن من يجوز تسليم الاعلان اليه وترك ذلك لتقدير القاضي فيقدر الس الذي يكون فيه الشخص المسلم اليه الاعلان قادراً على ادراك اهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه

فاذا كان من سلم الاعلان اليه مميزاً (وفي القضية لم يبلغ عمره وقت الاعلان عشرين) صح الاعلان باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة أسيموط الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسراى المحكمة في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة محمد عبد الهادى

الجندي بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرة في سيمون كراسو افندي ورياض قلته افندي القاضين

من قبله من يري لتصريف الغاز نظير أجر يقوم هو بادائه لمن يندبه

وحيث انه يتضح من ذلك ان توكيله خاص بامر معين وعلاقته بالشركة قد تحددت بتصريف بترولها نقداً ويدفعه تأميناً عما يعطاه من البضاعة ولا شأن للشركة معه فيما سوي ذلك ومن حيث ان الدين المرفوع به الدعوى هو عبارة عن تأمين قبضه المدعي عليه من المدعي لضمان المعاملة التي اتفق عليها بينهما اتفاقاً خاصاً لا دخل للشركة فيه بسبب تعديه العلاقة التي تربطها بالمدعي عليه وقد سبق بيانها فهو لم يتعاقد مع المدعي بصفته نائباً عن الشركة ولم يقبض منه مبلغ التأمين المذكور لحساب الشركة بل كان كل ذلك مع انه وكيل عن الشركة لحسابه الخاص والمحض مصاحته ولم يرتب عليه وجود أي علاقة بين المدعي وبين الشركة

وحيث انه لذلك يكون المدعي عليه هو المسئول بشخصه عن نتيجة تعاقد مع المدعي وهما بمنجستهما تاباناً في الاختصاص اقتضاء المحاكم الاهلية وبناء عليه يكون ادفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في غير عمله يرتعين رفضه عن الموضوع

حيث أن المدعي عليه يزعم أن بينه وبين المدعي حساب عن المعاملة المتفق عليها بينهما بمقتضى السند المرفوع به الدعوى لم يضاف الى الآن

والكتاب حسن بجزر افندي

صدر الحكم الاتي

في قضية المعارضة رقم ٦٠٢ سنة ١١٨
استئناف للقائمة من حافظ حسنين شحانه
الوكيل عن عبد الميرز حسنين وحنيفة بنت
حسين وشمعه بنت شيخون ثم امين حسنين
شحانه القيم علي يس حسنين
ضد

محمد قاسم - محمد الوكيل عن والده قاسم
- سعد وحضرة نائب باشمخضر محكمة سوهاج
وقائع الدعوى

.
.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
علي الاوراق والمدولة قانونا

حيث أن المعارضة حازت شكلها القانوني
وحيث ان الدعوى تلخص في ان شمعه
بنت شيخون وآخرين رفعوا دعوي امام محكمة
سوهاج الجزئية على محمد قاسم سعد الحناوي وآخر
بطلب تثبيت ملكيتهم الى ٦٠ ذراعا شائعة
في منزل وفي ١٠ ابريل سنة ١١٧ حكمت المحكمة
المذكورة للمدعين باربعين ذراعا من ذلك القدر
وأعلنوا هذا الحكم وأمر تقدير استصردوه ومن
حضرة قاضي المحكمة الى المحكوم عليهم في

٣ مايو سنة ١١٧ و ٢٢ مايو سنة ١١٧

وحيث أن قاسم سعد الحناوي جاء بعد
ذلك ورفق دعوى أعلنها لخصومه في ٢ يونيه
سنة ١١٧ يطلب فيها الحكم بانقضاء اجراءات
التنفيذ التي حصلت في ٣٠ مايو سنة ١١٧ بالتسليم
والحجز مرتكنا في ذلك على ان الحكم وأمر
التقدير أعلننا لأخيه احمد قاسم القاصر فحكمت
محكمة سوهاج في ٢٧ نوفمبر سنة ١١٧ برفض
دهواه اذ تبين لها من الاطلاع على اعلان التنفيذ
للتاريخ في ٣٠ مايو سنة ١١٧ أنه أعلن للمدعي
شخصيا بدليل انه طلب من المحضر ان يعمل
له اشكالا فلم يقبل منه

وحيث ان قاسم سعد الحناوي استأنف
ذاك الحكم فحكمت هذه المحكمة غايبا
بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١١٩ بقبول الاستئناف
شكلًا والقضاء بالحكم المستأنف وبإعلان الاعلانين
المؤرخين في ٣ مايو سنة ١١٧ و ٢٢ مايو سنة
١١٧ والقضاء بالتنفيذ المترتب عليهما مستندة في
ذلك علي انه تبين لها من شهادة الميلاد الرسمية
المقدمة في الدعوى ان احمد قاسم الذي خاطبه
المحضر في الاعلان مولود في ٢٩ مارس سنة
١٩٠٨ ويكون عمره وقت الاعلان لم يبلغ
العشرة سنين

وحيث أن المحكوم ضدها غايبا عارضا
في ذلك الحكم

٩١

وحيث أنه للفصل فيما اذا كان الاعلان المذكور باطلاً أو صحيحاً يتميز الرجوع الى نص القانون في هذه النقطة

وحيث أن القانون سكت عن تحديد سن من يجوز تسليم الاعلان اليه فيكون قد ترك ذلك لتقدير القاضي فيقدر السن الذي يكون فيه الشخص المسلم اليه الاعلان قادر على ادراك أهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه وقد أبدى هذا المبدأ الأستاذ أبو هيف في كتابه للرافعات المدنية والتجارية جزء أول بند ٦٨٠ صفحة ٣٦٦ وحيث أنه لاجل تقدير قيمة ادراك من يسلم اليه الاعلان يتمين الرجوع الى أحكام الشريعة الاسلامية بالنسبة للصغير لمعرفة سن التمييز وحيث أن الفقهاء جعلوا ادوار الولد ثلاثه الدور الاول عدم التمييز وينتهي ببلوغه السابعة من عمره والدور الثاني دور التمييز وينتهي ببلوغه الثانية عشر من عمره حيث يبدأ من المراهقة وحيث أن احمد قاسم الذي استلم الاعلانين في سن التمييز شرعاً فيكون الاعلان له صحيحاً ويكون الحكم بالغاء الاعلانين وما ترتب عليهما من اجراءات التنفيذ في غير محله ويتمين الغاؤه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم التبايني المعارض فيه ورفض دعوي المعارض ضده وأثرت به بالمصاريف

ترك المدعى دعواه — الدعوى الفرعية

شفعه — تنازل الشفيع عن حقه — تعويض

١ — ترك المدعى حقه في الدعوى لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى الفرعية سواء رقت قبل الترك أو بعده اذا كان اساس الدعوى الفرعية تنازل المدعى عن دعواه

٢ — اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما ان الاخير انما استعمل حقه في حدود القانون فلم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه وطالما انه لم يصب المشفوع منه ضرر مامن فيل الشفيع لان هبوط اسعار الاطيان ليس من فعل خير باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

الدائرة المدنية الثانية

بالجلسة السكية للمشكلة علنا

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني

افندى القاضي

وعضوية حضرتي مراد كامل افندى

وحسن عبد الرحمن افندى العاضدين

وبحضور ابراهيم عريان افندى كاتب

الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في قضية الشيخ عبد العزيز عزوز يوسف

المقيدة بمجدول المدني السكي سنة ١٩٢٠ غمرة ٤٣٣

وقد أجاب وكيل المدعى على هذه الدعوى

الفرعية وطلب عدم قبولها لرفعها بعد تنازل المدعى عن دعواه الأصلية وعن حقه فيها

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والدولة قانونا

حيث ان المدعى تنازل عن الدعوى فإني للمدعى عليه الاول قبول تنازله عنها وطلب الحكم عليه فرعا بالزامه اما بمبلغ ٤١٢ جنيبا و ٨٨٠ مليا مقابل أخذه الاطيان القائمة عليها الدعوى بعريق الشفعة وأما بتعويض عن فرق السعر باعتبار انه نقص ١٥٠ جنيبا في الفدان الواحد وندب خبير لتقدير الثمن الآن

وحيث انه وان كانت نصوص قانون المرفعات المصرية لم تعرض في احكامها الواردة بالمادتين (٣٠٩، ٣٠٥) الا الى حالة ترك أحد الاختصاص حقه في المرافعة لكنه من المتفق عليه علما ومملا ان هذه الاحكام تتناول ايضا ترك الدعوى أو الحق (راجع موسوعات دالوز مجلد ١٥ صحيفة ٥٨٦ - ٩٢)

وحيث انه من المسلم به ان الدعوى حق المدعى وتبقي كذلك حتى يتعلق بها حق المدعى عليه وعند ذلك يكون له ان لا يقبل تنازل المدعى عنها اذا كان له في ذلك مصلحة

وحيث انهم قالوا ان حق المدعى عليه يتعلق

ضد

محمد بدوي الحلي الصغير وحسين وهبه محمد بدوي

الوقائع

طلب المدعى بصحيفة دعواه المعلقة للمدعى عليهما بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٠ الحكم بصحة المرض الحاصل في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ وأحققته في أخذ ١ ف ٨ ط ٨ س شيوعا في ٣٠ ف ١٨ ط ١٥ س المينة بالمرضة بالشفعة في مقابل الثمن ورسم التسجيل المودع بخزينة محكمة بنى سويف الاهلية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ وقدره ٤١٢ جنيبا و ٨٨٠ مليا مع الزام المدعى عليه الأول المشتري لهذا القدر من المدعى عليه الثاني بالمصاريف وانعاب المحاماة

وبعد ان تحضرت القضية أجليت على المرافعة وفيها طلب الحاضر عن المدعي اثبات تنازله عن الدعوى وعن الحق فيها مع التصريح له بالترداد المبلغ المودع منه بخزينة المحكمة ووكيل المدعي عليه الاول عارض في هذا الطلب ورفع دعوى فرعية طلب فيها اما الزام المدعى بان يأخذ الاطيان بالشفعة مقابل الزامه بالثمن وقدره ٤١٢ جنيبا و ٨٨٠ مليا واما الزامه بتعويض عن فرق السعر باعتبار ان الفدان نقص ١٥٠ جنيبا فان عارض المدعى في هذا الفرق فبمين خبير لتقدير الثمن الحالي

بالدعوى من اليوم الذي تناولت فيه المرافعات موضوعها أو بعبارة أخرى من اليوم الذي بين فيه المدعى عليه وجوه دفاعه أو أظهر رغبته في رفع دعوى فرعية (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات صحيفة ٥١٤-٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٦ والموسوعات مجلد ١٥ صحيفة ٥٨٦ ابتداء من ١ من السطر الخامس عشر)

وحيث ان المفهوم من جميع هذه النصوص ونلك الاحكام ان ترك المدعى للدعوى لا يكون مقبولا اذا وقع بعد تعلق حق المدعي عليه بها كأن يكون قد رفع دعواه الفرعية أو بين رغبته في رفعها

عن التعويض

وحيث ان المدعي عليه الاول لم يرفع دعواه الفرعية من قبل ولكنه رفعها بعد ان تنازل المدعى عن حقه في الدعوى بتسليمه التعويض استحققه بناء على هذا التنازل ولا يمكن الخطر في ذلك التعويض الا اذا صح التمسك بمقبولا وحيث انه لما تقدم كله يكون للمدعي الحق في ترك دعواه هذه ويتبين على المحكمة الحكم بصحة تنازله وقبوله

وحيث ان المدعى طلب الحكم بعدم قبول دعوى المدعي عليه الفرعية

وحيث انه اذا تنازل المدعى عن دعواه وأبى المدعى عليه قبول التنازل كان هذا نزاعا يتعين الفصل فيه وكان للمدعي عليه ان يدفعه

بواسطة طلبات فرعية كالمطالبة بتعويضات ويعتبر اساسها ذلك التنازل وحيث انه فضلا عن ذلك فان الاساس الذي يرتكن اليه المدعى عليه في طلباته الفرعية هو حق الشفعة الذي طلبه المدعى ثم تركه ويقول هو ان تركه اياه غير جائز وقد قرر علماء القانون ان الدعوى الفرعية تكون مقبولة متى كان اساسها الحق الذي تولدت بسببه الدعوى الاصلية او كان اساسها تلك الدعوى بذاتها ومن ثم تكون دعوى المدعي عليه الاول مقبولة (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات صحيفة ٤٤٣ نمرة ٢٤ و٣٠)

حيث ان حق الشفعة ثابت لمن توفرت فيه أسبابها شرعا وله استماله او تركه كذا يشاء وحيث ان الشفعة مشروعة لئلا تفسد الشفيع دفعا لازما الجار الجديد واذا فلا يتعلق بها أى حق لذلك الجار لاقبل طلب الاخذ بها ولا بعده وحيث ان الاصل في البيع والشراء امتلاك المشتري رقية المدين المبيعة للانتفاع بها وليست المضاربة ولا المتاجرة في العقار تبعا لارتفاع الاثمان وانخفاضها من وجوه الانتفاع اللازمة ولكنها أعراض قد تطرأ على المشتري في ظروف استثنائية ولاغراض خاصة ولا يمكن بأية حال اعتبار الشفيع مستولا عن نتائجها ما

دام ان له استعمال حقه في حدود القانون وانه لم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه بل أخذه عند الحاجة اليه وتركه حين لم تبق له به حاجة وحيث انه فضلا عن ذلك فان شرط استحقاق التمويض وقوع الضرر بفعل الغير ليكون مسؤولا عنه وحيث ان وجه الضرر الذي يدعيه المدعي عليه الاول هبوط أسعار الاطيان من القيمة التي كان المدعي يأخذها بالصفقة لو أصر على الصفقة وليس هبوطها من فعله ليلزم بتمويض عنه ولكنه أثر لحالة اقتصادية لم يكن في مقدور أحد اتقاؤها ولا الاحتياط لها ويكون من التعسف والشطط أخذه بها وجعله مسؤولا عنها هذا فضلا عن ان الصفقة التي انتقلت ملكيتها الى المدعي عليه الاول باقية له لم يصيبها سوء ولم يخبث معدنها ولا فلت قيمتها الذاتية ولسكنها استقرت في التصاب الحقيقي الذي خرجت بها المصاربات عنه ويكون ما يدعيه المدعي عليه من الضرر الذي أصابه وم باطل لا أصل له ولا أساس

وحيث ان المدعي عليه الاول رفض باديء يده قبول الثمن حين عرضه عليه المدعي وهذا ادعى الى ان لا يكون له ان يشكو من أي شيء حدث بعد ذلك

وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعي

عليه الاول الفرعية غير وجبة ويتمين رفضها فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا - اولا بقبول تنازل المدعي عن هذه لدعوى والزامه بمصاريفها - ثانيا بقبول دعوى المدعي عليه الفرعية شكلا ورفضها موضوعا والزامه بمصاريفها وأمرت بالمقاصة في مقابل المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

تلى هذا الحكم الجلسة المدنية السكوية المنعقدة عدا بسراري المحكمة في يوم الثلاثاء اول مارس سنة ١٩٢١ الموافق ٢١ جمادى آخر سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة مصطفى بك فهمي البحيري القاضى .

وعضوية حضرتى محمد فؤاد حسني افندي وممراد كامل افندي القاضيين وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة

٩٢

وقف . اثر حكم الاستحقاق - سقوط حق المستحق في الربيع - استيلاء الناظر على غلة الوقف بمحسن نية :

١- اذا كان الاستحقاق في وقف مقررا لسبب نسب المستحق فالحكم بهذا الاستحقاق ملحق لهذا الحق لا منشأ له ومن ثم يتعدى اثره الى الماضي لتعلقه بصفة النسب -

٢- لا يسقط حق المستحق في ربيع الوقف بمضى خمس سنوات لان غلة الوقف امانة في ذمة الناظر ولان الناظر وكيل عن المستحقين ومن الحلتين لا تبرأ ذمته الا بمضى خمس عشرة سنة

٣ - ادعاء ناظر الوقف الاستيلاء على غلة

الوقف بمن نية لا يقنيه عن الحكم عليه بها للمستحقين

باسم صاحب المظنه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بني سويف الاهليه

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا في

يوم الثلاثاء ٥ ابريل سنة ١٩٢١ و ٢٦ رجب

سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد بك ذكي وكيل المحكمه

وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني افندي

وعلى حسين افندي القاضيين

وحضور ابراهيم افندي عريان كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية حضرة محمد بك نامق عن نفسه

وبصفته وليا شرعيا على اولاده القصر و ...

ضد

ناظرتي وقف المرحوم حسين بك نامق

وهما الست تبيينه هانم والست خديجه هانم كرميتي

المرحوم حسين بك نامق

المقيدة بالجدول تحت نمرة ٦٨١ سنة ٩٢٠ كلتي

وقائع الدعوى

.

المحكمه

بعد سماع المرافعه والاطلاع على الاوراق

والمداوله قانونا

حيث أن ملخص هذه الدعوى مطالبة المدعي

عليها بحساب الوقف الجاري في نظرهما وهو

عبارة عن ٤٣٦ فدان باعتبار أن المدعين هم من

ذرية الست زينب هانم شقيقة المدعي عليها

وذلك عن مدة تبدأ من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢

تاريخ وفاة السيدة المذكورة الى آخر سنة ١٩١٩

حيث أن النزاع الذي كان قائما بين

المدعين والمدعي عليها بشأن الاستحقاق

وانصباب شرط الواقف على صفة المدعين

وانهم من ذرية الواتف التي غير ذلك من المباحث

الشرعية قد فصل فيه حكم المحكمة الشرعية

الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩١٩

وحيث أن الذي يدور عليه البحث الآن

يتناول ما دفع به المدعي عليها من أن الاستحقاق

يثبت للمدعين من تاريخ الحكم وأنه ان ثبت

لهم في المدة التي خلت فيكون حقهم فيه قد

سقط بمرور أكثر من خمس سنين وان ما قبضاه

من الغلة كان قبضها اياه بحسن نية فلا يلزمها رده

وحيث أنه بالنسبة للدفع الأول فان حكم

الاستحقاق الذي يفرر حق المستحق بسبب

النسب حكم ملعن لهذا الحق لا منشي له ومن

ثم يتعدى أثره الى الماضي لتعلقه بصفة النسب

التي هي لازمة لشخص المستحق من يوم مولده

اذا كانت ناجية له (راجع نص المادة ٣٧٠ و ٣٨٨

من كتاب العدل والانصاف والجزء الثالث
من شرح الدر المختار وحاشية العلامة ابن عابدين
(صحيفة ٥٩٢)

وحيث أنه بالنسبة لسقوط حق المدعين
بالمطالبة باستحقاقهم بمرور أكثر من خمس
سنتين فذلك مردود بما فرره عامة الفقهاء من أن

الغلة في يد الناظر أمانة مملوكة للمستحقين لهم
مطالبته بها بعد استحقاقهم إياها ومن أن ناظر
الوقف وكيل للمستحقين ولا تبرأ ذمة الوكيل من
مال الاصيل الا بمرور خمس عشرة سنة بلا
مطالبته (راجع حكم الاستئناف الرقيم ١٤ فبراير
سنة ١٩٠٧ وبمجموعة ٨ من ١٩٢)

وحيث أن ادعاء المدعى عليها أنها استوليا
على غلة الوقف بحسن نية فلا يلزمها رده قول
مردود بما تقرر للمستحق شرعا من مطالبة
الناظر باستحقاقه في كل حال ولا يفيد البحث
في توفر حسن النية من عدمه شيئا لمخالفة مذهب
المدعى عليها في ذلك لاجماع الفقهاء وأحكام
الشرع الشريف (راجع مادة ٣٨٩ وابن عابدين
جزء رابع صحيفة ٤٦٦)

وحيث أنه لما تقدم تكون دعوي الدين
على أساس صحيح ويتمين الحكم لهم بما طلبوا
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بالزام المدعى عليها
بتقديم الحساب عن ربيع ٤٣٦ فدون المينة الحد

والعالم في صحيفة الدعوي في ظرف شهرين
مؤيدا بالمستندات اللازمة وذلك من تاريخ
اعلانها بهذا الحكم وان تأخرنا عن تقديمه
في اليماد المذكور نلزمنا بفرامة يوميه قدرها
خمسون قرشا عن كل يوم من أيام التأخير وأبقت
الفصل في المصاريف الآن

٩٣

قوة الشيء المحكوم فيه - واقعة واحدة

تغيير وصفها

تمتع قاعدة (قوة الشيء المحكوم فيه) من
نظر الدعوي

ثانيا عن الواقعة نفسها ولو وصفت بوصف آخر
وفي القضية قدم اشخاص بلافا كاذبا رفعت
بمقتضاه الدعوي العمومية وفيها شهد المبلغون على
المتهمين تأييدا لبلاغهم فقضت المحكمة ببراءة
المتهمين وباعتبار المبلغين شهود زور وقضت عليهم
بالعقوبة.

رفع المتهمون بعد ذلك دعوي البلاغ الكاذب
على الشهود المحكوم عليهم فقضت المحكمة بعدم
جواز سماع الدعوي لسبق الفصل فيها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة ميت غمر الجزئية

بجلسة الجنيح المنعقدة علنا بمرأي المحكمة
تحت رئاسة القاضي حضرة محمود بك صلاح الدين
وحضور معاون النيابة حضرة محمد افندي غالب

عطيه وكاتب الجلسة عثمان افندي حسين

صدر الحكم الآتي

في قضية النيا به نمرة ٥٥ سائرة سنة ١٩٢٠
ومحمد محمد هاشم ومنصور الشره وعبد الله
عيسى التجار مدعين بحق مدني قدره ٣٠٠ جنية
تمويض

الحكمة

ضد

من حيث ان المدعين بالحق المدني قد
رفعوا هذه الدعوى ضد المتهمين طالين
الزامهم بان يدفعوا اليهم مبلغ ٣٠٠ جنية على
سبيل التعميـض بعد معاقيتهم بقضي المواد
٢٦٢ و ٢٦٤ و ٤٠ و ٤١ عقوبات لان المتهمين الاول
والثاني في يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ بلنا

مركز ميت غمر كذبا مع سوء القصد في حقهم
بانهم سرقوا مبلغ ١٠٠٠ جنية من منزل الشيخ
عبد الله عبد الله الجندي وان الاثنين الاخرين
قد اتفقا معها في تقديم هذا البلاغ فوقت
الجرعة بناء على هذا الاتفاق

وحيث ان المتهمين قد دفعوا بعدم
جواز نظر هذه الدعوى من الوجهة الجنائية
لسابقة للفصل فيها نهائيا وعدم قبول الدعوى

المدنية لان المدعين بالحق المدني قد رفعوا دعوى
مدنية بالتعويضات وان كانت لم تقيد الا انه
بمجرد رفعها فلا يصح لهم رفعها ثانيا تبعا للدعوى
الجنائية

وحيث انه بالاطلاع على الاوراق تبين
انه في يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩١٩ قد سرق
من منزل عبد الله عبد الله الجندي مبلغ ١٠٠٠ فلين

محمود عبد الله الجندي سن ٥٠ عمدة اعيده
ومحمود على الشينه سن ٣٠ حلاق اعيده وعبد الله
عبد الله الجندي سن ٣٠ شيخ بلد اعيده ومنصور
حموده الجندي سن ٦٠ شيخ بلد اعيده

رفع المدعون هذه الدعوى مباشرة على
المتهمين المذكورين لان الاول والثاني في
يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ بناحية اعيده بلنا
المركز كذبا مع سوء القصد في حقهم بانهم
سرقوا مبلغ الف جنية من منزل عبد الله عبد الله
الجندي وقد ثبت كذب البلاغ - والباقيان اتفقا
معهما في تقديم هذا البلاغ فوقت الجرعة بناء
على ذلك

والمدعون بالحق المدني طلبوا الزام
المتهمين بدفع مبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل
التعميـض بعد معاقيتهم بقضي المواد ٢٦٢
و ٢٦٤ و ٤٠ و ٤١ عقوبات

ولسان الدفاع عن المتهمين دفع بالجلسة
ثلاث دفعات فرعيه اولها عدم جواز نظر هذه
الدعوى لسابقة الفصل فيها وثانيها انه لا يصح
رفع الدعوى المدنية مرة اخري اذا كان سبق

ص ٢٦٧ ما نصه «قوة الشيء المحكوم فيه تمتع من نظر الدعوى عن الواقعة نفسها ولو أنها وصفت بوصف آخر» وجاء فيه في موضع آخر ما نصه «إذا كانت المحاكمة الثانية ممكنة

ضد الشخص نفسه عن وقائع أخرى فهي غير جائزة متى كان الفعل هو بذاته ولو وصف بوصف آخر لأن الحكم الأول إما كانت نتيجته يزيل الواقعة نفسها من الوجود بجميع عناصرها للمادية والادبية الاصلية والتبعية وكل الاوصاف التي هي قابلة لها ولو كان هناك تناير في الغرض أو اختلاف في الوصف أو الشكل الذي يمكن تكيف الجرم به» «وقد ضرب لذلك مثلاً شخص حكم براءته من محكمة الجنح في جريمة قتل خطأ لا يمكن محاكمته ثانياً عن هذه الواقعة بصفته قانوناً عمداً»

وجاء في ملحق دالوز جزء ٢ ص ٦٠٣ نوته ٣٢١ كما قرر العلامة «قواعد قانون العقوبات أساسيه تتطلب أن الجلسة العائنية المنتظمة تريح التهمة من على كاهل الهيئة الاجتماعية في تلك اللحظة الرسمية ويجب على الهيئة الاجتماعية في هذا الوقت أن تتخذ جميع الاحتياطات على الدفاع أن يستعمل كل حقوقه لأن القرار الذي يصدر يزيل كل شيء»

وقال العلامة ارتولان «أن يكون من سوء حظ الانسان أن يتعرض بسبب تعدد الاشكال

العنده وأنهم في بلاغه جملة اشخاص من بينهم محمد محمد هاشم ومنصور الشره المدعين بالحق المدني في هذه الدعوى فبلغ العمددة المركز الذي اجري التحقيقات الجنائية

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٩ تقدم بلاغ آخر للعمدة من شخص يتهم عبد الله عيسى ومحمد هاشم ومنصور الشره المدعين بالحق المدني بأنهم السارقين فبلغ العمددة هذا البلاغ الى المركز الذي عمل عنه تحقيقاً وقدمت القضية الى محكمة الجنح ضد الثلاثة المذكورين بانهم السارقين وقد شهد امامها جميع المتهمين في هذه الدعوى بما يؤيد بصحة البلاغ المورخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٩ وبعد انتهاء شهادتهم قدموا الى المحكمة باعتبار أنهم شهدوا زوراً وضلوا بالتحقيقات وطلب عقابهم بمقتضى المواد ٢٦٥ و ٢٢٦ عقوبات مكررة فحكمت المحكمة الابتدائية بحبس كل منهم سنة واستأنفوا الحكم وحكم بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بألغاء الحكم الابتدائي وبراءتهم مما اسند اليهم

وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الدعوى العمومية متى اكتسبت قوة الشيء المحكوم به فلا يصح إعادة النظر فيها وطرحها أمام المحاكم مرة ثانية ولو وصفت بوصف آخر متى كانت الوقائع واحدة وقد جاء في كتاب السلامه جرانغولان شرح تحقيق الجنائيات في الجزء الثاني

بنظر الدعوى المدنيه والزم المدعين بالحق المدني بالمصاريف

تلى هذا الحكم بجلسته الجنب المنعده علنا بسرأى المحكمه في يوم الاثنين ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٩ الحجه سنة ١٣٣٨ تحت رياسة حضرة امين بك ذكى القاضى وحضور حضرة محمد افندى غالب عطيه معاون النيابة وحسن افندى ابو الملا كاتب الجلسة

٩٤

تمويض - مسئولية السيد بفعل خادمه
يسئل السيد عن فعل خادمه وان لم يقع اثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه رباطا يقوم مقام العلة للمعلول - وكان هناك افعال من السيد في اختيار خادمه -

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الابتدائية الاهليه
بجلسته استئناف الجنب المنعده علنا بسرأى المحكمه في يوم الاثنين ٣١ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٢٢ جادى الاولى سنة ١٣٣٩ تحت رياسة حضرة مصطفى فهمى البحرى بك القاضى

وبحضور حضرتى محمد فؤاد حسنى افندى وحسين زكى افندى القاضيين وحضرة السيد حلى افندى وكيل النيابة وطه محمود افندى كاتب الجلسة

التي تكليف بها الجرمه الى جلة عما كانت بمددها وحبس احتياطي ومضايقات وتحقيقات الخ » فكل هذا يدل على أنه متى حكم في الدعوى وكان الحكم نهائيا فلا يجوز الرجوع الى المحاكمة الثانيه ولو تكيفت الدعوى بشكل متعدد متى كانت الوقائع واحده

وحيث أن الوقائع التي حوكم لاجلها المتهمون وحكم يراءتهم بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩٢٠ من البلاغ المؤرخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ والسعي في تأييده

وحيث أن هذه الواقعة هي المطلوب عما كتبتهم عليها الآن لذلك وحكت المحكمه بقبول الدفع الفرعى وعدم جواز نظر الدعوى الجنائية

وحيث أنه متى تقرر عدم جواز نظر الدعوى الجنائية فالمحكمه الجنائية ليست مختصه بنظر الدعوى المدنيه بل هذه يجب رفعها أمام المحكمه المدنيه المختصة

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا معنى للنظر في الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى المدنيه لسابقة رفعها أمام المحكمه المدنيه

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمه حضوريا بقبول الدفع الفرعى الاول وعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها وعدم اختصاص المحكمه

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية غرة ٤٣٨ استئناف

سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١

ضد

(١) ربحان سعيد السوداني س ٢١ خادم

مقيم بالمعصره

(٢) خليفه سيد شقراني س ٥٥ عمده

مقيم بالمعصره

(٣) اخنوخ خليل س ٢٥ مكاتب

مقيم بالمعصره

(٤) مجلى مقار س ٢٥ عطار

مقيم بالمعصره

بعد سماع تقرير الدعوى من حضرة

حسين زكى افندي القاضى والمرافعة والاطلاع

على الاوراق والمدولة قانونا

اتهمت النيابة العمومية المتهم الاول بانه

في يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ بالمعصره أحدث

بالمتهم الثالث اخنوخ خليل اصابات نشأ عنها

دوخة شديدة واعجزته عن أعماله الشخصية

مدة ثلاثة أيام وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠٦

و ٤٨ من قانون العقوبات

ثم رفع اخنوخ خليل دعوى مباشرة غرة

٤٥ سمالوط سنة ١٩٢٠ وضمت لهذه القضية

ضد خليفه سيد المتهم الثانى واتهمه بأنه فى الزمان

والمكان المذكورين اعلاه حرض للمتهم الاول

على ضربه وطلب عقابه بالمواد ٢٠٦ و ٤٠ و ٤١

من قانون العقوبات مع تمويض قدره خمسة

وعشرون جنيبا . وبعدئذ رفع وربحان سعيد

للمتهم الاول دعوى مباشرة ضد اخنوخ خليل

واتهمه بأنه فى الزمان والمكان المذكورين اعلاه

ضربه وطلب عقابه بالمادة ٢٠٦ من قانون

العقوبات مع تمويض قدره خمسة وعشرون

جنيبا - ثم رفع الثانى دعوى مباشرة ضد الاثنين

الاخيرين ادعى فيها بان المذكورين فى ١٥ اغسطس

سنة ١٩٢٠ بجهة المعصره ساعدا اخنوخ خليل

الذى بلغ فى حقه كذبا مع سوء القصد بان شهدا

كذبا لصالح (١) المذكور وطلب خمسة

وعشرين جنيبا تمويضا مع عقاب اخنوخ خليل

بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات والاخيرين بهما

وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات

ومحكمة سمالوط الجزئية قررت أولا ضم

هذه القضايا لبعضها وحكمت حضوريا بتاريخ

٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بحبس ربحان سعيد ثلاثة

اشهر مع الشغل والتنفيذ فورا والزمته بأن يدفع

الف قرش تمويضا للمتهم الثالث وجميع المصاريف

وبراءة باقى المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم

طبق مادتي ٢٠٦ و ٤٨ من قانون العقوبات

فاستأنف المتهم الاول هذا الحكم بتاريخ

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ واستأنف الثانى والثالث

فى ١١ منه وبجلسة المرافعة طلبت النيابة التأييد

وحيث أنه ثابت أيضا أن التهم المذكور
ذو خلق سيء وسيرة رديئة وله - وابق في
الاعتداء على الناس واتكلم بالسرقات وقد قرر
المتهم الثاني أن اسمه مدرج في كشف الاشقياء
وحيث أن العمدة الذي هو رئيس بلده
وهو القدوة والمثل الصالح والقائم بالأمرين
الاهالي أجدر من غيره باتقاء الاشخاص ذوي
الاستقامة والسلوك الصالح لحاشيته وبطانته
ولا يشرفه أن يكون خادمه المنتسب اليه من
ذوي السوابق سيء السلوك رديء الاخلاق
لان مثل هؤلاء لا يزيدم اتساعهم لذى الصولة
والمكانة الا عتوا وطنينا فاذا اتصل اذام
بالناس فانما يكون ذلك من قبيل الاعتزاز
بمقام سيدم وولى أمرهم واعتقادهم أنه قادر على
بسط حمايته عليهم ورد العقاب عنهم بماله من
العمة والسطان

وحيث أنه لهذه الاعتبارات يتعين البحث
فيما اذا كان التهم الثاني مسئولاً عن الجريمة
التي ارتكبها الاول أم لا
وحيث أن نص المادة ١٥٢ من القانون المدني
التي تقابل المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنسي
يفيد صراحة هذه المسؤولية على حالة وقوع فعل
الخادم الذي أوجب الضرر في حالة تأديته وظيفته
وحيث أن علماء القانون قد توسعوا في
تأويل هذا النص وذهبوا الى اعتبار مسئولية السيد

بالنسبة لاول وقررت بان ليس لها طلبات قبل
الباقين

وطلب المحامي عن المتهم الثالث تعديل
الحكم المستأنف بالنسبة لدعواه المدنية والحكم
له على المتهمين الاولين بمبلغ خمسة وعشرين جنيها
تعويضاً بالتضامن للاسباب التي ذكرها بمحضر
الجلسة وطلب المحامي عن المتهم الاول براءته
مع رفض دعوى التهم الثاني قبله لما ابداه
بمحضر الجلسة وطلب المحامي عن المتهم الثاني
تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية
وفوض الامر للمحكمة بالنسبة لدعواه المباشرة
مرتكتا على ما ابداه من اسباب بمحضر الجلسة
واجاب التهم الرابع عن التهمة بما دون
بمحضر الجلسة

المحكمة

من حيث ان الاستئنافات حازت شكلها
القانوني

وحيث ان تهمة الايذاء المنسوبة الى المتهم
الاول وربحان سعيد السوداني ثابتة من مجموع
التحقيقات ومن اعتراف المتهم من ان اخنوخ
خليل اعتدى عليه في الطريق قفاله بالمثل
وحيث انه تبين من اقوال المتهم المذكور
ومن ظروف الدعوى انه خادم المتهم الثاني خليفه
سيد شقراني وانه يسكن في منزله وانه مطلع
على ما بين سيده وبين المدعي المدني من الجفاء

قائمة ولو لم تقع الجريمة من الخادم أثناء عمله اذا تبين أن بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للمعول (راجع كتاب سورتا في المسؤولية صحيفة ١٨٨ نمرة ٩٢٤ وصحيفة ١٩١ فقرة أولى وثانيه) وحيث أنهم ذهبوا أيضا الى القول بتحقيق هذه المسؤولية ولو لم يكن فعل الخادم متعلقا بخدمة سيده ولا مقصودا بسبب هذه الخدمة اذا اتصل الفعل بالوظيفة من حيث الزمان والمكان او قيام الخادم وقت حدوثه في خدمة سيده (راجع تعليقات دالوز على القانون المدني مجلد ٣ مادة ١٣٨٤ صحيفة ٧٩٣ نمرة ٦٠٨) وقالوا أيضا أن السيد مسئول على كل حال ولو كان فعل الخادم مستقلا عن وظيفته اذا أخذ الاول بشئ من الاهمال وعدم الحيطه وضربوا لهذه للنظرية الاخيرة مثلا رجل اعتاد خادمه أن يسرق الفاكهة من حديقة جاره ولم يردعه فهو مسئول لانه أخطأ وأهمل (نمرة ٦١١ من كتاب المذكور) وللغفوم بالبداهة أن خطأه في اختيار الخادم الغير الامين واهماله في تركه بلا مراقبة واغضائه عنه مع تكرار السرقة منه

والثالث انتقاما منه لسيده خصوصا اذا تبين من التحقيقات عدم وجود أي سبب خاص بالمتهم يدفعه الى ذلك وحيث أن جميع شهود الالبات متفقة كلمتهم على أن المتهم الاول كان يرافق الثاني وقت وقوع حادثة التمدى على المجني عليه وحيث أن مراقبة المتهم الاول للثاني وان كانت لا تكفي في ذاتها لاعتبارهما شريكين في الفعل الجنائي الا انه مما جرى به العرف وسارت عليه العادة بين الاعيان في البلدان والقرى أن يتخذ هؤلاء خدما يرافقونهم في روحهم وغدواتهم وسيلهم في ذلك أما الاستظهار بالجاه والقوة وأما الاحتماء بهم من اعتداء معتد فاذا اتخذهم من اولى الشدة والبأس كان ذلك أظهر للفاية وأبلغ في الارهاب فاذا وقع منهم الامر المحذور وهم في معيتهم كانت مسئوليته حادثة على من استعملهم فاذا وقع الفعل وهم قائلون في خدمتهم كما هي الحال في هذه القضية كانت للمسئولية الزم من باب اولى ويكون الحكم بها متفقا مع آراء العلماء التي تقدم بيانها وحيث أنه لذلك جيمه تري هذه المحكمة تعديل الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف

وحيث أن ما بين المتهم الثاني والثالث من الاضغاث التي يستخلص وجودها من مجموع التحقيقات لما يدفع بالمتهم الاول الى التمدى على

شكلا وفي الموضوع بتعديل العقوبة والتعويض بالنسبة للمتهم الاول والا اكتفاء بحبسه شهراً واحداً مع الشغل والغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالتعويض بالنسبة للمتهم الثاني والزامه بأن يدفع بطريق التضامن مع المتهم الاول عشرة جنيهات مصرية للمتهم الثالث اخنوخ خليل وتأييد الحكم فيما عدا ذلك والزام المحكوم عليها بالمصاريف المدنية عن الدرجتين

اسماعيل جنحة قتل خطأ منطبقه على المادة ٢٠٢- عقوبات وإعادة الاوراق لقلم النائب العمومي لاجراء شئونه فيها مع الافراج عن المتهمه قفورا ان لم تكن محبوسه لسبب آخر للأسباب الآتية :-

حيث أن التهمة المنسوبة للمتهمه تتلخص في أنها امتنعت عمدا وبقصد القتل عن ربط الحبل السري لطفلها الحديث الولادة فبات بسبب ذلك

وحيث أنه يتبين البحث فيما اذا كان عمل المتهمه بهذه الصفة وبالظروف التي ينهها التحقيق يثبت وجود جريمة القتل العمد اولا وحيث أن بعض الشراح يشترط أن الفعل أو الوسيلة التي يستعملها الجاني للقتل يجب أن تكون مادية واعتمدوا في ذلك على نص المادة الفرنسية المقابلة لمادتنا التي تنص على أن

L'homicide volontaire commis

وأن اللفظ الاخير يشمر بفرض القانون من أن يكون الفعل إجبايا commis

وحيث أنه قد تفرع عن ذلك البحث فيما اذا كان القتل يمكن أن يرتكب بطريق الترك والامتناع وهو مبحث اختلف فيه علماء القانون وأفاضوا في بسط قواعده وخصوصا الامان منهم والذين ذهبوا الى عدم امكان العقاب استندوا على نظرية أن الترك عدم والعدم لا يترتب عليه

٩٥

جريمة القتل عمدا - العمل السلبى

لا تقع جريمة القتل عمدا الا بعمل إيجابى وعليه فلا تنطبق هذه الجريمة على واقعة امتناع الام عن ربط الحبل السري لطفلها حديث الولادة ووفاته بسبب ذلك

أمر

محكمة للنيا الاهلية

نحن محمد المشاوى قاضي الاحالة بمحكمة النيا

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة العمومية في قضية للنياه نمرة ٧٩٩ بندر للنيا سنة ٩٢٩ وعلى اوراق الجناية المذكورة وبعد سماع الايضاحات التي رأينا لزوم طلبها من النيابة العمومية ومن التهمة

قررنا

باعتبار الواقعة المنسوبة الى توحيد بن تسيدي

على شخص دون سن الخامسة عشر وامتنع عمداً عن العناية به وتقديم الطعام بقصد قتله فالقانون قد وضع نصاً خاصاً يعاقب على جريمة قتل بالامتناع من النوع الذي يقول الشراح بالعقاب عليه بنص مادة القتل العمد وفي ذلك دليل على أن مثل هذه الجريمة الخطيرة لا يسماها نص مادة القتل والا لما احتاج المشرع لوضع نص خاص (راجع تعليقات جارسون على المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات الفرنسي ص ٦٧٢ فقرات من ١٤ - ٣٤)

وحيث أننا نميل للاخذ برأى جارسون لقوة حجته ولأنه مطابق لروح التشريع والمشرع وحده هو المطالب بتداول هذا النقص الذي يستلزمه وجوب تفسير قانون العقوبات تفسيراً محدوداً

وحيث لذلك لا نكون المتهمه مسئوله عن جريمة القتل العمد ولو ثبت أنها امتنعت عن ربط الحبل السري عمداً بقصد احداث الوفاة وحيث أنه فضلاً عما تقدم بيانه لا يمكن تلصص نية القتل من عمل المتهمه الثابت في التحقيق اذ لو ارادت القتل لترجح احداثه بعمل مادي عادي أو لا لقتلها في الثيل بغير احتياج لتركه على شاحته ولقد ظهر بالمعكس شدة محافظتها عليه من لمة ووضعها في الموردة حيث يكثر الورد وسيل المتور عليه وان حفاظا به

الا العدم أي ان العدم لا يكون محدثاً للنتيجة ايجابيه ولكن المتأخرين منهم يقولون بإمكان العقاب اعتمادا على ان الفعل والترك كلاهما مظهر من مظاهره صور الارادة الانسانية العامة

وحيث ان هؤلاء مع التسليم بتبدأ العقاب لم يأخذوا بالقاعدة على اطلاقها ولم يعتبروا الشخص مسئولا عن كل امتناع وأنما اشترطوا ان يكون مكلفا بالعمل وأن يكون مأوقع منه من الامتناع او الترك جاء اخلا لا بهذا الواجب الذي يقضي به القانون او اتفاق خاص وأما اذا كان التارك غير مكلف بعمل أو واجب فلا عقاب باتفاق الجميع وقد أخذ كثير من الشراح في فرنسا بهذه القواعد (راجع حارو ٤ فقره ١٥٧٣ وفوستان هيلي ٣ فقره ١١٨٨ وبلائش ٤ فقره ٤٦٨)

وحيث أن جارسون ذهب الى عدم العقاب على أي حال ولو كان في الترك اخلال بواجب لانه يرى أن هذه الاحوال لا تدخل في حكم التمسوس العامة الواردة بالقانون ولا بد للعقاب هنا من تشريع خاص به وان تأويل النصوص الحالية تأويلا يجعلها منطبقه على هذه الاحوال يخرج الفاضل عن حدود سلطته وقد ذكر جارسون تأييدا لرايه أنه صدر قانون فرنسي في ١٩ ابريل سنة ١٨٩٨ أدخل تمديلا على المادة (٣١١) ح ف من مقتضاه عقاب من كان مكلفا

وحيث انه يرجح كثيرا أن عدم ربط به عمدا أحداث الوفاة
الحبل السري جاء جهلا من المتهمه او تحت تأثير
الظروف السيئة التي احاطت بها وقت الوضع
وعقبه من ضرورة المبادرة لاختفاء فعلتها انقضاء
العار ويعد كثيرا ان يكون عملها هذا أريد الوفاة

منطبقا على المادة (٢٠٢) عقوبات لانها بأعمالها
ربط الحبل السري تسببت بغير عمد في أحداث الوفاة

فهرست العرر السادس (الأحكام)

٢٤٩	ص	٧٦	نقض . تزوير . تذاكر توزيع السكر . ورفه رسمية
٢٥١	»	٧٧	نقض . تزوير . فقدان الورقة المزورة
٢٥٢	»	٧٨	وقف . تأجير به بالمزايدة . الاتفاق على الشركة في استئجاره
٢٥٥	»	٧٩	التنفيذ المؤقت في المواد التجارية
٢٥٦	»	٨٠	حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة
٢٥٨	»	٨١	ريع ، واضع اليد ، حسن النية
٢٦٠	»	٨٢	انقطاع المرافعة في الاستئناف ، عدم اعلان الحكم المستأنف
		٨٣	محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة ، قوته ، طريق الطعن فيه
٢٦٤	»		اسبابه ، ربا فاحش
٢٦٨	»	٨٤	بطلان المرافعة ، كيفية احتساب المدة ، التفويم الشمسي
		٨٥	شفعه ، عرض الثمن وعدم أيذاعه ، رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير
٢٧١	»		مختصة - قطع مدة السقوط
٢٧٣	»	٨٦	دعوي حراسة ، اختصاص قاضي الامور المستعجلة ، محكمة الموضوع
٢٧٦	»	٨٧	التماس ، الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، الغش
٢٧٩	»	٨٨	ربا فاحش ، بين ، النظام العام
٢٨٠	»	٨٩	وكاله ، حدودها ، اختصاص
٢٨٢	»	٩٠	الاعلانات القضائية ، سن من يستلمها
٢٨٤	»	٩١	ترك المدعى دعواه ، الدعوي الفرعية . شفعة . تنازل الشفيع عن حقه ، تمويض
		٩٢	وقف ، ترك حكم الاستحقاق ، سقوط حق المستحق في الربيع ، استيلاء
٢٨٧	»		الناظر على غلة الوقف بحسن نية
٢٨٩	»	٩٣	قوة الشيء المحكوم فيه ، واقعة واحدة تغيير وصفها
٢٩٣	»	٩٤	تمويض - مسئولية السيد بفعل خادمه
٢٩٤	»	٩٥	جريرة القتل عمدا - العمل السلي

تصحیح

الخطات المطبعية التي وقعت في العدد الخامس

في المصطلح	من النهر الثاني	صحيفة ٢٠٢	أقرأ (موايرث)	بدلا من (موايرث)
١٤	» » » »	٢٠٢	(»)	(»)
٢٤	» » » »	٢٠٢	(احصوها)	(احصوها)
٧	» » » »	٢٠٣	(indivise)	(indivise)
١٣	» » » »	٢٠٣	(pense)	(pense)
١٤	» » » »	٢٠٣	(le)	(la)
١٧	» » » »	٢٠٣	(appelleit)	(appelleit)
١٩	» » » »	٢٠٣	(à)	(à)
٢	» » » »	٢٠٣	(à)	(co)
٤	» » » »	٢٠٣	(Règue)	(Règue)
١٨	» » » »	٢٠٤	(الحكم)	(الحكم)
٢٥	» » » »	٢٠٥	(أضف كلمة)	(أضف كلمة)
١٣	» » » »	٢٠٦	(أقرأ)	(أقرأ)
٢	» » » »	٢١٥	(يتعين)	(يتعين)
٢	» » » »	٢١٥	(أضف كلمة)	(أضف كلمة)
٧	» » » »	٢١٥	(أقرأ)	(أقرأ)
١١	» » » »	٢١٧	(عن)	(عن)
٢٣	» » » »	٢٢٩	(وليس)	(ليس)
٦	» » » »	٢٢٩	(كعزة)	(كعزة)
٣	» » » »	٢٣١	(عرفي)	(عرفي)
٣	» » » »	٢٣٢	(القصر)	(القصور)
٢٣	» » » »	٢٣٢	(بدا)	(بدا)

مصر في فبراير سنة ١٩٢٢

المباحث القانونية والتشريعية

كلمة في المادية ٤٦٢

ما هو مدى انطباق المادة ٤٦٢ ؟
سؤال اختلفت الاحكام في الاجابة عليه
فنقائل بوجود حق الاسترداد المنصوص
عليه في هذه المادة مستقلا عن حق الشفعة في
جميع الاحوال .
ومن ناكح لحق الاسترداد مع وجود
الشفعة مطلقا
ومن متوسط بين هذين الرأيين وقائل
بتقييد المادة ٤٦٢ بقيود المادة ٨٤١ من القانون
الفرنسي التي تنص علي حق الاسترداد الوراثي
أما الرأي الثاني فقد هجر الآن نهائيا ولم
يبق من يقول به منذ سنة ١٩٠٤ وهو تاريخ
الحكم الوحيد الصادر بهذا المعنى .
وبقي في الميدان الرأيان الأول والأخير
ولكل منهما انصار يحملون علمه ويندودون عنه
وقد أدلى كل فريق بحججه في احكام صارت في

حكم المعروف للمشهور الآن لسكرة مادتائها
المجالات القضائية
فن الاحكام المؤيدة للرأي الاول :
حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٢
ابريل سنة ١٩١٣ وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ وفي
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠
وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٧
فبراير سنة ١٩٠٧ و٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠
ومن الاحكام الآخذة بالرأي الثالث
حكم محكمة طنطا في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩
وحكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٣ مايو
سنة ١٩٢٠
ولم يقل بهذا الرأي حكم من احكام المحاكم
المختلطة
والآن أي هذين الرأيين اولى بالاعتبار ؟
إذا جاز الترجيح بعدد الاحكام المصرية

النص العربي

يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم أن يستردوا لانفسهم الحصصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير ويقوموا بدفع عنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية والنافعة

بين التصيين بون شاسع

أولا لان النص الفرنسي ورد في باب الموارث في حين ورد نصنا في باب قسمة الشركاء ثانياً لان المادة الفرنسية تتكلم عن وريثة ومتوفي وحصصة في تركة الترخ

ومادتنا تتكلم عن الحصصة الشائعة وعن الشركاء على وجه العموم .

ومن المستبعد كثيراً كذلك أن يستقي الشارع المصري من نص تابع لقانون الموارث في فرنسا وهو أعلم الناس بأن مرجع الامر في الاحوال الشخصية لغالبية المصريين هو الشريعة الاسلامية وقد سبق له في غير موضع واحد ان استمد من احكامها حتى في باب المعاملات اذن فن ابن جاء شارعنا بالمادة ٤٦٢ ؟

لم يجد بحثي في الشراح للماصرين شيئاً ففكرت في الرجوع الي أبي القانون الفرنسي Pothier فوجدت في باب حقوق الاسترداد : Les Retraits وهي كثيرة جداً في القانون الفرنسي القديم حتى لقد احضوها قبلت

الصادرة فالارجعية في جانب الرأي الاول بلا نزاع فقد تضافرت في تأييده احكام المحاكم المختلطة بلا استثناء وقال به كذلك أكثر من دائرة واحدة من دوائر الاستئناف الاهلي ودافع عنه المسيو دوهلنس في شرحه القيم على القانون المدني المصري

على ان هذا في اعتقادنا لا يكفي وقد فرضت على نفسى في هذه المجالة بقطع النظر عن الجميع الكثيرة المغننة الواردة في الاحكام التي عدتها أن آيين خطأ الفكرة الاساسية التي بنت عليها دائرة معالي الرئيس بحكمة الاستئناف حكمها القاضي بتقييد المادة ٤٦٢ بالقيود المعروفة

ظنت بحكمة الاستئناف أن مصدر المادة المصرية هو المادة ٨٤١ فرنسية فرجعت الى ما كتبه الشراح وقضت به المحاكم في فرنسا عن هذه المادة واستنبطت من ذلك مبدأها وليسكن نظرة واحدة الى النصين متقابلين كافية في بيان خطأ هذا الظن .

النص الفرنسي

لوريثة المتوفي أو لاحد من غير وريثة المتوفي (حتى القسمة كل شخص من غير وريثة المتوفي) (حتى ولو كان قريباً له) تنازل اليه أحد من حصته في الميراث وذلك بأن يردوا اليه ما دفعه ثمناً للحصصة الميية

d'immeuble de racheter la part indivise que l'un d'eux avait vendue ce un Etranger, cette espèce de retrait aussi existe en droit Roman, jusqu'au Regne de Theodore le grand

لا شك بعد هذا ولا ريب في أن حق استرداد الشاع كما ورد في المادة ٤٦٢ بالخرف الواحد كان حقاً معروفاً في القانون الفرنسي القديم ومستقلاً بذاته عن حق الاسترداد الوراثي المنصوص عليه في المادة ٨٤١ من قانون نابليون ومن الخطأ إذن إذا ما أردنا نلص غرض الشارع المصري وغايته من المادة ٤٦٢ أن نرجع إلى مادة في القانون الفرنسي ليس بينها وبين مادتنا أدنى علاقة بل الواجب الظاهر هو الاهتمام بشروط استتمال ذلك الحق القديم وهي شروط سمعة لا تقييد فيها على الإطلاق

اربعة وعشرين حقاً كلاماً موجزاً عاماً عن هذه الحقوق جاء فيه :

Il y a quelques autres espèces de retrait, tels que celui que quelques coutumes accordent aux propriétaires par indivis d'une chose lorsque l'un d'entre eux vend sa part indivise à un Etranger.

راجع Pothier الجزء الثالث صحيفة ٢٥٩
طبعة باريس سنة ١٨٦١ ثم قرأت في Demolombe
بمناسبة الكلام على حق الاسترداد الوراثي ما يأتي

Quelques-un, il est vrai ont pense que la retrait successoral pourrait bien avoir été occasionné par l'ancien retrait de bienseance et de communion.

On applait autrefois de ce nom le droit qui était accordé par quelques coutumes à tous les copropriétaires

الأمكام

احمد محمد ناصر عمره ٢٢ سنة فلاح

بكفر بطا

صند

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٤٢
سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة لرة

١٩٧١ سنة ٣٨ قضائية

وعبد الفادر ناصر مدع بحقوق مدنيه

وقائع الدعوى

انهت النيابة العمومية للمتهمين المذكورين

بأتم في يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٠ بكفر بطا

ازالوا حدا فاصلا بين أرضهم وأرض عبدالفغار

ناصر بقصد اغتيال جزء من أرضه والثاني

والثالث ضريا المجني عليه المذكور فاحداثا به

اصابات تعجزه عن أعماله الشخصية مدة لا تتجاوز

العشرين يوما وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٦ عقوبات

والثاني والثالث ايضا بالمادة ٢٠٦ عقوبات

وبالجلسة أقام عبد الفغار ناصر مدعيا مدنيا وطلب

الحكم له على المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥ جنيبا

ومحكمة قويسنا الجزئية حكمت بتاريخ ١٨

أكتوبر سنة ١٩٢٠ بتفريم كل من المتهمين مائة

وخمسين قرشا عن التهمة الاولى عملا بالمادة

٣١٦ - ٢ عقوبات وبها ٤٠ و ٤١ منه الاول بتفريم

٦١

نقض . تعدد الجرائم وارتيابها . اختصاص

محكمة الموضوع

من المسائل المتعلقة بالموضوع والتي تختص
بالفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع مسألة اعتبار
الجرائم المسندة للمتهم جرعة واحدة لا يجب الحكم
على المتهم من أجلها الا بقوية واحدة طبقا لنص
المادة ٣٢ عقوبات

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة عبد الرحمن رضا باشا

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والذرة

مسيو سودان وابو بكر يحيى باشا و احمد زكى ابو

السمود بك و احمد محمد خشبة بك وكيل نيابة

الاستئناف ومحمود افند طلعت المعداوى كاتب

الجلسة

اصدورت الحم الآتى .

في الطعن المقدم من

محمد ناصر ابراهيم عمره ٦٥ سنة فلاح

بكفر بطا

مأمون محمد ناصر عمره ٢١ فلاح

بكفر بطا

كل المتهمين المذكورين أيضا مائة وخمسين قرشا
عن التهمة الثانية وبأثر الزام الثلاثة للتهمة بأن
يدفعوا للمدعي بالتضامن مبلغ ألف قرش على
سبيل التمييز والزامهم بالمصاريف

فاستأنف المتهمون والمدعي المدني هذا
الحكم في ٢٠ و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠

ومحكمة طنطا الاهلية منعقدة بهيئة
استئنافية حكمت بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢٠

حضورا بتأييد الحكم المستأنف
وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم

عليهم بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض
والايرام وقدم المحامي عنهم تقريرا بأسباب

ظعنهم في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١
المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال
المحامي عن الطاعنين والمحامي عن المدعي المدني

والاحالة على الأوراق والمداولة قانونا
من حيث ان الظعن مقبول شكلا

وحيث أن الطاعنين بنوا ظعنهم أولا على
أن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه غير

مبينة البيان الكافي . ثانيا أن نوع الاشتراك لم
يبين أيضا . ثالثا عدم اعتبار الجريمةين المعاقب

عليهما جريمة واحدة طبقا للمادة ٣٣ عقوبات
وحيث من السبب الاول فان الثابت في

الحكم أن ازالة الحد كان القصد اغتيال جزء من
بطلان جوهرى فجعل للنقض

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض هذا الظعن
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
للمنعقدة يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١-٢٩
صفر سنة ١٣٤٠

٦٢

نقض . قاضي الاحالة . وصفه الجريمة بمنحه
قضت محكمة الجنج نهائيا بان الواقعة المرفوعة

بشأنها الدعوي العمومية جنائية لا جنحة
فتقدمت القضية الى قاضي الاحالة الذي قرر بان

الواقعة جنحة لا جنائية
ظعن النيابة في قرار قاضي الاحالة بطريق النقض

فقضت محكمة النقض بان ليس لقاضي الاحالة في هذا
الطرف الا ان يقرر بان لا وجه او بالاحالة طبقا

للقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعليه فقراره مشتمل على
بطلان جوهرى فجعل للنقض

معه موسى احمد موسى ضربا نشأ عنه عاهة يستحيل برؤها وهي تبيس في طرف أصبعه الوسطي الايمن نتيجة الاصابة

ومحكمة بيا الجزئية حكمت بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢١ باعتبار الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٤ عقوبات وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه وأبقت الفصل في المصاريف

وحضرة قاضى الاحالة بمحكمة بني سويف الاهلية قرر بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢١ باعتبار الحادثة المنسوبة الى على عبد الله جنحه واعادة الاوراق الى النيابة لاجراء شؤونها فيها بالنسبة له ولباقي المتهمين وتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحى باشا النائب العمومي بالظعن في هذا القرار بطريق النقص والابرام وقدم تقريراً بأسباب ظعنه بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا من حيث ان طلب النقص صحيح شكلا وحيث ان القانون رقم ٧ الصادر في سنة ١٩١٤ يحتم على قاضى الاحالة عند نظر قضية محكوم فيها نهائيا من محكمة الجنح ان لا يقضي فيها الا بأحد امرين فاما ان يصدر قرارا بأنه لا

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر بمحكمة النقص والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعرزة مسيو سودان وابو بكر يحيى باشا ومستر هل واحمد زكي ابوالسمود بك المستشارين واحمد محمد خشبه بك وكيل نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المعداوى افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى :

في الظعن المقدم من النيابة العمومية

في

قرار حضرة قاضى الاحالة بمحكمة بني سويف الاهلية

صد

على عبد الله عمره ٥٠ سنة صناعته فلاح بعزبة هاشم بك تبع بيا

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٣٣٠٣ سنة ٢٠ و٢١ المفيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٩٤٩ سنة ٣٨ قضائيه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ضرب هو وآخر

بيع العقار وفاء لذلك المبلغ
فقت محكمة الاستئناف بأن المقد يعتبر بيعا
صحيحا لانه بمقابل وليس اشتراط عدم التصرف في
العين الاضاما لدفع الثمن للتفق عليه ولا حرج من
تنازل المشتري عن بيع العقار للبائنة في مقابل ذلك
الثمن . وان المقد ليس وصية لانه بمقابل ولان
الموصى يظل مالكا للعقار طول حياته بينما هنا قد
انتقلت الملكية بالبيع .

— راجع بهذا المعنى الحكم الآتي
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزة فوزى بك المطيعي ومحمد مظهر بك
مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب
الجلسه

أصدرت الحكم الآتى :
في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي نمرة
٧٢٧ سنة ٣٧ قضائيه

الرفوع من عزير افندى يعقوب مستأنف
ضد
اورتين افندى يعقوب عن نفسه وبصفته وارثا
للسات انجليتا ماتولي بنت المرحوم ماتولى غالى
واوملة المرحوم إلياس جرجس مستأنف عليه
الوقائع
بموجب عقد عرفي مؤرخ في ١٠ سبتمبر

وجه واما قرأوا باحاثها على محكمة الجنائيات
التي له ان يحيل المتهم اليها لحاكمته بطريق الخبرة
باعتبار ان الواقعة المنسوبة اليه لا تكون في
فى رأيه الا جنحة
وحيث أن فاضى الاحالة قد أحال الاوراق
الى النيابة العمومية فى هذه الدعوي لاجراء
شؤونها فيها باعتبار أن الحادثة المنسوبة الى المتهم
جنحة فلذا يكون قد تخطي السلطة التي خولها
له القانون ويكون قراره قد اشتمل على بطلان
جوهري

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة بقبول القفض والابرام
واعادة الاوراق لقاضي الاحالة لاحالتها على محكمة
الجنائيات

هذاما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١
الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٤٠

٦٣

بيع العقار في مقابل ايراد ثابت طول حياة البائع
شرط عدم تصرف في العين
بيع صحيح لا وصية

باعت الست انجليتا الى احفادها ما تملك من عقار
في مقابل ان يدفعوا لها تسعة جنيهات شهريا طول
حياتها وشرطت عليهم بان لا يتصرفوا في العين للبيعة
بيعا او رهنا طول حياتها فاضانا لدفع المبلغ المذكور
ثم أخذت عليهم تعهدا يفرضونها بموجبه في قبض

سنة ١٩١٤ باعت المرحومة الست أنجليتا الى طرفي
الخصوم وهي جدتهم المقارنات المبينة في العقد
الذكرور وذكر فيه أنها اسقطت لكل من
الاخوة الثلاث ملكية هذه المقارنات لكل
منهم الثلث في مقابل أن يدفعوا اليها مبلغ تسعة
جنيهات شهريا مدة حياتها وان لا يتصرفوا في
العين المبيعة بالبيع او الزهن طول حياتها ضمانا
لدفع المبلغ المذكور وحررت ورقة أخرى في
التاريخ نفسه بين طرفي المتعاقدين موقعا عليها
من شاهدي عقد البيع ان المشتريين فوضوا الى
الست أنجليتا جدتهم في قبض ريع الثلاثة المازل
والاطيان التي حصل التنازل عنها بموجب العقد
السالف الذكر وأن لها الحق في قبض الريع
بدون معارضة منهم في نظير التسعة الجنيهات
المربوطة لها شهريا ولم تسجل هذه الورقة ولا
عقد البيع نفسه وبموجب عقد رسمي مؤرخ
١٥ يوليوسنة ١٩١٧ باعت الست أنجليتا المذكورة
ثانية الى احد الاخوة الثلاث وهو اربن افندى
يعقوب المستأنف عليه معظم الاعيان السابق
بيها وذلك بمبلغ ٤٠٠ جنيه واقرت البائنة أمام
مأمور العقود الرسمية أنها سبق استلمت هذا
المبلغ من يد الخواجه اربن ومسجل العقد
الذكرور نسجيلا تاما في ٤ اكتوبر سنة ١٩١٧
فرفع كل من عزيز افندى به توب ووياض افندى
يعقوب الدعوي على اخيهما اربن افندى المذكور

قالا فيها انه انتهز فرصة اقامته مع جدته الى
كانت تبلغ من العمر ٨٥ سنة وتحال عليها
واستكتبتها العقد الثاني حالة انه موقع معها على
العقد الاول وطلبا الحكم بفسخ عقد البيع الصادر
في ١٥ يوليوسنة ١٩١٧ ومسجل في ١ اكتوبر سنة
١٩١٧ فيما يختص بثلي العين المبيعة وتثبيت
ملكيتها لتلتي الاعيان المذكورة والزامه
بالمصاريف والانعاب مع حفظ الحق لها في الريع
من يوم وضع يده الى يوم نزاعها - وقد حكمت
محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٦ ابريل
سنة ١٩٢٠ باعتبار عقد البيع وصية وللموصية حق
الرجوع فيها ورفض دعوى المدعين والزامتها
بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه
فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ
١٣ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٠ طالبين قبول استئنافهما
شكلا وفي الموضوع بالنفاذ الحكم والقضاء لها بما
طلباه امام محكمة اول درجة مع الزام المستأنف
عليه بمصاريف الدرجتين
وبجلسة المرافعة صمم وكيلها على هذه
الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة
ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم
المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة
المحكمة
بعد سماع المرافعة الشقوية والاطلاع على
اوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث أنه بالإطلاع على العقد الاول المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ٩٠٤ زين أنه ليس عقد وصية لأن الوصية تخليك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع والموصى يظل مالكا لرؤية الموصى به الى حين وفاته

وحيث ان الست انجبتا قد اسقطت ملكية الاعيان الى اولاد ابنتها الثلاثة في مقابل تسعة جنينيات تهذوا بدفعها اليها شهريا مدة حياتها ولا ينقص من قيمة هذا العقد اشترطت الست انجبتا فيه بأنه ليس لاولاد ابنتها الحق في التصرف في العين المبيعة بالبيع او الرهن مدة حياتها لانه ذكر في العقد صراحة بأن هذا الشرط أخذنا لتفتتها الشهرية

وحيث انه متى كان اسقاط التمليك حال الحياة وبموض فلا يكون العقد وصية بل عقد بيع تام والقول ان الورقة التي حررت يوم البيع وفوض فيها المشترون الى جدتهم قبض ريع املاكها جعلت البيع من غير مقابل قول في غير محله اذ لا حرج على المشتري أن يتنازلا للبائنة التي هي جدتهم عن حق الانتفاع بالريع بدلا من دفعهم التسعة الجنينيات خصوصا وأن ذلك الريع لا يتجاوز الثلاثة جنينيات شهريا كما قرر المستأنف عليه نفسه في مذكراته فضلا

عن انه ظاهرا من الاوراق أن أحد شهود العقد المدعى ميخائيل نجيب الناصر هو الذي طلب هذا المستند من الاولاد عند تحرير عقد البيع لمصلحة جدتهم خوفا من تأخيرهم في دفع النفقة اليها واضطرارها الى مقاضاتهم أمام المحاكم

وحيث انه فيما يختص بقول وكيل المستأنف عليه ان الاطيان المبيعة لم تحدد في عقد البيع فإن المحكمة ترى ان ما جاء في العقد بتعيين موقع الاطيان وأن حدودها معلومة للطرفين كاف في التعيين المطلوب قانونا وحيث أن قول المستأنف عليه ان عقده مسجل والعقد الاول غير مسجل لا يجديده نفعا لانه من المقرر قانونا في حالة بيع عقار مرتين ليس للمشتري الثاني الذي يكون قد سجل عقده أن يحتج على المشتري الاول بأنه لم يسجل عقده اذا ثبت ان المشتري الثاني كان سيء النية وأن عقده كان نتيجة تواطؤ بينه وبين البائع للاضرار بصاحب العقد الاول وهذه هي حالة المستأنف عليه في هذه الدعوى لانه كان من ضمن المشتريين في العقد الاول ووقع عليه بهذه الصفة مع اخويه ثم تحاليل على جدته التي كان مقاما معها حتى استصدر منها العقد الثاني لسلب حقوق اخويه

وحيث أنه مما تهديم ترى المحكمة الفناء

الحكم المستأنف والحكم للمستأنفين بطلانها
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بالنقض الحكم المستأنف
وقضى عقد البيع الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩١٧
ومسجل في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ فيما يخص بتأني
الاعيان البيعة وثبتت ملكية المستأنفين الى
تأني الاعيان المذكورة والزم المستأنف عليه
بمصاريف الدرجتين واربعائة قرش اتعاب
المحاماة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ١٤ ربيع
الاول سنة ١٣٤٠

٦٤

بيع حق الرقبة . واستيفاء حق الانتفاع
شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبة
بيع صحيح لا وصية

باع رجل زوجته عقارا وافر في عقد البيع بأنه
قبض منها الثمن . حصل الرجل به ذلك من زوجته
على ورقة تنازلت له بموجبها عن حق زراعة الارض
وتأجيرها طول حياته وشرطت على نفسها عدم
التصرف في العين مادام حيا
فررت المحكمة :

بأن عقد البيع صحيح ناقل للملكية
وان الورقة تعتبر تنازلا من المشتري عن حق
الانتفاع للبائع
وان شرط المشتري عدم التصرف في العين
وان كان في الاصل باطلا الا انه يصح صحيحا

استثناء اذا كان للبائع مصلحة فيه
وقالت المحكمة بأن ليس هناك وصية لان
الاصل في هذه عليك مضاف الي ما بعد الموت
بطريق التبرع بحيث يملك الموصي رقبة العين ومنفعتيها
طول حياته ومن بعده ينتقل الحقان معا للموصي له
وليس الامر كذلك في هذه الدعوى .

— راجع بهذا المعنى الحكم السابق
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد العزيز كحيل باشا وبحضور
حضرات مستر مارشال ومحمد بك ابراهيم
مستشارين واحدا فندى عوض الشاذلي كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
نمرة ٢١٥ سنة ٣٦ قضائية

المرفوع من سليمان افندى سيدم -
مستأنف

ضد
الست ملكة بنت ابراهيم - مستأنف عليها
الوقت

رفع المستأنف هذه الدعوى امام محكمة
الرقازيق الابتدائية طلب فيها الحكم بتثبيت
ملكيتها الى ١٦ ط ٧ ط ٤ من المينة الحدود
وللمالم بمرضىة الدعوى وبإعلان عقدي البيع

لست ملكة وقت ما كانت مخطوبة له وبدون مقابل وأنه في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ تحررت ورقة ضد العقدين المذكورين تتعهد فيها الست ملكة بأنها لا تتصرف في هذه الاطيان مادام زوجها على قيد الحياة وأنه هو الذي يتصرف فيها بالزراعة والتأجير الى آخر ما جاء فيها وأن هذين العقدين وورقة الضد لا يقصد منها الا الوصية وهي باطله

وحيث أن الست ملكة وهي المستأنف عليها تنسك بأن العقدين صحيحان ومن شأنها نقل ملكية العين المبيعة للمشتري

وحيث أنه تبين من أوراق القضية أن سليمان افندي سيدهم باع الست ملكة بنت ابراهيم بموجب عقد تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٠٥-١٤٠٥ س ٣ ط ٨ ف نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه مصري كما وأنه باع لها أيضا بموجب المقد الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥-١٤٠٥ س ٣ ط ٨ ف نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه وفي كلا العقدين اعترف البائع بقبض الثمن من المشتري وقد تسجل هذان المقدان بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٥

وحيث أنه في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ تحررت ورقة من هذين العقدين توقع عليها من الست ملكة المذكور فيها انها تعترف بأنها لا تتصرف في الاطيان مشتراها من سليمان افندي مادام على قيد الحياة وهو الذي يتصرف فيها بالزراعة

الصادرين منه الى الست ملكة بنت ابراهيم المسجلين بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٠٥ و ١٦ مارس سنة ١٩٠٥ ومحر هذين التسجيلين واعادة تكليفها لاسمها مع الزامها بالمصاريف والالتزام بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة. وبعد انعام المرافعة فيها قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ برفض دعواه والزامه بالمصاريف ومائتي قرش المحاماه

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٩ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المذكور والفضاء له بما طلبه امام محكمة أول درجة

وبجلسة المرافعة صدم وكيله علي هذه الطلبات ووكيلا المستأنف عليها طالبا تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث ان سليمان افندي سيدهم المستأنف يطلب في دعواه بطلان عقدي البيع الصادرين منه لزوجته الست ملكة بنت ابراهيم بتاريخ ١٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ ومسجلين بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٥ وبثبوت ملكيته الى ١٦ ف ٧ ط ٤ س المبيعة لان هذين العقدين تحررا

والتأجير باسمها واذا لاسمح الله وحصل وفاتها قبله فتكون الاطيان لذريتها اذا رزقت منه الذرية والا فترجع اليه

وحيث أنه يتضح من العقدين المذكورين ومن الورقة القيمة ٦ مارس سنة ١٩٠٥ أن نية المتعاقدين هي ان سليمان افندي سيدم تنازل عن أطيانه لزوجته الست ملكة وملكها لها عليك رقة حافظا لنفسه حق الانتفاع مدة حياته لان العقدين هما عقدا بيع تام اصبحت الست ملكة بموجبها مالكة للأرض لليعة اما ورقة ٦ مارس سنة ١٩٠٥ فهي تنازل عن حق الانتفاع للبائع

وحيث أنه لا محل للقول بان عقدي البيع هما عقدا وصية لان تعريف الوصية هو تعليق مضاف الى ما بعد الموت بطريقة التبرع ومعني ذلك ان الوصى يملك رقة الموصى به ومنفعته الى حين وفاته وليس الامر كذلك في هذه القضية لان ملكية العين انتقلت من يد البائع الى زوجته التي اعترفت له بمد باحقية بالانتفاع بالأرض طول حياته

وحيث ان اشتراط البائع على المشتري ان لا يتصرف في العين المبيعة ولو أنه في الاصل باطل الا انه يكون صحيحا استثناء اذا كان للبائع مصلحة في هذه الشروط كان يكون قد اشترط في عقد البيع او في ورقة الضد بقاء منفعة العين

المبيعة طول حياته وحيث ان محكمة الاستئناف الاهلية قد حكمت في قضايا من هذا القبيل باعتبار ان التصرف صحيح ومن قبيل البيع التام (راجع الحكمين الصادرين في ٢٣ فبراير سنة ١٩١١ وفي ٢٩ مارس سنة ١٩١٦ المنشورين بالمجموعة المصرية الرسمية السنة الثانية عشرة صحيفة ١٥٣ والشرائع سنة ثالثة صحيفة ٤٩٠)

وحيث أن الحكمين اللذين يتمسك بهما المستأنف في مذكرته تأييدا لرأيه الصادرين من محكمة طعنًا والرفعة وندرجين بالمجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة باعتبار ان العقدين هما عقدا وصية لا ينطبقان على الحالة التي نحن بصدد حلها الآن لانهما يختصان بعائنين مختلفتين عن هذه بشأن بيع اشترط فيه البائع حفظ الملكية له حتي وفاته ولم تنتقل الملكية الى المشتري وحيث أنه مما تقدم لا يكون المستأنف محقا في طلب ثبوت ملكيته للاطيان المتنازع فيها لانه ليس له فيها الا حق المنفعة وحيث أنه فيما يخص باقي الشروط المبينة بورقة الضد فلا شأن للمحكمة في البحث فيها لان البائع والمشتري لم يزا الا على فيسد الجنيانة ويعتبر التكلم في هذه الشروط سابقا لادائه وحيث انه مما تقدم يكون لاحق الآن للمستأنف في طلب ثبوت ملكيته رقة الاطيان

فلهذه الأسباب

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي
المزة فوزى بك المطيعي ومحمد مظهر بك
مستشارين واحمد عوض الشاذلي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي :
في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي
نمرة ١١١٩ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من محمد بدوي عاصي ومحمد يوسف
عاصي وهاتم محمد العدداوي عن نفسها وبصفتها
وصية على قيمه وفاطمة عبد الفتاح المرزوقين
لها من زوجها سليمان يوسف عاصي والحرمة
منا احمد الغروز عن نفسها وبصفتها وصية على
أولادها بدوي وحبيده يوسف بدوي عاصي
مستأنفين

صند

الحرمة فاطمة علي ابوسكينة عن نفسها
وبصفتها وصية على ولدها بدوي عاصي والحرمة
تز بنت علي بدوي عاصي
مستأنف عليها وعليهما
الوقائع

رفعت المستأنف عليها الاولى بصفتها
دعوى أمام محكمة شيزن الكوم الجزئية مند
المدعي عليهم ومملاً بأنقون وطلبت فيها الحكم
بتعيين خير لقسمة وفرز نصيبها وقدره ١ ف
١ ط ١/١٨ س شائفا في ٤ ف ١٩ ط ١٦ س
المينة الحدود والمعلم بالبريضة وبعد تقديم

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع قررت بأنه لاحق الآن
لسليمان اتندي سيدم بأن يطلب ثبوت ملكية
رقبة الاطيان المتنازع فيها ويرفض طلبه فيما
يختص بذلك والزمتها بالنصاريف وخسماية فرش
اتجاب محاماة

هذما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة
في يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ (١٣ ابريل
سنة ١٩٢٠)

٦٥

قسمة عقار - شريك قاصر - ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية - عدم جواز

استئناف حكم التصديق

١ - اذا كان بين الشركاء في عقار قاصر او من
في حكمه يجب على المحكمة الجزئية بعد تقسيم العقار
بمعرفة الخبير الى حصص االة القضية الى المحكمة
الاهلية للتصديق على القسمة ثم بعد ذلك تعاد
القضية الى المحكمة الجزئية للاقرار على الحصص
٢ - تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة
ليس حكا بالمعنى القانوني ولكنه عمل اداري شرع
ضمانا لمصلحة عددي الاغلبية فالحكم الصادر ومادة
التصديق لا يصح استئنافه قانونا
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة بلنا تحت رئاسة جناب مستر

تقريره يحكم لها باعتماد وتسليمها ما يفرض لها بصفتها المذكورة بموجبة وإحالة القضية على المحكمة الابتدائية للتصديق على إجراءات القسم وإلزام المدعي عليهم بالمصاريف والانتساب والنفاد وقد حكمت المحكمة المذكورة آنفاً بتعيين خير لاجراء ماتدون بالحكم المؤرخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ وقد قام الخير بأموريته وقدم تقريره فحكمت تلك المحكمة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بإعادة القضية إلى الخير لفرز نصيب

للمدعية على اعتبار أنه ٢٢ ط ١/٢ س على الشيوخ في الاطيان السابق قسمتها بمعرفته وبعد أن قام الخير بأموريته وقدم تقريره وتناقش الخصوم فيه وعملت الفرعة حكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ بتخصيص القسم الاول للمين في تقرير الخير التكميلي ورسمه للمدعية وألزمت اخصامها بمصاريف الدعوى كلا بنسبة نصيبه في الاطيان المقسومة وأحالت القضية على محكمة طنطا الابتدائية للتصديق على النسمة

وبجلسة المرافعة أمام محكمة طنطا الابتدائية لم يبد المستأنف الاول أي طلب ما وقد صدقت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ على القسم التي اجريت أمام محكمة شبراخين السكوم الجزئية الالهية

فرفع المستأنفون استئنافا عن حكم

التصديق على القسم بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ طالبين قبول استئنافهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المذكور بجميع اجزائه مع إلزام المستأنف عليهم بمصاريف وانتساب المحاماة عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة المحددة لنظر الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليها الاول دفعاً فرعياً بعدم قبول الاستئناف لأن الحكم المستأنف لا يستأنف وأرتكن على المادة ٤٥٦ من القانون المدني والمستأنف الاول طلب رفض هذا الدفع والمحكمة امرت الخصوم بالتكلم في الموضوع وكل من الخصوم صم على طلباته السابقة

المحكمة
بمسمع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانونا
حيث أن وكيل المستأنف عليها الاول دفع بجلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف وطلب عدم قبوله لأن حكم محكمة طنطا الابتدائية يعتبر حكماً استئنافياً عن حكم النسمة الصادر من المحكمة الجزئية وحيث أن دعاوي القسم هي من اختصاص المحكمة الجزئية طبقاً لنص المادة ٤٥٢ من القانون المدني وإنما اشترط الشارع في المادة ٤٥٦ من القانون المذكور وجوب التصديق من المحكمة الابتدائية على القسم في حالة ما اذا

كان أحد الشركاء قاصراً أو غائياً أو عديم الأهلية
وحيث أنه بتعيين فيما إذا كان تصديق
المحكمة الابتدائية يعتبر حكماً استثنائياً بالنسبة
لحكم المحكمة الجزئية أو هو مجرد عمل إداري
تقدم إلى المحكمة الابتدائية زيادة في الاحتياط
للمحافظة على حقوق عديمي الأهلية

وحيث أن التفسير الصحيح منصوص
للقانون هو أن المحكمة الجزئية بعد اطلاعا
على تقرير الخبير واعتمادها التقسيم إلى حصص
ترسل للمحكمة الابتدائية لتصدق على ذلك
التقسيم عملاً بالمادة (٤٥٦) من القانون المدني
وأخيراً تجرى عملية الفرقة بعد أن تكون
المحكمة الابتدائية قد أعادت إليها القضية
مصدقة على التقسيم

وحيث أنه يترتب على ذلك أن الحكم
في دعوى القسمة لا يزال منوطاً بالمحكمة الجزئية
وإن إجراءات التصديق من المحكمة الكلية
ليست من قبيل الأحكام بالمعنى الحقيقي وإذا
يكون نظر الاستئناف عن ذلك الحكم من
اختصاص المحكمة الكلية الواقعة بدورها
للمحكمة الجزئية التي أصدرته

وحيث أن المستأنفين أعلنوا بحكم المحكمة
الجزئية ولم يستأنفوه كما أن التصديق على القسمة
حصل بحضور المستأنف الأول ولم يترتب عليه
وحيث أن استئنافهم لحكم التصديق بعد

ذلك لا محل له لأنه معتبر من الإجراءات التي
لا تقبل الاستئناف
فهذه الأسباب
حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعي
لرفع الدعوى من المستأنف عليها الأولى وبعدم جواز
الاستئناف وإلزام المستأنفين بمصاريف
الاستئناف ٢٠٠٠ قرش اتعاب محاماه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ (١٤ ربيع الأول
سنة ١٣٤٠)

٦٦

إجارة - تأجير من الباطن - عدم الضرر

رفعت دعوى بفسخ عقد إيجار لتأجير المستأجر
الاطيان من باطنه خلافاً لشرط العقد

فقضت محكمة الاستئناف برفض طلب التمسح
لأسباب كونت في مجموعها عاملاً قوياً لتوجيه رأي
المحكمة نحو الرفض - منها :

أن الشروط الواردة بعقد الإيجار من قبيل العبارات
الإنشائية للطبوعة فلا يتحتم معها أن تعبر عن
قصد المتعاقدين الحقيقي .

أن لا ضرر من التأجير من الباطن وإنما يريد
المؤجر فسخ العقد للانتفاع بارتفاع الإيجارات
أن المؤجر سبق فأباح للمستأجر تأجير جزء من
الاطيان من باطنه

أن المستأجر لم يستطع زراعة الأرض وحده
لذلك شارك على زراعتها وليست الشركة في الزراعة
تأجيراً من الباطن ولا تنازلاً عن الإجارة

التحفظي وجملة حجز نافذ مع المصاريف وانساب
المحاماة وشعور الحكم بالإنفاذ بلا كفالة ثم
عدلت المدعية وهي المستأنف عليها الأولى طلباتها

اخيرا وطلبت فسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٢ أغسطس
سنة ١٩١٧ وتسلم العين المؤجرة مع ما يستجد
من الإيجار انفاية التسليم وبعد اتمام المرافعة قضت
المحكمة المشار إليها أنفا بتاريخ ١٤ مارس سنة
١٩٢٠ حضوريا بفسخ عقد الإيجار المذكور أنفا

الصادر من مورث المستأنف عليها الى محمود
احمد نصار وحسين ابراهيم عبد الغفار والزامها
بتسليم العين المؤجرة اليها وبالمصاريف ومبلغ
ماتى فرش اتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك
من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ طالبا قبول استئنافه شكلا
وفي الموضوع إلغاء الحكم المذكور والقضاء
برفض الدعوى والزام من رفعتها بالمصاريف
والاتعاب عن الدرجتين

وبجاسة المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات
للاسباب التي قلنا بالجلسة ووكيل المستأنف
عليها الأولى طلب تأييد الحكم المستأنف
لاسبابه وللاسباب التي ذكرت بالجلسة
المحكمة

بند دعاء المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزة فوزي بك المطيعي ومحمد مظهر
بك مستشارين واحمد عوض الشاذلى افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نرة
٧٠٣ سنة ٣٧ قضائيه

المرفوع من الحاج حسين ابراهيم عبد
الغفار مستأنف

ضد
الست رقيه بنت الحاج حسين احمد
عبد الغفار والحاج محمود احمد نصار مستأنف
عليهما

الوقائع
رفعت المدعية دعواها هذه أمام محكمة
طنطا الابتدائية الاهلية طلبت فيها الحكم بالزام
المستأنف والمستأنف عليه الثانى بدفع مبلغ
١٦٨٥٨١ قرشا و ١٣ مليا قيمة إيجار سنة ١٩١٨
وثلاث إيجار سنة ١٩١٩ مع فسخ عقد الإيجار
ودفع ما يستجد من الإيجار ابتداء من أول
اغسطس سنة ١٩١٩ لغاية التسليم وثبیت الحجز

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
 وحيث أن الحكم المستأنف قضى بفسخ
 عقد الإيجار الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة
 ١٩١٧ من مودث المستأنف عليها الأولى الحاج
 حسين أحمد عبد الغفار إلى المستأنف وآخر بسبب
 إخلال المستأنف بأحد شروط العقد وهو
 الشرط الخاص بعدم السماح للمستأجر بتأجير
 الأرض من باطنه (البند الثامن من العقد)
 وحيث أنه إذا لوحظ بأن الشروط الواردة
 في عقد الإيجار هي من قبيل المبررات الانشائية
 المطبوعة ولا يتحتم منها أنها تعبر من قصد
 المتعاقدين الحقيقي
 وحيث أن المستأنف عليها الأولى كانت
 قد طلبت أولا عند رفع دعاوها فسخ العقد
 بسبب تأخير المستأجر في دفع الإيجار ولكنها
 عند ما رأت أن المستأجر قام فعلا بتسديد جميع
 مطلوبها طلبت الحكم بالفسخ لخالفته شرط
 البند الثامن من العقد وتأجيره الأرض من باطنه
 وحيث أن من المتفق عليه أن السماح
 الحق المطلق عند نظر دعاوي فسخ العقود في
 أن تقدر الظروف لكل حالة وأن تبحث على
 الاختصاص فيما إذا كان قد لحق المؤجر ضرر
 كبير من مخالفة أى شرط من شروط العقد
 وحيث أن ظروف هذه الدعوى تلخص
 في أن مودث المستأنف عليها الأولى قد أجر إلى

المستأنف ١٤٦ فدانا لمدة ست سنوات ابتداء
 من سنة ١٩١٧ ثم عاش بعد ذلك ستين بدون
 أن يعترض علي المستأجر ويطلب فسخ الاجارة
 بسبب التأجير من الباطن
 وحيث أنه موجود بملف القضية ورقة
 صادرة من المؤجر ومؤرخه في ٤ أغسطس
 سنة ١٩١٧ أعني بعد عقد الإيجار بيومين اثنين
 يبيح له فيها تأجير ٣٦ فدانا من باطنه لأن موقعها
 بعيد عن البلد القاطنين بها ولكن هذا لا يمنع
 أن المؤجر قد علم فيما بعد بالشركة التي عقدها
 المستأجر مع أخويه لزراعة الأرض جميعها حتى
 أمكن استنتاج ذلك من قرآن الاحوال
 وحيث أن الطرفين من عائلة واحدة
 وبلدة واحدة فليس من المقبول أن تقوم تلك
 الشركة الزراعية ولا يعلم بها المؤجر
 وحيث أن مقدار الاطيان المؤجرة وطول
 مدة الاجارة لا يسمحان بالطبع للمستأجر
 بزراعتها بنفسه وكان من المقدر مبدئيا أن يشاوك
 آخرين في استغلالها كما هي عوائد القرويين
 فضلا عن ان هذه المشاركة الزراعية ليست في
 ذاتها تأجيرا من الباطن او تنازلا عن الإيجار
 وحيث ان الاستفادة هو ان المستأنفة انما
 دفعها لطلب الفسخ وقت رفعها الدعوى ما كانت
 قد آلت اليه قيم الإيجارات الباهظة في تلك السنة
 فارادت انهاز الفرصة وطامت بزيادة الكسب

هذا ما حكمت به المحكمة مجلسها المنعقدة في يوم الاثنين ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ١٤ ربيع الاول سنة ١٩٤٠

٦٧

الضمانة الشخصية والضمانة العينية

استبدال الدين

لا تبرأ ذمة الضامن بحصول الدائن على ضمانة عينية لان براءة الذمة لا تكون الا بعبارة صريحة ولان هذا العمل لا ينطبق على اى حالة من حالات استبدال الدين .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر رافرتي وعلي سالم بك مستشارين ومبروك فحى افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:

في الاستئناف للمقيد بالجدول العمومى
نمرة ١٠٤١ سنة ٣٧ قضائيه

للمرفوع من الخواجات فائق وبديع طرابلس
التجار بطنطا مستأنفين

ضد

عبد المطلب مرسى الفقى لم يحضر بالجلسة
ومحمد مرسى الفقى ومرسى مرسى الفقى مستأنف
عليهم

وحيث انه من جهة ثانية لم يثبت مطاقا في هذه الدعوى حصول أي ضرر للمؤجر أو وراثته من فعل المستأجر

وحيث أن المحاكم قد ذهبت في كثير من احكامها الى أن المستأجر يمكنه دائما نلاني الحكم بفسخ عقد الايجار اذا قام بوفاء تعهداته واعتبرت أن شرط الفسخ انما هو شرط تهديد الغرض منه اجبار للمستأجر علي الوفاء خصوصا اذا ظهر أن المستأجر لم يلحق ضررا بالمؤجر (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٧ بمجموعة التشريع والقضاء السنة الثلاثين صحيفة ١١٤ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة ايضا الصادر بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بالمجموعة المذكورة السنة الثانية والثلاثين صحيفة ٢٩٨)

وحيث انه مما تقدم جميعه يكون الحكم للمستأنف في غير محله ويتعين الحكم بالفائه وعدم فسخ عقد الايجار ورفض دعوى المستأنف عليها الاولى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المستأنف وبعدم فسخ عقد الايجار ورفض دعوى المستأنف عليها الاولى مع الزامها بتعويض الدرجتين ٥٠٠ قرش اتعابا بالمحاماة عنهما

الوقائع

٢١ يونيو سنة ١٩٢٠ وطلبا للاسباب الواردة بصحيفة الاستئناف قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لثاني وثالث المستأنف عليهم وبالنسبة للفوائد والزام المستأنف عليهم جميعا بأن يدفعوا لهما متضامين مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا والفوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق لغاية يوم السداد والمصاريف

وبجاسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحددة للمرافعة في هذا الاستئناف اصر الحاضر عن المستأنفين على طلباتهما الواردة بصحيفة الاستئناف وتمسك الحاضر عن المستأنف عليهما الثاني والثالث بما دفع به امام محكمة أول درجة من ان مبلغ الدين الضامين فيهما استبدلا بمقدارهن كما هو وارد بمحضر الجلسة وطلب تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانونا من حيث ان الاستئناف حاز شكلا القانوني وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف عليه الاول استدان من المستأنفين اولاً ١٨٨١٥ قرشا صاغاً بسند تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٠٩ وثانياً ١١٥٠٠ قرشا بسند تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ وضمنه في السداد ضمان

رفع المستأنفان هذه الدعوى امام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليهم بمرضية مؤرخة ٤ يونيو سنة ١٩١٠ فالفيها انهما يداينان المستأنف عليه الاول في مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا صاغاً من ذلك مبلغ ١٨٨١٥ قرشاً بموجب كميالة تاريخها ٩ مارس سنة ١٩٠٩ واستحقاقها اول شهر اكتوبر سنة ١٩٠٩ و١١٥٠٠ قرش بمقتضى كميالة تاريخها ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ واستحقاقها اول شهر اكتوبر سنة ١٩٠٩ وذلك بضمانة المستأنف عليهما الثاني والثالث وطلبوا الحكم لهما بالزام جميع المستأنف عليهم بأن يدفعوا لهما متضامين مبلغ ٣٠٣١٥ قرشاً سابق الذكر والمصاريف والقوائد القانونية باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق لغاية يوم السداد وان يكون الحكم مشمولاً بالتنفيذ بدون كفاله مع انعاب المحاماه

وبتاريخ ١٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٠ حكمت المحكمة المشار اليها في حضور المدعي عليه الاول وغياب الآخرين بالزام المدعي عليه الاول ان يدفع للمدعين مبلغ ثلثمائة وسبعة عشر جنيهاً مصرياً والمصاريف ومائة قرش اتماب محاماه في مقابل استلامه الارض التي كانت مرهونة لهما ورفض ما عدا ذلك من الطلبات فلستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ

الحكم المستأنف في غير محله وبحسب الغاؤه بالنسبة للضامتين وتعديله بالنسبة للمدين والحكم عليهم جميعا بالتضامن بالحق المطالب الثابت عليهم من سندی الدين وبالفوائد بحسب المائة تسعة في السنة من يوم الاستحقاق وهو أول أكتوبر سنة ١٩١٩ لاسداد الزامهم ايضا بالمصاريف ورفض ماخالف ذلك من الطلبات

لذلك

حكمت المحكمة حكما غاييا بالنسبة الى عبد المطلب مرسى الفتى وحضوريا بالنسبة لباقي الخصوم بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لثاني وثالث المستأنف عليهم وتعديله بالنسبة لاولهم والزمهم جميعا بان يدفعوا متضامنين للمستأنفين مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا صاغا مع الفوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل في اول أكتوبر سنة ١٩٠٩ لغاية السداد والزمهم ايضا بالمصاريف و ٤٠٠ قرش للمحاماة عن الدرجتين ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠

تضامن المستأنف عليهما الثاني والثالث وجعل أجل الاستحقاق أول أكتوبر سنة ١٩٠٩ وان تأخير المدين وضامنيه في الدفع يجعلهم ملزمين بالفوائد بحسب المائة تسعة من الاستحقاق للسداد

وحيث أنه بعد ذلك حصل الدائنان على عقد رهن أطيان رهنًا حيازيًا من مدينتهما الأصلي عبد المطلب مرسى تاريخه ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ تأمينا للدين الأصلي بزيادة قليلة وبقي سندا الدين الأصليان الضامن فيهما المستأنف عليهما الأخيران تحت يد الدائنين لليوم

وحيث أنه بالرغم مما قيل من التعلل فيما قدم رهنًا سبق التصرف فيه للغير من المدين فإنه مع سلامة هذا الرهن فهو غير ضار بحق المستأنف قبل الضامتين اللذين قبلا الدفع بطريق التضامن مع المدين ولم يحصل ابراؤها لليوم وحيث أن مجرد حصول الدائن على رهن عقاري من المدين لا يخلى مسؤولية الضامتين لأن كل ما حدث بعد ضمانتهما أن تحصل الدائن من مدينه على زيادة في التأمينات غير ضارة بما سبق له الحصول عليه من التأمينات الشخصية فلا استبدال بالمرء ميراثا ذمة الضامتين

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدين ثابتا في ذمة الجميع ولم يعأرأ عليه اي نوع من انواع الاستبدال المسمي في القانون وبصبح

٦٨

أطيانا من المستأنف عليها الاخيرين قدرها

٥١ ف ١٥ ط ٢٠ س لثراعتها ابتداء من سنة

١٩٢٠ لثاية سنة ١٩٢٢ ولما اراد الانتفاع بها

تعرض له المستأنف فاضطر أن يطلب الحكم

ببراءة ذمته من ايجارها والزام المتعرض بدفع

مبلغ ٧٣٦ جنبها تعويضا نظير تعرضه له بغير

حق مع المصاريف والانتاب واذا ثبت أن له

حق التعرض فيحكم على المستأنف عليه الثاني

بمبلغ ٣٨٨ جنبها تعويضا ويحكم على المستأنف

عليه الأخير بمبلغ ٣٤٨ جنبها وبعد ما ترفع

الخصوم فيها قضت المحكمة المشار اليها آفأ بتاريخ

١٩ فبراير سنة ١٩٢١ حضور ببراءة ذمة المستأنف

عليه الاول من قيمة الاجار المستحق عليه للبين

بمقود الاجار الصادرة بينه وبين المستأنف عليهما

الاخيرين بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٩ واول

اغسطس سنة ١٩١٩ والزام المستأنف بأن يدفع

له مبلغ ٣٠٠ ج والمصاريف المناسبة و٣٠٠ قرش

انتاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

فاستأنف للمستأنف هذا الحكم بتاريخ

٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ طالبا قبول استئنافه

شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المذكور والقضاء

برفض الدعوى مع الزام رافعها بالمصاريف وانتاب

المحاماة

ووكيل المستأنف عليه الاول دفع فرعيا

بجلسة المرافعة بعدم قبول الاستئناف شكلا

استئناف . اعلان بالتمديد في قلم الكتاب

اذا اعلن المستأنف بالتمديد وكان اعلانه في قلم

الكتاب لعدم تعيينه محلا في دائرة المحكمة ولم يقيد

استئنافه في الثانية الايام التالية لاعلانه اصبح استئنافه

كان لم يكن . ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات

بإسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مسترر سفال

وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة

فوزى الطليعي بك ومحمد مظفر بك مستشارين

واحد عوض الشاذلي افندي كاتب الجلسة

. اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

نمرة ٩٦١ سنة ٢٨ قضائية

للمرفوع من الخواجه بولس الفمص جورجي

مستأنف

منذ

عبد الله افندي اسحاق المشهور بلطفي

اسحاق ثم حبيب افندي ابراهيم ذكرى وفريد

افندي شاكر مطران

مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول الدعوى لمحكمة

اسيوط الابتدائية الاهلية قال فيها انه استأجر

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعى وباعتبار الاستئناف كان لم يكن والزام المستأنف بالمعاريف في الاستئناف و١٠٠ قرش اقال بمحاماه هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هـ

٦٩

الخطابات الخاصة بمصالح الحكومة

قيمتها في الالبيات

الخطابات للتبذلة بين احدى مصالح الحكومة ووزارة المالية تعتبر من الاوراق الخاصة التي لا يجوز للمحكمة ان تأمر بتفديدها او ان تنتقل للاطلاع عليها بناء على طلب احد الخصوم .
اذا قدم خصم في دعوى على الحكومة ورقة قال انها صورة غير رسمية من احد الخطابات المشار اليها جاز للحكومة ان تطلب من المحكمة ان تأمر باستبعادها من دوسيه الدعوى لانه اذا كان لا يجوز الزام الحكومة بتقديم الاصل فلا يجوز قبول تقديم ورقة يزعم مقدمها انها صورة طبق الاصل ليخرج الحكومة الى تقديم الاصل المخالف للصورة الحكم القاضي برفض استبعاد الورقة اذا كان يشير الى ان لها قيمة في الدعوى فهو حكم تهديدي لا تحضيروى وعليه فيجوز استئناف مستقلا عن الحكم في موضوع الدعوى -

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

لانه تعيد بعد الميعاد المحدد في الانذار اذا اندر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢١ بقيد استئنافه في بحر الثانية ايام فهو لم يقيده الا في ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ اعني بعد الميعاد وانضم حضرة وكيل المستأنف عليه الاخير لزميله في هذا الدفع ووكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع مدعيا ان الاعلان باطل اذ أعلن في قلم الكتاب وكان الواجب اعلانه في محل أقامته لان الخصم يعرف محل أقامته

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداوله قانونا

حيث أن نص المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات صريح في أن المستأنف ملزم بقيد دعوى استئنافه في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه والا كان الاستئناف كان لم يكن وحيث أن اعلان المستأنف بالقيد حصل في قلم الكتاب كما أجازته المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات مادام أن المستأنف لم يتخذ له محلا مختارا في دائرة المحكمة فهو اعلان صحيح

وحيث ان الاعلان بالقيد كان بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢١ ولم يقيد المستأنف دعوى استئنافه الا في ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ وبذلك يكون مضى أكثر من ثمانية ايام بين الاعلان والقيد ولذا يكون الاستئناف كأن لم يكن

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزه فوزي بك المظلي ومحمد بك مظهر
مستشارين واحمد افندي عوض كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي:
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة
٥٤٣ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من مصلحة الفئارات مستأنفة
ضد
اسعد افندي شحانه رزق مستأنف عليه
الوقائع
رفع المستأنف عليه هذه الدعوي لمحكمة
اسكندرية الأهلية قال فيها انه تعاقد مع
مصلحة الفئارات على مثال غم ازجوع من
اسكندرية وانه خسر بسبب مخالفتها التعاقد
وطالبها بمبلغ ٤٣٢٥ جنيها حسب البيان الموضح
بالعريضة الافتتاحية مع الزامها بالمصاريف
واتاب المحاماة وقدم ضمن مستنداته ورقة قال
عنها انها ترجمة خطاب طبق الاصل صادر
من مصلحة الفئارات الى مصلحة الحسابات
المصرية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبت المصلحة
استبعاد هذه الورقة وبمد المرافعة في ذلك قضت
المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٨ يناير سنة
١٩٢١ برفض طلب استبعاد صورة المكاتبه
المذكورة آنفا مع الزام الحكومة بالمصاريف
الخاصة بهذا الطلب

فلستأنفنه المصلحة بتاريخ ٨ مارس سنة
١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المذكور والقضاء باستبعاد الصورة
التغير مطابقة الى الاصل للمقدمة من المستأنف
عليه من ملف الدعوي المؤرخة ٢٠ نوفمبر سنة
١٩١٨ والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتاب
المحاماة عن الدرجتين
وبجلسة المرافعة دفع وكيل للمستأنف عليه
فرعيا بعدم جواز الاستئناف لان الحكم المستأنف
حكم تحضيري لا يجوز استئنافه
ومندوب الحكومة طلب رفض هذا الدفع
لان الحكم المستأنف هو حكم تعديدي وقد
ضمت المحكمة هذا الدفع الى الموضوع وامرت
الخصوم بالتكلم فيه
ومندوب الحكومة صمم على طلباته
الواودة بعريضة استئنافه
وكيل المستأنف عليه طلب نايد الحكم
المستأنف لاسبابه وللاسباب التي ذكرها بالجلسة
المحكمة
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا
حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم
قبول الاستئناف زاعما ان الحكم المستأنف هو حكم
تحضيري لا يجوز استئنافه الاعدا استئناف الحكم
الصادر في اصل الدعوي طبقا للمادة ٣٦٠ من

قانون المرافعات وقد رد مندوب المستأنفة علي ذلك بأن الحكم المذكور تعديدي ويجوز استثنائه وحيث أن النقطة الفاصلة بين الاحكام التحضيرية والاحكام التمهيدية كانت دائما غامضة وغير جلية وقد صدرت أحكام عديدة من المحاكم الفرنسية نقضت بأن الاحكام قبل الفصل في الموضوع وخاصة بمسألة تحقيق أو اثبات تعتبر تارة تحضيرية وأخرى تمهيدية ولأجل التمييز بينهما يجب البحث في ظروف الدعوى وخصوصا في أسباب الحكم (راجع جارسونية مرافعات جزء ٣ صحيفة ٤٠٣ فقرة خامسة وحكم محكمة الاستئناف المختلط الرقم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٢١ صحيفة ٣٣٠) وحيث أن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الدعوى وإن يكن ظاهرا من منطوقه أنه حكم تحضيرى إلا أنه يجب مع ذلك اعتباره حكما تمهيديا لانه يتضح من أسبابه أن المحكمة ليس فقط قد قبلت تقديم الورقة المقدمة من المستأنف عليه بل أنها أعطتها أهمية عظمى اذ قررت أنها ليست من الاوراق الخصوصية أو الادارية الخاصة بالحكومة بل أنها تعتبر من الإوراق التجارية التي يجوز الحكم بوجوب تقديمها طبقا للمادة ١٨ من القانون التجاري

الورقة المشار إليها ولذا ترى محكمة الاستئناف أن الحكم الذي رفض طلب استبعادها من الدعوى هو حكم يؤخذ منه ما يبدل على ما يستحكم به المحكمة في أصل الدعوى فهو إذن قابل الاستئناف وبناء عليه يجب رفض الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف عليه وقبول الاستئناف شكلا

عن الموضوع

حيث أن الورقة السابق ذكرها مقدمة باعتبار أنها صورة إفادة صادرة من مدير الفنارات الى مدير عموم الحسابات المصرية فأصل هذه الافادة هو اذن وبلا شك خطاب خصوصي محض كأحد الخطابات للرسلة من مدير محل تجاري الى أحد أعضاء مجلس الادارة والمتعلقة بأشغال المحل الخاصة ولا يسوغ للمحكمة الحكم بتقديعها ولا أن تأمر بالانتقال للاطلاع عليها

وحيث أن الورقة المقدمة من المستأنف عليه ليست في واقع الأمر طبق الأصل لانه ليس فيها غررة ولا تاريخ وتقول الحكومة إن الأصل محرر باللغة الانجليزية فهذه الورقة ليست اذن سوى ترجمة لا يمكن للمحكمة معرفه ما إذا كانت صحيحة وكاملة وبناء عليه لا يمكن ان يكون لها شيء من قوة الاثبات

وحيث أنه متى كان لا يجوز للمحكمة أن يحتل أن تبني حكمها في الموضوع على

٧٠

الاستئناف ونصابه

الاعتراف بجزء من الدين المدعى به

تحذف في تقدير المدعي به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدعي على دائرهه بالحالة الرسمية - ٣٤٧ مرافعات

قالت المحكمة اما الاعتراف بجزء من الدين المدعى به فلا يؤثر في تقدير قيمة الدعوى لاف الماداة المذكورة انما اجزت حذف الطلبات المعترف بها دون اجزاء الطلبات

وقد استندت المحكمة الى قرار محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ يناير سنة ١٨٩٦ ومنشور بمجموعة الاحكام المختلطة للسنة الثامنة صحيفة رقم ١٧٢ (راجع مجموعة ملقعات الاحكام للبشر سنوات الاولى صحيفة ٢٤ نمرة ٢٣٤) والى مذكرة لجنة المراقبة القضائية في سنة ١٩١٢ ومنشور تحت رقم ٤٠ في مجموعة المذكرات

باسم صاحب المنظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

بالجنسية المدنية والتجارية للمنقذة علنا بمرأى المحكمة بهيئة استئنافية في يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٢١ الموافق اول رمضان سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك وكيل المحكمة

وبحضور حضرة محمد زكي خليل بك وحسن نبيه المصري بك القاضيين وأحمد حلمي افندي الكاتب

نأمر بتقديم ورقة فلا يجوز لها أيضا ان تقبل تقديم شبه صورة متنازع في صحتها لان ذلك يعتبر طريقة لاجتناب نص القانون - يتوسل بها احد الخصوم بتدعيه صورة يزعم أنها طبق الأصل وهي في الواقع غير صحيحة تماما وبذلك يلزم خصمه على تقديم الأصل

وحيث أنه بناء على ما تقدم تري محكمة الاستئناف أن الورقة المقدمة من المستأنف عليه وهي بدون تاريخ ولكن قيل أنها مؤرخة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ غير مقبولة في الدعوى ويجب استبعادها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا اولا برفض الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف عليه وبجواز الاستئناف وقبوله شكلا. وثانيا في الموضوع بقبوله وبالفاء الحكم المستأنف واستبعاد من ملف الدعوى الورقة المقدمة من المستأنف عليه المؤرخة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ والزام المستأنف عليه بتصاريق هذا الاستئناف من غير اعادة محاماه صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات صاحبي العزة عطية بك حسني ومحمد حلمي عيسى بك مستشارين وأحمد افندي عوض الشاذلي كاتب المحكمة في يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١

صدر الحكم الآتي :

في قضية احمد حسن غبه

مند

الشيخ بهنساوي احمد خاطر

الواردة الجدول العمومي عمرة ١٠٨ سنة

١٩٢٩ استئناف

الوقت

رفع الاستئناف عليه دعوى أمام محكمة منيا

القمع الجزئية وقتل في صحتها ان الاستئناف

استأجر منه ١٣ ط ١٢ من مئنته بها عن سنة

٩٢٠ وبسبب ارتفاع اثمان المحاصيل لم يجرر بمقد

ايجار بل انقاعا على أجر المثل في الاطيان المجاورة لها

وبما أن الاطيان المجاورة بلغت سعر ٤٠ حنيتها الفدان

بقتضى عقود سجلها اصحابها وفلا استصدر

امر بالحجز على الزراع والمواشي الموجودة بالعين

المؤجرة وما نقل منها لمنزل المستأنف وفاء لمبلغ

٥٢٥٠ قرشا لانه وصله ١٠٠٠ قرش وقد تنفذ

هذا الامر وطلب الحكم له بهذا المبلغ وتثبيت

الحجز التحفظي وجمله حجزا نافذا والمصاريف

واتعاب المحاماه والتاخذ بلا كفالة وعند قيد القضية

عبد طليانه الى ٣٨٧ قرشا و ٢٠ باره وبالجلسة

المحددة لنظر الدعوى صمم الحاضر عنه على هذه

الطلبات واحمد حسن غبه اعترف بمبلغ ٢٢ جنيتها

فقط والمحكمة الجزئية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٩

حكمت حضوريا بالزام المستأنف بأن يدفع

للمستأنف عليه مبلغ ٣٨٧ قرشا وعشرين باره

والمصاريف وتثبيت الحجز التحفظي وجمله حجزا

نافذا والتاخذ بلا كفالة

فلستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ

٢٧ يناير سنة ٩٢٩ طالبا بالحكم قبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

الى ٢٣٠٠ قرشا ورفض دعوى المستأنف عليه

فيما زاد عن ذلك مع الزامه بالمصاريف والأتعاب

وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى دفع الحاضر

عن المستأنف عليه فرعيا بدم جواز الاستئناف

مع الزام المستأنف بالمصاريف واتعاب المحاماه

للاسباب الواردة بالذاكرة المقدمة منه بالدوسيه

وقد احيلت القضية من التحضير للمرافعة في

هذا الدفع وبجلسة المرافعة المحددة لنظر الدعوى

صمم الحاضر عن المستأنف عليه على دفعه والحاضر

عن المستأنف طالب رفضه وارتنك كل منها

على دفاعه المدون بمحضر الجلسة

المحكمة

بمد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانونا

حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا بدم

جواز الاستئناف لان المستأنف معترف بأن في

ذمته ٢٢ جنيتها والفرق بين هذا المبلغ وبين ما

حكمت به ثمانية جننيات فقط وهو مبلغ يقصر

من التعاقب الجائز استئنافه وقد احيلت الدعوى

٧١

اليمن - صيفها القانونيه

ليس لليمن بمقتضى القانون الاهل عبارة معينة
ينبغى الحلف بها غير ما هو منصوص عنه في المادتين
١٧١ و ١٧٢ مرافعات فيكون ان يؤدي الخصم اليمين
بمقتضى اصول دينه او ان يقول احلف على ثبوت
او نفي المدعى عليه

وضع اليد على المصحف الشريف ليس من الشرع
في شيء ومن باب اولى وضع اليد على مصحف خاص
معروف بالبتوكية وعليه فمن يرفض حلف اليمين على
هذه الصورة لا يبعدنا كلا عن اليمين
استند الحكم الى كتب الفقه : الفتاوى الهندية،
وكنز الدقائق . سعد الشومس والاقرار - معين
الحكام ...

راجع بهذا المعنى - فيما يختص بيمين الطلاق -
حكم محكمة طنطا الاستئنافية في ١٥ أكتوبر سنة
١٩١٩ - المحاماة سنة اولى عدد ٤ صحيفة ١٩٦
راجع بمكس ذلك حكم محكمة بنى سويف
الجزئية في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - المحاماة سنة
اولى عدد ٩ صحيفة ٤٩٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بهيئة استئنافية في يوم الثلاثاء ١٤ يونيه سنة
١٩٢١ الموافق ٨ شوال سنة ١٣٣٠

تحت رئاسة حضرة على جلال بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرة القاضين محمد توفيق
زاهر بك و احمد نصرت راجب بك ومحمد توفيق

من التحضير للفصل في الدفع الفرعي

وحيث ان حقيقة ما اعترف المستأنف
بأنه في ذمته هو مبلغ ٢٣ جنبيا الا ان اعترافه
هذا لا يؤثر بأية حال على حقه في استئناف الحكم
الصادر بالزامه بما اعترف به وما لم يعترف به لان
المادة ٣٤٧ مرافعات انما اجازت حذف الطلبات
التي لم يحصل فيها تنازع لاجل معرفة جواز
الاستئناف ولم تجز حذف اجزاء الطلبات وهنا
المعترف به جزء من طلب لاطلب كامل فيتمين
اذن رفض الدفع الفرعي والافضاء بجواز
الاستئناف (راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر في ٩ يناير سنة ١٨٩٦ ومنشور
بمجموعة الاحكام المختلطة للسنة الثامنة صحيفة
رقم ٧٢ والمذكورة الخاصة للجنة المراقبة القضائية
الصادر في سنة ١٩١٢ ومنشورة تحت رقم ٤٠ في
مجموعه المذكرات)

من أجل هذا

حكمت المحكمة حضورا برفض الدفع
الفرعي المقدم من المستأنف عليه وبجواز
الاستئناف واحالة القضية الى قاضي التحضير لنظر
الموضوع والزم المستأنف عليه بالمصاريف
ومائة قرش انجابا للمعاماه

على كاتب الجلسة الثاني ومن ذلك الوقت والدعون يطلبون

الحاسبة وفي هذين اليومين رفع المدعي عليه

دعوى على المدعين المذكورين بالسندين فسدع

المدعي الثاني بما تقدم فاقضته المحكمة أن يرفع

دعواه على حدة وطلب للدعون الحكم بالزام

المدعي عليه بأن يدفع لهم مبلغ ٤٠٨٤ قرشا مع

المصاريف والنفاذ

وبما أن المدعين بجلسة المحكمة الجزئية

طلبوا تحليف المدعي عليه اليمين على مصحف

مكتوب بخط اليد معروف بمصحف التتويك

أحضره المدعون بالجلسة

وبما أن المدعي عليه قال انه لا يحلف على

المصحف المقدم لأن اليمين به غير قانونية لكنه

مستعد بأن يحلف بالله الذي أنزل القرآن

وبما أن المحكمة الجزئية في ٢ فبراير سنة

١٩٢١ حكمت بتوجيه اليمين الحسنة للمدعي

عليه بالصيغة التي طلبها المدعون ونصها: احلف

بالله على هذا المصحف أني لم أكن مدينا لمدعين

في مبلغ ٤٠٨٤ قرشا عن أربعة قطاير قطان الخ

وبما أن (الشيخ عبد المجيد مشالي)

استأنف هذا الحكم في ١٣ فبراير سنة ١٩٢١

لأن حلف اليمين التي حكمت بحلفها المحكمة

مخالفة لقانون ولأن المدعين لم يطلبوا تلك

اليمين الا مكيدة . وفي المرافعة أمام هذه

المحكمة دل وكيل المستأنف انه لا معنى لتحليف

على كاتب الجلسة

صندر الحكم الاتي :

في قضيه الشيخ محمد عبد المجيد مشالي

مستأنف

صند

محمد بك مشالي - طابيل افندي مشالي -

السيد مشالي ابو زيد محمد مشالي - مستأنف

عليهم

المقيدة بالجدول سنة ١٩٢١ مرة ٢٤١

الحكمة

بعد سماع المرافعة للشفوية والاطلاع على

الاوراق والادالة قانونا

بما أن (محمد بك مشالي) و (طابيل محمد

مشالي) و (اخواتهم) و (عمهم) (السيد محمد مشالي)

اللزاعين بتاحية ظهر التماسح رفعوا هذه

الدعوى الى محكمة ايتاي الجزئية على (الشيخ

محمد عبد المجيد مشالي) مدعين انهم - لمواله

أربعة اكياس من القطان السكلاريدى وزنها

١٣٤٦ رطلا أى أربعة قطاير وسبعة وعشرون

رطلا صافي سعر القنطار ٩٨٠ قرشا يكون

مجموع ثمن ذلك ٤٠٨٤ قرشا وذلك ليبيها ضمن

أقطانه وقد بيعت في سنة ١٩١٦ للتاجر مغازى

بك بالثمن المذكور وكان حجه المدعي عليه

حتى تنتهى المحاسبة على سندن مبلغ ٣١٦٦ قرشا

أحد السندن على المدعي الاول والاخر على

يكون عينا وما لا يكون عينا مانصه (اليمين بالله تعالى وباسم آخر من أسماء الله الرحمن الرحيم وجميع أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به أو لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفا كفره الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخ ماوراء النهر كذا في الكافي هـ) وفي كنز الدقائق مانصه (واليمين بالله تعالى لا بطلان وعناق الا اذا الحلخصم ويغلب ذكر اوصافه هـ) قال ابن نجيم في البحر الرائق شرح كنز الدقائق جزء - اربع صفحة ٢٢٣ (قوله ويغلب بذكر اوصافه مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة) الخ - وفي - سعد الشموس والاقمار زبدة شريعة النبي المختار المحتوى على خلاصة المذاهب الاربعة للخيراني صحيفة ١٦٧ مانصه (للمثلة الاولى في المحلوف به وهو بالله الذي لا اله الا هو لكل حالف في جميع الحقوق على المشهور) وفي معين الحكم لعلاء الدين قاضي القدس صحيفة ٦٤ (ومن توجه عليه اليمين فالناضي يحلف ولا يحلف بغير الله) الى أن قال (وعندهما يحلف بالله لا غير لان تغليظ اليمين بغير الله لا يجوز . . . الى أن قال (والنص الوارد في التغليظ بكتاب الله وله من الحرمة ما ليس للنار . . . الخ) بغير أن يفسر هذه العبارة لكن تفسيرها ظاهر مما قبله وهو قول الحائف

المستأنف اليمين بهذه الصيغة وبما أن المستأنف عليهم ماعدا (طاييل افندى مثالي) يطلبون تأييد الحكم للمستأنف وبما ان الاستئناف حائز لشكله القانوني وبما أن اليمين بمقتضى القانون الاهلي المصري في المادة ١٦٣ من قانون المرافعات وما بعدها ليس لها عبارة معينة ينبغي الحلف بها غير ما هو مذكور في اللادتين ١٧١ و ١٧٢ منه فيؤدى انخصم اليمين بموجب الاصول المقررة بديانته أو بأن يقول احلف علي ثبوت او نفي المحلوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي تقرر

وبما أن القانون المصري المختلط في المادة ١٩٥ فيه زيادة على القانون الاهلي في الحالة الثانية وجوب رفع اليد اليميني وقت الحلف وبما أنه لا يجب رفع اليد أو أية إشارة أخرى في القانون الاهلي وقت الحلف

وإذ أن السبب الذي ينت عليه المحكمة الجزئية حكمها المستأنف وهو بنصه : (حيث أن الحلف بالنسبة للمدعي عليه يتفق مع عقيدته الدينية وليس له نتيجة تمس الغير كيمين الطلاق وما خرجت النسخة المكتوبة المقدمة من المدعين عن كونها مصحفا عاديا ليس هذا السبب صحيحا

وبما أنه في الفتاوى الهندية جزء ٢ فيما

بأنه الذي أنزل الكتاب
 وبما أنه مما تقدم يتضح أن وضع اليد على
 المصحف ليس من الشرع في شيء
 وبما أنه من باب أولى وضع اليد على
 مصحف مخصوص معروف بالبتوكية
 وبما أن مذهبنا إلى إحدى المحاكم الجزئية
 الإلهية من أن طالب التحليف يرى أن توجيه
 اليمين بهذا الشكل يؤثر في اعتقاد خصمه
 فيجب أن تساعد المحكمة على ذلك ليس صوابا
 إذ لاحقيقة لأثر ما للحلف بوضع اليد على
 المصحف أو على مصحف خاص أو على كتاب
 البخاري أو نحوه كما يعتقد بعض العامة وليس
 من وظيفة المحاكم أن تساعد نشر الاعتقادات
 الباطلة
 وبما أنه وإن كان في بعض القوانين
 العسكرية تحليف اليمين على الإنجيل فليس
 ذلك حجة على إرباب القضايا التابعين للقانون
 الإلهي
 وبما أن العرب قبل الإسلام كانوا يحلفون
 على النار وبالدّم المهرق على الانصاب ويعتبرون
 أخرى فهم ذلك الاسلام
 وبما أنه في روتوار دالوز جزء ٤٠ طبعة
 سنة ١٨٥٩ صحيفه ٣ أنه في صدر البروتستانتية
 كان الناس يحلفون على مخلفات القديس فكان
 ذلك يخالف اعتقاد البروتستانت فدلوا بأبطال

هذا الشكل فصدرت لائحة نانت المشهورة وفي
 المادة ٢٤ منها أنهم غير ملزمين عند حلفهم
 اليمين في الشهادة الا برفع اليد حالفين أنهم
 يقولون الحق ثم انتشرت هذه اليمين بين
 الكاثوليك حتى صارت عامة في سنة ١٧٨٩ انما
 كان الرهبان يحلفون واضعين يدهم على صدرهم
 والمحامون كانوا يحلفون على الإنجيل وهو في يد
 رئيس المحكمة فابطلت الثورة هذه الاشكال
 القديمة وفي سنة ١٨٤٠ قرر مجلس نبله فرنسا
 أنه لا داعي لزيادة شكل أو إشارة أو نحوها على
 اليمين إذ اليمين في نفسها كافية ليشهد الله تعالى
 على حالفها بأنه يقول الحق
 وبما أنه لهذه الأسباب لا يبعد من قبل
 الحالف بالله بغير وضع يده على مصحف البتوكية
 ناكلا ويتمتع بتعديل الحكم المستأنف والثناء ما
 فيه من الزيادة على الحلف بالله تعالى
 فيناه عليه
 حكمت المحكمة في حضور الطرفين
 بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم
 المستأنف بحذف عبارة (على هذا المصحف) وإبقاء
 باق الحكم والزم المستأنف عليهم بمصاريف
 هذا الاستئناف ومائة قرش اتعاب محاماه
 للمستأنف

الولى . قسمة عقار القاصر

نص المادة ٤٥٦ من القانون المدنى على اطلاقه لا يسرى على الولي الذي تعاقد على قسمة عقار قاصر لان هذا النص لا يغير من تصرفات الولي في أموال قاصره بمقتضى الاحكام الشرعية وعليه - فلولي ان يتعاقد على القسمة. وله اذا رفع دعوى بها ان يقبل الحكم الصادر فيها ابتدائيا او ان يتظلم منه بطريق الاستئناف دون احتياج الى تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة على كل حال .

باسم صاحب المظنة فؤد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علنا بسراى

الحكمة

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسنى بك

القاضي

وحضور حضرتى عاذر حبشى افندى وعلى

محمد حسين افندى القاضيين

ومحمد السيد محمد افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى :

في قضية محمد عمار محمد بصفته وليا على

ولده عبد الوهاب القاصر عمرة ٢٠٧ سنة ١٩٢١ كلى

صند

عبدالمال عبد الكريم

رفع للمدعى دعواه هذه امام محكمة الفشن

الاهلية قال فيها انه يمتلك بصفته وليا على ولده

عبد الوهاب ٣ فدان بالاشتراك مع المدعى عليه بمحوض دابر الناحية مبينة الحد ودوالمعالم بالمريضة آيلة لها بطريق المشتري بموجب عقد عرق تاريخه ٨ اغسطس سنة ١٩٠٨ ومسجل بالمخططة في سبتمبر سنة ٩٠٩ هو بحق فدانين والمدعى عليه بحق فدان واحد وقد انشأ فيها ساقية بمصاريف من طرفها هو بحق الثلثين والمدعى عليه بحق الناث وهذه الاطيان شائعة بين الشركاء الآن لعدم قسمتها وكل سنة يختار المدعى عليه لنفسه قطعة من اجودها ويزرعها ولذا رفع المدعى هذه الدعوى يطلب الحكم بتعيين خير لفرز وقسمة الفدانين ملك المدعى الشائعة في ٣ الفدان وتجنبها في نقطة معينة حسب حالة الارض وذلك بحصول الاقتراع على الحصص امام المحكمة مع الزام المدعى عليه بالمصاريف والالتزام وحفظ الحقوق فيما عدا ذلك. والمحكمة نددت بخير الاجراء المأمورية المبينة باسباب هذا الحكم وذلك بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩١٨ وقدم الخبير تقريره مرفقا به رسم كروكى يبين ثلاثة الفدان على النزاع وخصص لكل قطعة بمسد تقسيم القسمة الى ثلاث قطع متساوية في المساحة وغرها الى ٢ و ٣ واوردى بان القسم عمرة ١ يزيد في قيمته عن القسم الثاني ١٣ جنيا ويزيد عن القسم الثالث ١٢ جنيا وان من يصيبه في الاقتراع القسم عمرة ١ يدفع لمن يدعيه القسم الثاني ٤/٣ جنيا ومن يصيبه

القسم الثالث ٣/٢ جنيه

وبمجلس أول يناير سنة ١٩٢١ المحددة لعمل الاقتراح أخيراً حضر وكيل المدعي ولم يحضر المدعي عليه مع اعلانه بأن الاقتراح سيحصل وذلك بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٢١ حكمت المحكمة حضورياً باختصاص المدعي بالقسم مرة ١ ومرة ٢ المبنية حدوده وأوصافه بتقرير الخبير وبالرسم المرفق بالتقرير وبالزام المدعي بأن يدفع للمدعي عليه مبلغ ٦١/٢ ج فرق الانصباء مع الزام المدعي بالمصاريف ٥٠٠ مليم و٨ جنيهات وبأحالة الدعوى على المحكمة الكلية للتصديق على القسم وبمجلس اليوم طلب المدعي للتصديق على القسم

والمدعي عليه لم يحضر

المحكمة

حيث أن محكمة الفشن قضت في أول يناير سنة ١٩٢١ باختصاص المدعي بصفته بالقسم المبين في الحكم وتقرير الخبير وأحالت الدعوى على هذه المحكمة للتصديق على القسم وحيث أن صفة المدعي هي الولاية الطبيعية على ولده القاصر

وحيث أنه وأن يكن نص المادة (٤٥٦)

من القانون المدني عاماً في إيجاب تصديق المحكمة الكلية على كل قسم يحصل في الأموال

المشتركة إلى حصص إذا كان أحد الشركاء قاصراً أو عديم الأهلية إلا أنه يتعين البحث في معنى الفصور الذي قصدته القانون في هذه المروءة هل هو مطلق أم مقيد بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بالتصرفات

وحيث أن حكمة إيجاب التصديق على القصة التي يكون بين الشركاء فيها قاصر أحاطة صالح ذلك القاصر بالعناية الواجبة في الأحوال التي لا يكون لوصيه أو قيمه أن يستقل في تصرفه فيها دون الجهة التي أوجب القانون رقابتها عليه كالمجلس الحسبي في البيع والشراء وما شابهها من التصرفات في مالهما بغير إذن ولا شك أن أجازة الوصي أو القيم القصة تصرف لا يملكه

وحيث أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة للصبي الذي له ولي طبيعي كالأب أو الجد فإن وليه مأذون بالتصرف في ماله بالبيع والشراء وله أن يعقد القصة ينه وبين شركائه باتفاق دون احتياج إلى القضاء وليس للمجلس الحسبي أي إشراف عليه ولا رقابة وتصرفاته ماضية بغير توقف على إذنه فإذا رفع الولي دعوى القصة عن ابنه وحكم فيها كان له أن يقبل الحكم فإذا بدى له أن يطمع فيه فليس إلا الاستئناف وليس للمحكمة الابتدائية أن تنظر في الحكم لأن الولي مطالب بالتصرف في مال ابنه وأذن فلا

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بني سويف الالهية

بالجلسة المدنية الاستئنافية المنعقدة علنا

بمراى المحكمة في يوم الاربعاء ٢٣ نوفمبر

سنة ١٩٢١ و ربيع أول سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني بك

القاضي

وحضور حضرتي مراد كامل افندي

وحسين زكي افندي القاضيين

وحسن حبيب افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الاستئناف الرفوع من محمد محمد درويش

وعبد الوهاب محمد درويش نمرة ١١١ سنة ٩٢١

استئناف

صند

سعادة احمد عرفان باشا

أقام المستأنف عليه دعوى أمام محكمة بني

سويف الجزئية ضد عبد الجواد محمد درويش

والمستأنفين بصفة أخصام ثلث . طلب فيها

الحكم بشيوت ملكيته الى قيراط موضع البيان

بمريضة الدعوى ومنع منازعة المدعى عليه فيه

وازالة ما أحدثه عليه من البناء بمصاريف من

طرفه مع الزامه بالمصاريف والانتاب والنفاد

بلا كذالة

وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ حكمت

على تصديق هذا الحكم على القسمة المطروح

لها امرها لانها صحيحة بالنسبة للمدعى نافذة

من غير اجازة وله استئناف الحكم أن رآه غير

مرض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بأن لا محل للتصديق على

القسمة المحكوم باعتمادها

تلى هذا الحكم في الجلسة العلنية المنعقدة

بمراى المحكمة في يوم الاثنين ٢٧ يونيه سنة

١٩٢١ تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني بك

القاضي

وحضور حضرتي على محمد حسين افندي

وعلي سري افندي القاضيين

وحسن حبيب افندي كاتب الجلسة

وفي غيبة حضرة عاذر حبشي افندي القاضي

الذي سمع المرافعة ووقع على مسوده

٧٣

الحكم الفيافي وحضوري . ميعاد استئنافه

اذا صدر حكم غايى بالنسبة لبعض المدعى

عليهم وحضوري بالنسبة لبعض الآخر كان ميعاد

الاستئناف بالنسبة للحاضرين منهم ميعاد استئناف

الاحكام الحضورية وليس لهؤلاء انتظار فوات

ميعاد المعارضة او انتهاء الفصل فيها بالنسبة للغائبين

ارتكانا على اطلاق نص المادة ٣٥١ مرافعات او

بحجة امكان تناقض الاحكام او عدم قابلية الدعوى

لتنجزة .

المحكمة بتعيين خبير لمعرفة اذا كان القيروط المتنازع فيه يدخل ضمن القطعة نمرة ٢٨ حسب الوارد بخريطة فلك الزمام أم لا الى آخر ما جاء بهذا الحكم وبعد أن باشر الخبير بأموورته وقدم تقريره أعيدت القضية للمرافعة والمناقشة في تقريره

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة بإحالة القضية على التحقيق لاثبات ونفي ما جاء بهذا الحكم وبعد اجراء التحقيق أحييت على المرافعة وفيها صمم كل على ما أبداه وتدون بالمحضر

وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة غيايبا لعبد الجواد محمد درويش وحضوريا للباقيين بثبوت ملكية المدعي الى القيروط المبين الحدود والواقع بورقة التكليف بالحضور ومنع منازعة المدعي عليه وعبد الوهاب افندي محمد ومحمد افندي درويش له فيه وازالة ما أحدثه من البناء بمصاريف من طرفهم والزمهم بالمصاريف جنيرين و ١٠٠ قرش مقابل اتعاب محاماه للمدعي ورفضت ما زاد عن ذلك من الطلبات

فعارض عبد الجواد محمد في هذا الحكم بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٢٠ بمرضة طلب فيها الحكم بلفو الحكم النهائي الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٠ القاضي بثبوت ملكية سمادة احمد عرفان باشا الي قيراط مع ازالة البناء ومنع منازعة المعارض والمعارض ضدهما الاثنين الاول مع

المصاريف و ١٠٠ قرش اتعاب محاماه المحكمة حضوريا بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم للمعارض فيه والزام المعارض بالمصاريف ورفضها قبل الضمان أيضا فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بمرضة طلبا فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالناف الحكم للمستأنف ورفض دعوى المعلن اليه مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماه وبعد أن تحضرت القضية أحييت على جلسة المرافعة وفيها الحاضر عن المستأنف عليه دفع فرعا بعدم قبول الاستئناف لان المستأنفين أعلنوا بالحكم في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠ والاستئناف في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بعد مضي خمسة أشهر الى آخر ما جاء بالمحضر

والحاضر عن المستأنفين طلب رفض هذا الدفع وقال ان الحكم أعلن في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وذلك بعد صدور حكم المعارضة الى آخر ما جاء بالمحضر

والمحكمة أجلت العاق بالحكم جلسة اليوم مع تقديم مذكرات المحكمة

بعدم سماح المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

حيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول هذا الاستئناف لانه تقدم بعد اليعاد وحيث أن المستأنفين ردا علي الدفع بأن الحكم المستأنف صدر غيايا بالنسبة لمبدأ الجواد محمد درويش وحضوريا بالنسبة اليها وأن عبد الجواد عارض فيه في اليعاد وانه لم يكن لها ان يستأنفا ذلك الحكم ما دام باب المعارضة فيه مفتوحا عملا بنص المادة «٣٥١» مرافعات وانه قد حكم في المعارضة برفضها في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ فاستأنفا الحكم في نفس ذلك اليوم ولو أنهما استأنفاه قبل ذلك لما كان الاستئناف مقبولا

وحيث أنه لا نزاع في أن محكمة بنى سويق الجزئية حكمت في ٨ مايو سنة ١٩٢٠ للمستأنف ضده بطلباته حضوريا قبل المستأنفين وغيايا قبل عبد الجواد درويش فعارض المحكوم في غيبته ولم يستأنف المستأنفان في اليعاد المعلوم

وحيث أنه يتمن البحث اذا كان تعلق للمستأنفين اللذين صدر الحكم حضوريا بالنسبة اليها بإطلاق نص المادة ٣٥١ مرافعات صوابا وموافقا للقواعد العامة المعروفة بالنسبة للأحكام وعلاقتها بالخصوم أم لا

وحيث أنه لا يمكن بأية حال من الاحوال اعتبار الحكم اذا صدر في غيبة بعض الخصوم

وفي حضور البعض الآخر غيايا على الإطلاق بالنسبة لهم جميعا بل يتمن اعتباره كمنطوقه حضوريا بالنسبة لمن صدر قبله

وحيث ان المحكمة الظاهرة من وضع نص المادة ٣٥١ التي يرتكن المستأنفان الى عموم منطوقها منع استعمال المحكوم عليه في الغيبة حق المعارضة وحق الاستئناف معا وفي آن واحد فتاديا مما عساه أن ينجم من استعمال الطريقتين معا من الارتباك في القضاء ومنع من أن يقف المحكوم له في نزاع مفرد أمام هيئتين قضائيتين مختلفتين في آن واحد ولأنه لا يحتمل امكان الفصل في النزاع المذكور من هاتين الهيئتين في وقت واحد لاستحالة وجود مستندات الخصوم فيهما في آن واحد

وحيث أن جميع هذه الاعتبارات لا تنهض الا بالنسبة للمحكوم عليه في الغيبة لانه هو صاحب الحق في المعارضة ولا يمكن تصورها بالنسبة للمحكوم في حضوره وميعاد المعارضة مجعول له دون غيره

وحيث أن مقتضى تأويل النص المشار اليه علي الوجه الذي يذهب اليه المستأنفان أن يكون المحكوم عليه في حضوره ان ينتفع بميعاد المعارضة في الاحكام الغياية دون ان يكون له حق المعارضة في الحكم لانه حضوريا بالنسبة اليه وفي ذلك من الخلط والشذوذ والتناقض مالا

كما أنهم قالوا ان الحكم الذي يصدر غيايا بالنسبة لبعض الطلبات وحضوريا بالنسبة للبعض الآخر يمكن استئنافه قبل مضي ميعاد المعارضة (راجع

تطبيقات دالوز علي قانون المرافعات ص ٦٦٦ عمرة ٢٢ و ٢١ وسوعات دالوز ج ٤ ص ١٧٤ عمرة ١٠٧٣)

وحيث أن معني جواز رفع الاستئناف عن الحكم الصادر علي هذه الصورة أن رفعه لا يتوقف علي وجوب انتهاء ميعاد المعارضة ومن ثم وجب رفعه في الميعاد المحدد لاستئناف الاحكام الحضورية ويكون القول بإيقاف هذا الميعاد حتى تنتهي ممارسة من صدر الحكم في غيبتهم تشريعا جديدا لا اجتهادا في التفسير

وحيث أن المحكمة لم تجد فجا اورده حضرة محامي المستأنفين في مذكرته من النصوص ما يعارض الاقوال التي نقلتها فيما تقدم او يبطلها خصوصا وأن القواعد التي احتج بها حضرة أماعامة وبرد عليها الاستثناء واما خاصة باحوال معينة غير التي تناولها الدفاع في هذه القضية

وحيث أن موضوع النزاع الائم بشأن هذا الاستئناف ليس مما يمكن اعتباره غير قابل للانقسام بين جميع المدعي عليهم كزعم المستأنفين حتى يكن الاحتجاج بنظرية التنافس والتعارض فقد كان النزاع بادي به بين المستأنف عليه وبين عبد الجواد وقد دخل فيه المستأنفان خصمين ثالثين يدعيان لنفسهما ما يدعيه المستأنف عليه

يخفى فضلا عن اضافة ميعاد آخر الى ميعاد الاستئناف بالنسبة للاحكام الحضورية علي خلاف القانون

وحيث أن ما يقوله المستأنفان من احتمال وقوع التنافس في الاحكام بسبب جواز نظر النزاع أمام المحكمة الاولى من طريق المعارضة بالنسبة للمحكوم عليه في غيبته من الخصوم وأمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة للمحكوم عليه في حضوره مدفوع بإمكان تأجيل الفصل في الاستئناف حتى تقضي في المعارضة بل الواقع أن هذا التأجيل محقق بالفعل في أغلب الاحيان لان مفردات القضية الجزئية لا ترسل الى المحكمة الاستئنافية الا بعد الفراغ من الفصل في المعارضة ولو فرض ارسالها قبل ذلك لا يمكن التأجيل او الايقاف كما تقدم

وحيث أن الشراح يعمون علي أنه اذا رفع البعض من الخصام اولى المصلحة المتفقة معارضة في ميعادها القانوني ورفع البعض الآخر استئنافا لصدور الحكم المطعون فيه في غيبة الاولين وفي حضور الآخرين فلا يجوز اعادة المستأنفين الى المحكمة القائمة لديها المعارضة وقالوا ايضا انه يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر حضوريا بالنسبة لبعض الخصوم وغيايا بالنسبة للبعض الآخر بطريق الاستئناف ممن صدر في حضورهم ولو كانت معارضة الغائبين منظورة أمام القضاء الاول

وقد أخذت المحكمة بالرأي الراجح في هذا الموضوع حتى لا يتكرر التقاضي في النزاع الواحد وهي المحكمة التي وضعت من أجلها المادة ٢٣٢ مدني

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة بني سويف الاهلية

بالجاسة المدنية المنعقدة علنا برأى المحكمة في يوم الاربعاء ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ و ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة محمد بك فؤاد حسني القاضي وحضور حضرتي مراد كامل افندي واسكندر رزق افندي القاضين وحضور محمد السيد افندي كاتباً

صدر الحكم الآتي :

في القضية المدنية نمرة ٤٠١ سنة ١٩٢١ المرفوعة من دهبه افندي عوض وشقيقته الست حنه عوض

صند

مسيحه افندي عوض والمعرف بمسيحة افندي فهمي

بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩١٢ توفيت الست انسطاسيه كريمة المرحوم جرجس بك برسوم عن اولادها المدعين والمدعى عليه وترك لهم ميراثاً شرعياً ١٤ فدن ١٤ ط ٢٣ من اطيافا زراعية وثلاثمائة زراع معارى آلت اليها بالميراث الشرعى عن المرحوم والدها جرجس بك برسوم وان المدعى عليه يدعى مشتراه اكمل المأروك

قبل عبد الجواد المذكور فمما في الواقع خصمان لهما جميعا على أن هذا الاعتراض على فرض وجوده لا يؤثر على صحة القاعدة السابق ابرادها أنفا

وحيث أنه من جميع ما تقدم يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين الأخذ به

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بصدمة بول الاستئناف المرفوع من المستأنفتين والزمتهما بالمصاريف ٤٠٠ قرش مقابل محاماه

٧٤

قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد النسب

اختلاف اوجه تقرير الحق

توفي شخص عن ولدين « حامد ومحمود » مثلاً وترك نزلاً

رفع حامد الدعوى على اخيه يطلب « نصيبه في المنزل » فعارضه أخوه بحجة شرائه المنزل من والده قبل وفاته . طعن حامد « ببطلان للعقد منكرًا توقيم مورثه عليه » حكم نهائيًا بصحة العقد من حيث صدوره من المورث ورفض دعوى حامد

عاد حامد الى دعواه طاعنا ببطلان عقد محمود لسبب آخر هو صدوره من المورث في مرض الموت فقضت المحكمة بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها : لاتحاد الخصوم وهما حامد ومحمود . واتحاد الموضوع وهو النصيب في المنزل . واتحاد السبب وهو بطلان عقد محمود

أما أسباب البطلان اواجه تقرير الحق Moyens فليس من شأنها اذا اختلفت في الدعويين ان تحيز اداة نظر الدعوى

عن والدته بمقد مسجل ٩ ابريل سنة ١٩١٢
 مرة ١٢٣٢٩ فاضطر المدعون الي رفع هذه
 الدعوي طالبين الحكم ببطالان عقد البيع المؤرخ
 اول يناير سنة ١٩١٢ المسجل في ٩ ابريل
 سنة ١٩١٢ مرة ١٢٣٢٩ ومحو التسجيلات
 الواقعة عليه واعتبار الاطيان والمنزل تركه تقسم
 بين الورثة مع حفظ الحق في الربع والزام المدعى
 عليه بالمصاريف واتعاب الحمامه
 وبعد ان تحضرت القضية احيلت علي
 جلسة المرافعة

وبجلسة المرافعة الاخيرة الوكيل عن
 المدعين صمم علي الطلبات المبينة باعلان الدعوي
 والوكيل عن المدعى عليه طالب الحكم بعدم
 جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها لما يئته
 بالمذكرة التي قدمها

المحكمة

بعد الاطلاع علي الاوراق وسماع المرافعة
 والمدادولة قانونا

حيث أن المدعى عليه دفع بعدم جواز
 نظر الدعوي لسبق الفصل فيها

وحيث أن المدعين يقولان في هذا المقام ان
 الحكم الاول الصادر بصحة العقد كان مبنيا على
 الظن فيه بانكار توقيع المورثة اي أنه لم يصدر
 منها قطعا اما الدعوي الحالية فاساسها الظن
 على العقد نفسه بأنه صدر منها في مرض الموت

فالسبب مختلف في الدعويين ولا مانع اذن من
 تجديد نظرها طبقا للداعدة التي قررهما عامة
 الشراح وعلما القانون

وحيث انه لا نزاع في أن المدعين دفعان
 قبل دعوي علي المدعى عليه اعلنت له صحيفة
 افتتاحها في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ طلبا فيها
 الحكم لهما بنصيبهما الشرعي في ميراث والدتهما
 المرحومة انطناسيه فقدم للمدعى عليه عقد
 شرائه هذه الاطيان جيمهان المورثة المذكورة
 مؤرخا اول يناير سنة ١٩١٢ ومسجلا في ١٩
 ابريل سنة ١٩١٢ مرة ١٢٣٢٩ فانكر المدعيان
 توقيع المورثة عليه ففضت هذه المحكمة في ٢٦
 يناير سنة ١٩٢٠ برفض الدعوي واثبتت في
 حثيات حكمها ان العقد المذكور صحيح وثأيد
 هذا الحكم من محكمه الاستئناف

وحيث ان المدعين يطالبان في هذه الدعوي
 الجديدة الحكم ببطالان عقد البيع المذكور لانه
 صدر من المورثة في مرض موتها لذلك دفع
 المدعى عليه بعدم جواز سماع الدعوي
 وحيث انه لا جمل الاهتداء الى القول
 الفصل والرأي الصحيح في هذه المسألة التي
 اختلف العلماء في حلها ينبغي بأذى بدء التفريق
 بين ما يسمى سبب الدعوي cause وما يسمى
 لوجه اثباتها Movens فسبب الدعوي هو الاصل
 الحرك لها او الذي انشأها او هو بمباراة اخرى

وتثبت له فاذا فشل في دعواه فليس له أن يجديها بطلاناً له أوجهاً أخرى تقرر حنه وتؤيده

وحيث أن ما يتعين البحث فيه بنوع خاص متعلناً بالفواعل السابقة هو ما يتناول منها دعوى النسخ أو دعوى البطلان فأذا طلب فسخ عقد أو بطلانه لعله من الملل القانونية فهل يمكن تجديد هذا الطلب لعله ثانية ثم ثالثة أم يمنع الحكم في الطلب الأول للعللة الأولى من تجديد التناضى فيه لعللة أخرى وهل لا يعتبر إلا كفاءة بوجه واحد من أوجه البطلان أو النسخ تنازلاً عن الأوجه الأخرى معهما لها ولم تكن عرضت على القضاء ولم يتناولها البحث ولا تعلق بها الحكم

وحيث أنه يستخلص من مجموع أقوال الشراح في هذا الموضوع أن لملء القانون فيه آراء ثلاثة فالرأى الأول يذهب إلى اعتبار سبب دعوى البطلان هو البطلان نفسه ومتعلق هذه الدعوى *res* هو ذلك الشيء الذي يصير المدعى إذا نجح في دعوى البطلان كملكية المنزل إذا كانت الدعوى يبطلان عقد بيع مقول بصدوره به وينشأ من ذلك بداهة أن جميع وجوه البطلان التي يمكن التذرع بها إلى الطعن في العقد كالميب في شكل العقد كأن يكون عرفياً بدلاً من أن يسكون رسمياً أو في رضاه المتعاقدين كأن يكون صادراً عن أكره أو غش وتدليس أو خدأ

ذلك الحق المتعلق بموضوع التناضى أو هو الأمر القانوني الذي يعتبر الأساس اللازم للحق أو لفائده المشروعة التي يطلبها صاحب الدعوى فالمنزل المتنازع من أجله من أله موضوع الدعوى *res* وحق الملك أو حق الشفعة هو السبب الذي يدلى به المدعى إلى هذا المنزل (*cause*) وعقد الشراء أو وضع اليد المدة الطويلة أو الميراث بالنسبة للملكية والجوار والشيوع بالنسبة للشفعة هي الأوجه التي يقوم بها ثبوت الحق للطالب (*noyens*) وقالوا بالاتفاق أنه إذا رفضت دعوى الملكية بالتقادم جاز تجديدها على أساس التعاقب مثلاً

وحيث أنه إذا اتفق الموضوع والسبب وانحصوم في الدعويين كانت الدعوى السابقة مانعة من نظر الدعوى اللاحقة بخلاف وحيث أن الخلاف في الرأي متعلق بأوجه تقرير الحق *noyens* فمنهم من يقول أن الحكم في بعضها مانع من إعادة النظر في البعض الآخر ومنهم من يقول عكس ذلك

وحيث أنهم قالوا أن أوجه الإثبات هي الملل القانونية والمادية التي تؤيد الحق الذي هو سبب الدعوى وقالوا أن الدائن الذي له حقوق مختلفة في أسبابها (*causes*) ليس ملازمان بتقديم للقضاء بها جميعاً أما الدائن الذي لا يدعى إلا حقاً واحداً فلزم بأن يتقدم للقضاء بجميع الأوجه التي تفرزه

أوفي أهليتهم كأن يكون بعضهم صغيراً أو
مجنوناً أعالهى دفعوع متنوعة مختلفنه ترمي الى غرض
واحد وهو ذلك البطلان فلا تصح ان تكون
منفردة أساساً لدعاوى متوالية ككل دعوى تقوم
على وجه واحد منها ذلك لان البطلان ما هو
الا الوسيلة الى القضاء بعدم وجود الحق المتعلق
بالعقد المطعون فيه ونعدم ذلك الحق هو الفرض
المقصود بالذات من الدعوى لانه ينتج من طريق
العكس فام حق مدعى البطلان ولا يجوز للمود
الى التقاضي فيه (اى في البطلان) من جديد
بعد أن يكون قد فصل في امره وتقرر قيامه
أو عدمه فن قيل ذلك ما قالوه من أن الحكم
يرفض دعوى بطلان الحجز التنفيذى مثلاً
لاوجه معينة مانع من تجديد دعوى البطلان
بناء على اوجه اخرى وقالوا ايضا انه لايجوز
الرجوع الى التقاضى فيما حازقوة الشئ المحكوم
فيه ارتكنا الى اوجه جديدة كانت قائمة قبل
الحكم وكانت معلومة لمن يريد الارتكان اليها
وقالوا انه ليس لمن طلب ابطال عقد بيع بسبب
الغش والتدليس أن يطلبه من جديد بسبب
الاكراه والخطأ (ملحق موسوعات دالوز جزء
اثنين صحيفة ٥٥٧ نمرة ١٠٠ - أوبرى ورو جزء
ثمانية ص ٣٩٢) والرأى الثانى يذهب الى ان سبب
دعوى البطلان هو وجه ذلك البطلان ومن ثم
يكون للمدعي أن يرفع بكل وجه من وجوه

البطلان القانونية دعاوى مستقلة متوالية فن ذلك
ما قالوه من أن طلب بطلان عقد بسبب
الاكراه مثلاً لا يمنع من اعادة طلبه بعد ذلك
بسبب الغش والعنه وقالوا ان رفض دعوى بطلان
عقد بيع بسبب أن المبيع كان محل نزاع وأن
المشتري كان محايي البائع لا يمنع من اعادة رفعها
بناء على أن العقد مشروع بيع لا بيع تام وقالوا
انه اذا طلب بطلان عقد بسبب الاكراه أو
الغش أو التدليس فذلك لا يمنع من تجديد طلب
بطلانه بناء على انه بغير مقابل أو انه ليس له
سبب أو أن سببه غير مشروع (موسوعات
دالوز جزء ثمانية ص ٢٩١ نمرة ٢٠٤ و ٢٠٧
و ٢١١ و ٢١٩)

والرأى الثالث يذهب الى اعتبار اسباب
البطلان محصورة في أنواع عامة يدخل تحت كل
نوع منها اوجه خاصة به فن الانواع المذكورة
العيب في شكل العقود والعيب في رضاء المتعاقدين
أو العيب في أهليتهم ويكون الفصل في أحد
الاجوه الخاصة بنوع من تلك الانواع مانعاً من
العودة الى الاجوه الاخرى مثال ذلك أن
العيب في رضاء المتعاقدين يشمل الاكراه
والغش والتدليس والخطأ فاذا تقدم المدعي باحد
هذه الاجوه كالاكراه مثلاً وقضى بصحة
العقد فلايجوز له أن يطعن فيه من جديد بالغش
أو بالخطأ ولكن له أن يطعن فيه من جديد

لميب في الاهلية كالمته أو العيبا (بند كست جزء ١٧ عمدة ٩٥٦ وما بعدها)

وحيث أن الرأي الثاني من الآراء الثلاثة المتقدمة غير مسلم به ولم يجز العمل به الاشدوذا واستثناء والاعتراض عليه ظاهر مما يقتضيه من جواز تكرار التقاضى في النزاع الواحد مراراً متعددة ولملة واحدة هي البطلان الذي يمكن جمع وجوهه كلها في قضية واحدة ولأن فساد هذا الرأي مستفاد من طريق القياس المعكس من النص في القانون على جعل بطلان المقدر لزومه دون أى وجه آخر من اوجه البطلان سببا لاعادة النظر في الحكم بطريق الالتماس والقياس الصحيح يقتضى القول بان كل طعن آخر مبطل للمقصد لا يجزى سماع الدعوى من جديد في صحته متى قضى بها انتائيا والا فتضى القول على خلاف ذلك تعطيل قواعد التماس اعادة النظر وما تفيدت به من الشروط الواردة على سبيل الحصر والتعين

وحيث أن الرأي الثالث لا يخرج عن الثاني في زاوحيه ومعناه الا بكونه ذهب الى تقسيم اسباب البطلان الى أنواع والانواع الى فروع وفرق بين أن يكون الطعن بالنوع بعد النوع وبين أن يكون بوجه من وجوه النوع الواحد بعد الآخر فأجازه في الاولى ومنه في الثانية مع أن حكمة الاجازة في الاولى والمنع في الثانية غير ظاهرة وترجيح النوع عن النوع بغير مرجح هذا فضلا عن أن التفضيل بين الاصل والفرع أو بين النوع والالوجه المتداخلة فيه لا يقي هذا الرأي من الاعتراض الوجيه الذي ورد على الرأي الثاني من أنه يقتضي تكرار التقاضى في الموضوع الواحد لعل مختلفة لم يكن ما يمنع من اجتماعها في قضية واحدة وأن استعمالها متفرقة وعلى التعاقب ارهاق للمدعي عليه وتكليف له بتحمل نفقات التقاضى المتكررة في الدعوى الواحدة بلامسوخ وبقائه مهيدا بالقضية نلو القضية وجعل الحق معلقا على استنفاد جميع اوجه الطعن القانونية التي يمكن للمدعي تصورها

وحيث أن المحكمة ترى الاخذ بالرأى الاول لوجهاته وموافقتها للقواعد القانونية وللنظام العام الذي يقتضى أن لا يتكرر التقاضى في النزاع الواحد مرارا وتكراروا والذي يلزم انظم الجاد في خصومته المتجرد عن رغبة الاضرار بخصمه واعانته أن يتقدم للمحكمة بجميع اوجه دفاعه لا أن يفرقها ليستعملها واحدة بعد أخرى لاسيما وان استعمال هذه الوجوه على التعاقب لا يخلو من معنى التناقض والاضطراب وعدم الوثوق من الحق المطالب به وقوته فضلا عما يدل عليه وينبئ اليه من سوء المقصد وحب اللجاج بالباطل

او رؤساء الطوائف او مجالس الطائفة
يستنتج من ذلك انه اذا لم يتفق الخصوم على
رفع الراح الى هذه الجهات كانت المحكمة الشرعية
والمجالس الحسبية هي المختصة بنظر قضاياهم
قرار مجلس حسبي مصر

بجلسته المنعقدة بسرارى المحكمة في يوم
الاربعاء ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة
احمد افندي محمد خشبة وبحضور فضيلة الشيخ
احمد حسين (عضو عالم) وحضور سيد بك محمد
يسين (عضو اعيان)

وحضور محمد افندي غالى كاتب الجلسة
اصدر القرار الآتي في القضية نمرة ٣٨٧
سنة ١٩١٩ اذ بكية فيما يختص بالنظر في قضية
الفريد نخنوخ
الوقائع

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩١٩ قدمت الست
ماري نخنوخ ارملة المرحوم الفريد نخنوخ طلبا
للمجلس بطلب تعيينها وصية على ابنتها القاصرة
ايديت بنت المتوفي فقرر المجلس بجلسة ٢٠ مايو
سنة ١٩١٩ تكليف جهة الادارة بالتحرى عن الوفاة
والورثة وتبعية المورث فقام المعاون بعمل محضر
تبين منه أن المتوفي هو أرمنى ارثودكس من
رعايا الحكومة المحلية وأنه توفي عن زوجته
الست ماري وبنته ايديت القاصرة وعن أخوات
أناث وعم يدعي بارنخ نخنوخ وقال في محضره
ان الست ماري امتنعت عن الحضور أمامه

وحيث أنه فضلا عما تقدم فقد تبين من
مراجعة حكم الاستئناف للذى صدر في الدعوى
الاولى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن
المستأنفين (وم المدعيان الآن) طلبا بجلسة
٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ اثبات انكار التوقيع
واثبات مرض الموت وقد قضت المحكمة
بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه

وحيث أن معنى ذلك أن طلب ابطال
العقد بسبب مرض الموت قد تقدم لمحكمة
الاستئناف ولكنها لم تكن به عناية خاصة بل
ايدت الحكم الابتدائي برفته فكانها رضى
اسبابه واعتبرتها قاطعة في صحة العقد فلا يجوز
العودة الى التنازع في ذلك من جديد ويكون
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في محله ويتمين
الاخذ به

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز
نظر الدعوى والزم المدعيين بالمصاريف
٢٠٠ قرش صاغل مقابل ائتاب محاماه

٧٥

المجلس الحسبي. اختصاص. قضايا غير المسلمين
نصت المادة ١٨ من المخطط الهيايوني علي ان
الدعاوى الخصوصية مثل دعاوى الميراث سواء كانت
بين اثنين مسيحيين او اثنين من الرعايا غير المسلمين
يجوز ان تنظر بناء على طلب الخصوم امام البطريركية

حبيب بك كرونوك مشرفا عليا فقرر المجلس تعيينها وصية على ابنها ونيس القاصر وتكليفها بعمل الجرد وتعيين حبيب بك كرونوك مشرفا عليها ولما أن كتب للمعاون المختص بالاتحاد معها في عمل الجرد حذر محضرا بامتناع الوصية عن الحضور اليه لعمل الجرد بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٢٠ انذر حبيب بك كرونوك المجلس الحسبي بأنه يمارض في اختصاص المجلس الحسبي في تعيينه وأنه لا يقبل أن يكون مشرفا فحدثت جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ للنظر وفيها حضرت الست ماري وحضر حفرة المحامي عن البطاريكخانه وحضر الوكيل عن حبيب بك كرونوك المشرف ودفع الوكيل عن الست ماري بعدم اختصاص المجلس الحسبي لان البطاريكخانه هي المختصة بمقتضى ذكريته وطلب الغاء قرار المجلس الذي قضى بتعيين موكلته وصية على القاصر بناء على تعيينها من قبل البطاريكخانه المختصة وقدم صورة رسمية من حكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي أثبت بالاسانيد القانونية هذه الصفة لهذه البطاريكخانه فقرر المجلس تأجيل النطق بالقرار أخيرا لجلسة اليوم وكلف المحامين بتقديم مذكرات المجلس

بعد الاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

لأبداء أقوالها وبتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩١٩ قدمت الست ماري طلبا للمجلس يطلب شطب طلبها السابق لانها قدمت طلبا للبطاريكخانه وفصل فيه وبجلسه ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ قرر المجلس غيايبا تعيين الست ماري نخوخ وصية على ابنتها القاصرة أيديت وبتداب معاون المجلس لعمل الجرد حذر محضرا بتوقف الوصية عن عمل الجرد لسبق تعيينها من قبل البطاريكخانه وعمل الجرد بواسطتها وقررت بأنه يحسن ايقاف تنفيذ قرار المجلس الحسبي مادام الغرض الاصيل هو المحافظة على مال القاصرة فقرر المجلس بجملة ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ اعادة تكليف الوصية بعمل الجرد والاصارت مسؤولة عن تأخيرها وعرضة لمؤاخذتها عملا بالمادة ١٢ من قانون المجالس الحسبية وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ قدمت الست ميتا اواجيبيان طلبا للمجلس قالت فيه ان الست ماري نخوخ أرملة المرحوم الفريد نخوخ وضعت حملها الذي كان مستكنا في بطنها من التوفي المذكور عن د كرسى ونيس وطلبت تعيين وصي عليه فحدثت جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ للنظر فيها حضرت الست ماري نخوخ ومعا والدها ووفائيل افندي زريق والمحامي عن الست ميتا اواجيبيان وارمناك ملكون ابن اختها ومناقشة الست ماري عما اذا كانت تقبل أن تبين وصية من قبل المجلس فقبلت بشرط أن يكون

حيث أنه بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩١٩ طلبت السيدة ماري نخوخ اوملة المرحوم الفريد نخوخ بلسان وكيلها من المجلس الحسبي فيما طلبته تعيينها وصية على القاصرة ايديث كريمة التوفي

وحيث أنه بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ قرر المجلس غيائياً تعيين السيدة المذكورة وصية على ابنتها ايديث ولما أمرت باجراء محضر الجرد قررت ما يفيد أن بطاريكخانة الارمن الارثوذكس قد عينتها وصية وحصل الجرد بواسطتها

وحيث انه بعد ذلك طلبت هذه السيدة وآخرون معها الحكم بعدم اختصاص المجلس الحسبي بنظر هذه المادة لان بطاريكخانة الارمن الارثوذكس هي المختصة به

وحيث ان الفصل في هذا الطلب يقتضى البحث (اولاً) فيما اذا كان من الجائز للمجلس ان يعيد النظر فيما قرره سابقاً و (ثانياً) البحث في اختصاصه

وحيث انه بالنسبة لجواز إعادة نظر القضية فان الشريعة الثراء تميز على وجه الاجال للقاضي اذا اصدر حكماً قضائياً ان يرجع عنه الى غيره اذا تبين له وجه الخطأ فيه وظاهر من نصوص الشريعة ان قاعدتها هذه سارية على قضاء القاضي سواء كان هذا القضاء فصلاً في خصومة

حصل بشأنها نزاع او كان من نوع القضاء الفعلي او الاوامر الادارية

وحيث ان المحاكم الشرعية ان طبقت غير هذا المبدأ فلان في لوائحها ما رفض هذه القاعدة رفضاً صريحاً اصيحت معه احكام هذه المحاكم غير قابلة للرجوع فيها اذا استوفت شرائطها واستتفد الطاعن فيها اوجه الطعن المنصوص عنها قانوناً

وحيث انه متى تقرر ذلك يتمن جواز نظر المجلس للقضايا السابقة له نظرها مادام ان لائحة ترتيبه خالية من كل ما يحرم عليه ذلك خصوصاً وأن قرارات هذه المجالس يرجع معظمها الى نوع القضاء الاداري الذي قررت فيه القوانين (الحديثة) مبدأ عدم اكتسابه للقوة النهائية ومبدأ الرجوع عنها الا في الاحوال الاستثنائية المبينة فيها

وحيث انه بالنسبة للاختصاص فان المادة ١٨ من المخطط الهايوني نصت على أن الدعوى الخصوصية مثل دعاوي الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين تجوز أن تنظر بناءً على طلب الخصوم أمام البطاركةخانة أو رؤساء الطوائف أو مجالس الطائفة

وحيث أن هذا المجلس يرى أن المادة المذكورة تعطى للخصوم في الاحوال المبينة

ففيها حق التقاضي أمام بطاريكخانتهم سواء في ذلك القضايا الخاصة بالموارث أو بنهرها من قضايا الأحوال الشخصية مثل الوصايا .

وحيث أنه لا نزاع في أن هذا الاختصاص لا يوجد إلا عند اتفاق الخصوم على جعل هذه الطوائف مختصة أو عند عدم معارضة هؤلاء أو بعضهم في اختصاصها فإذا وجدت معارضة أو لم يتفقوا جميعاً على اختصاصها كانت المحاكم الشرعية أو المجالس الحسبية هي المختصة في نظر قضاياهم كل حسب دائرة اختصاصه .

وحيث أن الواضح من أوراق القضية أن الست ماري كانت تنازع في اختصاص بطاريكخانة الارمن الارثوذكس وقد تمت لذلك طلبها اللجوء عنه آنفاً الى المجالس الحسبية وجاه في هذا الطلب ما يفيد صراحة انكارها على البطاريكخانة المذكورة الاختصاص

وحيث أنه متى نقرر ذلك كان المجلس هو المختص ولا يسوع لاحد الخصوم بعد اعترافه باختصاصه ورفع الدعوى امامه ان يتنازل عن هذا الاختصاص بالجوع الى البطاريكخانة لأن للمجلس أصبح وحده صاحب الحكم في الدعوى التي رفعت اليه

وحيث أنه بناء على ما تقدم يرى المجلس أن قراره السابق صدوره في محله وكذلك يكون قراره الصادر بتعيين هذه السيدة وصية على حلها الذي انفصل بأشراف حبيب بك كزنوك في محله أيضاً

فلهذه الالـباب

قرر المجلس جازاً نظر الدعوى وباختصاص المجلس بنظر هذه المادة وتأيد القرار الصادر بتعيين السيدة ماري نخنوخ وصية على القاصرة

فهرست العدد الخامس (المباحث القانونية والتشريعية)

٢٠١	كلمة في المادة ٤٦٢
(الأحكام)	
٢٠٤	٦١ نقض . تعدد الجرائم وارتباطها . اختصاص محكمة الموضوع
٢٠٥	٦٨ نقض . قاضي الاحالة . وصفه الجرمي بمجده
٢٠٧	٦٢ بيع العقار في مقابل ايراد ثابت طول حياة البائع شرط عدم تصرف في العين . بيع صحيح لا وصيه
٢١٠	٦٤ بيع حق الرقبة . واستبقاء حق الانتفاع شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبة . بيع صحيح لا وصيه
٢١٣	٦٥ قسمة عقار . شريك قاصر . ماهية تصديق المحكمة ابتدائية . عدم جواز استئناف حكم التصديق
٢١٥	٦٦ اجارة . تأجير من الباطن . عدم الضرر
٢١٨	٦٧ الضمان الشخصي . الضمان العيني استبدال الدين
٢٢١	٦٨ استئناف . اعلان بالتقيد في قلم الكتاب
٢٢٢	٦٩ الخطابات الخاصة لمصالح الحكومة . قيمتها في الانيات
٢٢٥	٧٠ الاستئناف ونصايه . الاعتراف بجزء من الدين المدعى به
٢٢٧	٧١ اليمين . صيغتها القانونية
٢٣١	٧٢ الولى : قسمة عقار القاصر
٢٣٣	٧٣ الحكم التقيائي وحضورى . ميعاد استئنافه
٢٣٧	٧٤ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب . اختلاف اوجه تقرير الحق
٢٤٢	٧٥ المجلس الحسبي . اختصاص قضايا غير المسلمين

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين

....

رئيس التحرير : صليب سامي الحامى

ثمن العدد الواحد
عشرة قروش



الاشتراك السنوي
مائة قرش



جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمهارة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

...

مطبعة السفور بالقجالة
القاهرة



العدد الثالث - السنة الثانية
ديسمبر سنة ١٩٢١

مصر في ديسمبر سنة ١٩٢١

المباحث القانونية والتشريعية

مركز الوارث في القوانين المصرية

أعذرهم إنهم يدافعون عن رأيهم مروجوه من قبل ومؤيدوه - ولقد وددت مع ذلك لو أنهم جادلوني بالنفي هي أحسن ففندوا ماشاؤوا رأيي وتركوا الله ما اعتقد ولكن بعضهم تعرض لمقيدتي فغمزني بأنني خارج على الشريعة الإسلامية ! والله المطلع على الضمائر يعلم أنني مثلهم صادق الإيمان غيور على الشريعة ولو لا هذه الغيرة لما دعوت علماءنا لما استحال التوفيق بين نصوص القانون المدني وبين مذاهب الفقهاء في ما نحن بصدده إلى أن يحتجوا ليوقفوا بين تلك النصوص وبين أصول التشريع . ورجل يدعو إلى كتاب الله وإلى سنة نبيه لا يصح أن يرمي بأنه خارج على الشريعة الإسلامية

أدع المعارضين بمثل ذلك وشأنهم وامضي

نشرنا بالعدد الخامس من السنة الأولى بحثنا في (مركز الوارث في القوانين المصرية) لحضرة الاستاذ على ذكي بك العراقي ثم الحقناه ببحث آخر في الموضوع نفسه تحت عنوان (الاركة الا بعد دين) لحضرة الاستاذ عبد الحميد بك بدوي - راجع المحدثين الثامن والتاسع من السنة الأولى - ولكثرة الاحكام التي نشرت بالاعداد التالية لم تتمكن من نشر بقية الابحاث في هذا الموضوع ولقد اتيج لنا اليوم نشر الحلقة الثالثة من سلسلة هذه الابحاث القيمة .

وهذا هو نفس محاضرة القاها المحرم الاستاذ احمد بك عبد اللطيف بنادي المدارس العليا في شهر مايو سنة ١٩١٤

أيها السادة :

القيت محاضرتي الأولى فأقل ناصريها واكثر معارضيها وما أقرب هؤلاء إلى المبالغة في القول فقد كادوا يرموني بالخطأ في كل شيء حتي كأنما تممدت أن لا أقول صوابا !

في ما بهم . ولا بد لي قبل ذلك من أن أذكركم
بمخلاصة المذهبين المتعارضين وبما قيل بشأنهما
في المناقشات السابقة لتبينوا ما اتفقنا عليه وما
نحن فيه مختلفون وليستطيع من لم يتبع منكم
هذه المناقشات أن يشترك اليوم معنا فيها برأيه
وجل مات عن تركته وعليه ديون -
فن هم ورثته وما حصه كل وارث في تركته؟...
الى غير ذلك مما يتعلق بالاحوال الشخصية -
اتفقنا على أن هذه المسائل يرجع فيها الى القوانين
المختلفة للاحوال الشخصية (مادة ٥٤)

كذلك اتفقنا على أن انتقال الحقوق من
يد الي يد والديون من ذمة الى ذمة هما سائلان من
لب المعاملات (١) . وما كان لنا أن نختلف في
ذلك لان مجموع مافي القانون المدني من الاحكام
يكاد يكون كله دائرا على هاتين السألتين
وأما نختلف عند ما يكون هذا الانتقال

حاصلا بسبب الميراث فنحن نذهب الى انه يجب ان
يتم في هذه الحالة أيضا بموجب أحكام القانون
المدني لأن هذا القانون لم يحل في ذلك على الاحوال
الشخصية وما كان ينبغي له أن يحل عليها في
مسائل خاصة بالمعاملات فيجعل هذه المسائل
تابعة لقوانين شخصية متعددة مع أن القانون
(١) من محاضرة عبد الحميد بك بدوي «ان انتقال
الديون ليس من الاحوال الشخصية وان كان لأن
داخل في قواعدها اذ هو بقية قواعد المعاملات»
المدني ما وضعه لاتنقرر أحكامها
أما معارضونا فيذهبون الى ان احالة القانون
على الاحوال الشخصية هي حالة شاملة لنظام
التركات كله سواء في ذلك مسائله الشخصية
ومسائل المعاملات وبناء على ذلك يقررون
بالاتفاق ان ديون المورث المسلم لا تنقل الى
ذمة وارثه بل تتعلق بتركته وتصير بمقتضى
ذلك ديونا عينية بعد ان كانت شخصية - فاذا
باع الوارث عينا من التركة انتقلت الى المشتري
بدونها العينية ولو كان غير مسجل بل ولو كان
المشتري حسن النية ! - ثم يختلفون فيذهب
فريق منهم الى أن ديون المورث تحمل بوثته
بذمته على انها لا تنتقل الى ذمة وارثه - وهذا
هو الحكم الشرعي - ويذهب فريق آخر الى أن
هذه الديون لا تحمل بالموت اخذا بحكم القانون
المدني
كذلك يختلفون في حقوق المورث وفريق
منهم يقول انها تؤول جميعا الى الوارث اخذا
بمذهب الامام الشافعي وفريق يقول ان الحقوق
في التركة المستترقة لا تؤول الى الوارث بل
تعتبر باقية في حكم ملك المورث اخذا بمذهب
الامام الاعظم وبناء على هذا القول الأخير يظل
تصرف الوارث لانه غير مالك اذا باع شيئا من
التركة المستترقة ولو كان للمشتري منه حسن
النية !

تامة فيجمعون بين التقيضين ! كل ذلك لانهم يطلبون حماية الدائن الذي لم يحجم نفسه بطلب ماشاء من التأمينات عند ما تعاقد مع مدينة أما المشتري الذي يحجمه كونه حسن النية فلا يستحق منهم عطفًا ولا رحمة !
حاشا ان نقول بهضم حق الدائن ولكننا لا نريد أن نعطيه ما ليس له بل حسب ان نحفظ له ما كسب من حق. وما كان للدائن في حياة مدينه غير التأمين العام على أمواله وهو حق شخصي بالاجماع . هذا الحق يبي له على التركة كما كان

ولسنا في ذلك بعشرين وانما نحن نفسر القانون بما تقتضى به نصوصه وبما تقتضيه حالتنا الحاضرة . تصفعنا هذا القانون فوجدنا فيه من الاحكام ما ينافي مذاهب الفقهاء المتفقة على ان التزامات المورث لا تنتقل الى وارثه فقلنا انه يستحيل أن يصكون مراد الشارع الوضحي ان يجمع بين هذه الاحكام المتعارضة وانما أراد ان نعمل بأحكامه دون مذاهب الفقهاء ولقد كان لنا أن نقف عند هذا الحد ولكننا توسعنا في البحث لاستقراء العلة التي حملت الفقهاء على القول بأن التزامات المورث لا تنتقل الى الوارث فرجع عندنا ان علة ذلك هي تقريرهم الاكره البدني طريقة للتنفيذ بالديون . وقد استرينا هذه العلة أيضا في القانون الروماني

فالناقشة دائرة في الواقع بيننا على ثلاثة حقوق متعارضة وهى :-

حق دائن المورث وحق الوارث وحق المشتري منه بحسن نية (١) ونكاد نكون متفقين مع معارضينا في حق الوارث اذا تعارض مع حق دائن المورث لاننا نقول معهم ان الدائن مقدم على الوارث وبذلك نقول سائر القوانين ولكننا على طرفي تقيض في حق الدائن وحق المشتري من الوارث بحسن نية اذا تعارض الحقان فهم يريدون حماية الدائن حماية تخرج حقه عن حده فتصيره عينيا ثم نقبل المبادئ العامة رأسا على عقب فتبيع للدائن أن يحتج على المشتري من الوارث بهذا الحق العيني ولو كان غير مسجل بل وتمحو الارث أحيانا فتجعل الوارث غير مالك للتركة ليبطل تصرفه ولو كان المشتري منه لا يعلم باستغراق التركة بالديون ؛ ومن أجل ذلك يريدون أن ترجع الى مذاهب الفقهاء تلك المذاهب التي وضعت لمصر كانت العبرة فيه بالحق في ذاته أى مجردا عن كل ظرف آخر فاما كان يفيد الحق اللاحق اشهاره لينفض عن حق سابق وما كان المشتري يستفيد من حسن نيته مادام البائع له ظلما يريدون وضع هذه المبادئ بجانب مبادئ أخرى في القانون تناقضها منافية (١) اما المشتري من الوارث بسوء نية فليس له اكثر مما للوارث من الحقوق كما لا يخفى

المخالف ناقلًا

فصيح التعليل

وما كان الاستاذ الخضرى في حاجة الى الاستشهاد بأقامة الامام الاعظم في موطن بعيد عن تأثير الشرائع الرومانية ليرثه من النقل عنها وعنده ما هو أقرب من ذلك فان الامام الشافعى قد أقام في موطن كان أثر الشرائع الرومانية فيه ظاهرا ومع ذلك لم يقل بهذا التصور الرومانى لئلا كان بعض الفقهاء قد جرى على هذا التصور الرومانى فليس ذلك الا من قبيل اتفاق الخواطر اذ للتصورات ليست وقفا على أحد وانما لكل خاطر فيها مجال

الموضع الثانى - ذهبوا الى أن الاكراه البدنى كان مقفرا عند الفقهاء لدفع الظلم لا للتنفيذ بالديون كما يقول

ولا أظن العقل والنقل يؤيدان هذا التخريج

أما العقل فلا نه لو كان الاكراه البدنى مقفرا لدفع الظلم عامة لوجب أن يكون جزاء لكل ظالم . وهذا غير الواقع - فان كان موضوعا لدفع ظلم المدين خاصة فان مدينا يستدين ثم يتجرد من أمواله ليمجز عن قضاء ديونه أظلم من مدين يحفظ أمواله ولكنه - اطل في اداء الديون . وعلى ذلك كان ينبغي أن يحبس المدين للمعسر اذا ثبت انه ما أعسر الا ليا كل على الدائن حقه . وهذا أيضا غير الواقع

على انه سواء صبح هذا التعليل او لم يصح فهذا البحث عرضى . أما المسألة المقصودة بالذات فهى :

« هل قرر القانون المدنى لانتقال حقوق المورث والتزاماته أحكاما تعارض مذهب الفقهاء ؟ وهل يجب العمل بهذه الاحكام أو بمذاهب الفقهاء ؟

انبرى حضرات مشايخنا للرد على ما قررناه من مذاهب الفقهاء فرمونا بالخطأ في أوبة مواضع : -

الموضع الاول - قالوا اننا أشرنا الى أن الشريعة الاسلامية منقولة عن القانون الرومانى مع أن هذا غير صحيح

لعلهم استنتجوا هذه الاشادة من قولنا ان اقتراض بقاء المورث حيا هو من تصورات الرومان (١) لا من مبتكرات الفقهاء ولكننا ما أردنا بهذا القول ما استنتجوه . وهبوا اننا أردناه في مسألة بذاتها فنأين لهم اننا نقصد به أن الشريعة كلها منقولة عن قوانين الرومان بل كيف يكون هذا قصدنا ونحن القائلون بأن الفقهاء يخالفون الرومان في كون الديون تسقط بموت المدين ويخالفونهم في كون التركة تنتقل بمرمتها الى الوارث - ولا يصح أن يكون

(١) جيرار طبعة ثانية صفحة ٨٥٤

وانما يحبس كل مدين له مال ظاهر أو مخبأ ولا يحبس أى مدين معسر . فلما اذا هو علة الحبس . فالتفرض اذن من الحبس هو اقتضاء الدين من المدين !

وأما النقل فلان صريح أقوال الفقهاء يؤيد ما قررناه . قال الزيلعي: (١) « يحبس للمدين لبيع ماله في دينه ولا يكون ذلك اكراها على البيع لان المقصود من الحبس الحل على قضاء الدين بأى طريق كان »

الموضع الثالث — قالوا ان الاكراه البدني لم يكن هو العلة التي منعت الفقهاء من نقل التزامات المورث الي وارثه كما قررنا . وانما العلة في ذلك انه لا يصح الزام الوارث من غير رضاه

وهذا أيضا مخبرج للشيء عن حقيقته لانه لو كانت قاعدة « الالتزام بنير رضى » قاعدة مطلقة عند الفقهاء لما ذهبوا الى أن بيع القاضى

مال المدين في دينه هو بيع ملازم للمدين مع ان الرضى مفقود هنا نقداً اماماً وهو غير مفقود عند الوارث في التزامه بديون مورثه اذ يصح القول بأن في استيلاء الوارث على التركة بحملتها أى بوصف كونها بمجموعة حقوق وديون قبولاً ضمنياً لكسب ما فيها من حق و قضاء ما عليها من دين

على اننا قد استقرينا هذه العلة في القانون

(١) الجزء الخامس صحيفة ١٩٩ (١) تراجع محاضرة عبد الحميد بك

— هذا المرجع هو جملة واحدة لا يتجاوز عدد سطورها السبعة فلا يكاد يقع نظر القاري عليها حتى يلم بها من أولها إلى آخرها . فبמיד إذاً أن يكون اجمالى في هذا المقام ناتجا عن عدم استقرار هذا النص كما يقول عبد الحميد بك بل لا بد من أن يكون هذا الاجمال مقصودا لاني لم اكن في مقام شرح لشرط الجرد عند الرومان ! على ان الرومان لم يقيدوا شرط الجرد الا بقيد واحد وهو عمل قاعة جرد للتركة وقد قلت بضرورة هذه القاعدة في نظام التركات المصري (١) فاين هو الفارق في القياس على فرض اني

قصدت بالاشارة الى شرط الجرد عند الرومان أن أنيس عليه ؟ (٢)

رمى بالخطأ وما أخطأنا وينسي معارضتنا أن مارواه في محاضراته عن شرط الجرد هو محل النظر فانا اذا حملنا روايته المقتضية على أن هذا الشرط لم يعرف الا بعد التشريع الروماني فالخطأ في ذلك ظاهر . واذا حملناها على انه كان معروفاً عند الرومان فلماذا يستتبع لنفسه السكوت

(١) راجع محاضرتنا الاولى

(٢) لايتوهم ان ما أورده جيران في المرجع الذي أحلت اليه هو قيد ثان لشرط الجرد عند الرومان بل هو تعطيل للحق قديم كان متحولاً للوارث فأصبح لا يتفق مع شرط الجرد الجديد ولم يكن للوارث عندنا مثل هذا الحق حتى كنا نشير بوجود تعطيله استبقاء لشرط القياس (جيران لم يمه ثانياً صحيفة ٨٧١)

أصول التشريع ما أمكن هذا التوفيق انتقل بعد ذلك الى مناقشة أوجه الاعتراض التي أوردها على محاضرتي رجال القانون الوضعي وأخصهم حضرة عبد الحميد بك بدوى الذي تفضل فرماني بثلاثة اخطاء في النقل وبما لا يمد من الخطأ في الاستنتاج :

هين أن يرمى كلانا صاحبه بأنه مخطئ في استنتاجه اذ المناظرة تقتضي ذلك ما دام لسكل منا رأي يخالف رأي صاحبه . اما أن يرمى أحدهما الآخر بأنه غير أمين في ما فعل فخطب كبير

واني مبين لكم ما يسنده الى عبد الحميد بك من الاخطاء تارك لكم بعد ذلك الحكم في أينما أخطأ وأينما أصاب

الخطأ الاول — قلت في محاضرتي ان اللوارث عندنا وارث بشرط الجرد بقوة القانون ثم علقت على ذلك بقولى : « وما تنمى الاشارة اليه ان هذا الشرط كان حاصلًا للوارث عند الرومان بقوة القانون من سنة ٥٢٩ »

فصريح هذا التعليق انه مجرد اشارة عرضية غير ان عبد الحميد بك يمد من الخطأ كوني اجملت في هذه الاشارة فلم أبين فيها ما وضعه القانون الروماني لشرط الجرد من القيود — ألا يكفي اني أحلت عندها على مرجع مبينة فيه تلك القيود ليرجع اليه من أراد هذا البيان ؟ !

عن بيان قيوده وبمود علينا باللائحة لاغفلنا هذا البيان مع اتنا أحلنا فيه على مرجع وهو لم يفعل ذلك ؟

الخطأ الثاني — كوني أشرت الى امتياز الدائنين عند الكلام في فصل المالين المترتب بقوة القانون على شرط الجرد مع ان هذا الامتياز لا يحصل للدائنين في فرنسا الا اذا طلبوا هم

فصل المالين

والواقع اني انكر هذا الامتياز على الدائنين ولو طلبوا فصل المالين وجمهور علماء فرنسامي في ذلك (١)

نعم اني كنت في غنى عن التعرض لهذا الامتياز ما مدنا جميعاً متفقين على ان التركة التي تؤول في فرنسا الى الوارث بشرط الجرد لا يترتب عليها للدائنين أى حق عيني والقياس الصحيح ينتج ان حال التركات عندنا ينبني أن تكون كذلك لانها كلها تؤول الى الوارث بشرط الجرد

ولكني رأيت أن الحجة تكون أقوى بتقرير ما قررت أي بالاشارة الى أن القوانين التي تعدلت حديثاً كالتقانون البلجيكي لا تخول هذا الحق للدائنين في أى حال مما يدل على أن الشرائع الحديثة تسير في طريق غير الذي يريد لنا المعارضون

(١) بلانيول جزء ٢ صحيفة ٩١٠ و ٩١١ فقرة ٢٩٢٩

على ان عبد الحميد بك لو يذكروني ناقشته في هذا الامتياز قبل الفاء محاضرتي فكان يؤيده أخذاً بقضاء المحاكم الفرنسية وكنت أفكره أخذاً بمذهب العلماء الراجح لكان اعتبر ما قرره بشأنه من قبيل الرد عليه ولكن تعفف عن قوله : « اني مضيت ببعض مسائل لم أملك فيها سبيل التحقيق العلمي »

الخطأ الثالث — اعترضت على القائلين بحلول اجال الديون بالموت أخذاً بالمذهب الشرعي فقلت ان ذلك يخالف القانون لانه لم يذكر الموت بين الاسباب التي يترتب عليها حلول الاجال ولانه نص على ان بعض الاجال لا يحل أبداً (مادة ٤٨٠)

ومع ان عبد الحميد بك بدوى يخرج عن مذاهب الفقهاء في هذه المسألة ويتقيد فيها بحكم القانون (١) أى انه يؤيد فيها رأيي فقد عز عليه أن يمر عليها من غير أن يخطأني في شيء فقال اني مبالغ فيما قررت لان الاجل الذي قلت بأنه لا يحل أبداً (وهو أجل رأس المال في الاراد المرتب) يحل أحياناً ثم وقف عند ذلك فلم يبين لنا ما هي هذه الاحيان !

والظاهر انه مر مروراً سطحياً على نص القانون في هذه المسألة فظن ان صاحب الاراد

(١) يأخذ ما يشاء من مذاهب الفقهاء ومن أحكام القانون ويترك منهما ما يشاء

إذا باع أموال مدبشه في الاحوال التي عينها اقتضى من ثمنها رأس ماله ثم بني على هذا الظن أن رأس المال يحل في هذه الاحوال - والصواب ان صاحب اليراد لا يقتضى أبدا رأس ماله وانما يخص من ثمن ما يباع في هذه الاحوال مبلغ كاف لاداء المرتب اليه في أجله أى ان رأس المال لا يحل أجله على الاطلاق

هذه هي أخطاء النقل التي أسندت اليها أماخطاء الاستنتاج فيدور عليها سائر رد عبد الحميد بك ومن يقول برأيه

لعل عبد الحميد بك عند ما كتب رده علينا وضع نصب عينيه الفرض الذي يري اليه ثم ساق اليه ماشاء من المقدمات فجاءت تلك المقدمات على ما بهوي هذا الفرض لاعلى ما ينبغي أن تكون

أراد عبد الحميد بك أن يضحي المشتري لحسن النية فداء لدائي التركة فهدما أراد بهذه المقدمات

للقدمه الاولى - قال ان الفرض من وضع نظام التركات هو حماية حقين حق دائن المورث وحق الوارث أما حق المشتري من الوارث فغير داخل في هذا الفرض بل هو تابع لحق الوارث وليس في هذه المقدمة شئ صحيح لان حق المشتري لا يتبع حق الوارث دائما اذ القانون قد وضع لحسن النية حماية خاصة فاذا حسنت

نية المشتري فعقه أقوى من حق البائع له وارثا كان او غير وارث - هذه الحماية التي قررتها للمبادئ العامة يجب أن يتقيد بها نظام التركات لانه ما وضع الا ليجري مع هذه المبادئ لا ليكون مناقضا لها

بل ان نظام التركات في فرنسا وهو ذلك النظام الذي بنى عليه عبد الحميد بك معظم مقدماته - قد بانغ في حماية المشتري من الوارث حتى انه ضحى لاجله القواعد العامة واليك مثلين بالتين في ذلك

المثل الاول - وضع القانون الفرنسي للوارث بشرط الجرد قيودا لا ينبغي له أن يتعداها في بيع أعيان التركة ولقد كانت القواعد العامة تقتضى أن الوارث اذا خرج عن هذه القيود كان يبيع باطلا لوقوعه في غير حدود القانون ولكن نظام التركات الفرنسي جاز على أن البيع في هذه الحالة يكون صحيحا مادام المشتري حسن النية فليس لدائن المورث ابطاله وانما تقع تبعته على الوارث وحده فيفقد شرط الجرد جزاء على مخالفة القانون ويصبح وارثا بلا شرط أى مسؤولا عن كل ديون مورثه (١) أو ليست هذه حماية كبرى قررهما نظام التركات الفرنسي للمشتري الحسن النية

(١) بلانيول جزؤ ٣ صحيفة ٤٥٠ فقرة ١٢٣

وصحيفة ٤٦١ و٤٦٢ فقرة ٢١٦٦ و٢١٦٧

مند دائمي المورث ؟

أولا - لانه غير مقطوع بأن قاعدة القانون

المثل الثاني - أبلغ من ذلك أن الوارث الظاهر - وهو الذي تؤول اليه التركة باعتباره أقرب الناس الى الميت ثم يظهر بعد ذلك وارث أقرب منه فيجب عليه ويستولى على التركة - اذا باع شيئا من أعيان التركة فهذا البيع كان يبنى أن يكون بموجب القواعد العامة باطلا الا اذا مضت على حيازة المشتري خمس سنين وكان حسن النية شأنه شأن كل بيع يصدر من غير مالك . ولكن نظام التركات الفرنساوي الذي يدعي عبد الحميد بك بأنه لم يهتم بالمشتري الحسن النية يذهب الى أن الملكية تم لهذا المشتري في الحال لان ضرورة حماية حسن النية تقتضي ذلك ولو انه شاذ عن القواعد العامة (١)

المقدمة الثانية - بعد أن ين عبد الحميد بك ما هو غرض الشارع من وضع نظام التركات كما مر قال ان القانون الفرنساوي قد وضع لتحقيق هذا الغرض قاعدة حلول الوارث محل مورثه في كل حقوقه والتزاماته - يريد بذلك انه ما دام القانون المصري لم يقرر هذه القاعدة لحماية الدائنين فلا بد لتحقيق هذا الغرض فيه من شيء يعوضها على الدائنين - هذا الشيء هو الحق المبني الذي قرره الفقهاء والذي يدافع معارضته! ولكن هذه المقدمة غير صحيحة أيضا (١) بلائيول جزء ٣ صحيفة ٤٢٩ فقرة ٢٠٦٠

ومما يرجع ان قاعدة القانون الفرنساوي في نظام التركات هي « الغرم بالغرم » أى كون الوارث لا يسأل عن الديون الا بقدر ما آل اليه من الحقوق ان ذلك القانون قضى بأنه لا يجوز لوصى الصغير أن يقبل عنه التركة الا بشرط الجرد (مادة ٤٦١) وقضى بأنه اذا لم يتفق الورثة البالغ على شيء في أمر التركة تؤول التركة اليهم جميعا بشرط الجرد (مادة ٧٨٢) - ولا يخفى ان الحالة التي يختارها القانون لذوي الشأن اذا منعهم عن الاختيار مانع كعدم الاهلية أو كعدم الاتفاق يجب أن تكون هي قاعدة القانون العامة

لأن تكون شذوذاً (١)

شأن فيه لأنه غرض عائلي صرف ولذلك علق هذا الحلول على مشيئة أعضاء العائلة وحدث ما على مشيئة الورثة — هذا الغرض هو براءة ذمة المورث أمام الله وحفظ سمعته أمام الناس وهو غرض بعيد جداً مما توهمه عبد الحميد بك

للقدمة الثالثة — بعد أن وضع عبد الحميد بك مقدمتيه السابقتين كما شاء أراد أن يعزوها بأراء العلماء فقال أن بعض علماء فرنسا يفسر حالة الوارث بشرط الجرد هناك بما لا يخرج عن تصورات الفقهاء

ظاهر أن الغرض من تعريض هؤلاء العلماء هو التدليل على أن روح التشريع المصري تتفق مع مذهب الفقهاء ولكن عبد الحميد بك لم يتفضل علينا ببيان شيء من تعريبات هؤلاء العلماء فهل يقررون أن التزامات المورث لا تنتقل إلى ذمته الوارث بشرط الجرد بل تكون في ذمة التركة

وهل يقولون أن التركة المستغرقة لا تنتقل إلى ملك الوارث بل تبقى في حكم ملك المورث وهل يذهبون إلى أن ديون المورث تحمل جميعها بعونه

وهل يقولون أن حق الدائنين الشخصي يضمن بالموت حقاً عينياً على التركة المقبولة بشرط الجرد

فإذا كانوا يقولوا بذلك ولا يشي منه

وإذا صبح أن حلول الوارث محل مورثه في كل التزاماته هو الاستثناء لا القاعدة فلا بد من كيف يستقيم في ذهن أن الشارع الفرنسي يميز حالة استثنائية لتكون عمدته في تحقيق الغرض المقصود من نظام بأ كمله وثانياً — لو سلمنا بأن حلول الوارث محل المورث في كل التزاماته مهما بلغت هو القاعدة فلا نسلم أبداً بأن هذه القاعدة وضعت في القانون الفرنسي لتحقيق الغرض الذي توهمه عبد الحميد بك أي لا يصال حق الدائن وحق الوارث اليهما أما كونها لا توصل حق الوارث إليه فظاهر في التركات التي تريد ديونها على حقوقها اذ في هذه الحالة لا يصل بها إلى الوارث شيء بل أنها تجر على الوارث خسارة جزء من ماله لقضاء الديون الزائدة عن التركة

وأما كونها لا تصلح لا يصال حق الدائن إليه فلان اختيارها غير مطابق على مشيئة الدائن بل على مشيئة الوارث وحده فإذا أتى الوارث أن يلتزم بديون مورثه كلها فلا أدري بأي وسيلة يحمله الدائن على ذلك

أما وضع حلول الوارث محل مورثه في جميع ديونه لتحقيق غرض آخر ليس لدائني التركة

(١) راجع في ذلك أيضاً المادة ٥٨٨ من قانون سويسرا المدني

فكيف أنهم لم يخرجوا في تقريراتهم عن تصورات الفقهاء وليس ما ذكرناه إلا بعض مذاهب الفقهاء

لماذا يكون موت المدين سببا في ازدياد حق الدائن فيصير هذا الحق عينا بعد أن كان شخصا أجاب عبد الحميد بك على اعتراضنا هذا بقوله أن ذلك أمر طبيعى لأن المورث وهو موضع ثقة الدائن غير موجود ولأن أموال المورث يستحقها لغيره دين مورثه ولا يخشى من أن يبدد المورث التركة يريد بذلك أن ظروفا ثلاثة قد تغيرت فينبغي أن يتغير معها وصف الدين

أما الطرف الأول فهو موت المورث فقد كان متوقعا لدائته عنه ما تعافد معه إذا الموت مصير كل إنسان فكلفة أعمالنا تقع دائما تحت خطره فإذا كان الدائن لم يتوق هذا الخطر بالحصول على تأمينات عينية من مدينه فاللوم واقع عليه وليس على الشارع أن يقرره تلك التأمينات بقوة القانون

وإذا كان القانون قد جعل الموت سببا لنسخ بعض العقود الشخصية أى لزوال الالتزام كله فلماذا يروى أن يكون الموت سببا لنقل الالتزام من ذمة إلى ذمة أى تغيير مدين بمدين وإذا كان من حق الدائن أن لا يقبل بتغيير مدينه فن حق المدين أيضا أن لا يقبل بتغيير دائته كلاهما في ذلك سواء فما بال معارضتنا لا

يفزعون من حلول الوارث في ما مورثه من الديون بالرغم من أنف المدينين ويفزعون من حلوله في ما على مورثه من الديون رحمة بالدائنين وأما الطرف الثانى فما تغير منه شيء لأن أموال الوارث لم تكن ضامنة لديون مورثه في حياته وكذلك تبقى غير ضامنة لها بعد وفاته

وأما الطرف الثالث وهو خطر تبديد التركة فقد كان موجودا والركبة في يد المورث على أن المورث لو كان تصرف في شيء من أمواله فلا شيء يعوضه على الدائنين . أما الوارث فلو تصرف وكانت له أموال خاصة دخل بقدر تصرفه شيء من تلك الأموال في تأمين الدائنين العام . فالوارث خير من مورثه في هذا الطرف كما لا يخفى

ومما يذكر هنا على سبيل الفكاهة قول عبد الحميد بك « ان الشريعة الاسلامية لم تحدد المسئولية في الديون بقدر التركة الا لانها ضاعفت في حقوق الدائنين » — فهل كان في استطاعة الشريعة ان تجعل التركة من الديون باكثر من قيمتها حتى كان يصح هذا التعليل ؟

ومن أين تبنى التركة بما يزيد عن مقدارها من الديون ؟ — اللهم ان السبب الواضح لتحديد المسئولية بقدر التركة انما هو العجز المسمى عن تحميل التركة باكثر من ذلك . ولكن عبد الحميد بك يوجد اسبابا حيث ما كانت ليبر بها ذلك

الحق العيني الذي يريد أن يمنحه إلى الدائنين ؛ الحسن النية من غير تسجيل فهذا هو عمل الشارع سألتاه من نوع هذا الحق العيني فاجاب بانه كسائر الحقوق العينية التي قررها القانون .

وهذا الجواب غير صحيح لأن الحقوق العينية التي نعرفها اذا وقعت على عين شغلت عموم أجزائها وتبعت أى جزء منها في أى يد كان . أما الحق العيني الذي يقرره الفقهاء للدائنين على التركة فليس كذلك بدليل ان أبا حنيفة يسمح للوارث في التركات غير المستغرقة بأن يتصرف في ما يزيد منها عن حقوق الدائنين فتخرج هذه الزيادة من يد الوارث ولبس عليها أى حق عيني . واذا فهذا الحق يفاير طبيعة الحقوق العينية التي يبررها القانون

ومهما يكن من الامر فإن القانون يوجب تسجيل الحقوق العينية لتكون حجة على الغير (مادة ٦١١) — فهل الحق العيني الذي قرره الفقهاء للدائنين على التركة داخل في هذه الحقوق التي يقضي القانون بتسجيلها أو غير داخل فيها ؟ ان كان منها فليس لدائن التركة أن يحتج به على المشتري الحسن النية الا بعد تسجيله . وان لم يكن منها فهذا دليل على ان القانون لا يبرره .

قد يكون هذا نقصا في القانون فلي معارضتنا ان يطالبوا الشارع بسد هذا النقص ثم ينتظروا حكمه . أما أنهم يقضون للدائنين بهذا الحق من الآن ويقررون بأن موجهه ينفذ على المشتري

ينت في معاضق أن مذهب القانون الفرنسي في كون عقد المورث يلزم الوارث هو مذهب القانون المصري أيضا وأقر الآن أن اعتراضات مخالفتي في الرأي قد زادت هذه المسألة جلاء فقد تعرض لها عبد الحميد بك فلما لم يستطع نقضها أراد تخريبها فقال : « اماذا لا يكون الحكم عندنا ان الانسان يتعاقد لنفسه وتركته : » قول لا بأس به لولا انه مبتكر . لانتا اذا قلنا أن القانون المصري قد جرى على المذهب الذي قررناه فسلطنا عن مصدر هذا المذهب أجبتا بأن القانون الفرنسي وهو مصدر معروف تقل عنه قانوننا معظم أحكامه في المعاملات . ولكن بماذا يجيب عبد الحميد بك اذا وجه اليه هذا السؤال . أقول أن قاعدة « يتعاقد الانسان لنفسه وتركته » مستمدة من الشريعة وهي لم تقرها أم يقول انها من موضوعاته ؟

على انه من التعارض الجلي بين قاعدة عبد الحميد بك وبين تسليمه بأن الديون لا تحمل بالموت ذلك لانه اذا كان الانسان يتعاقد تركته فن الثمين حلول آجال عقوده بموته لان التركة — وهي أعيان — لا تقبل الوصف بالتأجيل

اذ هي حاضرة وهذا ما يقوله الفقهاء أنفسهم
 لتبليلا لخلول الديون بالموت حيث تتعلق بالتركة
 واذا كان عبد الحميد بك قد اضطر الى
 التسليم بأن الديون لا تحل بالموت اتقاء لذلك
 الخطر الاجتماعي الذي ينجم عن القول بحلها
 فبأي شيء يتقى خطر بقاء التركة وقفها الى
 ما شاء الله اذا مات المورث وعليه التزامات
 موقوفة على شرط
 أنبقى التركة في هذه الحالة رهنا للدائنين
 ويبقى الورثة منتظرين الى أن يتحقق الشرط
 أولا يتحقق وقد لا يتم ذلك والورثة أحياء
 الا ان معارضتنا في الرأي يقررون المبادئ مخيلا
 ولكنهم لا يحسبون لتناجها العملية حسابا
 بعد أن خرج عبد الحميد بك قاعدة «يتعاقد
 الانسان لنفسه ولوراثته» هذا التصريح أنكر
 ارتباطها بنظام التورث على أن هذا الارتباط
 ظاهر «١» اذ لا مبي لهذه القاعدة غير كون
 الحقوق التي يستفيد بها المورث بعقده والديون
 التي يتعهد بها تكون لوارثته وعليه . وهذا هو
 للبراه بيمينه . واذا تصفح الانسان اى كتاب
 من كتب القانون يجد العلماء عند كلامهم في
 الوارث يذكرون هذه القاعدة ليبينوا ما هي
 عقود المورث التي تلزم وارثه وما هي عقود
 (١) زكي بك العراقي الذي يذهب مذهب عبد الحميد
 بك يقول بهذا الارتباط

التي لا تلزمه أى التي تنفسخ بالموت بحكم القانون (١)
 فارتباط هذه القاعدة بنظام التورث أمر
 لا شك فيه
 عقود المورث هي اذن عقود الوارث سواء
 أفادت حقا أو قررت التزاما أما اليد فقد جرى
 القانون المصري فيها مجرى القانون الفرنسي
 أيضا فقضي بأنها تنتقل الى الوارث كما لو كانت
 يده وهذا مستفاد من كون المستأجر وغيره من
 الحائزين بسبب غير أسباب التملك لا يملكون
 المقار بمعنى الماسة لأم ولا ورثتهم من بعدم
 (مادة ٧٩ مدني) ولا يفسر هذا الحكم الا
 بكون المستأجر وغيره ممن يلتزمون بالرد ينتقل
 التزامهم هذا مع التركة الى ورثتهم فيمتهم كما
 منع مورثهم عن التملك بمعنى المدة . وهذا قاطع
 في الدلالة على ان القانون المصري يقضي بانتقال
 التزامات المورث الى وارثه
 اعتدل زكي بك العراقي فلم بأن هذا
 النص وأمثاله لا يفهم معناه الا في قانون جار
 على مبدأ أن المورث يستمر في شخص وارثه
 ولكن حمله على غفلة الشارع عند النقل ! أما
 عبد الحميد بك بدوى فمهد الى تخريج هذا النص
 كعادته واعتمد في ذلك على ثلاثة أمور
 الاول — ان الالتزام بالرد ليس هو الذي
 يمنع وارث المستأجر ونحوه من التملك بمعنى
 (١) بلانيول جزؤ ٣ صحيفة ٤٣١ فقرة ٢٠٦٤

للمدة بل يمنع من ذلك ككون يده يد جملة واستمرار

أما ككون يد الوارث يد استمرار فهذا ما نريد وأما كونها يد جملة فلان يدى مانأثير ذلك في مانحن فيه . هل تمنع يد الجملة من التملك بمضى المدة ؟

ومنعت يدى على تركه بأمرها فهل لا أملكها اذا كنت أجنبيا عنها ؟ فاذا كنت أملكها فان يدى وهى يد جملة كيد وارث

المستأجر لم تمنعني عما تمنعه يده عنه . ذلك لان يده يد استمرار أما يدى فيد ابتداء . فيد الاستمرار هى المانع الوحيد من تملك وارث المستأجر بمضى المدة وبعبارة أوضح ان استمرار التزام المستأجر بالرد واقعا علي وارثه هو ذلك المانع الوحيد من التملك

الثاني - ان الالتزام بالرد يقع بموت المورث على التركة لا على الوارث

والجواب على ذلك . ان الالتزام بالرد هو التزام شخصي فلا يصح يقتضى مبادئ التشريع المصرى أن يقع على الاعيان . ومع ذلك فهذا التخريج لا يفسر لنا كيف - والالتزام واقع على التركة لا على الوارث - يصح لاجنبى أن يملك العين التي استأجرها المورث ولا يصح ذلك للمورث ؟ - لا جملة لذلك غير كون سبب المنع موجوداً في شخص الوارث . ولا سبب

للمنع غير الالتزام بالرد . فهذا الالتزام واقع اذن على شخص الوارث لا على التركة .

وثالثا - ظن عبد الحميد بك ان المستأجر ووارثه ملزمان بالرد الى المالك الحقيقي لو انه غير المؤجر فقال بناء على هذا الظن : ان كان الالتزام بالرد هو المانع للمستأجر ووارثه من التملك فكيف يجوز للمالك الحقيقي اذا لم يكن هو المؤجر ان يجبرها على الرد وهما لم يلتزما له بشئ ؟

وهل نحن في حاجة الى القول بأنه لا سبيل للمالك الحقيقي على المستأجر ووارثه بعد انقضاء مدة التملك اذ يكون المؤجر لها قد اكتسب الملك لانها نائبان عنه في الحيازة فتم له الملكية دونهما ولا يستطيع المالك الحقيقي بعد ذلك ان يسترد منهما شيئا لانهما لم يلتزما له بالرد !

فمقد المورث يقتضى القانون المصرى هو عقد الوارث ويده يده . ولا تكاد الحقوق تكتسب الا بعقد او يد ولا تكاد الالتزامات تفرض الا بعقد . فكيف يقال بعد ذلك ان القانون المصرى لا يقضى بأبولة حقوق المورث والتزاماته الي وارثه ؟ وما الذي يحملنا على اسناد نصوص القانون المتكررة في هذا الشأن الى خطأ الشارع أو غفلة كما يذهب زكى بك العرابي وليس عندنا نص صريح يعارض تلك النصوص الصريحة ؟ يقولون ان نص المادة ٥٤

صرح في الاحالة على قوانين الاحوال الشخصية في كل ما يتعلق بنظام التركات ومنه انتقال الحقوق والالتزامات الى الوارث - سيجي ان هذا النص غير صريح في ذلك بل ربما كان اقرب الي ايد تلك النصوص منه الى معارضتها . ونص واحد غير صريح لا يمكن أن يحو نصوصا ممتدة صريحة خصوصا اذا كانت هذه النصوص مع ورودها في أبواب متفرقة من القانون تري كلها الى غرض واحد هو أن عند المورث عقد الوارث ويده يده اذ لا يتصور أن غفلة الشارع تنتج اتفاق هذه النصوص في هذا الغرض الواحد ؛

قلنا أن الميراث عندنا ليس بسبب صحيح وكذلك حاله في القانون الفرنسي وعلنا ذلك بكون الوارث يحل محل مورثه فكأنها شخص واحد فقالوا ان هذا التعليل غير صحيح وذهبوا الى أن العلة هي كون يد الوارث يد جملة واستمرار أما كون يد الوارث يد استمرار فهذا ما تريد وهذا ما يفيد أن للمورث يستمر في وارثه. وأما كونها يد جملة فهذا ما نستكره ويستكره زكي بك العراقي وحسب اصحاب المذهب الواحد أن يتعارضوا (١) - ان « يد الجملة » لا تنفي السبب الصحيح في غير الميراث : بمت تركة زيد لمعرو فعازها المشتري خمس سنين فهو مالك لها بالسبب الصحيح مع أن يده يد جملة . ولكن الوارث

فاعترضوا على هذا القول بأمرين :
الاول - قالوا : وماذا يسجل الوارث ؟ نص القانون الذي يقضى بأن التركة قد انتقلت اليه بالميراث ؛ وفي هذا الاعتراض من الحكم ما فيه لا بل كان يسجل الوارث حجة الا يولة مثلا لو أن القانون أوجب عليه التسجيل الثاني - قالوا ان سبب اقالة الوارث من التسجيل ان حقه مستفاد من القانون وليس الشارع بالضعيف الثقة بنفسه حتي يوجب تسجيل حق هو المقرر له . تقول ولماذا أوجب الشارع الفرنسي على الدائنين الذين يطلبون فصل المالكين ان يسجلوا حقوقهم وهو المقرر له أن يكونه ضعيف الثقة بنفسه ؛

اما الاستشهاد بأقالة القانون الفرنسي للاب للمقر له حق الانتفاع بأموال ابنه من (١) . تراجع زكي بك العراقي .

الذين من ذمة الى ذمة بوجوب تعديل علاقة الدائن بمدينه وهى علاقة بعيدة عن المسائل الشخصية كما لا يخفى (١) ويكاد يكون مافي القانون للمدنى من الاحكام دائراً على انتقال الحقوق من يد الى يد والديون من ذمة الى ذمة . لذلك قلنا ان هذه المسألة تدخل تحت أحكام القانون للمدنى لأن مقتضى نظريتنا ان كل مايتعلق بالمعاملات يرجع فيه الى هذا القانون

أما المسألة الثانية وهى : « تحديد حلول الوارث على مورثه في التزاماته أو اطلاقه » فمسألة خاصة بعلاقة الوارث بمورثه بمعنى أن الوارث اذا التزم بما زاد عن التركة من الديون فليس سبب هذا الالتزام كون الدائن له حق عليه في ذلك بل سببه رغبة الوارث في تيرثة ذمة مورثه حفظاً لشرف عائلته وهو سبب شخصي عائلي فإ يكون هذا السبب علة ينفى

أن يكون متعلقاً بالاحوال الشخصية واذا استقرتيم الشرائع وجدتم الزام بعض الورثة بديون مورثهم مهما بلغت كانت علة حالة شخصية خاصة بهم فالرومان كانوا يلزمون « ورثة انفسهم » بديون مورثهم كلها بناء على انهم كانوا تحت سلطان المورث في حياته بخلاف من كان من الورثة خارجاً عن هذا السلطان فانه ما كان يلزم بالديون ولو استوى مع « ورثة (١) كذكه رأى عبدالحيد بك بدوى في محاضراته

تسجيل هذا الحق فغير منتج لان الموجب للتسجيل هو اما دفع خطر التصرف مرة ثانية في الحق الواحد واما الرغبة في الاستظهار على تصرف سابق بتصرف لاحق . وهذا الموجب غير موجود في حالة الاب المتفجع بأموال ابنه اذا علم ان هذا الانتفاع لا يدوم الامام الابن قاصراً . فأى خطر يخشاه الاب على حقه وابنه عديم الاهلية لا يملك التصرف في شىء على الاطلاق ؛ لذلك رأى الشارع الفرنسي انه لا موجب لتسجيل هذا الحق — على انه لو لم يعتبر للمورث مستمرا في شخص وارثه لكان لتسجيل حق الارث موجب ظاهر وهو استظهار الوارث به على التصرفات التي قد تكون صدرت من مورثه ولم تسجل

•••

قلنا ان الوارث تؤول اليه التركة بجملتها فتصير اليه حقوقها وتزمره ديونها بقدرها . فقالوا كيف تأخذون في المسألة الواحدة بقاوتين فتقتلون الديون الى الوارث بموجب القانون للمدنى وتحددون مقدارها بموجب الشريعة — نعم لو أنها مسألة واحدة لكان لهذا الاعتراض محل ولكنهما في الواقع مسألتان : الاولى « نقل الديون من ذمة الى ذمة » والثانية « تحديد هذه الديون أو اطلاقها » — ولا شك في أن المسألة الاولى هي من مسائل المعاملات لان انتقال

أنفسهم» في درجة القرابة للمورث. وهذا السلطان هو حالة شخصية خاصة بلا نزاع كذلك كان الرومان يحطرون قبول التركة والالتزام بدونها بطريق التوكيل لأنهم كانوا يمتدحون التزام الوارث بما زاد من الديون عن التركة حالة شخصية يتعين فيها قبول الوارث نفسه (١)

والقوانين الحاضرة التي تركت للوارث الخيار في الالتزام بما زاد عن التركة من الديون وفي عدم الالتزام به لا تترك معه في هذا الخيار أحدا فليس للدائن أن يكرهه وارثا قبل التركة بشرط الجرد على أن يقبلها بلا شرط ولا وارثا قبلها بلا شرط على أن يقبلها بشرط الجرد لأنه لا شأن للدائن في ذلك بل هو خاص بمصلحة الوارث بمورثه بدفع عنه ما زاد من ديونه إذا شاء ولا يدفعه إذا شاء

ينتج من ذلك أن مسألة تحديد التزامات الوارث أو إطلاقها هي مسألة شخصية صرفة فهي خاصة بمقتضى ذلك لقوانين الأحوال الشخصية المختلفة فيها ما يلزم الوارث بما زاد عن التركة من الديون حفظا لشرف العائلة ولسمعة المورث كما كان الحال في القانون الروماني بالنسبة لبعض الورثة ومنها ما يخير الوارث بين أن يقبل بزيادة الديون وبين أن لا يقبل به كلقانون الفرنسي

أقارن بين نظام التركات الذي يريد معارضونا

(١) جيران طبعه ثانية صحيفة ٨٥١

تقريره وبين النظام الذي تقول به ليقين أي النظامين ينبغي أن يوصف مؤيده بأنه واضح للقانون لا مفسر له : — أما نظامنا فيتلخص في قاعدة واحدة وهي « كل ما يتعلق من مسائل التركات بالأحوال الشخصية يرجع فيه إلى قوانين الأحوال الشخصية وكل ما يتعلق منها بالمعاملات يرجع فيها إلى القانون المدني » وأما نظامهم فلا يمكن تقريره في قاعدة واحدة لانه خليط من أحكام متباينة لاحتد يفصل بينها ليعرف ماهي مسائل الأحوال الشخصية منها وما هي مسائل المعاملات فإذا سألناهم عما هي الأحوال التي يرجع فيها إلى قوانين الأحوال الشخصية وما هي الأحوال التي يرجع فيها إلى القانون المدني اضطروا إلى تقرير نظامهم قاعدة قاعدة واستثناء استثناء . يرجعون في انتقال حقوق المورث إلى الشريعة فيأخذ بعضهم في ذلك بمذهب أبي حنيفة والبعض بمذهب الشافعي ؛ ويرجعون في انتقال ديون المورث إلى الشريعة أيضا ولكنهم عند ما يصلون إلى مبدأ حلول هذه الديون بالموت وهو أساس النظام الشرعي يعودون إلى القانون ؛ فإذا سألهم وكيف يتفق ذلك مع قاعدة « عند المورث ويده يده » تلك القاعدة التي قررها القانون المدني ومقتضاها انتقال حقوق المورث والتزاماته إلى وارثه بخلاف ما تقتضي به الأحكام الشرعية قالوا تلك استثناء أتقرردها القانون. فإذا سألهم وما قولكم في كون الارث ليس بسبب صحيح مما يدل على أن المورث يستمر في وارثه قالوا : وهذا استثناء أيضا فإذا كانت كل هذه استثناء آن فإذا بنى للقاعدة : لا تظنوا ان النظام الذي نقرده يحرم الدائنين من الضمانات التي لهم في القوانين الأخرى كما يقول معارضونا فإن القانون الفرنسي الذي نقل الشارح المصري أحكام المعاملات عنه لا يقرر للدائنين على التركة المقبولة بشرط الجرد أي حق عيني. نعم ان للوارث بهذا الشرط هناك قيودا في بيع التركة ولكنه اذا خالفها فإن يضر ذلك بالمشتري بحسن نية كما عرفتم. على أن هذه القيود لا تنفذ للدائنين الا اذا كان الوارث مليئا فان كان معسرا فرجوع الدائنين عليه غير منتج والوارث الملي يمكن الرجوع عليه اذا تصرف في التركة بمقتضى المبادئ العامة للقانون المصري ومن غير حاجة الى نص خاص في ذلك — لهذا قلنا ان الوارث اذا تصرف تصرفا سيئا في تأمين الدائنين العام لم يمه في ماله بقدر ما تصرف فيه وهذا واف بالفرض المقصود واذا كانت هذه الضمانات لا تنفي فليطلبوا من الشارع أن يقرر ما يكفي منها لا تنال تريد أبدا أن يأكل الوارث على دائن المورث حقه.

أما أنهم يضحون حقوق المشتري بحسن نية فيقررون للدائن على التركة حقوقاً عينية ليس لها وصف ويبيحون له الاحتجاج على الكفاية بهذه الحقوق من غير تسجيل ويطلون عقد المشتري بحجة أن الوارث لا يملك التركة ولو كان المشتري لا يعلم باستغرائها بالدين فهذا ما نأمرهم فيه لأن القوانين الأخرى لم تقرر لدائني التركة ضد المشتري الحسن النية مثل هذه الحماية بل قررت لهذا الأخير حمايات كثيرة ضد دائني التركة فأى قانون تقلد اذا كنا مقلدين أم أى أحكام تقرر اذا كنا مبتكرين!!!

أيها السادة - ان الحقيقة المطلقة نادرة خصوصاً في المسائل القانونية وإنما الحقائق في هذا العالم نسبية فان كانت غلبة الرأي بمدد المتصيرين له فافى معترف لما رضى بالغلبة لأنهم أكثر عدداً أما اذا كانت غلبة الرأي بأرجحيته فهذا ما أترك لكم الحكم فيه

المحكمة

٤١

احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات عبد الرحمن رضا باشا
ومستر هل وصالح حقي بك وحافظ عبد النبي
بك مستشارين وحامد شكرى بك رئيس نيابة
بالاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي:
في الطعن المقدم من
النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٨٨٦ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ بمجدول المحكمة نمرة ١١٨٤
سنة ٣٨ قضائية

الصلحية الاحداث والحبس مع ايقاف التنفيذ
الحكم بالحبس مع ايقاف التنفيذ أشد عقوبة
من الحكم بأرسال المتهم لاصلاحية الاحداث التي
هي مقام تربية وتأديب
وعليه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تبدل
عقوبة الصلاحية المحكوم بها ابتدائياً بعقوبة الحبس
مع ايقاف التنفيذ اذا كان الاستئناف مرفوعاً إليها
من المتهم دون النيابة العمومية.
والا يكون حكمها محلاً للقض غلطاً في تطبيق
نصوص القانون

باسم صاحب المظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة صاحب المالى
رأس البر

مصد
حياة توفيق عمرها ١٣ سنة خادمه مسكنها

وقائع الدعوى

الابتدائية حكمت بإرسال المتهم إلى الإصلاحية
فلستأنفت المحكوم عليها ولم تستأنف النيابة
وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم
للمستأنف وبحبس المتهم ثمانية أيام مع الشغل
وايقاف التنفيذ وهذا خطأ في تطبيق نصوص
القانون لأن النيابة لم تستأنف الحكم فلم يكن
في وسع المحكمة أن تشدد العقوبة على المحكوم
عليها

وحيث أنه من المبادئ العامة المطلقة أنه
لا يجوز تشديد حالة المحكوم عليه إذا كان
الاستئناف مرفوعاً منه وحده ولم تستأنف النيابة
وحيث من جهة أخرى أن المحكوم عليه
في الإصلاحية عملاً بالمادة ٦١ عقوبات لا تعتبر
عقوبته حقيقية بل يمد تأديباً وتربية فإستبداله
بالحبس ولو مع إيقاف التنفيذ يسمى حالة المتهم
وقيه تشديد لا يقرره القانون

وحيث أنه بناء على ذلك يكون النقض
في محله لوجود خطأ في تطبيق القانون تصلحه
محكمة النقض والإبرام
فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والنهاء
الحكم المطعون فيه وإرسال المتهم للإصلاحية
لمدة ثلاث سنوات

صدر هذا الحكم ونلي علنا بجلسته يوم
الاثنين ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ و٢٢ شعبان ١٣٣٩

اتهمت النيابة العمومية للمتهم المذكورة
بأنها في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ برأس البر
سرت مبلغ ٧٠ قرشا صاغاً لمخدومها الخواجه
توامسو ماتو من عشته وطلبت عقابها بالمادة
٢٧٤ عقوبات ومحكمة شرين الجزئية حكمت
بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة
المذكورة حضوراً بإيداع المتهم بسجن الإصلاحية
لمدة ثلاث سنوات واعفتها من المصاريف

والمحكوم عليها استأنفت ذلك في ٢٢
سبتمبر سنة ١٩٢٠ ومحكمة المنصورة الابتدائية
الأهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ١٢ يناير
سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٥٢ عقوبات و ٥٤ منه
و ١٦٧ جنابات حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً
و موضوعاً بتعديل الحكم المستأنف وحبس
المتهم ثمانية أيام مع الشغل وإيقاف التنفيذ
وحضرة وكيل نيابة المنصورة الكلية قرر
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والإبرام
في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وقدمت النيابة تقريراً
بأسباب الطعن في تاريخه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والإطلاع
على الأوراق والمداولات قانوناً

حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً
وحيث أن طعن النيابة مبني على أن المحكمة

سنة ٢٠-٢١ القيدة بجدول المحكمة عمرة ١٢٧٧

سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين مع آخر بان الاثنين الاول من ستة شهور سابقة

على تحرير المحضر المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٠ بكفر محفوظ سرقا اغناما مملوكا لخمدة بك ايب حالة كونها خادمين عنده بالأجرة ولانها بالاشتراك مع الثالث بالاتفاق ارتكبوا تزويراً

في ٣٠ يولية سنة ١٩١٩ بأراضى كفر محفوظ في احد دوائر دائرة عزبة محمد بك ايب اغناص بحساب سنة ١٩١٦ بان حرر الاخير فيه زيادة تضمن ان الاغنام مملوكة للمدعي المدني شركة بينه وبين المتهمين الاولين. وطلبت عنابهم بالمادة ٢٧٤ عقوبات والمدعي المدني طلب ٥٠

جنيتها تعويضاً مع المصاريف والأتعاب

ومحكمة سنورس الجزئية حكمت بتأريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضورياً ببراءة المتهمين مما اسند اليهم ورفض دعوى المدعي بالحق المدني مع التزامه بالمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش اتعاب المحاماة

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ واستأنفته المدعي المدني في ١٤ منه ومحكمة بنى سوف الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتأريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١

لا يجوز للمحكمة تفسير وصف التهمة دون أن تلت اليه الدفاع والا كان هناك خطأ في الحكم وجباً فنقض

راجع بهذا المعنى (١) حكم محكمة النقض رقم ٣٨ - المحاماة سنة أولى عدد ٩ - (٢) وحكمها رقم ١٠٢ - المحاماة سنة أولى عدد ١٠ - (٣) ثم حكمها رقم ١٠٣ بالعدد المذكور

بسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب للمالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر كالويني وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي بك مستشارين وحامد شكرى بك وكيل نيابة بالاستئناف وعلي كامل اقندى كاتب المحكمة اصطلت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

محمد محمد المليجي عمره ٢٦ سنة فلاح وسكنه عزبة كامل بك تيمور احمد محمد المليجي عمره ٣٠ سنة فلاح وسكنه عزبة كامل بك تيمور ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ١٧٧٤

محلا بالمواد ٢٩٦ عقوبات و١٧٢ جانيات حضوريا
أولا بقبول الاستئناف شكلا رموضوعا
بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة السرقة
واعتبارها تبديدا منطبقا على المادة ٢٩٦ عقوبات
ومعاقبة للمتهمين الاولين عنها بالجس اربعة
شهور مع الشغل ثانيا بتأييد الحكم المستأنف فيما
عدا ذلك والزم المدعي المدني صاريف دعواه
والمحكوم عليهما قردا بلسان المحامي عنهما
الاعلم في هذا الحكم بدارق النقص والارام
في ١١ مايو سنة ١٩٢١ رة م المحامي عنهما قريرا
باسباب العلم في تاريخه

الحكمة

صدر هذا الحكم وتلى علنا بمجلس يوم الثلاثاء
٣١ مايو سنة ١٩٢١ للوافق ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٩

٢٣

موظف . رفته لغير سبب قانوني
تمويض . اختصاص الحاكم بنظر الدعوى
التعير على سبيل الاختبار

الحاكم مخضعة بنظر دعوي تمويض الضرر الناتج
عن الاجراءات الادارية المخافة للقوانين (وفي
القضية رفته موظف بغير سبب قانوني)
تعيين موظف كبير معلوم الكفاءة (على سبيل
الاختبار) ليس الغرض منه وضعه تحت التجربة لاختبار
كفاءته وانما استثناء اجراءات مخصوصة يقتضيها
القانون للمال
فرقت هذا الموظف (لعدم تمضيته مدة التجربة
على ما يرام) لا يعتبر رفقا مبنيا على سبب قانوني
ويُعطي للموظف الحق في التمويض

بعد سماع طلبات اليازة العمومية ودفاع
المحامي عن العائنين والاطلاع على الاوراق
والمدافلة وتو نأحيث ان ظلا القضا صحيح شكلا
وحيث ان اوجه القضا تنحصر في ان
الحكم المظنون فيه اعتبر الواقعة المنسوبة الي
المتهمين تبديداً تنطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات
مع ان التهمة التي كانت موجهة اليهم هي سرقة
وهذا التنوير حصل من المحكمة دون ان تلفت
اليه الدفاع

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المظنون
فيه وجد حقيقة ان النيابة طلبت معاقبة المتهمين
بالمادة ١٧٤ عقوبات لتهمة سرقة اغنام مملوكة
لمحمد بك ليب حاله كونها خادمين عنده بالاجرة

ادارته لسكى ينهض بوزارة الاوقاف ويجعلها في المركز اللائق بها واستمر يشتغل في وظيفته الجديدة بهمة ونشاط وكان مرتبه اذ ذاك ٧٥

فيها شهريا حتى جاءه صاحب المال ابراهيم فتى باشا وزير الاوقاف الجديد وحصل بينهما نزاع على أمور مدعية ادعى اباضه بك انها في صالح الاوقاف ورأها صاحب المال في غير مصلحته الشخصية فاراد معاليه ان يتقم منه ويتخاضر من لم يوافقه على تنفيذ ما رآه فاصدر أمره برفعه بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ مدعى انه لم يرض مدة التجربة على ما يرام لأنه كان تحت التجربة . فاضطر اباضه بك الى مقاضاة

وزارة الاوقاف العمومية لان رفته تحت لف للقوانين واللوائح لأنه ما كان تحت الاختبار بل كان في وظيفة دائمة لا يمكن للوزير بغيره حق رفته من وظيفته ولذا يستحق تعويضاً عن هذا الرفع الخالف لقوانين الحكومة وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه طلب الحكم بالزام وزارة الاوقاف العمومية بدفعه اليه مع المصاريف والائتاب وفي اثناء للرافعة طعن اباضه بك بالتزوير في المذكرة المؤرخة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٥ المقدمة من الوزارة وقدم ادلته على تزويرها

وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ بالزام وزارة الاوقاف العمومية بان تدفع له مبلغا

بالم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز كحيل باشا وبحضور حضرات مستر مارشال ومحمد بك ابراهيم مستشارين واحمد افندي الشاذلي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي
نمرة ٦٤٥ سنة ٣٦ قضائية
الرفوع من وزارة الاوقاف العمومية مستأنفة
مند

حضرة عبد الحميد بك اباضه مستأنف عليه وفي الاستئناف الثاني المفيد بالجدول العمومي
نمرة ٦٤٨ سنة ٣٦ قضائية
الرفع من حضرة عبد الحميد بك اباضه مستأنف
مند

وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها
الوقائع

رفع حضرة عبد الحميد بك اباضه هذه الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية قال فيها انه تعين بمنصب مدير للقسم الزراعي بوزارة الاوقاف العمومية بعد أن كان مديرا لادارة التعليم الزراعي بوزارة الزراعة وقد وقع اختيار صاحب المال صديقي باشا عليه لسكناه وحسن

قد زده ٤٠٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة ٥٠٠ قرش
 للمحاماة ورفضت ماعدا ذلك من طلباته وبعدم
 قبول دعوى التزوير المرفوعة منه
 فلستأنفت وزارة الاوقاف العمومية هذا
 الحكم بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩١٩ طلبت قبول
 استئنافا شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم المذكور
 والقضاء برفض الدعوى ولذا ارفعها بالمصاريف
 والانتساب عن الدرجتين كما استأنفه حضرة
 عبد الحميد بك اباضه بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩١٩
 طلب قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بقبول
 دعوى التعويض المبينة على وقائع الانتقام الثابتة
 في الدعوى ثم الحكم بقبول دعوى التزوير
 ورد بطلان الورقة المؤرخة ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٥
 والتي تقضي بتعديد جلسة اخرى للزيادة
 (هـ يوم ٧ أكتوبر) والحكم على كل حال
 بالزام الوزارة بمبلغ ٢٥ ألف جنيه تعويضا مع
 المصاريف والانتساب
 وبجلسة المرافعة صمم كل منهما على طلباته
 السالفة للأسباب التي ذكرها كل منهما بالجلسة
 وبالمذكرات المقدمة والدوسيه
 المحكمة
 بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
 على اوراق القضية والمداولة قانونا
 حيث ان الاستئنافيين الاصلي والذريعي
 حازا شكلهما القانوني

وحيث ان محكمة مصر الابتدائية الاهلية
 حكمت في ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ اولا بالزام
 وزارة الاوقاف العمومية بأن تدفع لمبد الحميد
 بك اباضه مبلغ اربعة آلاف جنيه والمصاريف
 المناسبة ورفضت ماعدا ذلك من طلباته وثانيا
 بعدم قبول دعوى التزوير
 وحيث ان وزارة الاوقاف العمومية
 وعبد الحميد بك اباضه استأنفا هذا الحكم في
 الميعاد القانوني وقيد كل منهما استئنافه على حدة
 وترى المحكمة ضم الاستئنافين على بعضهما
 والحكم فيهما معا
 عن استئناف وزارة الاوقاف العمومية
 وحيث ان استئناف وزارة الاوقاف
 مبني على أن لاحق لمبد الحميد بك اباضه في
 المطالبة بتعويض لأنه تبين تحت الاختبار الى
 أن صدر الأمر برفعه وهو بهذه الصفة لعدم
 تخصيص مدة التجربة على ما يرام
 وحيث أن المحكمة لا ترى عملا لأطالة
 البحث في كيفية تبين اباضه بك في وزارة
 الاوقاف - ان كان بصفة دائمة كما يتمسك
 بذلك أو تحت الاختبار - كما تقول وزارة
 الاوقاف لان حالة اباضه بك وهو من كبار
 المواطنين لا تنطبق على حالة فئة من المستخدمين
 الذين يمينون تحت التجربة بالمعنى الذي يقصده
 القانون للمالي لان اباضه بك لم يتعين بوزارة

الأوقاف إلا لكفاته الفنية وقد اختاره صاحب
 العالي اسماعيل صدقي باشا وزير الأوقاف
 مديراً بالقسم الزراعي وهي الوظيفة التي تقرر
 بمراسية سنة ١٩١٥ وقال في المذكرة التي تقدمت
 لمجلس الأوقاف الأعلى للتصديق علي تعيينه
 بأنه خير كفؤ لهذه الوظيفة علماً وعملاً وقد كان
 يشغل قبل ذلك بدويان الزراعة في عهد اسماعيل
 صدقي باشا وظيفته مدير إدارة التعليم الزراعي
 والتفتيش على المصالح الزراعية بمجالس المديريات
 حتي أنه عند نقل صدق باشا لوزارة الأوقاف
 أخذه معه للاستفادة من معلوماته كما وأن
 أباطه بك قبل تعيينه بوزارة الزراعة كان مديراً
 للجمعية الزراعية الخديوية براتب سنوي قدره
 ألف جنيه ويستنتج من ذلك أن تعيين أباطه
 بك على سبيل الاختيار ليس الغرض منه وضعه
 تحت التجربة لاختبار كفاءته لأن كفاءته معلومة
 من قبل إنما كان التمين بهذه الصفة ليكون
 مطابقاً لأجرائات يقتضيها القانون للمالي ليس إلا
 وحيث أنه متى تقرر ذلك فيكون الأمر
 الواجب البحث فيه هو معرفة ما إذا كان هناك
 من الأسباب ما يدعو إلى رقت أباطه بك من
 وظيفته

وحيث أنه لا خلاف في أن المحاكم الأهلية
 مختصة بالنظر في ما إذا كانت الإجراءات الإدارية
 منطبقة على نصوص القوانين واللوائح الموضوعة

لها أو غير منطبقة حتي إذا كان هناك من
 الإجراءات الإدارية ما يخالف القانون فيجوز
 لها أن تحكم بالتعويض لصاحب الشأن الذي
 تضرر من تلك الإجراءات

وحيث أن وزارة الأوقاف لم تقل في
 مرافعتها ومذكراتها أن لديها أسباباً دعت إلى
 رقت أباطه بك من وظيفته خلاف السبب
 الظاهري الذي تتمسك به وهو أنه لم يمض
 مدة التجربة علي مايرام

وحيث أن المحكمة ترى من الأوقاف
 المقدمة من أباطه بك ومن الوقائع التي ذكرها
 في مرافعاته ومذكراته أن رفته يرجع في الحقيقة
 إلى ما كان بينه وبين صاحب العالي إبراهيم
 فتحي باشا وزير الأوقاف من الأمور التي
 تسببت عما كان يديه أباطه بك من الملاحظات
 عن سير وزارة الأوقاف في الأعمال الزراعية
 التي كان يديرها وما كان يقدم من التقارير
 انتقاداً علي أعمال الوزير ومن ضمنها التقرير الذي
 قدمه لصاحب الدولة رئيس الوزارة وموجود
 بين الأوراق

وحيث أن رقت أباطه بك في هذه
 الظروف وبمجرد عودته من الإجازة لعمل
 التقرير الذي طلبه منه دولة رئيس الوزراء
 تأييداً للمطاعن التي بلغ عنها كان الغرض منه
 التخلص من أباطه بك

وحيث أن مبلغ التمويض المحكوم به فيه الكفاية ولا محل لطلب زيادته عن دعوى الزور

وحيث أن أباطله بكقرر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١٩ بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية الاهلية بأنه يطمئن بالزور في المذكرة المقدمة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٥ من تفتيش اوقاف فلين لمسالى ابراهيم باشا تفتي وزير الاوقاف بخصوص تأجير اطيان ناحية كفر محمود وقدام أدلة الزور

وحيث ان اباطله بك يقول في أدلة الزور ان تفتيش فلين تنفيذا لرغبات الوزير وخدمة لمحمد افندي بركات صهره (أي الوزير) قال في مذكرته انه لم يتقدم أحد للمزايدة في اطيان كفر محمود خلاف بركات اسدى المذكور والسيد احمد بك الخشن وانه يرى من مصلحة الوزارة تأجير الاطيان صنقة واحدة لها وان معالى الوزير أشّر على هذه المذكرة بأن يبدى اباطله بك رأيه فلهذه بحقيقة الحادثة اعتذر عن ابداء رأيه فأشّر عليها وكيله حسني بك ثم عرضت المذكرة على سعادة شفيق باشا وكيل الاوقاف وقتئذ فأشّر عليها (زراعة) يكلفون بتقديم التأمين وتعمل مذكورة للمجلس تبين فيها ان زراعة الارض الباقية على الذمة فيها خسارة الى آخر ما جاء بالاشارة المذكورة) فاباطله

وحيث أن الاجراءات الادارية التي اتخذها ابراهيم باشا تفتي وزير الاوقاف من رقت أباطله بك أنت مخالفة للقوانين واللوائح الموضوعة لهذا الغرض لأنه بعد استبعاد نظرية (عدم تمضية مدة التجربة على مايرام) التي جعلتها الوزارة سببا ظاهرا في الرقت كان يجب عليها اذا كان هناك أسباب للرقت أن تنص في ذلك القوانين التي سنتها الحكومة لذلك

وحيث أن أباطله بك قد ناله ضرر من هذا الرقت الغير قانوني اذ ضاعت عليه وظيفته التي كان يشغلها ويتعاطى منها مرتب ٩٠٠ جنيه في السنة كما ضاعت عليه وظيفته الاولى التي كان يشغلها بوزارة الزراعة ويتعاطى منها مرتب ١٠٠٠ جنيه في السنة وقد حصل رفته وهو في سن ٤٤ سنة قريبا وكان له من الامال في وظيفة ارق وقد حرم من الفائدة التي كانت تعود عليه في وظائف الحكومة حتى يصل الى حد السن القانوني

وحيث أنه محق في طلب التمويض واذاً يكون استئناف وزارة الاوقاف العمومية في غير محله

عن استئناف عبد الحميد اباطله بك

وحيث ان استئناف اباطله بك مبني على ان مبلغ التمويض قليل في جانب الضرر الذي يحصل له من رفته وعلى ان المحكمة الابتدائية لم تحكم في دعوى الزور المقدمة منه

٤٤

شفعه . العرض الحقيقي . حجز قيمة الرهن

إذا كان واجبا على الشفيع أن يعرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا فليس واجبا عليه أن يعرض الثمن جميعه إذا كان على العين المبيعة دين لآخر وإنما يحق له عرض باقي الثمن بعد خصم قيمة الرهن لأن المادة ١٣ من قانون الشفعة نصت على أن الشفيع يحمل في الصفقة عمل الشفوع منه طبقا لشروط عقد البيع هذا المبدأ ظاهر جدا لسبب التقدم . ولأن قيمة الرهن ليست من حق المشتري . ولأن حق الدائن هنا مبني على العقار وليس شخصيا على البائع أو المشتري . ولكن هذه الاعتبارات كلها لم تمنع من صدور بعض أحكام قضت بضرورة عرض الثمن كله بما فيه قيمة الرهن . . . وبذلك قررت استحقاق دين الدائن قبل ميعاده وعلى الرغم منه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات جناب مستر كلايكوت وصاحب العزه

احمد عرفان بك مستشارين ومحمد افندي عبد

السلام كاتب الجلسة

اصدوت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

مرة ٧٣٦ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من ساويرس افندي على داود

مستأنف

بك خوفا من المسؤولية حصلت مناقشة بينه

وبين الوكيل كانت نتيجة ان توصل الى عدم

تنفيذ هذه الاشارة وارجاع الاطيان الى المزايد

مرة أخرى

ويقول أباطه بك انه حصل بعد ذلك ان

كشطت كلمة زراعة ووضعت مكانها كلمات (تعمل

جلسة أخرى) الى آخر ما جاء بأدلة التزوير

وحيث ان هذه المذكرة هي خاصة بأحدى

الوقائع التي نسبها أباطه بك لـ 'ابراهيم فتحي

باشا في تقاريره

وحيث أن المحكمة ترى أن الفصل في

القضية المطروحة اليوم لا يتوقف على نتيجة

دعوى التزوير لأن الحكم بصحة الورقة أو بعدم

صحتها لا يؤثر بشيء على الدعوى الأصلية

وحيث أن محكمة أول درجة قد أصابت

الحكم بعدم قبول دعوى التزوير

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين

لرفوعين من وزارة الأوقاف العمومية ومن

عبد الحميد أباطه بك شكلا وبضمهما على بعضهما

وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وبإلزام كل

من المستأنفين بمصاريف استئنافه والمقاصة في

أنعاب المحاماة

هذه لما حكمت به المحكمة بمجلسها للانعقدة في

يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ - ١٣ ابريل

سنة ١٩٢٠

والزمت بالمصاريف و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه
لصداف بجلى فاستأنف المستأنف بتاريخ ٢٧ و
٣٠ يونيه سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلب
للاسباب المبينة بصحيفة الاستئناف الحكم
بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا بالفاء
الحكم المستأنف والقضاء بأحقية المستأنف
للملكية ^{١٧} ^{١٧} ^{١٧} ط في المينة بالصحيفة الابتدائية
شيوعا في ^{١٧} ^{١٧} ^{١٧} ط في نظير دمع ثمنها الحقيقي
البالغ قدره ١٨٢٥٠ قرشا مع الزام المستأنف
عليهم بمصاريف الدرجتين وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل بلا كفالة

وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
جلسة اليوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفيها طلب
حضرة المحامي عن المستأنف الحكم بطلباته
المبينة بصحيفة الاستئناف وطلب حضرة المحامي
عن المستأنف عليه الثالث تأييدا للحكم المستأنف
وذلك للأسباب التي أبداها كل منهما ودونت
بمحضر الجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمدولة قانونا
حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان حق المستأنف للشفعة لا نزاع
فيه وانما الخلف بين الخصوم قائم على ان المبلغ
المعروض يقل عن الوارد بمقدار البيع وهذا

مذ

جرجس افندي فريد وعبد السيد افندي
حنا وصداف بجلى مستأنف عليهم
الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة بني
سوف الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها
الاول والثاني بمرئضة مؤرخة ١٦ و ١٩ يناير سنة
١٩١٩ قيدت بمجدولها عمره ١٦ سنة ١٩١٩ طلب
فيها الحكم بأحقية في اخذ ^{١٧} س ٢ فدن وسبعة عشر
فيرا ط المينة بالمرئضة المذكورة شيوعا في ^{١٧} س
و ١٢ ط فدن بطريق الشفعة وصحة عرض مبلغ
١٣٣٤٥ قرشا قيمة الثمن ورسم التسجيل بعد
جلف المدعى عليها اليمين بأن الثمن الموضع بالمقد
هو الثمن الحقيقي مع استمداد المدعى لدفع مبلغ
٥٣٥٠ قرشا قيمة الرهن الموجود على العين للبقى
استمالك اذا ثبت للمدعى عليهما ان لبني المذكور
خالص مع الزامهما بالمصاريف و اتعاب المحاماه
وشمول الحكم بالنفاذ الوقت وبدون كفالة
وباعلان تاريخه ٨ يوليه سنة ١٩١٩ أدخل
المدعى صداف بجلى بصفة مدعي عليه ليكون
الحكم في مواجهته وبعد المرافعة في هذه
الدعوى وتقديم المذكرات فيها

حكمت محكمة بني سوف المشار اليها بتاريخ
١٢ مايو سنة ١٩٢٠ في غيبة المدعى عليه الثاني
وحضور باقي الخصوم برفض دعوى المدعى

ينافي ما اشترطه الشارع في المادة ١٣ من قانون الشفعة

ومن حيث ان حكمة الشارع في وجوب عرض الثمن عرضاً حقيقياً انما هو اثبات جدية طلب الشفعيع العين واستمداه حقاً لاختها ولا أدل على هذا من عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري ليتبين بذلك المآزل من الجاد

وحيث أن الثمن المعتبر قانوناً هو الوارد بعقد البيع الذي ترتب عليه طلب الشفعة وقد ثبت من العقد المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ ومسجل في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ان

جرجس افندي فريد باع وملك العين المشنوع فيها الى عبد السيد افندي حناً نظير مبلغ ١٨٢٥٠ قرشاً

وحيث ان المستأنف عرض هذا الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً بعد ان خصم منه ٥٣ جنيهاً قيمة الرهن ولما لم يقبله أودعه بالمحكمة على ذمته

وحيث في هذه الدعوى لا يمكن الشك في ان المستأنف عندما اطلع على التأشيرات المتوقعة على العين وجد ان عايبها رهنها معقوداً لصالح الخواجة (في اسمائناك على مبلغ ٥٣ جنيهاً اعتقد بحق وجوب خصم ذلك المبلغ من الثمن لانه اذا تمت له الشفعة يصبح هو المأزم بدفعه ولا يمكن ان يطالب منه الدفع مرتين وعلى هذا

لا يمكن القول انه مخالف للقانون ولا حكمة الشارع وحيث أن عبارة بيع العين المشفوعة مرة

ثانية من نفس البائع بمقد آخر في ١٥ يناير سنة ١٩١٩ اي قبل رفع الدعوى يوم واحد لا يمكن الالتفات اليها لما هو ظاهر من صوريتها بدليل أن المشتري وهو عبد السيد حناً ادعى بانه تنازل عن الصفقة بمقد عرفي لأنه تأخر في دفع الثمن الامر الذي يكذبه فيه اعتراف البائع في عقد البيع بقبضه الثمن جميعه ومن باقى الظروف الدالة على ان هذا البيع عمل لا بطلان حق الشفعة

وحيث مما سبق ذكره يكون الحكم المستأنف في غير محله وواجب الفأوه والحكم للمستأنف بطلانته نظير دفع الثمن الوارد بعقد البيع المترتب حق الشفعة عليه

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف ساويرس افندي مجلي داود لاخت ٢ ف ١٧ س شيوخاً في ١٣ ف وكسور المينة بصحيفة الدعوى في نظير دفع الثمن وقدره ١٨٢ جنيهاً و ٥٠٠ ملهم مع الزام المستأنف عليهم بمصاريف الدرجتين و ٤٠٠ قرش اوراق محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية للتعقده في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٩

٤٥

استئناف . حكم المحاكم الابتدائية - وقف

مواعيد الاعلانات والاجراءات . رفع دعوى
الشفعة الي محكمة غير مختصة - تأثير ذلك
في المواعيد . عرض أقل من الثمن الوارد

بالعقد - تحقيق

قرر هذا الحكم على صرحجه الميادي الآتية:
١- جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية
قابلة للاستئناف ولو كانت قيمة المدعي به لا تزيد
عن ١٥٠ جنيبا أي كان نصاب الدعوى مما يجوز
لهذه المحاكم ان تحكم فيها ثانيا لو رفعت اليها الدعوى
بطريق الاستئناف

٢- لا يسقط الحق في رفع الاستئناف اذا
رفع بعد مياده بسبب وقف المواعيد القانونية
بناء على منشور السلطة العسكرية

٣- اذا رفعت دعوى الشفعة في المياد القانوني
الى محكمة قضت بعدم اختصاصها بنظرها فلا يسقط
الحق فيها بمضى المياد اذا رفعت بعد ذلك الى
المحكمة المختصة

٤- اذا عرض الشفيع الثمن الذي يعتقد أنه
الثلث الحقيقي فلمحكمة قبل الفصل في قيمة المرض
احالة القضية الى التحقيق لاثبات قيمة الثمن الحقيقي
باسم صاحب المظنة فؤاد الأول . سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة هنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة محمد محرز باشا وبحضور حضرات
مستر كرشو وصالح حتى بك مستشارين
ومبروك فهمي أفندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف للقيد بالجدول بتمرة ٩٢
سنة ٣٩ قضائية
للفروع من سيد احمد السيد بحيري وخليفه ببحر
صند

الشيخ ابراهيم محمد الجوهري وعبد الحميد
ابراهيم الجوهري وعبد الحميد محمد الجوهري
ومحمد ابراهيم الجوهري ومحمد كامل يسين الحاضر
بالجلسة ماعدا الخامس الذي لم يحضر بالجلسة
ولا أحد عنه

الوقائع

رفع الستئنافان هذه الدعوى أمام محكمة
مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليهم
بريضة مؤرخه ٢٤ و ٢٢ يولييه سنة ١٩١٨ تقيدت
بجدولها بتمرة ١٢٧٣ سنة ١٩١٨ طلبا فيها الحكم
بأحقتهما بأخذ ٢٣ ط بالشفعة مقابل مبالغ
٥٠٠ مليم ١١٠ جنيه المودع علي ذمة الستأنف
عليهم الاربعة الاربعة لبحزينة محكمة طوخ الاهلية
مع المصاريف والالتام

وبعد المرافعة في الدعوى حكمت المحكمة
للمشار اليها بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ غيايبا
بالنسبة للمدعي عليه الاخير وحضورا بالنسبة
لباق الخصوم بعدم قبول دعوى المدعين
وألزمتها بالمصاريف ٢٠٠ قرش اتعاب عمامه

فلستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ ١٢ و ١٦ يونيه سنة ١٩١٩ وطلبنا للأسباب الواردة بصحيفة استئنافهما الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بألفائه والقضاء لهما بما طلباه أمام محكمة أول درجة

ومجلسة المرافعة المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن المستأنف عليهم الاربعة الاول دفتين فرعيتين بدم قبول الاستئناف شكلا الأول لأن الاستئناف رفع بعد اليماد القانوني والثاني لأن قيمة الدعوى ١١٠ جنيه وليس من اختصاص هذه المحكمة فرد عليه الحاضر عن المستأنفين بأن صورة الحكم العلنين به ليس لها تاريخ وعليه فالاعلان باطل وقضلا عن ذلك فإنه ثبت من مراجعة الأصل أنهما لم يملنا بها شخصيا بل سلمت لشيخ الناحية وان مواعيد الاستئناف بتقدي من يوم ٢ يونيه سنة ١٩١٩ بناء على منشور وزير الحقانية والاستئناف أعلن لهم في يوم ١٦ يونيه أي رفع بعد ١٤ يوما غير اذن في ميماده القانوني وقال فيما يختص بدم قبول الاستئناف بالنسبة للقيمة فإن محكمة أول درجة قضت بدم الاختصاص بناء على طلب الاخصام فأين رفع استئنافا اذن. والمحكمة قررت ضم الدفتين المذكورين للموضوع وأمرت بالمرافعة في الموضوع فطلب الحاضر عن المستأنفين الحكم

بالطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وأحالة القضية على التحقيق لسماع شهود المقدم لمعرفة ما اذا كان الثمن كما قل من عدمه وذلك في حالة عدم كفاية الدلة المذكورة بمحضر الجلسة وطلب الحاضر عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب التي ذكرها ودونت بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمدولة قانونا حيث أنه ثابت أن الحكم الصادر في هذه الدعوى حصل من المحكمة الابتدائية فكل حكم صدر منها يكون للاخصام الحق في استئنافه بدون التفات الى القيمة المرفوعة بها الدعوى

وحيث أنه فيما يختص بفوات مدة الاستئناف فإنه بمراجعة الامر الصادر من السلطة العسكرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٩ ان مواعيد الاستئناف تكون موقوفة وبناء عليه يكون الدفتمان الفرعيان في غير محلما وحيث أن باقى الاوجه الخاصة بسقوط الشفعة غير وجبة فإن الدعوى دفعت بعد الثلاثين يوما من ابتداء انذاره وذلك برفعه الدعوى أمام المحكمة الجزئية التي قررت بدم اختصاصها بناء على طلب المستأنف فلا يضيع هذا الحق

قررت المحكمة بأن العقد وصية بائنة شرعا
لان لا وصية لوارث وليس بيعة لعدم تعيين الثمن
ولا هبة صحيحة لعدم حصولها بمقد رسمي ولان
الهبة لا تجوز الا مقبوضة أي نافذة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسه حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات جناب مستر كلايكوت وصاحب
الغزة احمد عرفان بك مستشارين ومحمد عبيد
السلام افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيم بالجداول العمومي
نمرة ٣٨٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من (١) اسماعيل السيد وهدان
(٢) محمد السيد وهدان (٣) علي السيد وهدان
(٤) احمد السيد وهدان (٥) فاطمة السيد
وهدان (٦) تقيده السيد وهدان عن نفسها
وبوصايتها على زينب واعتدال القصر اولاد
السيد وهدان الذين لم يحضروا بالجلسة ولا أحد
بالتوكيل عنهم مستأنفين

ضد

آمنة بنت سيد احمد عياد عن نفسها
وبصفتها وصية على سمد والسيد ولحق السيد
وهدان القصر مستأنف عليها

وحيث أن المحكمة ترى ضرورة الوقوف
على الثمن الحقيقي المباع به الاطيان المتنازع عليها
فلذلك الاسباب

حكمت المحكمة بحضور باقبول الاستئناف
شكلا وبرفض الدفين الفرعين المرفوعين من
للمستأنف عليه المشتري الخاص أحدهما بعدم
الاختصاص والثاني بعدم قبول الاستئناف
لحصوله بعد الميعاد وثانيا قبل الفصل في الموضوع
بأحالة القضية على التحقيق لينتج المستأنف
أن ثمن العين الشفوع فيها هو ١١٠ جنيه بكافة
الطرق بما فيها البيئة وعلى الخصم الآخر النفي
بأن الثمن هو ٢٣٠ جنيها والتدبت للتحقيق
حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا رئيس
الدائرة وحددت لذلك جلسة ٢٨ ديسمبر سنة
١٩٢٠ ولم تقرر الفصل في المصاريف الآن

هذاما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
للمقدمة في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠
لنوافق ٢٦ ربيع أول سنة ١٣٣٩

٤٦

بيع عقار - عدم تعيين الثمن - استمرار ارتفاع
البائع بالعين . وصية . لا بيع . ولا هبة

باع رجل بمقد عرفي عقارا لاولاده ولم يمين
في العقد ثمن للمقار واتماذ كرفيه تمهد المفترين
بدفع دين على العين المبيعة هو دون قيمة المقار ثم
استمر البائع واضعا يده على العين يستغلها لنفسه الى
يوم وفاته

المشمولين بوصاية المدعي عليها عن ١٢ ط ١١

فقدن ارض سواد خراجي علي قطعتين مبيتين بصحيفة الدعوى وصدر هذا الاستقاط الى ولديه المذكورين كل منهما بحق النصف وانه عهد ولديه سعد السيد وهذان والسيد السيد وهذان بدفع مبلغ ٤٣٥ جنيها للبنك العقاري بالتقسيم على عشر سنوات كل سنة ٤٣ جنيها و٥٠٠ مليم حسب المواعيد المشترط عليها البنك المذكور وسلم العقد المذكور الى والدة القصر الوصية عليهم وهذا العقد تاريخه أول مارس سنة ١٩١٠ وبما انه لا علم للمدعين بهذا العقد لان مورثهم السيد وهذان ظل واضعا يده على جميع الاطيان ينتفع بها حتي يوم وفاته

لذلك طلب المدعون الحكم بتثبيت ملكيتهم الى ١٥ ط ١٠ قدن شائما في ١٧ قدن ٦ س و ١٥ ط شائما في ٢٤ ط في المنازل البين حدود ومعالم جميع ذلك بمرضة الدعوى وبالفاء عقد البيع المنسوب صدوره الى اسم القصر المشمولين بوصاية المدعي عليها من الحاج سيد وهذان بتاريخ أول مارس سنة ١٩١٠ ب ١١ قدن و ١٢ ط بالنسبة لحصة المدعين مع الزام المدعي عليها بالمصاريف واتساب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ الموقت بلا كفالة

وبعد المرافعة في هذه الدعوى وتقديم المذكرات فيها

الوقائع

رفع السانفون الخمسة الأول وزينب اولاد السيد وهذان أولا هذه الدعوى لدى محكمة الرقازيق الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها بمرضة مؤرخة ٨ يولية سنة ١٩١٨ قيدت بجدولها مرة ٢٧١ سنة ١٩١٨ ثم انضح ان زينب قاصر وان والدها نفيد المملقة وضعت بعد وفاة المورث بنتا سميت اعتدال فتجدد الطلب باعلان مؤرخ ١٠ يولية سنة ١٩١٩ وقد جاء بالدعوى المذكورة للرفوعة من جميع المستأنفين ان المرحوم الحاج السيد وهذان توفي بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩١٨ عن المدعين وعن زوجته المدعي عليها وأولادها القصر المشمولين بوصايتها وترك ١٧ فدانا اطيان كائنة بناحيتي كفر نسوكة والجفج شرقية بما يتبعها ثلاث منازل كائنة بكفر فسوكة بحارة الوهادنة ومنزل كائن بقسم يوسف بك بالرقازيق بشارع البساطاوي والثلاث في منزلين كائنين بقسم الجامع شركة المورث مع سعد افندي عياد المين حدود ومعالم جميع ذلك بمرضة الدعوى وانه يخص زوجته المدعي عليها الثمن وقدره ٢ قدن ٣ ط في الاطيان و ٣ ط من ٢٤ ط في المنازل وكل بنت من بناته نصف ذلك وقد ظهر بيد المدعي عليها عقد منسوب صدوره من والد المدعين مذكور به انه تنازل لأولاده

حكمت محكمة الزقازيق المشار إليها بتاريخ
 ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ حضوراً بتثبيت ملكية
 المدعين الي ٣ فدان و ١٢ طوعاً شائعة في خمسة
 أفدنة ونصف الباقية من ١٧ فدان التروكة عن
 المورث وذلك بعد استنزال ١١ فدان ونصف
 المباعه من المورث لولديه القاصرين سعد والسيد
 والوصية عليها المدعي عليها بالمقد المحرر في
 تاريخ أول مارس سنة ١٩١٠ ومسجل بتاريخ
 ٢٥ مايو سنة ١٩١٠ وتثبيت ملكيتهم الي ٦ س
 ١٥ ط شائعة في ٢٤ ط في المنازل المينة الحدود
 والمواقع بعريضة افتتاح الدعوى وبالزامهم بثلي
 المصاريف والمدعي عليها بإقيها وشمكت الحكم
 بالتفاد الموقت وبدون كفالة
 فاستأنف المستأنفون بتاريخ ٢٣ فبراير
 سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبوا لاسباب
 المينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول
 الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم
 المستأنف وتثبيت ملكية المستأنفين الي ١٥
 ط ١٠ فدان شائعة في ١٧ فدان المينة الحدود
 بصحيفة الدعوى بشمالاتها وتسليم ذلك
 للمستأنفين وبالزام المستأنف عليها بصفتها بجميع
 مصاريف الدرجتين وانساب الحمامة
 وقد تمحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
 جلسة يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفيها طلب
 حضرة المحامي عن المستأنفين الثلاثة الاولين

الحكم بالطلبات المينة بصحيفة الاستئناف
 وطلب حضرة المحامي عن المستأنف عليها الحكم
 أولاً بإبطال المرافعة بالنسبة للثلاثة الآخرين
 من المستأنفين مع تأييد الحكم المستأنف بالنسبة
 للمستأنفين الأول وذلك للأسباب التي أبدتها
 كل منهم وودونت بحضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة
 من وكيل الثلاثة الأول من المستأنفين
 المحكمه
 بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق
 الدعوى والمداولة قانوناً
 حث أن الاستئناف مقبول شكلاً
 وحيث ان احمد السيد وهذان وفاطمة
 السيد وهذان وتقيده السيد وهذان بصفتها
 المستأنفين الرابع والخامسة والسادسة لم
 يحضروا وطلب المحامي عن المستأنف عليها
 الحكم بإبطال المرافعة بالنسبة لهم
 وحيث أن هذا الطلب قانوني ويتمتع أجاؤه
 وحيث أن ما حكمت به المحكمه الابتدائية
 من اعتبار العقد المتنازع عليه عقد بيع يجب أن
 يوجد ثمن للبيع
 وحيث أن المقد خال من ذكر الثمن و فقط
 جاء فيه تعهد من المشتري بدفع دين البنك
 العقاري البالغ قدره ٤٣٥ جنيهاً على أقساط
 وحيث أن هذه القيمة أقل بكثير من
 ثمن العين وأما القول بأن البائع وهب باقي الثمن

٤٧

نقض الحكم — سلطة المحكمة المحولة اليها
القضية بعد النقض — الجرائم المرتبطة — التمويض
في حالة الخطأ المشترك

قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادتين ١٩٨ فقرة ١ و ٢٠٥ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات
بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات. ملعن المتهم في
الحكم بطريق النقض فقبل الطعن وأحيلت القضية
الى محكمة جنايات بني سويف للحكم فيها مجددا
فقضت على المتهم بالاشغال الشاقة مدة سبع سنوات
وقررت في حكمها المبادئ الآتية :

١ — متى نقض الحكم للمطعون فيه بأكمله
يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له بالمرء وترجع القضية
للحالة التي كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنايات
ويكون للمحكمة المحولة اليها القضية لنظرها من
جديد الحق المطلق للفصل فيها بما تراه

٢ — ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل
العمد لوقوعها معها في زمان ومكان واحد ولفرض
واحد فيتمين الحكم بالقوبة الاشد وهي عقوبة
القتل العمد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات

٣ — في الدعوى المدنية — ان لا حق للمعني
عليه في جريمة الضرب في طلب التمويض لانه كان
من المتضارين في للمركة وحكم عليه فيها فقد تكافأ
عمله مع عمل المتهم — وذلك تطبيقا لنظرية الخطأ
المفترق

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة جنايات بني سويف

المشكلة حلنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العمة عطيه حسي بك

وحضور حضرات صاحب العزة متولى
غني بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية

فلاجل مسعته يجب البحث فيما اذا كان المقد
عقد هبة أم لا

وحيث لا يمكن اعتبار المقد عقد هبة
لانه لم يحصل بمقد رسمي ولانه لم يحصل تمليك
وقبض بالفعل اذ الثابت ان البائع استمر واضع
اليده على المدين ويؤجرها ويستغلها حتى مات وهو
الذي كان يدفع اقساط البنك المقاري كما هو
مدون في ايصالات البنك واذن فلا يمكن
اعتبار المقد ولا المقود الأخرى التي صدرت
الى جميع الخصوم الاعنود وصية اذ هي تمليك
مضاف الى ما بعد الموت

وحيث ان الموصى لهم م ورثة ولا تصح
الوصية لورث الا اذا اجازها باقي الورثة وهذا
لم يحصل

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة أولا بأبطال المرافعة
بالنسبة لمن لم يحضر من الستائنين وحكمت
قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لغيرهم وفي
الموضوع بالناء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية
للدين لحقهم في ١٠ فدان و ١٥ ط شائمة في ١٧
فدان المصدودة بعريضة الدعوى وتسليمها
للمستأنفين بمشتلاتها والزمت المستأنف عليها
بصفتها بجميع مصاريف الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاربعاء ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠
الموافق ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٩

وحضرة صاحب العزة عبد العزيز محمد بك
رئيس محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
المتتدب وحسن محمد اغا افندى وكيل النيابة
ويوسف صدق افندى كاتب المحكمة
اصدوت الحكم الآتى:

في قضية النيابة العمومية عمرة ٩٨٩ بيا
سنة ١٩١٨ المقيدة بجدول المحكمة عمرة ٤٣ احالة
سنة ١٩٠٨ وسعد جرجس مدع بحق مدنى .
ضد

عبد الصمد احمد ابراهيم عمره ٤٠ سنة
وصناعته قلاح وسكنه بابى هاشم

بعد سماع أمر الاحالة وطلبات النيابة
العمومية واقوال التهم والمحامي عنه واقوال
وطلبات المدعى بالحق المدنى وشهادة من شهد
والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث أن النيابة العمومية اتهمت المذكور

بانة في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٨ بجبهة أبو

هاشم التابعة لناحية أبو شربان قتل عمدا تادرس

غطاس وذلك بان ضربه بسن الناس في رأسه

ونشأت عن ذلك الوفاة . ولانه أيضا ضرب

سعد جرجس تادرس ضربا اعجزه عن اعماله

الشخصية مدة تتجاوز العشرين يوما . وطلبت

من حضرة قاضى الاحالة احالته على محكمة

جنايات بنى سويف لها كتمه بالمادتين ١٩٨ -

١ و ٢٠٥ عقوبات

وحيث أن حضرة قاضى الاحالة قد قرر
بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ احالته على هذه
المحكمة لها كتمه بالمادتين سالتنى الذكر على
التهمة السابق بياتها

ومحكمة جنائيات بنى سويف حكمت بتاريخ

١١ فبراير سنة ١٩١٩ عملا بالمواد ٤١٥ و ٤١٦ و ١٩٨

١ - عقوبات بالنسبة للتهمة الاولى وبالمادة ٢٠٥

منه بالنسبة للتهمة الثانية و ٣ عقوبات حضوريا

بمقابلة التهم المذكور بالاشغال الشاقة مدة

ثلاث سنوات

وحيث أن المحكوم عليه قرر بالطعن في

هذا الحكم بطريق النقض والابرارم في ١١

فبراير سنة ١٩١٩ ومحكمة النقض والابرارم حكمت

بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ بقبول النقض والغاء

الحكم الطعون فيه وبأحالة القضية على دائرة

أخرى للحكم فيها مجددا

وحيث انه بجملة اليوم انكر التهم مانسب

اليه وطلبت النيابة محاكمة التهم باعتبار

فاعلا اصليا بقضية مادة ١٩٨ - ١ عقوبات و ٢٠٥

١ - منه واحتياطيا باعتباره شريكا ومعاقبته

بالمواد ٤٠ و ٤٣ و ٢٠٧ و ١٩٨ - ١ عقوبات على

التهمة الاولى وبالمادة ٢٠٥ - ١ عقوبات عن

التهمة الثانية . وطلب المحامي عن المدعى بالحق

المدنى الحكم له على التهم ببلغ مائة جنيه مصرى

بصفة تمويض . وطلب المحامي عن التهم عليه

قبول طلب النيابة فيما يتعلق باعتبار المتهم فاعلا
 أصليا وبرأته فيما يتعلق باعتبار التهم شريكا
 ورفض الدعوى المدنية وذلك للأسباب المبينة
 بمحضر الجلسة

وحيث أن عبد الصمد أحمد إبراهيم كان
 تقدم لمحكمة الجنايات في المرة الأولى بصفته
 فاعلا أصلا لجناية القتل العمد واعتبرته تلك
 المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة
 ١٩١٩ شريكا بالاتفاق والمساعدة في هذه الجناية
 وقد نقض الحكم وأحيلت القضية على دائرة
 أخرى للحكم فيها مجددا

وحيث أن النيابة العمومية طلبت بمجلس
 المرافعة الأخيرة أمام هذه المحكمة التي أحيات
 عليها الدعوى المذكورة للفصل فيها مجددا اعتبار
 المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد ومن باب
 الاحتياط اعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة في
 الجريمة المذكورة

وحيث أن المحامي عن المتهم دفع بعدم
 اعتبار للمتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد
 لأن محكمة الجنايات الأولى فصلت في ذلك
 بحكمها الذي صار تقضه ولم يبق إلا تهمة
 الاشتراك الواجب نظرها أمام هذه المحكمة
 وحيث أن محكمة النقض والأبرام حكمت
 بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ بإلغاء حكم محكمة
 الجنايات الصادر في هذه القضية بتاريخ ١١

فبراير سنة ١٩١٩
 وحيث أنه متى نقض الحكم المطعون
 فيه بأكمله يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له
 بالمرأة وترجع القضية للحالة التي كانت عليها
 قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويكون لهذه
 المحكمة الموهلة عليها القضية لنظرها من جديد
 الحق الخلق في الفصل فيها إزاء كليفه عدم
 نص الفهره الثالثه من المادة ٢٣٢ من قانون
 تحقيق الجنايات وحيث فلا وجه للدفع به المتهم
 من عدم قبول طلب النيابة فيما يتعلق باعتباره
 فاعلا أصليا

وحيث عن الموضوع فقد تبين للمحكمة
 وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت في هذه
 الدعوى ومن شهادة الشهود الذين سمعوا أمامها
 بمجلس المرافعة ومن الكشف الطبي المتوقع
 على تادرس غطاس المجني عليه ومن الصفة
 التشريحية الحاصلة على جثة القتيل المذكور أنه
 في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٨ الموافق ١٣ القعدة
 سنة ١٣٣٧ بمجه أبو هاشم التابعة لتاحيه أبو
 شربان مركز بيا بديرية بني سويف حصل
 شجار بين عائلة المقتول وعائلة المتهم تدخل فيه
 عدة أشخاص من الفريقين وضرب بعضهم
 بعضا وكان منهم المتهم الذي ضرب المقتول
 تادرس غطاس بمجد فأس علي رأسه ضربة
 أحدثت جرحا قطعيا وأصلا للعظم وثبت من

من أقوال سعد جرجس المجني عليه المذكور
المعززة بالكشف الطبي الذي أثبت إصابته بجملة
جروح وكدمات رضيه في مواضع مختلفة من
جسمه تعالج بسببها أكثر من عشرين يوما وعقابه
عليها ينطبق على المادة ٢٠٥ فقرة أولى عقوبات
وحيث أن هذه الجريمة مرتبطة بجريمة
القتل العمد لوقوعها معها في زمان ومكان واحد
ولغرض واحد فيتمين تطبيق المادة ٣٢ عقوبات
والحكم بالعقوبة الأشد وهي عقوبة القتل العمد
النصوص عليها في المادة ١٩٨ فقرة أولى عقوبات
السابق ذكرها

وحيث أن سعد جرجس المجني عليه المذكور
طلب الحكم له على المتهم بمائة جنيه مصري
بصفة تعويض

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الطلب
لا عمل له لأنه كان من ضمن المتضارين في
هذه المعركة وحكم عليه فيها فقد نكثاً عمله
مع عمل من ضربه فيتمين رفض طلبه
فهذه الأسباب

وبعد رؤية المواد سالفه الذكر
حكمت المحكمة حضوراً على عبد الصمد أحمد
إبراهيم بالاشتغال الشاقة مدة سبع سنوات ورفض
دعوى سعد جرجس المدنية وإلزامه بمصاريفها
صدر هذا الحكم وتلي علنا بجملة يوم الأربعاء
١٥ مايو سنة ١٩٢١ الموافق ٩ شوال سنة ١٣٣٩ هـ

الصفة التشريعية أن هذا الجرح مضاعف بكسر
بأنظم الجبى والعظمين الصديين وارتجاج
في المخ وأن سبب الوفاة هو الضغط الشديد
الذي حصل على المخ من الجلط الدموية التي
نتجت من نزيف الشريان السحائي وأن المتهم
أصيب أيضاً في هذه المضاربة بمدة جروح كما
أصيب غيره من أفراد الفريقين وقد ثبت من
شهادة العمد وغيره أن القتل أخبرهم قبل
موته بأن ضاربه هو المتهم كما شهد بعض شهود
آخرين برؤية المتهم أثناء ضربه للمجني عليه
بالفأس ولا عبرة بما شهد به بعض الشهود من
أنهم لم يروا فأساً مع المتهم وقت المضاربة
لجواز أنه أخفاها بعد الضرب

وحيث أنه ثبت مما تقدم أنه في الزمان
والمكان السابق ذكرهما أنفاً اجترأ المتهم
المذكور على أن قتل عمدا نادوس غطاس بأن
ضربه بجذ فأس على رأسه ضربه أحدث به
الوفاة وعقابه على ذلك ينطبق على المادة ١٩٨
عقوبات فقرة أولى

وحيث أن لا عمل بعد ذلك للنظر في
طلب النيابة الاحتياطي وهو اعتبار المتهم
شريكاً في جريمة القتل العمد لما ثبت أن
الشجار كان وقتياً ولم يكن هناك اتفاق ولا توافق
وحيث فيما يختص بالتهمة الثانية للنسوبة
حتهم وهي ضربه سعد جرجس فقد ثبت

٤٨

عضو النيابة وحضور فرحات احمد قطب

افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في قضية النيابة العمومية نمرة ٦١٨٠ جنح

مركز النيا سنة ١٩٢١

ضد

مصطفى بوشى سن ٢٥ خادم - اصوان

عثمان ابراهيم « ٥٠ مخورجى - النيا

ابراهيم دسوقى « ٣٥ خادم - النيا

احمد محمود « ١٦ عطار - النيا

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم

فيما بين ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ و ٢٩ منه بتاحيتي

طنشنا والنيا

سرق الاول في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ بنالحيه

طنشنا ورقه بنك نوت فية الخمسين جنبها

مملوكة لخدمه نجيب افناى يوسف الدليل

ولأن الثاني والثالث والرابع بتاريخ ٨٩ يونيو

سنة ١٩٢١ بالنيا اخفوا الورقة المسروقة مع

عليهم بسرقتها وطلبت عقابهم بالمادتين ٧٤ - فقرة

١ - ٧ و ٢٧٩ عقوبات وبالجلسة طلب نجيب

افندي يوسف الدليل بلسان وكيله دخوله في

القضية مدعيا مدنيا والحكم له على التهمين

بمبلغ ٦٠ جنبها والمصاريف على سبيل التعويض

والحكمة وجهت الى احمد محمود المتهم الاخير

أوصافا للمتهم المنسوبه اليه وهى:

اخفاء الاشياء المسروقة - السرقة - خيانة
الامانة - النصب١ - لا يشترط في جريمة اخفاء الاشياء
المسروقة علم الجاني بالسرقة وقت حصوله على
المسروق وانما يكفي علمه بها بعد ذلك واستمراره
محتفظا أو منتفعا بالمسروق٢ - لا يشترط كذلك في هذه الجريمة اخفاء
الشيء المسروق نفسه وانما يكفي حصول الجاني على
منفعة ما من هذا المسروق ولو وصلت اليه هذه
المنفعة عن طريق شخص حسن النية٣ - اعطى شخص آخر ورقة مالية كبيرة
ليبدلها بأوراق أصغر قيمة . فأبدلها بقيمة دون
قيمتها الحقيقية واحتفظ بالباقي - كانت الورقة
ذات خمسين جنبها فادعى انها ذات عشرة جنبها
دفعا لصاحب الورقة وابتغى لنفسه الاربعينقالت المحكمة ان لا سرقة لان لا اختلاس
بالمعنى القانوني في مادة السرقة لان المتهم استلم
الورقة برضاء صاحبها وان لا تبديد لان المادة ٢٩٦
عقوبات انما نصت على عقود ليست المعاوضة فيها
وان لا نصب لانه لم يمكن من حمل المتهم
ما يصح ان يدعى بالطرق الاحتمالية بالمعنى القانوني
في مادة النصب

باسم صاحب العظمة فتواد الاول سلطان مصر

حكمة النيا الالهيه

بجلسة الجنح المنعقدة علنا بسرأى المحكمة
في يوم الخميس ١١ اغسطس سنة ١٩٢١ و ٧٠ الحجة
سنة ١٣٣٩ تحت رئاسه حضرة محمد المشماوى
افندي القاضى

وحضور حضرة أمين خليفة أبوزيد افندي

الاول رضى أن يأخذ من صاحب الحجارة جنبها وانصرف ولما عاد المتهم الثالث دفع لسيده المتهم الثاني عشرة جنيهات باعتبار أن الورقة التي أخذها لصرفها هي هذه القيمة كما افهمه بذلك المتهم الأخير وقد استعوز المتهم الثاني على مبلغ العشرة جنيهات لنفسه ونصرف في جزء منها فلما لمنفته بأن أرسل جنبيين مع خادمه لمنزله وحيث ثبت أيضا أن المتهم الثاني علم بمد ذلك بأن الورقة التي صرفها خادمه كانت بخمسين جنيها وان المتهم الرابع استفاد بالفرق فكبر عليه الأمر وعز عليه أن يضع منه أربعين جنيها

كانت غنيمة باردة له جاء بها أحد زبائنه الذي ظهر من مظهره الحقيق وتصرفاته وتعبه بمفادرة الحجارة ورضائه بمبلغ ثافته دون ورقة ذات قيمة كبيرة أنه سارق لهذه الورقة فعمد الى طريقة يريد بها الحصول على الفرق الذي ضاع عليه بغير تعريض نفسه لخطر الاتهام بالاخفاء فادعى في بلاغ قدمه للبندر ملكيته للورقة المسروقة وأنه أعطاها للمتهم الثالث ظنا منه لسكره انها بمشرة جنبيات وانه لما تبين خطأه وتحري عن كيفية صرف الورقة توصل الى ان المتهم الرابع هو الذي صرفها للخادم وحصل على الفرق وقد سار التحقيق في هذا الطريق حتى حضر المدعى بالحق المدني وبسط حقيقة مصدر الورقة وكيفية سرقتها

أنه في يوم ٣٠ يونيه سنة ١٩٢١ بالنياسرق أربعين جنيها من ضمن خمسين جنيها سلمت اليه من ابراهيم دوقى لصرفها فرد عشرة وسرق الباقي وأنه في الزمان والمكان بعينه بدد أربعين جنيها من ضمن ورقة بخمسين جنيها سلمت اليه من ابراهيم دوقى على ذمة عمل معين وهو صرفها وفي الحالة الاولى اذا صحت الوقائع المنسوبة اليه يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٥ عقوبات وفي الحالة الثانية يعاقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات

المحكمة

حيث أن الذي تبين للمحكمة من التحقيقات ومن شهادة الشهود بالجلسة واعتراف المتهم الاول امام النيابة وأقوال باقي المتهمين في التحقيق ان المتهم الاول انتهز فرصة غيبة سيده المدعى بالحق المدني وسرق من نقوده التي تركها تحت وسادة سريره ورقة مائة بمبلغ خمسين جنيها مصريا واخفاها فوق سطح المنزل مدة أربعة أيام ثم جاء بها الي المتنا ودخل بخارطة المتهم الثاني الواقعة في تقطة المومسات وشرب خمرًا واعطى الورقة للمتهم الثاني او المتهم الثالث ليصرفها ويأخذ ثمن المشروب ويرد له الباقي ويظهر من ظروف الدعوى أن المتهم الاول لم يكن يعرف قيمة الورقة على حقيقتها ولما ذهب للمتهم الثالث لصرفها واستبطأه المتهم

وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم الاول من اعترافه في النيابة اعترافا صريحا منفصلا متناولا وقائع عديدة اثبت صحتها التحقيق وقد ارشد عن المتهم الثاني والثالث ووصفهما وصفا لا يترك مجالاً للشك في صحة أقواله وأرشد عن خباياهما

وحيث ان عدوله امام المحكمة لا يقلل من قيمة هذا الاعتراف بعد ان ثبتت صحته وتأيد بأدلة أخرى والتعليل الذي علل به المتهم اعترافه أمام النيابة من انه حصل تحت تأثير التهديد والترغيب لا يمكن للمحكمة تصديقه وحيث أنه ثبت ان المتهم الثاني استفاد

من المبلغ المصروف بمحصله على مبلغ عشرة جنيهات منه واستفادته ثابتة باعترافه ولا قيمة لدعواه ملكيته للورقة الاصلية اذ ثبت كذب هذا الزعم من اعتراف المتهم الاول وشهادة بعض الشهود وتبين من اعتراف المتهم الثالث بالتحقيق أن الورقة كانت لربون وأنه قال عنها أنها لسيده المتهم الثاني لانه هو الذي ناوله أياها لصرفها وحيث انه لا فائدة من البحث وراء ما اذا كان للمتهم الثاني تناول الورقة من المتهم الاول واعطاها للخادم لصرفها بغير أن يتبين حقيقتها أو سلمها للمتهم الثالث مباشرة بغير علمه مادام ثبت من التحقيق ان المتهم الثاني صرف للمتهم الاول من الخبازة بأعطائه مبلغا تافها عوضا عن

الورقة الكبيرة القيمة وقبل العشرة جنيهات واحتفظ بها وادعى ملكيتها وملكيتها الورقة المسروقة وانسكح حضور المتهم الاول عنده وما حصل بعد ذلك وفي كل هذا دليل جلي على علمه بأن الورقة مسروقة وأنه أراد التخلص من المسؤولية بالانكار وقد جره الطمع في بقية الورقة للسعى وراء الحصول عليها بمزاعم أخرى

وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان عمل هذا المتهم يعتبر اخفاء قعود مسروقة خصوصا اذا اخذت المحكمة بنظرية أن المتهم الثاني ما كانت عنده نية السرقة عند استلامه الورقة من المتهم الاول لصرفها أو لم تمر من بين يديه وقت ان سلمها للمتهم الاول لصرفها وحيث أن أحكام المحاكم الفرنسية تضافرت على انه في جريمة الاخفاء لا يشترط العلم بالسرقة وقت الحصول على السروق وانما يكفي العلم بعد ذلك واستمرار الخفي محتفظا أو منتفعا بما أخفاه

Il suffit que la connaissance sur-vienne postérieurement, au cours de la détention.

(راجع جرائعولان جزء اول شرح قانون

العقوبات المصري صحيفة ٤٨٩ نبذة ١٨٩١)

وحيث انه ثابت أن المتهم الثاني احتفظ بالعشرة الجنيهات بعد العلم بالسرقة وسمى فعلا

للحصول على بقية الورقة

المتهم حصل على نصيبه في الغنيمة قبل الرجوع
لسيده وظروف التحقيق تخبر ان المتهم الثاني
نقم على الثالث جهله وخطأه في صرف الورقة
وتضييعها وضربه وطرده لهذا السبب
وحيث لذلك يضمن براءة هذا المتهم عملا
بالمادة ١٧٢ تحقيق جنابات

وحيث انه لا يشترط في جرمية الاخفاء
ان يكون الخفي أخفى نفس الشيء المسروق
بل يكفي انه حصل على منفعة مادية نتجت
منه ولو وصلت اليه هذه المنفعة بواسطة شخص
حسن النية

وحيث انه ثبت من التحقيق بطريقة
قاطعة ان المتهم الثالث سلم المتهم الرابع الورقة
المسروقة ذات الحسنيين جنينا ليصرفها له فصرفها
له بمشرة جنينيات مواعها اياه انها بهذه القيمة
واستبقى الاربعين الباقية لنفسه

Il n'est pas nécessaire qu'il ait reçu
la chose même qui a été volée. Il suffit
qu'il ait reçu sûrement un objet obtenu
à l'aide du vol par exemple une chose
achetée avec l'argent volé

(راجع جارسون تعليقات على المادة ٥٩ من قانون
العقوبات صحيفة ١٥٢ نبذة ٣١٩ وقض فرنساوى

٩ مارس سنة ١٩٠٠ سبرى ١٩٠٢ - ١ - ٢٢٣)
وحيث لذلك يكون للمتهم الثاني ارتكب
جرمة اخفاء اشياء مسروقة وعقابه ينطبق على
المادة ٢٧٩ عقوبات

٩ مارس سنة ١٩٠٠ سبرى ١٩٠٢ - ١ - ٢٢٣)
وحيث لذلك يكون للمتهم الثاني ارتكب
جرمة اخفاء اشياء مسروقة وعقابه ينطبق على
المادة ٢٧٩ عقوبات

وحيث ان عمل للمتهم الرابع لا يكون
جرمة السرقة لأن الورقة سلمت له باختيار المسلم
وبنية ان يحتفظ بها لنفسه علي ان يرد قيمتها
صغيرة فلا يوجد اختلاس onstraction ولا
عمل لتعليق نظرية التسليم الاضطراري
remise nécessaire لان هذا خاص بمن يسلم
شيئا لآخر ليتبينه أو يفحصه علي ان يرده بعينه
على الفور فيختاسه لنفسه وفي هذه القضية
لم تكن نية الطرفين ان يرد المتهم الرابع الورقة
بعينها وانما النية كما أسلفنا ان يستبقها لنفسه

وحيث ان التحقيق لم يثبت ان المتهم
الثالث كان عالما بالسرقة وأخفى أو ساعد على
اخفاء الورقة المسروقة بل ظروف الدعوى تفيد
انه كلف من قبل سيده أو زبون عنده بصرف
ورقة لا يعرف قيمتها فصرفها على حسب ما
أفهمه الذى صرفها له ورد الباقي لسيده بعد ان
وجع ولم يجد الزبون

وحيث لم يثبت ان هذا المتهم اتفق مع
المتهم الرابع علي الحصول علي الاربعين جنينا
ففرق الورقة اذ لو كان ذلك صحيحا لكان هذا

علي ان يرد قيمتها اوراقا صغيرة وترى الحكمة أن المبلغ المطالب به في عمله ولا

وحيث انه لم يثبت علم المتهم الرابع بأن

هذه الورقة مسروقة حتى يحاكم علي تهمة السرقة
اذ أن الذي صرفها منه شخص معروف له يشتغل
عند صاحب بخارة ولا مانع يمنع من ان يمهّد
اليه سيده بصرف هذه الورقة ومثيلاتها

وحيث ان واقعة استلام المتهم الرابع الورقة
يقصد صرفها يكون عقد معاوضة وهو ليس
من العقود المذكورة في المادة ٢٩٦ عقوبات
ليمكن محاكمته علي تهمة التبيد ولم يستعمل
المتهم طرقا احتيالية للحصول علي الورقة ليتمكن
محاكمته علي تهمة النصب

وحيث لذلك لا يكون المتهم الرابع قد
ارتكب جريمة ما من الجرائم المنصوص عنها
في قانون العقوبات (راجع حكم محكمة أسوان
بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢١-١٩١٧ الجريدة الرسمية
عدد ١٠ السنة الثامنة عشرة)

وحيث أنه وان كان ما وقع من هذا المتهم
أمرا محموقا يتنافر مع شرف النفس وطهارة
الذمة الا أن النصوص الجنائية يجب أن تفسر
تفسير اضيقا حرصا علي حرية الناس والمشرع هو
الذي يتلقى أمثال هذا النقص بوضع نصوص

جديدة
وحيث أن دعوى التمويض ثابتة قبل
المتهمين الاولي والثاني من ثبوت التهمة مندهما

وحيث لذلك لا يكون عثمان ابراهيم المتهم
بالاخفاء مسؤولا مع المتهم الأول الا بقدر
الشيء الذي اخفاء مع ما يناسبه من التمويض

(نقض ١٦ فبراير سنة ٩١٨ حقوق من ٣٣
ص ٢٧٣)

وحيث لذلك لا يكون عثمان ابراهيم المتهم
بالاخفاء مسؤولا مع المتهم الأول الا بقدر
الشيء الذي اخفاء مع ما يناسبه من التمويض

وليس الى نص المادة ٣٤٦ مرافعات - وعليه فتقدر الدعوى بقيمة الايجار السنوي وليس بقيمة المدة الباقية من عقد الايجار .

باسم صاحب المظنه فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة اسيموط الابتدائية الاهليه

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بمراى المحكمة بألخزان يوم الاربعاء ٨ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد لييب عطيه
بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي رياض قلته افندى
ومحمد جركس افندى القاضيين

وعبد العزيز احمد افندى كاتب الجلسه
صدر الحكم الآتى :

في قضية استئناف مهران سيد على
ضد

سكينه بنت محمد محمد صالح عن نفسها
ووصية على ولديها القاصرين راغب وعبد الرشيد
ثم امين على جاد الله

الواردة جدول المحكمة بنمرة ٦٩ سنة ١٩٢٠

رفعت المستأنف عليها الأولى بصفتها
المذكورة دعوى أمام محكمة ملوى الجزئية
ضد المستأنف عليه الثانى والمستأنف تقيدت

بنمرة ٥٥٠ سنة ١٩٢٠ قالت فيها ان المستأنف
عليه الثانى كان قبلها وصياً على القاصرين المشمولين
بوصايتها ولسوء تصرفه رفعت عليه دعوى

وحيث ان المحكمة ترى استعمال الشدة
مع المتهم الاول نظراً لان السرقة وقعت اضرا را
بمخدومه وعلى مبلغ جسيم
فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٧٤ - ١ - ٧
و ٢٧٩ و ١٧٢ عقوبات

حكمت المحكمة حضورياً أولاً براءة
ابراهيم دسوقى واحمد محمود واضافت المصاريف
على جانب الحكومة والاخراج عن ابراهيم
دسوقى ان لم يكن مجبوساً لسبب آخر ثانياً
بمحبس مصطفى بوشى سنة مع الشغل والنفاذ ثالثاً
بمحبس عثمان ابراهيم أربعة شهور مع الشغل
وكفالة ٣٠٠٠ قرش رابعا - الزام المتهمين الاول
مصطفى بوشى والثانى عثمان ابراهيم والرابع
احمد محمود بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدنى ٦٠ ج
على سبيل التعويض ويكون التزام عثمان ابراهيم
بمقدار ١٢ ج من هذا المبلغ والزام احمد محمود
بمقدار ٤٨ ج منه متضامنين مع المتهم الاول
مع المصاريف و ٢٠٠ قرش اتماب محاماه للمدعي
بالحق المدنى وأغنتهم من المصاريف الجنائية

٤٩

دعوى فسخ ايجار - تقديرها

اذا رفعت دعوى بفسخ عقد ايجار رجع في
تقديرها من حيث الاختصاص الى نص المادة ٢٦

تطلب عزله فلما رأى ذلك منها اتفق مع المستأنف (أنهاء نظار دعوى العزل) وأجر له سوريا ٤ ط ١٢ فدن قيمة حصاة القاصر بن بسم الفدان ٩٠٠ قرش لمدة ثلاث سنوات من نوفمبر سنة ١٩١٧ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠. ولما عزله المجلس وتمينت هي مكانه أرادت أن تؤجر نصيب القاصر بن ولكنها وجدت المستأنف واضعاً يده عليه فلذلك رفعت دعواها وطلبت الحكم بفسخ عقد الأيجار الصادر من امين على جاد الله المستأنف عليه الثاني الى مهران سيد على المستأنف عن ط ١٢ فدن عن المدة من نوفمبر سنة ١٩١٨ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠ واعتباره كأن لم يكن وحفظ الحق لها في مطالبتهما متضامتين بأيجار السنة الاولى من - أي الاجارة مع الزامهما بالمصاريف والاعتاب والتنفاد

والمستأنف دفع فرعياً بعدم الاختصاص لأن قيمة الدعوى أزيد من النصاب الجزئي والحاضر عن المستأنف عليها الأولى طالب رفض هذا الدفع لتقديمه بعد مياده والمحكمة الجزئية بعد أن سمعت دفاع الطرفين حكمت بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ حضورياً برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بفسخ عقد الأيجار الصادر من المستأنف عليه الثاني الى المستأنف عن ١٢ س ٥ ط ١٥ ف دن

المدة من نوفمبر سنة ١٩١٨ لغاية نوفمبر ١٩٢٠ واعتباره كأن لم يكن والزم المستأنف والمستأنف عليه الثاني بالمصاريف وماتني قرش أتعاب محاماه

فالمستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ طالب الغاء والزام المستأنف عليهما بالمصاريف والاعتاب

وبعد أن حضرت القضية واحيلت الي المرافعة صمم الحاضر عن المستأنف علي الدفع الفرعي الذي قدمه أمام محكمة أول درجة والحاضر عن المستأنف عليها الأولى طلب رفض هذا الدفع وتأييد الحكم المستأنف المحكمه

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي الأوراق والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث أن الحكم المستأنف قضى برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف أمام محكمة أول درجة بأن نصاب الدعوى يزيد علي مال المحكمة الجزئية أن تقضى فيه وكان استناد الحكم بالرفض الى أن المستأنف لم يبد دئعه الا في الجلسة الخامسة بعد أن اجلت الدعوى أربع مرات بناء علي طلبات الأخصاص وحيث أنه راجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة تبين أن المستأنف لم يبد أي طلب

حتى عن التأجيل في الجلسات الأربع الأولى
بل كانت الطلبات من المستأنف عليها الأولى
لاحضار اعلام الوصاية ومرة لاثبات غيبة
المستأنف عليه الثاني

وحيث أنه مع ثبوت هذا في محضر الجلسة
لا يمكن اعتبار المستأنف متهاونا في تقديم
دفعه الى ما بعد الوقت الذي أباح له فيه القانون
تقديمه

وحيث أن المستأنف لا يعتبر بصبره على
التأجيل أربع مرات أنه تنازل عن دفعه الذي
كان في نفسه كما يقول خصمه مفسرا سكوته
بهذا المعنى بل الواجب أن يصدر منه صراحة
ما يفيد التنازل وقد حدد القانون في المادة ١٣٤
مرافعات أساس للتنازل المستفاد وهو ابداء
دفع أو أخرى قبل الدفع بعدم الاختصاص أو
أبداء أقوال أو طلبات ختامية في أصل الدعوى
فلا يصح تحطى هذا الأساس واستخلاص
التنازل من اعتبارات أخرى

وحيث أن المستأنف يستند في دفعه بعدم
الاختصاص الى أن نصاب الدعوى هو فوق
ما للمحكمة الجزئية أن تقضى فيه لأن قيمة
إيجار الثلاث السنوات الذي تقضى المادة ٣٤٦
مرافعات باحتسابه جميعا يربو على مائة وخمسين
جنيها

وحيث أن المستأنف باعتاده على نص

للمادة ٣٤٦ مرافعات وحدها قد تجاهل المادة
٢٦ مرافعات على حين أن دماوى فسخ الإيجار
وتقدير النصاب فيها يجب أن يرجع فيها الى نص
تيفك المادتين لانهما تكملان بعضهما بعضا في
هذا الاعتبار فالمادة ٢٦ تشترط لاختصاص
المحكمة الجزئية ان يكون الإيجار السنوي
لا يزيد على مائة وخمسين جنيها في السنة مع
بلغت قيمة المبلغ المطالب به أي منها بلغت قيمة
سنى الإيجار مضافة الى بعضها على مقتضى نص
المادة ٣٤٦ وتشترط لأن يكون حكم المحكمة
الجزئية نهائيا أن لا يزيد المدعى به على عشرين
جنيها أى لا تزيد قيمة سنى الإيجار مضافة الى
بعضها على مقتضى نص المادة ٣٤٦ (ان كان
هناك سنون عدة) على هذا النصاب

وحيث أن المستأنف مسلم في عريضة
استئنافه بأن قيمة الإيجار السنوي أقل من المائة
وخمسين جنيها ولكنه يستند الى المادة ٣٤٦
في ضم قيمة إيجار السنين الثلاث وهي تزيد
على المائة وخمسين جنيها ويستخلص من هذا
ان النصاب على مقتضى القاعدة العامة يفوق
النصاب الجزئي

وحيث أن هذا الاستناد لا محل له لأنه
تجاهل المادة ٢٦ مرافعات كما تقدم

وحيث ان القول بأن الفقرة الأولى من
المادة ٢٦ مرافعات إنما ذكر فيها فسخ الإيجار

الافلاس ولكنه يتردد اهليته بمجرد صدور الحكم بالهاء التفليس ويصبح أهلا للتعاقد والتقاضى فيما لا يمس اموال التفليس التي صفت بالحكم الاخير ولقد استند الحكم الى

حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٥ - راجع شرح لورالي علي المادة ٢٢٤ صحيفة ٢٤١ فقره ٢ - راجع شرح جلال علي المادة ٢١٦ تجارى صحيفة ٨٣ - فقرة ٢ .

ليون كان - طبعه ثالثة سنة ١٨٩٤ - صحيفتي ٩٢٣ و ٩٢٤

ونضيف الى ما تقدم

ان عدم اهلية المفلس نسبي انما وضع لحماية حقوق الدائنين فلا يجوز لغيرهم ان يمسكوا به قبل المفلس . (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٩ . المجموعة الرسمية سنة ٢ صحيفة ١٤

فهرست العشر السنوات الاولى صحيفة ١٢٨ فقرة ١٥٩٥)

٢ - يجوز للمحاضر ان يستصدر امر التقاضى (قاضى الامور الوتية او قاضى الامور المستعجلة) ببيع الاشياء المحجوز عليها رتباً يفصل في دعوى الاسترداد اذا تبين ان هذه ليست جدية وذلك لان الاوامر التي تصدر من القاضى بناء على عريضة خصم ليست محدودة ولان لا نص يمنع من الحكم بالبيع في هذه الحالة وقياسنا على احكام المحاكم المختلطة واخيراً لان القانون المختلط رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ انما جاء مسجلاً لمذهب القضاء المختلط في هذا الشأن .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة سيوط الاهلية

بالجاسة المدنية المتعقدة علنا بسراى المحكمة
في يوم الخميس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تحت

في معرض من القول يستفاد منه أن الفرض قصر تحديد النصاب بطريقة التوسع على حرفي عقد الايجار فالستأجر والمؤجر وحدهما هما اللذان يقدران دعواهما على مقتضى قواعد تلك الفقرة هو قول لا يصح الاخذ به مع اطلاق النص اذ يبعد ان يكون الشارع اراد أن يقدر الدعوى بالنسبة لطرفي عقد الايجار بقدر ويقدرها بقدر آخر لمن عداهما من عساه يكون ذا مصلحة في طلب الفسخ أو الاخلاء او غير ذلك مما جاء في ذلك النص

وحيث أنه يتبين من ذلك أن الدفع بعدم الاختصاص غير جدير بالقبول لما ذهبت اليه محكمة اول درجة من أن المستأنف تأخر في أبدائه بل لان الفقرة الاولى من المادة ٢٦ موافقات تسقط قيمته

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف وقبول الاستئناف شكلاً وأمرت الأخصاص بالتكلم في الموضوع وحدثت لذلك جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

٥٠

الافلاس . واهلية التقاضى . دعوى الاسترداد
الاورام على عريضة . بيع الاشياء المحجوز عليها
لحين الفصل في دعوى الاسترداد

٩ - عقد المفلس اهلية التقاضى بصور حكم

طلب الرئيس المحكمة بصفته قاضي الأمور المستعجلة
بالمحكمة الكلية ذكر فيه ان دعوى الاسترداد

التي رفعها المدعيان ليستا جديتين ولا يراد
بهما الا الوقوف في وجه الاحكام الصادرة علي
الشيخ عبد الحكيم بدليل ان المدعي الاول لم
يدفع بقية رسوم دعوى الاسترداد والمدعي

الثاني لم يرفع دعواه الا بعد ان فات أمد طويل
وبعد ان اخفق المدعي الاول علي حين ان كان
حاضرا للحجز وقررا أمام المحضر ان البضاعة
المحجوز عليها له والنس للمدعي عليه صدور
الامر ببيع الاشياء المحجوز عليها حراما علي
قيمتها باستمرار تدهور الأمان فصدر الامر
ببيعها علي ان يودع ثمنها بخزينة المحكمة ريثما
يفصل نهائيا في دعوي الاسترداد

وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع المدعيان
تظلما الى المحكمة وحدد لئظره جلسة اليوم
وفيهما أبدى الطرفان دفاعهما علي ما جاء مفصلا
في محضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
اوراق القضية والمداوله قانونا

حيث ان دفاع المدعيين ينحصر في ان
المدعي الاول محكوم بافلاسه من محكمة مصر
المختلطة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٦ فلا صفة له
في التقاضي وان رئيس المحكمة ليس مختصا باصدار

رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك وكييل
المحكمة

وعضوية حضرتي حسين صادق افندي
ورياض قاتنه افندي القاضيين

وكاتب الجلسة احمد زكي افندي

صدر الحكم الآتي :

في القضية الكلية رقم ١٢٢ سنة ١٩٢١
القائمة من هائم احمد عبد الفتاح بك ومحمد قريشي
ضد

عبد الرحمن حسن سالم بك وقلم محضري
محكمة ملوى

وقائع الدعوى

صدرت للمدعي عليه احكام بمبلغ ١٤٣٣ ج
و ٣٦٠ م ضد الشيخ عبد الحكيم احمد عبد الفتاح
أخى المدعي الاول شرع في تنفيذها في مارس
سنة ١٩٢٠ فحجز علي متعلقات وبضائع بتندر
ملوى رفع عنها المدعي الاول دعوى استرداد
حكم برفضها غاييا ثم أيد هذا الحكم في ١٨
اكتوبر سنة ١٩٢٠ عند نظر المعارضة التي
رفعت منه وكان المدعي المذكور قعد عن دفع
ثلاثة ارباع الرسوم فدفعها المدعي عليه

بعد رفض معارضة الدعوى الاولى رفع
المدعي الثاني دعوى استرداد بن البضائع المحجوز
عليها لا تزال معلقة

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدم المدعي عليه

أمر بالبيع كالذي صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وليون كايين الطبعة الثالثة سنة ١٨٩٤ بصفحي ٩٢٣ و ٩٢٤)

ورفع هذا التظلم بشأنه وأن المدين المحجوز عليه مليء فلا خطر على حقوق الدائن بمرور التمهيل ومنافاة النص القانوني الذي يقضى بإيقاف بيع المحجوزات اذا رقت دعوى استرداد والمُدعى عليه رد علي ما تعلق بصفة المدعي الاول انه يحكم الافلاس قد أصبح بغير صفة في دعوى الاسترداد وأصبحت تلك الدعوى ساقطة من نفسها لرفها من غير ذي أهلية للتقاضى باسمه فهي لا تمنع اجراء البيع ورد على بقية دفع المدعين بأن رئيس المحكمة له ان يصدر امره فيما يطلب اليه ان يأمر به وان دعوى الاسترداد ليستا جديتين

وحيث ان افلاس المدعي الاول لا يؤثر على هذه الدعوى لان البيع من مصلحة المدعي الثاني وهو ذو صفة في التقاضي ولا عيب في شكل الدعوى بالنسبة له وفوق هذا فان تقايصة المدعي الاول، قد انتهت بالحكم الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ من محكمة مصر المختلطة فيجوز له بعد هذا التاريخ التعاقد والتقاضى فيما لا يمس أموال التفليسة التي صفيت بهذا الحكم فيتمتع اذا طرح هذا الدفع والانصراف عنه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ وبورلى تحت رقم ٢٤١ وتعليقات جلا د على المادة ٢١٦ من القانون التجارى

وحيث ان المادة ١٢٧ مرافعات وما يليها من مواد الباب الذي ذكرت فيه صريحة في ان لكل من يريد استصدار أمر من رئيس المحكمة او قاضى الامور المستعجلة ان يفعل ذلك بتقديم طلب ينظر فيه ويصدر الامر ان كان هناك محل لصدوره وقد فصلت تلك المواد طريقة التظلم من امثال الامر الذي يصدر على هذه الطريقة فلا محل بعد هذا الجلاء في النص للدفع بعدم اختصاص رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه باصدار أمر بناء على عريضة خصم اذ ان نوع الاوامر والشأن الذي يجوز صدورها فيه قد ترك على اطلاقه ولم يقيد بأى حصر

وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الامر فانه وان كانت دعوى الاسترداد توقف بيع المحجوزات الا انه يحصل كثيراً ان تبدو للفضاة دلائل ناطقة على ان المسترد واهى الحق الى حد يقرب من اليقين بانه انما أراد بتواطئه مع المحجوز عليه ان يستغل نصوص القانون لمحاربة تنفيذه ففى مثل هذه الاحوال يحسن رد هذا الكيد واهباط تلك الحيل ولقد جاء القانون رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ مؤيداً لهذا الرأى ويلوح للمحكمة ان صدوره كان تسجيلاً لمذهب القضاء المختلط في هذا الشأن فافر ما كان يحكم به من

فقبل في تلك المحاكم من جواز الامر بالبيع من
قاضي الامور المستعجلة اذا استبان ان دعوى
الاسترداد جوفاء لاحق فيها

وحيث ان ذلك القانون صدر للقضاء المختلط
دون الاهلي فلا سبيل لتطبيقه في هذه الدعوى
الا ان روحه يجب أن يكون لها أثر في الاحكام
الاهلية تحبيذا لرأى وجه احترامه الشارع في
شق من تشريعه

وحيث ان سلوك المدعي الاول في استرداده
وقموده عن دفع رسم دعواه ثم تمهل للمدعى عليه
الثاني في تنبع حقه مع علمه بالحجز كل هذه
البواديريب كثيراً في جدية الدعويين وتبرر
صدور الامر بالبيع في دور الدعوى الذي صدر
فيه والذي كان من المحتمل ان يسلك فيه المدعي
الثاني مسلك زميله المدعي الاول ويقعد عن دفع

ثلاثة أرباع رسم دعواه
وحيث انه قد بدا بعد ذلك للمحكمة ان
المدعى الثاني قد اعتدل في سبيله وانتظم في
تقاضيه ودفع الرسم

وحيث ان هذه الخطوة مضافا اليها تبين
التشريعين الاهلي والمختلط في هذا الشأن كما
تقدم تجعل القضاء بالفناء أمر البيع الصق بنص
القانون واحفظ لشكله من التوسع في التأويل
لا سيما وان الحيلة تطمن لذلك والضرر قد
ظهر انه هين لما تبين عند مناقشة الخصام من
سعة حال المدين

من اجل ذلك
حكمت المحكمة حضوريا بالفناء امر البيع
الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ والزام المدعي
عليه بالمصاريف و ١٠٠ قرش اتماعا للمعاماه

القوانين والقرارات والمنشورات

استثنائية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ قانوني تقرر في احكام سابقة جزا لها أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوي واحالتها علي دوائر محكمة الاستئناف بمجتمعة ومكونة من عدد فردي من المستشارين لا يقل عن خمسة عشر . »

مادة ٢ - علي وزير الحفائية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر بسراي رأس التيف في ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٤٠ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١)

فؤاد

من عهد صدور القوانين الاهليه وتشكيل المحاكم النظامية لم يصدر قانون اكثر فائدة للمتقاضين من القانون رقم ٣٠ سنه ١٩٢١ المنشور بهذا العدد . فلا غرو اذا رحبت به مجلة المحاماء التي ستشرف من الآن بنشر قرارات الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف في صدر اعدادها المقبلة

قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١
لنزع تناقض الاحكام بمحكمة الاستئناف الاهلية
نحمن سلطان مصر

بعد الاطلاع علي الامر العالي الرقيم ١٤
يومية سنة ١٨٨٣ الصادر بلائحة ترتيب المحاكم
الاهلية

وعلي قانون المرافعات في المواد المدنية
والتجارية أمام المحاكم الاهلية
وبناء علي ما عرضه علينا وزير الحفائية وبعد
موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - زيدت في قانون المرافعات في
الواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية مادة
جديدة (تكون المادة ٣٧١ مكرره) هذا
نصها :

« كلاً من دوائر من دوائر محكمة الاستئناف
لدي النظر في احدي القضايا ان النقطة القانونية
المقضى اليها سبق صدور احكام

فهرست العدد الثالث

(المباحث القانونية والتشريعية)

- مركز الوارث في القوانين المصرية
ص ١١٣
- (الأحكام)
- ٤١ اصلاحية الاحداث وايفاف التنفيذ « ١٣١
- ٤٢ تميز وصف التهمة . نقض « ١٣٣
- ٤٣ موظف . رفته لغير سبب قانوني تعويض اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .
التميين على سبيل الاختيار « ١٣٤
- ٤٤ شفعة . العرض الحقيقي حجز قيمة الرهن « ١٣٩
- ٤٥ استئناف . حكم المحاكم الابتدائية . وقف . مواعيد الاعلانات والاجراءات .
رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة . تأثير ذلك في المواعيد . عرض
أقل من الثمن الوارد بالعقد . تحقيق « ١٤٢
- ٤٦ بيع عقار . عدم تعين الثمن . استمرار انتفاع البائع بالعين . وصيه . لا بيع ولا هبة « ١٤٤
- ٤٧ نقض الحكم . سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد النقض . الجرائم
المرتبطة . التعويض في حالة الخطأ المشترك « ١٤٧
- ٤٨ اخفاء الاشياء المسروقة . السرقة . خيانة الامانة : النصب « ١٥١
- ٤٩ دعوى فسخ ايجار . تقديرها « ١٥٦
- ٥٠ الافلاس - واهاية التقاضى - دعوى الاسترداد - الاوامر على عريضة
بيع الاشياء المحجوز عليها حين الفصل في دعوى الاسترداد « ١٥٩
- (القوانين والقرارات والمنشورات)
- قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ « ١٦٣

2/5

المحامي

مجلة قضائية شهرية

تصدرها نقابة المحامين الاهليين

.....

رئيس التحرير : صليب سامي المحامي

ثن العدد الواحد

عشرة قروش



الاشتراك السنوي

مائة قروش



جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بعمارة زعيب ثمة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون ثمة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالفيحالة
القاهرة



العدد الخامس - السنة الثانية
فبراير سنة ١٩٢٢

حتى عن التأجيل في الجلسات الأربع الأولى
بل كانت الطلبات من المستأنف عليها الأولى
لاحضار اعلام الوصاية ومرة لانبات غيبة
المستأنف عليه الثاني

وحيث أنه مع ثبوت هذا في محضر الجلسة
لا يمكن اعتبار المستأنف متهاونا في تقديم
دفعه الى ما بعد الوقت الذي أباح له فيه القانون
تقديمه

وحيث أن المستأنف لا يعتبر بصبره على
التأجيل أربع مرات أنه تنازل عن دفعه الذي
كان في نفسه كما يقول خصمه مفسرا سكونه
بهذا المعنى بل الواجب أن يصدر منه صراحة
ما يفيد التنازل وقد حدد القانون في المادة ١٣٤
مرافعات أساس التنازل المستفاد وهو ابداء
دفع أو أخرى قبل الدفع بعدم الاختصاص أو
أبداء أقوال أو طلبات ختامية في أصل الدعوى
فلا يصح تحطى هذا الأساس واستخلاص
التنازل من اعتبارات أخرى

وحيث أن المستأنف يستند في دفعه بعدم
الاختصاص الى أن نصاب الدعوى هو فوق
ما للمحكمة الجزئية أن تقضى فيه لأن قيمة
ايجار الثلاث السنوات الذي تقضى المادة ٣٤٦
مرافعات باحتسابه جميعا يربو على مائة وخمسين
جنيها

وحيث أن المستأنف باعتاده على نص

المادة ٣٤٦ مرافعات وحدها قد تجاهل المادة
٢٦ مرافعات على حين أن دعاوى فسخ الايجار
وتقدير النصاب فيها يجب أن يرجع فيها الى نص
تيفك المادتين لانها تكملان بعضها بعضا في
هذا الاعتبار فالمادة ٢٦ تشترط لاختصاص
المحكمة الجزئية ان يكون الايجار السنوي
لا يزيد على مائة وخمسين جنيها في السنة معها
بلغت قيمة المبلغ المطالب به أي مهما بلغت قيمة
سني الايجار مضافة الى بعضها على مقتضى نص
المادة ٣٤٦ وتشترط لأن يكون حكم المحكمة
الجزئية نهائيا أن لا يزيد المدعى به على عشرين
جنيها أي لا تزيد قيمة سني الايجار مضافة الى
بعضها على مقتضى نص المادة ٣٤٦ (ان كان
هناك سنون عدة) على هذا النصاب

وحيث أن المستأنف مسلم في عريضة
استئنافه بأن قيمة الايجار السنوي أقل من المائة
وخمسين جنيها ولكنه يستند الى المادة ٣٤٦
في ضم قيمة ايجار السنين الثلاث وهي تزيد
على المائة وخمسين جنيها ويستخلص من هذا
ان النصاب على مقتضى القاعدة العامة يفوق
النصاب الجزئي

وحيث أن هذا الاستناد لا محل له لانه
تجاهل المادة ٢٦ مرافعات كما تقدم

وحيث ان القول بأن الفقرة الأولى من
المادة ٢٦ مرافعات إنما ذكر فيها فسخ الايجار

الافلاس ولكنه يسترد اهليته بمجرد صدور الحكم
بإدائه التغطية ويصبح أهلاً للتعاقد والتقاضى فيها
لا يمس أموال التغطية التي صفيت بالحكم الأخير
ولقد استند الحكم الى

حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ أبريل سنة
١٨٨٥ - راجع شرح لورالي على المادة ٢٢٤ صحيفة
٢٤١ فقره ٢ - راجع شرح جلال على المادة ٢١٦
تجارى صحيفة ٨٣ - فقره ٢ .

ليون كان - طبعه ثالثة سنة ١٨٩٤ - صحيفتي
٩٢٣ و ٩٢٤

ونضيف الى ما تقدم

ان عدم اهلية المثلث نسي انما وضع لحماية
حقوق الدائنين فلا يجوز لغيرهم ان يتمسكوا به قبل
المثلث . (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في
٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٩ . المجموعة الرسمية سنة ٢
صحيفة ١٤

فهرست العشر السنوات الاولى صحيفة ١٢٨
فقره ١٥٩٥)

٢ - يجوز للعاجز ان يستصدر امر التقاضى
(قاضى الامور الوفية او قاضى الامور المستعجلة)
بييع الاشياء المحجوز عليها ريثما يفصل في دعوى
الاسترداد اذا تبين ان هذه ليست جدية وذلك لان
الاورام التي تصدر من القاضى بناء على عريضة خصم
ليست محدودة ولان لا نص يمنع من الحكم بالبيع
في هذه الحالة وقياسنا على احكام المحاكم المختلطة
وأخيرا لان القانون المختلط رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ انما
جاء مسجلا لمذهب القضاء المختلط في هذا الشأن .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسبوط الاهلية

بالجاسة المدنية المنعقدة علنا بمرأى المحكمة
في يوم الخميس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تحت

في معرض من القول يستفاد منه أن الغرض
قصر تحديد النصاب بطريقة التوسع على طرفي
عقد الإيجار فالمتأجر والمؤجر وحدهما هما
الذيان يقدران دعواهما على مقتضى قواعد تلك
الفقرة هو قول لا يصح الاخذ به مع اطلاق
النص اذ يبعد ان يكون الشارع أراد أن يقدر
الدعوى بالنسبة لطرفي عقد الإيجار بقدر
ويقدرها بقدر آخر لمن عداهما من عساه يكون
ذا مصلحة في طلب الفسخ أو الاخلاء او غير
ذلك مما جاء في ذلك النص

وحيث أنه يتبين من ذلك أن الدفع بعدم
الاختصاص غير جدير بالقبول لا لما ذهبت
اليه محكمة اول درجة من أن للمتأنف تأخر
في أبدائه بل لان الفقرة الاولى من المادة ٢٦
مراعات تسقط جميعته

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعي للمقدم من المتأنف وقبول الاستئناف
شكلا وأمرت الأخصام بالتكلم في الموضوع
وحدثت لذلك جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

٥٠

الافلاس . واهلية التقاضى . دعوى الاسترداد
الاورام على عريضة . بيع الاشياء المحجوز عليها
لحين الفصل في دعوى الاسترداد

١ - عند يفقد المثلث اهلية التقاضى بصور حكم

طلباً لرئيس المحكمة بصفته قاضى الامور المستعجلة
بالمحكمة الكلية ذكر فيه ان دعوى الاسترداد

اللتين دفعهما المدعيان ليستا جديتين ولا يراد
بهما الا الوقوف في وجه الاحكام السائدة علي

الشيخ عبد الحكيم بدليل ان المدعى الاول لم
يدفع بقية رسوم دعوى الاسترداد والمدعى

الثاني لم يرفع دعواه الا بعد ان فات أمد طويل
وبعد ان اخفق المدعى الاول علي حين ان كان

حاضراً للحجز وقرراً امام المحضر ان البضاعة
المحجوز عليها له والتمس للمدعى عليه صدور

الامر ببيع الاشياء المحجوز عليها حرصاً علي
قيمتها باستمرار تدهور الاعمان فصدر الامر

بيعها علي ان يودع عنها بخزينة المحكمة ريثما
يفصل نهائياً في دعوى الاسترداد

وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع المدعيان
تظلماً الى المحكمة وحدد لئنظره جلسة اليوم

وفيهما أبدى الطرفان دفاعهما علي ما جاء مفصلاً
في محضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
اوراق القضية والمدولة قانوناً

حيث ان دفاع المدعين ينحصر في ان
المدعى الاول محكوم بافلاسه من محكمة مصر

المختلطة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٦ فلا صفة له
في التقاضى وان رئيس المحكمة ليس مختصاً باصدار

رئاسة حضرة محمد لبيب عطية بك وكيل
المحكمة

وعضوية حضرتى حسين صادق افندى
ورياض فاته افندى القاضيين

وكاتب الجلسة احمد زكي افندى
صدر الحكم الآتى :

في القضية الكلية رقم ١٢٢ سنة ١٩٢١
للقامة من هاتم احمد عبد الفتاح بك ومحمد قرشي

ضد
عبد الرحمن حسن سالم بك وقلم محضرى

محكمة ملوى
وقائع الدعوى

صدورت للمدعى عليه احكام بمبلغ ١٤٣٣ ج
و ٣٦٠ م ضد الشيخ عبد الحكيم احمد عبد الفتاح

أخى المدعى الاول شرع في تنفيذها في مارس
سنة ١٩٢٠ فحجز علي متقولات وبضائع بيندر

ملوى دفع عنها المدعى الاول دعوى استرداد
حكم برفضها غيائياً ثم أيد هذا الحكم في ١٨

اكتوبر سنة ١٩٢٠ عند نظر الممارسة التى
رفعت منه وكان المدعى المذكور قعد عن دفع

ثلاثة ارباع الرسوم فدفعها المدعى عليه
بعد رفض معارضة الدعوى الاولى رفع

المدعى الثانى دعوى استرداد عن البضائع المحجوز
عليها لا تزال معلقة

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدم للمدعى عليه

أمر بالبيع كالذي صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ورفق هذا التظلم بشأنه وإن المدين المحجوز عليه ملي فلا خطر على حقوق الدائن بمرور التعميل ومنافاة النص التقاضي الذي يقضى بإيقاف بيع المحجوزات اذا رقت دعوى استرداد والمدعي عليه رد علي ما تعلق بصفة المدعي الاول انه يحكم الافلاس قد أصبح بنير صفة في دعوى الاسترداد وأصبحت تلك الدعوى ساقطة من نفسها لرفعها من غير ذي أهلية للتقاضى باسمه فهي لا تمنع اجراء البيع ورد على بقية دفع المدعين بأن رئيس المحكمة ان يصدر امره فيما يطلب اليه ان يأمر به وإن دعوى الاسترداد ليستا جديتين

وحيث ان افلاس المدعي الاول لا يؤثر علي هذه الدعوى لان البيع بمصلحة المدعي الثاني وهو ذو صفة في التقاضي ولا عيب في شكل الدعوى بالنسبة له فوفق هذا فان تفليسة المدعي الاول، قد انتهت بالحكم الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ من محكمة مصر المختلطة فيجوز له بعد هذا التاريخ التعاقد والتقاضى فيما لا يمس أموال التفليسة التي صفيت بهذا الحكم فيتين اذا طرح هذا الدفع والانصراف عنه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ وبورلى تحت رقم ٢٤١ وتعليقات جلا على المادة ٢١٦ من القانون التجارى

وحيث ان افلاس المدعي الاول لا يؤثر علي هذه الدعوى لان البيع بمصلحة المدعي الثاني وهو ذو صفة في التقاضي ولا عيب في شكل الدعوى بالنسبة له فوفق هذا فان تفليسة المدعي الاول، قد انتهت بالحكم الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ من محكمة مصر المختلطة فيجوز له بعد هذا التاريخ التعاقد والتقاضى فيما لا يمس أموال التفليسة التي صفيت بهذا الحكم فيتين اذا طرح هذا الدفع والانصراف عنه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ وبورلى تحت رقم ٢٤١ وتعليقات جلا على المادة ٢١٦ من القانون التجارى

وحيث ان افلاجه ولم يقيد بأى حصر
وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الامر فانه
وان كانت دعوى الاسترداد توقف بيع
المحجوزات الا انه يحصل كثيراً ان تبدو للقضاة
دلائل ناطقة على ان المسترد واهى الحق الى حد
يقرب من اليقين بانه انما أراد بتواطئه مع
المحجوز عليه ان يستغل نصوص القانون لحاربة
تنفيذه في مثل هذه الاحوال يحسن رد هذا
الكيد واهباط تلك الحيل ولقد جاء القانون
رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ مؤيداً لهذا الرأى ويلوح
للمحكمة ان صدوره كان تسجيلاً لمذهب القضاء
المختلط في هذا الشأن فاقر ما كان يحكم به من

قبل في تلك المحاكم من جواز الامر بالبيع من قاضي الامور المستعجلة اذا استبان ان دعوى الاسترداد جوفاء لا حق فيها

وحيث ان ذلك القانون صدر للقضاء المختلط دون الاهلي فلا سبيل لتطبيقه في هذه الدعوى الا ان روحه يجب أن يكون لها أثر في الاحكام الاهلية تحبيذا لرأى وجهه احترامه الشارع في شق من تشريعه

وحيث ان سلوك المدعي الاول في استرداده وفموده عن دفع رسم دعواه ثم تمهل للمدعى عليه الثاني في تتبع حقه مع علمه بالحجز كل هذه البوادير تريب كثيراً في جدية الدعويين وتبرر صدور الامر بالبيع في دور الدعوى الذي صدر فيه والذي كان من المحتمل ان يسلك فيه المدعي الثاني مسلك زميله المدعي الاول ويقعد عن دفع

ثلاثة أرباع رسم دعواه وحيث انه قد بدا بعد ذلك للمحكمة ان المدعي الثاني قد اعتدل في سبيله وانتظم في تقاضيه ودفع الرسم

وحيث ان هذه الخطوة مضافا اليها تبين التشريعين الاهلي والمختلط في هذا الشأن كما تقدم تجعل القضاء بالناء أمر البيع الصق بنص القانون واحفظ لشكله من التوسع في التأويل لا سيما وان الحيلة تطمئن لذلك والضرر قد ظهر انه حين لما تبين عند مناقشة الاخصام من سعة حال المدين

من اجل ذلك حكمت المحكمة حضوريا بالناء امر البيع الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ والزام المدعي عليه بالمصاريف و ١٠٠ قرش اتعابا للمحاماه

القوانين والقرارات المنشورات

قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ استثنائية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر
 لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الاهلية
 نحن سلطان مصر
 بعد الاطلاع على الامر المالى الرقم ١٤
 بونية سنة ١٨٨٣ الصادر بلاحة ترتيب المحاكم
 الاهلية

وعلى قانون المرافعات في المواد المدنية
 والتجارية أمام المحاكم الاهلية
 وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وبعد
 موافقة مجلس الوزراء

وسمنا بما هو آت
مادة ١ - زيدت في قانون المرافعات في
 للواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية مادة
 جديدة (تكون المادة ٣٧١ مكرره) هذا
 نصها :

« كلمات دائرة من دوائر محكمة الاستئناف
 لدي النظر في احدي القضايا ان النقطة القانونية
 المقضى البت فيها سبق صدور أحكام

من عهد صدور القوانين الاهلية وتفصيل
 المحاكم النظامية لم يصدر قانون اكثر فائدة
 للمتقاضين من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ المنشور
 بهذا العدد . فلا غرو اذا رحبت به مجلة المحاماة
 ستشرف من الآن بنشر قرارات الجمعية العمومية
 لمحكمة الاستئناف في صدر اعدادها المقبلة

صدر بسراي رأس التين في ٢١ ربيع
 الأول سنة ١٣٤٠ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١)
 فؤاد

فهرست العدد الثالث

(المباحث القانونية والتشريعية)

- ص ١١٣ مركز الوارث في القوانين المصرية
(الأحكام)
- ٤١ اصلاحية الاحداث وايقاف التنفيذ
- ٤٢ تميز وصف التهمة . نقض
- ٤٣ موظف . دفعه لغير سبب قانوني تعويض اختصاص المحاكم بنظر الدعوى
- ٤٤ شفعه . المرض الحقيقي . حجز قيمة الرهن
- ٤٥ استئناف . حكم المحاكم الابتدائية . وقف . مواعيد الاعلانات والاجراءات . دفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة . تأثير ذلك في المواعيد . عرض أقل من الثمن الوارد بالعقد . تحقيق
- ٤٦ بيع عقار . عدم ثمين الثمن . استمرار انتفاع البائع بالعين . وصيه . لا بيع ولا هبة
- ٤٧ نقض الحكم . سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد النقض . الجرائم المرتبطة . التعويض في حالة الخطأ المشترك
- ٤٨ اخفاء الاشياء المسروقة . السرقة . خيانة الامانة : النصب
- ٤٩ دعوى فسخ ايجار . تقديرها
- ٥٠ الافلاس - واهلية التقاضي - دعوى الاسترداد - الاوامر على عريضة بيع الاشياء المحجوز عليها حين الفصل في دعوى الاسترداد
- (القوانين والقرارات والمشاريع)
- قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين

رئيس التحرير : صليب سامي الحامى

ثمن العدد الواحد

عشرة قروش



الاشتراك السنوي

مائة قروش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمادة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالقاهرة
القاهرة



العدد الخامس - السنة الثانية
فبراير سنة ١٩٢٢

المبادئ القانونية والتشريعية

مركز الوارث في القوانين المصرية

رد على رد

وعلاها مضي بعض مسائل لم يسلك فيها سبيل التحقيق، العلمي فقرر تجاوزا وبصورة مطلقة غير مقيدة أن الوارث في القانون الروماني يلتزم بالديون الى حد أو بعبارة أخرى يكون وارثا بشرط الجرد، مع انه لا يكون كذلك الا بشروط لا يوجد نظيرها في القانون المصري الذي يريد قياسه على القانون الروماني، وتكلم عن امتياز الدائنين في معرض البحث في فصل الاموال الناتج عن شرط الجرد، والامتياز لا يحصل الا في نوع آخر من فصل الاموال هو الذي يطلبه الدائنون حماية لحقوقهم من تصرفات الوارث

أمر بهذا ولا اربث وان كنت أعتقد أنه نقص يجب ان يخلص منه بحث علمي محض الخطأ كله في طرق التفسير والاستنتاج التي يضعها لنا حضرة المحاضر لتبين منها غرض

أني حضرة الاصولي الفاضل احمد بك عبد اللطيف محاضرة بنادي المدارس العليا في مركز الوارث في القوانين المصرية ذهب فيها الى خلاف ما ذهبت اليه من أن تقرير حقوق الورثة ودائني المورد على التركة راجع الى الشريعة الاسلامية وحمل نصوص القانون المصري مالا نمحله فاستنبط منها أحكاما مؤداها أن حقوق التركة تنقل الى الوارث بلا قيد، وأن الالتزامات تنقل الي ذمته بمحد، فنصرقائه في التركة صحيحة حتى يمكن ابطالها بدعوى ابطال تصرفات المدين وحتى تتوفر فيها شروط هذه الدعوى ومنها الغش واني علي احترامى لحضرته واعجابي بمقدرته لا أري بدا من نقض مذهبه وبيان وجه الحق في النصوص التي استشهد بها وأخذ عليه أنه فضلا عن عدم استقراره أصول هذه النصوص

الشارع المصري وأنا مقدمون بين يدي المناقشة في رأي الشارع المصري كلمة عن الغرض من أحكام التركات وكيفية تحقيق ذلك الغرض في القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية

الغرض الأكبر من أحكام التركات هو إيصال الحقوق لأربابها، والحقوق المتنازعة اثنان حق الدائنين وحق الورثة ، وليس تحديد حق المشتري من الوارث داخل في هذا الغرض وإنما ينتج عن بيان حقوق الدائنين والورثة . وحق الدائنين أولى بالتقديم من حق الورثة . لا يختلف في ذلك قانونان

تحقيق هذا الغرض في القانون الفرنسي حاصل باعتبار الوارث مستمرا شخصية للمورث حقه ودينه دينه يدفعه ما آل إليه ومن ماله الشخصي وينتج عنها ان تصرفات الوارث تقع صحيحة الا اذا كان يمكن إبطالها بدعوى إبطال تصرف المدين . ولكن هذه القاعدة قد تلحق ضررا بالورثة اذا كانت التركة مستغرقة

بالدين اذ يجب عليهم الوفاء بما زاد من ديون التركة على أموالها من ماله الشخصي وقد تلحق ضررا بالدائنين اذا كان الوارث مفلسا أو خيف تصرفه في أعيان التركة فلا يجدون في يد الوارث ما يكفي لسداد ديونهم أو يزاحمهم دائره فيصبح ما يقتضونه أقل مما لهم تلافيا للضرر الاول بأح القانون الفرنسي

وقد تلحق ضررا بالدائنين اذا كان الوارث مفلسا أو خيف تصرفه في أعيان التركة فلا يجدون في يد الوارث ما يكفي لسداد ديونهم أو يزاحمهم دائره فيصبح ما يقتضونه أقل مما لهم تلافيا للضرر الاول بأح القانون الفرنسي

تلافيا للضرر الثاني أبيع للدائنين أن يطالبوا فصل أموال التركة عن أموال الوارث حتى لا يبددها أو يزاحمهم فيها دائره وهو مفلس ويكون لهم بمجرد طلب الفصل هذا التقدم على غيرهم فاذا سجلوه على عقار صبح لهم متابعة المقار انى كان أي كانت حقوق المشتري من الوارث مثقلة بحقوق دائني التركة ، الى غير ذلك من النتائج التي روعيت فيها مصلحة الدائنين

الشريعة الإسلامية تفرق في انتقال الحقوق بين التركة للمستغرقة وغير المستغرقة فهي على

حكم ملك الميت في الاولى وهي ملك الوارث في الثانية (راجع في تفصيل هذا ترجمة المحاضرة الفرنسية المنشورة في الجريدة) أما الديون فهي على أي حال متعلقة بالتركة لا يسأل عنها الوارث في أمواله، قروا ذلك لأن الدين لا ينتقل من ذمة إلى ذمة إلا بالرضا ولأن الميت مصلحة في أن تسدد ديونه من أمواله التي تركها فلا يجوز أن تحول تصرفات الوارث دون توفير هذه المصلحة، فللذاتين إبطال تصرفات الوارث إذا نتج عنها ضرر لهم. فترى أن حماية حقوق الذاتين حاصلة بحقوقهم في إبطال التصرفات أي بصيرورة حقهم عينيا متعلقا بالمال بعد الموت ولم يكن لهم ذلك قبله. وطبيعي أن يكون الحكم كذلك والمورث وهو موضع قفتم غير موجود وأموال الوارث ليست محلا لقضاء ديونهم والوارث وهو واضع اليد يخشى تبديده للتركة. هذا فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات أما اليد فان يد الوارث كيد المورث أي هو خليفته فيها مستمر لها. هذه أحكام التركة في الشريعة إذا لم يتغل عنها الوارث فإذا تخلى عنها لاستغراقها مثلا أقيم عنها وكيل يطالب بما لها ويطالب بما عليها ويقضى في وجهه. فترى أن إيصال الحقوق لأربابها حاصل بشكل تام مفيد واف بالحاجة والفرض الذي عرفنا وجوب تحقيقه

لم يتغير في عهدنا هذا عما كان عليه في عهد الفقهاء الذين وضعوا هذه الأحكام كما أنه لم يتغير في القانون الفرنسي عما كان عليه في القانون الروماني فإذا كانت قواعد القانون الفرنسي هي في مجموعها قواعد القانون الروماني فأما جتنا نحن بتغيير قواعد الشريعة واجتلاب قواعد منترعة من قوانين أخرى لا تتصل بتاريخنا وتصورتنا الاجتماعية. ولا أقوم وجه ابدال نظام بأخر إذا كانا متساويين في الوصول إلى الغرض المشترك إلا أن يكون ذلك عبثا. وقد شهد بعض علماء فرنسا ممن كاتبوني بأن نظام الشريعة واف بالفرض، وذهب آخرون إلى تفسير حالة التركة في القانون الفرنسي عند قبول الوارث لها بشرط الجرد بما لا يخرج عن تصورات الفقهاء ولم يعترض عليهم بأن هذا التفسير مضيق للحماية المطلوبة منقص من الضمانات الواجبة

ان كان شيء قد تغير في زمننا هذا عن زمن الفقهاء فهو سرعة تبادل المنافع وضعف الذمم وفساد الاخلاق وهذا لا يعالج بتغيير القواعد نفسها وإنما يقضى بإحاطتها بأجرائات وطرق اثبات تناسب وقتنا

من العبث ان يقال ان أساس هذه القواعد وهو حبس المدين بالدين قد زال فوجب زوالها بزواله فإنه فضلا عن أن حبس المدين بالدين لم يكن على الإطلاق الذي يصفه به المحاضر فإنه

الفرض المطلوب تحقيقه في أحكام التركات

لم يكن علة هذه الاحكام . علة هذه الاحكام هي اتصال الحقوق لاربابها وهذه لم تنقطع . وجب ان عليها كانت الحبس فان زوال العلة لا يؤثر اذا قام مقامها علة اخري وكان الحكم صالحا لهيئة اجتماعية لاندين بوجود العلة الاولى ، وفي نظام التوارث الانكليزي والفرنسي مثال واضح على هذا . لا عبرة أيضا بالقول بان النص القرآني « من بعد وصية يوصون بها او دين » يحتمل التفسير الذي يذهب اليه المحاضر فاننا لسنا في مقام اجتهاد والاجتهاد تشريع وانما نحن في مقام تفسير قانون مصرى يحيل على قواعد الشريعة والقواعد للتطبيق هنا هي الاقوال الراجحة في مذهب الامام الاعظم وعلى التسليم بأنه لا تعارض بين النص وتفسير المحاضر وان اجتهاده مفتوح له بانه فليس عدم وجود التعارض دليلا مرجحا للأخذ بأقواله اذا لم يقم على الأخذ بها دليل بل هو رد على من يحتج عليه بالنص ولم تحتج عليه بالنص وانما كان دليلنا تفسير الفقهاء الذي يحيل عليه القانون دون غيره . على اني لا افهم الحاجة للاجتهاد والمحاضر يقول ان قواعد الشريعة غير منطبقة فسواء عنده كانت له او عليه عرفنا حكم الشريعة في انتقال الحقوق والالتزامات بالموت وانه ليس في تغير الاحوال الاجتماعية والاقتصادية مانع عقلا من اخذها

بقى علينا حكم النقل . هل قضى القانون المصرى باتباعها ووضع نظاما خاصا لذلك الانتقال . احالت المادة (٥٤) وهي واقعة في باب اسباب الملكية وانتقال الحقوق العينية على قانون الاحوال الشخصية وهو في مصر الشريعة الاسلامية

فسر حضرة المحاضر هذه المادة بأنها تحيل على مسائل الاحوال الشخصية كترتيب درجات القرابة وأسباب الارث وتبين الانصباء ونسب ان هذه المسائل تتعلق بالاحوال الشخصية الصرفة ، ويمتنع على المحاكم الاهلية النظر فيها بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . فاذا قام نزاع امام المحاكم الاهلية في احدى هذه المسائل اوقفت المحكمة النظر في القضية وأحالت الخصوم على المحكمة المختصة وهي المحكمة الشرعية . والمادة (٥٤) احدى مواد القانون المدني الاهلي الذي وضع لتطبيق المحاكم الاهلية وهي داخلة في باب اسباب الملكية والحقوق العينية . وليس لهذا الباب اتصال بالاحوال الشخصية التي يشير اليها حضرة المحاضر . فلا يمكن والامر كما ترى أن تصرف الاحالة الى غير الاحكام العينية التي يقررها قانون الاحوال الشخصية ، أي لا يمكننا لأن نفسر المادة تفسيراً صحيحاً ان تقدر انها متعلقة بأسباب الارث وطرق الحرمان منه وتعيين الانصباء

وانما ظاهر نصها وبالباب الذى هى داخله فيه والقانون الذى هذا الباب هو أحد ابوابه تدل على ان المراد منها تعيين كيفية امتلاك الوارث بطريق الارث أى الرضا بحكم الشريعة فى حق الوارث على التركة بحسب ما اذا كانت مستغرقة أو غير مستغرقة ومن غير المعقول ان لا يرضى الشارع المصرى بحكم الشريعة فى مصادير حقوقها لان ذلك يكون تناقضا فى الفرض ولان الالتزامات جزء من التركة مقابل للحقوق فيجب ان يكون القاضي فى امرها هو ذلك الذى قضى فى امر الحقوق على ان الشارع المصرى وهو ينقل عن القانون الفرنساوى ترتيبه واحكامه لم يتعرض مطلقا للأخذ بقواعده فى مسائل الموارث واعتبر انه لو أخذ ببعضها دون البعض الآخر أدخل بالتامسك الذى يجب ان يتوفر لها فتركها مجلة واحدة وباب الموارث فى القانون الفرنساوى شامل لاحكام انتقال الحقوق والالتزامات بالموت على وجه التفصيل وأسباب الارث وانصاء الورثة وغير ذلك فلا يمكننا ان نفرض بحال من الاحوال أن الشارع المصرى أهمل مسألة كلية كهذه فامتنع عن الأخذ بقواعد القانون الفرنساوى ولم يرض باحلال قواعد الشريعة محلها لان ذلك تقص فى اداء الواجب الذى ننب نفسه اليه

يقول حضرة المحاضر ان هناك طريقتين لتفسير النصوص القانونية : الاولى ان تعتبر النص كلا قائما بذاته والثانية ان يوصل بينه وبين النصوص الأخرى وان توفق بينه وبين روح القانون . وان الطريقة الثانية هى وحدها الطريقة المعقولة الواجب اتباعها . هذا حق لانقول فيه انه حق أريد به باطل وانما القاعدة التى وضعها قاعدة كلية تحتاج فى تطبيقها على موضوعنا هذا الى قواعد أخرى منها ان نصوص الكليات أدل على روح القانون من نصوص الجزئيات ، وان الجزئيات تفسر بالكليات ولا عكس . هذه قواعد عقلية ومنطقية لانظان اننا فى حاجة الى التدليل عليها فاذا كان حضرته لا يعلم بان الماده (٥٤) تحيل على أحكام الشريعة فيما يتعلق بانتقال الحقوق والالتزامات بالموت بالرغم عما يبناه من انه لا يمكن ان يكون للشارع المصرى موقف آخر ، واذا كان يقر ان الماده (٥٤) تقرر انتقال الحقوق بالمرث انتقالا مطلقا لا قيد فيه مع ان هذه الماده تقول أن الحكم فى انتقال الحقوق يكون بحسب قواعد الشريعة تقول : اذا كان ينكر ان تكون الاحالة واقعة حيث ينطق بها القانون فكيف يجوز له أن يقول فى موضع آخر من المحاضرة ان الوارث يلتزم بالديون بحسب بحكم الاحوال الشخصية والقانون لم يذكر كلمة عن انتقال الالتزامات ؛

ان لم يكن هذا تناقضاً فكيف يكون التناقض وكيف يجوز له أن يجزيء قواعد الشريعة ، فيأخذ منها ما يريد ويترك ما يريد ، وهو يعلم أن نظام التوريث نظام متماسك الاطراف متسلسل الحلقات ، كل قاعدة من قواعد لها نتائج معينة لا يمكن فصلها من القاعدة التي أنتجتها فلا الشريعة الاسلامية تقول ان الوارث ملزم بالديون بعد . ولا هي ان قالته تقبل ان تؤخذ منها هذه القاعدة دون النتائج التي ترتبها عليها . يرمينا بالاضافة الى القانون اذ تقول بأن انتقال الالتزامات يجب أن يجري على حكم الشريعة

عن مبالغته في القول بأن من الآجال مالا يحل (بدأ) (لان الاجل المنصوص عنه بالمادة (٤٨٠) يحل في بعض الظروف) فاننا لم نقل بتطبيق قواعد الشريعة في هذا المردد لاننا نرى ان قواعد الشريعة تنقيد بما قرره القانون المصري من القواعد العامة التي يجب تطبيقها في كل الاحوال ، المادة (٨٧) فيما يخص ملكية المنقولات و (١٠٢) فيما يتعلق بحلول الآجال فاعدتان عامتان واجب تطبيقهما أياً كانت الظروف . هذا فضلاً عن أن رأيه في الشريعة فيه نظر

وينسى نفسه اذ هو يفعل ذلك وينسب الى الشريعة ما ليس منها . وهل من الممكن أن يدال على حكم الشريعة في انتقال الالتزامات بنصوص القانون المصري الذي اعتبر المحاضر ان له نظاماً خاصاً خرج به عن قواعد الشريعة

ترك هذه المتناقضات جانباً ، ونبحث فيما سماه حضرة المحاضر نظام القانون المصري . يقوم هذا النظام في نظر حضرة المحاضر بان هناك شبهات تدعونا الى الشك في وجوب تطبيق الشريعة على التركات وبأن هناك أدلة قاطعة تبين لنا حدود ذلك النظام المصري . أما الشبهات فهي ان الشارع المصري لم يقرر حلول الآجال بالموت بل من الآجال مالا يحل أبداً والشريعة تقرر حلولها بالموت . نقول في هذا انه فضلاً

شبهة أخرى ان الحق العيني الذي نقول بوجوده في الشريعة الاسلامية لا يعرف نظامه او طبيعته أو طريقة اثباته ، اما طبيعة هذا الحق فلا تختلف عن طبيعة الحقوق العينية في القانون المصري ، وفي كل قانون آخر فرق بينها وبين الحقوق الشخصية . مزية العيني هي تفضيل صاحبه على من سواه من أصحاب الحقوق الشخصية على الشيء الذي حمل هذا الحق ، ومتابته اني كان وكلا الاثرين مقرران لحق دائن التركة في الشريعة الاسلامية . أما طريقة اثباته بالتسبغ للغير فقد أهمل القانون المصري وضع حكم لها على مثال احكام الحقوق العينية الاخرى وهو الذي عبثه عليه وتمينا لوسد هذا النقص ، اما أدلته القاطعة فسنرى

ان كانت قاطعة في الحكم بان القانون المصري له نظام خاص وان كانت تبين لنا حدود هذا النظام

اول هذه الادلة المادة (٣٩١) وهي القائلة بأن الاجارة لا تنسخ بموت أحد المتعاقدين ما لم يكن الايجار حاصل بسبب حرفته أو مهارته الشخصية . قيل ان هذه المادة تعطبق القاعدة الفرنسية التي لم ينقلها لنا القانون المصري ان الشخص يتعاقد لنفسه ولورثته من بعده . أما القاعدة ولم ننقل الينا فلا أفهم كيف يتحكم المفسر ويحجز منها هي قاعدة الشارع المصري . ولأفهم لم لا يقول ان القاعدة عندنا ان الانسان يتعاند لنفسه ولتركته من بعده . على ان عدم نسخ الايجار بالموت أمر لا علاقة له بنظام التوريث بل هو نتيجة عن طبيعة المدة نفسه . فقد يختلف بين الناس النظر فيما اذا كان عقد الايجار حاصل بسبب اعتبارات شخصية أي قائما على ثقة المؤجر بانتفاع المستأجر أو هو عقد تبادل المنافع ليس للاعتبارات الشخصية فيه دخل كما هو الحال في البلاد الكثيرة العمران حيث لا يعرف الاشخاص بعضهم بعضا ، وحيث يضمن القانون المستأجرين اذا أساءوا الاستعمال . تقول قدي مختلف الناس في النظر دون أن يكون لاختلافهم هذا أثر في تحديد قاعدة التوريث ، فإن الشافعي ومالك لم يجزوا فسخ الاجارة بالموت وأجازها الحنفية

والكل متفقون على ان التركة وحدها هي التي

تلتزم بديون المورث ومنها دين الاجارة عند

الشفعية والمالكية . يتفق رأي الشافعية والمالكية

في عدم فسخ الاجارة بالموت مع القانون

الفرنسي . والقانون الفرنسي يعتبر الوارث

ملتزما بالديون كلها والي غير حد ، فهل يمكن

ان تكون هذه القاعدة وليس فيها ذكر مطلقا

لدين الاجارة ، من يسأل عنه ، التركة والوارث

وهل الوارث يسأل عنه لحد او الى غير حد ،

هل يمكن أن تؤخذ أساسا للقول بأن الوارث

يسأل عن ديون مورثه شخصيا الى حد ، وهل

هذا هو الدليل القاطع الذي ينالحد والنظام

المصري

دليل قاطع آخر ، ان الارث ليس سببا

صحيحا يترتب عليه أن الوارث يمكنه أن يملك

شيئا غير مملوك للمورث اذا وضع يده عليه

خمس سنين (المادة ٧٦) . لم يقل القانون المصري

ولا القانون الفرنسي ذلك وانما قرره شراح

القانون الفرنسي وسنعرف بعد سبب هذا

الحكم . كل ما نقوله في هذا الدليل انه مصادرة

على المطلوب كما يسميه المنطقيون Pétition de

principe وهي ان يؤتى بالشيء المتنازع فيه أو

بنتيجة عنه دليلا على احد الوجوه اللذين قام

بينهما النزاع وهو دليل غير مقبول . نحن نريد

ان نعرف ان كان القانون المصري قد أخذ بقاعدة

الشرعية من ان التركة هي التي تلزم بالدين .
أو بقاعدة القانون الفرنسي من ان الوارث
يلتزم به شخصيا فيؤتي لنا بقاعدة من القانون
الفرنسي يظن انها نتيجة عن التزام الوارث
شخصيا وتساق دليلا على ان القانون المصري
اراد ما اراده القانون الفرنسي . هذا دليل
غير ناهض . أما معرفة ماهي قاعدة القانون
المصري في الارث هل هو سبب ملك صحيح
فتوقفة على حكم الشريعة الاسلامية . القاعدة
في فرنسا مأخوذة من ان يد الوارث يد جملة
واستمرار لا يد تفصيل وابتداء وانها تقع على
مجموع التركة لا على عين بالذات ، وسبب الملك
الذي يكتفي معه بوضع اليد مدة قصيرة ينظر
فيه الي ان يد من صدر له سبب الملك تكون
يد ابتداء وتفصيل . قيد الوارث التي هي يد
جملة واستمرار لا تصلح سببا . وحكم يد الوارث
في الشريعة الاسلامية وبالتالي في القانون المصري
حكمها في القانون الفرنسي . اتفقنا مع جفزة
الحاضر في النتيجة واختلطنا في طريقة الاستنتاج ،
ونكرر انه اذا سلم القانون المصري بهذه النتيجة
فلأن قواعد الشريعة الاسلامية ترصاها ولا
نأبأها ، لا لانها منزلة من القانون الفرنسي
ولا لأن حضرة المحاضر يريد ذلك
دليل قاطع ثالث ! يقول ان واضع اليد
بسبب معلوم غير أسباب التملك كالمتأجر

والمستجير والمستودع وورثتهم لا يستطيعون
التملك بمضى المدة (المادة ١٩) وفي ذلك دليل
على ان الوارث يلتزم بديون المورث شخصيا ،
لأن الذين امتلكوا بسبب معلوم كانوا ملتزمين
بالرد ، فاذا امتنع على الوارث أن يملك بمضى
المدة فذلك لان الالتزام بالرد انتقل اليه
شخصيا . قد يكون هذا الاعتراض صحيحا لو
لم يصحك أساس عجز الوارث شيئا آخر غير
التزامه بالديون . العيب الذي لحق يد المورث
عيب مطلق دائم مادام الشيء في يده . فاذا انتقل الي
بد شخص آخر وكان لهذا الاخير يد ابتداء على
الشيء كما لو باع مستأجر شيئا الى اجنبي فان هذا
الاجنبي يمكنه أن يملكه بمضى المدة لكن ويد
الوارث يد جملة واستمرار فانها لا يمكنها نحو ذلك
العيب الذي لحق اليد الاولى يد المورث . هذا هو
سبب الحكم في القانون الفرنسي . وهو سببه
أيضا في القانون الذي لم يحدد شعرة عن قواعد
الشريعة . وهب ان الحكم كان ناتجا عن التزام الرد ، فان
التزام الرد هذا يكون واقفا في قانوننا على التركة التي
تنقل اليها كل الالتزامات ، ويكون اذن ذكر
الوارث في المادة بمقدار ما يكون الوارث ممثلا للتركة
في احتمائها بالديون ، تفسير لا نعتف فيه اذا احتجنا
اليه . وهب فوق ذلك انه لا التفسير الاول ولا
الثاني كافيان لتوجيه هذا النص فان القانون
المصري على خلاف الشريعة الاسلامية أخذه

عن القانون الفرنسي قاعدة التملك بمضي المدة ، وهي قاعدة تتعلق بالشكل لا بالموضوع . أخذها ورتب عليها نتائجها المعروفة في القانون الفرنسي ، ومنها ان الانسان لا يكتسب حقاً عينياً بخلاف أصل وضع يده وجعل عجزه عن ذلك الاكتساب عجزاً مطلقاً دائماً ليس بالنسبة لمن اخذ منه الشيء كالموثر أو المودع فقط بل بالنسبة للمالك الحقيقي ان كان المودع أو الموثر غير مالك ، فالالتزام بالرد لا يمكن أن يفسر عجزه أمام المالك الحقيقي اذا لم يكن المالك الحقيقي هو الذي أجر له او اودع عنده . فاستنتاج التزام الوارث شخصياً بديون المورث من هذه المادة استنتاج غير صحيح

دليله الاخير (المادة ٩١٠) التي تنص ان ثبوت حق الوارث في حق الكفاية يكون بثبوت الورثة . فلن حضرة المحاضر ان اعفاء الوارث من التسجيل ناتج عن انه مستمر لشخصية المورث . العملة غير صحيحة لان التسجيل لم يوضع الا لاثبات ما يتعاقده عليه الافراد وما تفضي بثبوته الاحكام بالنسبة للغير ، ولم تكن ثقة الشارع بنفسه ضمانة بحيث يوجب علي من قضى له بحق ان يسجل هذا الحق ليثبتته . بل رأى ان في تقريره لتلك الحق الكفاية وكل الكفاية والوارث يتعلق ملكة بالاشياء الموروثة بحكم القانون لا بحكم الافراد ، لذلك لم يوجب عليه الا

اثبات استحقاقه بأن يتعلق له الملك لا اثبات قيام الملك فعلاً له . حال الوارث في فرنسا كحال الاب في حق انتفاعه باموال ابنه الى سن معين في ان كليهما مستمدان من القانون وفي ان كليهما معفيان من التسجيل . ولو كان اعفاء الوارث من التسجيل ناتجاً عن انه مستمر لشخصية مورثه فان هذا لا يصلح سبباً لا اعفاء الاب من التسجيل اذ هو لا يستمر لشخصية ابنه العائش : فاذا كان القانون الفرنسي وهو الذي يقرر استمرار الوارث لشخصية المورث لا يتعلق اعفاء الوارث من التسجيل على هذا الاستمرار ، أيحوز هذا دليلاً على التزام الوارث بديون مورثه في قانون لم يتم بمبدأ دليل على تسليمه باستمرار الوارث شخصية المورث ؛ ووددت لو يد لنا حضرة المحاضر أي شيء يسجله الوارث أهو اعلام الورثة ولا يان فيه ما يتعلق بحق الوارث او هو نص الفقه الاسلامي الذي يحدد نصيب الوارث ، او هو الكشف الحاوي لبيان اعيان الركة وحقوقها وهو صادر من الوارث ، اي شيء من هذه الاشياء الثلاثة يسجله الوارث ؟ هذه هي الادلة التي لا تنهض بها حجة ، ولا يقال بها غثار ، هي التي ساقها لنا حضرة المحاضر ليثبت لنا ما يقول أنه نظام القانون المصري ، وقد رأينا مبلغ قوتها فلم يبق لنا الا أن نجعل المناقشة بكلمة نختمها بها : أخذ حضرة المحاضر

عن الشريعة الإسلامية تحديد المسؤولية بالديون باموال التركة وترك منها تعيين المسؤول عن هذه الديون فجعله الوارث بدلا عن التركة، وكان في أخذه ذلك علي غير رأي يعرف بخاترة يقول ان المادة (٥٤) تحيل علي الاحوال الشخصية للصرفه وان انتقال الحقوق والالتزامات خارج عنها، وأخرى يقول بان الالتزام ينتقل في تجديده الى حكم الاحوال الشخصية، فراه اذن عدم الاخذ بقواعد الشريعة وان أخذ بها فلا يأخذ الا قواعد مبتورة، هي مبتورة لان الشريعة لم تسلم بتحديد المسؤولية بالديون باموال التركة الا لانها ضاعفت في حق الدائنين وزادت من قوته بحيث يكونون في مأمن من تبديد الوارث، والقواعد الكلية ترتب عليها دائما نتائج تضمن حسن تطبيقها وتؤكد الانتفاع بها

كذلك لم يأخذ بقواعد القانون الفرنسي لان هذا القانون لم يسلم بتحديد مسؤولية الوارث عند قبوله بشرط الجرد الا بعد ان احاط ادارة التركة ودفع الديون والتصرف في الاعيان بضمانات تكفل للدائنين استيفاء حقهم. وما كان لحضرة المحاضر ان يأخذ من القانون الفرنسي هذه الضمانات وتقريرها من شأن الشارع لا من شأن المقرر

كذلك حمل القانون المصري ما لا قبل له بحمله، فلورد قواعد ونصوصا اعتبرها كلها نتائج

التزام الوارث الشخصي وليست من ذلك في شيء. فبعضها غير صحيح كعدم فسخ الاجارة بالموت واعفاء الوارث من التسجيل، فالأولى راجعة الى طبيعة المقل والثانية الي ان امتلاك الوارث لا اعيان التركة حاصل بحكم القانون مباشرة والقانون يعفى من التسجيل كل حق عيني كان هو السبب المباشر لا تنقله، وبعضها راجع الى استمرار اليد كالواد (٧٩، ٧٩) ومسألة الحيازة أو اليد مستقلة كل الاستقلال عن الالتزام بالديون. فعلى أي وجه قبلت النظام الذي يقول المحاضر بوجوده وجدته نظاما اجنبيا عن القانونين للمصري والفرنسي والشريعة الإسلامية، خلقه المحاضر خلقا جديدا جمع فيه اجزاء متنافرة لا تستقيم معه الثقة ولا تثبت المعاملة، وخلقت في سبيل هذا الخلق نصوص القانون لتخرج روحا اسمه روح القانون تفسر به المادة (٥٤) على غير الظاهر من نصها ومن الباب الذي هي فيه والقانون الذي يقع فيه هذا الباب وعلى غير المعقول من وجوب تماسك نظام التورث وانساقه بحيث يؤدي لكل ذي حق حقه. والنظام الذي شرعه لنا حضرة المحاضر جعل الوارث مطلق التصرف شأنه شأن المورث وليس هو هو وترك الدائنين يقبلون الكف على ثقة اصاعها التفسير على غير ذنب جنوه الا انهم اعتمدوا على القانون

عبد الحميد بدوي
مدرس بمدرسة الحقوق الخديوية

الأمكام

٥١

وسيله بنت ذو الفقار عمرها ٢٠ سنة بكر

نقض . الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية. وسكنها درب حيدر

فاطمة بنت ذو الفقار عمرها ٢٨ سنة متزوجة

خلو الحكم من الاسباب

وسكنها درب حيدر

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٩٣٣ سنة ٢٠

٢١ للقيدة بجدول المحكمة نمرة ١٢٠٥ - سنة

٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

التهمة المذكورات تعدين على الست زينب

عزت بالسب العلني في يوم ٢٢ اغسطس سنة

١٩٢٠ بدرب حيدر وطلبت المدعية بالحق المدني

عقابين بالمادة ٢٦٥ عقوبات والحكم لها ببلغ

الف قرش تعويض

ومحكمة عابدين المركزية حكمت بتاريخ ٢

اكتوبر سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة «٢٦٥» عقوبات

بتفريم كل منهن خسين قرشا والزامن ببلغ

٣٠٠ قرش للمدعية بالتضامن والمصاريف المدنية

فلستأنف المحكوم عليهن هذا الحكم

بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ومحكمة مصر الابتدائية

الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٤ يناير

- سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ١٧٢ جنابات حضوريا

الحكم من المحكمة الجنائية بالبراءة يترتب عليه تبعاً للحكم برفض الدعوى المدنية لأن هذه الدعوى أساسها الاتهام. فإذا حكمت المحكمة برفض الدعوى المدنية تبعاً للحكم بالبراءة ولم تبين الاسباب التي بني عليها الحكم برفضها كان الحكم صحيحاً ولا محل لنقضه.

باسم صاحب المظلة فؤاد الأول - سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

للمعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر كالويني وعبد

الرحمن رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي

بك مستشارين وحامد شكري بك وكيل نيابة

الاستئناف وعلى كامل افتدى كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

الست زينب عزت مدعية بحق مدني

مند

زينب بنت فريد عمرها ٤٠ سنة متزوجة

وسكنها درب حيدر

يقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم
للمستأنف وبراءة المتهمات مما نسب اليهن ورفض
الدعوى المدنية قبلهن والزم المدعية المدنية
بالمصاريف فقررت المدعية المدنية بلسان وكيلها
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام
في ١٧ يناير سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عنها تقريرا
باسباب الطعن في تاريخه

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض الطعن والزام
المدعية بالمصاريف
الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقتوال
من حضر من المتهمين ودفاع المحامي عن الطاعة
والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
حيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانوني
فهو مقبول شكلا

وحيث ان الطاعة ترتكب على ان الحكم
المطعون فيه فصل في الدعوى المدنية دون ان
يطلب الى المحكمة صراحة الفصل فيها وان الحكم
خال من الاسباب

وحيث ان الدعاوى المدنية التي تقام في
اتناء نظر الدعاوى الجنائية أساسها الاثام في تلك
الدعاوى فتي تثبت براءة المتهمين من الفعل
الجنائي الذي ترتب عليه طلب تمويضات لمن
لحقهم ضرر بسبب هذا الفعل فلا يكون هناك
محل للحكم بهذه التمويضات

وحيث ان محكمة الموضوع اثبتت في
حكمها المطعون عليه براءة المتهمات مما نسب

اليهن فقد قضت منعنا في الدعوى المدنية بالرفض
وحيث ان السبب الثاني من اسباب الطعن
فضلا عن انه غير جوهري فان الاسباب التي بنت
عليها المحكمة حكمها المطعون فيه كافية قانونا
لتكوين رأيها واعتقادها ومن ثم يتعين رفض
الطعن

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقتوال
من حضر من المتهمين ودفاع المحامي عن الطاعة
والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
حيث ان الطعن تقدم في ميعاده القانوني
فهو مقبول شكلا

وحيث ان الطاعة ترتكب على ان الحكم
المطعون فيه فصل في الدعوى المدنية دون ان
يطلب الى المحكمة صراحة الفصل فيها وان الحكم
خال من الاسباب

- ابو السمود بك المستشارين واحمد محمد خشبه المذكورة
 بك وكيل نيابة الاستئناف ومحمود افندي طلعت
 المداوى كاتب الجلسة
 أصدرت الحكم الآتى :
 فى الطعن المقدم من
 الامين الحاج عمره ٤٠ سنة صناعته خفير
 مقيم بمزة الجياوة بالحجر
 ضد
 النيابة العمومية فى قضيتها نمرة ١٠٦٦ سنة ١٩٢٠
 للقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٩٥٠ سنة ٣٨ قضائية
 وقائع الدعوى
 اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه
 فى ليلة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بأراضى ناحية
 المسروقة تمل عمدا عيديره فرج بأن اطلق
 عليه ثلاث رصاصات من مسدس أصابه فى
 الصدر والرئة وذلك مع سبق الا رار وطلبت
 من حضرة قاضى الاحالة بالاسكندرية أحالة
 المتهم على محكمة جنايات اسكندرية لها كتمته
 بالمادة ١٩٤ عقوبات
 وحضرة قاضى الاحالة قرر فى ٩ نوفمبر
 سنة ١٩٢٠ بأحالة المتهم المذكور على هذه المحكمة
 لها كتمته بالمادة المذكورة
 ومحكمة جنايات اسكندرية حكمت
 حضوريا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢١ على المتهم
 بالاشغال الشاقة مدة خمس سنين عملا بالمادة
 وفى يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم
 عليه بالظمن فى هذا الحكم بطريقة النقض
 والابرام وقدم المحامى عنه تقرير باسباب طعنه
 فى ٢٢ منه
 المحكمة
 بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامى
 عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة
 قانونا
 من حيث ان النقض صحيح شكلا
 حيث ان الطعن مبنى على ان المتهم كان فى
 حالة دفاع عن النفس وكان يجب على المحكمة
 أن تطبق فى حقه المادتين ٢١٤ و ٢١٥ وعلى ان
 المحكمة سمعت شهوده وتي ولم تشر فى حكمها
 بشئ عن شهادتهم
 وحيث أن التابت فى الحكم ان المتهم لم
 يكن فى حالة دفاع عن نفس وأنه ما كان فى
 حالة تبسيع له اطلاق النار على المارين هذا فضلا
 عن أن مسألة الدفاع عن النفس هي مسألة خاصة
 بمحكمة الموضوع دين غيرها وهى صاحبة الشأن
 فى تقرير ظروفها
 وحيث ان الحكم على المتهم بالعقوبة مفادة
 أن المحكمة لم تأخذ بشهادة شهود النفي ولا
 داعى لان يذكر ذلك صراحة فى الحكم
 وحيث أنه بناء على ذلك يكون الوجهان

المرتكن عليها رافع النقض غير وجهين ويتمين
رفضها

لذلك

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ و ٢٩ محرم
سنة ١٣٤٠

٥٣

محل الإقامة الشرعي

محل الإقامة الذي يتحدد به الاختصاص في
الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمتنولات (مادة
٣٤ مرافعات) هو المركز الشرعي الذي تنحصر فيه
أشغال الشخص ومعاملاته أما إذا اتخذ الإنسان له
محلًا آخر لضرورة خاصة لا يوجد به الأحيانا فليس
هو محل الإقامة الشرعي. وعليه يجب أن ترفع عليه
الدعوى بدائرة محله الأول دون الثاني
باسم صاحب المظنة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة أحمد موسى باشا وبحضور جناب مستر
كالوني وحضرة صاحب العزة فوزي بك الطمعي
مستشارين ومحمد فهمي أحمد أفندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي .

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي نمرة
٨٣٥ سنة ٣٧ قضائية

للمرفوع من يوسف بك شهدي السنجق

عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست حميدة هاتم
السنجق وقد حضر معه بالجلسة المحامي عنه كما
حضر عن الست حميدة محاميا
ضد

أحمد أفندي موسى الحاضر عنه بالجلسة
المحامي عنه

الوقائع

رفع يوسف بك شهدي بصفته الشخصية
وبصفته وكيلًا عن والدته الست زعفران بنت
عبد الله والست حميدة هاتم كريمة المرحوم
عبد الله بك السنجق هذه الدعوى أمام محكمة
اسيوط الابتدائية الأهلية ضد أحمد أفندي
موسى طلبوا فيها الحكم بإلزام المدعى عليه بدفع
مبلغ ٥٨٣٨٩ قرشا صاغا ونصفا مع المصاريف
واقاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الموقت
وبدون كنفاله وهذا المبلغ ربح ٧٧ ف و ٢٢ طو
٦ س اطيان عن سنة ١٩١٩ وارتركوا على
ما تقدم منهم من المستندات وبعد أن حضرت
القضية واحيات على جلسة المرافعة اصبر الحاضر
عن المدعين على طلباته والحاضر عن المدعى عليه
طلب الحكم بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر
الدعوى لان محل اقامته بمصر والحاضر عن المدعين
اعترف بذلك وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت
المحكمة المشار اليها حضوريا بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى والزمت المدعى بالمصاريف ومائة

قرش اتماب محاماه فاستأنف يوسف بك شهدي السنجق عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست حميده هاتم السنجق ذلك الحكم بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ طابا بالاسباب الميئنة بصحيفة استئنائه القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإتاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع الفرعي واختصاص محكمة أسبوط الكلية للفصل في الموضوع مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبجلسة اليوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠) المحددة أخيرا لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضران عن المستأنفين على هذه الطلبات وطلب وكيل المستأنف عليه التأييد (وأقوالهم مدونة: بحضر الجلسة)

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على أوراق القضية والدولة حسب القانون حيث أن الاستئناف مقبول شكلا وحيث انه ثابت من الأوراق التي تمسك بها المستأنف وخصوصا الاعلانات القضائية المتوقعة بناء على طلب احمد افندي موسى بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٧ و ٢٧ يونيو سنة ١٩١٨ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ وعقد الايجار المحرر منه في ١٠ يونيو سنة ١٩١٤ ان احمد افندي موسى المذكور مقيم بمزبته الكائنة بناحية أولادخلف بمركز البلدنا بمديرية جرجا وان جميع اشتغاله

ومعاملاته تنحصر في هذه الجهة وحيث أنه تبين من بعض الأوراق المقدمة من احمد افندي موسى انه يتخذ له محلا بالقاهرة الا أن هذا لا يمنع من اعتبار ان مركزه الشرعي هو بناحية أولاد خلف سيما وانه لم يتواجد بالقاهرة الا في بعض الاحيان ولم يكن له فيها معاملة مع أحد ما وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الذي ابداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة في غير محله فيتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص محكمة أسبوط الابتدائية بنظر هذه الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف واختصاص محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية بنظر هذه الدعوى والزم المستأنف ضده المصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش اتماب المحاماه للمستأنف

٥٤

شراء تاجر قطن مزراع . معاملة تجارية بالنسبة للاول . مدنية بالنسبة للثاني . طريقة الاثبات . علم الوزن ان كانت المعاملة تجارية بالنسبة لاحد المتعدين ومدنية بالنسبة للآخر فلا يجوز الاثبات في حق الآخر الا طبقا لاحكام القانون للثاني (مادة ٢١٥)

الشيخ ابراهيم سيد احمد الشافعي وقال بمرضايتها المؤرخة ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ أنه اشترى من المدعي عليه ٤٠ قنطارا و ٧٤ ط قنطا سكلاريدس بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بواقع القنطار ١٣٥٠ قرشا وقد وضع القطن في أكياس وأوجدت امام منزل المدعي عليه بعد وضع اسم المشتري عليها ولا ارتفاع أسعار القطن رفض البائع تسليم الاقطن وأدخلها في منزله بأكياسها وبما انتهت التي هي عليها لذلك رفع هذه الدعوى طالبا الحكم أولا بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي لتسليم ٤٠ قنطارا و ٧٤ ط قنطا الموجودة بمنزل المدعي عليه داخل ٣١ كينس عليها اسم الطالب ويكون له الحق في بيعها مع ايداع ثمنها في خزانة المحكمة بحكم مشمول بالتفاد وبالنسخة الاصلية. ثانيا الحكم بأحقية الطالب للاقطن المذكورة وتسليمها اليه مع ازام المعلن اليه بالمصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتفاد الوقت وبدون كفالة وبجلسة ٠٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قال المدعي عليه انه باع قطنه لغير المدعي ولم يبيع للمدعي قطننا فعدل للمدعي طلباته باعلان اعلنه للمدعي عليه بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ قال فيه من حيث أن المدعي عليه باع قطنه فهو ملزم بأن يدفع له الفرق بين قيمة القطن حسب المبيع وبين سعر يوم رفع الدعوى وهذا الفرق مقداره ٤ جنيهات مصرية و ٥٠٠ مليم في كل قنطار فيكون

فلا يقل الاتبات بالبينة اذا زادت قيمة المدعى به عن الف قرش الا اذا كان الدين المطلوب اثباته قد أصبح قريب الاحتمال بورقة صادرة منه (٢١٧) وفي القضية - ادعى تاجر شراء قطن رجل من ذوى الاملاك وقدم دليلا على دعواه (علم القبائى) الذى يبين وزن القطن للبيع فقررت محكمة الاستئناف بأن هذه الورقة لا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة على البائع لانها ليست صادرة منه ورفض برفض دعوى التاجر

باسم صاحب العظمة فتواد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك للطبيى مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول المعموي بتمرة

٧٠٢ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الشيخ ابراهيم السيد الشافعي الحاضر بنفسه في الجلسة

ضد

الشيخ احمد سيد احمد سليم

الوقائع

رفع الشيخ احمد سيد احمد سليم هذه الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد

جميع ذلك ١٩١٣ جنيتها ٥٠٠ ملية يضاف اليه مبلغ ٥٠ جنيتها قيمة مادفنه من أصل ثمن القدان فيكون مطلوب المدعى ٢٤٣ جنيتها و ٥٠٠ ملية وهو المبلغ الذي يطلب المحكم به مع المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبدون كفالة وبجلسة المرافعة الأخيرة قال الحاضر عن المدعي انه قدم ما يفيد ان الثمن في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ كان ١٨٠٠ قرش وانه يستند على دعواه بعلم القباني الذي تعزز بوجود القطن في اكياس المدعي واسمه عليها وانه مستعد لاثبات ذلك بالبينة وطلب المحكم بالطلبات واحتياطيا الاحالة على التحقيق والحاضر عن المدعي عليه انكر يريه اقطانا للمدعي ومعرفة له وان كشف القباني لم يقع عليه منه واعترف بأن الاكياس التي وضع فيها القطن ملك المدعي عليه وطلب رفض الدعوى

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة حسب القانون حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث انه ثابت من صحيفة الدعوى المعلنة

الاستئناف بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ ان المستأنف من ذوي الاملاك وليس بتاجر فالاثبات بالبينة المطلوبة عليه لا يصرح به الا اذا اجاز له القانون المدني

وحيث ان المادة ٢١٧ من القانون المشار اليه قد اشترطت في جواز قبول اثبات الدين بالبينة ان يكون الدين قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه

وحيث ان علم القباني المؤرخ ٣٠ نوفمبر

فحكمت المحكمة للشار اليها بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ حضورا وقبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق لاجراء ما هو مبين بالاسباب ونذبت له حصرة ابراهيم بك جلال وللرئاسة نذب خلافه عند المانع وحددت لذلك جلسة يوم السبت ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ وعلى الطرفين الحضور مع شهودهما بعد اعلانهم بهذا اليوم وابتقت الفصل في المصاريف (قضية عمرة

٧٤ سنة ١٩٢٠)

٥٥

الشفعة . الجوار وحق الارتفاق . تنازل

المشتري عن حق الارتفاق

سقوط حق الشفيع في الشفعة

إذا كان للارض المشفوع فيها حق ارتفاق على أرض الجار الشفيع وتنازل المشتري عن هذا الحق

سقط حق الشفيع في الاخذ بالشفعة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر

كالويني وحضرة صاحب المزة قوزي بك المطيعي

مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي

بمرة ٥١٧ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الشيخ محمد جبر غنيم الحاضر

معه بالجلسة حضرة وكيله

ضد

جرس افندي ميخائيل . وعبد السلام

عبد اللطيف . وجمعه ابراهيم . واسماعيل خميس .

ومحمد عبد الله . وعبد المولى عبد العال . وعبد

العال خميس . وعبد الرؤف عباس . وقد حضر

عن الاول وكيله أما الباقيون فلم يحضروا ولا

بالتوكيل عنهم

سنة ١٩١٩ المتسك به المستأنف منه لم يوقع

عليه من المستأنف ولم يكن محررا بخطه فلا

يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يصح

ان يبنى عليه جواز الاثبات بالينة لعدم صدوره

من المستأنف على ان العرف جري في هذه

الاحوال بتعريض عقدين الطرفين يتضمن مقدار

الاقطان المفتضى بيعا وثمنها وتاريخ تسليمها

للمشتري وبيان مادفعه المشتري للبائع من اصل

الثمن وميعاد سداد باقي الثمن ولم يبين المستأنف

عليه الاسباب التي منعت من تحرير هذا العقد

وحيث ان محكمة اول درجة قد اعتبرت

العلم المقدم ذكره مبدأ دلائل بالكتابة وقررت

باجراء التحقيق الذي طلبه المستأنف عليه وعا

ان هذا الحكم جاء مخالفا للقانون فيجب الفاؤه

وحيث ان المستأنف عليه لم يقدم ما يثبت

دعواه فيتعين رفضها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بالنهاء الحكم المستأنف

وبرفض دعوى الشيخ احمد سيد احمد سليم والزمته

بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة في جلسنها العلنية

المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ - ٣ ربيع

ثاني سنة ١٣٣٩

الوقائع

المستأنف وحقية الطالب لاخذ ٧ فدان ١٠ ط

المدينة الحدود والمواقع بصحيفته بطريق الشفعة مقابل دفعة الثمن وقدره ١٢٥٠ جنيها مصريا منها ٢٥٠ جنيها مطلوب للبنك الزراعي المصري على الاطيان المذكورة مع الزام المعلن اليهم بالمصاريف والانماط عن الدرجتين

وبجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف صم وكيه على هذه الطلبات واحتياطيا أحالة الدعوي على التحقيق وتعيين خبير ووكيل المستأنف عليه طلب التأييد وقرر بانه لا ضرورة للطلب الاحتياطي (واقوالها مدونة بمحضر الجلسة)

الحكمة

بعد سماع المرافعة للشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدافعة حسب القانون حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث ان عقود البيع التي قدمها المستأنف عن الاطيان المجاورة للاطيان المشفوع فيها تدل على ان ثمنها لا يساوي نصف قيمة الاطيان المشفوع فيها على الاقل حتى يكون عمقا لاخذها بالشفعة

وجيت انه من خصوص مال الاطيان المشفوع فيها من حق الارتفاق على اطيان المستأنف كما زعم هذا الاخير فان وكيل المستأنف

رفع الشيخ محمد جبر غنيم هذه الدعوى امام محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية ضد جرجس افندي ميخائيل ومن معه طلب فيها الحكم باحقيةه الى ١٠ ط ٧ فدان المدينة بالمریضة بطريق الشفعة مقابل دفعة الثمن للمدعي عليه الاول وقدره ١٢٥٠ جنيها ومنها ٢٥٠ جنيها للبنك الزراعي على الاطيان المذكورة مع الغاء عقد المدعي عليه الاخير الصادر له من المدعي عليه الاول ببيع فدان من هذا المقدار والزام المدعي عليهم بالمصاريف وانماط المحاماه وبجلسة المرافعة صم وكيه المدعي علي هذه الطلبات واعتمد على المستندات التي قدمها وطلب الحاضر عن المدعي عليه الاول رفض الدعوى للاسباب التي ابداهها ودونت بمحضر الجلسة

وبتاريخ اول مارس سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة المشار اليها حضورا برفض دعوى المدعي والزمت بالمصاريف ومائة قرش صاغ انماط محاماه للمدعي عليه الاول (قضية نمرة ٥٠٥ سنة ١٩١٩)

فاستأنف الشيخ محمد جبر غنيم هذا الحكم بتاريخ ١٥ و ٢١ و ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠ طالبا للاسباب المبينة بصحيفة استئنافه القضاء بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا الغاء الحكم

مثولا قبل المشتري برد الثمن اذا عجز عن اثبات ملكية مدينة

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول - اطلاق مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر

رافرتي وحضرة صاحب العزة على سالم بك

مستشارين ومحمود الحلبي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

مرة ٧٨٥ سنة ١٣٨٠ قضائية

المرفوع من محمد محمد حمد بحافو

ضد

محمد علي السيد

وقائع الدعوى

رفع الاستئناف عليه هذه الدعوى امام

محكمة قنا الاهلية ضد الاستئناف بمرضىة مؤرخه

٢٩ يوليه سنة ٩٢٠ طلب فيها الحكم بثبوت

ملكيتها الى فدانين علي الشيوع في ٣ ف و ٦ ط

و ٩ س المدينة حدودها بالمرضىة وكف

المنازعة الحاصلة من الاستئناف مع الزامه بالتسليم

والمصاريف واتعاب الحمامة وحفظ الحق له في

المطالبة بتمن المحصولات والتعويضات بدعوى

على حلتها

عليه الاول قد قرر بالجلسة انه متنازل عن هذا

الحق بفرض وجوده لان الاطيان المشفوع

فيها لها طرق رى أخرى وبهذه الحالة لا يكون

حق الارتفاق سببا لطلب الاطيان بالشفعة.

وحيث انه مع ما تقدم يكون لا محل للنظر

في تأخير المستأنف في عرض وايداع مبلغ الثمن

باكمله وتكون حينئذ دعوى الشفعة علي غير

اساس ويتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي

الموضوع رفضه وتأييد الحكم المستأنف

والزمت المستأنف بالمصاريف و ٤٠٠ قرش

اتعاب الحمامة لجر جس افندي ميخايل ورفضت

ما عدا ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية

المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠

و ٣ ربيع آخر سنة ١٣٣٩

٥٦

مرسي المزارد امام المحكمة المختلطة

دعوى استحقاق العين

عدم اختصاص الحاكم الاهلية

اذا رسا مزارد عين بالمحكمة المختلطة على وطني

على اثر اجراءات نزاع ملكيته بناء على طلب أجنبي

ونازع وطني آخر في ملكية المشتري للعين وجب

رفع دعواه الى المحكمة المختلطة لوجود صالح أجنبي

فيها وهو الدائن فازع الملكية الضامن للمشتري

ملكية المدين للعين المتروكة ملكيتها والذي يصبح

وبجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٢١ دفع المستأنف بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى . لانه اشترى الاطيان موضوع النزاع من اجنبي وقانونا البائع ضامن للمشتري فحكمت المحكمة المشار اليها برفض الدفع المقدم من المستأنف وباختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى . واستأنف المستأنف هذه الدعوى بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة الاستئناف قبوله شكلا وفي الموضوع بانهاء الحكم للمستأنف وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف واتساب المحاماه وبجانية ٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحددة للمرافعة لنظر هذا الاستئناف طلب المستأنف الحكم له بالطلبات السابقة وطلب وكيل المستأنف عليه تأييده للاسباب التي ذكرها كل منهما وتدونت بحضور جلسه المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق الدعوى والمداوله قانونا . من حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث أن اللدائين اللذين يطالب المستأنف عليه بتثبيت ملكيته فيهما والزام المستأنف بتسليمهما له قد آتت ملكيتهما الى الاخير بمقتضى حكم مرسى مزاد من محكمة مصدر المختلطة ارضه ١٢ اكتوبر سنة ١٩١٨ بناء على طلب شركة

يوركشير الهندسية ليمتد وهي شركة انكليزية ضد زهر بنت على السيد اخت المستأنف عليه وفاء لدين كان مطلوبا للشركة بضمانتها وقد أخذ الدائن في اجراءات البيع الطويلة حتى مرسي المزاد ولم يحرك المستأنف عليه اي ساكن وحيث انه جاء في شروط البيع انه لدى غصب الارض المطروحة في المزاد من يد الراسي عليه المزاد له الحق في استرداد كل او بعض ثمن المزاد حسب الحالة بغير فوائد اي أن الدائن طالب البيع يبيى ضامنا للراسي عليه المزاد مادفعه من الثمن عن استحقاق الغير للعين البيعة وهو واجب قانونا على كل حال

وحيث أن توجيه الخصومة الآن من المستأنف عليه الى المستأنف على حده دون طالب البيع فيه مضره لكليهما اذ من مصالحتهما ان يكون طالب البيع حاضرا في الدعوى يتقدم ما يثبت ملكية مدينه لما حصل بيعه جبريا ولا يلزم بالثمن للراسي عليه المزاد حسب القانون وطبقا لما ورد في فائمه شروط البيع

وحيث انه متي تقرر ذلك يصبح لاشك من وجود صالح لاجنبي في الدعوى ومن الواجب وجوده حفظا لمصلحته وبصلحة من تلقى الحق عنه وهو الراسي عليه المزاد لانه عليه من الضمان وحيث أن ادخال هذا الضامن الاجنبي متعذرا أمام المحاكم الاهلية فتصبح غير مختصة

بنظر الدعوى ويجب الغاء الحكم المستأنف
 فلهذه الاسباب
 حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
 شكلا وموضوعا بالنهاء بالحكم المستأنف وبعدم
 اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه القضية
 والزمست المستأنف عليه بالمصاريف و٢٠٠ قرش
 اتعاب عمامه عن الدرجتين
 هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
 المنعقدة في يوم الاثنين ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ و ٧
 ربيع الاول سنة ١٣٤٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
 محكمة للنيا الجزئية
 بجلسة الجنع المنعقدة علنا بسراري المحكمة
 في يوم السبت ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢١، ٨ محرم
 سنة ١٣٤٠
 تحت رئاسة حضرة محمد المشاوي افندي
 القاضى
 وحضور حضرة امين خليفه افندي، عضو
 النيابة
 وحضور فرحات احمد قطب افندي كاتب
 الجلسة

٥٧

خيانة الامانة - البينة - الصائغ تاجر
 في جريمة خيانة الامانة - كما في جميع الجرائم
 التي أساسها عقد مدنى - لا يجوز اثبات هذا العقد
 الا بالطريقة المنصوص عنها في القانون المدنى . فلا
 تجوز البينة فيما زاد عن الف قرش الا في الاحوال
 المستثناة بحكم المادة ٢١٥ من القانون المدنى ومنها
 المواد التجارية
 يعتبر تاجرا الصائغ الذى لا ينحصر عمله في
 اجارة شخصه وانما يتعداه الى شراء الخامات وصوغها
 وبيعها للناس
 أودع شخص (كردان) لدى هذا الصائغ فضة
 المحكمة بجواز اثبات الوديعة بالبينة ولو زادت
 قيمتها عن الف قرش لان الوديعة وان كانت عملا
 مدنيا بالنسبة للمودع الا انها عمل تجاري بالنسبة
 للصائغ ولان نوع الدعوى في هذه الحالة يتبع
 صفة المدعى عليه
 راجع بالمضى الآخر حكم محكمة الاستئناف
 الاهلية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - مجلة المحاماة
 سنة ثانية عدد ٣

اصيدت الحكم الآتى:
 في قضية النيابة العمومية نمرة ٤١٩ جنح
 بندر النيا سنة ٩٢١
 ضد
 على سرور سن ٢٠ صايف - النيا
 انتهت النيابة العمومية المذكور بأنه من
 مدة خمسين يوما سابقة على تاريخ هذا المحضر .
 المؤرخ ٣٠ مارس سنة ٩٢١ بدد كردان ذهب
 تسليم اليه من امين محمد احمد على - بيل الوديعة
 اضرا را به وطالبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات
 وبجلسة المرافعة طلب امين محمد احمد
 بلسان وكيله دونه في القضية مدعىا مدنيا
 والحكم له على التهم بمبلغ ٢١ جنيتها والمصاريف
 على سبيل التعويض

الحكمة

عن الدفع الفرعي

حيث ان وكيل التهم قد دفع فرعيا بأنه لا يجوز سماع شهادة الشهود على اثبات واقعة تسليم الكردان المدعي بتبديده للمتهم لأن قيمته تزيد عن الالف قرش والمباذيه القانونية تقضى بأنه متى كانت الجرمية ناشئة عن اتفاق أو تنفيذ اتفاق فالحكم الجنائية التي تكون مختصة بالنظر في وجود هذا الاتفاق وبالنظر في شروطه تبقى خاضعة لأحكام القانون المدني في البحث عما يثبت هذا الاتفاق وفي التصريح بالبينه والطرق الموضوعية للحكم في المسائل المدنية هي واحدة أمام أي محكمة صرحت بها لأنها قواعد نشأت عن نوع المفقود لا عن صفة المحاكم

وحيث ان المادة ٢١٥ مدني قضت بأنه (اذا كان المدعي عبارة عن تقود أو أوراق تزيد قيمتها عن الف قرش أو غير مقدر فلا يقبل من المدعي بها اثباتها بالبينه الا اذا كان هناك مانع منعه من الحصول على كتابه)

وحيث أن هذه المادة والمواد التي تليها يثبت الاحوال التي يصح فيها للمحاكم قبول البينة ولو زاد المدعي به على الالف قرش ومن بين هذه الاستثناءات المواد التجارية

وحيث أنه يتعين البحث فيما اذا كان للمتهم ومهنته صانع يعتبر محترفا بالتجارة وأنه استلم

الكردان المدعي بتبديده بهذه الصفة ليتمكن القول بأن المدعي بالحق المدني معني من تقديم كتابة مثبتة للتسليم في هذه الحالة

وحيث أن قانون التجارة كما فسرته المحاكم قضى بأن يعتبر تاجراً من يشتري بضائع وبهيتها بهيئة أخرى ويعرضها في حانوته بقصد بيعها لكل راغب وبالعكس يعتبر صانعا وغير خاضع لأحكام القانون التجاري كل من لا يشتغل الا بتأجير عمله أو بقدر ما يرد اليه من الطلبات اليومية ولم يجعل الغاية من صناعته الاتجار (الاستئناف المختلط ١٢ مايو سنة ١٨٨٦ بورلي ص ٢٠٣)

وحيث أنه قد حكم بأن الصانع الذي يشتري عادة بضائع ليبيعها بعد تهيتها بهيئة أخرى يعتبر تاجراً حتى ولو لم يعرض هذه البضائع للبيع في محله بل أوردتها شيئا فشيئا لمن يطلبها (بورلي استئناف المختلط ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٨) وقد حكمت المحاكم باعتبار صاحب المصيفة تاجراً لا صانعا بسيطا اذا كان يشتغل عادة في الصياغة لا سيما اذا ثبت أنه يشتري كميات وافرة من المواد اللازمة لصنعه ويستأجر أشخاصا في محله (استئناف مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٧ بورلي ص ٢٠٣)

وحيث أن مهنة الصانع ليس فقط قاصرة على تأجير عمله لا آخر للقيام بأعمال الصياغة وإنما

الذي كان عاملا عنده والذي شهد بأن المدعي بالحق المدنى سلم المتهم كردانا لأصلاحه ومن شهادة عبد الملك ابراهيم وسيد عبد الله الذين شهدوا باعتراف المتهم بوجود السكردان عنده ووعده المدعي المدنى بتسليمه اليه . وعقابه ينطبق على المادة ٢٦٩ ع

وحيث أنه ظهر ان المتهم تصرف بالرهن فالباع في كردان لتادرس ابراهيم ولم يمكن المتهم اثبات مصدر هذا السكردان وبكيفية تقنع المحكمة والظاهر أن هذا السكردان هو نفس السكردان المدعي بتقديره خصوصا عند الاخذ بالأدلة السابق ايرادها

وحيث أن طلب التمويض في محله وترى المحكمة الاكتفاء بتقديره بمبلغ ثمانية عشر جنيتها فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ٢٩٦ عقوبات حكمت المحكمة حضوريا أو لابررض الدفع الفرعي المقدم من المحامى عن المتهم وبجواز سماع شهادة الشهود عن واقعة تسليم السكردان وثانيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش واعفته من المصاريف الجنائية ثالثا بالزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدنى مبلغ ١٨٠٠ قرش على سبيل التمويض والمصاريف المناسبة و١٠٠ قرش اتعاب محاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

ب تناول شراء الخلام وبيعه بعد تهينته بهينة اخرى وشراء القديم من الذهب والنفضة أو الاحجار الكريمة وأعادة يعه بعد ان يدخل عليها أى تغير وذلك بقصد الربح ويدير محله بهذا الاعتبار وحيث أن نفس المتهم يتصرف في أقواله انه يشتري المصاغ وبيعه ليربح فيه ويشتري النفضة حيث يجدها رخيصة ليبيعها حيث تكون غالية وذلك بخاتها التي اشتراها عليها او بعد سبكها وتحويها ويستخدم اشخاصا عنده في محله لما وته في القيام بأعمال تجارته

وحيث بذلك يتضح أن المتهم تاجر بالمعنى المقصود في القانون يتناول اعمالا تجارية وخاصة في اقواعد قانون التجارة وطرق الاثبات التي تضمنها وحيث انه وان كان عقد تسليم السكردان مدنيا بالنسبة للمدعي بالحق المدنى إلا أنه حكم بأنه متى كان العقد المطالب بتنفيذه تجاريا بالنسبة لاحد طرفي الخصوم ومدنيا بالنسبة للطرف الآخر حسب صنعة كل منهما فيتبع نوع الدعوى صفة المدعي عليه (وهو للمتهم في حالتنا هذه) «الاستئناف ١٣ يناير ١٩٠٣ المجموعة ٤ ص ١٦٩» وحيث يتضح من كل ذلك جواز سماع شهادة الشهود في اثبات واقعة تسليم السكردان للمتهم عن الموضوع

حيث أن التهمة ثابتة قبل التهم من اقوال المدعي بالحق المدنى وشهادة ابراهيم جرجس

٥٨

استئناف طنطا سنة ١٩٢١ ومحمد علي يونس

افندى المدعى بالحق المدني

ضد

الشيخ غريب يونس سن ٤٠ عمدة سمند

مركز المحلة الكبرى

رفع المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بمباشر

ضد هذا المتهم وطلب عقابه بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥

عقوبات وطلب بمرضاة دعواه الزام المتهم

الذكور بان يدفع له مبلغ خمسة وعشرين جنيها

مصريا على سبيل التمييز مع المضاريف

واقام المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ للوقت

بلا كفاله . لانه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١

بسمند تمدي بالضرب على محمد علي يونس

فاحدث به اصابات ولانه في الزمان والمكان

الذكورين سبه سباً علنا حسب عريضة الدعوى

والمتهم انكر ما نسب اليه

ومحكمة المحلة الكبرى الجزئية حكمت

حضورا بجلسته ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ براءة

المتهم ورفض الدعوى المدنية والزم المدعى

المدنى بجميع المضاريف . فاستأنف المدعى المدني

هذا الحكم يوم صدوره

وبجلسة الاستئناف لم يكن للنيابة طلبات

والمدعى بالحق المدني طلب تمويضا قدره خمسة

وعشرون جنيها مصريا والمضاريف ومعاقبته

بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ ع والمتهم انكر ما نسب

٢٤١

اذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة امام
محكمة الجنح وقضى بالبراءة فاستأنف المدعى الحكم
ولم تستأنف النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر
التعويض العمومية والمدينة معا وتوقيع العقوبة
على المتهم

لان الاصل أن يكون حق تحريك الدعوى
المعمومية بيد المجنى عليه فلا يحرم من هذا الحق الا
استثناء او بنص صريح . ولان لا معنى لتحريك
المدعى الدعوى المعمومية ووقوف حقه بحكم البراءة
ابتداءيا وأخيرا لان المادة ١٧٦ جنايات انما نصت
على شروط قبول استئناف المدعى المدني
استندت المحكمة الى حكم محكمة النقض الصادر
في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية سنة
٢١ رقم ٦٤

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بجلسة الجنح والمخالفات المستأنفة للمتقدمة
علنا بمراي المحكمة في يوم السبت ١٠ ديسمبر
سنة ١٩٢١ الموافق ١١ ربيع آخر سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد حمدي السيد بك
القاضي

وحضور حضرات القاضيين عبد الحيد
فهم بك والسيد مصطفى بك

وحضرة محمد الاحمدى افندى عضو النيابة
واحمد طاهر افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى :

في قضية النيابة المعمومية رقم ٤٥٨٨ جنح

اليه والحاضر معه طلب رفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف وطلب تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة محمد حمدي السيد بك القاضي وأقوال وطلبات المدعى بالحق المدني والاطلاع على الاوراق والمداول قانونا

حيث ان الاستئناف دفع في اليماد بالطريقة للقانونية فهو مقبول شكلا

وحيث ان المدعى بالحق المدني محمد افندي علي يونس رفع هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة المحلة الكبرى ضد الشيخ غريب يونس وقرر في عريضة دعواه أن المتهم تدعى عليه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ بالضرب والسب والاهانة بسبب وجود ضئيل بينهما وطلب معاملة المتهم بالمادتين ٢٠٦ و٢٦٥ عقوبات مع الزام المتهم بأن يدفع اليه ٢٥ جنيتها تعويضا والمصاريف وقد حكمت محكمة المحلة حضوريا بجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف الاسباب التي ذكرت في الحكم المذكور وقد استأنف المدعى المدني هذا الحكم في يوم صدوره

وحيث ان النيابة العمومية لم يكن لها طلبات في الدعوى عند نظر الاستئناف المرفوع

من المدعى بالحق المدني وطلب المدعى بالحق المدني تعويضا قدره ٢٥ جنيتها مصريا والمصاريف والمتهم طالب رفض الدعوى وانكر ما نسب اليه وحيث أنه قبل فحص موضوع القضية يجب البحث في معرفة ما اذا كان الاستئناف الذي رفع من المدعى بالحق المدني وحده يخول لهذه المحكمة ان تبحث القضية من الوجهة الجنائية ومعنى ان استئناف المدعى بالحق المدني يكون قصرا علي حقوقه المدنية فقط وهل يخول للمحكمة عند نظر الاستئناف ان تبحث في الموضوع الجنائي؟

وحيث ان القانون يمنحه المجني عليهم الحق في رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد من ارتكبوا جنحة أو مخالفة اضراؤ بهم أراد صيانة حقوق المجني عليهم في حالة ما اذا تخلفت النيابة العمومية عن مباشرة الدعوى بنفسها فلا يمكن اذا أن يكون المشرع أراد أن يعلق حق المجني عليهم علي رغبة النيابة العمومية اما في رفع الدعوى العمومية أو في مباشرة رفع استئناف منها عن حكم يصدر فيها لان الحق الخول للمجني عليهم في رفع الدعوى مباشرة يستلزم أن يكون لهم الحق في مباشرة سير الدعوى حتي انتهاء المعاملة ويدخل في ذلك ان الاستئناف الذي يرفع منهم يكون من شأنه أن تنظر الدعوى برمتها أمام المحكمة الاستئنافية

كما نظرت أمام محكمة أول درجة لأن المجني عليه
 بمقتضى ما خوله له المشرع من رفع دعواه مباشرة
 أمام المحاكم الجنائية له الحق في أن يطلب معاقبه
 من ثبت أنه ارتكب الجريمة اضراً به بصرف
 النظر عما تبديه النيابة من الرأي بخصوص
 الواقعة فإذا لم يجب المدعى إلى طلبه في أول درجة
 كان له الحق بناء على القواعد العامة أن يستأنف
 ويكون استئنافه شاملاً لكل حقوقه أي الحق
 في أن يمنع تمويصاً عن الضرر والحق في أن
 يعاقب من أحدث له الضرر بمخالفته القانون
 الجنائي فإذا استئناف المدعي المدني بخول المحكمة
 التي تنظر في الاستئناف وأن تبحث في حقيقة
 المدعى المدني في كل حقوقه التي يطلبها أي في
 الدعوى المدنية وفي المحاكمة الجنائية معاً ولو لم
 تستأنف النيابة الحكم على المجني عليه
 وحيث أن الحق الذي منحه المشرع لمن وقع
 عليه ضرر من ارتكاب جريمة من رفع دعواه
 أمام المحاكم الجنائية هو أثر باق من نظام الاتهام
 الشخصي القديم الذي كان بخول للمجني عليهم
 الحق في رفع دعاوي أمام الجهات القضائية
 والسير فيها بطلب محاكمة من وقعت منه الجريمة
 اضراً بهم وهذا الحق قديم وقد أقره القانون
 فكل ما من شأنه المساس بهذا الحق أو تقييده
 يجب أن يكون مبني على نص صريح في القانون
 يدل بغير شك على رغبة الشارع في تقييد الحق

المذكور (راجع حكم محكمة النقض والابرار
 المنشور في المجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة
 عدد ٤٢)
 وحيث أن محكمة النقض والابرار في
 حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور
 بالمجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين غرة ٢٤
 قالت بهذا الرأي اذ جاء في اسباب الحكم المذكور:
 «حيث فضلاً عن ذلك أن الدعوى المباشرة
 بما أنها تمنح للمدعي المدني مؤقناً ذلك المركز
 الذي تشغله النيابة في المادة من القياس مع الفارق
 قصر هذه الدعوى المباشرة على الدرجة الابتدائية
 وحدها لما في ذلك من إمكان عرقلة حقوق المدعي
 المدني إذا لم تستأنف النيابة حكم البراءة مع
 أن الدعوى المباشرة لم توضع الا لضمان هذه
 الحقوق في حالة ما اذا تخلت النيابة عن رفع
 الدعوى العمومية فن الواجب أن ينظر
 أيضاً إلى أن الدعوى المباشرة التي بموجبها تتحرك
 الدعوى العمومية بناء على عمل الشخص الذي
 وقع عليه الضرر تعتبر في حد ذاتها طريقاً شاذاً
 للمقاضاة اباحه القانون خلافاً للقواعد العامة
 التي كانت معتبرة في القانون القديم فيجوز قبوله
 مع جميع النتائج التي ترتب عليه ومنها على الاخص
 حق المدعي في التقاضي أمام درجتين لا فيما يتعلق
 بحقوقه المدنية فقط بل فيما يتعلق بالنتيجة
 الاستثنائية المترتبة عليه في حالة الدعوى المباشرة

من تحريك الدعوى الجنائية وطرحها على بساط البحث»
 وحيث من ذلك ومما تقدم يتضح أن قول المشرع في المادة ١٧٦ جنابات «يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو مدعي بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب» لا يقصد به منع المحكمة من النظر في الدعوى الجنائية والحكم فيها إذا لم تستأنف النيابة بحكم البراءة أو انعدام المقصود من ذلك ببيان شروط قبول استئناف المدعي بالحق المدني فإذا قبل تمود الدعوى إلى حالتها الأولى وهي النظر في العقوبة والتمويضات وهذا يشبه تماما حالة رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة أول درجة فإنها إذا رفعت بالطرق القانونية يصبح للمحكمة الحق في النظر في العقوبة والتمويضات ولو لم يكن للنيابة طلبات أصلا وحيث متى تقرر ذلك تكون هذه المحكمة مختصة بالنظر في الدعوى بأكملها من الوجهتين المدنية والجنائية

وحيث فيما يتعلق بموضوع القضية فقد ثبت لهذه المحكمة ثبوتنا كافيًا من أقوال نفس المتهم ومن شهادة الشهود وأثر الضرب الذي شوهه في المدعي بالحق المدني واثبتته الطيب ومن التحقيقات التي عملت في القضية رقم ١١٧٣ جنح المحلة سنة ١٩٢١ أن المتهم غريب يونس في يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ بسمندو مركز المحلة الكبرى أولا تعدى بالضرب على محمد علي يونس وثانيا في الزمان والمكان المذكورين أنفا سب محمد أفندي علي يونس المذكور بأنه ذل له «باعتق ياخول يا بشت» وأنفا أخرى من هذا القبيل غندشة بالشرف والناموس وذلك في الطريق العام أمام الجمهور ويكون عقاب المتهم منطبقا على المادة ٢٠٦ فقرة أولى و ٢٦٥ عقوبات وحيث أن الجريمتين المذكورتين وقتنا لغرض واحد وهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا كليًا لا يقبل الجزئية فالخمسكة ترى مع ثبوت الجريمتين تدقيق عقوبة المادة ٢٠٦ عقوبات لأنها تنص بالعقوبة الأشد وذلك تطبيقا للمادة ٣٣ عقوبات وحيث أن المحكمة تقدر التمييز عن الضرر الذي نال المجني عليه ببلغ مائة قرش فتحكم له بالمبلغ المذكور لأن المبلغ الذي يطالب بالحكم له به وهو ٢٥ ج مبالغ فيه فلهذه الأسباب

وبعد رؤية المادة ١٧٧ جنابات والمادتين ٢٠٦ و ٢٦٥ عقوبات و ٣٣ عقوبات حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع الناء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش وتعويض ١٠٠ قرش للمدعي المدني والمصاريف المناسبة

المحكمة

وقف - مستحق - نفقة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

الأوراق والدولة قانونا

بما أن (حسين احمدين) و (بهيه) : (فاطمه)
و (عويشه) و (رقيه) و (زينب) و (محمد كامل)
عبد اللطيف) و (حسن احمدين) رفعوا هذه
الدعوى امام محكمة المشيه الجزئية على (محمد

عبد السلام احمدين) ناظر وقف والدم الشيخ
(محمد احمدين) يطلبون الحكم لهم بالتزامه بأن
يدفع لهم مبلغ ٢٨٢٠ قرشا قيمة النفقة للتأخره

لهم مع استمرار الدفع عن كل شهر ١٢٠ قرشا
صاغا للذكر و ٦٠ قرشا صاغا للانثى مع الزامه
بالمصاريف لان الخصة الارل من المدعين

مستجد لهم نفقة من فبراير سنة ١٩٢٠ لغاية يونيه
سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٨٠٠ قرش والسادسة والسابع
من ابريل لغاية يونيه بمبلغ ٤٥٠ قرشا والثامن
استجد له من مارس لغاية يونيه سنة ١٩٣٠

بمبلغ ٤٨٠ قرشا

وبما أن المحكمة الجزئية حكمت للمدعين
بطلباتهم بحكم صادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٠
وحيث أنه ثابت من الحكم للمقسم من
المدعين الصادر من هذه المحكمة في القضية نمرة
٤٦٨ سنة ١٩٢٠ انه حكم لبعض المدعين بالنفقة
المطالب بها فتكون دعوى المدعين في محلها
وبما ان المحكوم عليه استأنف هذا

اذا جاز الحكم للمستحقين في وقف على ناظره
بنفقة فلا يجوز ذلك الا استثناءً ومؤقتاً رأفة
بالمستحقين ان كانوا في حاجة والى أن يقدم الناظر
حساب الوقف فيقضى بما يظهر لهم في ذمته . لان
الحكم على الناظر بأن يدفع للمستحقين مبلغاً معيناً
شهرياً مخالف للشرع

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - مطان - مصر

محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
ببيتة استئنافية في يوم الثلاثاء ٤ يناير سنة ١٩٢١
و ٢ جاد اول سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة على بك جلال رئيس
المحكمة وحضور حضرة القاضي محمد بك
توفيق زاهر ومحمد بهي الدين افندي بركات ومحمد
توفيق علي الكاتب

صدرت الحكم الآتي :

في قضية الحاج محمد عبد السلام احمدين
بصفته ناظراً على وقف الشيخ محمد احمدين
ضد

الشيخ حسين احمدين وبهيه احمدين
وعويشه ورقيه وزينب والشيخ محمد كامل عبد
اللطيف وحسين احمدين

المقيدة بالجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٥٢

الحكم في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالباً الفاء
ورفض دعوى المستأنف عليهم والزاهم
بمصاريف الدرجتين

وبما أن المستأنف عليهم ماعدا فاطمة التي
توفيت يدلون تأييد الحكم المستأنف بعد
حذف فاطمة المذكورة

وبما أن الاستئناف حاز شكله القانوني

وبما أن السبب الذي بني عليه الحكم
المستأنف ليس سبباً قانونياً فإن وجود حكم
لا يستلزم أن يحكم ثانية حكم مثله تماماً

وبما أن النفقة الموقته قد يحكم بها بعض
المحاكم للمستحقين في الوقف على ناظره رأفة
بهم كما حكمت محكمة المنشية في الحكم المستند
إليه الحكم المستأنف

لكن بما أن الحكم بهذه النفقة يخالف
الأصل الشرعي وهو محاسبة ناظر الوقف عن
غلة السنة التي قبضها كما قضت بذلك المادة ٢١٧
من قانون العدل والانصاف المذكورة في صحيفة
٥٨٨ من الدردختا

وبما أنه يخالف أيضاً العادة المتبعة وقد
ذكرها محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها
الصارفي ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ (المجموعة الرسمية
للمحاكم الاهلية) عدد ١ سنة ٢١) وهذا نصه
(وقد سار العرف على ذلك ليتيسر لناظر الوقف
في السنة ضبط حسابات الوقف وتسويه

أعمال أدارته لابعان الوقف ودفع ما يستحق
عليها من الاموال وتحصيل ما استحق لها من
الربح والارادات) اهـ

وبما أنه لو ألزم الناظر بدفع مبلغ معين
في كل شهر لكل مستحق قبل عمل الحساب
كما في هذه القضية لجاز أن يقبض المستحقون
أكثر مما لهم وحينئذ من ابن يدفع لهم الناظر
وبأي وجه يمكن جبره على دفع ما ليس لهم
وبما أن ما تقدم هو بصرف النظر عن عمارة
الوقف - اما هذه العمارة فهي بالضرورة مقدمه
على نفقة المستحقين وعلى استحقاقهم كما جاء
بالمادة ١٨٠ من قانون العدل والانصاف وهذا
نصها (وارل ما ينفله الناظر في غلة الوقف الإبداء
بعمارة عقاراته واصلاحها) الخ

وبما أنه فضلاً عن ذلك ففي طلب المستأنف
عليهم حضور المستأنف بالمحكمة الشرعية المحرر
في ٤ فبراير سنة ١٩٢٠ مانصه (وشرط الوافق في
وقفه هذا شروطاً منها أنه يبدأ من ربحه بعمارته
وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفقتة ولو
صرف لذلك جميع غلته) اهـ

وبما أن الحكم بالنفقة بالصيغة المدعوى الحكم
بها يمسك الأمر ويجعل النفقة مقدمة على
عمارة الوقف واصلاحه

وبما أن المستأنف قدم في هذه القضية
صورة حكم محكمة الاسكندرية الشرعية

٦٠

قصة قاصر . تصديق المحكمة الابتدائية .

تأثيره في حقوق سائر الشركاء

١ - اذا كان بين الشركاء في دعوى قصة عقار قاصر أو من في حكمه وجب اعادة القضية الى المحكمة الابتدائية للتصديق على القصة ولكن هذا التصديق لا يؤثر في سير الدعوى العادي من حيث قابليتها للاستئناف حصل التصديق ام لم يحصل لانه عمل اداري بحث انما شرع للمحافظة على مصلحة عديم الاهلية دون المساس بحقوق سائر الشركاء

راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - المحاماة سنة ثمانية عدد صحيفة

٢ - تحصل القصة على مقتضى نصيب الطالب وليس على نصيب أصغر الشركاء حصة مادام الأخير لم يطلب فرز حصته

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة هنا

بمراى المحكمة هيئة استئنافية في يوم الاثنين

١١ ابريل ١٩٢١ الموافق ٣ شعبان ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك

وكيل المحكمة

وبحضور حضرات محمد زكي خليل بك

وحسن نبيه المصرى بك القاضيين واحمد حلمي

افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى :

في قضية سكينه محمد صيام وفاطمة محمد

المصدر في ١٣ يناير سنة ١٩٢٠ على المستأنف

نفسه وفيه ما نصه (وصار الاطلاع على الطالب

للقدم من مستحق وقف الشيخ محمد احمد بن

للتضمن أن محمد عبد السلام احمد بن الناظر

على هذا الوقف ارتكب جملة خيانات توجب

عزله من الناظر وطلبوا الاذن بخصومته وعلى

محضر التحقيق الذي تبين منه أن هذا الناظر

صرف للمستحقين قبل العادة الضرورية وأنه

قدم الصدقات عليها لهذا تقرر موافقه على اذن

كل واحد من الطالين بمخاصمه الناظر)

وبما أن المحكمة الشرعية اذن قررت أن

من اسباب عزل الناظر صرفه المستحقين قبل

العادة - ومع ذلك يطلب المستحقون من المحكمة

الاهلية أن تحكم لهم بصرف استحقاقهم بقطع

النظر عن العادة - فهم مع تناقض عملهم ينتفون

بكل ما يقبضون النفقة من الناظر ويعزلونه بسببها

وبما أنه لهذا يتعين الحكم بالفاء الحكم

المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في حضور الطرفين

ما عدا فاطمة احمد بن التي توفيت بقبول الاستئناف

شكلا وموضوعا وبالفاء الحكم المستأنف

ورفض دعوى المستأنف عليهم والزامهم

بمصاريف الدرجتين ومبلغ مائتي قرش اتعاب

محاماه للمستأنف

اليه والحاضر معه طلب رفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف وطلب تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة محمد حمدي السيد بك القاضي وأقوال وطلبات المدعي بالحق المدني والاطلاع علي الاوراق والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف رفع في الميعاد بالطريقة القانونية فهو مقبول شكلا

وحيث ان المدعي بالحق المدني محمد افندي علي يونس رفع هذه الدعوي مباشرة أمام محكمة المحلة الكبرى مند الشيخ غريب يونس وقرر في عريضة دعواه أن المتهم تعدى عليه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ بالضرب والسب والاهانة بسبب وجود ضغائن بينهما وطلب معاملة المتهم بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٧ عقوبات مع الزام المتهم بأن يدفع اليه ٢٥ جنيها تعويضا والمصاريف وقد حكمت محكمة المحلة حضوريا بجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف الاسباب التي ذكرت في الحكم المذكور وقد استأنف المدعي المدني هذا الحكم في يوم صدوره

وحيث ان النيابة العمومية لم يكن لها طلبات في الدعوى عند نظر الاستئناف المرفوع

من المدعي بالحق المدني وطلب المدعي بالحق المدني تعويضا قدره ٢٥ جنيها مصريا والمصاريف وللمتهم طلب رفض الدعوي وانكر ما نسب اليه وحيث أنه قبل فحص موضوع القضية

يجب البحث في معرفة ما اذا كان الاستئناف الذي رفع من المدعي بالحق المدني وحده يخول لهذه المحكمة ان تبحث القضية من الوجهة الجنائية ومعنى ان استئناف المدعي بالحق المدني يكون عاصرا علي حقوقه المدنية فقط ؟ وهل يخول للمحكمة عند نظر الاستئناف ان تبحث في الموضوع الجنائي ؟

وحيث ان القانون يمنحه المجني عليهم الحق في رفع الدعوي مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد من ارتكبوا جنحة أو مخالفة اضراد بهم أراد صيانة حقوق المجني عليهم في حالة ما اذا تخلفت النيابة العمومية عن مباشرة الدعوي بنفسها فلا يمكن اذا أن يكون المشرع أراد أن يعلق حق المجني عليهم علي رغبة النيابة العمومية اما في رفع الدعوي العمومية أو في مباشرة رفع استئناف منها عن حكم يصدر فيها لان الحق المخول للمجني عليهم في رفع الدعوي مباشرة يستلزم أن يكون لهم الحق في مباشرة سير الدعوي حتي انتهاء المحاكمة ويدخل في ذلك ان الاستئناف الذي يرفع منهم يكون من شأنه أن تنظر الدعوى برمتها أمام المحكمة الاستئنافية

المذكور (راجع حكم محكمة النقض والابرار المنشور في المجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة عدد ٤٢)

وحيث أن محكمة النقض والابرار في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين نمرة ٦٩ قالت بهذا الرأي اذ جاء في اسباب الحكم المذكور: «حيث فضلا عن ذلك أن الدعوى المباشرة بما أنها تمنح للمدعي المدني مؤقنا ذلك المركز الذي تشمله النيابة في العادة فن القياس مع الفارق قصر هذه الدعوى المباشرة على الدرجة الابتدائية وحدهما لما في ذلك من امكان عرقلة حقوق للمدعي المدني اذا لم تستأنف النيابة حكم البراءة مع أن الدعوى المباشرة لم توضع للاعيانة لهذه الحقوق في حالة ما اذا تخلقت النيابة عن دفع الدعوى العمومية فن الواجب أن ينظر أيضا الى أن الدعوى المباشرة التي بموجبها تتحرك الدعوى العمومية بناء على عمل الشخص الذي وقع عليه الضرر تعتبر في حد ذاتها طريقا شاذا للمقاضاة اباحه القانون خلافا للقواعد العامة التي كانت معتبرة في القانون القديم فيعوز قبوله مع جميع النتائج التي ترتب عليه ومنها على الاخص حق المدعي في التقاضي امام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط بل فيما يتعلق بالنتيجة الاستثنائية المترتبة عليه في حالة الدعوى المباشرة

كما نظرت أمام محكمة أول درجة لان المجني عليه بمقتضى ما خوله له المشرع من رفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية له الحق في أن يطلب معاقبه من ثبت أنه ارتكب الجريمة اضرازا به بصرف النظر عما تبديه النيابة من الرأي بخصوص الواقعة فاذا لم يجب المدعى الى طلبه في أول درجة كان له الحق بناء على القواعد العامة أن يستأنف ويكون استئنافه شاملا لكل حقوقه أي الحق في أن يمنع تعويضاً عن الضرر والحق في أن يعاقب من أحدث له الضرر بمخالفته القانون الجنائي فاذا استئناف المدعي المدني بخول للمحكمة التي تنظر في الاستئناف وأن تبحث في حقيقة المدعى المدني في كل حقوقه التي يطلبها أي في الدعوى المدنية وفي المحاكمة الجنائية معا ولو لم تستأنف النيابة الحكم على المجني عليه

وحيث أن الحق الذي منحه المشرع لمن وقع عليه ضرر من ارتكاب جريمة من رفع دعواه امام المحاكم الجنائية هو أثر باق من نظام الاتهام الشخصي القديم الذي كان بخول للمجني عليهم الحق في رفع الدعاوى امام الجهات القضائية والسير فيها بطلب محاكمة من وقعت منه الجريمة اضرازا بهم وهذا الحق قديم وقد اقره القانون فكل ما من شأنه المساس بهذا الحق او تقييده يجب أن يكون مبنيا على نص صريح في القانون يدل بغير شك على رغبة الشارع في تقييد الحق

من تحريك الدعوى الجنائية وطرحها على بساط البحث»

وحيث من ذلك ومما تقدم يتضح أن قول المبرع في المادة ١٧٦ جنائيات «يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو مدعي بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب» لا يقصد به منع المحكمة من النظر في الدعوى الجنائية والحكم فيها إذا لم تستأنف النيابة بحكم البراءة وإنما المقصود من ذلك بيان شروط قبول استئناف المدعي بالحقوق المدنية فإذا قبل تمود الدعوى إلى حالتها الأولى وهي النظر في العقوبة والتمويضات وهذا يشبه تماما حالة رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة أول درجة فإنها إذا رفعت بالطرق القانونية يصبح للمحكمة الحق في النظر في العقوبة والتمويضات ولو لم يكن للنيابة طلبات أصلا

وحيث متى تقرر ذلك تكون هذه المحكمة مختصة بالنظر في الدعوى بأكملها من الوجهتين المدنية والجنائية

وحيث فيما يتعلق بموضوع القضية فقد ثبت لهذه المحكمة ثبوت كافي من أقوال نفس المتهم ومن شهادة الشهود وأثر الضرب الذي شوهد في المدعي بالحقوق المدني وأثبتته الطيب ومن التحقيقات التي عملت في القضية رقم ١١٧٣ جنح المحلة سنة ١٩٢١ أن المتهم غريب يونس في يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ بسمتود مركز المحلة الكبرى أولا تعدى بالضرب على محمد علي يونس وثانيا في الزمان والمكان المذكورين أنفا سب محمد أفندي علي يونس المذكور بأنه قال له «ياعلق ياخول يايش» وألفاظ أخرى من هذا القبيل مخدشة بالشرف والناموس وذلك في الطريق العام أمام الجمهور ويكون عقاب المتهم منطبقا على المادة ٢٠٦ فقرة أولى و ٢٦٥ عقوبات وحيث أن الجريمتين المذكورتين وقعتا لغرض واحد وهما إبطان يعضها ارتباطا كلياً لا يقبل التجزئة فالمحكمة ترى مع ثبوت الجريمتين تدابير عقوبة المادة ٢٠٦ عقوبات لأنها تنص بالعقوبة الأشد وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات وحيث أن المحكمة تقدر التعويض عن الضرر الذي نال المجني عليه بمبلغ مائة قرش فتحكم له بالمبلغ المذكور لأن المبلغ الذي يطالب الحكم له به وهو ٢٥٠ ج مبالغ فيه

فهذه الأسباب

وبعد رؤية المادة ١٧٧ جنائيات والمادتين ٢٠٦ و ٢٦٥ عقوبات و ٣٢ عقوبات حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش وتعويض ١٠٠ قرش للمدعي المدني والمصاريف المناسبة

المحكمة

وقف - مستحق - نفقة

بعد صلح المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

بما أن (حسين احمدين) و (بهيه) : (فاطمه)
و (عويشه) و (رقيه) و (زينب) و (محمد كامل)
عبد اللطيف) و (حسن احمدين) دفعوا هذه
الدعوى امام محكمة المنشيه الجزئيه على (محمد

عبد السلام احمدين) ناظر وقف والدم الشيخ
(محمد احمدين) يطلبون الحكم لهم بالزامه بان
يدفع لهم مبلغ ٢٨٢٠ قرشا قيمة النفقة للتأخره
لهم مع استمرار الدفع عن كل شهر ١٢٠ قرشا
صاغا للذكر و ٦٠ قرشا صاغا للانثى مع الزامه
بالمصاريف لان الخمسة الارل من المدعين
مستجد لهم نفقة من فبراير سنة ١٩٢٠ لغاية يونيه
سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٨٠٠ قرش والسادسة والسابع
من ابريل لغاية يونيه بمبلغ ٤٥٠ قرشا والثامن
استجد له من مارس لغاية يونيه - سنة ١٩٣٠
بمبلغ ٤٨٠ قرشا

وبما أن المحكمة الجزئية حكمت للمدعين
بطلباتهم بحكم صادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٠
وحيث أنه ثابت من الحكم المقدم من
المدعين الصادر من هذه المحكمة في القضية ثمرة
٤٦٨ سنة ١٩٢٠ انه حكم لبعض المدعين بالنفقة
المطالب بها فتكون دعوى المدعين في محلها
وبما ان المحكوم عليه استأنف هذا

اذا جاز الحكم للمستحقين في وقف على ناظره
بنفقة فلا يجوز ذلك الاستئنافاً ومؤقتاً رأفة
بالمستحقين ان كانوا في حاجة والى أن يقدم الناظر
حساب الوقف فيقضى بما يظهر لهم في ذمته . لان
الحكم على الناظر بان يدفع للمستحقين مبلغاً معيناً
شهرياً مخالف للشرع

باسم صاحب المعظمة فؤاد الاول - لمطان - مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بهيئة استئنافية في يوم الثلاثاء ٤ يناير سنة ١٩٣١
و ٢ جماد اول سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة على بك جلال رئيس
المحكمة وحضور حضرتي القاضيين محمد بك
توفيق زاهر ومحمد بهي الدين افندي بركات ومحمد
توفيق علي الكاتب

صدرت الحكم الآتي :

في قضية الحاج محمد عبد السلام احمدين
بصفته ناظراً على وقف الشيخ محمد احمدين
صند

الشيخ حسين احمدين وبهيه احمدين
وعويشه ورقيه وزينب والشيخ محمد كامل عبد
اللطيف وحسين احمدين

المقيدة بالجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٥٢

الحكم في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالباً الفاء
ورفض دعوى المستأنف عليهم والزامهم
بمصاريف الدرجتين

وبما أن المستأنف عليهم ماعدا فاطمة التي
توفيت يعلبون تأييد الحكم المستأنف بعد
حذف فاطمة المذكورة

وبما أن الاستئناف حاز شكله القانوني
وبما أن السبب الذي بني عليه الحكم
المستأنف ليس سبباً قانونياً فإن وجود حكم
لا يستلزم أن يحكم ثانية حكم مثله تماماً

وبما أن النفقة الموقته قد يحكم بها بعض
الحاكم للمستحقين في الوقف على ناظره رافعة
بهم كما حكمت محكمة المنشية في الحكم المستند
اليه الحكم المستأنف

لكن بما أن الحكم بهذه النفقة يخاف
الاصل الشرعي وهو محاسبة ناظر الوقف عن
غلة السنة التي قبضها كما قضت بذلك المادة ٢١٧
من قانون المدلول والانصاف المذكورة في صحيفة
٥٨٨ من الدرد المحتاوي

وبما أنه يخالف أيضاً المادة المتبعة وقد
ذكرتها محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها
الصارفي ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ (المجموعة الرسمية
للمعالم الاهلية) عدد ١ سنة ٢١ وهذا نصه

(وقد سار المرف على ذلك ليتيسر لناظر الوقف
في السنة ضبط حسابات الوقف وتسويه

اعمال ادارته لاعيان الوقف ودفع ما يستحق
عليها من الاموال وتحصيل ما استحق لها من
الريع والابرادات) اهـ

وبما أنه لو ألزم الناظر بدفع مبلغ معين
في كل شهر لكل مستحق قبل عمل الحساب
كما في هذه القضية لجاز أن يقبض المستحقون
أكثر مما لهم وحينئذ من ابن يدفع لهم الناظر
وباي وجه يمكن جبره على دفع ما ليس لهم
وبما أن ما تقدم هو بصرف النظر عن عمارة
الوقف - اما هذه العمارة فهي بالضرورة مقدمة
على نفقة المستحقين وعلي استحقاقهم كما جاء
بالمادة ١٨٠ من قانون العدل والانصاف وهذا
نصها (وارل ما ينفقه الناظر في غلة الوقف البداءة
بعمارة عقارانه واصلاحها) الخ

وبما أنه فضلاً عن ذلك ففي طلب المستأنف
عليهم حضور المستأنف بالحكمة الشرعية المحرر
في ٤ فبراير سنة ١٩٢٠ مانصه (وشرط الواقف في
وقفه هذا شروطاً منها أنه يبدأ من ريعه بعمارته
وترميمه وما فيه البقاء ليعينه والدوام لمنفقتة ولو
صرف لذلك جميع غلته) هـ

وبما أن الحكم بالنفقة بالصيغة المدعول بالحكم
بها يعكس الامر ويجعل النفقة مقدمة على
عمارة الوقف واصلاحه

وبما أن المستأنف قدم في هذه القضية
صورة حكم محكمة الاسكندرية الشرعية

٦٠

قصة قاصر . تصديق المحكمة الابتدائية .

تأثيره في حقوق سائر الشركاء

١ - اذا كان بين الشركاء في دعوى قسمة عقار قاصر أو من في حكمه وجب اعادة القضية الى المحكمة الابتدائية للتصديق على القسمة ولكن هذا التصديق لا يؤثر في سير الدعوى العادية من حيث قابليتها للاستئناف حصل التصديق أم لم يحصل لانه عمل اداري بحث انما شرع للمحافظة على مصلحة عديم الاهلية دون اللجوء بحقوق سائر الشركاء

راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - المحاماة سنة ثمانية عدد صحيفة

٢ - تحصل القدوة على مقتضى نصيب الطالب وليس على نصيب أسفر الشركاء حصصه مادام الاخير لم يطلب فرز حصته

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة القازيق الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا

بمراى المحكمة هيئة استئنافية في يوم الاثنين

١١ ابريل ١٩٢١ الموافق ٣ شعبان ١٣٢٩

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك

وكيل المحكمة

وبحضور حضرات محمد زكي خليل بك

وحسن نبيه المصرى بك القاضيين واحمد حلمي

افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى :

في قضية سكينه محمد صيام وفاطمة محمد

المصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٢٠ على المستأنف

قسه وفيه ما نمه (وصار الاطلاع على الطالب

نقدم من مستحق وقف الشيخ محمد احمد بن

لتضمن أن محمد عبد السلام احمد بن الناظر

على هذا الوقف ارتكب جملة خيانات توجب

عزله من الناظر وطلبوا الاذن بمخصومته وعلى

محضر التحقيق الذي تبين منه أن هذا الناظر

صرف للمستحقين قبل المارة الضرورية وأنه

قدم الصدقات عليها لهذا تقرر الموافقة على اذن

كل واحد من الطالبين بمخاصمته الناظر)

وبما أن المحكمة الشرعية اذن قررت أن

من اسباب عزل الناظر صرفه المستحقين قبل

المارة - ومع ذلك يطالب المستحقون من المحكمة

الاهلية أن تحكم لهم بصرف استحقاقهم بقطع

النظر عن المارة - فهم مع تناقض عملهم ينتفعون

بكل ما يقبضون النفقة من الناظر ويعزلونه بسببها

وبما أنه لهذا يتعين الحكم بالنفاذ الحكم

المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في حضور الطرفين

ما عدا فاطمة احمد بن التي توفيت بقبول الاستئناف

شكلا وموضوعا وبالنفاذ الحكم المستأنف

ورفض دعوى للمستأنف عليهم والزامهم

بمصاريف الدرجتين ومبلغ ما تتي قرش اتعاب

محاماه للمستأنف

صيام وسليمان سليمان عمر بصفته وصيا شرعيا علي احمد وزينب وأمينه القصر

مند

حسن كفاقي افندي وسليمان محمد صيام وعبد العظيم افندي السيد عماره بصفته وليا طبيعيا علي ولده محمد وام احمد بنت احمد رزق عن نفسها وبوصايتها علي ولديها ابراهيم ومحمد عثمان افندي عبد الله حقاوي الواردة الجدول العمومي ٣٥٧ سنة ١٩٢٠ استئناف

الوقائع

وقع الاستئناف عليه الاول دعوى أمام محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٢ يولييه ١٩١٣ قال في صحيفةها انه يمتلك ١٠ ط أطيانا كائنة بزمام بنايوس بمقتضى حكم صادر من محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٥ يناير ١٩١٤ وأصبح نهائيا مع ما يتبهم من حصة قدرها ١٧ س ١ ط في الاشجار وهذا القدر شائعا في ٢٠ س ٤ ط نصف بحوض الدقيق ملك المستأنفين والمستأنف عليهم واضحة الحدود والمعلم بالعريضة وبهمه فرز وتجنيب نصيبه في الاطيان المذكورة وماحققتها من الاشجار والسواقي ليتمكن من الانتفاع بها مفردا والتصرف فيها اذا يطلب الحكم بتعين خبير لفرز وتجنيب حصته وبعد اجراء القسمة يحكم باعتمادها متى كانت موافقة وأحالة القضية على المحكمة الابتدائية للتصديق عليها لوجود

قاصر فيها مع الزامهم بالمصاريف وانساب المحاماه وبتاريخ ٢٥ مارس ١٩١٨ حكمت تلك المحكمة بندب خبير لاجراء الفرز والتجنيب وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ حكمت المحكمة باعتماد تقرير الخبير وحددت جلسة للاقتراع وبتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٨ حكمت باعتماد الاقتراع وباختصاص المستأنف عليه الاول بالقسم عمرة ١ وأحالت القضية على المحكمة الكلية للتصديق على القسمة وبتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ حكمت محكمة الزقازيق الكلية باعادة الدعوى للمعكة الجزئية لاعادتها للخبير لعمل القسمة بالطريقة المذكورة وبعد الاقتراع قانونا نصاد للتصديق عليها وقد أعيدت القضية للخبير وقدم تقريره وبتاريخ ٣ مايو ١٩٢٠ حكمت محكمة الزقازيق الجزئية باعتماد تقرير الخبير وباحالة الاوراق علي المحكمة الكلية للتصديق على القسمة التي اعتمدها المحكمة الجزئية بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩١٨ فصدت عليها المحكمة الكلية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

فاستأنف المستأنفون الحكم الجزئي بتاريخ ١٧ و١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٠ طالبن إلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة أول درجة لتكليف خبير آخر لاجراء القسمة لأقل نصيب

والمصاريف وأتعاب المحاماة وبعد أن تم تحضير الدعوى وأحييت على جالسه المرافعة قال المستأنفون أنهم طعنوا في حكم التصديق أمام محكمة الاستئناف العليا وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ حكمت المحكمة بإيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتى يفصل نهائيا من الاستئناف العالي في حكم التصديق فقبلها المستأنف عليه الأول بحجة أنه لم يحصل استئناف مرتكنا على شهادة تاريخها ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تفيد ذلك وبالجلسة المحددة أخيرا لنظر الدعوى صمم الحاضر عن المستأنفين على طلباتهم السابقة والحاضر من المستأنف عليه الأول دفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لانه كان الواجب رفعه بعد صدور حكم المحكمة الجزئية بدون انتظار حكم التصديق من المحكمة الكلية . وعبد العظيم افندى السيد عثمان عبد الله طلبا اخرجهم من الدعوى بدون مصاريف وسلمان محمد صيام قال اننا لم نصلن بالحكم الابتدائي الا بعد التصديق عليه المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

عن الدفع الفرعي

حيث أنه سبق صدور حكم بإيقاف النظر في الاستئناف المرفوع في هذه الدعوى

عن حكم المحكمة الجزئية الصادر بالقسمه في ٣ مايو سنة ١٩٢٠ ريثما يفصل من محكمة استئناف مصر في الاستئناف الذي قيل بأنه رفعه عن التصديق عليها الصادر بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ من المحكمة الابتدائية

وحيث أنه قد تبين من الشهادة التي قدمها المستأنف عليه الاول أنه لم يرفع استئناف عن قرار التصديق المذكور وبناء على هذا عجلت الدعوى لنظر الاستئناف السابق ايقاف النظر فيه وحيث ان المستأنف عليه الاول قد دفع فرعيا بعدم جواز نظر الاستئناف لانه رفع عن حكم سبق ان صدقت عليه المحكمة الابتدائية وحيث انه لاجل الفصل في هذا الدفع يجب البحث في قيمة تصديق المحكمة الابتدائية علي ما صدره المحكمة الجزئية من أحكام تقسيم الاموال المشتركة الى حصص اذ كان بين الاخصام فيها من هم قصر او عديمو الاهلية او غائبون وحيث ان نص المادة ٤٥٦ من القانون المدني انما حتم التصديق لحماية مصلحة أولئك الأشخاص فعمل المحكمة الابتدائية مقصور في ذلك على رعاية مصالحهم من غير التفات للوجوه الأخرى في الدعوى سواء عندها أغبن باقي الشركاء او لم يغبوا ولهذا فقد ذهب بعض المحاكم الى الاستغناء عن التصديق من المحكمة الابتدائية اذا اتفق ان كان المجلس

الحبي، صدق على قسمة أموال يشترك في ملكيتها اشخاص لا أهليه لهم في التصرف (راجع حكم استئناف مصر الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ المدرج بالسنة العاشرة من المجموعة الرسمية تحت رقم ٨٨)

وحيث انه يستخلص من هذا ومن أن التصديق يسير سيرته من غير تحريك من الاختصاص بل من تلقاء نفس المحكمة انه عمل ادارى بحث لا يترتب عليه تغيير لسير الدعوى الطبعي ومن ثم يبقى باب الاستئناف مفتوحا كأن لم يحصل تصديق وعند نظر الاستئناف تفحص الدعوى امام المحكمة الاستئنافية من كل وجوها من غير تأثير التصديق السابق صدوره منها بصفتها محكمة تصديق (راجع حكم محكمة بني سويف الابتدائية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ والمدرج في السنة الخامسة عشرة من المجلد الرسمية تحت رقم ٦٤)

وحيث أنه مع التسليم بأن للتصديق من المحكمة الابتدائية لا تأثير له على حكم المحكمة الجزئية من وجهة قابليته للاستئناف فلا يبقى هناك محل لاستظهار الدور الذي تحول فيه دعوى القسمة من المحكمة الجزئية للمحكمة الابتدائية للتصديق وهل يكون ذلك بعد تعيين الحصص وقبل اجراء القرعة كما ذهب اليه بعض الآراء و بعد ذلك مبقيا في الحالة الاولى مرافعة عملية

عن الموضوع

وحيث أن الاستئناف من جهة الموضوع بني على ان اخطير لدى عينته المحكمة الجزئية لم يجز القسمة على أقل نصيب كما تفسى المادة ٤٥٢ من القانون المدني على ما فسرهما المستأنفون وحيث أن تلك المادة لم تشرط أن تكون القسمة لأقل نصيب بل تركت الأمر من غير قيد وانما المفهوم منطقيا أن القسمة مادام مالها

الاقتراح كنص المادة ٤٠٠ من القانون المدنى
 يجب أن تكون علي مقتضى نصيب طالب
 القسمة فإن كان نصيبه في العين المشاعة الربع
 مثلا فلا يصح قسمتها لأقل من اربع حصص
 متساوية القيمة كيما يتيسر اجراء القرعة عن تلك
 الحصص وليس من حاجة في هذه الحالة الى
 تقسيم العين لخصص أصغر من ذلك حتي اذا
 وجد شريك يستحق أقل من ربع العين مادام
 ذلك الشريك لم يكن طالبا للقسمة ولم يفرز
 نصيبه

لأنهم لم يطلبوا ذلك
 وحيث أنه فوق هذا فإنه لم يبين أن الخبير
 قصر في السعي الى عمل تقسيم عادل بل علي
 العكس من ذلك قد ظهر انه جدى هذا السبيل
 ولم يوافه المستأنفون بملاحظات تنقض من رأيه
 مطلقا منهم وتعطيلاً للقسمة ولذلك فالمحكمة
 لا ترى وجها لنقض تقريره

وحيث أنه يقتضى رفض الاستئناف من
 جهة الموضوع

من أجل ذلك

وحيث أن الخبير الذى عينته المحكمة
 الجزئية قسم العين المشاعة الى سبع حصص
 علي اعتبار أن طالب القسمة له السبع فيها وطلب
 فرزه وتجنيبه وقد جرت القرعة علي تلك
 الحصص السبع ووقع من نصيبه الحصة رقم ١
 أما شركاؤه فلم تفرز انصباؤهم علي التخصيص

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
 الفرعى المقدم من المستأنف عليه الاول وقبل
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
 الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف
 و١٥٠ قرشا تعابيا للمحاماه

فهرست العدد الرابع

(المباحث القانونية والتشريعية)

مركز الوارث في القوانين المصرية

ص ١٦٥

(الاحكام)

- ٥١ نقض - الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية خلو الحكم من الاسباب « ١٧٥
- ٥٢ نقض - شهود النفي - الدفاع الشرعي عن النفس - مسألة موضوعية « ١٧٦
- ٥٣ محل الاقامة الشرعي « ١٧٨
- ٥٤ شراء تاجر قطن مزارع - معاملة تجاريه بالنسبة للاول مدنيه بالنسبة للثاني - طريقة الاثبات - علم الوزن « ١٧٩
- ٥٥ الشفعة - الجوار وحق الارتفاق - تنازل المشتري عن حق الارتفاق . « ١٨٢
- ٥٦ مرسى المزداد أمام المحكمة المختلطة - دعوي استحقاق العين - عدم « ١٨٤
- ٥٧ خيانة الامانه - اليينه - الصائع ناجر في جريمة خيانة الامانة - كافي « ١٨٦
- ٥٨ رفع الدعوي العمومية والمدنيه - توقيع العقوبة - استئناف الحكم - حق تحريك الدعوي العمومية بيد المجتبي عليه « ١٨٩
- ٥٩ وقف - مستحق - نفقة « ١٩٣
- ٦٠ قسمه فا ر - تصديق المحكمة الابتدائية - تأثيره في حقوق سائر الشركاء « ١٩٥

2/7

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين

رئيس التحرير : صليب سامي الحامى

ثن العدد الواحد
عشرة قروش



الاشتراك السنوي
مائة قروش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
ورئيس التحرير بمهارة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السعور بالتجارة
القاهرة



العدد السابع - السنة الثانية
- ابريل سنة ١٩٢٢ //

George

مصر في ابريل سنة ١٩٢٢

الأمكام

٩٦

ضد

النيابة العمومية في قضيتها مرة ١٧٦٤ سنة ٢٠-٢١
المتقدمة بجدول المحكمة مرة ١٨٤٠ سنة ٣٨ قضائه
وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في ٨
يناير سنة ١٩٢١ بأرمنت الوابورات مركز الاقصر
قتل رضيه بنت مملاوي محمد عمدا مع سبق
الاصرار بان طعنها بسكين عدة طعنات أودت
 بحياتها. وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة
قنا الاهلية أحالة المتهم المذكور على محكمة
الجنايات لها كتمته بالمادة ١٩٤ عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ بأحالة المتهم المذكور
على محكمة الجنايات لها كتمته بالمادة المذكورة
ومحكمة جنايات قنا الاهلية حكمت بتاريخ ٤ مايو
سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ١٩٤ عقوبات حضوريا

على المتهم سعيد ابراهيم سعيد بالاعدام شنقا
بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢١ قرر المحكوم

نقض . اسباب الحكم . تحريرها والنطق بها
لا يتعين على المحكمة الجنائية ان تضع كتابة
اسباب حكمها قبل النطق به ولا أن تنطق بها عند
النطق به وانما تقرر المحكمة اسباب حكمها عند
المدافلة ولها الحق في تحريرها والتوقيع عليها في
مدة الثمانية أيام التالية للحكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السمعة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة ميسو سودان وابو
بكر يحيى باشا ومستر هل واحمد زكى ابو
السعود بك المستشارين واحمد محمد خشبة بك
وكيل نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المداوى
افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من سعيد ابراهيم سعيد عمره
٢٥ سنة وصناعته فلاح وسكنه أرمنت الوابورات

عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض
والإبرام وقدّم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه
في ٢١ مايو سنة ١٩٢١

وحيث مما تقدم يكون الطعن في غير
محله ويجب رفضه
فلهذه الأسباب
حكمت المحكمة برفض هذا الطعن
صدر هذا الحكم ونقلاً علناً بجلسته يوم
الاثنين ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١
والمدولة قانوناً

٩٧

من حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً
وحيث أن الطاعن بني طعنه على سببين
الاول أن المحكمة خالفت القواعد المقررة حال
نطاق الحكم لأنها حررت منطوق الحكم ولم
تحرر أسبابه ثم نطقت به دون الأسباب التي
في عليها والثاني أن المحكمة أصدرت الحكم
دون حضور مدافع عن المتهم

١ - في جريمة هتك العرض بالقوة - الاكراه الادبي
(٢٣١ عقوبات) يقوم الاكراه الادبي كاستعمال
الخداع مثلاً مقام الاكراه المادي وتتكون الجريمة
كلما ارتكب فعل يخالف للحياء ضد ارادة المجنى
عليه . وبدون رضائه
٢ - لا يملك قاضي الاحالة حق التقرير بأن
لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرام
المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة مسيو - سودان و ابو
بكر يحيى باشا ومستر هل واحمد زكي ابو
السمود هك المستشارين واحمد محمد خشيبة بك
وكيل نيابة الاستئناف ومحمود افندي طلعت

وحيث عن السبب الثاني فانه ثابت من
محضر الجلسة أن المتهم لم يحرم حق الدفاع وقد
حضر معه المدافع وقام بواجب الدفاع حتى قفل
باب المرافعة

للمدعى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي :
في الظمن المقدم من

الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية
والاطلاع على اوراق القضية والمدافلة قانونا

حيث ان الطعن صحيح شكلا
وحيث ان الطعن بني على خطأ في تطبيق
المادة ٢٣٩ من قانون المقوبات لان القرار
الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوي مبني على
ان المجني عليه كان متناوما وقت ارتكاب الفعل
فلا محل للقول بحصول اكراه مع فرض التسليم
بقول من يقول بان النوم في حكم الاكراه

وحيث أن محكمة النقض جرت على مبدأ
اعتبار الاكراه الادبي واستعمال الخداع في
جريمة هتك العرض مثل استعمال القوة المادية
وان هذه الجريمة تتكون كلما ارتكب فعل
مخالف للحياة منداراة المجني عليه وبدون رضاه
وحيث انه من المحتمل في مثل هذه القضية
انه اذا طرحت امام محكمة الجنائيات ان تجديها
اركان الجريمة متوفرة

وحيث انه سبق لمحكمة النقض ان قررت
أيضاً بان وظيفة قاضي الاحالة تقتصر على
ان يستنتج وجود قرينه للاتهام ولبس من
اختصاصه ان يقيم نفسه مقام المقدّر لكفاية
الدلة المنبثقة للتهمة وصحتها

وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين قبول
الطعن والغاء القرار الصادر في هذه القضية بان

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ٢٤٢٩

سنة ٢٠ - ٢٩ المقيدة بجدول المحكمة عمرة ١٩٤٨
سنة ٣٨ قضائية

في

قرار حضرة قاضي الاحالة بيني سوف

صند

محمد ابراهيم اساميل عمره ٢٥ - سنة فوجي
مقيم بيني سوف

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور
بانه في ليلة ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ ينذر
بني سوف هتك بالقوة عرض سيد علي الروبي
بان (.....)

وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة
المتهم على محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة عمرة
٢٣٩ عقوبات

وقدر حضرة قاضي الاحالة في اول اكتوبر
سنة ١٩٢٩ بان لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم
لعدم الجناية

وفي يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٩ قرر
حضرة رئيس نيابة الاستئناف بالنيابة عن
سعادة النائب العموي بالطعن في هذا القرار
بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب
طعنه في اليوم المذكور

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

دوائرها مجتمعة ببيتة مدينه وتجاربه

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المالى احد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف

الاهلية وبحضور حضرات مستر برسفال وكيل

المحكمة ومستر مارشال وصاحب السعادة محمد

عمرز باشا ومستر كالوين ومستر كلايكوت

وصاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا واصحاب

العزة حافظ بك عبد النبي وحافظ بك لساني

ومستر كرى وعطيه بك حسني واحمد بك زكي

ابو السعود وعلي ثاقب بك ومتولى غنيم بك

ومستر رافرقى وعلي بك سالم ومحمد بك مصطفى

ومحمد بك حلى عيسى ومحمد بك مظهر مستشارين

بالمحكمة

واحد افندى عوض الشاذلى سكرتير

الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى

نمرة ١٠٥٣ سنة ٣٨ قضائيه

المرفوع من على محمد شعبان ومن معه

مستأقنين

منه

على افندى ابراهيم طه مستأنف عليه

وفى الاستئناف الثانى المقيد بالجدول

لاوجه بتاريخ اول اكتوبر سنة ١٩٢١

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام

والغاء القرار المطعون فيه واعادة الاوراق لقاضى

الاحالة لاحالتها على محكمة الجنابات

صدر هذا الحكم وتلى علينا بجملة يوم الاحد

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٤٠

٩٨

استئناف - جوازه - الاحكام الصادرة من

المحاكم الابتدائية - زيادة المدعى به عن التي قرش

يقبل الاستئناف اذا كان المدعى به زائدا عن

التي قرش سواء كان الحكم صادرا من المحكمة

الجزئية او من المحكمة الابتدائية لان عبارة (اذا

كان المدعى به زائدا عن التي قرش) الواردة في المادة

٣٤٥ مرافعات لا تنصب على المحاكم الجزئية وحدها

اولا - لان عبارة (او كان مقدار المدعى

به غير معين) - التي جاءت بعد العبارة السابقة

مباشرة - انما تنصرف الى المحاكم الابتدائية المختصة

وحدها بالفصل في هذا النوع من الدعاوى -

مادة ٣٠

ثانيا - لان القاضى الجزئى ما كان يملك

قدما الفصل في الدعاوى العقارية مطلقا (مادة ٢٩

طبعة سنة ١٨٨٤) فما كان يمكن ان تنصرف عبارة

(اذا كان المدعى به زائدا عن التي قرش) في

المسائل العقارية الا الى المحاكم الابتدائية

ثالثا - لان المادتين ٥٢٥ و ٥٤٩ مرافعات

نصا على جواز استئناف الاحكام الصادرة في المنازعة

في قائمه التوزيع وفي المعارضة في تنبيه نزع الملكية

اذا كان المدعى به يزيد عن التي قرش مطلقا دون النص

على قصر ذلك على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية

وبعد اتمام المرافعة فيها قضت محكمة طنطا
الاهلية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ برفض
المعارضات شكلا والزمت المعارضين بالمصاريف
فاستأنف المستأنفون في الاستئناف الاول
بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ طالبين قبول
استئنافهم شكلا وفي الموضوع بالنقض الحكم
المذكور بخصوص الامرين الصادرين ببلغ ١٢١
جنيه كما استأنفه المستأنفون في الاستئناف الثاني
بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢١ طالبين قبول
استئنافهم شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم
الاستئناف بخصوص الامرين الصادرين ببلغ ٥٤
جنيه و ٦٠٠ مليم و ١٥ جنيه مع الزام خصمهم
بالمصاريف واتعاب المحاماة وقضت الاستئنافان
الى بعضهما بما اتفقا عليهما من حكم واحد وطالب
المستأنف عليه عدم قبول الاستئناف شكلا
لان المبلغ للقضي به اقل من النصاب الجائز
استئنافه قانونا وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٢
قررت دائرة حضرة صاحب السعادة عبدالرحمن
رضا باشا احوالة الدعوي الى دوائر هذه المحكمة
بمجموعة لفصل فيها . وبجلسة اليوم المحددة لنظر
الدعوى امام دوائر المحكمة بمجموعة دفع وكيل
المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف لان القيمة
المرفوعة بشأنها الاستئناف اقل من ١٥٠ جنيه
للاسباب التي ذكرها بالجلسة ووكيل المستأنفين
طلب رفض هذا الدفع وتحديد جلسة أخرى

المعوي غمرة ١٠٥٤ سنة ٣٨ قضائية المرفوع من
على عبد الله القيني ومن معه مستأنفين

مند

على افندي ابراهيم طه مستأنف عليه
وقائع الاستئنافين

قال المستأنف عليه انه بتاريخ ٢٠ و ٢٤

سبتمبر سنة ١٩١٦ و ١٠ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٧
تعين حارسا قضائيا على زراعة قطن وأدره وأرز
ملك المستأنفين في الاستئنافين وطالب تقدير
اتعابه ومصاريفه وقدم أربعة طلبات أولها
التمس تقدير مبلغ ٢٦٥٧٥ قرش صاغ وثانيها
مبلغ ١٥٩٥٠ قرش صاغ وثالثها مبلغ ٣٩٤ قرش
صاغ ورابعها مبلغ ٩١٠٠ قرش صاغ قيمة
مصاريف الانفاق خلاف اتعابه فاصدر حضرة
رئيس الدائرة للدنية بمحكمة طنطا الاهلية
بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ أربعة أوامر اثنان
منها احدهما قدر له فيه مبلغ ٩٣ جنيه وثانيها
مبلغ ٢٨ جنيه ينفذ بهما على المستأنفين في
الاستئناف الاول المحكوم عليهم بالمصاريف
والآخران قدر له في اولهما مبلغ ١٥٦٠ قرشا
صاغاً وثانيهما مبلغ ٥٤ جنيه ينفذ بهما على المستأنفين
في الاستئناف الثاني المحكوم عليهم بالمصاريف
فعارضوا فيها بتاريخ ١٢ و ١٣ و ١٩ يناير سنة
١٩٢٠ وقد تمحدرت جلسة نظرها هذه المعارضات

لنظر الموضوع للأسباب التي قالها بالجلسة
الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أنه تبين من الاطلاع على أوراق
الدعوى أن المستأنف عليه على أفندي إبراهيم
طه تميم حارساً على محاصيل زراعة محجوز عليها
تحتفظاً بناء على طلب منوف بك رجب ضد
المستأنفين في أربع قضايا مدنية غمرة ٦٧٩ و ٢٤
و ٢٢-٧٠٦ محكمة طنطا الابتدائية سنة ١٩١٧

وقد انتهت بالحكم لصالح المدعى فيها فقدم
الحارس طلبات متعددة إلى حضرة رئيس
الجلسة بتقدير مصاريفه وانعابه عن الحراسة
في القضايا المذكورة وصدر له أربعة أوامر في
الحقوق موضوع الاستئناف الآن في ٣ نوفمبر
سنة ١٩١٨ بأن قد صدر حضرة رئيس الدائرة
للمستأنف عليه أولاً مبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ عن
الحراسة في القضية غمرة ٦٧٩ سنة ١٩١٧ ضد
على عبد الله البقيي ومحمد الشيخ علي ومن مهمما
من المدعي عليهم المحكوم عليهم بالمصاريف
في هذه القضية وثانياً مبلغ ٥٤٠٠ قرش صاغ
ضد المدعي عليهم المذكورين في القضية المدنية
غمرة ٢٤ سنة ١٩١٧ وثالثاً مبلغ ٢٨٠٠ قرش صاغ
في القضية المدنية غمرة ٢٢ سنة ١٩١٧ ضد علي
محمد شعبان ومن معه المحكوم عليهم بالمصاريف

وربما مبلغ ٩٣٠٠ قرش صاغ في القضية المدنية
غمرة ٧٠٦ سنة ١٩١٧ ضد المدعي عليهم المذكورين
وحيث أن الحارس قبل هذا التقدير ولم
ترفع عنه معارضة إلا من طرفي المستأنفين
وقضت محكمة طنطا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
بضم جميع المعارضةات على بعضها ورفضها شكلاً
لأن الحامي الذي قرر في قلم الكتاب بالمعارضة
ما كانت له صفة قانونية تميز له هذا العمل لأن
ما قدمه من التوكيلات كان لاحقاً على تواريخ
المعارضات

وحيث أن المحكوم عليهم دفعوا استئنافين
عن هذا الحكم طالين الغاءه والتقرير بصحة
للمعارضة وقد ضم الاستئنافان إلى بعضها فقدم
المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف بناء على
أن نصاب كل طلب لا يتجاوز مائة وخمسين جنياً
وحيث أن المحكمة قررت في ٩ يناير سنة
١٩٢٢ بضم الاستئنافين على بعضها لانتهاها عن
حكم واحد وبأحالة النظر فيها على دوائر محكمة
الاستئناف بمجموعة عملاً بالقانون غمرة ٣٠ سنة
١٩٢١ لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف
بناء على ما صدر من الأحكام المتباينة في جواز
قبول الاستئناف من عدمه فيما لم تعدد قيمته
مائة وخمسين جنياً

وحيث أنه لذلك يجب البحث في جواز
الاستئناف من عدمه باعتباره مقدماً عن طلبات

أربعة كل واحد منفصل بذاته ولا يتأثر بالباقي لأن ما يطلبه المستأنف عليه مستمد من أربع قضايا مدنية منفصلة عن بعضها فكل طلب يمد قائماً بذاته وغير تابع في المواقع لنفس الدعوى التي نيط الحارس بالعمل فيها فلا تعد اتعابه هو أو الخبراء من الأعمال التبعية التي تتبع في جواز الطعن من عدمه نفس الدعوى الأصلية حسب قيمتها بل هي طلبات أصلية مستقلة عن أصل الدعوى لأن محور النزاع فيه قائم على مقدار الاتعاب وقدين قانون المرافعات الاجراءات الخاصة بطريقة الفصل بها وهي اجراءات مستقلة عن اجراءات الفصل في الدعوى الأصلية

وحيث أنه بعد ذلك يجب البحث فيما يجوز استئنافه منها وما لا يجوز
وحيث أنه جاء بمادة ٣٤٥ مرافعات اجازة استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية او من محاكم المواد الجزئية اذا كان للمدعى به زائدا عن النفي قرش لو كان مقداره للمدعى به غير معين

وحيث أنه بناء على صريح هذه المادة يتبين ان القانون جعل لبعض القضايا حداً بان لا تتجاوز أول درجة وهي التي لا تتعدى قيمتها النفي قرش سواء كانت مقدمة للمحكمة الجزئية المختصة اصلاً بها أو للمحكمة الابتدائية

وحيث انه لا يمكن التسليم بالقول بان نصاب الالفى قرش الممنوع فيه الاستئناف ينصب على المحاكم الجزئية وحدها لان المادة صريحة وقد جاء في آخرها ان الاستئناف جائز فيما تجاوز هذه القيمة وفيها اذا كان مقدار المدعى به غير معين لان القضايا التي لا تقبل تقدير قيمة لها هي من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة عشر الف قرش (راجع مادة ٣٠٥ «مرافعات العبادة الاخره») واذن لا يكون هناك شك في ان ما تحكم فيه المحاكم الابتدائية وقيمتها لا تتجاوز النفي قرش غير قابل للاستئناف وما عداه محل للاستئناف.

وحيث انه يعزز ذلك ان القاضي الجزئي ما كان يملك الاختصاص في المسائل المقارية عند بدء تشكيل المحاكم (انظر مادة ٢٦ مرافعات من طبعة سنة ١٨٨٤) بل كان الاختصاص فيها للمحاكم الابتدائية وحدها وعلى ذلك ينصرف نص المادة ٣٤٥ من الطبعة المذكورة والقاضي يجوز الاستئناف فيما زاد عن النفي قرش الى الامرين معاً أى الى احكام المحاكم الجزئية في المنقول واحكام المحاكم الكلية في المقار المنقول ولا محل بعد ذلك لقصرها على احكام المحاكم الجزئية فقط

وحيث انه فوق ذلك جاء أولاً بمادة ٥٢٥ مرافعات فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة

في المعارضة في قائمة التوزيع المؤقتة في القسمة بين القرماء انه لا يجوز الاستئناف اذا كان الدين الواقع عليه النزاع لا يزيد عن الفئ قرش مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها وثانيا بمادة ٥٤٩ من القانون المذكور في باب نزع الملكية انه لا يجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في نبيه نزع الملكية اذا كان المبلغ المطلوب اداؤه بورقة التنبيه لا يزيد على الفئ قرش

وحيث انه بناء على صريح المأبين المذكورين في عدم جواز الاستئناف فيما لا تمتدى قيمته الفئ قرش وجوازه بصفة عامة فيما عدا ذلك سواء كانت الدعوى جزئية أو كلية يبين أن نص مادة ٣٤٥ مرافعات تشمل القضايا المرفوعة للمحاكم الجزئية والابتدائية فيما كانت قيمته غير متجاوزة الفئ قرش لا يقبل الاستئناف وما زاد عن هذا النصاب جائز فيه الاستئناف ولا يلتفت بعد ذلك الى القول بان ما تحكم فيه المحاكم وقيمه لا تمتدى مائة وخمسين جنيبا يكون نهائيا لخالفه هذا القول للقانون ولا يضر ذلك كون المحاكم الابتدائية تحكم في الاستئناف المرفوع عن احكام المحاكم الجزئية التي قيمتها لغاية مائة وخمسين جنيبا لان حكمها في ذلك بنص القانون الصريح وليس فيه شيء يمنع الاستئناف في الاحكام الابتدائية الغير متجاوزة

مائة وخمسين جنيبا والتي تزيد على كل حال عن عشرين جنيبا

وحيث أنه لذلك يكون الاستئناف غير جائز فيما يختص بمبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ وهو الصادر به أمر التقدير للمستأنف عليه ضد علي عبد الله الفقيي ومحمد الشيخ علي ومن ممرها في القضية المدنية نمرة ٦٧٩ سنة ١٩١٧ محكمة طنطا وبجوب قبول الدفع الفرعي وعدم قبول الاستئناف بالنسبة له والزام رافقيه بمصاريفه

وحيث ان الاستئناف المرفوع عما تقدر في القضايا الثلاثة الاخرى جائز لان قيمة ما تقدر في كل منها يتجاوز عشرين جنيبا فيجب رفض الدفع الفرعي وقبول الاستئناف في المبالغ الثلاثة المتقدمة الذكر

فلهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكما حضوريا أولا بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ والزام مستأنفه بمصاريفه وثانيا بقبول الاستئناف في القضايا الاخرى وباعادة القضية الى الدائرة التي تحولت منها للفصل في الموضوع.

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ جادي الثانية سنة ١٣٤٠

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر برسفال وكيل
المحكمة ومستر مارشال وصاحب السعادة محمد
عمرز باشا ومستر كالويني ومستر كلايكوت
وصاحب السعادة عيد الرحمن رضا باشا واصحاب
اللمزة حافظ عبد النبي بك وحافظ لطفى بك
ومستر كرى وعطيه بك حسني واحمد بك زكى
ابو السمود وعلى ثاقب بك ومتولى بك غنيم ومستر
رافرقى وعلى بك سالم ومحمد بك مصطفى ومحمد
بك حلمي عيسى ومحمد بك مظهر مستشارين
بالمحكمة

واحد عوض الشاذلى افندى سكرتير الجلسة
اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف للقيد بالجدول العمومى
نمرة ٦٠٣ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من مصلحة البوستة العمومية
ضد

حبيب افندى حداد

وقائع الدعوى

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
اسكندرية الاهلية قال فى رايضا انها الحق
بخدمه مصلحة البوستة فى سنة ١٨٨٠ بوظيفة
وكيل بوستة واستمر بها الى نهاية شهر مارس
سنة ٩١٥ حتى بلغ من العمر اثنتين وخمسين سنة
ونصفا وكان فى خلال مدة خدمته بها مثالا

موظف - دعوى التعويض - بسبب الاحالة
الى المعاش - دعوى تعديل المعاش او المكافاة -
سقوط الحق فى كل من الدعويتين
طلب التعويض بسبب الفصل من الوظيفة او
الاحالة الى المعاش فى غير الاحوال للنصوص عنها
قانونا يقاير طلب تعديل المعاش او المكافاة - لان
الطلبين وان كانا ناشئين عن عقد واحد الا انهما
مختلفان فى اساسهما وموضوعهما ومختلفان كذلك
فى الحق القانونى الذى يستمدان منه وجودهما .
فالمعاش مستمد من قانون المعاشات . واما دعوى
التعويض فانها مستمدة من القانون العام (مادة
٤٠٣ و ٤٠٤ مدني و ١٦ لائحة)

وعليه لايسرى حكم للمادة السادسة من القانون
رقم ٥ سنة ١٩٠٩ على دعوى التعويض ولا يسقط
الحق فيها بمضى اربعة اشهر من استلام السركى .

تجسد بالمحاماه فى هذا الموضوع خمسة احكام حكمين
قضيا بالسقوط وهما :

حكم محكمة الاستئناف - المحاماه - سنة اولى
حكم رقم ٦ صحيفة ٣٤ - ثم حكم رقم ١٠٧ صحيفة
٥١٣ وثلاثة احكام قضت بعدم السقوط وهى :
حكم محكمة مصر - المحاماه سنة اولى - رقم ٥
صحيفة ٢٩ وحكم الاستئناف رقم ١٠٦ صحيفة ٥٠٨
ثم حكم الاستئناف ايضا - المحاماه - سنة ثانية -
رقم ٢٧ صحيفة ٧١

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوايرها المجتمة

بهيئة مدنية وتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

وعسك بشأنهما الى آخر وقت وطلب عدم قبول الدعوى لوفها بعد مضي الاربعة الاشهر التالية لتسليمه سركي معاشه للنصوص عنها في المادة السادسة من قانون المعاشات . وبعد اتمام المرافعة قضت محكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢١ حضوريا برفض الدفعين الفرعيين وحددت جلسة أخرى لنظر الموضوع .

فاستأنفته المصلحة بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي موضوعه إلغاء الحكم المذكور والقضاء بعدم قبول الدعوى والزام رافها بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين لاسباب ذكرتها بمرضىة استئنافها

وبجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ طلب وكيل المستأنف عليه احوالة الدعوى الى دوائر المحكمة مجتمعة للفصل في الدفع الفرعى لوجود احكام متناقضة في هذا الموضوع صادرة من هذه المحكمة عملا بالقانون الجديد وقد اجابته المحكمة الى طلبه هذا واحالتها الى دوائر هذه المحكمة مجتمعة للفصل فيها

وبجلسة اليوم المحدد لنظر الدعوى امام دوائر هذه المحكمة مجتمعة صمم الحاضر عن المستأنف على طلباته السابقة للاسباب التي ذكرها بالجلسة . ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة

للاستقامة والامانة كما يثبت ذلك دفتر التفتيش ودوسيه ملف خدمته الموجودان بمصلحة البوستة وقد فاجأته المصلحة المذكورة في أول مارس سنة ١٩١٥ بكتاب ارفقت به رقتيه وسلمته اليه جاء فيه انه نظرا للحالة الحاضرة وما ترتب عليها من قلة الاعمال وعملا بمبدأ الاقتصاد الذي قرره الحكومة بمنشورها الصادر في سنة ١٩١٥ قد اضطرت المصلحة الى ان تخفض العمال والوظفين في ميزانية المالية لسنة ١٩١٥ الداخلة في سنة ١٩١٦ ولذا قررت احواله الى المعاش ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩١٥ وبما ان هذا العمل مخالف للقوانين واللوائح ومخالف ايضا لمنشور المالية الذي ارتكبت عليه المصلحة في احواله الى المعاش وقد نظم كثيرا لوزارة المالية ولمصلحة البوستة عقب الاحالة الى المعاش وبعد انتهاء مدة الحرب ايضا وامتنع عن استلام معاشه مدة ستة أشهر بعد احواله الى المعاش فلم يجد كل ذلك نفعا ولما اعيت الخيل ولذات فقر يده اضطر لقبض معاشه والتجأ الى القضاء طالبا الزام مصلحة البوستة بان تدفع له تمويضا قدره ١٢٧٣ جنيه و ١٧ مليا حسب البيان للموضع بمرضىة دعواه مع المصاريف وانتاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة . وبنسبة المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دفع الحاضر عن المستأنف دفعين فرعيين تنازل عن أحدهما

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والدالة قانونا حيث أن الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان دعوى الاستئناف عليه تتضمن طلب الحكم على الحكومة بمبلغ ١٢٧٣ جنيهها و١٧ مليا بصفة تعويض عن الضرر الذي ناله بسبب حالته على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن. وذلك للأسباب المبينة في اعلان الدعوى

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم جواز النظر في هذه الدعوى لمضي أربعة شهور من تاريخ تسليم سركى المعاش ارتكانا على ما جاء في المادة السادسة من قانون المعاشات غرة الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهذا نصها « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت اربعة شهور من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ولا تقبل منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى وزارة المالية في الاشهر الاربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة وبناء على كل ذلك فكل دعوى براد بها أو بواسطتها تمديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أى محكمة كانت

لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز ايضا قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها»

وحيث ان الطرفين مختلفان في تفسير المادة السالف ذكرها وفيما يترتب على ذلك من ان هذه المادة هل تشمل الدعوى المالية المتعلقة بطلب تعويض عن قرار رقت مدعى بصدوره بطريقه مخالفة للقانون أم لا وحيث أن هذه المسألة سبق طرحت أمام محكمة الاستئناف وصدرت فيها من مجلة دوائر مختلفه أحكام متناقضة قضى بعضها بجواز نظر الدعوى بعد مضي الاربعة شهور وقضى البعض الآخر بالعكس بعدم جواز ذلك فوجب أذن البحث في غرض الشارع من وضع تلك المادة وتقدير الادلة التي يدلى بها كل طرف لتأييد رأيه والفضل في الدفع الفرعي السالف بيانه

وحيث أنه ظاهر ان الغرض من وضع الشارع للمادة المذكورة هو جعل حد لكل منازعة في مقدار المكافأة أو المعاش سواء كان ذلك من جانب الموظف او من جانب الحكومة ففرض ميعاد الاربعة الاشهر التالية لتاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن أو التالية لتاريخ صرف المكافأة كى

يجوز فيه لصاحب الشأن المنازعة الى وزارة المالية في مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها وواضح جليا من المادة أن الفرض من المنازعة التي نص على عدم قبولها بعد الميعاد هي المنازعة في مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا طلب تدويض عن قرار

رفت مخالف لقانون المعاشات فقصد الشارع من وضع هذه المادة الدعاوى التي غايتها تعديل مقدار المعاش أو المكافأة بعد تمام قيدها في دفاتر الحكومة وتسليم السراكي لأربابها أو صرف المكافآت اليهم حتي يكون ذلك ضامنا لاستقرار النظام في أعمال الحكومة وما نال للتشويش في قلم المعاشات بمحصول التغيير والتعديل في مقدار المعاش أو المكافأة بأحكام المحاكم لو ترك باب المنازعة مفتوحا لمدة طويلة وحيث أنه مما يؤيد هذا التفسير أن الفقرة

الثانية في نص المادة السالف ذكرها عينت الجهة التي تقدم اليها هذه المنازعة وهي وزارة المالية ولما كانت وزارة المالية غير مختصة بالفصل في دعوى برضا الأفراد علي الحكومة بشأن التدويض عن اجراءات مخالفة للقانون فيظهر من ذلك أن روح التشريع يرمي دائما الى المنازعات المتعلقة بمقدار المعاش أو المكافأة عن الخدمة السابقة أي عن أمور حسابية خاصة بخدمة صاحب الشأن وطريقة حساب معاشه أو مكافأته ولا أدل على ذلك أيضا من نص الاصل الفرنسي الذي ورد فيه في مقابل مقدار المعاش أو المكافأة لفظ (chiffre) . رقم « أي أن موضوع النزاع هو مبلغ المعاش الذي تم قيده أو مبلغ المكافأة الذي صرف لا التدويض عن اجراءات مخالفة للقانون

وحيث أن مندوب الحكومة يعترض بأن دعوي التدويض المرفوعة من المستأنف عليه هي في الحقيقة طلب تعديل المعاش بطريق غير مباشر ويستند في اعتراضه على نص المادة السالف ذكرها التي قضت بعدم قبول كل دعوي يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش بعد نضي الأربعة الأشهر لأي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولكن هذا الاعتراض غير وجيه لأن الدعوي التي يراد بواسطتها أي بطريقة غير مباشرة تعديل مقدار المعاش هي التي يقصد بها في الحقيقة الطعن في مقدار المعاش وإظهار خطأ الحكومة في حسابه سواء كان من جهة مدة الاستخدام أو المرتب أو غير ذلك من الشروط اللازمة للاستحقاق في المعاش فيحتال صاحب الشأن لطلب تدويض عن الضرر الذي نشأ عن هذا الخطأ يقدره بالفرق بين المعاش المقدر الذي أصبح غير قابل للمنازعة لنضي الأربعة الأشهر وبين المعاش الذي كان يجب تقديره لوروعيت احكام قانون المعاشات في هذه الحالة

الاستخدام وهو قانون المعاشات لمنفعة الموظف عن المدة التي قضاها في الخدمة مقابل المبالغ التي تخصم من راتبه الشهري تصرفه عند التقاعد ويتبين من ذلك أن المعاش أو المكافأة ليس بمنحة تمنحها الحكومة للموظف وإنما حق أوجدهته الخدمات التي أداها والمبالغ التي استقطعت من مرتبه وأما التعويض عن الضرر فإنه عبارة عن حق أوجبه القانون العام لكل شخص حصل له ضرر بسبب فعل شخص آخر يخالف للقوانين واللوائح وأساس هذا الحق هو ما نص عنه في المواد ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدني و١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وعلى هذا فالطالبان وإن كانا ناشئين عن عقد واحد إلا أنها مختلفان في الحق القانوني الذي يستمدان منه وجودهما وحيث أن حق التعويض المطالب به في هذه الدعوى مبني على أن الحكومة أخلت الموظف على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح قبل أن يتم مدة الخدمة حسب عقد الاستخدام وعلى هذا فالحق في هذا التعويض يختلف عن طلب تعديل المعاش اختلافا ظاهرا وإن - تقوط الحق في المطالبة به خاضع للقواعد العامة لأن سقوط الحق للنصوص عنه في المادة السادسة من قانون المعاشات السالف ذكرها خاص بأحوال معينة وجاء على سبيل الاستثناء كما مر الذكر ولا يمكن التوسع فيه ومن البديهي

لا شك بأن الدعوى ولو أنها صيغت بأنها طلب تعويض عن ضرر نشأ عن إعمال مخالفة للقانون ولكن يراد بها في الحقيقة بطريقة غير مباشرة الوصول إلى تعديل مقدار المعاش فهي داخلة ضمن الدعاوى المحجور على صاحب الشأن رفعها بعد مضي الميعاد ولا يقبل إذن من صاحب الشأن أي حجة كانت في قبول طلبه بعد الميعاد بأن كان غائبا مثلاً أو مريضاً أو أي سبب آخر للوصول إلى تعديل مقدار المعاش أو المكافأة وحيث أن الدعوى المرفوعة الآن أمام المحكمة لم يطلب بها رفعها تعديل مقدار المعاش أو تعويضاً عن خطأ وقع في هذا المقدار وإنما يطالب بتعويض عن ضرر يدعيه بسبب فصله من الخدمة بطريقة مخالفة للقوانين أي أن أساس الدعوى مخالفة الحكومة لتنفيذ عقد الخدمة حسب اللوائح والقوانين التي تعامل بها موظفيها في مدة خدمتهم وفي كيفية أحالتهم على المعاش على مقتضى القواعد المنصوص عنها وحيث أن الدعوى الحالية المتضمنة طلب التعويض لهذا السبب مختلفة في أساسها وموضوعها عن الدعوى المقصود بها تعديل المعاش أو المكافأة ولا يمكن أن يقبل من الحكومة ما ذهب إليه من أن المعاش أو المكافأة يشمل هذا التعويض لأن المعاش أو المكافأة عبارة عن مبلغ من المال أوجده عقد

ان هذا النص لا يعس الحقوق التي يخولها
القانون العام .

وحيث انه لا عمل للاعتراض على الطريقة
التي احتسب بها المستأنف عليه في دعواه قيمة
التعويض المطالب به للقول بان الفرض من
الدعوى الوصول الى تعديل المعاش لانه ثابت
من جهة ان المستأنف عليه لم يطلب تعديل
المعاش بل صرح الحاضر عنه بالجلسة فوق ذلك
انه موافق على مقداره من جهة حسابة عن مدة
خدمته ومرتبته السابق ومن جهة أخرى فان
تقدير الضرر والتعويض عنه هما من المسائل
المتعلقة بالوقائع وليست المحكمة مقيدة بقاعدة
ما في هذا الشأن بل لها السلطة للطاقة حسب
ظروف كل قضية في تقدير التعويض بناء على
ما تراه متى ثبت لها ان أساس الحق في طلب
التعويض في حد ذاته صحيح

وحيث أنه مما تقدم وبناء على باقي الاسباب
الواردة بالحكم المستأنف يكون الحكم
المذكور في محله ويتمين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة بمجموعة حكما حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنفة
بالمصاريف والنف فرش صاع اعقاب محاماة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في
يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ جمادى
الثانية سنة ١٣٤٠

وحيث انه تبين للمحكمة مما سلف ايضاحه
ان الدعوى الحالية لم يقصد بها تعديل مقدار
المعاش مباشرة أو بواسطة ولم تكن اذن داخلية
ضمن الدعوى للنصوص بسقوطها في المادة
السادسة من قانون المعاشات السالف ذكرها
نضى الأربعة الأشهر وعلى هذا يكون الدفع
الفرعى للقدم من الحكومة على غير أساس
و يتمين رفضه

١٠٠

الوقائع

رفع الاستئناف عليه الاول هذه الدعوى
لدى محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد
المتأنفين والمستأنف عليه الثانى بمرضى مؤرخه
١٩ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ تقيدت بحجدها بمررة
٥٨٨ سنة ١٩٢٠ طاب فيها الحكم باحقته
للفدائين الميين الحدود والمعال بالمرضى بالشفعة
في نظير مبلغ الثمن الحقيقى وقدره ٥٢٠ جنيتها
مصريا ولو انه عرض وأودع بمخزنة المحكمة
المبلغ المكتوب في العقد ورسم التسجيل وقدره
٢١٥ جنيتها و ١٥٠ مليا ومحو التسجيل المتوقع
علي الاطيان المذكوره لمصلحة المدعى عليهم
الثلاثة الاول مع ازامهم بالمصاريف واتعاب
المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت
وبعد المرافعة حكمت المحكمة المذكوره
بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا باحقية
المدعى للفدائين الميين بمرضى الدعوى
بالشفعة في نظير دفعه مبلغ ٧٠٠٣٠ قرشا قيمة
الثمن ومبلغ ١٤ جنيتها و ٨٠٦ مليا قيمة رسم
التسجيل الي المدعى عليهم الثلاثة الاولين والزمهم
بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرشا اتعاب محاماه
ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات
فاستأنف للمتأنفون هذا الحكم بتاريخ
٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وطلبوا للاسباب الواردة
بصحيفة استئنافهم الحكم بقبوله شكلا وفي

شفعه - عرض الثمن - ايداعه - حق ارتفاق
تنازل المشتري عنه

١ - يجب علي الشفيع ان يعرض الثمن عرضا
حقيقيا وان يتبع العرض بالايداع والا سقط حقه في
الشفعة

٢ - اذا كان حق الشفعة مبنيا على الجوار وعلى
وجود حق ارتفاق لعين المبيعة على ارض الجار وتنازل
المشتري عن حق الارتفاق سقط حق الجار في الشفعة
راجع ايضا بالمضى الاخير حكم محكمة الاستئناف
في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - المحاماه سنة ثانية
حكم رقم ٥٥ صحيفة ١٨٢

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر
كلويني وعلي سالم بك مستشارين
ومبروك فهمى افندى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومى
نمرة ٤٩٥ سنة ٣٨ قضائيه
للفروع من الشيخ علي علي خليفه الكبير
ومحمد علي خليفه وعلي علي خليفه الصغير
ضد

عبد العزيز افندى القاضى ثم الشيخ عوض
حسين عثمان الذي لم يحضر بالجلسه

القناة القريبة التي هي من أصل الملك وعرض عليهم الثمن فلم يقبلوا وبدلاً من إيداعه بخزينة المحكمة على ذمة المشتريين قد استردوه من المحضر

وحيث أنه بعد إعلان الرغبة بطلب الشفعة رفع عبد العزيز أفندي القاضي الدعوى في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ بطلب الحكم بأحقية في الشفعة مقابل الثمن الحقيقي وهو ٥٢٠ جنيناً ولم يودع الثمن الوارد بأنقذ والمصاريف الرسمية بخزينة المحكمة إلا في ٦ مارس سنة ١٩٢٠ بعد إعلان الرغبة في طلب الشفعة بشهر وعشرة أيام

وحيث أنه جاء بمادة ١٤٠ من قانون الشفعة أنه يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يعلن للبائع والمشتري طلبه لهما كتابة على يد محضر ويكون هذا الإعلان مشتملاً على عرض الثمن وملحقاته ألوجب دفعها قانوناً

وحيث أنه متى حتم القانون لصحة طلب الشفعة المرض وجب أن يكون مصحوباً بإيداع المروض بخزينة المحكمة طبق احكام قانون الرافعات فيما يختص بمرض الدين وإيداعه أن لم يقبله المروض عليه إيداعاً رسمياً

وحيث أنه لا يقبل القول بأن القانون لم يحتم في قانون الشفعة العرض الحقيقي لأن القانون لم يكن به عرض حقيقي وعرض غير حقيقي وكل ما قضاه من المرض يحتم أن يكون

الموضوع الفناء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول مع الزامه بالمصاريف ومقابل انعاب المحاماة عن الدرجتين وبجلسة المرافعة « ٥ فبراير سنة ١٩٢٢ »

المحددة أخيراً النظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنفين الحكم بالطلبات السابقة واحتياطياً تعيين خبير لتحقيق وجود طريق رى آخر للأرض المشفوع فيها والحاضر عن المستأنف عليه الأول طلب تأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانوناً من حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني .

وحيث أنه ثابت من مستندات الدعوى أن عوض حسين عثمان المستأنف عليه الثاني باع للمستأنفين فدائين بتأحية البتانون مقابل ثمن قدره ٢٠٠٣٠ قرش بمقد تاريخه ١٣ يناير سنة ٩٢٠ وسجل في ١٩ منه

وحيث أن المستأنف عليه الأول أعلن المشتريين على يد محضر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ برغبته في أخذ الاطيان البيعة بالشفعة لما لها من حق الاتفاق على اطيانه من قديم الزمان بواسطة

مصحوبا بالاياداع علي ذمة المروض عليه ليتدبر في صرفه ورفض النزاع اذا رأي حجة لهذا المرض والا فلا عرض صحيحا وتسقط نتائجه

فلهذه الاسباب

وحيث انه بناء علي عدم ايداع طالب الشفعة الثمن وملكاته بالخزينة في مدة الشهر المعين لرفع الدعوي يكون عرضه غير تام وحقه في الشفعة بناء علي ذلك قد سقط بحكم القانون وحيث أنه فوق ذلك فقد قرر المستأنفون من يده طلب الشفعة أنهم متنازلون عن حق الارتفاق الذي للاطيان المشتراة علي ملك طالب الشفعة وأن ليس لاطيانهم أى حق في الرى علي ارض المستأنف عليه الاول

وحيث أن الشفعة وهي حق ضعيف قد تقررت في الشريعة الفراء لدفع الضرر وما دام أن هذا الضرر قد زال بتنازل المستأنفين عن حق الارتفاق بسبب طلب الشفعة فقد سقطت تبما له

وحيث أنه لا يقبل طلب المستأنف عليه الاول عدم قبول هذا التنازل من المستأنفين لنشود حقه في الشفعة تمام عقد البيع لان أساس طلبه حق الارتفاق المكلفة أرضه فدعا لاحتمال مضرتها من سوء استعمال المشتري وما دام أن المشتري قد تنازلا عن هذا الحق فقد زال السبب وم يلكون هذا التنازل في كل وقت وحيث أنه بناء علي ما تقدم يتبين عدم

أحقية المستأنف عليه الاول فيما يطلبه من الشفعة ويجب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه وعليه مصاريقها

حكمت المحكمة غيايبا بالنسبة الى عوض حسين عثمان وحضوريا بالنسبة الى باقي الخصوم بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول والزمته بجميع المصاريف و٤٠٠ قرشا صاغا للمحاماه عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٨ جمادى الثاني الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٢٢

١٠١

شفعة — طلبها بواسطة وكيل في الادارة اجازة الموكل

يجوز للوكيل في الادارة ان يشفع في عقار باسم موكله لانه ليس ممنوعا من أن يشتري لموكله بماله عقارا اذا رأى لموكله مصلحة في ذلك . خصوصا اذا اجاز الموكل عمل موكله بعد رفع دعوى الشفعة لان الاجازة اللاحقة في حكم لوكاله السابقة .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طامت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات مستر مارشال وصاحب العزة عطية
 حسني بك مستشارين وعمان ناشد افندي
 كاتب الجلسة
 أصدرت الحكم الآتي :
 في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
 نمرة ٥٦٣ سنة ٣٨ قضائية
 للرفوع من الشيخ سيد عبد الرحمن
 مستأنف
 ضد
 محمود افندي سلام بصفته وكيلاً مفوضاً
 في الادارة فقط علي املاك عبد الباقي بك
 العمري . والست جلييلة بنت بولص زوجة
 رفلة افندي رزق ولم تحضر الثانية
 الوقائع
 رفع محمود افندي سلام بصفته وكيلاً عن
 عبد الباقي بك العمري دعوى ضد الشيخ سيد
 عبد الرحمن والست جلييلة بنت بولص أمام
 محكمة المنصورة الاهلية طلب للاسباب التي
 ذكرها باعلان دعواه الحكم أولاً بصحة عرض
 مبلغ ١٢٢٤ جنيه و ٨٠٠ ملهم قيمة الثمن للمقار
 المشفوع فيه ورسم التسجيل السابق عرضه
 بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٠ ثانياً الحكم
 باحقية الى أخذ المنزل الموضع حدوده ومعاله
 بالمريضة مقابل الثمن وقدره ١٢٢٤ جنيهاً
 و ٨٠٠ ملهم بالشفعة مع التسليم وعدم المنازعة ثالثاً

الزام المستأنف بالمصاريف والأتعاب والتفاد
 بلا كفالة
 وبجلسة ١١ يناير سنة ١٩٢١ مرافعه دفع وكيل
 المستأنف دفعا فرعياً بمدى قبول الدعوى لأنها
 مرفوعة من وكيل لا يبيع له توكيله ذلك
 وبجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ حكمت
 المحكمة المشار إليها برفض الدفع الفرعي المقدم
 من المستأنف لعدم وجود صفة للمستأنف عليه
 الأول محمود افندي سلام في دفع دعوى الشفعة
 المشار إليها بالتوكيل من موكله حضرة عبد الباقي
 بك العمري والزام محمود افندي سلام المذكور
 بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين
 وبجلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ مرافعه صمم
 الحاضر عن المستأنف علي طلباته وطلب الحاضر
 عن المستأنف على الأول تأييد الحكم المستأنف
 ولم تحضر المستأنف عليها الثانية وقد أجل الحكم
 لجلسة اليوم
 المحكمه
 بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
 الاوراق والمداوله قانوناً
 حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً
 وحيث أن عبد الباقي بك العمري المقيم
 في السويس الآن قد وكل محمود افندي سلام
 توكيلاً عاماً في ادارة جميع اشغاله وكلفه شؤونه
 وعام أمورهم وأنه بناء على هذا التوكيل العام

رفع محمود أفندي سلام الوكيل المذكور باسم موكله دعوى علي سيد عبد الرحمن والست جليله طلب فيها الحكم باحقية الموكل المذكور أن يأخذ بالشفعة منزلا كانتا بالتصوره مبنية حدوده بورقة افتتاح الدعوي نظير الثمن وملحقانه المودع بخزينة المحكمة وهذا المنزل مشترى المستأنف من الست جليله المذكوره وحيث ان السيد عبد الرحمن المستأنف دفع فرعا بدم قبول الدعوي شكلا لعدم وجود صفة لرافعها محمود أفندي سلام لأن التوكيل انخاص بالأداة المعطى اليه من عبد الباقي بك العمري لا يقول له حق طلب الشفعة وحيث ان محكمة اول درجه حكمت برفض الدفع الفرعي وبقبول الدعوى فاستأنف السيد عبد الرحمن هذا الحكم وحيث وان كان الوكيل في ادارة اشغال موكله ممنوعا اصليا من اعمال التصرف في الاعيان الثابتة الا انه اذا كان تصرفه هذا فيه مصلحة لموكله بحيث لو لم يعمل بمد مقصرا فيعتبر هذا العمل من اعمال حسن الادارة الواجب على الوكيل القيام به ولذلك يجوز له عمله باعتبار انه داخل في حدود توكيله . كان اشترى عقارا من مال موكله صفقة رابحه هذا فضلا عن ان القانون لا يحرم على الوكيل في الادارة الا التصرف بالبيع alienation ولم يحرم عليه المشتري ولو كان خاصا بعقار خصوصا

في ذلك الوقت اللائق (انظر بندكت فرانسيه) جز ٣٧٠ نوته ٤٨٧ و ٥١٦ صحيفة ١٠٩٤ و ١٠٩٦ وحيث ان محمود أفندي سلام الوكيل المذكور وضع باسم موكله دعوى الشفعة باعتبار ان فيها مصلحة له ولما كان الغرض منها ان يحل الشفيع محل للمشتري فلا يمكن ان يعتبر فعل هذا من التعديات المحظور عليه عملها بخصوص التوكيل السابق ذكره وحيث فضلا عن ذلك فان عبد الباقي بك العمري حرد توكيلا له صا ق عليه بصفة رسمية بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ بمدينة باريس الي محمود أفندي سلام صرح له فيه بان يكون وكيله شرعا عنه ولا سمي في تنفيذ كل العقود والمسائل والاشياء التي تكون ضرورية للمطالبة والحصول على حق الشفعة المذكور وقد اجاز له الاعمال السابقة التي اجراها بشأن هذه القضية وقد صادق ووافق على ذلك وحيث من المقرر قانونا ان الموكل اذا اجاز وكيله علي ما قبله خارجا عن حدود التوكيل فيكون عمله نافذا وصحيحا بهذه الاجازة فتصبح اعمال الوكيل الماضية نافذة من مبدأها كأن لم تشبها أدنى شائبه فالأجازة تسري على الماضي كلوا أنه من المقرر شرعا أن الأجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة وحيث مادام ان الموكل اجاز أعمال محمود أفندي سلام الوكيل فتعتبر كلها صحيحة وحيث

لَكُونِ الْحَكَمَ الْمُسْتَأْنَفِ فِي عَمَلِهِ وَيَتَمَيَّنُ تَأْيِيدُهُ
بِكَ مُسْتَشَارِينَ وَيُوسُفَ صَدَقَ افْتِدَى كَاتِبُ
فَلْيَنْزِلْهُ الْأَسْبَابُ
الْحَلِيسَةُ

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا
ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف
وألزمت المستأنف بالمصاريف ٤٠٠ قرشا تأب
٥٩٢ سنة ٣٨ قضائه
اصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غمرة
المرفوع من عثمان بك امين او زيد
محاماه

١٠٢
تروير - قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية
الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة
عليها
الست نعمت هانم صدق كريمة الرحوم
محمد صدق باشا والست مرشده هانم مستأنف

حجة امام المحكمة المدنية ان كان مبنيًا على عدم صحة التهمة.

اما اذا كان الحكم مبنيًا على عدم كفاية الادلة فليس حجة امام المحكمة المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها.

وقائع الدعوى

رفع المستأنف هذه الدعوى أمام محكمة مصر الاهلية ضد المستأنف عليها بمرضية أعلنت في ١٥ يوليو سنة ١٩١٦ وتختصر في أنه

وفي القضية — صدر حكم المحكمة الجنائية ببراءة شخص من تهمة استعمال ورقة مزورة لعدم كفاية الأدلة فقبضت محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم لا يمنع المحكمة المدنية من نظر دعوى انكار التوقيع على الورقة نفسها

باسم صاحب المظنه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

يدين المدعي عليهما بطريق التضامن والتكافل بمبلغ ٨٥٨٨٣ قرش بمقتضى سند تاريخه ٢٣ يناير سنة ١٩١١ موقع عليه بأعضائهما ومستحق الدفع بعد مضي شهرين من تاريخه وثوقهما عن الدفع طلب الحكم بالزامهما بأن يقدموا له بطريق التضامن والتكافل بمبلغ ٨٥٨٨٣ قرش مع الفوائد القانونية من تاريخ رفع الدعوى لغاية السداد

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السيادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر زافرنى وحضرة صاحب العزة محمد مظهر

المحكمة

بند سماح المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والدولة حسب القانون من حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً وحيث أن المبادئ القانونية التي اجتمعت عليها الشراح وقررتها المحاكم الفرنسية والمصرية في كثير من أحكامها أن الأحكام الصادرة بالبراءة تكون حجة أمام المحاكم المدنية متى كانت مبنية على أن الفعل المنسوب إلى المتهم لم يصدر منه أو لم يحصل أصالة أما أن كانت البراءة مبنية على عدم ثبوت التهمة أو عدم كفاية الأدلة ففي هذه الحالة لا يكون حكم البراءة حجة أمام المحكمة المدنية ولا يكسب قوة الشيء المحكوم فيه وعليه إذا حكم ببراءة متهم من تهمة التزوير الموجهة إليه بناء على عدم ثبوتها قبله فلا يمنع ذلك من الادعاء مدنياً بتزوير الورقة التي حكم ببراءة مزورها لعدم ثبوت التزوير قبله (دالوز كودانونيه مدني بئذه ١٢٣٧ و ١٢٣٨) وشرح لاكوسست في قوة الشيء المحكوم فيه صحيفة ٤١٣ وما بعدها وحكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠١ المجموعه الرسمية السنه الرابعه

وحيث أن في هذه القضية فانه فضلا عن أن تهمة التزوير لم ترفع عنها الدعوى العمومية ضد المدعي لسقوط الحق في إقامتها وما نظرت

بلغت النيابة بشأنه وتوقفت الدعوى المدنية إلى أن حكم نهائيا ببراءة المدعي من التهمة التي نسبت إليه وبعد المرافعة في الدعوى حكمت محكمة مصر الاهليه بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢١ حضوريا وتعميدا بأحالة القضية على التحقيق ليثبت المدعي بكفاية الطرق الثبوت بما فيها البيئنة توقيع المدعي عليها الثانيه (نمت هانم) علي السند المذكور ولها التقي بالطريقة عينها وانتدبت للتحقيق حضرة محمد بك جعفر أحد قضاة الهيئه وللرئاسة انتداب خلافه عند المانع وحددت للتحقيق جلسة الاربعاء ١٣ ابريل سنة ١٩٢١ وعلى قلم الكتاب ضم مفردات قضية الجنحه جزئي ومستأنف عن حكم الجنحه فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٧ و ٣ ابريل سنة ١٩٢١ طالبا للنفاه وفي الموضوع الحكم بالزام المدعي عليها بالصفه السابقه بأن يدفع له مبلغ ٨٥٨٨٣ قرشا والفوايد القانونيه من تاريخ رفع الدعوى أى من ١٥ يوليو سنة ١٩١٦ لحين السداد والمصاريف والانتداب

وبجلسة مرافعة يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ أصر المحامي عن المستأنف على الطلبات السابقه وطلب المحامي عن المستأنف عليها الأولى التأييد واعترفت المستأنف عليها الثانيه بسند الدين وبتوقيعهما عليه وذلك للاسباب للبيئنة بمحضر الجلسة

عيسى بك مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى :
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
مرة ٥٠٧ سنة ٣٦ قضائية
الرفوع من محمد بك حثانه مستأنف
ضد

عبد الحميد افندي خليفة حثانه وآخرين
مستأنف عليهم
الوقائع

رفع مصطفى حسن الزيدى ومحمد محمد
الزيدى واحمد محمد الزيدى والحرمة فأتى سيد
احمد رمضان وخضرة مصطفى الزيدى هذه
الدعوى لمحكمة طنطا الاهلية قالوا فيها انهم
يملكون فدانين بزممام ناحية صالحجر تبادلوا
عليها بدلا زراعييا مع المرحوم خليفة بك حثانه
على ان اعطى لهم ١ ف ٨ طكائنة بزممام ناحية
القضاة وهذا الاخير تبادل مع المستأنف بان
اعطى له اطيائهم وأخذ منه بدلا وبما ان البدل
الزراعي يجوز الرجوع فيه في أي وقت خصوصا
وقد ظهر لهم ان من ضمن الاطيان المتبادل
عليها مع المرحوم خليفة بك حثانه ستة عشر
قيراطا موقوفة فلذلك يلتزمون الحكم بفسخ
البدل الزراعي وتسليمهم اطيائهم وهى الفدانان
المبينة حدودهما ومعلمها برخصة افتتاح الدعوى

فيه بحكمة الجنع هي فقط تهمة استعمال السند
للزور فان البراءة بنيت على عدم كفاية أدلة
النبوت وعلى ترجيح أدلة النفي على أدلة الاثبات
وعليه فلا مانع يمنع المحكمة المدنية من النظر
في دعوى انكار التوقيع المرفوعة من الست
نمت هائم ويكون الحكم المستأنف في محله
ويتعين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف والزمت المستأنف بالمصاريف
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين
١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ١٦ جمادى الثانية سنة
١٣٤٠ هجرية

١٠٣

بدل - طريق اثباته - قرائن الاحوال

ليس عقد البدل من العقود التى يشترط فيها
العلاية . فليس ما يمنع من انقضاء العقد شفا بمجرد
حصول الايجاب والقبول . وانما العبرة بعد ذلك
بالثبوت الذى قد يكون استنتاجا من قرائن الاحوال
باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة الاستئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة ويحضر حضرات
صاحبى المزة عطية حسنى بك ومحمد حلى

خليفه بك حثاته وأخذوا ٨ ط و ١ ف بدلها في حوض ثالث الغفاره بناحية القضا به ثم باعوا له بعد ذلك باقى ما كانوا يملكونه

وحيث أن خليفه بك حثاته تبادل في سنتي ١٩٠١ و ١٩٠٢ مع أخيه محمد بك حثاته فاعطاه اثني عشر فداناً بدل ١٠ س و ١٩ ط و ١١ فدان وأدخل خليفه بك حثاته من ضمن البديل الفدانين الذين كانا أخذهما بالبديل من مورث عائلة الزبيدي وحيث أن كلا من المتبادلين استمر واضعاً يده علي ما أخذ من بدل ومتفقاً به الى حين رفع الدعوي الواقع بعد مدة تربو علي الخمس عشرة سنة

وحيث أن عائلة الزبيدي ظلت ساكنة بعد موت مورثها علي هذا التصرف حتى أقاموا الدعوي الحاليه فادعت أن البديل كان بدلاً لزراعيه يجوز الرجوع فيه وادعي محمد بك حثاته أنه بدل تملك ينقل ملك كل عين مستبدلة الى المتبادل معه وعلى ذلك لا يجوز الرجوع فيه

وحيث انه لا نزاع في أن عقد البديل كسائر العقود التي لم يشترط فيها القانون العلانيه بنص صريح وتم شفا بمجرد حصول الايجاب والقبول سواء كان البديل زراعي أو بدل تملك وانما العبرة بعد ذلك بالثبوت فاذا وجدت كتابة كما هو الغالب يرجع لنصها لانه يكون حاسماً للنزاع واذا لم يوجد كتابه تعين البحث عن نية

مع المصاريف والانتاب بحكم مشمول بالنفاذ الموقت بلا كفالة . وبمدا تمام المرافعة في الدعوي قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ حضورياً بفسخ عقد البديل الزراعي الشفوي والزام المدعي عليهم بأن يسلموا المدينين العدائين الشائنين في س ط ف المينة المحدود والمعام بمريضة الدعوي مع الزام محمد بك حثاته بالمصاريف ومائتي قرش صاغ انتاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٩ طالباً بقبول استئنافه شكلاً وفي موضوعه بالناء الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوي والزام رافعيها بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين

وبمجلسه المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات وقال ان البديل تملك لا زراعي وقدم مذكرة بدفاعه ولم يحضر أحد عن المستأنف عليهم

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً وحيث تبين أن عائلة الزبيدي كانوا يملكون ٢٠ و ١٨ ط و ٥ فدان بمحوض منطور بناحية صالحجر فبدأوا بان تبادلوا علي فدانين منها مع

للمتأقدين من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال
وحيث أن المحكمة ترجع حصول البديل
بقصد التملك بدليل طول المدة واطلاع كل
فريق علي تصرف الفريق الآخر فيما أخذ من
البديل بلا معارضته منه وبدليل أن عائلة الزبيدي
لم ينكروا علي محمد بك حتاته ادعاه بانهم باعوا
باقى ما كانوا يملكونه في النقطة التي بادلوا علي
علي جانب منها

وحيث أن ورثة خليفه بك حتاته طلبوا
اقتسام ما أخذ مورثهم من محمد بك حتاته أمام
محكمة كفر الزيات الجزئية ولو كانوا يمتقدون
أن البديل زراعي لما طلبوا قسمته وتحملوا
مصاريف دعوى قسمة لأطائل من وراثتها

وحيث أن كل فريق أخذ في تنفيذ البديل
بطريقة تدل علي أنه بطريق الملك من وقت
حصوله الي وقت رفع الدعوى وطريقة التنفيذ
للتبادلة بين الطرفين من العلامات الدالة علي
نيتها عند التعاقد

وحيث أن شهود محمد بك حتاته وأن أعترض
عليهم لصلتهم به ولكن شهادتهم لم يكن بها
الظاهر بل هي مطابقة للواقع

وحيث فضلا عن ذلك فإن المستأقدين
من ورثة خليفه بك حتاته في الدعوى المرفوعة
من محمد بك حتاته بطلب رد ما أعطاه بدلا
عقب الحكم في هذه الدعوى باعتبار البديل بدلا

زراعيًا قررنا في عريضة استئنافهم ان البديل
كان بدل تملك

وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف
في غير محله ويتمين الغاؤه واعتبار البديل بدل
تملك

وحيث ان ادعاء عائلة الزبيدي بأنه من
ضمن ما أخذوه من خليفه بك حتاته في البديل
سنة عشر قيراطا موقوفه فهذا لا يقدح في
اعتبار البديل بدل تملك وانما اذا صرح فانه يدل
علي ان التملك غير جائز في هذا القدر لانه من
المقرر ان احكام البديل كاحكام البيع . والاعيان
الموقوفة لا يجوز بيعها أو استبدالها الا باذن
القاضي الشرعي فاذا لم يستوف البديل شروطه
جاز الرجوع فيه لهذا السبب

وحيث أن عائلة الزبيدي لم يوجهوا طلبات
بشأنها قبل ورثة خليفه بك حتاته للتبادل معها
بل سافوا هذه الحكيمة علي سبيل الاستدلال
بها علي ان البديل كان زراعيًا فقط فهم حينئذ
وشأنهم في طلب استرداد مقابلها من الارض
الحرّة .

وحيث ان وكيل ورثة خليفه بك حتاته
طلب ايقاف الدعوى لوفاة افكار أو زينب
افكار احدي الورثة وعارض في ذلك محمد بك
فأثلا انه متنازل عن مخصصتها والحكمة لآزري
محلا لا يطاق خصوصا لان الخصوم الاصليين

من المستأنف عليهم م ورثة الزبيدي الذين كانوا باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر
في الاصل مدعين

وحيث انه من جهة المصاريف فالمحكمة ترى
الزام المدعين الاصليين بثلاثة ارباع المصاريف
في الدرجتين وورثة خليفه بك حثاته بالربع الباقي
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا بالنفاذ الحكم المستأنف ورفض

دعوى المدعين الاصليين وحفظت لهم الحق
في المقاضاة بشأن بدل الستة عشر قيراطا للمقول
بانها موقوفة بدعوى على حداثها والزمهم بثلاثة

ارباع المصاريف في الدرجتين وورثة خليفه بك
حثاته بالربع الآخر وبالمقاصه في اتعاب المحاماة
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق
١٧ هـ ذي الثانية ١٣٤٠

١٠٤

احالة ضابط الى الاستيداع . امر ادارى

اختصاص الحاكم المدنية . تنويض

لم تتم القوانين لمصرية على الاحوال التى يجوز
فيها احالة أحد الضباط الى الاستيداع على سبيل
المصر . فليسردار حق الامر باحالة أحد ضباطه الى
الاستيداع كما رأى محلا لذلك دون ان يكون
للمعاقم حق ايقاف هذا الامر

واعا للمعاقم حق النظر في الاسباب التى
استوجبت الاحالة والحكم بالضابط بالتعويض ان
كان هناك محل للحكم به

الدثرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمه وبحضور حضرات صاحبي
المره عطيه حسني بك ومحمد بك حلمى عيسى
مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلى كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غرة

٨١٢ سنة ٣٩ قضائية

للمرفوع من وزارة الحريه مستأنفه

ضد

احمد افندي حمدي الرشيدى مستأنف عليه

الوقائع

رفع احمد افندي حمدي الرشيدى هذه

الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قال

فيها أنه كان ضمن ضباط الجيش المصرى الماملين

برتبة ملازم أول ولسبب من الاسباب أحالته

وزارة الحريه على الاستيداع ابتداء من أول

يونيه سنة ١٩١٦ وقد قظلم لها كثيرا من هذا

الاستيداع الخالف للقوانين فلم يلتفت الى شكواه

وبما ان الاستيداع اذا كانت مدته اكثر من

سنة يسقط حقه في الافدية ويصبح كأنه

أحدث ضابط في الجيش وقد مضى على هذا

كما استأنفه المستأنف عليه فرعيا بالمذكرة المقدمة منه ومؤرخة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ طالباً قبول استئنافه شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه أمام محكمة أول درجة

وقد دفع وكيل المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف المرفوع من لوزارة مرتكنا على

المادتين ٦ و ٢٢ من قانون المرافعات وقضت هذه المحكمة بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ برفض الدفع الفرعي وبقبول الاستئناف شكلاً وحددت جلسة أخرى لنظر الموضوع

وبجلسة المرافعة صمم كل مستأنف على طلباته السابقة للأسباب التي ذكرها كل منها بالجلسة وبالمذكرات المديدة المودعة بالدوسيه المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئنافين الأصلي والفرعي مقبولين شكلاً

وحيث أن دعوى التعويض المرفوعة على المستأنف عليه فبنية على أن الوزارة سببت له ضرراً بأحواله على (المعاش بالاستيذاع مع عدم توفر أي سبب من الأسباب التي تميز هذه الحالة وهذه الأسباب هي على زعمه ثلاثة وميمنة بطريق الحصر في القوانين والأوامر

الاستيذاع ست سنوات وكسور وطلب في خلالها من الوزارة أن تعيده إلى وظيفة أرقى بالجيش العامل وخصوصاً وأنه أجاز الامتحان لرتبة اليوزباشى ومن ثم أقل منه كفاءة وخدمة أصبحوا أرقى منه وقد ناله ضرر بسبب ذلك فما كان من الوزارة إلا أن صممت على بقاءه بهذه الحالة

وحيث أن حرمانه من حقه القانوني بترقية من ثم دونه في الأقدمية ومنعه عن الترقية للآن حتى ضاعت عليه ميزة الأقدمية هذا كله يخالف للقوانين كما أن أحواله إلى الاستيذاع لا يمرر لها قانوناً فيستحق نظير هذه المخالفة تعويضاً قدره ٤٠٠٠ جنيه طلب الحكم له به مع المصاريف والانتداب بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة وبعد انقضاء المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المشار إليها آنفاً بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩١٩ حضورياً بالزام وزارة الحرية بأن تدفع له مبلغاً قدره ١٥٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة ومائتي قرش صاغ للمحاماة فرفضت وزارة الحرية استئنافاً عن هذا الحكم بتاريخ ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٩ طلبت فيه قبول استئنافها شكلاً وفي موضوعه بالناء الحكم المذكور والقضاء من باب أصلي بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واحتياطياً برفض الدعوى والزام رافعها بالمصاريف والانتداب عن الدرجتين

دون غيرها من الاسباب بل انها متفرقة في مجموعة القوانين وفي هذه الحالة يجب حتما اعتبارها انها وردت على سبيل البيان لا على سبيل الحصر مطلقا وخصوصا لانه يتضح من الشكل الذي وضعت فيه انها وضعت لبيان الاجراءات التي يجب اتباعها في كل حالة من الاحوال المذكورة لا لبيان الشروط التي يجب توفرها لاحالة أحد الضباط على الاستيداع

وحيث انه مما يؤيد ذلك ان الوزارة ذكرت اسبابا أخرى للأحالة على الاستيداع منها تخفيض فرق الجيش كما هو مبين بافادة وزارة الحربية الي وزارة المالية للمؤرخة في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢ وحيث انه اذا اراد القانون تقييد استعمال حق ما وحصره في احوال معينة فانه يقضى دائما بذلك بنصوص صريحة وبيين فيها تلك الاحوال بطريق الحصر ولكن القانون المصري لم يفعل ذلك في مسألة الاحالة على الاستيداع وحيث انه نظرا لعدم وجود هذا النص في القانون المصري تري محكمة الاستئناف وجوب البحث في الاحوال التي يجوز فيها للوزارة أن تحيل احد الضباط على الاستيداع ولا تري المحكمة طريقة افضل من البحث في الشروط المنصوص عنها في القوانين العسكرية الفرنسية والانجليزية لان النظام المتبع فيها قد اتخذ اساسا لتنظيم الجيش المصري

المعمل بها في الجيش المصري طبعه سنة ١٩١٥ وهي اولا - احالة الضابط المائد من الخدمة الملكية في السودان للنصوص عنها في المادة (٢٢) فصل ٤ من مجموعة القوانين والاوامر المذكورة ثانيا - حالة المرض المنصوص عنها في المادة (٥) فصل ١٢

ثالثا - عدم نجاح الضابط في الامتحان المشار اليه بالمادة - ١١ - من لائحة الامتحان وحيث أن الوزارة ترد على ذلك بقولها أن حق احالة الضابط على الاستيداع هو حق عام يدخل ضمن سلطة السردار وعلى كل حال فان الاسباب التي تسوغ احالة الضابط على الاستيداع ليست فقط الاسباب الثلاثة السابق ذكرها

وحيث أنه يتضح من القوانين الجاري العمل بها في إنجلترا وفي فرنسا أن الشروط التي تبرز احالة الضابط على الاستيداع للمعبر عنه ب Half pay في القانون الانجليزي وب Non active في القانون الفرنسي وهذه اللفاظ تعادل تماما الاحالة على الاستيداع في القطر المصري مبينة في القوانين العسكرية على سبيل الحصر وكان من المنتظر أن يوجد في القانون المصري ما يماثلها من البيان على سبيل الحصر أيضا وحيث ان الاسباب الثلاثة التي ذكرها المستأنف عليه ليست موضحة ببيان يحصرها

الادارية التي لا يجوز لها تنسيدها ولا إيقاف تنفيذها يمكنها مع ذلك ان تبحث فيما اذا كانت تلك الاجراءات حصلت بطريقة استبدادية وفي هذه الحالة تحكم على الحكومة بتعويض الضرر.

وحيث انه لا عمل لما تدعيه الوزارة من أن حالة الضابط على الاستيداع لا تسبب له اى ضرر لانه لا ينخر جزءا من مرتبه فقط مدة وجوده في الاستداع بل يكون أيضا معرضا لضيق اقدميته « راجع المادة الاولى من الفصل الثاني من مجموعة القوانين » ويظهر

ايضا من المادة - ٢٢ من الفصل الرابع ان الاحالة على الاستيداع تعتبر في بعض الاحوال ماسة بالضابط أو من شأنها الاضرار بصالحه وحيث انه يجب ان يلاحظ هنا ان القانون الانجليزي لم يخول استعمال هذا الحق للوزير ولا للقائد العام بل لمجلس الجيش army council وهو مجلس أعلى يمين اعضاؤه من العسكريين والملكيين واما في فرنسا فان هذا الحق لا يستعمله سوى رئيس الجمهورية وهذا ما يدل على أن القانون العسكري في هذين البلدين اراد ان يمنح الضباط ضمانات خاصة لحمايتهم من استعمال ذلك الحق بطريقة غير عادلة

وحيث انه نظرا لعدم وجود ضمانات مثل هذه في القطر المصري فان محكمة الاستئناف

وحيث ان القانون الانجليزي يشترط بان تكون احالة الضابط على الاستيداع Half pay لمصلحة النظام في الجيش راجع للمادة ٣٠٩ من قانون الجيش Royal Warrant الصادر في سنة ١٩١٢ والقانون الفرنسي يحيز أيضا بالمادة ٦٠ من قانون ١٩ مايو سنة ١٨٣٢ أحالة الضابط على الاستيداع Non activité بسبب الفصل عن الخدمة بمقتضى أمر يصدر من رئيس الحكومة ويظهر ان الشرط الجوهري للفصل عن الخدمة هو ان مصلحة النظام في الجيش تستوجب

وحيث انه فضلا عن ذلك اذا لم يكن للسلطة العليا الحق في احالة ضابط على الاستيداع بسبب مصلحة النظام في الجيش فانه يستحيل اذا في هذه الحالة ضمان حسن السير والنظام العسكري أو اجتناب خطر جسيم يهدد البلاد ولذا ترى محكمة الاستئناف بناء على هذه الاعتبارات انه يجب الاقرار بالحكومة بهذا الحق العام المبني على المبدأ المتقدم ذكره

وحيث أنه متى تقرر ذلك يجب البحث فيما اذا كانت السلطة في استعمال هذا الحق هي سلطة مطلقة يجوز للوزراء او للسرदार فقط استعمالها أو أنها يجب أن تكون خاضعة لمراقبة المحاكم بمعنى أن المحاكم مع التسليم بان الاحالة على الاستيداع هي من الاجراءات

وحيث انه في هذه الحالة يجب ايضا رفض الاستئناف الفرعى الرفوع منه لانه خاص فقط بمقدار التمويض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول

الاستئنافين الاصلي والفرعي شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الاستأنف عليه والزامه بمصاريف الدرجتين بدون اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة مستر مارشال وبحضور حضري المستشارين السابقين والكاتب السابق ايضا في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق اول رجب سنة ١٣٤٠

١٠٥

ترك المرافعة — قبول المدعي عليه

حق الشفيع في المدول عن الشفعة — تمويض
١ — ترك المدعي المرافعة في القانون المصري صحيح ولو لم يقبله المدعي عليه طالما قد حصل الترك قبل رفع الدعوى الفرعية — مادة ٣٠٥ مرافعات — خصوصا لان الشارع المصري — على خلاف الشارع الفرنسى في المادة ٤٠٢ — قد نص صراحة على حق المدعي في ترك المرافعة تأييدا لما كان متبعا قبل وضع القوانين المصرية طبقا لاحكام الشريعة القراء

٢ — اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتمويض طالما أن الاخير اذاعا استعمل حقه في حدود القانون وطالما لم يصب المشفوع منه ضرر بفعل الشفيع .

مع تسليمها بان السردار هو الشخص الوحيد الذي له ان يقدر مصلحة النظام في الجيش لها مع ذلك ان تبحث فيما اذا كان تقديره هذا في الدعوى الحالية مبنيا على وقائع ثابتة ومعيّنة وانه استعمل حقه بطريقة قضائية أولا

وحيث انه يتضح من الدوسيه الخاص بالمستأنف عليه انه في المدة من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ قد وقعت منه جملة مخالفات عسكرية ثبتت عليه وانه في سنة ١٩١٥ قد أخطار بانه اذا لم يحسن سيره سيحال على الاستيداع ويظهر ايضا من التقارير السرية المحررة بشأنه من الضباط رؤسائه ان هناك أمور عديدة يستحق اللوم عليها ولا سيما التقرير الاخير المحرر بعد الاخطار السابق ذكره

وحيث انه مع عدم التعرض لتقدير قيمة واهمية هذه المخالفات فان محكمة الاستئناف ترى مع ذلك انها تكون وقائع ناجحة وحصينة وان السردار قد استعمل سلطته بطريقة قضائية وانه كان يمكنه اعتبار تلك الوقائع مبررة لاحالة المستأنف عليه على الاستيداع

وحيث انه يتضح من كل ما تقدم انه لم يصدر من الوزارة ضد المستأنف عليه أى عمل ادارى مخالف للقوانين والاورامر فلا حق له اذن في طلب تمويض ما وكذا يتمين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه

١٣ ف شائعة في تركة المرحوم بإزيد بك كاتبة بناحية اهوه وفله والمسيد موضحة الحدود والمعلم بمريضة الدعوى بثمان قدره ٢٠٠ جنيه للفدان الواحد وبما أنه له الحق في أخذها بأشعة علاوة على حقه الثابت في أخذها بالاسترداد عملاً بالمادة ٤٦٢ من القانون المدني لانه مالك على الشيوع في أكثر من الثنتين في جميع التركة فقد عرض الثمن على المشتريين فلم يقبله فأودعه بالخزاه فلذلك التمس الحكم بأحقية لاخذ الاطيان المذكورة آنفاً بالأشعة مقابل دفع الثمن الاصلي وقدره ٢٧٥٠ جنيه بمافيه المبيعات ومن باب الاحتياط السكلى مقابل الثمن الصوري وملحقاته وقدره ٣٣٥٢ جنيه و٨٦٠ ملهم مع التسليم والزام خصومه بالمصاريف والانتداب . ولما كانت هذه الدعوى أمام حضرة قاضى التعضير بالمحكمة المشار إليها آنفاً قرر وكيل الشفيع بترك المرافعة فيها . وعندها طلب وكيل هارون افندى عبد السيد أحد المستأنفين الحكم له بمبلغ ٥ جنيه بصفة تمويض فأصدر حضرة القاضي بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حكمه بأثبات اقرار وكيل المدعي (الشفيع) بترك المرافعة في هذه الدعوى والزامه بالمصاريف وبأحالة الدعوى الفرعية لجلسة أخرى للمرافعة فيها . وبجاسة المرافعة طلب وكيل الشفوع في حقها اعتبار أن أصل الدعوى لا تزال قائمة

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
مرشال وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه
بك حسني ومحمد بك حلمى عيسى مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلى كاتب الجلسه
اصدورت الحكم الآتى
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غرة
٦٥٢ سنة ٣٨ قضائيه

المرفوع من هارون افندى عبد السيد
وورثة المرحوم الشيخ جاد عوض وم : محمد
عوض والستات شيفه ومبروكه ومزم وعريفه
بنات جاد عوض وهاتم بنت برعى زوجة جاد
عوض مستأنفون
ضد

احمد افندى عبدالكريم بإزيد ويوسف افندى
علي الساجدار وباشكاتب محكمة بني سويف
الاهلية وباشكاتب محكمة مصر الاهلية ووزارة
الحقائيه مستأنف عليهم
الوفائع

رفع المستأنف عليه الاول هذه الدعوى
لمحكمة بني سويف الاهلية قال فيها أن
المستأنف عليه الثاني باع الى المستأنف الاول
ومورث باقي المستأنفين أطياناً قدرها ٥٣٣ ط

بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين وفي أثناء
نظر الاستئناف توفي جاد عرض وأدخلت ورثته
في هذه الدعوى وم الستة الاخرون من المستأنفين
وبجلسة المرافعة صمم وكيل المستأنفين
علي هذه الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة
ووكيل المستأنف عليه الاول طلب تأييد الحكم
المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة
«المحكمة»

بعدم مماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
أوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا

وحيث أن النزاع بين طرفي الخصوم ينحصر
في أن للاستأنف عليه الاول كان رفع دعوى شفعة
علي المستأنفين وفي أثناء تحضير الدعوى قرر
بتركه للمرافعة بجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠
وعقب ذلك مباشرة رفع المستأنفون دعوى
فرعية طالبوا بها المستأنف عليه المذكور
بمبلغ خمسمائة قرش صاغ بصفة تعويض عن حكم
قاضي التحضير باثبات اقرار وكيل المستأنف
عليه الاول بترك المرافعة وحال الدعوى الفرعية
علي جلسة المرافعة وفيها نرافع الخصوم في عدم
جواز حصول ترك المرافعة وفي الدعوى الفرعية
برفضها لحكمت المحكمة بعدم قبول الدفع الخاص
بترك المرافعة وفي الدعوى الفرعية برفضها
واستأنف المستأنفون هذا الحكم

والزام الشفيع بدفع مبلغ ٧٥٠ مليم ٣٤١٤ جنيه
قيمة ثمن الاطيان المتطلبها بالشفعة في نظير
أخذ الاطيان المذكورة وبالزامه أيضا بدفع مبلغ
عشرة جنيهات مصرية تمويضا نظير عدم عرضه
كل الثمن واحتياطيا ان لم تحكم المحكمة بهذين
البليغين فيطلبان الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٢٦٢٧
جنيه مصري تمويضا نظير فرق الثمن الذي
كانت دعوى الشفعة هذه سببا في حرمانها منه
مع المصاريف والانتاب وطلب الشفيع عدم
قبول الدعوى الفرعية وأصر علي تركه المرافعة
وبعد ما ترفع الخصوم فيها قضت المحكمة
للمشار اليها أنفا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
بعدم قبول الدفع الخاص بترك المرافعة وفي
الدعوى الفرعية برفضها والزام ارافعها بمصاريفها
وبمبلغ مائتي قرش انتاب محاماه

فاستأنف المشفوع في حقها هذا الحكم
بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢١ طالبين قبول استئنافها
شكلا وفي موضوعه بالنفا الحكم المذكور
والقضاء لها بما طلباه امام محكمة اول درجه
وزيادة عليه أن اعتبرت محكمة الاستئناف أن
قرار قاضي التحضير المؤرخ ٢ ديسمبر سنة
١٩٢٠ بأخذ صفة الحكم فتحكم بقبول
الاستئناف ضده شكلا وتقضى بعدم اختصاصه
فيما حكم به وتحكم بالفائه وعدم اختصاصه وأن
تحكم بالطلبات السابقة مع الزام الشفيع

ترك المرافعة من المستأنف عليه الاول وقع صحيحا ويرتب عليه اثره القانوني لولا بد كما يتسك المستأنفون من قبولهم لهذا الترك حتي ينتج مفعوله ويكون له الاثر القانوني المنصوص عليه في المادتين ٣٠٦ و ٣٠٥ من قانون المرافعات

وحيث انه لا نزاع في ان الدعوى الفرعية لم ترفع قبل طالب ترك المرافعة وانما رفعت عقب طلبها

وحيث ان المادة ٣٠٦ مرافعات مصر بحكمه لأن المدعى عليه لا يجوز له عدم قبول الترك الواقع من المدعى الا في حالة ما اذا كان اقام عليه دعوى في اثناء الخصومة ومنعت الى الدعوى الاصلية ومؤدى ذلك ان الدعوى الفرعية لا بد وان تكون اقيمت

قبل الترك وهو ما لم يحصل هنا وحيث أن ما ذهب اليه المستأنفون من أن قبول ترك المرافعة لازم على كل حال استثناسا بأقوال الشراح الفرنسيين بين ثلاث أحوال وهي (١) التنازل عن الدعوى أو الحق في ذاته وهو تنازل به تنقضى الخصومة (٢) وتنازل عن المرافعة لا ينقضى به الاجرود المرافعة والحق يبق

(٣) وتنازل عن عمل خاص من اجراءات المرافعة

وحيث أن للبتراح ذهبوا اجماعا الى أن قبول المدعى عليه لازم في الحاله الاولى وهي

وحيث أن المستأنفين دفعوا استثنافا عن هذا الحكم وطلبوا الفاءه والتقرير بان الدعوى الاصلية وهي دعوى الشفعة لا تزال قائمة ومن باب الاحتياط الحكم بالزام المستأنف عليه الاول أن يدفع لهم مبلغ ٢٦٢٧ جنيه تمويضا عن فرق السعر الذي كانت دعوى الشفعة - بينا في حرماتهم منه ومن طريق آخر اذا اعتبرت محكمة الاستئناف أن قرار قاضي التعضير يأخذ صفة الحكم فتحكم بقبول الاستئناف ضده شكلا والحكم بعدم اختصاص قاضي التعضير فيها حكم به ونحكم بالفائه لعدم اختصاصه ونحكم بالطلبات السابقة

عن ترك المرافعة

حيث أن ما أجراه قاضي التعضير من اثباته تقرير المستأنف عليه الاول بترك المرافعة في الدعوى انما هو عمل داخل في اختصاصه بحسب احكام قانون قاضي التعضير فقد نصت المادة السابقة في الفقرة الخامسة منها بأن قاضي التعضير يختص بأبواب اقوال الخصوم وطلباتهم (وتنازلهم عنها) واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم

وحيث انه لا معنى حيثئذ لطلب الفاءه قراره الخاص بهذا الشأن ولا الحكم بعدم اختصاصه لان عمله مطابق لقانون التعضير وحيث انه يجب النظر بمد ذلك فيما اذا كان

التنازل عن الدعوى أو الحق في ذاته وذلك لانهم يعتبرون التنازل في مثل هذه الحالة عقداً لا يتم الا برضاء متبادل من الطرفين
 وحيث أنهم علي العكس من ذلك قرروا أنه في حالة التنازل عن مجرد المرافعة فالتنازل لا يحتاج لقبول المدعي عليه بل ذهبوا لابعده من ذلك وقرروا بأنه اذا كان التنازل عن الدعوى تنازلاً مجرداً غير ملق على شرط ولم يكن المدعي عليه اصبح مدعياً فرعياً فالتنازل لا يصح رفضه «فقرة ٢٧٣» من تعليقات دالوز على مادة ٤٠٢

الفوانين الحالية فالمدعي حر في ترك خصومته بحسب احكام الشريعة وان الرأي السائد عند الفقهاء ان المدعي هو من اذارك الخصومة لا يجبر عليها لان حق الطالب له فاذا تركه فلا سبيل لاحد عليه والمدعي عليه هو من اذارك لا يترك بل يجبر علي الخصومة ليؤدي حق صاحبه اذا ثبت عليه « انظر كتاب مباحث المرافعات للشيخ زيد والشيخ سلامة طبعه سنة ١٩٠٩ صحيفة ٦ » كان في ذلك ما يرجع ففكرة الشارع في اختياره حافة ترك المرافعة حتى لا ينافسه بتشريعه عملاً متبعاً.

وحيث أنه متى تبين ذلك ظهر غرض الشارع المصري صريحاً في أنه يريد أحالة الترك التي يكون فيها أحد الخصوم حراً في التنازل عن حقه في المرافعة بغير قيد أو تعلق على قبول خصمه الا في حالة قيام دعوى سابقة من المدعي عليه على التنازل

وحيث أن ما حصل في هذه الدعوى هو ترك للمرافعة لترك للحق فهو صحيح قانوناً ولا حاجة لاشتراط قبول المدعي عليه لتنفاذه وحينئذ يكون الحكم للمستأنف القاضي برفض الدفع الفرعي الخاص بذلك في محله (عن دعوى التمويض)

وحيث أن الاصل أن المدعي عليه له الحق في تمويض ما أصابه من الضرر بسبب رفع أي دعوى عليه اذا ثبت أنه قد لحقه ضرر من

فرنساوي
 وحيث انهم علي كل حال صرفوا نص المادة ٤٠٢ فرنساوي لحالة التنازل عن الدعوى فقط ولم يدخلوا في حكمها حالة ترك مجرد المرافعة
 وحيث انه يستخلص من ذلك ان الشارع المصري لما رأى اللبس في نص القانون الفرنسي واختلاف التأويل عند الشراح وتضيقهم لمؤداه اختار حالة ترك للمرافعة او الاجراءات ونص عليها صراحة بنص يخالف نص القانون الفرنسي وبالفاظ لا تحتل شكاً وابعده بعبارة صريحة حالة ترك الحق في ذاته « راجع مادة ٣٠٥ » من قانون المرافعات

وحيث انه متى علم ان الطريقة التي اختارها الشارع المصري مطابقة ايضاً لاحكام الشريعة الاسلامية التي كانت متبعة الاجراء قبل وضع

فعل المدعي أو كانت الدعوى كيدية

ماعدًا ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة علنا
في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق اول
رجب سنة ١٣٤٠

١٠٦

محكمة مختلطة - اجراءات نزاع ملكية

صالح اجني - سبب صحيح - تملك بمضي المدة
اجراءات نزاع الملكية التي يتخذها الدائن
الاجني تعلق حقه بعقار مدينه فتصبح المحاكم
المختلطة مختصة وحدها بهذه الاجراءات (مادة ١٣
لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - مادة ٩ مدي مختلط)
وعليه فاجراءات نزاع الملكية التي يتخذها في
الوقت نفسه دائن آخر على العين نفسها امام القضاء
الاولي تكون باطلة وكذلك حكم مرمى المزداد
ولو كان سابقا لحكم مرمى المزداد الصادر من المحكمة
للمختلطة . ومثل ذلك الحكم لا يصلح سببا صحيحا
لتملك بالمدة القصيرة .

باسم صاحب المظنه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسه العلنية للمنعقدة علنا بسراي المحكمة
بهيئة مدنية استثنائية في يوم الاربعاء ٨ جاد آخر
سنة ١٣٣٩ و١٦ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة
حضرة مصطفى فهمي البحيري بك القاضي
وحضور حضرة محمد فؤاد حسني افندي ومراد
كامل افندي القاضيين

وحضور علي كامل افندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

وحيث أن المحكمة لا ترى من ظروف
هذه الدعوى ما يبرر طلب التمويض لانه لا نزاع
في أن المستأنف عليه الاول عند ما رفع دعوى
الشفعة انما رفعها استمالة لخلق شرعى اجازة القانون
وكذلك تركه للرافعة هو استعمال الحق بخول له
قانونا أيضا

وحيث أن المستأنفين هم الذين لم يقبلوا
العرض الذي عرضه الشفيع لوجوه وأوهامه
فالتجاوز للتقاضى اذا صرح ان تنازله هو انهاء
لهبوط الاسعار العام فرغبة المستأنفين في الزامه
هو تحمل هذا الضرر بدلا منهم لا مبرر لها لان
في وسع الشفيع اتقاءها حيث لم يرتبط باي ارتباط
قانوني أما هم فلم يكن في وسعهم ذلك لانهم التزموا
بعقد الشراء

وحيث انه لم يتبين حينئذ ان الدعوى
رفعت بطريق الكيد ولا على غير اساس قانوني
ولم يكن للشفيع يد في هبوط الاسعار فتكون
دعوى التمويض على غير اساس ويكون الحكم
للمستأنف القاضي برفضها في محله ويتعين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا برفضه وتأيد
الحكم المستأنف والزم المستأنفين بالمصاريف
وخمسمائة قرش صاغ انصاب محاماه ورفضت

في قضية الاستئناف المرفوعة من الشيخ
عبد النعم خليفة نمرة ٩٩ سنة ١٩٩

ضد

الشيخ محمد سليمان وابراهيم علي عطا ومحمد
شحات عويس ونفوسه بنت اسماعيل ابو طيرة
مستأنف عليهم

افام محمد سليمان هذه الدعوي لمحكمة بني
سويف الجزئية ضد المستأنف والمستأنف عليهم
الباقين واوري في صحيفتها الملته في ١٧ مارس
سنة ٩١٨ انه اشترى فدانا معيننا في الصحيفة
للمذكورة من المستأنف بموجب عقد مؤرخ ١٣
ابريل سنة ٩١٦ مقابل ثمن قدره ٧٠ جنيه وان هذا
الفدان كان في الاصل ملكا لمرزوق سيد احمد
الديب بمقتضى حكم مرسى مزاد صادر من
محكمة بني سويف في ٦ فبراير سنة ٩١٢ ومحضر
تسليم وسمى رقم ١٠ ابريل سنة ٩١٢ ثم انتقلت
ملكيتها منه الى زوجته للمستأنف عليها الاخير
وهذه باعته الى للمستأنف وهر باعته اليه (اي الى
المستأنف عليه الاول) وانه اجر هذا الفدان الى
محمد شحات عويس فتمرضله فيه ابراهيم علي
عطا ونازعه في ملكيته ولذلك طلب الحكم
بتثبيت ملكيته الي ذلك الفدان ومنع منازعة
ابراهيم علي عطا له فيه والزامه بالمصاريف ومقابل
المحاماه مع التناز المجل واحتياطيا الحكم على

المستأنف وهو البائع بان يدفع له مبلغ مائة جنيه
مصري قيمة ما يساريه الفدان المذكور الا ان من
التمن مع المصاريف ومقابل المحاماه والتناز المجل
ومحكمة بني سويف الجزئية حكمت
في ٣١ اغسطس سنة ٩١٨ بالزام المستأنف بان
يدفع للمستأنف عليه الاول مبلغ ٧٠ جنيها مصريا
وفوايد بواقع المائة ٥ في السنة من تاريخ رفع
هذه الدعوي لغاية السداد والمصاريف و٥٠ قرش
مقابل المحاماه وبالزام نفوسه بان تدفع هذا المبلغ
للمستأنف ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بمرضه اعلنت
للمستأنف عليهم في ١١ و ١٤ ديسمبر سنة ٩١٨
طالبيا الفاده واخرجه من هذه الدعوي
بغير مصاريف والحكم للمستأنف ضده الاول
بطلبائه الاصلية والزام الثاني بالمصاريف وطلب
المستأنف عليه الاول بجملة ١٩ يناير سنة ١٩٠٢
الحكم له فوق ما حكم له به ابتدائيا بمبلغ ٢٠ جنيها
علي سبيل التعويض وقد صمم الخصوم علي اقوالهم
ومذ كراتهم اختلافية

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والدواولة قانونا
حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني
وحيث ان النزاع الذي انقضى بسببه التفاض
بين الخصوم في هذه الدعوي يتلخص في كون

الفدان المتنازع من اجله بيع مرتين بالمراد الجبيري فكان يبعه في الاولى بالمحاكم الاهلية في سنة ٩١٢ ورسى مزاده علي المرحوم مرزوق سيد احمد وهو باعه لزوجته نفوسه وهي باعتها الي المستأنف وهو باعه الي المستأنف عليه الاول وكان يبعه في الثانية بالمحكمة المختلطة في سنة ٩١٧ بناء علي طلب اجنبي ورسى مزاده علي ابراهيم علي عطا

في ٢٤ نوفمبر سنة ٩١٧ واستلمه رسميا في ١٠ يناير سنة ٩١٨ فأل النزاع تقدير فضل احد الحكمين علي الاخر فيما يترتب عليه من الآثار القانونية اللاحقة

وحيث انه ثابت قبل كل شيء ان من يدعي محمد محمود كان مدينا لكل من الخواجه بنى كيو بولو والمرحوم مرزوق سيد احمد الدبيب وان الاول منهما استصدر ضد المدين المذكور حكمين احدهما من المحكمة التجارية المختلطة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ٩١٠ والثاني من المحكمة الجزئية المختلطة بتاريخ اول ديسمبر سنة ٩١٠ وانه

نبه علي مدينه بالوفاء في ٢٥ فبراير سنة ٩١١ وسجل التنبيه في ٨ مارس سنة ٩١١ بنمرة ٩٢٣١ ثم وقع حيزا عتارا علي اطيان الدين المذكور بموجب محضر درسي مؤرخ ٨ ابريل سنة ٩١١ ووجه في ٥ مايو سنة ٩١١ بنمرة ١٦٥٠٧ ثم اودع دائرة الاطيان وشروط البيع في فلم كتاب المحكمة المختلطة في ٢٩ اغسطس سنة ٩١١ وبجلسة البيوع المنعقدة

بالمحكمة المذكورة في ١٧ ابريل سنة ٩١٢ حكم بمرسي مزاد الاطيان المذكور علي ابراهيم علي عطا مقابل مبلغ ٨٢٥ جنيه وانه في سنة ١٩١٦ اعيد بيع هذه الاطيان بالمرزاد امام تلك المحكمة بناء علي طلب البنك الزراعي وبمجلسة المزادات للمنقذة فيها بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ حكم بشعابا .

وحيث أن مرزوق سيد احمد الدبيب اتخذ من جانبه اجراءاته امام محكمة بني سويف الاهلية حتي قضى بمرسي مزاد الاطيان التي كان ينزع ملكيتها عليه في ٦ فبراير سنة ١٩١٢ وحيث أن نص المادتين ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة و ٩ من القانون المدني المختلط صريحتان في قصر الاختصاص علي المحاكم المختلطة كلما كان الرهن أو البيع الجبيري متعلقا بحق اجنبي مهما كانت صفة مالك العقار او الخائر له

وحيث أن القضاء الاهلي قد جرى في مجموع احكامه علي احترام هذين النصين وحيث أنه من الخطأ البين أن يذهب المعارضون لهذه القاعدة في كلامهم الي تناول المسألة من الوجهة الادبية والمقارنة بين المحاكم الاهلية والمختلطة وانكروا تفضيل الثانية علي الاولى فيما يستمر بين الوطنيين من المنازعات اذا تعلق بها حق الاجنبي فشكل هذه الاعتبارات

لا يقوم لها وزن تلقاء نص القانون الذي هو قانون مصري صدر به الامر العالي من ولي الامر في الديار المصرية منشأ للحاكم مصريه وان كانت مختلطة لان المصريين أن يقاضوا لديها في حقوقهم المشتركة بينهم وبين الاجانب وفيها تصدر الاحكام بين الجميع باسم سلطان البلاد وحيث أنه لذلك يتعين البحث في فضل احد الحكيمين اللذين جاءت الاشارة اليهما أما باعتبار كونها صادرين من محكمتين مصريتين احدهما مختصة بالحكم به والاخرى غير مختصة وحيث ان الحكم الصادر من محكمة بني سويف الاهلية في ٦ فبراير سنة ١٩١٢ قضي بمرسى مزاد الاطيان علي مرزوق سيد احمد الديب في الوقت الذي كان حق الاجنبي قد تعلق بها لان الحكم الصادر له بالدين كان في سنة ١٩١٠ وتنبه نزع الملكية وتسجيله والحجز العقاري وايداع قايمة شروط البيع وبيان الاطيان كل ذلك كان في سنة ١٩١١ ولا يمكن القول بأن نازع الملكية الوطني جبل هذا كله ما دام أنه مكلف بايداع الشهادات العقارية للمتعلقة بالحقوق العينية المترتبة علي العين المزوعة ملكيتها بالمحاكم الاهلية هذا فضلا عما تبين من الاطلاع علي الورقة المحررة بنظم نفوسه زوجة مرزوق سيد احمد بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩١٦ وبها تتمتع المشتري منها بأن ترد له الثمن اذا بيع الفدان

بناء على طلب احد ادواب الديون وحيث انه لذلك يكون حكم مرسى المزاد الاول الصادر الى مرزوق سيد احمد قد صدر من هيئة غير مختصة وعلى أثر اجراءات باطللة واذن فلا يمكن اعتباره سببا صحيحا مكسبا للملكية باى وجه من الوجوه (راجع دوهلتس جزء ١٠ صحيفة ٤٠٥ نمرة ١٦٧ وما بعدها)

وحيث أن هذه المحكمة ليست محل النظر في صحة الاجراءات التي اتخذت امام المحكمة المختلطة من حيث اعلان حازر العقار او عدم اعلانه وما عليها الآن الا اعتبار حكم مرسى المزاد الثاني الصادر من المحكمة المذكورة قائما صحيحا دون سواء الى أن يثبت العكس بحكم يصدر من الجهة المختصة باصداره وحيث أن المستأنف عليه الاول رفع استئنافا فرعيا وطلب الحكم له بمبلغ ٣٠ جنيه على سبيل التعويض فوق ما حكمت له به المحكمة الابتدائية وحيث أن المحكمة المذكورة قد قضت له بفوائد الثمن المقدّر في المقعد هذا عندما استنقله من الفدان المتنازع بشأنه من تاريخ استلامه اياه الواقع في ابريل سنة ١٩١٢ الى تاريخ نزع منه وتسليمه الى ابيه علي عطا بتاريخ يناير سنة ١٩١٨ وترى المحكمة في ذلك القدر الكافي

دون أن تحكم له بتعويض آخر

وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الحكم
المستأنف في عمله ويتمين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئنافين الاصيلي والفرعي شكلا ورفضهما
موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بكامل اجزائه
وبإلزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه و٣٠٠
ثلاثمائة قرش صاغ مقابل محاماه

١٠٧

وقف - قسمة اعيانه بين ناظره
لا تجوز قسمة اعيان الوقف بين ناظره لمخالفة
ذلك للاصل الشرعي
باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسكندريه الاهليه

حكم

بالجلسه المدنيه والتجاريه المنعقدہ علنا
بهيئة الاستئنافيه في يوم الثلاثاء ١٨ يناير سنة ١٩٢١
٩ و١٣٣٩
تحت رئاسة حضرة على بك جلال رئيس
المحكمة وحضور حضرتي القاضيين محمد بك
توفيق ابراهيم ومحمد بهي الدين افندي بركات
ومحمد توفيق على الكاتب

صدر الحكم الاتي

في قضية مطراوي ابوشناق

ضد

كامله ابوشناق بصفتها ناظرة على وقف ايها
المقيدة بالجدول سنة ١٩٢٠ عمرة ٢٨٦

المحكمة

بمسماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والدولة قانونا

بانان (الست كامله بنت ابوشناق) بصفتها
ناظرة على وقف والدها (ابوشناق) رفعت
هذه الدعوى على (مطراوي ابوشناق) مدعية

ان لوالده الطارفين ١٢ ط و ٣١ ف وقفها وهي
ناظرة ثلثي الوقف على الشيوخ وهو ناظر الثلث
فهي ناظرة على ١٥ ط و ٢٠ ف ومن اعيان
الوقف قطعة أرض مساحتها تقريبا نصف
فدان مقام على نصفها مبان بالطوب الاخضر
وهي ست قيعان محاطة بسور من الطوب
الاخضر وعلى الجزء الباقي حديقة صغيرة
واللدعى عليه منتفع بالمساكن والجنيته على
انفراد من غير أن يشارك معه المدعية في
جزء يوازي ثلثي المساكن والجنيته فتطلب المدعية
(١) ثبوت ملكية الوقف المشمول بنظارتها
لثلاثي قطعة الارض القائم عليها البناء وما حوله
من البراح والجنيته (٢) تسليم هذا الجزء للمدعية
للالتفاف به بصفة ناظره

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية للتمقدة علنا
بسرأي المحكمة يوم السبت ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠
تحت رئاسة حضرة سلامه ميخائيل بك القاضي
وعضوية حضرتي محمد توفيق المطاوع
افندي وحسن توفيق افندي القاضيين

وعبد العزيز احمد افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية انيس افندي بقطر والست منه
بنت الياس وشقيقة بنت بقطر وامينه بنت بقطر
ضد

ناشد افندي مينا وكامل افندي بقطر

وقضية الست دوسيه بنت غبريال

ضد

ناشد افندي مينا وكامل افندي بقطر
رفع المدعون في القضية دعواهم وطلبوا
الحكم باحقيتهم لان يأخذوا بطريق الشفعة ١٢ ط
شائمه في ٢٠ و ٢٥ ط و ٢ ف مينة بالريضة
وباعلان دعوي القسمة المرفوعة من المدعى عليه
الاول وذلك في حالة ما اذا ثبتت صحة البيع
المنسوب صدوره من المدعى عليه الثاني للاول
مقابل ان يستلم المدعى عليه الاول مقدار الثمن
الذي دفعه الثاني من مبلغ ال ٢٦٧ ج الذي أودعه
المدعون بخزينة المحكمة في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩

فان الحكم المستأنف يتعين التأؤد من
حيث قضى بثبوت جزء مفروز من الوقف
لاحد ناظره على الناظر الثاني لان هذا يخالف
الاصل الشرعي لانه حكم بقسمة وقف ولا
يجوز قسمة الوقف كما هو صريح المادة ٧٦
من قانون المدل والانصاف ولا يجوز التهاؤد
فيها جبراً (٧٧ منه)

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في حضور الطرفين
بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بقبوله
والغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليها
بمصاريف الدرجتين وأمرت بالمقاصة في اتماب
المحاماه.

١٠٨

شفعة - تزوير عقد البيع - ايداع الثمن دون
عرضه . حق الاسترداد

١ - اذا كان عقد البيع المترتب عليه حق الشفعة
مطعون فيه بالتزوير جاز للشفعين ايداع الثمن خزانة
المحكمة دون ان يرضه علي المشتري وحتى يفصل
في دعوي التزوير

٢ - حق الاسترداد المنصوص عنه في المادة
٤٦٢ مدني لا يتعارض مع حق الشفعة وهو حق
عام يسري على تصرفات كل شريك على الشيوع وليس
قاصراً على التصرفات التي تتناول الحصص الشائعة في
مجموع التركة

سواء كان الثمن هو كل هذا المبلغ او اقل منه مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والانتاع

حق في المقدار المشفوع فيه فيحكم له بالخمس ولباقى المدعين بالاربعة اخماس وطلب تحليف المدعي عليه الاول اليمين عن الثمن

ورفعت المدعيه في القضية الثانية دعواها ايضا وطلبت فيها الحكم باحقيتها لان تأخذ بالشفعة ١٨ ط شائعة في ٢٠ س و ٢ ط و ٢ ف اللبينة بمريضة دعواها وباعلان دعوى القسمة السالف ذكرها وذلك في حالة ما اذا ثبت صحة البيع المنسوب صدوره من المدعي عليه الثاني للاول مقابل ان يستلم المدعي عليه الاول مقدار الثمن الذي دفعه للمدعي عليه الثاني من مبلغ ال ٢٦٧ ج الذى اودعته المدعية بخزينة المحكمة سواء كان الثمن هو كل هذا المبلغ كإزعم المدعي عليه الاول او اقل منه مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والانتاع

وافتتت المدعيه في القضية الثانية دعواها ايضا وطلبت فيها الحكم باحقيتها لان تأخذ بالشفعة ١٨ ط شائعة في ٢٠ س و ٢ ط و ٢ ف اللبينة بمريضة دعواها وباعلان دعوى القسمة السالف ذكرها وذلك في حالة ما اذا ثبت صحة البيع المنسوب صدوره من المدعي عليه الثاني للاول مقابل ان يستلم المدعي عليه الاول مقدار الثمن الذي دفعه للمدعي عليه الثاني من مبلغ ال ٢٦٧ ج الذى اودعته المدعية بخزينة المحكمة سواء كان الثمن هو كل هذا المبلغ كإزعم المدعي عليه الاول او اقل منه مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والانتاع

ثم تأجلت القضية للحكم وتقدمت فيها المذكرات

المحكمة

بمذمعة المرافعة الشفوية والامالاع علي الاراق والمداولة قانونا

حيث ان المدعين في القضيتين المضمومتين طلبوا ان يحكم لهم باحقيتهم في اخذ النصف فدان المتنازع فيه بالشفعة وان يقضى لهم به ايضا بطريق الاسترداد المنصوص عنه بالمادة ٤٦٢ مدنى وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان للشريك للطالبة بحق الشفعة والاسترداد وان كان احدهما لا يتعارض مع الاخر قبل شروطها متوفرة في هذه الدعوى

وبعد ان حضرت القضيتان احييتنا على جلسة المرافعة وبجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ طلب الحاضرون عن المدعين في القضيتين ضم الدعويين لبعضهما واصافوا لطلباتهما طلبا احتياطيا وهو طلب الاسترداد عملا بنص المادة ٤٦٢ من القانون المدنى

وبعد ان ضمت القضيتان صمم الحاضر عن المدعين في القضية الاولى على طلباته والحاضر عن المدعيه في القضية الثانية صمم على طلباته ايضا وقال اذا ثبت لباقي المدعين

حيث ان الثابت من الاوراق ان علم المدعين بالبيع كان في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ عند ما اعلنهم المدعي عليه الاول بدعوى القسمة وثابت ان انيس افندى يقطر وباقي المدعين

معه اودعوا مبلغ الثمن بالخزينة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ واعانوا المشتري بهذا الابداع في ٢٣ منه وعلقوا صرف الثمن له علي ثبوت صحة العقد في شكوى التزوير التي تقدمت عنه للنيابة من البائع ثم رفعوا دعوى الشفعة فعلا في ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ وثابت ان الست دوسيه المدعية في القضية المضمومة عرضت الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً ورفضت دعواها بطلب الشفعة في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ .

وحيث انه يؤخذ من هذه التواريخ ان مواعيد الشفعة محفوظة فيها

وحيث ان المشتري يدفع الدعوى بان المدعين لم يعرضوا عليه الثمن عرضاً حقيقياً لان انيس افندي بقطر ومن معه علقوا قبضه للثمن على نتيجة تحقيق النيابة في شكوى التزوير والست دوسيه علقت دفع الثمن له على حضور البائع واعترافه بصحة البيع

وحيث انه ثابت من اوراق تحقيق شكوى التزوير المضمومة ان المبلغ بلغ بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩١٩ في حق المدعي عليه الاول بانه زور عليه عقد البيع وبناء على هذا البلاغ سارت النيابة في تحقيق التزوير الى ان انتهت بحفظه كما يستدل علي ذلك من الشهادة الرسمية المؤرخة في ٢٤ اغسطس سنة ١٩١٩ ومقدمة من المدعي عليه الاول

وحيث انه فضلا عن الخلاف القائم في احكام المحاكم فيما اذا كان العرض الحقيقي شرطاً لازماً لصحة العرض او غير لازم ومع الاخذ بالرأي القائل بوجود العرض الحقيقي فان العرض من هذا العرض هو ضمان دفع الثمن للمشتري بغير عناء وظهور الشفيع يظهر جدي بتبين منه قصده الصحيح في الشراء وهذا العرض يتحقق بايداعه الثمن بخزينة المحكمة علي ذمة المشتري وقد قام المدعون بهذا الابداع قبل مضي الحسة عشر يوماً بالنصوص عنها قانون العرض الثمن وحيث انه ما كان يمكن ان يطلب من

المدعين ان يصرحوا للمشتري بقبض هذا الثمن فوراً مع وجود شكوى مرفوعة للنيابة عن تزوير عقد البيع لما كان محتملاً من ان تحقيق هذه الشكوى يؤدي الى ثبوت التزوير والى تعريض الثمن في هذه الحالة للضياع ان كان المشتري غير ملزم كما يؤخذ من ظروف هذه الدعوى على انه ثابت ان المدعين بمجرد علمهم بحفظ اوراق تحقيق شكوى التزوير اباحوا للمشتري قبض الثمن فوراً بجلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ التي اخبرهم فيها المشتري بحفظ الاوراق ثم اباحوا له قبضه باعلان آخر اعلنوه به في ٢٥ منه .

وحيث انه يتضح من ذلك ان شروط الشفعة متوفرة

عن حق الاسترداد

الحكام تنحصر في ان المادة ٤٦٢ من القانون

حيث أن المدعين طلبوا ايضا ان يقضى لهم بأحقيتهم في أخذ القدر المبيع بطريق الاسترداد للنصوص عنه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني فيتبين البحث في هذا الطلب لمعرفة ان كان المدعون محقين فيه ام لا

وحيث ان احكام القضاء المصري سارت اخيرا بالاجماع علي ان حق الاسترداد لا يتعارض مع حق الشفعة فلا ينبغي استعمال احد الحقيقتين استعمال الآخر ولم يبق شك في صواب هذا الرأي بعد ان عدل قانون الشفعة ولم يتعرض التمديد لنص المادة ٤٦٢ مدني فيما تعرض له من النصوص الاخرى التي تناهها بموجب المادة ٢٣

منه وبعد ان نصت المادة ٥٦٣ من القانون المدني المختلط على حق الشفعة عقب نص المادة ٥٦٢ منه على حق الاسترداد وحيث ان المدعى عليه الاول يدفع حق الاسترداد بأن هذا الحق لا يجوز استعماله الا اذا كان البيع يشمل حق الشريك كله أو بعضه في عموم اموال الشركة لافي جزء معين فيها كما هو الحال في هذه القضية ويرتكن في ذلك على حكمتين صادرين احدهما من محكمة طنطا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٥ والثاني من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٥ وحيث ان الاسباب التي بني عليها هذان

وحيث ان المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي انما وضعت لتقرير حق الاسترداد الوراثي دون غيره اى لحاله بيع احد الورثة نصيبه في الشركة كله او بعضه خلافا للمادة ٤٦٢ مدني اهل فانها لم توضع لهذا الغرض بل وضعت لتقرير حق الاسترداد الذي ينشأ من الشيوع بين الشركاء علي الاطلاق عند تصرف احدهم بالبيع سواء كانت أموال الشركة ناشئة عن أربث او عن اتفاق بين الشركاء عليها

وحيث أن تعمد الملقن المصري مخالفة للشرع الفرنسي كما ينبغي اتفاق حكمة التشريع في القانونين فانه ينما يقصد القانون الفرنسي المحافظة على اسرار المائلات وعدم نفوذ الاجنبي اليها فان القانون المصري يقصد بنوع اخص حفظ كيان الشركة بين الشركاء الذين القوها وتسليمهم لاجراخ من يتداخل فيها بغير رضام لما يحتمل انه يترتب على دخولها

من الاضطراب في علاقاتهم سواء اثناء قيام الشركة او عند تقسيمها وهذا مستفاد صراحة من ان الشارع قصر حق الاسترداد على الشركاء الاصليين الذين وجدوا في الشركة من بدء تأسيسها دون غيرهم

وحيث انه مع اختلاف النص واختلاف المحكمة في التشريع لا يكون هناك محل للاستشهاد باحكام القانون الفرنسي ولا بقضائه وحيث ان التناقض والتناسخ المذلول عنهما بين المادة ٤٦٢ اذا طبقت على البيع الذي يحصل عن حصة شائعة في اعيان معينة من الشركة وبين قانون الشفعة لاجل وجود لهما لان هناك احوالا لا تنطبق عليها المادة ٤٦٢ مدني وليس

للشركاء فيها سوى الرجوع الي حق الشفعة كما اذا كان الشريك دخيلا على الشركة لاصيلا فيها (راجع العبارة الفرنسية من نص المادة ٤٦٢ مدني) وكما اذا كان البيع لاحد الشركاء الاصليين ففي هاتين الحالتين يكون حق الاسترداد غير متوفر ولا يكون للشريك سوى استعمال حق الشفعة

وحيث ان الاشتراك بين الحقين لاضير منه ولا عيب من وجوده في القانون مادام لكل منهما شروط خاصة تنافي التلازم في استعمالهما في كل الاحوال وما دامت محكمة التشريع في الحالتين أى في حالة الشفعة وحالة

الاسترداد مختلفة على ان هذا الاشتراك موجود ايضا في حالة الاخذ بالنظرية القائلة بان المادة ٤٦٢ لا تنطبق الا على بيع الحصة الشائعة في عموم الشركة اذ ان حق الشفعة متوفر أيضا في هذه الحالة

وحيث انه فضلا عن ذلك فان نص المادة ٤٦٢ مدني جاء عاما مطلقا من كل قيد اذ انه نص عن حالة بيع أحد الشركاء حصة شائعة بدون أن يقيد هذا الشئ بوجوب تناوله كافة اموال الشركة فتخصيص هذه المادة بحالة دون أخرى مع اطلاق نصها ومع عدم الموجب لهذا التخصيص يعد من قبيل التشريع الذي لا يملكه القاضي

وحيث مما تقدم يكون المدعون محقين أيضا في اخذ القدر المتنازع فيه بطريق الاسترداد وحيث أن طلب تحليف المدعي عليه الاول اليمين لا محل لاجابته لما هو ظاهر من صورة العقود المقدمة من المدعي عليه المذكور من أن القيمة المبينة بمقدار البيع غير مبالغ فيها فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضورا باحقية المدعين في اخذ الاتني عشر فيراطا المبيعة من المدعي عليه الثاني الاول شائعة في ال ٢٠ س ٢٠٠ فدن المبينة بمريضى افتتاح الدعوتين على ان يكون خمسها للست دوسيه والباقي لباقي المدعين نظير

وعضوية حضرتي بهي الدين بركات بك
واحد فائق بك القاصيين

وحضور السيد محمد العشري كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية متولى على زاهر بصفته ناظر
علي وقف عبده محمد محمد زاهر

ضد

الشيخ علي طرايه - الحرمة مأوسه
بنت مرسي عيد

الواردة الجدول نمرة ١٣٥ سنة ١٩٢٠
الوقائع

رفع المدعي بصفته هذه الدعوى بمرضىته
المعلنة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٠ يقول فيها

ان لوقف المرحوم محمد محمد زاهر نظارة
الطالب التلت أي خمسة افدنة في غيط مساحته

١٥ فدان كائنة بجزيرة رشيدو عليه نخيل وأشجار
ليمون ومبينة الحدود والعالم بالريضة ومن

تاريخ وفاة المرحوم علي زاهر الناظر السابق
علي الوقف المذكور في سنة ١٩٠٩ والمعلن اليهما

واضعان اليد علي القدر للملك للوقف بهذا
الفيظ وجاريان استغلاله دون ان يحاسب الطالب

علي شيء من ريعه ولذلك رفع الطالب عليها
الدعوى أمام هذه المحكمة يطالبهما بتسليم المين

المذكورة خالية مما يشغلها مع مبلغ ٢٥٠ جنيه
قيمة الربع من أول سنة ١٩١٣ لغاية سنة ١٩١٧.

استلام المدعي عليه الثمن المودع بالخزينة وقدره
٢٩٧ جنيه وذلك بطريق الشفعة وبطريق

الاسترداد وجعلت المصلوف من اصفة بين المدعين
والمدعي عليه الاول وأمرت بالمقاصة في اتعاب

الحمام

١٠٩

وقف . اصل الوقف . اختصاص المحاكم
الشرعية - نزاع على عين الوقف - اختصاص

المحاكم الاهلية . عدم جواز سماع الدعوى
لسبق الفصل فيها

يشترط لصحة الدفع بعدم جواز مماع الدعوى
لسبق الفصل فيها ان يكون الحكم صادرا من
جهة مختصة

تختص المحاكم الشرعية بالمنازعات المتعلقة (باصل
الوقف) اي بانشاءه من حيث وجوده الشرعي

واعتباره صحيحا نافذا وما يتفرع عن ذلك من حق
النظر والاستحقاق . أما التثبت من اعيانه وردھا

الى جهتها في حالة اغتصابها او وضع اليد عليها فلا
يمس اصل الوقف . فالحكم الصادر من المحكمة الشرعية

في نزاع متعلق باغتصاب عين موقوفة يعتبر حكما
صادرا من جهة غير مختصة لا يمنع من طرح النزاع

نقسه امام المحاكم الاهلية
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسكندرية الاهلية
بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا
يوم السبت ١٢ فبراير سنة ١٩٢١
برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس الجلسة

نازع المعلن اليها المطالب في ملكية الوقف الاطيان للدعي بها فمكنت المحكمة خيرا لتطبيق حجة الوقف والمستندات الاخرى لمعرفة ماذا كانت العين المتنازع عليها تدخل ضمن هذه الحجة وقد قدم الخبير المذكور تقريره دالا على ان العين هي ملك الوقف وتدخل ضمن حجة الايقاف وان المعلن اليها لا حق لها في المنازعة - وبعد ذلك استمر المعلن اليها في المنازعة وطلبا ايقاف النظر في دعوى التسليم والريع حتي يفصل في الملكية فحكمت المحكمة في ٣١ يوليوسنة ١٩١٩ بايقاف السير في الدعوى حتي يفصل نهائيا بين الطرفين في ملكية الاطيان المطالب بريعها وابقت الفصل في المصاريف لذلك فهو يطلب الحكم بثبوت ملكية الوقف نظارته الى الحصة افدنة آتفة الذكر ورفع يدها عنها وتسايمها وكف منازعتها مع المصاريف والانساب - وبجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٢١ دفع الحاضر عن المدعي عليها فرعيا بان القضية فصل فيها موضوعيا امام المحكمة الشرعية - ومحامى المدعي طلب رفض هذا الدفع بما هو مدون في المحضر - وبجلسة اليوم صدر الحكم الآتي

المحكمة

وحيث أنه بالرجوع الى عريضة الدعوى الحالية والشرعية المقدمة من المدعي عليه الاول مع الحكم الشرعى مستندا له على دفعه ومقارنة الحدود الواردة بها يتبين عدم وجود خلاف فيها وحيث أنه مع ذلك ولتعلق الدفع بالنظام العام يجب البحث في مطابقتها لجميع القواعد المقررة في مادة قوة الشيء المحكوم به وحيث أنه من هذه القواعد أن يكون الحكم النال بحيازته لهذه القوة صادرا من محكمة مختصة طبقا للائحة ترتيب المحاكم الاهلية بالفصل في موضوع النزاع المفضى فيه وحيث أنه مع عدم التعرض لسلطة المحكمة الشرعية واختصاصها بالفصل في الموضوع الذى طرح امامها وقضت فيه يجب على المحاكم الاهلية صاحبة الاختصاص العام بحكم القانون ان تنظر اذا ما رفعت اليها خصومة ان كانت داخلية في

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قالوا

اختصاصها أو تقع في الاستثناءات المحدودة في المواد ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيبها فإن لم تكن منها أصبح الفصل فيها من حقها بل من واجبها مهما كانت الأدوار التي مرت بها هذه الخصومة والا عدت ممتنعة بلا مسوغ عن الحكم فيها وحيث أن النزاع القائم بين الخصوم متعلق باغتصاب عين موقوفة وبرد هذه العين الى جهة الوقف

وحيث ان الدفع الفرعي المبدى من المدعي عليهما بدمم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها اذا في غير محله ويتبين رفضه فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعي المقدم من المدعي عليهما وبجواز نظر الدعوى وحددت لذلك جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ واعتبرت النطق بهذا الحكم اعلانا للخصوم

١١٠

التأجير للقاصر . اجازة وليه

عقد سمي اجارة وضمنه والده فيها فقصت المحكمة بصحة الاجارة لانها من العقود الدائرة بين النفع والضرر ولان والده وهو وليه قد اجازها بضمائه .

باسم صاحب العظمة نؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية المنعقدة علنا برأى المحكمة في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

تحت رئاسة حضرة محمد عبد الهادي الجندى بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي سيمون كراس و أفندى ورياض قلته أفندى القاضيين

والكتاب حسن بحور أفندى

صدر الحكم الآتي

في القضية الكلية رقم ١٧١ سقة ١٩٢١

وحيث انه ليس في هذا النزاع شيء متعلق «باصل الوقف» الذي يخرج دون سواء في مادة الوقف من اختصاص المحاكم الاهلية طبقا لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها لان المراد «باصل الوقف» انشاؤه اي «وجوده الشرعي واعتباره صحيحا نافذا» وما يتفرع عنه من حق النظر والاستحقاق أما التثبت من اعيانه ووردها الي جهتها في حالة اغتصابها أو وضع اليد عليها فلا يمس ذلك اصل الوقف ولا يؤثر مطلقا في وجوده وشرائط صحته وقد نهجت جميع الاحكام هذا المنهج

وحيث انه بناء على ذلك يجب اعتبار النزاع القائم بين الخصوم من اختصاص المحاكم الاهلية الفصل فيه ولن يمنع الحكم الصادر فيه من جهة اخي ان نعيد هذه المحاكم لاظر والقضاء فيه لانه لا يعتبر بالنسبة لها حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه

للقامة من الحكومة المصرية (مصلحة الاملاك
الاميرية)

مند

عطا الله لوقامرجان بصفته وليا شرعيا
على ابنه القاصر ادوارد عطا الله وبصفته الشخصية
والست فوسته رزق الله مقار

وقائع الدعوى

قالت الحكومة بصحيفة دعواها المؤرخة
٦ يناير سنة ١٩٢٠ ان ادوارد عطا الله استأجر
منها بضمانه والديه المدعى عليهما المذكورين
٩ ط و ٢٧ فدن قطعة واحدة مبنية الحدود
والمعالم بصحيفة الدعوى لمدة ثلاث سنوات
ابتداء من ٧ اغسطس سنة ١٩١٧ لنهاية ٦ اغسطس
سنة ١٩٢٠ واشترط سداد الايجار على قسطين
الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ مايو من كل
سنة وانضج عند رفع الدعوى ان ادوارد

عطا الله قاصر ووالديه اصطنعا له خما ووقما به
على الاجباره ولكون المستأجر وضامنيه لم
يدفعوا شيئا من الايجار عن سنتي ١٩١٨
و ١٩١٩ ويشترط في البند الثالث من عقد
الاجار انه في حالة التأخير في سداد أى قسط
من الاقساط بالكامل فللحكومة الحق في فسخ
الاجار في الحال اذا ارادت ذلك ولذا رفعت
الدعية هذه الدعوى ضد المدعى عليهما الاول
بصفته والد المستأجر ولحق الوصاية الشرعية

وبعد أن حضرت القضية احيلت الى
جلسة المرافعة وفيها صم الحاضر عن الحكومة
على طلباته مرتكنا على المستندات والمذكرات
المقدمة منه
ووكيل المدعى عليهما دفع فرعيا (اولا)
يطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة
لادوارد عطا الله لانه قاصر (ثانيا) برفض
دعوى الحكومة قبل المدعى عليها الثانية لان
زوجها المدعى عليه الاول وقع على عقد الايجار
مع أن التوكيل لا يبيح له ذلك (ثالثا) أن المستأجر
لم ينتفع بالعين المؤجرة في السنة الاولى والثانية
لان اغلب الاطيان كانت شرقي والمحرمة نافست
الخصوم بما هو وارد بحضور الجلisse

المحكمة

التمسحة يتضح أن الفقهاء اجمعوا على أن تصرفات

الصبي المميز نافذة أن كانت نافعة له نعماً محضاً كقبول الهبة والصدقة وأن لم يجزها الولي أو الوصي، وتتوقف عقود الدائرة بين النفع والضرر كالبيع والشراء والايجار والصلح على اجازة الولي أو الوصي، وتلغى عقوده للضرر له ضرراً محضاً

وحيث أن تصرفات الصبي في هذه الحالة داخلية ضمن النوع الثاني فيكون عمله موقوفاً على اجازة وليه

وحيث ان والده (المدعي عليه الاول) وقع على عقد الايجار بصفته ضماناً له وفي هذا العمل اجازة صريحة لمقد الصبي الذي امضاء مع المؤجر وبذلك يكون المقدم صحيحاً نافذاً ويكون والده الذي هو وليه مسئولاً عن الوفاء من مال القاصر ويكون الدفع بطلان العقد في غير عمله فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً - بصحة عقد الايجار الصادر من المدعية الى ادوارد عطا الله المؤرخ ١٠ يوليو سنة ١٩١٧ وثانياً - بالزام عطا الله لوقامرجان بصفته ولياً شرعياً على ابنه القاصر ادوارد عطا الله بصفته الشخصية بصفة ضامن متضامن بأن يدفع للمدعية ٤٣٩ م و٢٨٧ ج والمصاريف وأمرت بشمول هذا الحكم بالتنفيذ بدون كفالة ورفضت ماخالف هذا من الطلبات

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث أن وكيل المدعي عليهما دفع الدعوى اولا بطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة لادوارد عطا الله لانه قاصر وثانياً في الموضوع برفض دعوي الحكومة قبل المدعي عليها الثانية لان زوجها المدعي عليه الاول وقع على عقد الايجار بصفته وكيلاعنها باعتبار انها ضامنة لابنها ادوارد مع أن: كيله لا يبيح له ذلك وثالثاً في الموضوع بأن المستأجر لم ينتفع بالعين المؤجرة في السنة الثالثة وفي السنتين الاولتين كانت غالب الاطيان شرافى

عن الدفع الاول

حيث ان وكيل المدعي عليهما دفع الدعوى بطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة لادوارد عطا الله لانه قاصر ولذلك يكون كل عقد يصدر منه باطلاً لصدوره من شخص فاقد الاهلية

وحيث أنه لاخلاف بين الطرفين في أن ادوارد عطا الله المستأجر لا يزال قاصراً فيتمين البحث لمعرفة ما اذا كانت تصرفاته كلها باطالة أو أن منها ما هو نافذ ومنها ما هو موقوف نفاذه على اجازة وليه أو وصيه

وحيث انه بالرجوع الى احكام الشريعة

سنة ١٩٢٠ نمرة ٥٦٢ كلّي

صند

مسند افندي اشعت وكامل افندي حافظ

اجاره . التأجير من الباطن . التنازل عنها

المشاركة عليها . الشرط الجزائي

شرط مؤجر علي مستأجره ان لا يؤجر من الباطن والا يتنازل عن الاجاره والا كان العقد مفسوخا والمستأجر ملزما بتمويض مقدر في العقد لم يؤجر المستأجر من باطنه ولم يتنازل عن اجارته ولكنه شارك آخر عليها . فرغ المؤجر الدعوى طلب الحكم فيها بفسخ العقد (وباعتباره كأن لم يكن) وبإلزام المستأجر بالجزاء المتفق عليه فقضت المحكمة :

١ - بأنه لا يجوز الجمع بين الفسخ والبطلان في طلب واحد

٢ - بأنه ليس للقاضي عند تنفيذ الجزاء ان ينظر في تحقق الضرر او عدم تحققه ولا ان يقدر التعويض بنسبة هذا الضرر وانما عليه فقط ان ينظر في مخالفة المستأجر للشرط اولاً وان ثبت لديه المخالفة وجب الحكم بالشرط الجزائي على كل حال

٣ - بأن المنع من التأجير من الباطن ومن التنازل عن الاجارة لا يشمل المنع من المشاركة عليها باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

بالجلسة المدنية الكلية المشككة علنا تحت رئاسة حضرة مصطفى بك غمهي البحيري القاضي وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني افندي ومحمد شريف افندي القاضيين

وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية محمد بك غيته الواردة بالجدول

اقام المدعي هذه الدعوى وأورى في صحتها الافتتاحية المعلنة للمدعي عليها في ١٦ مايو سنة ١٩٢٠ انه أجر اليها ٩٠ فداناً كائنة بناحية منشاة الحاج لمدة سنتين ابتداءً من اول اكتوبر سنة ١٩١٩ وغايتها ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ بموجب عقد ايجار مؤرخ ٢ يوايه سنة ١٩١٩ وان البند السابع منه تضمن الحظر عليها أن يتنازلا عن الاطيان المؤجرة الي الغير او أن يؤجراها من الباطن وأنها ان فعلا ذلك كان عملها باطلاً وكان للمدعي الحق في فسخ عقد الايجار ان أراد فضلاً عما يلزمان به من التعويض المقدر في العقد بمبلغ الف قرش عن كل فدان في السنة الواحدة تمويضاً يتحقق دفعه فوراً بدون انذار أو تنبيه رسمي وان المدعي عليها قد خالفها هذا الشرط وأجرا الاطيان وتنازلا عنها للذير غرق الفسخ ووجب التعويض فهو لذلك يطلب الحكم بفسخ الاجارة المشار اليها واعتبارها كأنها لم تكن وإلزام المدعي عليها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بنغير كفالة وقد صم المدعي بلسان وكيله في المرافعة

الشفوية وفي مذكرة ته على هذه الطلبات والمدي

عليها طلبا برفض الدعوى للأسباب التي بينها وكلاهما
في مراعاته وفي المذكرة الختامية المقدمة منه
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون
حيث أنه تبين من الاطلاع على عقد
الايجار الرقم ٢ يولييه سنة ١٩١٩ أن البند السابع
اشتمل على منع المستأجرين من التنازل عن
الاطيان المؤجرة كلها أو بعضها ومن تأجيرها

للغير وانما ان فضلا ذلك كان عمالها باطلا وكان
للمؤجر الحق في فسخ الاجارة اذا اراد وكان
المستأجران ملزمين بموئض قدره ١٠٠٠ قرش
عن كل فدان في السنة يستحق فوراً بدون
انذار أو تنبيه رسمي

وحيث أن المدعى يقول أن المدعى عليها
خالفا هذا الشرط وأجرا الاطيان للغير فهو
لذلك يطلب فسخ الاجاره واعتبارها كأنها لم
تكن مع التزامها بالتموئض المقدر في العقد
وقدره ١٢٥٠ جنيه عن ستي الايجار

وحيث أن طلب الفسخ غير طلب البطلان
فالبطلان لا ينصب قانوناً الا على المشرطات
التي تمقدها وبها عيب يؤثر في جوهرها وجوداً
وعدماً أما الفسخ فيطراً على العقود الصحيحة
في ذاتها بسبب مخالفة أحد المتعاقدين شرطاً من

الشرائط المتفق عليها فيه

والفرق بين الحالتين أن البطلان يلحق
العقد من يوم انعقاده فانه ينسحب على الماضي
أما الفسخ فلا يلحق العقد الا من يوم الحكم
به واذا فلا يجوز الجمع بين الفسخ والبطلان
في طلب واحد ومن ثم فلا يصح للمدعى طلب
الفسخ مع اعتبار العقد كأنه لم يكن بل الصحيح
أن يقتصر على الطلب الاول دون أضافة الثاني
اليه

وحيث أن المدعى يطلب مع الفسخ
الحكم له بالتعويضات الناشئة من تنفيذ الجزاء
بسبب مخالفة شرط العقد وينهب المدعى
عليهما في مذكرة وكيلها الى أن القضاء بالشرط
الجزائي لا يكون الا عند تحقق الضرر لمن
يطلب به ولما كان التأجير من الباطن على
فرض حصوله منهما لم يوجب للمدعى ضرراً
فليس له أن يطالب بأى تمويض

وحيث ان تحقق الجزاء منوط بمخالفة شرط
العقد لا بالضرر الممكن وقوعه على اثر هذه
المخالفة لعدم احتمال تعلق نية المتعاقدين به
وقت التعاقد ولان الجزاء مشروط للمخالفة في
ذاتها بصرف النظر عن كل اعتبار آخر
وحيث أنه فضلاً عن أن الاتفاق قانون
للمتعاقدين فيما لا يخالف الشرائع فحكمه اشتراط
الجزاء في العقد مع الشرط مانع من انهاء المتعاقدين

به عند تحققه والغروب به عن تقدير القضاء ذلك التقدير الاجتهادي الذي قد لا يصيب الغرض المعنوي الذي من اجله اتفق المتماقدون على الشرط المانع وعلى الجزاء المنوط به ومن ثم فلا يجوز للقاضي ان ينظر عند الحكم بالجزاء الا في مخالفة وفي وقوعها من عدمه دون ان يبحث فيما اذا كانت اوجبت للمدعي ضررا او لم توجب وليس للقاضي الا البحث في مسؤولية المخالف بالنسبة للمخالفة التي اوجبت الجزاء لجواز ان يكون ارتكبها مكرها او مضطرا او ما شاكل ذلك فاذا تبين له وجه المسؤولية وتحقق بها بالنسبة لمرتكب المخالفة وجب عليه القضاء بالتمويض المتفق عليه دون ان يكون له تعديله زيادة او انقاصا (راجع موسوعات دالوز المجلد ٣٣ باب التهميات صحيفة ٢٠٩ غرة ٨٣٦ و ٨٣٣ - و بودرى الكبير كتاب التهميات جزء اول صحيفة ٤٢٦ غرة ٤٤٤ و ٤٩٠ - مجلة مصر الحديثة ١٩١٥ غرة ٢٠ و ٢١ صحيفة ١٢٥ محاضرة المستر ولتون - اوربي ورو طبعة خامسة م ٤ صحيفة ١٩٠

وحيث أن المدعى عليهما يزعمان أن عقد الاجار الصادر اليهما مفسوخ لا لانهما خالفا شرطا من شروطه كدعوي المدعي ولكن لا متناع زراعة القطان عليهما بالاطيان المؤجرة بسبب الامر العالي السلطاني الرقم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذي منع زراعة اطيان الحياض قطنا وأنهم أنذروا المدعي بذلك في وقتة وحيث أن المدعى عليهما لم يطلبوا الحكم بالفسخ بدعوي رفعت منهما لا بايدي بدء ولا اثناء المرافعة فيتعين عدم الالتفات الى قولهما هذا وحيث أن المدعى عليهما يخالفان المدعي في انهما اجرا الاطيان من الباطن ويقولان انهما انما شاركا على زراعة بعضها ولا تعتبر الشركة تأجيراً أو تنازلا ومن ثم فلا مخالفة ولا فسخ ولا جزاء

وحيث أنه بالاطلاع على الورقتين المقدمتين من المدعى عليهما المؤرختين أول أغسطس سنة ١٩١٩ و ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ تبين أنهما معنوتين بعنوان « عقد شركة » وانه متفق في اولاهما بين المدعي عليهما وبين الشيخ محمد رشوان وفي الثانية بينهما وبين الشيخ عبد المجيد ابو كرم علي ان تزرع الاطيان الواردة فيهما وقدرها ٨ س ١٣ ط ١٩ و ف في الاولى ١٠ و ف في الثانية قطنا بالاشتراك بين المدعي عليهما والشريكين المذكورين وان يعتبر ايجار الفدان ٢٠ ج في السنة يكون مناصفة بين الطرفين وكذلك يكون المحصول مناصفة بينهم وأن على المدعى عليهما الرى والاصلاح وعلى الشريكين المحافظة على المحصول الى ان يقسم بينهم جميعا وان مصاريف الزراعة من

تقاو وسباخ وحرث وخلافه تكون مناصفة
بين الطرفين
وحيث ان جميع احكام هذين العقدين بل
ونصهما ومعناها تفيد كلها لا الابطحار
وحيث ان القانون نص على جواز منع
التأجير من الباطن أو التنازل ولم ينص على
خلاف ذلك

وحيث ان شرط المنع الوارد في عقد
الابطحار الصادر من المدعى للمدعى عليهما
لا يتناول الا التنازل أو التأجير من الباطن دون
الشركة

وحيث ان الشركة في العين المؤجرة كلها
أو بعضها بين المؤجر واجنبى عن العقد جائزة
ولا يمنعها شيء في القانون (راجع بودوى الكبير
كتاب الاجاره جزء اول صحيفة ٥٦٦ عمدة ١٠٥٥
١١٠٠)

وحيث انه حتى مع التسليم البعيد بان
معنى الورقتين للشار اليهما تأجير من الباطن
لا شركة ففقد سقط حق المدعى في طلب الفسخ

لسكوته الطويل عن المطالبة به وذلك لان
المخالفة وقعت في اغسطس سنة ١٩١٩ ولم ترفع
هذه الدعوى الا في ١٦ يولييه سنة ١٩٢٠ الى
بعد ان مر على المخالفة احد عشر شهرا ولا شك
ان السكوت عليهما مع تحققها طول هذه المدة
رضاء بها والرضاء يسقط حق طلب الفسخ

(راجع الكتاب المذكور عمدة ١١١٨)

وحيث انه متى تبين ذلك جميعه يكون
المدعى غير عاق في دعواه هذه ويتمين رفضها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى
المدعى والزمته بالمصاريف ٣٠٠ قرش مقابل
المحاماه للمدعى عليهما

نلى هذا الحكم بالجلسة المدنية الكلية
المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ١٩٢١
١٦ جاد أول سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة
مصطفى بك قهبي البحيري القاضي. وعضوية
حضرتى محمد فؤاد حسنى افندى ومراد كامل
افندى القاضيين وحضور ابراهيم افندى عريان
الكتاب

وذلك في غيبة حضرة محمد شريف افندى
القاضى الذى حضر المرافعة والمدولة وامضى
على مسودة الحكم مع حضرتى رئيس الجلسة
ومحمد فؤاد حسنى افندى القاضى

١١٢

للزائدة . الاتفاق على اقتسام الصفقة . سبب صحيح
عقود المعاوضة . الشرط الفاسخ الضمنى
تقدير القاضى

١ - لا يعتبر اتفاق اثنين على اقتسام الصفقة
التي ترسو على احدهما تعطلا للزماد محظورا بمحكم
القانون (مادة ٩٤ مدني)

٢ - تشمل عقود المعاوضة الشرط الفاسخ

الواردة يأتيها بصحيفة الدعوي ويطلب المدعى عليه الاول الحكم برفض دعواه ويرتكن كلاهما الى الورقة المسجلة في اكتوبر سنة ١٩١٩ ذاهبين في تأويلها مذهبين مختلفين فيقول الاول ان مفعولها لا يزال قائماً وأثرها باقياً ويقول الثاني انها أصبحت لاغية وأن التمهيد الذي تضمنته صار مفسوخاً

وحيث أن الاول يذهب الى اعتبار ذلك الورقة عقد بيع أو وعد بالبيع أو شركة ويذهب الثاني الى أنها عقد مقابلة من نوع غير مسمى ويرتب كلاهما على كل اعتبار من هذين الاعتبارين أحكاماً يدلي بها الى تأييد نظريته وتثبيت حجته ودعم طلباته

وحيث أنه بالتأمل في الورقة المذكورة تبين أنها تحتوي على تهمة المدعى عليه الاول بأن يقرر بقلم الكتاب بتنازله عن نصف ٤ س ٢٠ ط ١٢ فذن الى المدعي عقب رسو مزادها عليه لدى المحكمة المختلطة مقابل قيام المدعي بسداد نصف ما يكون باقياً من الثمن وحيث أنه لا يمكن مجازاة المدعي في اعتبار هذا الاتفاق بيعاً أو وعداً بالبيع لان أحد أركان هذا العقد اللعين وهو المبيع غير محقق ولا مملوك للبائع وقت الايجاب ولا في اعتباره آياه شركة لان الشركة عقد بين اثنين أو جماعة يخصص به كل واحد سهما من المال لتكوين

الضمان بطبيعتها . الا ان النسخ لا يقع بذاته ولكن يحكم القاضي . والى ان يقضى القاضي بحق للمدين الوفاء والقاضي تقدير ظروف الدعوي والحكم في طلب النسخ بما تقتضيه

باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية
الدائرة الثانية

بالجلسة المدنية السككية المنعقدة علناً
بسرير المحكمة
تحت رئاسة حضرة محمد بك زكي وكيل
المحكمة

وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني افندي
وحسين زكي افندي القاضيين
وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية صديق افندي - مدعى الوارثة
الجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٣٩٣ كلّي

صند

بطرس افندي مخائيل وآخرين
الوقائع

.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمداولة حسب القانون
حيث أن المدعى يطلب الحكم له بالاطيان

المؤدية الى ذلك وبأنه عند رسو المزاد عليه يقرر في يوم البيع أو في اليوم التالي له بتنازله عن نصف هذه الاطيان للمدعي بقلم كتاب المحكمة ويقابل هذا التزام المدعي بأن يقوم عند ذلك

بسداد ما يصيبه من الثمن

وحيث انه بمراجعة حكم مرسى المزاد واجراؤه المقدم من المدعي عليه بنمرة ١٢ من حافظته القيمة ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٠ بنمرة ١٢ دوسيه يتبين انه قرر الزيادة في هذه الاطيان في ٢ اغسطس سنة ١٩١٧ ورسى مزادها عليه وعلى الدكتور يوسف غبريل مقابل مبلغ ١٧٥٠ جنيه والمصاريف وقدرها ٢٤ جنيه و ٨١٠ ملليم في ٣ اكتوبر سنة ١٩١٧ وانه في ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٨ طلبت انيسه واسكندرته تجديد البيع وانه في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ حضر المدعي عليه بمفرده وقرر استعداده لدفع مبلغ ٧١٥ جنيه وطلب شعاب الدعوى بعد ان اودعه بالخزينة فعلا فشطبت وانه في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ استخرجت القضية من الرول وتحدد لبيع الاطيان من جديد جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ بسبب بقاء ١٠٧ جنيه من الثمن لم يدفعه الراسي عليه المزاد وانه في اليوم المذكور اودع المدعي عليه بالخزينة مبلغ ٩٠ جنيه فتأجل البيع الى جلسة ١٩ مارس سنة ١٩١٩ ومنها تأجل الى ١٤ مايو سنة ١٩١٩ ثم الى ٢٥ يونيو سنة ١٩١٩ ثم الى ٣٠ يولييه وفي

مجموع يستخدم في عمل سائق لهم غنمه وعليهم غرمه وليس ما اتفق عليه الطرفان في شئ من ذلك واذاً يكون الاتفاق المشار اليه عقد التزام تبادلى أو عقد مقابلة غير مسمى

وحيث أن ما تناوله هذا العقد صحيح وجائز قانوناً ولا يدخل فيما حظرته المادة ٩٤ من القانون المدنى ولا يمكن اعتبار اتفاق اثنين على اقتسام الصفقة التى يرسم مزادها على أحدهما تمطيلاً للمزاد محظوراً بمحكم القانون وانه وأن يكن المدعي عليه قد نزل عن هذا الدفع بعد أن أيداه الا أنه يتعين على المحكمة في جميع الاحوال بحث المقد المطلوب اليها الحكم بآثاره من حيث تعلق موضوعه بالقانون والنظام العام فإن كان مخالفاً لهما وجب عليها ابطاله من تلقاء نفسها سواء في ذلك أقدم لها أحد الخصوم بهذا الوجه أم لم يتقدم وسواء أرضيه الطرفان أم أنكراه

وحيث أنه متى تبين أن الاتفاق المسجل في اكتوبر سنة ١٩١٩ هو عقد مقابلة غير مسمى يشمل التزاماً من قبل كل واحد من المتعاقدين تبين البحث فيما يرتبه عليه المدعي والمدعي عليه من الآثار القانونية

وحيث انه بمراجعة منظوفة تبين ان المدعي عليه للزم فيه بأن يسي في ارساء مزاد الاطيان الواردة به على نفسه بأخاذه جميع الاجراءات

هذه الجلسة الأخيرة تقرر بشطب الدعوى وأصبح المدعى عليه مالكا للاطيان نهائيا
 وحيث أن المدعى عليه أنذر المدعى بواسطة
 تكليف رسمى أعلنه اليه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٨
 فنبه عليه فيه أن يدفع اليه مبلغ ٥٠٠ جنيه
 وفوائده والمصاريف في ظرف أربع وعشرين
 ساعة بحيث انه ان لم يفعل ورمى مزاد الاطيان
 على غيره يمكن مسئولا عن التعويضات والفوائد
 وبيع الاطيان باعتبار خمسة عشر جنيها لكل
 فدان في السنة وكان الاتفاق المحرر بينهما لاغيا
 وحيث أن المدعى رد على الانذار المشار اليه
 بانذار أعلاه الى المدعى عليه الاول في ١٣ أكتوبر
 ١٩١٩ وبين له فيه استمساكه باتفاق أكتوبر
 سنة ١٩١٩ وعرض عليه مبلغ ٣٠٠ مليم ٧٤٢
 جنيه فأبى المدعى عليه قبوله
 وحيث أن المدعى عليه الاول يذهب الي
 أن الاتفاق المنوّه عنه صار مفسوخا بعد انذاره
 الحاصل في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ويخالفه المدعى
 في ذلك
 وحيث أن المدعى عليه الاول يرتكز في
 مذهبه هذا على قاعدة انفساخ عقود المقابلة
 بالنسبة لاحد المتعاقدين اذا لم يتم المتعاقدا الآخر
 بالوفاء بما التزم به وان المدعى لم يدفع ما عليه
 من ثمن الاطيان رغم تكليفه بالوفاء
 وحيث أن علماء القانون متفقون اجماعا
 على أن عقود المقابلة التي تتناول تبادل الالتزام
 بين المتعاقدين على وجه يجعل تعهد أحدهما في مقام
 عوض تعهد الآخر تشتمل على الشرط الفاسخ
 الضمني بطبيعتها الا أن ينص فيها على غير ذلك
 وحيث أن هذه القاعدة قد تقررت عند
 الفرنسيين بنص المادة ١١٨٤ من قانونهم
 المدني أما عندنا فلا نص عليها ولكنها من
 القواعد التي يتعين الاخذ بها والعمل عليها
 لانها لا تقرر مبدأ جديدا ولا تشريعا مستقلا
 وانما هي نتيجة لازمة للمبادئ العامة التي
 تضبط المعاملات الناشئة بين الافراد من
 التعهدات والالتزامات المتبادلة
 وحيث أنهم قالوا أن الشرط الضمني فاسخ
 على الدوام الا انه لا يقتضي الفسخ بذاته بل
 يجعل للطرف المنتفع حق طلب تنفيذ العقد أو
 فسخه مع التعويض ويكون للقاضي عندئذ
 النظر في ذلك ولا بد على كل حال سواء أكان
 الشرط صريحا ام كان ضمنيا ان يريد الارتفاع
 بتحقيقه ان يكلف الطرف الثاني بالوفاء تكليفا
 رسميا الا ان اتفق على غير ذلك بالنسبة لشرط
 الفسخ الصريح (راجع كتاب دوهلتز جزء ١
 صحيفة ٤٣٥ عمدة ٣٣ و ٣٤ و ٣٧)
 وحيث أن المدعى عليه الاول قد كلف
 المدعى بسداد حصته في ثمن الصفقة المتفق عليها
 في ميماد صر به له فلم يفعل فيتعين البحث في

نتيجة ذلك قانونا

الحكم وثانيا لان اتفاق اكتوبر سنة ١٩١٩

صريح في أن التزام المدعى بدفع نصيبه في الثمن لاحق لالتزام المدعى عليه الاول بتنازله عن نصف الصنفقة تنازلا رسميا يقرره لدى قلم كتاب المحكمة وهو ما مضى فلم المدعى لرفع هذه الدعوى وإذا فليس له أن يطلب المدعى بوفاء تهمده الا بعد أن يفي بما التزم به ويكون دفعه الذي تحده به غير مقبول وليس له الا أن يطلب الزام المدعى بحصته في الثمن اذا حكم له بطلبه في الاطيان وحيث ان المدعى عليه الاول يقول ان

الصنفقة التي قام هذا النزاع بسببها لم يكن رضى مزادها عليه وحده بل عليه وعلي الدكتور يوسف غبريل بنسبة ثلاثة ارباعها وربعا للثاني ولذلك لا يكون للمدعى فيها سوى نصف الثلاثة ارباع المذكورة

وحيث انه تبين من مراجعة محضر جلسة ٣ اكتوبر سنة ١٩١٧ (مستند عمرة ١٢ من الحافظة عمرة ١٢ دوسيه) ان مزاد تلك الاطيان قد رضى حقيقة علي المدعى عليه الاول يوسف غبريل الا انه تبين من جهة اخرى ان الاثنين كانا يعملان بصفة واحدة بدليل توكلهما محاميا واحدا هو الافوكاؤ هراري واذا يكون المدعى عليه الاول قد اشرك المذكور معه في حصته التي يستقل بها عند رسو المزاد عليه

وحيث انه من القواعد الثابتة المعمول بها علما وقضاء ان الشرط الفاسخ الضمني لا يتحقق أثره ولا يتم فعله بطبيعته عند امتناع أحد المتعاقدين من الوفاء بعد تكليفه به بمعرفة الآخر بل لا بد فيه عند عدم الرضاء من القضاء ولا بد من طلب الحكم به من المحكمة ولا يتحقق بين المتعاقدين الا بالحكم به منها ومضى حكم به زال العقد وزال أثره من الوجود وأصبح للمتعاقدان كأنهما لم يتعاقدا أبداً

(راجع بودرى وبارو جزء ٢ - ٩٢١ و - ٩٢٣ و - ٩٣٤ و بلايول طبعة ثانية جزء ٢ - ١٣١٢ و - ١٣١٩ و - ١٣٢٠ وأوري ورو طبعة رابعة جزء ٤ فقرة ٣٠٢ صحيفة ٨٣) وحيث أن المدعى عليه الاول لم يفعل من ذلك شيئا بل اقتصر على تكليف المدعى بالوفاء كما سلف بيانه وظن أنه قد ضمن الفسخ ولكنه أخطأ في ظنه وقد كان يتبين عليه أن لا يسهي عن القواعد التي سلف ذكرها

وحيث أن نظرية المدعى عليه التي ذهب اليها في آخر مذكرته وسمماها دفعا يدفع به دعوى المدعى ارتكانا علي عدم وفائه بنصيبه في الثمن نظرية غير صحيحة أولا لان الاجماع قائم على جواز الوفاء في جميع الاحوال التي لا يتحقق فيها الفسخ الا بحكم القاضي الى ما قبل

وقدره انصف الصنفه ولا يتعدى حق المذكور الى نصيب المدعى فيها وهو النصف الاخر وحيث ان المحكمة لا ترى محلا لتعيين حارس قضائي علي الاطيان لعدم توفر اسباب الحراسه

ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ٤ شعبان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة محمد بك زكي وكيل المحكمة وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسنى افندى وعلي محمد حسين افندى القاضيين ومحضور ابراهيم عريان افندى كاتب

الجلسة

وحيث انه لما تقدم جيمه تكون دعوي المدعى وجيهة ويتمين الحكم له بطلبه دون الحراسة بشرط قيامه بسداد ما يصبه من باقي الثمن والمصاريف بعد خصم ما يكون قد دفعه منها من قبل

وذلك في غيبة حضرة حسين زكي افندى القاضي الذي سمع المرافعة والمداولة وامضى على مسودة الحكم

١١٣

فهذه الاسباب

تزوير . اختيار الطريق المدني . عدم جواز سماح الدعوى . تحريك المدعى الدعوى العمومية

١ - لا تطبق قاعدة (عدم قبول الدعوى امام المحكمة الجنائية لسبق اختيار المدعى الطريق للدين) الا في حالة ما اذا كانت الدعوى المدنية لا تزل قائمة .

اما اذا كانت هذه الدعوى قد فعل فيها نهائيا فلما تطبق قاعدة (عدم جواز سماح الدعوى لسبق الفصل فيها)

٢ - ليس الفرض من قاعدة (عدم جواز سماح الدعوى لسبق الفصل فيها) منع الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها فقط وانما ايضا اجتناب تناقض الاحكام

وعليه فالحكم الصادر من المحكمة المدنية في دعوى تزوير فرعية بصحة العقد يمنع من رفع دعوى التزوير مباشرة امام محكمة الجناح . وذلك بالرغم من كون الدعوى المباشرة تتضمن طلب الحكم بتعويض بينما كانت الدعوى المدنية تتضمن طلب تثبيت ملكية لتوفر شرط انعقاد الموضوع في

قرشا صاعا مقابل حماماه وبأخراج المدعى عليهم الباقين من الدعوى بغير مصاريف ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

تلى هذا الحكم بالجلسه المدينه السكليه المتعقده علنا بسرأى المحكمة في يوم الثلاثاء ١٢

حسن سيد احمد الاجرب فلاح من كفر زهران
 رفعت للدعية بالحق المدنى هذه الدعوى
 مباشرة ضد المتهمين تهمهم بأنهم بحجة المرازيق
 الاثنان الاولان زورا عقد بيع ١٢ و ١ طنسبا
 صدوره من سليمان حميده الى المتهم الثانى وابن
 المتهم الاول . والباقون اشتركوا مع المتهمين
 الاولين المذكورين بطريق الاتفاق والمساعدة
 بان انفقوا معها على ارتكاب هذه الجريمة
 وساعدوها عليها فوقعت بناء على هذا الاتفاق
 وهذه المساعدة وقد وقوا باختامهم على العقد
 المذكور بصفتهم شهودا وطلبت الحكم لها
 على المتهمين بتوقيع قدره ٢٩ جنيتها ومعاملتهم
 بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات ومحامى المتهمين
 دفع بعدم قبول الدعوى

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وما ارفق بها
 من اللذكراات وسامع المرافعة الشفوية
 حيث انه ثبت من الاطلاع على الاوراق
 ان الدعية بالحق المدنى رفعت دعوى على المتهمين
 الاولين أمام المحكمة الدنية طلبت فيها الحكم
 بتثبيت ملكيتها هى وأولادها القصر المشمولين
 بوصايتها لتصيبهم الشرعى فى المنزل المتروك
 عن زوجها المرحوم سليمان حميده فقدم المتهمان
 المذكوران عقد بيع مؤرخا فى أول سبتمبر سنة
 ١٩١٤ منسوبا بصدوره لها من المورث فطلعت

الدعوى ولو اختلفت الفرض فيهما . وبالرغم من
 ادخال خصوم آخرين بصفة شركاء فى التزوير لم
 يسبق اختصاصهم فى الدعوى الدنية لان الشركاء
 انما يستفيدون من الحكم الصادر لمصاحبة الخصم
 الاصلي متى كان الحكم غير مبنى على أسباب متعلقة
 بشخصه .

٣ - لا يستطيع للدعى بالحق المدنى تحريك
 الدعوى العمومية الا اذا كانت دعواه صحيحة .
 ففى كانت غير جائز نظرنا لسبق الفعل فيها كانت
 الدعوى العمومية غير جائز نظرنا أيضا

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
 محكمة العياط الاهلية

بجلسة الجنب للمتعدة علنا بسرائى المحكمة
 فى يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - ٣ شعبان
 سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة جندى عبد الملك
 افندى القاضى

وبحضور حضرة محمد ايوب افندى وكيل
 النيابة ومحمود افندى عبد الوهاب كاتب الجلسة
 صدر الحكم الآتى

فى قضية الجنحة نمرة ٢٨ سايرة العياط
 سنة ١٩١٨ للرفوعة مباشرة من الست هاتم
 بنت حسن خليفه مدعية بحق مدنى
 ضد

محمد سليمان حميده فلاح من المرازيق
 توفيق سليمان حميده » » »
 علام قطب » من البدوشين
 عبد اللطيف حساين جبران » من كفر زهران

المدعية في ذلك المقعد بالتزوير وقدمت أدلتها وقضي مدنيا بصحته بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩١٧ وتأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩١٨ ثم رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنح بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ على المتهمين الخمسة وأتهم الاتيين الاولين بتزوير عقد البيع والثلاثة الآخرين بالاشتراك معها بطريق الاتفاق والمساعدة لتوقيع، عليه بصفة شهود وطلبت توقيع العقوبة عليهم طبقا للمواد ١٨٣ و٤٠ و٤١ عقوبات والزامهم بالتضامن بتعويض قدره واحد وعشرون جنيها مصريا

وحيث ان عمامي المتهمين دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق اختيار المدعية الطريق المدني طبقا للمادة ٢٣٩ جنائيات ولسبق الفصل فيها نهائيا من المحكمة المدنية بصحة المقعد المطعون فيه بالتزوير

وحيث ان لا محل لتطبيق القاعدة للمنصوص عنها في المادة ٢٣٩ جنائيات التي تقضى بان اختبار الطريق المدني يمنع من الرجوع الى الطريق الجنائي لانها لا تنطبق الا في حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية قبل الفصل فيها نهائيا من المحكمة المدنية (راجع مختصر جازو فقرة ٣٨٨ وحكم النقض والابرار المصري الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ المنشور في المجموعة

الرسمية السنة العاشرة صحيفة ١٦٧) وحيث ان الامر الواجب البحث فيه في هذه القضية هو معرفة ما اذا كان الحكم الصادر من المحكمة المدنية للقاضي بصحة عقد البيع حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه وما لنا من نظر هذه الدعوى المرفوعة عنه أمام المحكمة الجنائية أو انه غير حائز لتلك القوة وغير مانع من نظر الدعوى

وحيث ان وكيل المدعية بالحق المدني يقول ان هناك اختلافا في الموضوع والاشخاص بين الدعوى الحالية والدعوى السابقة لان الدعوى السابقة كانت مشتملة طلب تثبيت ملكية حصة في منزل بينما الدعوى الحالية تشمل المطالبة بتعويض ولان المتهمين الثلاثة الآخرين في الدعوى الحالية لم يكونوا داخلين في الدعوى السابقة

وحيث ان مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه ليس الغرض منه فقط منع الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها بل الغرض منه ايضا اجتناب التناقض بين الاحكام القضائية على قدر الامكان فتي قضى بثبوت حق من الحقوق وكان هذا الحق يمكن ان يترتب عليه نتائج متعددة واستخلصت المحكمة في احدي القضايا نتيجة من تلك النتائج فلا يصح ان يطرح الحق نفسه للمناقشة في قضية ثانية يكون الغرض منها

الحكم غير مبنى على اسباب شخصية وذلك اجتناباً لتناقض الاحكام والاصح ان يحكم على الشركاء بالمقوبة مع خلاص الفاعلين الاصليين من العقاب وهو امر غير مقبول (يراجع بهذا المعنى كتاب لاكوست في قوة الشيء المحكوم فيه صحيفة ٣٥٠ فقرة ١٠٢١ وما بعدها والشراح الذين أشار اليهم)

وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوي المدنية غير جائز نظرها لسبق الفصل فيها امام المحكمة المدنية

وحيث ان الدعوي المدنية مرتبطة بالدعوي الجنائية ولذا فان المدعي بالحق المدني لا يستطيع تحريك الدعوي العمومية الا اذا كان له الحق في رفع دعواه المدنية. ولما كانت دعواه المدنية غير مقبولة فالدعوي العمومية لم تحرك ويجب الحكم اذن بعدم جواز نظرها ايضاً
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظار الدعوي المدنية لسبق الفصل فيها ولا الدعوي الجنائية لعدم تحريكها والزام المدعي بالحق المدني بجميع المصاريف ومائتي قرش مقابل اتعاب المحاماة

الوصول الى نتيجة اخرى والا كان الحق الذي حكم بثبوته في القضية الاولى عرضة للنفي في الثانية وأدى الحال الى تناقض ظاهر بين الاحكام لذلك قرر الفقهاء أن شرط اتحاد الموضوع يتوفر اذا ما طرح الحق الذي حكم بثبوته أو نفيه للبحث في قضية أخرى ولو كان الغرض الوصول الى نتيجة أخرى لم يتوصل اليها في القضية السابقة (أنظر أوبري وروالجزء الثامن صحيفة ٣٩٩ فقرة ٢٦٩ ولاكوست صحيفة ٨٨ فقرة ٢٥١)

وحيث ان المحكمة المدنية قضت نهائياً بصحة عقد البيع الذي طعن فيه للمدعية بالحق المدني بالتزوير للتوصل الى الملكية فليس لها بعد ذلك أن تدعى بتزويره بدعوى ترفعها مباشرة أمام محكمة الجناح لتصل بذلك الى نتيجة أخرى وهي التمويض لان مسألة صحة العقد وتزويره اصبح امرها مقضياً وحجة علي المدعية بالحق المدني

وحيث انه فيما يتعلق بالاختصاص لانتزاع في توافر شرط الاتحاد بالنسبة للمتهمين الاولين الذين كانوا في الدعوى الاولى. اما بالنسبة للمتهمين الثلاثة الاخيرين الذين اعلنتهم المدعية بالحق المدني بصفة شركاء في التزوير ترى المحكمة اتباع الرأي القائل بان الشركاء يستفيدون من الحكم الصادر لمصلحة الفاعل الاصلي متى كان هذا

١١٤

زنا - وفاة الزانية - مركز الشريك

خلافا للقاعدة العامة تسقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك بوفاة الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى لانه لا يجوز ان يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية فيحرم بوفاتها من احتمال سقوط الدعوى بعفو الزوج عنها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الجنج الاهلية بالبلدان

المتقدمة تحت رئاسة حضرة عبد اللطيف

غربال افندي القاضي و ابراهيم افندي يحيى

مساعد النيابة وعلى رشدي افندي الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية النيابة العمومية برة ٢٨١ لبنان

سنة ١٩٢١ المقيمة بالجدول العمومي

صند

(١) ستيته بنت ابراهيم النقيب سنها ٢٠

سنة متزوجة . جامع الفقاه

(٢) محمد عثمان حجاج سنه ٢٢ سنة خالي

شغل بالباب الجديد

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكورين

لانه في ليلة ١٧ فبراير سنة ١٩٢١ بدائرة قسم

البلدان زنت الاولى مع الثاني حالة كونا متزوجة

بعلي حسن الكهكي طبقا للمادتين ٢٣٦ و ٢٣٧

عقوبات

وبالجلسه فوضت الرأي للمحكمة لان

التمهة الاولى توفيت والمهامى عن الثاني طلب

برائه لما ابداه في محضر الجلسة

المحكمة

حيث انه تبين من شهادة الوفاة عمرة ٦٠٩

المؤرخه ١٩ - ٤ - ١٩٢١ ان ستيته ابراهيم

النقيب للتمهة الاولى توفيت بالاستبتاليه الاميرية

١٩ - ٤ - ١٩٢١

وحيث انه لا نزاع في ان لزوج الزانية ان

يوقف عما كمة زوجته في اى دور من ادوار

الدعوى العمومية وان الشريك يستفيد من هذا

الايقاف

وحيث انه متي نقرر ذلك وجب الحكم

بسقوط الدعوى بالنسبة للشريك في حالة وفاة

الزانية قبل ان يصدر في الدعوى حكم نهائي

خلافا للقاعدة العامة لان موت الفاعل الاصلي

لا يؤثر على مركز الشريك وذلك لانه لا يصح

ان يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية

ويحرم بوفاتها من احتمال سقوط الدعوى بعفو

الزوج عنها في حالة ما اذا طلبت تحبسه وقد

حكمت بهذا الرأي بمحكمة النقض والابرام الفرنسية

في ٨ يونيه سنة ١٨٧٢ وهذا الحكم منشور

بجموعة الماسيو رفير في التعليقات على المادة ٣٣٦

من قانون العقوبات الفرنسي ومحمكة لبرج في

٢٣ - ٢ - ١٨٨٨ وهذا الحكم منشور بجموعة

دالوز الصغيرة في التعليق على المدقة المذكورة
وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى
للمقدم من محامي المتهم الثانى في محله
فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة بسقوط الدعوى العمومية
بالنسبة للمتهمين وأصناف المصاريف على
الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في ١٦-٥ سنة ١٩٢١ ٨ رمضان سنة ١٣٣٩

١١٥

تمويض - حق ورثة المجنى عليه في دفع الدعوى
به . جريمة التهديد - التكليف بأمر مشروع

١- اذا مات المجنى عليه بعد وقوع الجريمة وكان
قد بلغ شكواه عنها قبل وفاته جاز لورثته من بعده
ان يسيروا في دعوى التمويض . لان حق المجنى عليه
يكون قد تعلق حينئذ بالتمويض بشكواه ومن ثم
ينتقل هذا الحق لورثته من بعده

علي انه ليس ضروريا ان يقدم المجنى عليه
شكواه كتابة الى الجهة المختصة بل تقوم اقواله التي
يلقبها على المحقق مقام الشكوي .

٢ - التكليف بأمر مشروع كاخلاء المستأجر
المنزول المؤجر له اذا اقترن بالتهديد باحدي الارق
المصوم عنها في المادة ٢٨٤ عقوبات موجب
للمسؤولية الجنائية لانه ليس لاحد ان يتولى قضاء
حقه بنفسه .

الا انه اذا ثبت حسن نية المتهم ولم يكن في
محله مستبد او متغصنا فلا محل للمسؤولية.

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
بجلسة الجنب والمخالفات المنعقدة علنا
بسرائر المحكمة في يوم الخميس ٢ مارس سنة
١٩٢٢ و ٣ رجب سنة ١٣٤٠
تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني بك
القاضي

وحضور حضرتي حسين زكي افندى
وعلى حسين افندى القاضيين

وحضرة حسن محمد انا افندى وكيل
النيابة وعبد الجواد علي افندى كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢١٤١ جنح استئناف
نمرة ٧٧

وحضرة محمد بك . . . مدعى مدنى
ضد

رياض جرجس واخرين
بعد سماع تقرير الدعوى من حضرة رئيس
الجلسة

وللمرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا

أهتتم النيابة المذكورين لانهم في ١٧
و ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ بيندر المنيا الاربعة الاول
سبوا الست سبوا علنا مخدشا للناموس
والاعتبار بان قالوا لها (انت فاتحه البيت كرخانه)

وبجلسة المرافعة طلبت النيابة إلغاء الحكم
الستأنف بالنسبة لعدم الاختصاص فقط والحكم
بعدم قبول دعوي المدعي بالحق المدني وشرحت
ما هو مدون بالاوراق والمدعي المدني طلب
إلغاء الحكم للأسباب الواردة بمحضر الجلسة
والحكم له بمبلغ ٥٠ جنيه تمويض فقط

والتمهون الاول والثاني والثالث طلبوا
بلسان محاميهم البراءة للأسباب الواردة بمحضر
الجلسة

والتمه السادس اجاب عن تهمة بما هو
مدون بمحضر الجلسة

والتمهان الرابع والخامس لم يحضرا مع
اعلانها قانونا

المحكمة

حيث ان الاستئناف مقبولان شكلا
وحيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين
الاربعة الاول بأنهم في يوي ١٧ و ١٨ مايو سنة
١٩٢٠ يتندر المتيا تعدوا على المرحومه الست..
حرم حضرة محمد بك بالسب وطلبت
عقابهم بالمادتين ٢٦٥ و ١٤٨ عقوبات وطلب
حضرة محمد بك . . . الزامهم بأن يدفعوا له
بوجه التضامن ٢٥ جنيه تمويضا

وحيث ان حضرته اتهم المتهم الخامس
والسادس مباشرة بأنهما في ١٣ مايو سنة ١٩٢٠
بالمنيا حرضا الاربعة المتهمين الاول على القذف

والخامس والسادس حرضام على ذلك وفذفا في
حق حضرة محمد بك . . . بأمور توجب احتقاره
عند أهل وطنه بخطاب أرسله اليه الخامس كما
هو مبين بمريضة الدعوى وطلبت عقاب
الاربعة الاول بالمادتين ٢٦٥ و ١٤٨ عقوبات
وعقاب الخامس والسادس بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢
و ١٤٨ و ٢٦٥ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وقد طلب
حضرة محمد بك . . . المدعي بالحق المدني الحكم
له بمبلغ ٢٥ جنيه تمويض والمصاريف ثم عدل
طلباته بعد ذلك وطلب ان يكون التعويض
مبلغ مائة جنيه يحكم به على جميع المتهمين
بالتضامن

ومحكمة الدنيا الجزئية حكمت حضوريا
للمتهمين الاول والثاني والثالث والسادس وغيايبا
للمتهمين الرابع والخامس بتاريخ ١٦ ابريل سنة
١٩٢١ عملا بالمادتين ١٧٤ و ١٧٢ جنابات أولا -
براءة المتهمين من تهمة السب - ثانيا برفض
دعوي التعويض والزم المدعي المدني
بالمصاريف المدنية - ثالثا عدم الاختصاص
بالنسبة لتهمة التهديد وازافت المصاريف الجنائية
على جانب الحكومة

فلستأنفت النيابة هذا الحكم بتاريخ
٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ واستأنفه المدعي المدني
بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢١ وطلب الحكم له
بمبلغ ٥٠ جنيه تمويض فقط

في حق زوجته فوفقت الجرمه بناء علي هذا الاتفاق وان الخامس قذف في حقه بأمور لو كانت صادقة لاجبت احتقاره عند أهل وطنه بأن ارسل اليه خطايا مؤرخا ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ هوي عبارات القذف التي ذكرها وطلب عقابها بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ١٤٨ و ٢٦٥ و ٤١٠ و ٤١١ عقوبات مع الزامها التضامن مع المتهمين الاربعة الاول بمبلغ التعويض المشار اليه آنفا وحيث انه عدل طلباته بعد ذلك وطلب ان يكون التعويض مبلغ ١٠٠ ج يحكم به علي جميع المتهمين بالتضامن باعتبارهم قاذفين في حق زوجته واعتبار الخطاب المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ مكونا لجناية التهديد بافشاء أمور شائته ان لم يخل المنزل للزوج له وهي الجريمة الماقب عليها بالمادة ٢٨٤ عقوبات فقره أولى ومن ثم الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وحيث ان النيابة طلبت عقاب المتهم الخامس مع الاربعة الاولين بالمواد ٢٦٥ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وفوضت الرأي بالنسبة للمتهم الاخير والنسبة لتطبيق المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات وطلبت الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لجريمة التهديد وحيث ان محكمة النيا الجزئية حكمت في ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ حضورا بالنسبة للمتهمين الثلاثة الاول والسادس وغيبا بالنسبة للاربع والخامس

يراه المتهمين من تهمة السب ورفض دعوى المدعي بالحقوق المدنية مع زامه بمصاريفها وبعدم اختصاصها بالنسبة تهمة التهديد وحيث ان النيابة استأنفت الحكم المذكور في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ بالنسبة لعدم الاختصاص فقط طالبة الفاء والحكم بعدم قبول دعوى المدعي اللدني بالنسبة للتهديد واستأنفه للمدعي بالحقوق المدنية في ١٧ ابريل طالبا الفاء بالنسبة لجريمة القذف والحكم له بالتعويضات علي المتهمين جميعا بوجه التضامن والتكفل وحيث أن الاستئناف قد تقدمافي ميماهما القانوني فيها مقبولان شكلا (عن صفة المدعي بالحقوق المدنية وعن قبول الدعوى) حيث أن التهم الخامس طعن في مذكرته في صفة المدعي وأنكر وجود رابطة الزواج الشرعية بينه وبين المرحومة . . . التي اتعرت وطلب عدم قبول دعواه المدنية لانه ليس له صفة فيها وحيث أن المدعي المذكور قدم صورة رسمية مستخرجه من دفتر زواج قسم الدرب الاخير تثبت أنه تزوج من المرحومة الست . . . بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١١ واذن تكون صفته ثابتة وحيث أن ما يمتين البحث فيه بعد ذلك هو قبول دعواه المدنية أمام محكمة الجنح

وحيث أن الحوادث المطروحة أمام المحكمة تنقسم الى قسمين أحدهما خاص بالمرحومة زوجة المدعي الست . . . التي توفيت متتعة بسبب التعمد الذي نالها من المتهمين الاربعة والقسم الثاني خاص بما سماه المدعي المدني تهديداً رفع عليه هو مباشرة وأداته الخطاب الرقيم ١٣ مايوسنة ١٩٢٠ الذي ارسله اليه المتهم الخامس وحيث أن المدعي بالحق المدني قصر طلبه بالنسبة للمتهمين جميعا في اعلانه الرقيم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ علي طلب التعويض منهم للقفذ الذي وقع منهم في حق زوجته قبل وفاتها لا لوفاتها متتعة بسبب ذلك القذف فانه حفظ لنفسه الحق في مطالبتهم بتعويض عنه فيما يمد أما بالنسبة للمتهم الخامس فانه عدل عن وصف ما صدر منه في خطابه المشار اليه بأنه قذف الى وصف بأنه تهديد بمعاقب عليه بالمادة ٢٨٤ عقوبات وطلب عدم اختصاص محكمة الجنح بالفصل فيه لان الواقعة جنائية لا جنحة وقد قضت المحكمة المذكورة بذلك

وحيث أنه بالنسبة لتهمة القذف أو السبب التي وقعت علي زوجة المدعي قبل وفاتها والتي وجهت للمتهمين فانه يتعين البحث فيما اذا كان لزوج المجنى عليها بصفته وارثا لها أن يدعي بحقوق مدنية باعتبار كون الجريمة وقعت على زوجته لاهليه

وحيث أن علماء القانون متفقون على أنه اذا مات المجني عليه بعد وقوع الجريمة فلا يخلو الحال من أحد أمرين اما أن يكون قد بلغ شكواه عنها أو لم يبلغ وقالوا أنه في الحالة الاولى يكون حق المجني عليه قد تكون في التعويض وفي المطالبة به لانه قد اظهر رغبته في ذلك بالتبليغ واذن ينتقل الحق الى ورثته ويكون لهم الادعاء به أما بالطريق المدني أو اثناء المحاكمة الجنائية وقالوا في الحالة الثانية بضد ذلك (براجع تعليقات دالوز على تحقيق الجنايات المادة الاولى صحيفة ٢٧ نبذة ٨٣٨ وما بعدها ونبذة ٨٧٨ وما بعدها ونبذة ٨٨٢ وملحق موسوعات دالوز جزء ١٤ صحيفة ٣٥٩ نبذة ١٩٨ وكتاب الوجيز في تحقيق الجنايات تأليف جازو صحيفة ٤٥١ عمرة ٣٦٦ وفوستان هيلي جزء اول عمرة ٥٥٨ وما عان جزء اول عمرة ١٢٧)

وحيث أنه ثابت من الاطلاع على جميع أوراق التحقيق الخاصة بهذه المسألة أن المرحومة الست . . . لم تبلغ عن حادثة السب أو القذف ولكنها بعد أن تعاظمت السم وبدت أعراضه فيها أبلغ خادما الامر لى البوليس فشرع في التحقيق وفي أثناء التحقيق سئلت عن أسباب اتعابها فبينتها وذكرت وقائع القذف أو السب

وحيث أنه ليس من الضروري أن تكون الشكوى بشكل بلاغ مستقل يرفع من المجنى

لا تطبق الحياة وآثرت الموت على البقاء مع شيوخ هذه التهمة للمعية عنها فانتحرت وماتت وأذن يكون ما هو منسوب الى المتهمين الاربعة الارل مكونا لجريمة القذف لتوافر أركانها القانونية حسب المادة ٢٦٦ عقوبات

وحيث أنه لا نزاع في كون الست . قد تناولت السم وأنها سئلت بعد ان أسعفت بالمعالج وأغفلت عما كان من أثر السم بجسمها وثاب اليها رشدها عن سبب انتحارها فانهمت للمتهمين الاربعة الاول بقذفهم اياها بان نسبوا اليها استعمال منزل زوجها فيما لا يتفق مع الشرف والآداب وأنه تكرر منهم أياؤها حتى زهدت الحياة اختارت الموت فانتحرت بأن تناولت حامض السليمانى

وحيث أن من سمع منها ذلك القول كثيرون لا يمكن أن يتطرق الشك الى عدلهم ولا الى صدقهم في النقل

وحيث أن المحكمة لا ترى عللا الى الشك في قول السيدة . . . ولا يمكن افتراض أي سبب لا انتحارها غير الذي ذكرت في التحقيقات ولا يقوم لغير ذلك من الالوجه التي حملت محكمة الدرجة الاولى على الشك وزن ولا اعتبار لنقله هذا الدليل القاطع وهو انتحار السيدة الذي لا يثنأى الا من التأثير النفسى الشديد بسبب ايذائها وقذفها بتلك التهمة الشائنة وهي استعمال

عليه لجهة الاختصاص بل تعتبر أقوال المجني عليه التي بقيها على الحق المختص باثباتها بلاغاتام الاركان وذلك بالاخص في حالة ما اذا كان حق النيابة في تحقيق جريمة من الجرائم قائما بمجرد علمها بها دون احتياج الى تبليغها اياها من المجني عليه (فوتان هبلى جزءه صحيفة ٣٥٤ وموسوعات دالوز جزء ٢٨٠ مرة ٤٧٠) وأذن يكون حق الست في التعويض قد تكون قبل وفاتها باثبات النيابة واقعة القذف والسبب في تحقيقها الذي اجره في المحضر الرقيم ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ ويكون زوجها ان يدعي بتعويض يقضى له منه بنصيبه الشرعي أي النصف او الربع حسب الاحوال

عن الموضوع بالنسبة لتهمة القذف أو السبب حيث ان ما هو منسوب الى المتهمين الاربعة الاول انهم تمدوا على الست ... زوجة المدعي بقولهم لها وسم في الشارع العام وهي مطلة من شباك منزلها (فلانه للسلمه - بكره زرفها وتقول بكريا لايستون - لانها خسرت البيت بعد سفر اليك)

وحيث أن القصد الظاهر من هذه العبارات ان الست . . . نسيء استعمال منزلها بسلوكها في غياب زوجها وهذه النسبة لو صحت لا وجبت عقابا فضلا عما توجبه من احتقارها عند أهل وطنها وقد ادركت خطورة هذه النسبة كل الادراك وتأثرت لفظاعتها عواطفها حتى اصبحت

منزل زوجها فيما حرمه الشرع والآداب
 وحيث أن المحكمة لا تلتزم إلى ما شهد
 به شهود النبي ولا تعتبرها مفسدة لما قام علي
 صفة التهمة من الأدلة القوية وإمها أقوال
 المجني عليها بعد انتحارها وهي تجوز بنفسها قادمة
 دبرها بل ونفس انتحارها الذي ما كانت
 عليه لولا شناعة ما أهتم به وقطاعة
 من أحدى أنفسها
 وحيث أنه تلقاء ذلك تعتبر المحكمة أن
 تهمة القذف ناجية قبل التهمين الأربعة الأول
 وحيث أنه ثابت من جهة أخرى من
 شهادة فانوس جريس أنه أثناء اجتماع الناس
 في مأثم السبت فاطمة هاتم سمع كامل بك مرقس
 الذي استأجر منزل المدعى بالحق المدني اثناء
 إقامة زوجته به يقول للمدعى ان التهم السادس
 سيشاغل المدعى وزوجته حتى يخلينا للنزل
 المذكور
 وحيث أنه تلقاء ذلك وعدم وجود ما يحمل
 التهمين الأربعة الأول على الاعتداء على زوجة
 المدعى بالحق المدني لا يوسع المحكمة الا الاعتقاد
 بأن التهم السادس تنفيذاً لوعيدته الذي أفضي
 به لكامل بك مرقس قد حرض للتهمين
 المذكورين علي مناوأة المدعى بالحق المدني
 وزوجته فقد قذفوها بالمبارات الجارحة التقدم
 ذكرها ليكره هوها على ترك المنزل واختيار جوار

غير جوارهم واذاً يكون مسئولاً بالتضامن مع
 التهمين الأربعة عن التعويض المسبب عن التشهير
 المفزع بالسيدة
 وحيث أن تهمة التحريض أو الاتفاق غير
 ثابتة قبل التهم الخامس
 وحيث أن المحكمة تقدر ذلك التعويض
 بمبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه كطلب المدعى ويكون
 للمدعى نصفه بالفريضة الشرعية قبل التهمين
 الأربعة الأول والسادس بالتضامن وقد قصر
 طلبه على هذا المقدار بجلسة المرافعة مع العقوبة
 فلا عمل لتوقيعها لأن النيابة لم تستأنف حكم البراءة
 عن تهمة التهديد والدفع بعدم الاختصاص
 حيث أنه بالاطلاع على الخطاب الرقم
 ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ المرسل إلى المدعى من
 التهم الخامس تبين أنه يحوي المبارات الآتية
 (وبكل أسف أخبركم بأنه ورد لي جوابات
 عديدة أن بالمنزل سيدة — ومعلوم أنك لست
 متزوجاً — وهذه الحالة لا يمكن السكوت
 عليها — فإذا لم تخل المنزل في ظرف ثلاثة أيام
 من وصول هذا الخطاب اليك سأخذ الاجراءات
 القانونية للحصول على أجرة الخفر وإيجار الشهر
 الحالي والاخلاء لاسباب وايئنا للمحكمة وقد
 ذكرت لك بعضها
 وحيث أن اركان انطباق المادة ٢٨٤
 عقوبات أن يكون التهديد بافشاء أمور أو

نسبة أمور ماسة بالشرف وأن يكون مصحوبا بطلب أو تكليف بأمر فيتمين البحث فيما اذا كانت هذه الأركان متوافرة بالنسبة للخطاب المشار اليه آنفا أم لا

من اركان المادة ٢٨٤ عقوبات

وحيث ان علماء القانون عند ما عنوا بشرح المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الفرنسية التي تقابل المادة ٢٨٤ اهلى بحتوانجيه التي التكليف بأمر مشروع كاخلاء المستأجر كالتأجير له اذا اقترن بالتهديد بوجوب العقاب ام لا فقال جارو ووافقه عامة الشراح انه موجب للمسئولية الجنائية لانه ليس لاحد أن يتولي قضاء حقه بنفسه (جارو جزء ٥ صحيفة ٦٥٩) الا ان بعضهم رأيا اخر وهو انه مع التسليم بصحة النظرية السابقة فقد يحدث تلقاء بعض الظروف الخاصة ما يدعو الى عذر المتهم الذي لجأ الى التهديد للحصول على حقه اذا تبين حسن نيته ولم يكن في عمله متعنتا او مستبدا (تعليقات) (دالوز على قانون العقوبات صحيفة ٤٢٦ عمدة ٩٦٥)

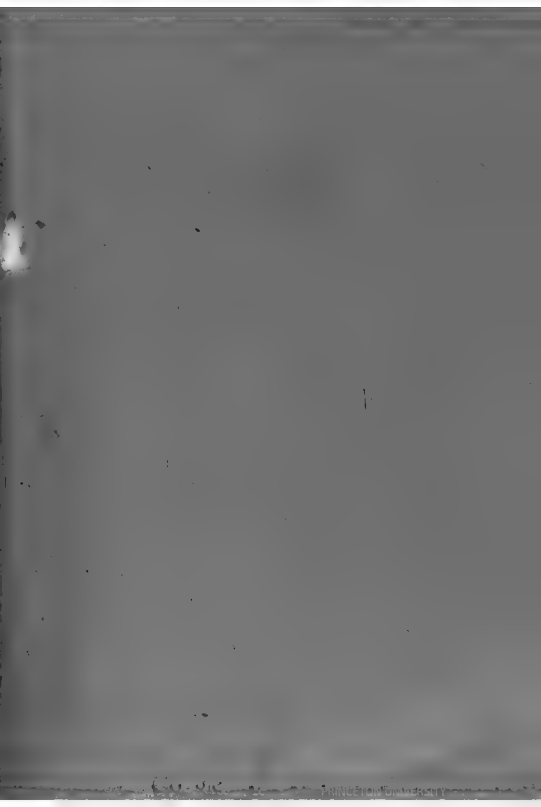
وحيث ان ما جاء بخطاب التهم المشار اليه انفا هو انه انذر المدعى عند عدم اخلائه المنزل بمقاضاته في ذلك وايداء اسبابه للمحكمة ومنها ما ظننه متعلقا بزوجه وسلوكها فطلب مالك المنزل وصاحب الحق فيه اخلاءه وتهديده الساكن بمقاضاته ان امتنع مع ايداء اسباب طلب الاخلاء للمحكمة كلها أمور مشروعة ولا نكون الجريمة

وحيث أنه لا ريب في أن المتهم الخامس كان يسمى الظن بحالة الست . . . وكان يعتقد أنها خادمة للمدعي لا زوجته وقد بان رأيه وتأكدت نيته في قوله (وهذه الحالة لا يمكن السكوت عليها) وبديهي ان ما لا يحسن السكوت عليه والاعضاء عنه من صاحب المنزل بالنسبة لمستأجره هو الامر المريب المتعلق باستعمال المنزل في غير ما استؤجر له استعمالا ينكره الشرح وتأباه الآداب العامة زد على ذلك أنه لو لا اعتبار المتهم المذكور تلك النسبة جارحة وليس يرضى المدعي اذا عتها خوفا على سمعته وكرامته لما جعلها سببا في خطابه الى طلب اخلاء المنزل واتخاذ ذكرها لدى التقاضى سبيلا الى التوصل للحكم بالاخلاء فهي نسبة أمور ماسة بالشرف والاعتبار غير أنها غير صحيحة لما يبين من ان السيدة المتوهم بها في الخطاب زوجة المدعي وان المتهم كان يحجل ذلك على الغالب وانه كان يعتقد كما اعتقد ذلك سواء انها خادمتها وحيث ان ما اعتبره المدعي تهديدا هو قول المتهم له في الخطاب المتوهم عنه انه ان لم يخل المنزل في ثلاثة ايام يتخذ العارق القانونيه

النصوص عنها في المادة ٢٨٤ عقوبات أما ذكر
 المسألة الخاصة بزوجة المدعي فلا ترى المحكمة أنها
 مبيقت في الخطاب على وجه التهديد لاتصالها
 بموضوع الاخلاء وجواز ابدائها سببا لعاليه ولا
 يكن اعتبارها تهديدا معافيا عليه كجناية حين
 أنه لو كان المتهم حقق قوله هذا بالفعل دون
 تنبيه المدعي اليه ورفع دعوى الاخلاء وأبدى
 الأسباب التي حملته على طلبه وذكر منها ما كان
 يظنه بالسيدة الساكنة فيه لما أمكن اعتبار
 ذلك منه الالحق الدفاع وقذفا أو سببا معافيا
 عليه ويكون من المتناقضات البليغة ان يكون
 الأمر اذا وقع بالفعل جنحه وان يكون اذا صار
 مجرد وعيد لم ينفذ جناية وهو ما لا يرضاه
 العقل ولا يقره القانون ولو جاز ذلك لما كان
 الذي حق أن يلحق في طلبه ولا أن يذرع رعيه
 بمقاضاته ولو بالغ او افحش في الانذار لان اقتضاء
 الحق جائز مشروع
 حيث انه اذا تقرر ذلك تكون اركان التهديد
 غير متوافرة ويكون حكم عدم الاختصاص
 في غير محله ويتمتع بإعادة القضية لمحكمة الجنح
 والمخالفات بالنسبة للمتهم الخامس لنظرها باعتبار
 كون ما هو منسوب اليه اما جنحه او مخالفة
 فلهذه الأسباب
 وبعد رؤية المواد المذكورة
 حكمت المحكمة غيايبا بالنسبة للرابع
 والخامس وحضوريا بالنسبة للباقيين بقبول
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع أو لا فيما يختص
 بتهمة القذف المنسوبة الى المتهمين بالغاء الحكم
 المستأنف والزام الادعية الاول والاخير بأن
 يدفعوا بوجه التضامن والتكفل الى المدعي
 المدني ٥٠ جنيا مصريا والمصاريف المدنية
 المناسبة وتأيدته بالنسبة للمتهم الخامس - وثانيا
 فيما يختص بتهمة التهديد بالغاء الحكم المستأنف
 وباختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر
 الدعوى باعتبار التهمة جنحه أو مخالفة واعادة
 القضية الى قلم النائب العمومي لتقديمها للمحكمة
 المختصة وأبقت الفصل في المصاريف الجنائية
 الخاصة بها

فهرست العدد السابع (الأحكام)

- ٩٦ نقض - أسباب الحكم - تحريرها والنطاق بها ص ٣٠١
- ٩٧ نقض - هتك المرض بالقوة - الاكراه الادبي » ٣٠٢
- ٩٨ استئناف - جوازه - الاحكام الصادرة من المحاكم الاجتدئية - زيادة المدعى به » ٣٠٤
- عن النبي فرش
- ٩٩ موظف - دعوى التعويض - بسبب الاحالة الى المعاش - دعوى تعديل المعاش » ٣٠٩
- ١٠٠ شفعة - عرض الثمن - ايداعه - حق ارتفاق - تنازل المشتري عنه » ٣١٥
- ١٠١ شفعة طلبها بواسطة وكيل في الادارة - اجازته للوكيل » ٣١٧
- ١٠٢ نزوير - قوة الاحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية » ٣٢٠
- ١٠٣ بدل - طريق اثباته - قرائن الاحوال » ٣٢٢
- ١٠٤ أحوال ضابط الى الاستيداع - امر ادارى اختصاص المحاكم المدنية - تمويض » ٣٢٥
- ١٠٥ ترك المرافعة - قبول المدعي عليه حق الشفيع في المدول عن الشفعة - تمويض » ٣٢٩
- ١٠٦ محكمة مختلطة - اجراءات نزاع ملكية صالح أجنبي - سبب صحيح - تملك بعضي المدة » ٣٣٤
- ١٠٧ وقف - قسمة أعيانه بين ناظرية » ٣٣٨
- ١٠٨ شفعة - نزوير عقد البيع - ايداع الثمن دون عرضه - حق الاسترداد » ٣٣٩
- ١٠٩ وقف - اصل الوقف - اختصاص المحاكم الشرعية - نزاع على عين الوقف - اختصاص المحاكم الاهلية - عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها » ٣٤٤
- ١١٠ التأجير للقاصر - اجازة وليه » ٣٤٦
- ١١١ أجارة - التأجير من الباطن - التنازل عنها - المشاركة عليها الشرط الجزائي » ٣٤٩
- ١١٢ المزايدة - الاتفاق على انقسام الصفقة - سبب صحيح - عقود المعارضة - الشرط الفاسخ الضمني - تقدير القاضي » ٣٥٢
- ١١٣ نزوير - اختيار الطريق المدني - عدم جواز سماع الدعوى - تحريك المدعي الدعوى العمومية » ٣٥٧
- ١١٤ زنا - وفاة الزانية - مركز الشريك » ٣٦١
- ١١٥ تمويض - حق ورثته المجهى عليه في رفع الدعوى به - جريمة التهديد - التكليف بأمر مشروع » ٣٦٢



كتاب الشعب

٣٠

لمحبِّ المفسرين
لِلْفَافِظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

وضعه
مجددنا عبد الله بن

٢

مطابع الشعب
١٣٧٨

مصر في مايو سنة ١٩٢٢

المحكمة

إفندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي

مرة ١٠٧٩ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من حضرة المحامي

ضد

محمد زيدان العبد ومن معه

المحكمة

بعد الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ

٢٢ يولييه سنة ١٩٢٠ من محكمة اسكندرية

الابتدائية الاهليه في القضية المدنية رقم ١١٠

سنة ١٩٢٠ المرفوعة من الاستئناف ضد المستأنف

عليهم وشريفه بهنس الشريف المدينة فيه وقائع

الدعوى وطلبات الاخصاص القاضي ذلك الحكم

حضوريا برفض دعوى المدعي مع الزامه

بالمصاريف ومائتي قرش اتعاب محاماه

وبعد الاطلاع علي باقي أوراق القضية

وسماع المرافعة الشفوية والمداولة

١١٦

الاثبات، بين محام وموكله، البينه وقرآن الاحوال

المادة ٢١٥ مدني

دفع محام مبلغا من المال لدائن موكله ثم دفع

الدعوي على الاخير بطلبه بما دفع عنه مدعيا حصول

الدفع من ماله الخاص فقضت المحكمة الابتدائية

برفض دعواه بناء على ان دفعه هذا يقيد من نفسه

الدفع بالتوكيل او بالواسطة ومن ثم الدفع من

مال موكله - ومحكمة الاستئناف قررت بان

القرينة في جانب المحامي الا انها قرينة نسبية

Juris tantum وليست قرينة مطلقة Juris et Jure

واعتبرت الايصال حجة للمحامي الى ان يثبت المؤكل

حصول الدفع من ماله وابتاحت للاخير الاثبات بكافة

الطرق القانونية وللمحامي النفي

بلسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة أبو بكر يحي باشا وبحضور حضرات

جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة

علي حسين بك مستشارين ومحمد فهمي احمد

حيث أن للمستأنف استأنف ذلك الحكم بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ طالباً الحكم بقبول استئنافه شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم للمستأنف والزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا له بالتضامن مبلغ ٥٠٦ م ٧٣١ ج وفوائده المركبة بواقع ٩ ٪ من ٥ يناير سنة ١٩٢٠ لغاية السداد ومصاريف الدرجتين والانتداب وحفظ جميع الحقوق

وحيث أنه بجملة ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المحددة أخيراً لتظهر هذا الاستئناف صم الحاضر مع المستأنف على هذه الطلبات وطلب الحاضر ان عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وقد أجل النطق بالحكم جلسة اليوم وحيث أن الاستئناف مقبول شكلاً وحيث أن لا نزاع في أن المستأنف قد قام في ٥ يناير سنة ١٩١٧ بدفع مبلغ ٢٤٠ جنبها انكليزياً لمحل تلكي بالاسكندرية من ضمن مطلوب المحل المذكور من المستأنف عليهم مدينه الذين يدعون أنهم قدموا هذا المبلغ للمستأنف لكي يدفعه عنهم كما أنه يدعى أنه دفعه عنهم من ماله الخاص مما أدى الى قيامه برفع هذه الدعوى عليهم مطالباً اياهم برد المبلغ مع أرباحه المركبة لغاية تاريخ رفع الدعوى وفوائد المبلغ كله والمصاريف والانتداب وحيث أن محكمة أول درجة رفضت

دعوي المستأنف بحجة أنه كان وكيلاً عن المستأنف عليهم وأنه مراعاة للصلة الوثيقة التي كانت بينه وبينهم لم يتمكنوا بسبب المانع الادبي من الحصول على اثبات كتابي عن واقعة تسليم مبلغ المائتين وأربعين جنباً اليه وعلى ذلك يكون الاثبات بالقرائن جازاً وأنه ما دامت القرائن التي ارتكن عليها المستأنف عليهم قد دحضت قرائن المستأنف فهي كافية لاثبات دعوائهم وتقنين مزاعمه وحيث أنه لا يسع المحكمة الأخذ بهذا الرأي لانه فضلاً عن عدم التأكد من الصفة التي كانت للمستأنف وقت الدفع وهل هي وكالة أو وساطة فانه لم يكن هناك على كل حال ما يمنع المستأنف عليهم إذا كانوا هم الذين قدموا المبلغ الى المستأنف من أن يطالبوه بإيصال أو أن يتدخلوا شخصياً في الدفع بأن كانوا يتثبتون في الايصال مصدر النقود التي يزعمون أنهم أصحابها وحيث وأن يكن تقرر في حكم نقض فرنسي صادر في ٩ يوليو سنة ١٨٤٤ (مجموعة السنة المذكورة لسيري جزء أول صفحة ٦٠٩) أن قيام أجني بسداد دين لا يعتبر دليلاً لافرنية على أن الدفع كان من ماله الخاص فان حكماً آخر صادراً من محكمة استئناف بوردو في أول أغسطس ١٨٥٥ (مجموعة سيري سنة ١٨٥٧ جزء ثاني ص ١١٠) قد قرر مبدئاً منافضاً تمام للتناقضه للمبدأ المذكور

يفسرها به المستأنف

وحيث ان القرينة التي تثبت على هذا الوجه في صالح المستأنف تخله من ضرورة اي اثبات آخر ولكن بما أنها قرينة نسبية juris tantum لا قرينة معادلة juris et jure ففى بالبداهة قابلية للنفي بما يقدمه المستأنف عليهم من الاثبات ومتى كان الامر كذلك فعليهم نفيها وعليهم ان يشتبوا بكافة الدارق بما في ذلك البيئة والقرائن انهم هم الذين - لموا الى الهامى النقود التي دفعها في ٥ يناير سنة ١٩٠٧ الى محل تكللى وأنهم سلموها اليه لهذا الغرض بما ان الاثبات بالبيئة والقرائن الموضوعية لاشك في جوازه ضد القرينة القانونية البسيطة

وحيث أن للمستأنف الحق بلانزع تبعا لاحكام القانون العام في نفي الاثبات الذي سيقدمه بكافة الوسائل الموصلة الى هذا الغرض فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بالتصريح للمستأنف عليهم بأن يشتبوا بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود بان مبلغ المائتين واربعين جنيا افر نكيا المدفوعه لحسابهم من المستأنف بتقتضي الايصال المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩١٧ هو من ماله الخاص والمستأنف النفي بنفس الطرق المذكورة وقد ثبت التحقيق الميسوسودان

حيث جاء به علي الاخص وأنه مادامت حيازة النقول تعتبر دليلا على الملكية فان الشخص الذي يقوم بسداد دين بنقود في حوزته يفترض أنه مالك لتلك النقود بقطاع النظر عما اذا كان في هذا الدفع وكيل او وسيطا negotiorum gestor لان حالة اقراض ملكته للنقود لا تنتهى ألا اذا أثبت صراحة في المخالصة ان تلك النقود قد سلمها اليه المدينون»

وحيث ان المحكمة ترى ان هذا الرأي اقرب لاملل من الرأي الاخر لان المستأنف وقت قيامه بالخدمة التي يؤكد انه أداها للمستأنف عليهم وبصفته عاميا عنهم وبينه وبينهم صلة شخصية واركانا على القرينة التي جلاها حكم بوردو بهذه الدقة فيما يتعلق بملكية النقود المدفوعة لم يكن في رسمه تمام كل هذه الظروف أن يطلب من موكله وأصعابه اقرارا اكتيا باع ان مصدر النقود الحقيقي بخلاف دعوى المستأنف عليهم الذين كان يسهل عليهم اذا اقتضى الحال أن يحصوا على مثل هذا الاثبات هذا فضلا ان ان رأى محكمة بوردو امن من الواجهة القانونية لانه أكثر موافقة للمبادئ القانونية العامة وعلى ذلك ترى محكمة الاستئناف الاخذ به نظرا على الاخص الي ان نفس عبارة ايصال ٥ يناير سنة ١٩٠٧ الصادر من محل تكللي وان لم تكن صريحة الا أنها لا تؤذي على ما يظهر الالمدلول الذي

وحددت للتحقيق صباح يوم الثلاثاء ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ بمرأى المحكمة وحددت المرافعة جلسته ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ وابقت الفصل في المصاريف الآن

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية للنقد في يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ و ١٩ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

١١٧

الضمان الشخصي والعيني . رهن حيازه

سقوط الدين بالنسبة للضامن

مادة ١٩٤ تجاري

مادة ٢٠٧ مدني

لا يسقط الدين بمضى للسدة طالما بقي للرهن في حيازة الدائن وفي القضية

تعاقد شخص مع آخر على بعض اعمال للمقاولات (وهي من الاعمال التجارية) وضمن ثالث الثانی فيها ضمانا شخصيا ثم ضمانا عينيا بأن رهن للاول عينا رهن حيازه

بعد مضي خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق رفع الدائن دعوى على الدين وضامنه فدفع الاخير بسقوط الحق في الدين بالنسبة له بالرغم من اعتراف الدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه فاخذت محكمة اول درجه بهذا الدفع وقضت على الدين وحده بالدين

ولكن محكمة الاستئناف قررت بان اعتراف الدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه وان كان لا يؤثر في حق الضامن الا انه طالما ان الضامن قد رهن للدائن عينا رهن حيازه فلا يسقط الدين بالنسبة له ما بقي للرهن في حيازة الدائن

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهليه

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرات

جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة

علي حسين بك مستشارين ومحمد فهمي احمد

افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالجداول العمومي بتمرة

١٠٣٢ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من ورثة المرحوم الحاج محمد

عبد الله عثمان وم ابراهيم محمد عبد الله وفاطمة

وسكينة وامينه كريعات محمد عبد الله واحمد محمد

عبد الله وزينب بنت احمد

ضمد

مرسي يوسف عامر وعبد الواحد محمد يديق

وقائع الدعوى

رفع محمد عبد الله عثمان مورث المستأنفين

هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهليه

ضد مرسي يوسف عامر وعبد الواحد محمد

يديق وحسن بك حسني المقاول ضامن وقال

بصحيفة دعواه المعانة في ٧ يوليو سنة ١٩١٩

أنه بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٠٥ تعاقد حسن

بك حسني المقاول مع المدعي عليه الاول بضمانة

للمدعي عليه الثاني على أن يورد المدعى عليه
 الاول انفاراً لتشغيلها بالترع والجسور وقد تضمن
 هذا التعاقد شروط العمل والمحاسبة ثم نحاسبها
 وبقي لحسن بك حسني طرف المعلن اليه الاول
 ٢٠ باره ٢٧٥٠٧ قرش فحول حسن بك حسني
 هذا المبلغ الي المدعي بتاريخ ١٧ يونه سنة ٩١٧
 مع ملحقات هذا المبلغ من فوايد ومصاريف
 وبذلك أصبح المدعى معتبراً أنه حل محل حسن
 بك حسني في جميع حقوقه قبل المعلن اليها ولما
 كان باحتساب فوايد مبلغ الـ ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧
 بواقع ٧ في المايه ابتداء من اول يناير سنة ١٩٠٨
 لغاية شهر يونه سنة ١٩١٩ تكون مبلغ ٢٢١٤٣
 قرش وبضمه علي المبلغ المطاوب تكون الجمله ٢٠
 باره و ٤٩٦٥٠ قرشاً لذلك رفع هذه الدعوى طلب
 فيها ائرام المدعى عليهما بأن يدفعوا له بوجه التضامن
 مبلغ ٤٩٦٥٠ قرش مع فوايد مبلغ الـ ٢٠ باره
 و ٢٧٥٠٧ قرشاً بواقع المايه ٧ سنويا ابتداء من اول
 يولييه سنة ٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف وانعاب
 الحمامه بحكم مشمول بالتفاد الموقت وبدون
 كفالة وبمجله التحضير ادخل مرسى يوسف
 عامر حسن بك حسني ضامناً في الدعوى
 وبجاسة المرافعة دفع المدعي عليه الاول بسقوط
 الحق في المطالبة بالدين لانه تجارى والمدعى عليه
 الثاني دفع بسقوط الحق في ضمانته مضى ١٥ سنة
 عليهما

وبتاريخ ٢٨ يونه سنة ١٩٢٠ حكمت
 محكمة مصر المشار اليها حضورياً اولاً برفض
 الدفع الخاص بسقوط الحق في المطالبة بالدين
 المقدم من مرسى يوسف عامر وبالزامه بأن يدفع
 للمدعى مبلغ تسعة واربعين الف وستماية وخمسين
 قرشاً صاعداً ونصف مع الفوائد عن مبلغ سبعة
 وعشرين الف وخمسماية وسبعة ونصف بواقع
 المايه سبعة سنويا من اول يولييه سنة ١٩١٩ لغاية
 السداد مع المصاريف واثنين جنيهاً ثانياً محاماه
 وشمول ذلك بالتفاد الموقت ربلاً كفالة ثانياً
 بقبول الدفع بسقوط الحق اضي الخمس سنوات
 المقدم من الضامن عبد الواحد محمد يسديق
 ورفض دعوى المدعى بالنسبة اليه - فاستأنف
 محمد عبد الله عثمان هذا الحكم بتاريخ ٤ و ١١
 أغسطس سنة ١٩٢٠ طالباً الحكم بقبول استئنافه
 شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
 وبألزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا للمستأنف
 بوجه التضامن والتكافل مبلغ ٢٠ باره ٤٩٦٥٠
 قرش مع فوايد مبلغ ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧ قرش
 بواقع المايه سبعة سنويا من اول يولييه سنة ١٩١٩
 لغاية السداد مع المصاريف وانعاب الحمامه عن
 الدرجتين

وفي أثناء سير هذا الاستئناف توفي المستأنف
 وحلت ورثته محله

وبجاسة ١٧ مايو سنة ١٩٢١ تنازل وكيل

المستأنفين عن المستأنف عليه الاخير. «حسن بك حسنى» والمحكمة صدقت على هذا التنازل وبجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المحددة أخيراً لتظهر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن المستأنفين على طلباته الميئنة بصحيفة الاستئناف والحاضر عن المستأنف عليه الثانى طلب رفض الدعوى بالنسبة اليه ثم أجلت القضية للحكم مع تقديم مذكرات تقديم وكيل المستأنفين مذكرته طلب فيها تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الاول والثاني بالنسبة للمستأنف عليه الثانى والزامه متضامنا مع الاول بمبلغ ٢٠ باره و ٤٩٦٥٠ قرشاً صاعاً مع فوائد بمبلغ ٢٧٥٠٧ قرشاً صاعاً بواقع ٧ في المائة من أول يوليو سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف والانتداب عن الدرجتين

وحيث أن المستأنف غير محق في السبب الاول من اسباب استئنافه الذى يرتكن فيه على ما جاء في بلايول شرحا على المادة ٤٥٥ من القانون المدنى الفرنسى لان هذا الرأى يتعلق مع المادة الواردة بمسأله فطاع مدة سقوط الحق لا التنازل عنه بعد اكتسابه بمضى المدة

وحيث أنه يظهر ان قد فلت على محكمة أول درجه من جهة أخرى أن المستأنف عليه الثانى ليس كفيلا فقط حتى كان يتعاقب عليه هذا الرأى بلا جدال بل هو فضلا عن ذلك ضامن بموجب ضمانة عينيه قدما للمجبل بأن رهن له ثلاثة أفدنة من ملكه بمقتضى عقد تاريخه ١٧ مايو ومسجل في ١١ يوليو سنة ١٩١٣ معترف بوضع السيد وقد أقر فيه بصريح العبارة أنه يقبل في حالة تحويل الدين نقل الضمانة وحق حيازة الارض المرهنة الى الحال اليه وهو ما وقع بالفعل عند ما حول الدائن الاصلي الى

المحكمة

بعد سماع للرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا حيث أن الاستئناف مقبول شكلا وحيث أنه وان يك الاستئناف مرفوعا ضد المستأنف عليها الا أنه لا يترتب لما حكم به ضد المستأنف عليه الاول بل هو موجه في الواقع ضد المستأنف عليه الثانى بعذته كفيلا قد قبل منه الحكم المستأنف الدنع سقوط الحق بمقتضى المادة - ١٩٤ - من

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالناء الحكم المستأنف ورفض الدفع المقدم من الضامن عبد الواحد محمد يندق بسقوط الحق بمطالبتة بعد مضي خمس سنوات وحددت جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ للمناقشة بين الطرفين عن ربيع الثلاثة اقدنة ونصف المرهونة من الضامن تأمينا لسداد الدين مدة الرهن وابتقت الفصل في المصاريف الان هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ و١٩ جهادي الثانية سنة ١٣٤٠

١١٨

اثبات الوراثة - أمام المحاكم المدنية

المادتان ٣٥٥ - ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية الاشهاد الشرعي باثبات الوراثة حجة قاصرة على المشهدين فاذا انكر أحد الخصوم الوراثة أمام المحكمة الشرعية ولم يكن من للشهدين وجب ايقاف الدعوى حتى يقدم مدعي الوراثة حكما شرعيا بها باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة مسترمارشال وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه حسني بك ومحمد بك حلمي عيسى مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

مورث المستأنفين في ١٧ يونيو سنة ١٩١٧ الذي المذكور مع كافة الحقوق المترتبة عليه بما في ذلك الفوائد والملاحقات والرهن بعد محاسبة الدين محاسبة دقيقة

وحيث أن المستأنفين يعتبرون والحالة هذه دائنين للمستأنف عليه الثاني ومرتهين للملكة بموجب رهن حيازي صحيح ومن ثم يكون لهم الحق في أن يتمسكوا بما جاء في ثاني أسباب استئنافهم من أنه ليس للمستأنف عليه الثاني حيال هذا الرهن أن يتمسك ضد بسقوط الدين

وحيث أن التعريف القانوني للرهن يكفي وحده لتأييد هذا الرأي فضلا عن قول النقطة به سواء في مصر (دو هلس فقرة ٢٠ عن الرهن) وفي فرنسا حيث جاء في بلانيول (الجزء الثاني ٢٤٦٢) «لا يسقط الدين طالما بقي الرهن في حيازة الدائن لأن الدين يتركه المرهون بين يدي الدائن يعتبر مقرا ببقاء الدين بطريقة مستمرة»

وحيث فيما يتعلق بالمبلغ الذي يجب الحكم به على المستأنف عليه الثاني هو رفض الدفع المقدم منه أنه يجب ملاحظة أن عقد الرهن قد نص بما تقضي به المبادي القانونية من التزام الدائن بتقديم حساب عن ريع العين المرهونة سيما وأنه يجب الا يغفل هنا أن العين المرهونة بقيت في حيازة الدائن منذ سنة ١٩٠٣

في الاستئناف القيد بالجدول المسمى مرة
 ٣٩٦ سنة ٣٨ قضائية
 المرفوع من ابراهيم علي قصيظ وآخرين
 مستأنفون

ضد

وزارة المالية بصفقتها وارثة للمرحومه
 الست عديله بنت عبد الله الحبشي ثم محمود افندي
 فؤاد والشيخ احمد رضوان مستأنف عليهم
 الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى لمحكمة
 مصر الابتدائية الاهلية قالوا فيها ان المرحومه
 الست فاطمة بنت محمد حمدي كانت مقيمة مع الست
 عديله بنت عبد الله الحبشي زوجة اخيها بالمحلة
 الكبرى وتوفيت هناك وأحصرت اربها شرعا
 قديم بلا شريك وقد تركت فداناً ونصفاً بناحية
 منشأة الديان مركز بني مزار وثمانية عشر
 قيراطاً مشاعاً في منزل كائن بمصر بحارة الشرعاني
 الجواني غمرة ٧ مبنية حدود ومعلم كل ذلك
 بمرضة للدعوى فلذلك يطلبون تثبيت ملكيتهم
 الى الاعيان المذكورة آنفاً مع التسليم والمصاريف
 واتام المحاماه بحكم مشمول بالتنفيذ الموقت
 بلا كفالة. وفي اثناء نظر الدعوى امام المحكمة
 الابتدائية توفيت الست عديله المدعى عليها ولم
 يكن لها وارث فورثتها وزارة المالية وقد
 ادخلت في الدعوى وبمدا سمعت اقوال الطرفين

قضت المحكمة المذكورة آنفاً بتاريخ ٢٣ ديسمبر
 سنة ١٩٢٠ بإيقاف الدعوى حتى يقدم المستأنفون
 اعلاماً شرعياً بصفة نهائية بثبوت وراثتهم في
 وجه المال. فاستأنف المستأنفون هذا القرار
 بتاريخ ١٠ ١٣ ١٥٠ فبراير سنة ١٩٢١ طالبين
 قبول استئنافهم شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار
 المذكور والقضاء برفض طلب الايقاف والاكتفاء
 بالشهاد الشرعي الرقم ٦ مارس سنة ١٩١٨
 لاثبات وراثتهم للتوفاه وإعادة القضية لمحكمة
 أول درجة لاسير فيها بغير ايقاف مع الزام وزارة
 المالية بمصاريف الاستئناف واتام المحاماه

وبجلسه المرافعة صم و كيلهم على هذه
 الطلبات وطلب مندوب المالية تأييد القرار
 المستأنف للاسباب التي قالها كل منهم بالجلسة
 وقال المستأنف عليه الدعي ان لا شأن له في هذه
 الدعوى

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
 الاوراق والمداولات قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً
 وحيث ان المستأنفين يطلبون إلغاء قرار
 الايقاف القاضي بإيقاف الفصل في الدعوى حتى
 يحصل المستأنفون على حكم شرعي ببيان الورثة
 فائلين انهم قدموا اعلاماً شرعياً ببيانهم الاعلام
 الشرعي حجة في حصول الوقاة والوراثة عملاً

بم المادة ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
وحيث ان وزارة المالية تدعى انها واردة
وتتمسك بان الاعلام الشرعى للقسم من
المستأنفين ليس حجة عليها بل الواجب استصدار
حكم شرعى في مواجهتها

وحيث انه للفصل في ذلك يتعين الرجوع
لنص المادة ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
لمعرفة مؤداها وقيمة مفعول الاعلام الشرعى
وحيث انه تبين جليا من مراجعة نص
للادة المذكورة ان مفعولها قاصر على حالة
تحقيق الوفاة والوراثية على الوجه وبموجب الاجر
المبينه في المواد السابقة عليها وهى اجراءات
يتخذها طالب اثبات الوفاة أو الوراثة ومتروك
له بيان الورثة ولا يكون للتحقيق على هذا
الوجه قيمة الا فيما يتعلق بالورثة الحاضرين او
الغائبين الذين يجيبون بالمصادقة فاذا انكسر من
لم يحضر وجب على الطالب ان يرفع دعواه
بالطريق الشرعى (مادة ٣٥٥ - من اللائحة
المذكورة)

١١٩
التضمينات . التكليف بالوفاء
يستثنى من قاعدة (ان التضمينات لا تستحق
الا بعد التكليف الرسمي) حالتان . الاولى اذا نص
القانون على اعفاء المدين منه والثانية اذا اتفق الطرفان
على الاعفاء
قد يكون الاتفاق على الاعفاء صريحا او ضمنيا
عن عدم امكان تنفيذ التعهد الا في وقت معين محدود
كما لو ترك المدين ميمادا الاستئناف بمعنى دون ان يرفعه

وفي القضية - تهتد وزارة الاوقاف بالحصول
من وزارة الاشغال على رخصة وابور لري اطييان
مؤجرة منها ولم تحصل على الرخصة فطالبها المستأجر
بالتعويض وتمسكت وزارة الاوقاف بعدم تكليف
المستأجر لها بذلك رعميا فقررت محكمة الاستئناف
(١) بأن المستأجر معافى من التكليف لضرورة

وحيث ان مفعول هذه المادة قاصر بهذه
الثابة على الورثة المبينين به ومن جهة أخرى
فهو مؤقت من حيث جواز تقضيه بحكم شرعى
فاض بانخراج بعض الورثة وادخال آخرين كما
نص عليه اخر المادة بصريح العبارة
وحيث ان المالية لم تسكن طرفا في الاعلام

وقائع الدعوى

قيام الوزارة بتعمدها في وقت معين وهو زمن الجفاف
(٢) وان التكليف كما يصح أن يكون بورقة علي
يد محضر يصح ان يكون بخطاب

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق
الدعوى والمداولة حسب القانون

من حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أنه تبين من أوراق الدعوى ان

وزارة الاوقاف كان بينها وبين المستأنف منازعات
وقضايا انتهت بالصلح وتحرر عقد اتفاق بينهما
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩١٥

وحيث ان من شروط هذا الاتفاق أن
المستأنف يستأجر منها أطيان وقف احمد رشيد
باشا البالغ مقدارها ٤٧٠ فدان وكسورا لمدة ثلاث

سنوات ابتداءها ١٥ نوفمبر سنة ٩١٥ وغايتها
١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بواقع إيجار الفدان ٨٠٠ م

٦٠٠ وان وزارة الاوقاف تتعهد بعمل اللازم
حالا للحصول على رخصة الوابور المقام عليها

من وزارة الاشغال وتسليمها للمستأجر الذي
تعهد هو أيضا بالاستعداد للتوقيع على عقد الإيجار

والرهن بمجرد الطلب
وحيث أن وزارة الاوقاف لم تقم بتنفيذ

تعهداتها من تاريخ عقد الصلح ولم تحرك ساكنا
الا في أواخر يناير سنة ١٩١٦ وتحصلت من

وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها
وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها

(الحمامة) النص الفرزساوي للمادة ١٢٠ يتفق مع
نص المادة ١١٤٦ من القانون الفرزساوي في التعبير
عن التكليف بلفظه Demeure وهذا يفسر ما ذهب
اليه المحكمة من امكان حصول التكليف بخطاب
بسيط جريا على ما سارت عليه المحاكم الفرزساوية
(راجع تعليقات دالوز على القانون المدنى جزء ٢٠
مادة ١١٣٩ فقرة ٣)

١٠ النص العربي للمادة ١٢٠ فقد عبر بلفظي
(تكليفا رسميا) وهناك فرق ظاهر بين التامين ولما
كان اصل تشريعنا باللغة الفرنسية صح الاخذ برأى
محكمة الاستئناف

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر

بك مستشارين ويوسف صدق افندي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتى
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى

بمرة ٥٩ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من علي باشا فهمي مستأنف

صند
وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها

التكليف المذكور على يد محضر أو يمكن أن يقوم مقامه ورقة أخرى والثانية هل الشرط الذي تقول عنه الوزارة في عقد إيجار النخ حقيقى تمهدها بالحصول على رخصة الوابور حالاً أم لا عن النقطة الاولى

وحيث ان المادة ١٢٠ من القانون المدنى التي ارتكبت عليها محكمة أول درجة تقابلها المادة ١١٤٦ من القانون الفرنسى وهذه قضت على ان لاضرورة للتكليف في حالة ما اذا كان الشئ الذي تمهدين المدين بعمله أو بأعطائه لا يمكن ان يعطى او يعمل ألا في الوقت الذي فوته المدين وحيث أن أغفال ذكر هذه العبارة في المادة ١٢٠ مدنى ماهو الالبدها تمهدها وعدم احتياج النص عليها صريحاً (راجع دوهاس جزء ثانى ص ١٠٥ نبرة ١٩٠)

وحيث أن قاعدة أن التضمينات لا تستحق الالبدها التكليف الرسمى يستثنى منها حالتان الاولى اذا وجد نص في القانون يعنى الدائن منه والثانية عند ما يتفق المتعاقدان على هذا الاعفاء وهذا الاتفاق يكون صريحاً أو ضمناً في المقدم ويكون ضمناً عند عدم إمكان تنفيذ التعهد الا في وقت معين محدود كما لو وكل شخص معامياً في رفع استئناف وترك هذا معياد الاستئناف يعنى بدون ان يرفعه (بودرى لكانترى - كتاب التمهيدات ص ٤١٣)

يناير سنة ١٩١٦ ولم تحصل على اذن ادارة الوابور الا في ١٤ مارس سنة ١٩١٦ ومع ذلك لم تسلمه للمستأنف حسب تمهدها

وحيث ان عدم ادارة الوابور في الوقت اللازم وهو وقت الجفاف الذي يبتدىء من ٢٠ ديسمبر وينتهى في آخر يناير من كل سنة ترتب عليه ضرر الزراعة الشتوي والصيفي وهذا الضرر أثبتته الخبير الذي نددته المحكمة لاثبات الحالة وقدم به تقريره وقدره بمبلغ ٢١١ جنيه وكسور وحيث أنه بناء على ذلك رفع المستأنف هذه الدعوى طالباً بالحكم له بمبلغ ٤٤٥٠ م و ٢٩٤٥ ج فرفضت محكمة أول درجة دعواه ارتكانا على سبب لم تملك به الوزارة وهو عدم تكليف المدعى عليها بالقيام بما تمهدت به تكليفاً رسمياً عملاً بالمادة ١٤٠ من القانون المدنى وعلى ان لاهمية للخطابات والماسعى الشخصية التي يقول أنه قام بها لدى الوزارة لتنفيذ تمهدها المذكور لانه لا يمكن اعتبارها تكليفاً رسمياً

وحيث أن المستأنف عليها تمسكت أمام الاستئناف بهذا الدفع وبأن تمهدها بمقدار الصلح أنفى بشرط آخر جاء في عقد الإيجار الرسمى الذي تحرر في ٢١ فبراير سنة ١٩١٦

وحيث أنه للفصل في هذه القضية يجب البحث في نقطتين الاولى هل التكليف الرسمى واجب في هذه الحالة أم لا وهل لابد أن يكون

وحيث انه في هذه الدعوى لاشك في ان الوقت الذي كان يجب على وزارة الاوقاف الحصول فيه على رخصة الوابور هو وقت الجفاف وقد فوتته دون ان تحصل على الرخصة حسب تعهدها في عقد الصلح فالانذار بمدفوعات الوقت لا فائدة منه وحيث انه مع ذلك فان التكليف كما يصح ان يكون بورقه على يد محضر يصح باى ورقه تقوم مقامه كالخطاب الذي يرسله الدائن الى مدينه (بودوي) لكان ترى تمهيدات ص ٤١١ دوهلس جزء ٢ ص ١٠٧ بيضة ١٩٨ بودولي ص ٩٠)

وحيث أنه ثابت من الخطاب المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٦ للمقدم من المستأنف عليها أن المستأنف طلب من الوزارة من نحو شهرين تصليح الوابور الثابت ليتم تصليحه في مدة الجفاف. ولما لم تبدأ في العمل حرر طلبا كتائيا وجملة تلفرافات في هذا الغرض وانه عند قرب انتهاء الجفاف اضطر للتردد على الوزارة وقسم الهندسة لاستقضاء همتهم لنهو هذه المسألة وحيث أن هذا يقوم مقام التكليف الرسمي الذي يعمل على يد محضر وحيث لما تقدم يكون ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من ان الخطابات لأهمية لها ولا يمكن اعتبارها تكليفا رسميا في غير محله عن النقطة الثانية

وحيث أن عقد الايجار الرسمي جاء فيه ان الاوقاف أجرت لملى فهمي باشا الاطيان بمقتضى قائمة مزاد ومحضر صلح ارفقت صورته مع هذا العقد لتكون شروطه معمولاً بها وليكون جزءا غير منفصل عن عقد الايجار وحيث أن مع هذا النص لا يمكن أن يقال أنه ورد في عقد الايجار شروط ثانوي شروط الصلح وحيث أن الشرط المقتضى عنه أنه يلني الشرط الوارد في عقد الصلح نصه كما يأتي « ان ما يكون موجودا بالارض للمؤجرة من الآلات الرافعة كالوابورات والسواقي وغيرها تكون صيانتها وترميم أو تجديد تددها بمعرفة المستأجر وعلى مصاريفه خاصة ولا يمكن له الرجوع على الوزارة بها مطلقا وهي تشترط صراحة انها ليست مسئولة عن ري الارض ولا مكلفة بشئ يتعلق بحلب المياه اللازمة وحيث أن هذا معناه ان الوزارة بعد ما تحصل على رخصة الوابور وادارته وتسليمها للمستأنف لا تكون بالضرورة مسئولة عن ري الاطيان ولا جلب المياه ولا تنافي بين الشرطين كما ذهبت اليه الوزارة في تفسيرها لهذا الشرط وحيث ان الذى يدل دلالة صريحة على أن تفسير الوزارة في غير محله ما جاء في البند.

٨٠٠ ج ثمانمائة جنيه والمصاريف المناسبة مع
القاصة في أعقاب المحاماة

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين
٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٣ جمادى الثانية
سنة ١٣٤٠ هجرية

١٢٠

التماس . الحكم جنائيا بصحة ورقة قضى
مدنيا بتزويرها

إذا حصل اقرار - بعد الحكم - بتزوير
الاوراق التي ترتب عليها الحكم - او حكم تزويرها
كان ذلك وجها للالتباس . مادة ٣٧٢ فقرة ٣
مرافعات .

أما الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة
للتهم من تهمة التزوير وبصحة الورقة للمطعون فيها
بالتزوير بعد الحكم مدنيا بتزويرها فلا يصلح
وجها للالتباس لعدم النص على هذه الحالة
بالم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى الدرة عطية بك حسنى ومحمد حلمى
عيسى بك مستشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتى

فى الالتباس المقيد بالجدول العمومي نمرة

٦٥٦ سنة ٣٨ قضائية

الخامس من شروط عقد الايجار الذى نص
على أن المستأجر يجب عليه مراعاة ادارة الآلات
والسواق الموجودة بالاطيان فى مواعيد المناوبات
او التصريحات التى تقررها مصلحة الرى
بدون أدنى تعديل ما وان خالف ذلك وترتب
على عمله إيقاف هذه الآلات والسواق فليس
له حق مطالبة الوزارة باعادة ادارتها الى آخره .

فكيف يمكن التوفيق بين هذين الشرطين
وكيف يمكن ادارة الآلات الموجودة بالاطيان
مع عدم الحصول على الرخصة اللازمة لادارتها
وحيث أنه مما تقدم جميعه ترى المحكمة
أن الستأنف عليها قصرت فى القيام بتمهدها
وأنه فى نظير ذلك يجب عليها ان تموض الستأنف
عن الخسارة التى عادت عليه بسبب عملها
هذا

وحيث أن المحكمة ترى ان مبلغ التعويض
المطالب به مبالغ فيه كما ان تقرير الخبير مبالغ
فيه ايضا وتقدر التعويض المطلوب بمبلغ ٨٠٠ ج
ثمانمائة جنيه فقط

وحيث انه بناء على ذلك يتميز إلغاء الحكم
الستأنف والحكم للستأنف بالمبلغ المذكور
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
وبإلزام وزارة الاوقاف بان تدفع للستأنف مبلغ

المرفوع من عبد الجواد افندى زهران
ملتس

من تهمة تزوير المخالصة وقد قضت محكمة
الجنح المستأنفة باعتبار المخالصة صحيحة.

وبمجلس الموافقة طلب وكيل الملتس
التأجيل للتنازل عن التوكيل ولما لم يجبه المحكمة
الى طلبه انسحب فطلب وكيل الملتس منده
رفض الالتماس الاسباب التي قالها بالجلسة.

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان عبد الجواد افندى زهران
التمس اعادة النظر في الحكم الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ القاضي
بالغاء الحكمين المستأنفين وتزوير المخالصة
المطعون فيها بالتزوير وردها وبطلانها وبرفض
دعواه مع الزامه بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش
أتماب محاماه عن المستأنف ورفضت ما غاير
ذلك من الطلبات وبني التماسه على الفقرة الثالثة
من المادة (٣٧٢) من قانون المرافعات القاضية
بجواز الالتماس اذا حصل الاقرار بعد الحكم
بتزوير الادوار التي ترتب عليها الحكم أو
حكم بتزويرها

وحيث انه لم يحصل اقرار بعد الحكم
بتزوير الورقة بل ان الحكم ذاته قضى بتزوير

محمد افندى على يومية
ملتس منده

رفع الملتس هذه الدعوى لمحكمة مصر
الاهلية طلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ
٤٨٧ جنيه و٥٠٠ مليم مع المصاريف والأتعاب
بحكم مشمول بالتفاد المؤقت بلا كفالة وقدم
اثباتا لدعواه مخالصة مؤرخة ١٣ يناير سنة ١٩١٠
طمن فيها محمد افندى على يومية بالتزوير وقدم
ادلته على تزويرها وقد قبلت الادلة وبعد
تحقيقها حكمت المحكمة المذكورة أنفا بتاريخ
١٦ مارس سنة ١٩١٢ برفض دعوى التزوير ثم
بعد اتمام المرافعة في دعوى الموضوع قضت
المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٢
ببراءة ذمته من المبلغ المذكور الى آخر ما جاء
بالحكم المذكور فاستأنف الملتس منده هذا
الحكم كما استأنف حكم دعوى التزوير وبعد
ما ترفع الطرفان قضت هذه المحكمة بتاريخ
٢٨ يناير سنة ١٩١٤ بالغاء الحكمين المذكورين
وبتزوير المخالصة المذكورة أعلاه ثم برفض
دعوى الملتس والزامه بمصاريفها وخمسمائة
قرش أتعاب محاماه ورفضت ما غاير ذلك من
الطلبات فرفع الملتس هذا الالتماس بتاريخ ٨

بعدم اختصاص محكمتي طنطا وبني سويف بنظر
الدعاوى التي تقام على الحكومة وباختصاص المحاكم
الآخري بنظرها لم يكن الغرض منه تغيير قواعد
الاختصاص وجعل هذه المحاكم مختصة بنظر تلك
الدعاوى : مطلقا أى سواء كانت الدعوى شخصية
أو عينية وسواء كان يمثل الحكومة للرفوعة عليه
الدعوى مقبلا بدائرة المحكمة للرفوعة اليها الدعوى
بدائرة محكمة أخرى انما يجب أن تقام الدعاوى
الشخصية على الحكومة أمام المحكمة الكائن
بدائرتها محل إقامة من يمثل الحكومة في القضية
تبعاً لقواعد الاختصاص العامة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة جناب مسر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي

الغزة عطية بك حسني ومحمد حلمي عيسى بك

مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب

الجلسة

اصدوت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٩٩٩ سنة ٣٨ قضائية

للمرفوع من وزارة المواصلات مستأنفة

ضد

محمد افندي حلمي عبده مستأنف عليه

الوقائع

المخالصة المطعون فيها وهي حالة لانتعاق على
الفقرة المذكورة

وحيث يظهر من عريضة الالتماس أن الملتمس

كان قبل ذلك التماس إعادة النظر في الحكم المذكور

ورفض التماسه فرفع هذا الالتماس مرة ثانية

وحيث انه بمقتضى المادة ٣٨٠ - من قانون

المرافعات لا يجوز رفع التماس إعادة النظر في

الحكم القاضي برفض الالتماس

وحيث لما ذكر يكون الالتماس المذكور

مرفوضا ويتعين الحكم بتفريم رافعه بالغرامة

للمنصوص عنها بالمادة (٨٧٣) من قانون المرافعات

وهي اربعمائة قرش صاغ

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الالتماس والزام الملتمس

بمصاريفه واربعمائة قرش صاغ غرامه ومماية

قرش صاغ اتماب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا تحت رئاسة جناب

مسر مارشال وبحضور حضري المعضون السابقين

والكتاب السابق ايضا في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير

سنة ١٩٢٢ الموافق اول رجب سنة ١٣٤٠

١٢١

اختصاص. الدعوى الشخصية على الحكومة

للمادة ٣٤ مرافعات

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

المحكمة

غير مختصة بنظرها طبقا للمادة ٣٤ من قانون

المرافعات

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمدونة قانونا

وحيث أنه مع عدم اختصاص محكمة قنا

بنظر الدعوى فإنها نظرتها وحكمت في موضوعها

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وبما أن الدعوى صالحة للحكم فيها فترى محكمة

(عن الدفع الفرعى بعدم اختصاص محكمة قنا)

الاستئناف وجوب طلب الدعوى والحكم

حيث انه يتضح جليا من مراجعة نص

في موضوعها عملا بالمادة ٣٧١ من قانون المرافعات

الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

فلهذه الاسباب

انه لم يكن غرض الشارع المساس بقواعد

حكمت المحكمة حضوريا بقبول

الاختصاص العام او تعديل المادة ٣٤ من

الاستئناف شكلا وبالنسبة للحكم المستأنف

قانون المرافعات فيما يختص بالدعوى التى ترفع

فيما يختص بالدفع الفرعى وبعدم اختصاص محكمة

على الحكومة بل كان الغرض منه فقط توسيع

قنا بنظر الدعوى وفي الموضوع قررت بنظرها

دائرة اختصاص محكمة مصر فيما يتعلق بالدعوى

امام محكمة الاستئناف وحددت لذلك جلسة

للشار إليها وجعلها شاملة لدائرة اختصاص

١٨ ابريل سنة ١٩٢٢

محكمة طنطا وبني سويف وذلك واضمح بالمادة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة

الرابعة منها اذ انها اشارت الى المحاكم التى أصبحت

في يوم الثلاثاء ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٢

غير مختصة بموجب الامر العالى المذكور

رجب سنة ١٣٤٠

وحيث ان محكمة اول درجة اخطأت اذن

باعتبارها ان ذكرى ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ قد

خولها اختصاصا لم يكن لها من قبل فيجب

الرجوع الى القانون العادى العام لمعرفة ما اذا

كانت محكمة قنا مختصة ام لا

وحيث ان الدعوى الحالية هى من دعاوى

الحقوق الشخصية ويجب ان ترفع امام المحكمة

السكان في دائرة اختصاصها محل المدعى عليه

اي امام محكمة مصر ولذا تكون محكمة قنا

١٢٢

بيع - تعيين للمبيع - المعاينة

البيع بعربون. البيع بشرط جزائى

يكفي لتعيين الارض المبيعة ذكر الناحية والمحوض

ورقم القطعة دون بيان حدود الارض

ليست معاينة العين للمبيع بمعرفة المقرئ بنفسه

او بواسطة شرط لصحة البيع طالما أن هذه المعاينة

كانت ممكنة بتعيين المين في العقد

اذا دفع المقرئ جزء من الثمن وشرط في عقد

ضد

أبراهيم بك فهمي وصاحب العزة بدرخان
بك علي ومحمد بك حلمي عيسى والخواجه نيكاتا
مانولي زيكلس الوكيل المفوض عن الخواجه
نيكاتا زيكلس وعبد الحميد افند ابوجازيه

الوقائع

.....
.....
.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
علي اوراق القضية والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول لان شكلا

عن استئناف السيدتين

وحيث ان العقد العرفي المؤرخ ٢٠ فبراير
سنة ١٩٢٠ التي تطلب السيدتان منيره ونظله
هاتم تنفيذه علي الشارين ابراهيم بك فهمي
وبدرخان بك علي بالزام المذكورين ببقية
التمن لا يعتبر وعدا بالبيع بل بيما صريحا باننا
لم يشترط لتفاد مفعوله بين الطرفين تحرير العقد
الرسمي بعد ذلك كالتمتع بل كل المقصود من تمام
هذا العقد انما هو اثبات انتقال الملكية بالنسبة
للغير كما قد تم ذلك فعلا بالنسبة للطرفين بمفعول
العقد العرفي وحده

وحيث انه يدل علي هذا دلالة لا نزاع فيها
صدور العقد من طرفين والعبوات الصريحة

٥٣٥

البيع أن تأخيريه في دفع الباقي يجعل البيع مفسوخا
ويسقط حقه فيما دفع من الثمن اعتبر ذلك شرطا
جزائيا للبائع الخيار بين قبول التمسح والاكتفاء
بما قبض تمويضا عنه أو مطلب تنفيذ البيع ومطالبته
الفترة بباقي الثمن

ولا يعتبر هذا الشرط بيعا بربون يحق فيه
للمشتري المدول عن الشراء في مقابل تركه مادفعه
من معجل الثمن لان البيع بربون حالة استثنائية
يجب النص عليها صراحة ولان الاصل في البيع
بربون أن يكون المدول حقا للمتأقدين لا حقا
للمشتري وحده

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة ابوبكر يحيى باشا وبحضور جناب مسيو

سودان وحضرة صاحب العزة علي حسين بك

مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الاتي

في الاستئنافين المقيدتين بالجدول المسمى

بنمرة ٥٣٢ و ١٠٢٢٢ سنة ٣٨ قضاياه

المرفوع اولهما من ابراهيم بك فهمي

ضد

السيدتين منيره هاتم ونازلي هاتم كريمتي

المرحوم محمد بك رستم وحضرة صاحب العزة

محمد حلمي عيسى بك

والمرفوع ثانيهما من السيدتين منيره هاتم

ونازلي هاتم المذكورتين

الواردة به التي لا تحتل اللبس والمراسلات التي تبودلت بين الطرفين وكذا بقية الظروف التي احاطت بالمفاوضات وإبرام العقد

وحيث انه مما يجدر ملاحظته هو ان العقد

وان اشتمل على الزام تبني من جانب البائعتين بتحديد الالف فدان للمبيعة على الشيوخ الا انه مشروط فيه بصراحة من البائعتين على المشتريين اللذين قبلوا بذلك ان البيع لا يقع على ارض مفروزة بل على الالف فدان شائعة في الالف والثلاثمائة كما ذكر صراحة بالعقد وعلى ذلك يكفي لتعين المبيع به ذكر الناحية والجهة والحوض ورقم القطعة دون ان يكون هناك محل لطلب المزيد لاسيما في هذه القضية بالذات حيث يجب ان لا يغرب عن الذهن ماسلم به المشتريان في مذكرتهما الاستثنائية من انهما اطعما بنفسيهما او بواسطة مدوب عنهما على مستندات الملكية ومنها حجة تمليك رستم بك الواردة بها الحدود بالتفصيل التام وأوراد المال الجارى دفعه عن الارض

وحيث ان العقد قد اشتمل فضلا عن ذلك على بيان جلي لا غم الاوصاف المميزة للشيء المبيع بان ورد به ان الارض لا تززع لانها تحتاج الى الاستصلاح ووسائل الري.

وحيث أنه متى كان الامر كذلك وبفرض عدم معاينة المشتريين للارض بنفسيهما أو بالواسطة وهو أمر بعيد الاحتمال لصدور فكرة الشراء

حال
وحيث أنه متى كان الامر كذلك وبفرض عدم معاينة المشتريين للارض بنفسيهما أو بالواسطة وهو أمر بعيد الاحتمال لصدور فكرة الشراء من جانبها فان المعاينة المنصوص عنها في المادة (٢٥٢) من القانون المدني كانت ممكنة وبناء على ذلك يكون البيع الذي أبرم ييما صحيحا على كل حال

وحيث لم يبق أذن سوى بحث المسألة من وجهة نظر الحكم المستأنف لمعرفة ما اذا كان هذا الحكم قد اصاب في رفض دعوى المستأنفين بناء على ان المشتريين الحق في المدول عن الشراء بناء اذا أرادوا بشرط خسران مبلغ الاثني جنيه الذي دفعاه على سبيل العيوب عملا بنصر المادة ١٥٩٠ من القانون الفرنسي المدني الذي جرت عليه أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية في مسألة العيوب بمعنى هذه الكلمة الصحيح وحيث أنه يجب التمييز كما ذكر بلائيول (جزء ثاني فقرة ١٣٩٠) بين المبالغ المدفوعة على الحساب أي التي تحسب من الثمن ولا يترتب على تأجيلها جواز المدول عن الصفقة وبين العيوب بالمعنى الصحيح المقصود من هذه الكلمة

وهذا التمييز الجوهرى لا مفر منه حتى في حالة ما اذا استعملت كلمة العربون خطأ وخلافا لماهية العقد واردة الطرفين المتعاقدين الحقيقية وحيث أنه تلقا ما اشتملت عليه المادة الثانية من عقد البيع من البيانات الجلية الخاصة بالاتفاق الصريح النهائي على مسئلة الثمن لا يمكن أن يبقى ثمة شك في أن مبلغ الالني جنبه المعترف في العقد باستلامه انما دفع على الحساب خصما من جملة الثمن البالغ قدره ٢٥٠٠٠ جنيه مصرى سيما ولم يرد في العقد ذكر ما اكلمة العربون أو اشارة الى احتمال الفسخ وحيث أنه جاء ذكر العربون حقيقة في المادة الثالثة حيث تقرر صراحة سقوط حق المشترين في مبلغ الالني جنبه في حالة فسخ البيع لعدم سداد بقية الثمن وتوقيع العقد النهائي غير أنه يجب أن يراعى ان هذه المادة قد ورد بها قبل ذلك نص صريح خاص من البائعين الى المشترين بالبدن مباشرة جميع الاعمال اللازمة في الحال مقابل المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من عدم احقية المشترين في حالة فسخ العقد بفسلها في المطالبة بشئ من للصايف التي يتعملانها في القيام بتلك الاعمال التي تصبح ملكا للبائعين بدون عرض وبدون التزامها برب مبلغ الالني جنبه

وحيث أن اقتران ذلك الشرط بالنص صريح

الخاص الذي اجازته البائعتان وترتب بموجبه مسئولية خطيرة على المشترين في حالة معينة بالدقة وهي أن يكون هما اللذان أخلا بالشرط يجعل الشرط المذكور عبارة عن شرط جزائى أخذ على الشارين ضمانا لقيامهما بتمهدهما ولا يمكن مطلقا رغما عن استعمال كلمة عربون استعمالا خطأ أن يكون دليلا على رغبة الطرفين في اعطاء المشترين ذلك الحق الفاحش الاستثنائى حق العدول عن الالتزام متى أراد المقابل ترك المبلغ المدفوع وحيث في الواقع ونفس الامر ان للبائع وحده الخيار بمقتضى احكام القانون العام التى نص عليها في المادة (٣٣٢) مدنى ان يطالب برب الثمن او فسخ العقد في حالة عدم دفع الثمن وقد اجمعت احكام المحاكم على انفراد بهذا الحق حتى ولو اشترط في العقد الفسخ بمجرد عدم السداد بل واجمعت المحاكم في حالة اختيار البائع لطلب الثمن على عدم قبول تمسك المشتري بشرط الفسخ المنصوص عليه في العقد تخلصا من دفع الثمن فيستدل من ذلك على ان البيع المدفوع فيه عربون والذي يكون للشاري بمقتضاه الحق الاستثنائى في العدول عن الشراء بدون دفع مغالفة من البائع انما يعتبر عملا استثنائيا مخالفا لنصوص القانون العام بحيث يتعين على المشتري الذى

وحيث أنه جاء ذكر العربون حقيقة في المادة الثالثة حيث تقرر صراحة سقوط حق المشترين في مبلغ الالني جنبه في حالة فسخ البيع لعدم سداد بقية الثمن وتوقيع العقد النهائي غير أنه يجب أن يراعى ان هذه المادة قد ورد بها قبل ذلك نص صريح خاص من البائعين الى المشترين بالبدن مباشرة جميع الاعمال اللازمة في الحال مقابل المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من عدم احقية المشترين في حالة فسخ العقد بفسلها في المطالبة بشئ من للصايف التي يتعملانها في القيام بتلك الاعمال التي تصبح ملكا للبائعين بدون عرض وبدون التزامها برب مبلغ الالني جنبه

وحيث أن اقتران ذلك الشرط بالنص صريح

يريد التمسك بمحصله ان يثبت وجوده بصرف
النظر عن كل ايضاح آخر
وحيث من جهة اخرى ان البيع بالعربون
هو في جوهره بيع يحتفظ فيه الطرفان
المتعاقدان بحق العدول الاختيارى المحض بدون
حاجة الى اثبات وقوع مخالفة من الجانب الآخر
وذلك في مقابل ترك العربون اذا كان العدول
من جانب المشتري ورد العربون مع مبلغ مماثل
له اذا كان العدول من جانب البائع وهذا
الشرط المزدوج لا حاجة لاثباته كتابة لانه
جوهر للفكرة القانونية للبيع بالعربون غير انه
بمجرد اثباته كتابة في العقد يشترط تعيينه
وذكر حالته بالتام لكي يثبت اتحاد ارادة
الطرفين على النقط التي اوتأيا ذكرها صراحة
بحيث ان استعمال اى تعبير آخر ولا سيما
التعبير الذى استعمل في العقد موضوع النزاع
والذى لا يربط الا أحد الطرفين فقط يدل
موضوع على انها انما قصدت شيئا اخر خلاف
البيع بالعربون وهو ما يتضح حقيقة على
الاخص من ملاحظة ماورد بالمقدم من الاشارة
الى مخالفة المشتري او تقصيره في تعهداته وهي
مسائل لا تدخل ضمن اشتراطات البيع
بالعربون الذى من اهم مميزاته شرط الفسخ
المزدوج بمحض رغبة أحد الطرفين المتعاقدين

وحيث انه ليس في الامكان اذن تفسير
قصد المتعاقدين بحسب نصوص العقد بغير
الرغبة في تأييد احكام القانون العام وتأكيد
حق البائع في حالة اخلال المشتري بالشروط
في الخيارين طلب تنفيذ العقد أو فسخه مع تمتع
البائع فضلا عن ذلك بالشرط الجزائى المزدوج
المخصوص عنه عند المشتري في حالة اختيار
البائع للفسخ وهو خسارة المبلغ المدفوع من
الشارين على الحساب مع المصاريف التي
يتكبدونها فيما يكونان قد انشأاه من الاعمال
وحيث بناء على هذه الاعتبارات السالفة
ينتفي القول بأن المبلغ المدفوع عربون كما
يستدل على ذلك من نص العقد والقرينة
المستفادة منه وعدم وجود دليل ينفيها لان
المشتريين المزمين بهذا الدليل لم يقدماه وكذلك
مما تبين من التحليل السابق لنية المتعاقدين
ويكون للبائنتين بهما من حق الخيارين الفسخ
أو التمسك بالعقد بالمطالبة بسداد بقية
التمن

وحيث ان محكمة أول درجة قد اخطأت
والحالة هذه في رفض هذا الطلب الاصلى
بحكمها الرقم ١٢ مايو سنة ١٩٢١ وتضمن الحكم
قبوله وقبول الطلبات التبعية الخاصة
بالحجوزات

عن استئناف ابراهيم بك فني

في مقابل خسارة مبلغ معين

حيث انه ما دام قاضى الامور المستعجلة المستأنف عليهم وجعله حجرا تنفيذا
قد حكم في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٠ بالفاء أمر
الحجز الصادر في ١٢ منه محملا بنص المادة
١٣٢ مرافعات فان هذا الحكم يمكن طرحه
عملا بالمادة - ١٣٠ - على المحكمة نفسها
شأنه في ذلك شأن كافة القرارات التي تصدر
من قاضى الامور المستعجلة

وحيث ان الحكم المطعون فيه مبني
على اسباب صحيحة وجيبة ترى المحكمة الاخذ
بها اذ ان الحجز لم يطلب في الواقع للمحافظة
على حقوق لا قيمة لها بل على حقوق مرتبة
كما سبق القول على عقد بيع حقيقي رابسط
للطرفين وبناء على ذلك بتعين تأييد الحكم
المستأنف الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وتبني الحجز لدى الغير المتنازع فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا
وموضوعا أولا - بالفاء الحكم الصادر في ١٢
مايو سنة ١٩٢١ وبالزام ابراهيم بك قهبي وبدرخان
بك على بأن يدفعوا للمستأنفين مبلغ ٣٣٠٠٠
جنيه ثلاثة وعشرون الف جنيها مصريا يدفع
منه الاول ١٢٢٥٠ جنيه سبعة عشر الف جنيها
وفاتى وخمسين جنيها مصريا والثاني ٥٧٥٠
خمس ألف وسبعماية وخمسين جنيها مصريا
وتبني الحجز التحفظى الواقع تحت يد باقى

المستأنف عليهم وجعله حجرا تنفيذا
ثانيا تأييد الحكم الصادر في ٣٠ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ عن الحجز الصادر به
ثالثا الزام المستأنف عليها الاول والثاني
بالمصاريف عن الدرجتين بما فيها الف قرش
انجاب محاماه عن الدرجتين كل بنسبة ما حكم
به عليه ورفضت ما خالف ذلك من الكليات
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
للمقدمة في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
للوافق أول رجب ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور جناب مستر هل
وحضرة على حسن بك مستشارين ومحمد فهمي احمد
افندى كاتب الجلسة
أما جناب ميمو سودان المستشار الذى جمع
الرافعة وحضر للداولة امضى على مسودة الحكم

١٢٣

استئناف - قيده في الثمانية ايام اتخاذ عمل مختار

بغير رضاه صاحب المحل

المادتان ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات

المادة ٥١٢ مدنى

رفع شخص استئناف واتخذ فيه محلا مختارا
مكتب احد المحامين عملا بنص المادة ٣٦٤ مرافعات
انذر المستأنف عليه بعد ذلك للمستأنف بمحله
المختار وكلقه بقبض استئنافه في ثمانية ايام عملا بنص
المادة ٣٦٣ مرافعات . فرفض صاحب المحل المختار
استلام الاعلان بحجة انه ليس وكيله عن المستأنف
فهل يتعين على المستأنف ان يعلن الانذار بقلم كتاب
المحكمة طبقا لنص المادة ٣٦٤ مرافعات على اعتبار ان
المستأنف لم يتخذ له محلا مختارا - اوالى حاكم البلد طبقا

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث ان المستأنف عليهم دفعوا فرعياً
باعتبار الاستئناف كان لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣
من قانون المرافعات لانهم اعلنوا للمستأنف
بقيد استئنافه في ميماد ثمانية ايام وهو لم يقيد فيه
وحيث ان المستأنف طلب رفض الدفع
الفرعي مرتكناً على بطلان الاعلان لانه مع
امتناع المحل المختار من استلامه كان يجب على
المستأنف عليهم ان يعلنوه الى حاكم البلده لا
الى قلم الكتاب عملاً بالمادة ٧ من قانون المرافعات
وحيث ان المحكمة امرت بضم الدفع
الفرعي على الموضوع وامرت الخصوم بالتكلم
فيه .

وحيث ان المستأنف ذكر في ورقة استئنافه
الملة للمستأنف عليهم في ٢٦ مايو سنة ١٩٢١
انه اتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب محمد افندي
ابو الخير الهامي لدى محكمة الاستئناف
وحيث ان المستأنف عليهم اعلنوا الانذار
للمذكور للمستأنف في المحل الذي اختاره وذكره
في ورقة استئنافه باعتقاده انه هو محله المختار
وحيث تبين من صيغة اعلان الانذار
المحكى عنه ان المحضر لما توجه الى المحل المختار
لاعلان المستأنف أجاب وكيل الهامي بان

نص المادة ٧ مرافعات على اعتبار ان المستأنف امتنع
عن استلام الاعلان
قلت محكمة الاستئناف بالرأى الاول لان
اتخاذ المحل المختار توكيل من المستأنف لصاحب المحل
في استلام الاعلانات وهذا التوكيل لا يتم الا بقبول
الوكيل وما دام هذا قد رفض التوكيل فلا توكيل
وكأن المستأنف لم يتخذ محلاً مختاراً اصلاً .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مسر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى المزمه عطيه حسنى بك ومحمد حلمي عيسى
بك مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلى
كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي مرة
في ٩٢٥ سنة ٣٨ قضائيه
الرفوع من المعلم حسين على الما قول
مستأنف

ضد

محمد افندي صادق والستات صديقه
وتوحيده ومن معهم مستأنف عليهم
الوقائع

.
.

المكتب لا يعلم بالاستئناف ولم يتخذ هذا المكتب محلاً مختاراً للمستأنف فاعلن المستأنف بقلم الكتاب

وحيث أن النقطة الواجب البحث فيها الآن هي هل مجرد ذكر المحل المختار بمعرفة المستأنف في ورقة الاستئناف يكفي لاعتباره

محلاً مختاراً حسب القانون ولو لم يقبل صاحبه هذا الاختيار

وحيث أنه قد نص بالمادة ٣٦٤ من قانون اللرافعات أنه يجب على طالب الاستئناف ان يبين في ورقة الاستئناف محلاً له في البلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف والافصح اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها بقلم كتاب المحكمة

وحيث ان الفرض من اختيار المحل انما هو لتسهيل اعلان الاوراق واستلامها بالسرعة وهو نتيجة توكيل من المعلن الى صاحب المحل الذي تعلن فيه الاوراق بناء على طلبه

وحيث ان التوكيل هو عقد يؤذن فيه الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم المقدم الا بقبول الوكيل عملاً بالمادة (٥١٢) من القانون المدني

وحيث ان اختيار المحل ينتج من جهة علاقة بين الخصم الذي تعلن الاوراق بناء على طلبه وبين من اختار ذلك المحل ومن جهة اخرى ينتج علاقة ثانية بين من اختار المحل وبين

صاحبه فالعلاقة الاولى لا تنفصم لانه يستوى عند من تعلن له الاوراق ان يستلمها من أي محل يختار لذلك بخلاف العلاقة الثانية فانها علاقة توكيل يصح الرجوع فيه ولا يتم الا بالقبول كما تقدم (راجع لوران جزء ٢ نونه ١١٣ صحيفة ١٤٢)

وحيث نبين ان مكتب محمد افندي ابوالخير انكر بلسان احد عماله توكيله عن المستأنف وانه لم يتخذ محلاً مختاراً للمستأنف الذي لم يقدم اقل دليل يثبت هذا الاختيار فيعتبر المستأنف كانه لم يكن قد اتخذ محلاً مختاراً بالبلدة الكائنة بها محكمة الاستئناف وحيث ان يكون اعلان ذلك الانذار بقلم الكتاب اعلاناً صحيحاً

وحيث انه مع اعلان المستأنف بقيد استئنافه في مدة الثمانية ايام من تاريخ الاعلان فانه لم يقيد الا بمدققات ذلك اليعاد فيعتبر هذا الاستئناف كانه لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات ولا لزوم اذن للبحث في موضوع الاستئناف

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بإعتبار الاستئناف كان لم يكن والزم المستأنف بالمصاريف وبدون اعاب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلني المنعقد في يوم الثلاثاء ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٢ رجب سنة ١٣٤٠ هجرية

١٢٤

فطومه بنت محمد خليل (٣) ابو العيين افندى

هبة المنقول . عقد عرفي . تسليم الموهوب عبد الفتاح

المادة ٤٩ مدني موضوع الدعوى

اذا كان الموهوب منقولاً وكان صريح نص
المقد يفيده الهبة فلا يجوز اعتباره وصية لمجرد بقاء
الموهوب في حوزة الواهب . وانما يعتبر هبة باطلة
قانوناً اذا كان المقد عرفياً ولم يسلم الموهوب وقت
الهبة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

ورق الدعوى والمداولة قانوناً

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

من حيث ان الاستئناف المرفوع في القضية

نمرة ١١٤٨ سنة ٣٨ قضائية من وزارة المالية

مرتبط بنفس الاستئناف المرفوع من ابو العيين

افندى عبد الفتاح في القضية نمرة ١١٦١ سنة

٣٨ قضائية لانهما عن حكم واحد فيجب منهما

علي بعضهما والفصل فيها بحكم واحد

وحيث ان هذين الاستئنافين حازا اشكلهما

القانوني

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات المستر

كالوني وعلى سالم بك مستشارين وحسين افندى

كامل كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئنافين المقيدين بالجدول العمومي

نمرة ١١٤٧ و ١١٦١ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع اولهما من ابو العيين افندى

عبد الفتاح

ضد

(١) الشيخ محمود ايوب (٢) الست فطومه

بنت محمد خليل (٣) مديرية المنوفية

والمرفوع ثانيهما من وزارة المالية

ضد

(١) الشيخ الشيخ محمود ايوب (٢) الست

وحيث انه ثابت من المقد المذكور أن

الست عيده عبد الله أفتر بأنها تنازلت أو سقطت

وملكت واعطت وسلمت جميع الاشياء

المذكورة به الي الشيخ محمود ايوب وانها علمت

وحيث أنه بناء على ذلك يصحح الشيخ محمود ايوب غير محقق فيما طلب بناء على عقد هبة لم يتنفذ بالتسليم ويجب إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه والزامه بجميع المصاريف

لذلك

حكمت المحكمة غايبا بالنسبة إلى فطومة محمد وحضوريا بالنسبة لباقي الخصوم بضم القضية عمرة ١١٦١ سنة ٣٨ قضاياه على القضية عمرة ١١٦١ سنة ٣٨ قضاياه وبقول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشيخ محمود ايوب وإلزامه بالمصاريف ومائة قرش صاغ انساب عما نام لكل طرف من المستأنفين

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم السبت ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢

١٢٥

وقف . اجارة تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ناظر مستحق وحيد للوقف .

المادة ٣٦٤ مدني

» ٢٧٣ اوقاف

إذا شرط الواقف عدم تأجير اعيان الوقف مدة تزيد عن ثلاث سنوات فليس لناظر الوقف مخالفة شرطه ولو كان المستحق الوحيد للوقف - وذلك طبقا لنص المادة ٢٧٣ من قانون العدل والانصاف بل ولنص المادة ٣٦٤ من القانون المدني التي تحرم على الوصي او الولى الشرعي التأجير مدة تزيد عن ثلاث سنوات

بنلك وهي بالصحة بإعجاب منها وقبول من الشيخ محمود وانها أصبحت لا تستحق قبله اى شئ في هذه المنقولات التي هي من حقه خاصة وقد وقعت على هذا العقد بامضاءها وتصدق على هذه الامضاء بمحكمة شيين السكوم الشرعية في نفس يوم تحريره

وحيث ان هذا العقد في صيغته الصريحة تملك بنير مقابل فهو هبة لاشك فيها ومجرد استمرار الشئ الموهوب في حيازة الواهب لا يغير ماهية العقد وينقله من هبة عريضة لانه لم يأت به ذكر للإبضاء والتملك بعد وفاة الوصي فلا يجوز حينئذ تغير حقيقة العقد الصريحة من هبة الى وصية كما يدعى الشيخ محمود ايوب وحيث انه مني تبين من صرح العقد انه هبة في منقول وجب البحث في نفاذها من عدمه وحيث ان المنقولات الموهوبة بالمقد سبب الدعوى لم تسلم من الواهب الى الموهوب له بل بقيت في حوزة الواهبة حتى وفاتها وحيث انه جاء بالمادة ٤٩ من القانون المدني انه تعتبر الهبة في الاموال المنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالتمتع من الواهب واستلامها من الموهوب له وبناء على عدم حصول التسليم في المنقولات للموهوبه تصبح الهبة غير صحيحة ويمدعقدها كأن لم يكن

لا تؤثر أيضاً لأباجر النخل فخالف هذه الشروط
مصطفى أفندي مختار الذي حجب عليها بعد هاأذ
أجرها للمستأنف لمدة تنتهي في سنة ١٩٢٠ ثم
أجرها له مدة أخرى في سنة ١٩٢٣ وبأباجر أقل
من أباجر النخل فلذلك نلتبس الحكم بفسخ
عقد الأباجر الموزع ١٢ مارس سنة ١٩١٨ مع
الزام خصمها بالمصاريف وفي أثناء سير الدعوى
أدخل فيها مختار بك خيري طبو زاده بصفته
خصم ثالث في الدعوى وبعد ذلك تنازلت
المستأنف عليها عن مخاصمته لأنه كان ناظراً
على الوف: زالت صفته وعارض المستأنف
في هذا النزول وبعد أعام المرافعة في الدعوى
قضت المحكمة المذكورة آفتاب تاريخ ٢٧ يونيه
سنة ١٩٢١ بفصل دعوى الضمان المقام من
المستأنف ضد مختار بك خيري وفسخ عقد
الأباجر الصادر من مجبور المستأنف عليها الى
المستأنف الرقم ١٢ مارس سنة ١٩١٨ مع الزامه
بالمصاريف ومبلغ ستماية قرش انساب محاماه
فاستأنفه المستأنف بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١
طالباً بقبول استئنافه شكلاً وفي موضوعه بالغاء
الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوى مع
الزام راضها بالمصاريف والانساب عن الدرجتين
وبجلسة المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات
وزاد عليها عدم قبول الدعوى لانها مرفوعة
من غير ذي صفة للاسباب التي قالها بالجلسة

بسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزة عطية حسنى بك ومحمد بك حليمي
عيسى مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلى
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
بنمرة ١٠٠٤ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من عبد الحليم افندي حمدى
الغرابوي مستأنف

ضد

الست وجيده هاتم مراد بصفتها بيمه على
مصطفى افندي مختار وناظرة على وقفه ايضاً
مستأنف عليها

الوقائع

رفضت المستأنف عليها بصفتها هذه الدعوى
لمحكمة بنى سوف الاهلية قالت فيها أن والد
مجبورها أوقف على ولده المذكور ٣٨ و٦٤ فدان
أطياناً كائنة بزملم ناحية داقوق مركزه لوط
واشترط الواقف شروطاً منها عدم تأجيرها لمدة
أكثر من ثلاث سنوات وان لا تؤثر مدة أخرى
الا في آخر سنة من سننى الأجاره القائمة وان

وطلب وكيل المستأنف عليها تأييد الحكم
المستأنف لاسبابه وللاسباب التي ذكرها بالجلسة
المهكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن نقطة النزاع بين الطرفين تنحصر

في هل لمصطفى بك مختار طبوزاده بصفته
المستحق الوحيد في نصف الاربعة والسنتين فدانا
وكسورا المذكورة الحق في أن يؤجرها لاكثر

من ثلاث سنوات وهل للتبر عليه صفة في طلب
قضى الاجارة الثانية التي باشرها المحجور عليه
قبل الحجر

وحيث ثبت من حجة الايقاف الشرعية
المقدمة في الدعوى ان مختار بك طبوزاده
أوقف على ابنه مصطفى بك طبوزاده اربعة

وسين فدانا وثلاثة قراريط ينتفع بها واذنه
بتأجيرها بشرط ان تكون الاجارة من سنة
الى ثلاث سنوات

وحيث ان الوافق قد جعل اخيرا النظر
على الاربعة والسنتين فدانا المذكورة الى الست
وجيده هاتم مراد من يوم تحرير الاشهاد الشرعي

القاضي بذلك كما ثبتت ذلك من الاشهاد المذكور
المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢١

وحيث ان الناظره المذكورة قد صححت

صفحتها اثناء نظر الدوى امام محكمة أول درجة
وطلبت بصفحتها هذه ابطال عقد الايجار الثاني
لان مجموع المقدست سنوات

وحيث انه قد نص بالمادة ٢٧٣ - من
قانون العدل والانصاف انه يراعى شرط الواقف
في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة

المتبع شرطه وليس للمتولى مخالفته

وحيث ان مصطفى بك طبوزاده ولو
أنه المستحق الوحيد في وقف الاطيان المذكوره
الا انه يجب عليه مراعاة للصالح العام ان ينفذ شرط

الواقف فان خالته فظناظر الحق في طلب بطلان
الاجارة التي تجاوزت مدتها الثلاث سنوات

وحيث ان السيدة وجيده هاتم بصفتها
ناظره اخيرا على الوقف يحق لها طلب بطلان
الاجارة المذكورة

وحيث مع ذلك فانه لا مانع من السيدة
وجيده هاتم بصفتها قيمة على مصطفى بك
طبوزاده في ان تطلب تخفيض مدة الاجارة

التي باشرها محجورها الى ثلاث سنين عملا بالفقرة
الثانية من المادة ٣٩٤ من القانون المدني القاضية
بان الايجار المقود من وصى أوولى شرعي

لا يجوز ان يكون الا لمدة ثلاث سنين

وحيث لما ذكر وللاسباب الواردة بالحكم
المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتمين
تأييده

فلهذه الاسباب

المرفوع من الشيخ عبد الحميد حمادة نده
الذي لم يحضر بالجلسة

صند

محمد حمادة نده

وقائع الدعوى

رفع الشيخ عبد الحميد حمادة نده هذه
الدعوى امام محكمة الاسكندرية الابتدائية
الاهلية ضد محمد حمادة نده وطلب للاسباب
المبينة بعريضة دعواه الحكم بتثبيت ملكيته
الى ١٦ س ٢٣ ط ٩ ف اطينا وسبعة قرارىط
من ٢٤ ط مشاعا في العقار المبين حدود ومعالم
ذلك بعريضة الدعوى وعدم منازعة المدعى
عليه له فيها مع الزامه بالمصاريف والانتساب
والنفاذ وبعد المرافعة في هذه القضية حكمت

المحكمة للشار اليها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢١
حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بالحالة
الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ماتدون
باسباب هذا الحكم وابقت الفصل في المصاريف
فاستأنف الشيخ عبد الحميد حمادة هذا الحكم
بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ طابا بالغاءه وبان لاجل
للتحقيق وثبوت ملكية المستأنف الى ١٦ س
و٢٣ ط و٩ فدان الموضوعة الحدود والمعالم بعريضة
الدعوى ومنع التعرض والتشويش الحاصل من
المستأنف عليه مع لزامه بالمصاريف والانتساب
عن الدرجتين .

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف
وازام المستأنف بالمصاريف و ٤٠٠ قرش انجاب
محاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة متر
مارشال وبحضور حضرات اعضاء الهيئة المتقدمة في
يوم الثلاثاء ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٩
رجب سنة ١٣٤٠ هجرية

١٢٦

هديم الاهلية . المحكوم عليه بعقوبة جنائية
للادة ٢٥ عقوبات

تعتبر المعارضة المرفوعة من محكوم عليه بعقوبة
جنائية باطلا لرفعها من عديم الاهلية طبقا لنص للادة
٢٥ عقوبات

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة أبو بكر يحيى باشا وبحضور جناب
مستر هل وحضرة صاحب العزة على حسين
بك مستشارين ومحمد فهمى احمد افندى كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في المعارضة المقيده بالجدول العمومى بتمرة
٨١٧ سنة ٣٨ قضائه

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٢١ المحددة
أخيرا انظر هذا الاستئناف لم يحضر المستأنف
والحاضر عن المستأنف عليه طلب تأييد الحكم
المستأنف فقضت هذه المحكمة بتاريخ أول ديسمبر
المذكور في غيبة المستأنف عليه بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا بتأييد الحكم المستأنف وإلزام
المستأنف بالمصاريف

فعارض المستأنف في هذا الحكم بتاريخ
٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ طالبا للاسباب المبينة بصحيفة
معارضته أولا القضاء بقبول المعارضة شكلا
وفي الموضوع بألغاء الحكم المعارض فيه ثانيا
الغاء حكم محكمة اسكندرية القاضي بأحالة
الدعوى الى التحقيق والحكم بتثبيت ملكية
الطالب الى ١٦ و٣٣ طوقا في الموضوع بمرضية
الدعوى الابتدائية ومنع تعرض المعلن اليه فيها
مع إلزامه بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين
وبجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ المحددة أخيرا
انظر هذه المعارضة لم يحضر المعارض والحاضر عن
المعارض ضده دفع فرعيا بعدم قبول المعارضة
شكلا لرفعها من غير ذي صفة للاسباب التي
ذكرها ودونت بحضور الجلسة ثم أجل الحق
بالحكم جلسة اليوم ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ وعلى
المعارض ضده تقديم ما يدل على صدور الحكم
بالاشغال الشاقة على المعارض قبل أن يعمل
المعارضة وقد قدم حكما بذلك صادرا من محكمة

جنايات اسكندرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٢
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا
حيث أن المعارض ضده دفع بعدم قبول
المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة

وحيث تبين من حكم صادر من محكمة
جنايات اسكندرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٢
الحكم على عبد الحميد حماده بالاشغال الشاقة لمدة
عشر سنوات لانفاقه مع آخرين على ارتكاب
جناية قتل في القضية غمرة ١٣٩٦ كوم حماده سنة ١٩٢١
وحيث أن المعارضة عن الحكم النهائي
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ أول ديسمبر سنة
١٩٢١ تقدمت من عبد الحميد وأعلنت في ٢٩
يناير - سنة ١٩٢٢ أي بعد الحكم الصادر عليه
بالاشغال الشاقة - وعملا بنص المادة (٢٥) من
قانون العقوبات لا يملك المحكوم عليه المذكور
أدارة أمواله ولا التصرف فيها. وبناء على ذلك
لا يصح منه عمل معارضة في حكم صادرا في
غيبته ويجب طبقا للقانون تعيين قيم يدير شؤنه
وأذن بناء على ذلك تكون هذه المعارضة قدمت
من عديم أهلية وتكون غير مقبولة شكلا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعي
وعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من عديم

الاهلية وعليه المصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة
في يوم الخميس ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ - اول شعبان
سنة ١٣٤٠

ضد

ورثة علي بك دياب ومن معهم مستأنف
عليهم

وقائع الدعوى

.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
اوراق القضية والمدادولة قانونا .

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان قسمه مال القاصر المعني لا يملكها
الوصى ولا المجلس الحسبي اذ ان ذلك من خصائص
المحاكم نونا

وحيث ان العقد الذي اجراه على بك
دياب بصفته وصيا على عبد المقصود متصرف
بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩١٥ بناء على تصديق
المجلس الحسبي في اول يونيه سنة ١٩١٥ مع احمد
افندي على هو عقد مبادله بعد قسمه وفرز
حصة المحجور عليه بمقرته في عين شامة مقابل
عين مفرزة معينه مملوكة لاهد على

وحيث ان هذه القسمه لو كانت حتى في
صالح القاصر فان الوصى لا يملكها وتصديق
المجلس الحسبي عليها لا يوصل الى المبادلة لا يخرجا
عن اختصاص المحاكم ولذلك نكون وقمت
باطاله والمبادله التي ترتبت عليها وقمت باطالة

١٢٧

قسمه عقار القاصر . مبادله .

تصديق المجلس الحسبي

للسنة ٤٥٢ - ٤٥٦ هـ

لا يملك الوصى قسمه عقار القاصر بطريق
المبادلة ولو كانت القسمه في مصلحة القاصر وبالرغم
من تصديق المجلس الحسبي عليها . لان ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقا للقانون .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر يحيى بلشا وبحضور جناب
مستر هل وحضرة صاحب العزة على حين
بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي
مرة ٥٣٧ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من الست سرارى بنت متصرف
بصفتها قيمة على اخيها عبد المقصود متصرف
مستأنفه

أيضا وما تولد عنها من بيع من احمد على الى
للرحوم علي بك دياب باطل كذلك وعليه تمود
للقاصر ملكيته لما كان يملكه قبل هذه
العقود
المنعقدة في الخميس ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ - غرة
شعبان سنة ١٣٤٠

١٢٨

دعاوى وضع اليد . سقوط الحق فيها
اجراءات الدعوى الجنائية

يسقط الحق في رفع الدعاوى المتعلقة بالمنازعة
في وضع اليد على العقار بمضى سنة على الفعل الذي
تبني عليه (مادة ٢٦ مراقعات)
ولا يمنع من سقوط ذلك الحق اجراءات الدعوى
الجنائية التي ترفع على المتعرض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة العياط الجزئية
بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بمصر المحكمة في يوم الاربعاء ٣٠ مارس سنة
١٩٢١ و ٢٠ رجب سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة جندي بك عبد الملك
القاضي - وبحضور محمد أفندي عبد الجواد
الكاتب

صدر الحكم الاتي

في قضية منظور حميد

ضد

أحمد احمد سليمان

الواردة بالجدول نمرة ١٧٩ سنة ١٩٢١

وحيث انه بناء على ما ذكر يسكون
الحكم في غير محله عن هذه النقطة ويتمين
الناؤه فيها وفي محله لما عدا ذلك لاسبابه ويتمين
تأييده فيها

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع اولاً بالنقض والحكم المستأنف
فيا يتعلق لمقد المبادله المؤرخ في ٢ يونيه سنة
١٩١٥ الصادر بين علي بك دياب بصفته وبين
أحمد أفندي علي وعقد البيع الصادر من احمد
أفندي علي الي علي بك دياب في ١٤ مارس
سنة ١٩١٨ ومحل في ٢٢ مئة نمرة ١٢٢٧٥ وثانيا
بتثبيت ملكية عبد المقصود متقصر الى ١٢ س
١٩ طهف شائعة في ٦ س ١٩ طهف ٠١ فوالى المفارقات
المبين تفصيلا لصحيفة الدعوى المملنة في ١١ يناير
سنة ١٩١٨ والذكرة للمؤسسة ١٣ يونيه سنة
١٩١٧ ومحو التسجيلات المتوقعة على الاطيان
والعقارات المذكورة المترتبة على المقود ساله
الذكر واثنا تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك
مع التزام المستأنف برفع المصاريف عن الدرجتين
والزام المستأنف عليهم باثلاثة ارباع المصاريف

الموضوع

يناير سنة ١٩٢١ بعد مضي أكثر من ستة

وحيث أن المدعى يعتذر عن هذا التأخير بقوله أنه كان مضطرا للانتظار نتيجة الفصل في الدعوى الجنائية التي حكم فيها بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ زاعما أن إجراءات الدعوى الجنائية تقطع سريان المده المقرره لرفع دعوى إعادة وضع اليد

وحيث أنه لم يكن هناك ثمت مانع يمنع المدعى من رفع هذه الدعوى في أثناء سير الدعوى الجنائية

وحيث أن ميعاد السنة المقرر لدعوى منع التعرض هو من قبيل المواعيد المستقطعة للحقوق يمضي الزمن فاقداعه يكون أما بسبب طبيعي أذال التعرض أو لسبب قضائي أذا رفعت الدعوى في الميعاد القانوني

وحيث أنه لا يمكن أن يكون لدعوى أخرى أي أثر يترتب عليه انقطاع ذلك الميعاد ولذا فقد أجمع الفقهاء على أن دعوى فصل الحدود والدعوى الجنائية التي ترفع على الغاصب لا تؤديان لا لقطاعه (أنظر جرسونه جزء أول صحيفتي ٥٧٩ و ٥٨٠ وهامش الصحيفة نمرة ٥٨٥ وأيري دوو الجزء الثاني صحيفة ٣٥٧ وتعليقات دالوز في باب دعاوى وضع اليد فقرة ٨٧ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٤) وحيث أنه مما تقدم يتبين أن حق المدعى

طلب المدعى بمرضية دعواه المؤرخة ٢٤ يناير سنة ١٩٢١ الحكم بصفة مستعجلة بمنع تعرض المدعى عليه في التهمة فرار يربط الواضحة الحدود والمالم بمرضية الدعوى وتسليمها اليه مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف والالامبال والتفاد

وبالجلسة حضر للمدعى وصمم على الطلبات وحضر المدعى عليه وطلب عدم قبول الدعوى لسقوط الحق في رفعها

الحكمة

حيث أن المدعى يستند الي حكم جنائي صادر من محكمة مصر الابتدائية بصفة استئنافية بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ قضى بمقابلة المدعى عليه بالفرامة لدخوله أرض المدعى بقصد منع حيازته بالقوة في يوم ٢ يولييه سنة ١٩١٩ بمجهتي الباس

وحيث أن المدعى عليه يدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضي سنة من تاريخ الفعل الذي يثبت عليه عملا بالمادة ٢٣٦ مرافعات وحيث أنه واضح من أقوال المدعى أن دعواه مبنية على الفعل الذي عوقب من أجله في قضية اللجنة السالفة ذكرها

وحيث أن ذلك الفعل قد حصل في ٢ يولييه سنة ١٩١٩ وهذه الدعوى لم ترفع الا بتاريخ ٢٤

ضد

ابو سيف زارع حسين

الوارده الجدول العمومي نمرة ١٩٧١ سنة ١٩٢١

طلب المدعي بمرضاة دعواه الحكم بالزام

المدعي عليه بمبلغ ٩٤٤٠ قرش صالح ثمن بضائع

مشتراه من محل تجارة للمدعي بوجوب كمياله

تاريخها اول فبراير سنة ١٩٢١ مع ازامه بالمصاريف

والانعاب وشمول الحكم بالنفاذ وتثبيت الحجز

التحفظي المتوفع بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢١

وجعله نافذا

وبجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ المحددة صم

للمدعي على طلباته مرتكنا على الكمبيالة السالفة

الذكر وبروتستو مؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

قدمها

والحاضر عن المدعي عليه دفع بعدم

الاختصاص قائلا بان موكله المدعي عليه مقيم

في دائرة محكمة الواسطي ولوان الكمبيالة

مشرط فيها الدفع في اي محكمة فان هذا

الشرط لاغ وباطل والمحكمة اجلت التعلق

بالحكم في الدفع الفرعي الجلسة اليوم

المحكمة

حيث ان المدعي عليه دفع بعدم الاختصاص

بالنسبة لمركز المحكمة لانه مقيم في دائرة محكمة

الواسطي متمسكا بالمادة ٣٤ مرافعات قائلا انه

وان كان متفقاً في سند الدين على ان للمدعي

في دفع دعواه هذه قد سقط بمضي سنة علي

الفعل الذي اوجبه لرفعها وتبين اذن قبول الدفع

الفرعي والحكم يسقوط حقه فيها

قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بحضورياً بقبول الدفع الفرعي

الذي ابداه المدعي عليه وبسقوط حق المدعي في

رفع دعواه هذه والزامه بمصاريفها ومبلغ ما به قرش

قرش مقابل انعاب المحام

١٢٩

اختصاص . الاتفاق على اختصاص محكمة

غير محكمة المدعي عليه

بما ان الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليس

من النظام العام ويمكن بناء على ذلك الاتفاق بين

الدائن والمدين على اختصاص محكمة اخري غير

محكمة المدين يمكن ايضا الاتفاق على ان الدائن رفع

الدعوي امام اي محكمة بشرط ان لا يسمى استعمال

هذا الحق ويرفع الدعوي امام محكمة لا مصلحة له

في رفعها امامها لمجرد التكاية بالمدين

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الجزئية

بالجلسة المدنية للنقطة علنا بسرأي المحكمة

في يوم الثلاثاء ٣ مايو سنة ١٩٢١ و٢٥ شعبان

سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة القاضي احمد

نشأت وحضور محمد صادق الهدي افندي كاتب

الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية حسين حسنين

اللق في تقديم دعواه امام اى محكمة اهليه او مختطه الا ان هذا الشرط باطل (بطلانه ظاهر فيما يختص بالمحاكم المختطه وليس موضوعنا)

وحيث انه من المسلم به ان قواعد الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليست من النظام العام واذا لم يدفع المدعى عليه بعدم الاختصاص لاتحكم المحكمة بذلك من تلقاء نفسها اذ يعتبر سكونه رضاه فيمكن اذا ان يتفق الطرفان مقدما وقت التعاقد على اختصاص محكمة ليس المدين تابعا لها (راجع المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٤ رقم ٣٣ والمجموعه الرسمية سنة ١٩٠٢ قرار لجنة المراقبة رقم ٦ صفحة ٢٠٦ وتعليقات جلاد على المادة ٢٤ رقم ١٢ ومختصر جارسونيه سنة ١٢٤٤ وجلاسون جزء اول نبرة ١٩٦ وهنرى بونفيس نبرة ٢٧٩ ولوزيناك جزء اول صفحة ١٤٢) وقد حثت المادة ٧ من القانون الفرنساوي على القاضى الجزئى نظر القضية في حالة اتفاق الطرفين وقد اوجب الشارع المصرى الاهلى في المادة ١٣٤ مرات ان الدفع بعدم الاختصاص ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابدائه قبل ماعداه من اوجه الدفع اى انه اعبر ان الاختصاص حتى من جهة النوع ليس من النظام العام (بخلاف المختلط المادة ١٤٨ والمادة ١٤٩ وبخلاف القانون الفرنساوى المادة ١٧٠ وهذا فيه نظرو ولا يقبل عقلا فيما

يختص برفع قضية مدنية امام محكمة جنائية الا اذا كانت مرتبطة بها او قضية ابتدائية امام محكمة استئنافية)

وحيث انه قد يعترض على ذلك بان تمكين الاشخاص من الاتفاق على محكمة غير محكمتهم يجعلها زردحم بقضاياهم وقضايا اهليها ويقول جارسونيه في كتابه المختصر آخر نبرة ١٢٤ هل يمكن ترك المتقاضين في كافة انحاء فرنسا يتواعدون على المقابلة في محكمة السين وقد يقال انه من الممكن عدم اتباع هذا الابداء عندنا خصوصا وان القانون المصرى لم ينص صراحة كما نصت المادة ٧ من القانون الفرنساوى على الزام القاضى الجزئى بنظر القضية ولكن هذا الاعراض وجيه في الظاهر فقط وهل يمكن ان يضحي الناس اوقانهم ومصالحهم لمجرد ارادة المتقاضى امام محكمة بعيدة عنهم ان هذا فرض نظرى لا يتشى مع الواقع مطلنا ولا يمكن ان يحصل التقاضى امام محكمة غير المحكمة المختصة الا اذا رأى الطرفان فائدة لها في ذلك أو أحدهما على الأقل برضاء الطرف الآخر ولا تكون هناك فائدة من ذلك الا لقليلين

وحيث انه قد يعترض ايضا بان هنالك فرق بين الاتفاق على محكمة معينة وترك الدائن يختار اى محكمة شاء وهذا اعراض وجيه في الظاهر ايضا اذ يمكن ان يقال انه يدرك للمدين

١٣٠

اجارة الاشخاص . مدرس . رفته في وقت
غير لائق

اذا فصل مدرس في اثناء السنة الدراسية بلا
مبرر اعتبر ذلك في وقت غير لائق وحق للمدرس
ان يطالب من استخدمه بمرتبه عن المدة الباقية من
السنة المكتتية بما في ذلك فصل الاجازات
ذلك لان مدة عقد استخدام المدرس تشمل
السنة الدراسية فرضا فلا يصح فسخ الاجارة قبل
انتهاء مدتها دون ان يتحمل الفاسخ نتيجة عمله
لا يعتبر مبررا للرفق في وقت غير لائق الا اذا
كان بسبب خطير وللصالح الرأى الاعلى في تقدير ذلك
باسم صاحب العظمة فواد الاول سلطان مصر

محكمة بني سويف الجزئية

بالجلسة المدنية للمقدمة علنا بمرأى المحكمة
في يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ١٩٢١ و ٣ شعبان
سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة القاضي احمد نشأت
رحضور حسن افندي محمود خفاجي الكاتب
صدر الحكم الآتي
في قضية محمد افندي جلال الواردة في
الجدول سنة ١٩٢١ نمرة ٢٤٢

ضد

حضرة صاحب العزة مدير بني سويف
بصفته رئيسا لمجلس مديرية بني سويف
قال المدعى بصحيفة دعواه انه عين ناظر
المدرسة بيا الابتدائية التابعة لمجلس المديرية
المذكور بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ بمرتب شهري

نحت رجمة الدائن ولكن لو نظرنا الى ان
اشتراط الدائن محكمة غير محكمة المدين أمر
يراعى به مصلحة ويشترط التناهي امام اى
محكمة مراعاة لهذه المصلحة لتوقع تغيير محل
اقامته مثلا او لرفع الدعوى في محل اقامته اذا
لم ينتقل منه اولاي بسبب آخر فأنذته الا انه اذا
اساء استعمال هذا الحق بان رفع الدعوى امام
محكمة لا مصلحة له مطلقا في رفعها امامها مجرد
النكالة بالمدين كان يكون محل اقامة الدائن
بالاسكندرية وكذلك المدعى عليه ولكنه يرفع
دعوى امام محكمة اسوان مثلا فلا شك انه
يمكن للمدعى عليه ان يدفع بعدم الاختصاص
لان ذلك يدل على ان الدائن اراد جعل المدين
تحت رحمته ويبتدئ ان المدين اكره على ذلك لحاجته
وحيث ان المدعى في هذه الدعوى مقيم في
بني سويف ورفع الدعوى في محل اقامته ولا شك
ان هذا في مصلحته فضلا عن ان المدعى عليه
تبع اقرب محكمة ابني سويف ولا شك مطلقا
في انه كان في الامكان تعيين محكمة بني سويف
للتقاضى امامها من اول الامر

وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم
الاختصاص في غير محله

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى
وحددت لنظر الموضوع اسبوعين اى جلسة

قدره ٢٨ جنيه واستمر يباشر القيام بوظيفته حتى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ حينما اصدر سعادة المدير امره بفصله من وظيفة اعتبارا من اول يونيه سنة ١٩٢٠ وبما أن المدعى رغم تظلمه لفصله من وظيفته بلا مبرر ولا سبب وفي وقت غير مناسب فان المدعى عليه ابي علي المدعى اعادته الي مركزه او تمويضا عن الضرر الناتج عن فصله وبما انه فضلا عن ذلك فقد رفض المدعى عليه دفع المرتب الي نهاية السنة الدراسية حسب المتبع عملا والمعتبر قانونا وبما أن المدعى قد بقي معطلا حتى اكتوبر سنة ١٩٢٠ فله حق مرتبه عن مدة الاربعة شهور وقدره ١١٢ ج خلاف جنينين مصاريف انتقاله الي محل اقامته بمصر لذلك رفع دعواه هذه طالبا الحكم بالزام المدعى عليه بمبلغ ١١٤ ج مع المصاريف والأتايب والتنفاذ وبجلسة المرافعة صمم كل طرف من طرفي الخصوم على ما ابداه وتدوّن بمحضر الجلسة والمحكمة أجلت التعاطي بالحكم في هذه القضية اخيرا لجلسة اليوم مع تقديم مذكرات المحكمة

بعد مباح المرافعة والاطلاع على الاوراق حيث ان المدعى قال انه فصل عن وظيفته اعتبارا من اول يونيه اي في وقت غير لائق وطلب مرتبة لغاية سبتمبر أي لآخر السنة المكتبه كذلك طالب مصاريف الانتقال

وحيث ان المدعى عليه دفع الدعوى بثلاثة امور الاول ان المدعى تبين تحت التجربة - الثاني انه تقيب وانه لم يتفق مع المدرسين وانه غير كفو الثالث انه سقط حقه في مصاريف الانتقال لمضي ستين يوما من فصله طبقا للمادة ٥٦ من لائحة مجلس المديرية الامر الاول

حيث انه عن الامر الاول فقد نصت المادة الخامسة المأدلة من اللائحة على انه يجب وضع الموظف تحت التجربة مدة اقلها ستة شهور واكثرها سنة ونصف وظاهر من نص المادة ٥٣ ان هذه المدة يتفق عليها بين الطرفين اذ جاء فيها اما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يعضوا مدة تجريبهم التي اشترطت عليهم الخ

وحيث انه لم يحصل اتفاق بين الطرفين من هذا القبيل فيعتبر أن المدعى مستخدم لمدة غير معينة بحيث لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة ونصف يعني ان المدعى مقيد لستة شهور علي الاقل والمجلس له ان يفصله في آخر المدة بغير نمويض ما كذلك لا يثبت المجلس الا بعد ستة شهور علي الاقل ولا يبقيه تحت التجربة الي اكثر من سنة ونصف مالم يستغني عنه

وحيث انه طبقا للمادة ٤٠٤ من القانون المدني اذا لم تبين للمدة في العقد جاز لسلك من

للتعاقدین فسح في اى وقت اراد بشرط ان يكون في وقت لائق للفسخ
 وحيث انه لاشك في أن فصل المدعى عن وظيفته في أول يونيه قبيل فصل الاجازات حصل في وقت غير لائق للفسخ اذ المدعى بطبيعة كونه مدرسا لا يجد عملا في فصل الاجازات اى الي آخر سبتمبر بل ويصعب عليه ان يجد عملا بعد بدأ السنة المكتبية ولذلك تعتبر مدة خدمه المدرس وامثاله لسنة (او لآخر السنة المكتبية) فاذا فصل عن عمله لزم من استخدمه مرتب كل المدة وهذا مذهب القضاء الفرنسي في حكم محكمة النقض المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٨٥٩ في قضية رئيس متفنين في اورا دالوز ٥٩ - ١ - ٥٧ - ويرى ٥٩ - ١ - ١٠٢ بل ذهبت محاكم الاستئناف الي اكثر من ذلك في سنة ١٨٧٢ محكمة شنييري في ٨ يونيه واميان في ١٠ يونيه وباريز في ٧ اغسطس وقضت بتعويض اذا فصل الموظف بغير مبرر بقطع النظر عما اذا كانت الخدمة بشير مدة ام لا حسب العادة في الوظيفة وطبيعتها (راجع بلانيول جزء ٢ بند ١٨٨٩) ويلاحظ ان هذه الاحكام كانت قبل صدور قانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ الذى نص صراحته على ان مثل هذا الفسخ قد يوجب تمويضا مراعاة للعرف والمادة وطبيعة الوظيفة

والظروف الخ وقد حكمت محكمة النقض في ٢٢ اوس سنة ١٩٠٤ بان الفصل الفجائي قد يؤثر على سمعة الموظف فيستحق تمويضا دالوز سنة ١٩٠٤ - ١ - ٤٤٩ (بلانيول جزء ٢ طبعه رابعه صفحه ٦١١ رقم ١ في الهامش) ويرى لسيو دوهلس في الجزء الثالث بند ٤٠٥ ان يعطى للمستخدم من شهر الى الثلاثة ولم يبحث في مسألة المدرسين والسكن امر الموظف وامثاله ظاهر مما تقدم لانه ليس كغيره من الموظفين الآخرين الذين يمكنهم البحث عن عمل آخر اذ هو مرتبط عادة بالسنة الدراسية وقد حكمت المحكمة المختلطة بذلك في ٣١ ديسمبر سنة ٩١٣ (راجع مجموعة العشرة سنوات الثالثة لاحكام المحاكم المختلطة المنشور في مجلة التشريع والقضاء المختلط عن - في ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٨ صفحه ٣٣٥ بند ٣٥٠١) وفي هذا المعنى حكم المحكمة المختلطة للشار اليه في مجموعة هومير - اهور عن استئناف احكام محاكم مصر الجزئية المختلطة من مارس سنة ١٩٠٠ الى ديسمبر سنة ١٩٠٢ رقم ٧١

وحيث انه فضلا عن ذلك فانه من المقرر ان كل اتفاق بان لا تمويض في حالة الرفت في اى وقت لاخ وكذلك كل اتفاق فيما يؤثر في التعويض الواجب لاخ ايضا لان الموظف يعتبر في حالة اكراه ادني وفق التعاقد لحاجته

(راجع كتاب جرانولان في المقود صحيفة ٢١١ نبذة ٥٩١ والشرائح السنة الثانية رقم ١٩٤ وقد نصت المادة ١٧٨ فقره ٥٥ من القانون الفرنسي صراحة على انه لا يمكن الاتفاق مقدما على ان لا لا تبويض

وحيث ان كل ذلك مع فرض ان رئيس المجلس محق في فصل الموظف مع أن اللائحة لم تبح له ذلك كما اباحت له الايقاف في المادة ٢٤ وكما نصت على المسائل التأديبيه الاخرى والمادة ٦ قضت بان لا يمين اى موظف الا بقرار من المجلس واعلان الرقت المقدم من المدعي لم يبين فيه ان ذلك كان بقرار من المجلس ولا يخفى انه لا يمكن الرقت الا من علك التمين

الامر الثانى

وقد قل المدعى في مذكرته انه لم يحصل تحقيق ما ولم يشكر مجلس المديرية عليه ذلك ولم يقدم تحقيقا ما اى انه كان مقررا فصل المدعى قبل ذلك وتنفذ في اول يونيه

وحيث انه عن عدم الكفاءة فقد استند المجلس في مذكرته على المستند رقم ٦ وهذا المستند عبارة عن الشكوى السالفة الذكر التي قال فيها المشتكى ان المدعى فضلا عن الاهانة شديده التقصير في القيام بواجبه ومرفق بالشكوى جدولان مؤشر على كل منهما انه تابع للرقم ٦ حافظه وليس موقعا عليهما من أحد ويراد منهما ان الحصص موزعه توزيعا سيئا

وحيث انه ظاهر بايداهة ان لا شيء من كل هذا مبرر للرفت في آواخر السنة

وحيث انه عن الامر الثانى وهو ان المدعي تغيب وانه لم يتفق مع المدرسين وانه غير كفؤ فانه ثابت من مستندات مجلس المديرية نفسه ومذكرته ان المدعي تغيب ثلاثة ايام باجازة مرضية ثم ثلاثة ايام اخرى لمرض ابنه وعذر آخر وصرح له بانهم ستة ايام ليتمتع في مدرسة الحقوق وصرح له بها وفي نهاية المدة اي في ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٠ ارسل شهادة مرضية من كومانوس باشا وصرح له باجازة تنتهى في ٩ مايو بانتهاء الامتحان الشفهي للحقوق وفي ٩ مايو ارسل خطابا بان امتحانه سيأخر لعدم

الدراسية عند المطلة المدرسية وقد حكمت المحكمة المختلطة في قضية مستأنفة حكم فيها من محكمة المنصورة الجزئية بأن سوء تصرف الموظف لا يوجب الفسخ في وقت غير لائق (راجع مجموعة هومبرسايد عن استئناف احكام محكمة المنصورة الجزئية من مارس سنة ١٩٠٠ الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ رقم ٢١)

وحيث انه قد يقال ان رئيس المصلحة ادري بامور مصاحته فهو الذى يقدر موظفيها ولكن يرد على ذلك بانه لو ترك الروساء وشأنهم في التقدير لاصبحت المادة ٤٠٤ معطالة وحيث انه لذلك لا تعتبر مبررا للفسخ الا ما كان لسبب خطير (Motif Sérieux)

وان للمعاكم الرأى الاعلى في تقدير ذلك راجع بلانيول جزء ثاني بند ١٨٩٠ واحكام النقص المشار اليها وراجع ايضا بوردى المطول في الابحار للمجلد الثانى جزء اول بند ٩٢٩ الامر الثالث

وحيث انه عن الامر الثالث فالمادة ٥٦ من لائحة مجالين المديرية نصت على ان حق المطالبه بمصاريف الانتقال يسقط بمضي ستين يوما من تاريخ الفصل عن الوظيفة والمدعى لم يطالب بها في هذه المدة ولم يكن هناك مانع ينه عن ذلك خصوصا بعد فصله وعلبه باللائحة

وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان مرتب المدعى خمسة عشر جنيتها خلاف علاوة العشرين وعلاوة الستين في المائة اي ثمانية وعشرين جنيتها وكسور وقد طلب المدعى ثمانية وعشرين جنيتها شهريا (راجع اعلان الرقت المقدم من المدعى)

وحيث انه يجب الحكم بمرتب اربعة شهور ابتداء من يونية الى آخر سبتمبر الى آخر السنة الدوائية كما طلب (ويلاحظ انه لم يجد له علا آخر الا في ٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ كما هو ظاهر من عقد تعيينه في وزارة الزراعة ولم يثبت المجلس عكس ذلك فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالزام مجلسين للمديرية بان يدفع المدعى مبلغ مائة واثنين عشر جنيتها والمصاريف التناضلية ٩ جنيه ٤٨٠ مليم ورفضت ما خالف ذلك من العالقات

١٣١

عليه يطلبان اخلا قطعة ارض واضحة بالعريضة
وازالة ما عليها من المباني والاشخاب وتسليمها
خالية ورفع ما يستجد من الاجرة من اول
ابريل سنة ١٩٢١ بواقع الشهر ٤٠٠ صاغ
والمصاريف والاتعاب والتفاد بدون كفالة

ولدى المرافعة دفع محامي المدعى عليه دفعا
فرعيا بعدم الاختصاص لان الاشخاب العلوب
ازالتها سوى مبلغ ٥٠٠ ص. وهو ازيد من نصاب
هذه المحكمة وقدم عقدي ايجار وانذار . ومحامي
المدعين طلب رفضه لدفعه بمد الاوان وامام
الموضوع فصمم محامي المدعين على الطلبات
مرتكتين علي انه مشروط في عقد الايجار
تسليم الارض براحا في نهاية مدة الايجار بشرط
انذار المدعى عليه قبل التسليم بشهر . ومحامي
المدعى عليه تمسك بالدفع الفرعي وطلب في
الموضوع رفض الدعوى قائلا ان المدعى عليه
استأجر هذه الارض من النظار الذين قبل المدعين
وصرحوا له بالبناء مادام قائما بدفع الايجار وان هذه
المباني مضي عليها ثلاثة عشر سنة

المحكمة

عن الدفع الفرعي

حيث ان حضرة المحامي عن المدعى عليه
بنى هذا الدفع على ان طلبات المدعي تتضمن
طلبا غير معين القيمة الا وهو الازالة فضلا
عن ان الازالة هذه ستؤثر علي بناء لاقتل

اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية
قانون اجور المساكن ارض مؤجرة لبناء عليها
البررة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات الاصلية
لا بالطلبات التبعية بطلب الازالة الملحق بطلب ايجار
وفسخ العقد والتسليم لا يغير من اختصاص القاضي
الجزئي ان كان من اختصاصه الفصل في دعوى ايجار
ولو كان موضوع الازالة بناء تزيد قيمته عن نصاب
القاضي الجزئي .
لا يسري قانون اجور المساكن على الاراضي
المؤجرة لاقامة بناء عليها .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اللبان الجزئية

بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا في
يوم الخميس ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ و ٢٠ شعبان
سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة عبد اللطيف غربال
بك القاضي

وبحضور محمد افندي ابراهيم الكاتب
أصدرت الحكم الآتي

في قضية عبد السلام افندي رجب باشا
وعبد القادر افندي رجب باشا بصفتها ناظرى
وقف جد هما
سنة ١٩٢١ غمرة ٢٧٤

ضد

الخواجة عملا الله فلتس

رفع المدعيان هذه الدعوى ضد المدعي

قيمته علي ٥٠٠ جنيه

وان الشرط الوارد في العقد القاضى بتسليمه العين كما كانت وازالة ما احدهم المستأجر عليها من المباني وخلافه انما اخذ بطريق الاكراه الادبي لحاجة المستأجر الى المكان المؤجروبنى ثانيهما على أن قانون الاجاريات نمرة ٤ سنة ١٩٢١ يسرى على هذه الحالة فلا يجوز للمؤجر أن يطلب من المستأجر ان يتخلى المكان للمؤجر لمثل هذه الاسباب

وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الاول ترى المحكمة ان هذا السبب واهجداً ولا يمكن بحال من الاحوال ان تعد حاجة المستأجر الى المحل المؤجر حالة اكراه من شأنه ان تلجأ أشخاص عاقلين قبول شروط لا يرضاهم

واما عن السبب الثانى فترى المحكمة ان هذا الدفع على غير اساس اذ يكفي مراجعة نصوص القانون نمرة ٤ والقانون نمرة ١١ الذى هو اساس له للعلم بان الحاجة من هذا التشريع هى تخفيف الازمة الناشئة عن قلة المساكن والا ما كن المؤجرة بسبب ارتفاع اثمان مواد البناء واما فيما عدا ذلك فافرض الله واسمة وهذه هى العبارة المذكورة في صدر المرسوم السلطاني الصادر بالقانون نمرة ١١ بما ان الحرب قد جعلت نسبة المساكن في البلاد المصرية في حيز العدم منذ سنوات كثيرة نظرا لارتفاع اثمان المواد واصعوبة الحصول عليها الخ

وحيث ان العبرة في تقدير قيمة الدعوى هو بالطلبات الاصلية وبالطلبات التبعية فتي كانت الدعوى الاصلية من اختصاص المحكمة فلا يلتفت بمد ذلك الى ما اذا كانت الملحقات تزيد عن النصاب العين للمحكمة الجزئية ام لا وحيث ان هذه الدعوى لا تخرج عن المطالبة باجرة متأخرة بمقتضى عقد اجار مع الحكم بفسخ هذا العقد لانتهاه أمدته والزام المستأجر بتسليم العين المؤجرة كما استلها طبقا لشروط العقد

وحيث ان هذه الدعوى هي من اختصاص هذه المحكمة ولم ينازع للمدعى عليه في ذلك واما الازالة فهى نتيجة مترتبة على شروط العقد واثراً من اثار الفسخ والتسليم اللذين لا جدال في انهما من اختصاص هذه المحكمة ولقد حكمت محكمة مصر بهذا الحكمي في نزاع مماثل لهذا النزاع بالذات في ١٩٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ تراجع تعليقات جلال على قانون المرافعات الصحيفة ١٨

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ومن ثم يمتنع رفضه
عن الموضوع

وحيث انه فيما يختص بالموضوع فقد دفع للمدعى عليه الدعوى بدفعين بنى اولهما على ان المدعى عليه يتي في الارض المؤجرة باذن المدعى

جوهري لمخالفته للقواعد الأساسية الموضوعية للنظام
القضائي صرح الطعن ببطالانه بدعوي جديدة
المحامة راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة
في ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ مجلة التشريع والقضاء سنة
٣٤ عدد ٨ صحيفة ١٣٩

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة هنا
بالمحكمة في يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٢١
واول رمضان سنة ١٣٣٩

تحت رئاسته حضرة هارون سليم افندي
القاضي

وحضور محمد افندي محمود توفل كاتب
الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية محمد احمد عبد الله « ضد » محمد
سليمان امباني وعثمان سباق

الواردة الجدول نمرة ٦٧٠ سنة ١٩٢١

طلب المدعي الحكم ببطالان الحكم
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٦٠ سنة ١٩١٩ الصادر لصالح
المدعي عليه الاول بملكية ٣ ط ضد مورث
المدعي والمدعي عليه الثاني واعتباره كانه لم
يكن مع الزام الاول بالمصاريف والاتعاب

وبالجلسة حضر المدعي وقال ان محمد سليمان
كان رفع دعوي ضد مورثهم نمرة ٤٦٠ سنة

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المدعي
في محلها ومن ثم يتم قبولها
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا اولا برفض
الدفع الفرعي المقدم من وكيل المدعي عليه
وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوي ثانيا
الزام المدعي عليه بان يدفع للمدعي مايستجد
من الاجرة بعد شهر مارس سنة ١٩٢١ الى يوم
الاخلا والتسليم ثالثا فسخ عقد الايجار المؤرخ
٩ ابريل سنة ٩١٨ والزام المدعي عليه باخلا
العين المؤجرة وازالة ماعساه ان يكون احدته
عليها من بناء وخلافه وتسليمها للمدعي مع الزامه
بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه للمدعين
وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفاله

١٣٢

بطالان الحكم . وفاة أحد الخصوم قبل المرافعة
طريق الطعن

اذ توفي أحد الخصوم قبل المرافعة في القضية
وجب إيقاف الدعوي والا كان الحكم الصادر فيها
باطلا . ولا يمنع بطالانه جهل الخصوم امر الوفاة
الاصل في الطعن في الاحكام ان يكون بطريق
المعارضة او الاستئناف او الالتماس فاذا ما فقدت
هذه الطرق اصبح الحكم نهائيا غير قابل للبطالان
طبقا لقاعدة (لا بطلان في الاحكام)

على انه اذا كان حكم القاضي الجزئي نهائيا بأن
كان حضوريا وكان نصاب الدعوي غير قابل للاستئناف
ولا وجه للالتماس وكان هذا الحكم مشتملا على عيب

١٩١٩ وحكم فيها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حصول الوفاة بدون توقف على اعلان من وتوفي في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أي قبل الجلسة بعشرين يوم وأخذ الحكم على والدنا بمد وقاته وأنه سيحضر شهادة الرفاة

والحاضر مع المدعي عليه الاول قال أن القضية كانت موثله وصالحه للحكم قبل وفاة المورث وقررو انه لا يوجد دعاوي بطلان أحكام في القانون

والمدعي عليه الثاني حضر ولم يبد دفاعا المحكمة

وحيث انه لا نزاع في أن الحكم المطلوب بطلانه صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ في القضية نمرة ٤٦٠ جرجا سنة ١٩١٩

وحيث أنه تبين من شهادة الوفاة الرسمية أن أحد الخصوم في القضية المذكورة وهو احمد محمد عبد الله توفي في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وحيث أن يكون الحكم صدر بعد وفاته

وحيث أنه ثبت من الاطلاع على محضر الجلسة ان المرافعة حصلت في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفي هذه الجلسة نفسها صدر الحكم

وحيث أن تكون المرافعة حصلت واحمد محمد عبد الله ميت ولم تكن الدعوي مبنية للحكم وقت وفاته

وحيث ان القانون أوجب إيقاف المرافعة بالنسبة للميت وأن هذا الايقاف يحل بمجرد

وحيث ان الاصل أنه « لا بطلان في الاحكام » أي أنه لا يقبل الطعن في الاحكام بدعوى البطلان كما هو الحال في المفقود بل يجب للوصول الى بطلان حكم اتباع الطرق التي يضمنها القانون للطعن فيه « مثل المعارضه والاستئناف والالتماس » واذا مانقت هذه الطرق فالحكم لا يعود قابلا للبطلان ولا يكون الحكم باطلا الا اذا حكم ببطلانه عند الطعن فيه بأحدى هذه الطرق

وحيث انه توجد استثناءات لهذه القاعدة العامة يمكن التوصل بها الى بطلان حكم اذا كان السير في طرق الطعن المعروفه غير مقبول ومن بين هذه الاستثناءات الاحكام الصادرة على خلاف القواعد الاساسية للموضوعه للنظام القضائي

وحيث ان الحكم المطلوب بطلانه صدر على غير القواعد الاساسية للنظام القضائي فإن اجراءات المرافعة فيه وصدوره كانا اثناء موت احد الخصوم

وحيث ان قيمة الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ثلاثة عشر جنيتها وسبق للطرفين

الحضور فهو حكم حضوري غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف وليس فيه وجه من أوجه الالتباس وحينئذ تكون طرق الطعن العادية غير مقبولة وحيث أنه تبين من كل ذلك أن دعوى المدعى في محلها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بإيظان الحكم الصادر في القضية نمرة ٤٦٠ سنة ١٩١٩ جرجا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بتثبيت ملكية محمد سليمان امباني الى ٣ ط مينة في عريضة تلك الدعوى بالنسبة لاحمد محمد عبد الله فقط الذي كان مدعياً عليه ثانياً في الدعوى المذكورة والزمتم محمد سليمان امباني وحده بالمصاريف ٦٠٠ مليم

١٣٣

قانون أجور المساكن . الفنادق والبنسيونات والغرف المفروشة

نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٢١ على أن هذا القانون لا يسري على الفنادق والبنسيونات وتأجير الغرف المفروشة تأجيراً من الباطن الى النخ الفرض من ذلك انه لا يسري بين صاحب الفندق والنازلين فيه لا بين المالك وصاحب الفندق كما هو مستفاد من روح القانون وللمادة الثالثة عشرة وباق المادة — ١٩ — والتقارير المقدم من لجنة اجور المباني الى مجلس الوزراء في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الجزئية
بالجلسة المدنية للتعقده علناً بسراي المحكمة
في يوم الاثنين ١٦ مايو سنة ١٩٢١ و٨ رمضان
سنة ١٣٣٩
تحت رئاسة حضرة احمد نشأت قاضي
المحكمة
وحضور حسن افندي خفاجي الكاتب
اصدرت الحكم الآتي
في قضية وزارة الاوقاف الوارده الجدول
سنة ١٩٢١ نمرة ١٣٤١
ضد
محمود عثمان وعلي علي أبو الخير
طلبت المدعيه الحكم بالرام المدعي عليها
بمبلغ ٣٠ جنيه مصري قيمة الاجره المتأخره عن
القهوه واللوكنده استتجار المدعى عليه الاول
من الاوقاف من اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ اغاية
يناير سنة ١٩٢١ مع ما يستجد بواقع الاجار
شهرى عشرة جنيهات اغاية الاخلا وتسلم العين
المؤجره وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجراً
نافذاً مع التزامها بالمصاريف والانتاب والتنفاذ
وبجلسة المرافعة صمم كل طرف من
طرفي الخصوم على ما ايداه وتدون بمحضر
الجلسة والمحكمة اجلت النطق بالحكم لجلسة
اليوم مع تقديم مذكرات

الحكمة

المدعي عليه الاول عطاءه باستئجار المحل بعشرة

جنيهات عرضته ثانيا في المزاد فوصل الى ثلاثة عشر جنيها

وحيث ان مجرد عرضها للمحل للمزاد بعد

ذلك والمزايدة فيه يخلى المدعي عليه من عطاءه

خصوصا وان وزارة الاوقاف لم تنذره بالحضور

لعمل عقد ايجار الا بعد شهرين اذ ورقة العطاء

التي قدمها المدعي عليه بعشرة جنيهات تاريخها

١٨ سبتمبر وانذار الوزارة تاريخه ١٨ ديسمبر

سنة ١٩٢٠ اما قول المدعية بان هذا كان بناء

على رجاء لم يقم عليه دليل ولم يقدم فيها طلب

يكون قد قدم لها من المدعي عليه في هذا

الشأن فضلا عن ان عدول المدعي عليه عن

عطاءه بعد ذلك قرينة ضد هذا الامر وكان في

وسمها قبل وعقب الانذار ان تعقد الايجار

ان يرسي عليه آخر مزاد بايجار ازيد وكان

الانذار قبل صدور القانون الجديد بنحو شهرين

ونصف مع ملاحظة ان الوزارة لم تشرط على

المدعي عليه شرطا ما يخص المزايدة كما اشترط

عليه في العقد الذي اتهم مدته بان لها الحق

في اختيار اي مزايد

وحيث انه عن الوجه الثالث فالوزارة

تمسكت بالمادة ٢٩ من القانون نمرة ٩ سنة

١٩٢١ التي نصت على ان هذا القانون لا يبري

على العناقد والبسيونات وتأجير الغرف

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

حيث ان وكيل المدعي عليه الاول دفع

الدعوى بثلاثة اوجه الاول ان الايجار القديم

تجدد لعدم التنبيه عليه قبل انتهاء مدة الايجار

بثلاثين يوما حسب الفقره التاسعه من عقد

الايجار وقد كانت الاجرة خمسة جنيهات شهريا

الثاني ان الوزارة عرضت التأجير بالمزاد فقدم

المدعي عليه الاول عطاءه بسبماية وخمسين قرشا

ثم بعشرة جنيهات ولكن الوزارة اعادت المزاد

ثانيا ودعت آخرين بثلاثة عشر جنيها الثالثة

تمسكه بعد ذلك بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١

وحيث انه عن الامر الاول فقد قدمت

وزارة الاوقاف الورقة المؤرخه ٢٩ اغسطس

سنة ١٩٢٠ اي قبل انتهاء مدة الايجار باكثر

من شهرين بالعطاء الاول موقعا عليها من المدعي

عليه الاول جاء فيها انه قبل استئجار المحل

بسبعة جنيهات ونصف بعد انتهاء مدة الايجار

وهذا اعتراف صريح منه بملئه برغبة الوزارة

في عدم تجديد الايجار بل اقرها على ذلك وزاد

الاجرة جنيهين ونصفا وظاهر ان لاجرة بعد

ذلك للتنبيه عليه بخطاب موصي عليه حسب

الفقرة التاسعة المشار اليها

وحيث انه عن الامر الثاني فان وزارة

الاوقاف اعترفت في مذكرتها بانها بعد ان قدم

المفروشة تأجيراً من الباطن الخ . لتقصر التأجير من الباطن على الاول والمفروشة

وحيث ان غرض الشارع من هذه المادة هو ان لا يسري القانون بين صاحب الفندق والتأجير فيه لا يميز المالك وصاحب الفندق كما هو مستفاد من روح القانون ومن المادة (١٣) اذ نصت على أنه لا يسرى على الامكنة المؤجرة لاي استعمال اخر غير السكني ولا معنى للفرقة بين استئجار اللوكانده او الذكان اذ الغرض التجاره في كلتي الحالتين ومن باقي المادة ٢٩ نفسها اذ جاء فيها بعد ما تقدم ولا على تأجير جزء من المساكن غير المفروشة اجارة من الباطن ولا يسري كذلك على اجارات اجزاء من الامكنة المؤجرة لاي غرض آخر خلاف السكن تأجيراً من الباطن مما يدل على ان كل هذه المادة تتعلق بالتأجير من الباطن ومما بين ذلك بجلاء الرجوع الى التقرير المقدم من لجنة اجور المباني الى مجلس الوزراء في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الفقرة الرابعة والعشرين اذ جاء فيها تحت عنوان تأجير جزء من المساكن المفروشة اجاراه اصلية او من الباطن ما يأتي (ان اراء اللجنة قد اتفقت على ان تأجير المستأجرين لجزء من مساكنهم المفروشة كتأجير الغرف المفروشة في البنسيونات والفنادق والمساكن المخصوصية لا ينبغي ان يوضع لها قواعد)

وحيث انه فضلاً عن ذلك فان نفس عبارة المادة (لا يسري على الفنادق الخ) معناها ان الفنادق ليست مقيدة بالقانون فلا يسرى ولا يطبق عليها والا كان الشارع قال انه لا يسري بالنسبة لتأجير الفنادق الخ

وحيث انه لذلك يجب تطبيق القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١ على حالتنا هذه

وحيث انه ثبت من عقد الاجار المقدم من المدعي عليه المؤرخ اول نوفمبر سنة ١٩١٥ ان ايجار هذا الفندق ومعه القهوة كان في سنة ١٩١٥ باربعة جنيهات

وحيث انه بناء على المادة نمرة ٢٧ تعتبر الاجره في اول اغسطس سنة ١٩١٤ ٤٤٠ قرش صاغ وبزيادة المائة خمسين تعتبر الاجره الحالية ستة جنيهات وثلثين

وحيث ان الوزارة تستحق من اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ لآخر ابريل سنة ١٩٢١ مبلغ اربعين جنيها وقد دفع المدعي منها ثلاثين جنيها كالمهو ظاهر من محضر الجلسات ومن مذكرة الوزارة التي طلبت فيها ثلاثين جنيها ايجار ثلاثة شهور لغاية آخر ابريل سنة ١٩٢١ والدعوي كانت مرفوعة بايجار نوفمبر وديسمبر ويناير ١٠ ج أي انها اعترفت ضمناً في المذكرة باستلام ايجار هذه المدة وقدره ٣٠ جنيها - ولا بشيء على المدعي عليه الثاني لانه وقع على المعطاء الاول

فقط بصفة ضامن

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعي عليه الاول بان يدفع لوزارة الاوقاف مبلغ عشرة جنيهات والمصاريف المناسبة ٨٠٠ مليم ويثبت الحجز التحفظي وجعله نافذا باعتبار الاجرة ستة جنيهات وثلاثى شهريا واخراج المدعى عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات

١٣٤

اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره

المادة ٢٦ م افحات

اذا اتمق الخصوم على اختصاص محكمة كذا بتصرف هذا الى المحكمة الكلية لالجزئية لانها الاصل

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية
المنعقدة علنا بسراري المحكمة في يوم الخميس
٣ نوفمبر سنة ١٩٢١

تحت رئاسة حضرة محمد حمدى السيد بك
القاضى

وعضوية حضرتى القاضيين محمود حلمى
سوكه بك وكامل بك الباراقى

وحضور توفيق صالح كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية محمد بك توفيق

ضد

سمعد مبرجناوى

الوارده الجدول نمرة ٤٩٨ سنة ١٩٢١ كلى

قال المدعى بعريضة دعواه أن المدعى عليه أستاجر منه ١٠ س ٧ ط ٦ لمدة سنة تنتهى في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ نظير مبلغ ١٨٥٢٣ قرش صاغ بموجب عقد إيجار ومشرط دفع مبلغ ٤٣٦٩ قرش صاغ في أول أكتوبر سنة ١٩٢٠ ولما لم يدفعه طلب توقيع الحجز التحفظي على المحصولات الزراعية الناتجة من الاطيان المؤجره ومواشى المدين ونفذ الحجز بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ وكلف المدعى عليه بالحضور لسمع الحكم بتثبيت هذا الحجز وجعله نافذا مع الزامه بدفع المبلغ المذكور والمصاريف والنفاذ وبجلسة التحضير دفع الحاضر عن المدعى عليه بعدم الاختصاص لان قيمة الدعوى أقل من نصاب المحكمة الكلية

وبجلسة اليوم صم الحاضر عن المدعى على طلباته السابقة وطلب رفض الدفع الفرعى المقدم من المدعى عليه والحاضر عن المدعى عليه صم على الدفع الفرعى المشار اليه

والمحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداوله في ذلك قانونا حيث انه ذكر بمقدار الاجراء أن المحكمة المختصة هي محكمة طنطا الاهلية وحيث أنه عند عموم النص ينصرف الى المحكمة الابتدائية الكلية لانها هي الاصل وأما المحاكم الجزئية فهي فروع منها وذلك بدليل ما جاء بالمادة ٢٦ مرافعات من أن ناظر الحقائقه ينتدب قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بانفراده بهيئة محكمة للمواد الجزئية وحيث أنه لذلك فلا محل للبحث في الاختصاص من جهة قيمة الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع وبأن المحكمة مختصة بنظر الدعوى وحددت لنظرها جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ في الموضوع

١٣٥

التسجيل . تعدد الملاك المتوالين . بيع فسغه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة
المادتان ٦١٩ و ٦٣٥ مدني

١ - وان نصت المادة ٦١٩ على ان (في حالة تعدد انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الاخير منها) الا انه يجب في هذه الحالة عند تسجيل عقد البيع الاخير التأشير أمام

أسماء الملاك السابقين الذين لم تسجل العقود الصادرة منهم اتماما للعلاية وحتى يعلم الناس بهذه التصرفات وعليه اذا باع شخص لآخر عقبا ولم يسجل هذا عقده ثم باع العين لثالث الذي سجل عقده ضد الثاني دون ان يؤثر بهذا التصرف ضد الاول ثم تصرف هذا (أي المالك الاصل) في العين مرة ثانية لرايع فسجل عقده . وجب احترام عقد الرايع ولو كان لاحقا في التسجيل لعقد الثالث

٢ - اذا تعاقد اثنان على بيع مثلا واتفقا على ان عند مخالفة المشتري لاي شرط من شروطه للبائع حق فسخ العقد بمخاطب منه للمشتري . فلا يقع الفسخ محض ارادة البائع وانما يحكم المحكمة التي لها الحق في الفصل فيها اذا كان المشتري قد خالف شروط العقد أولا

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة علنا بسراري المحكمة في يوم الخميس ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ تحت رئاسة حصرة القاضي محمد جدي السيد بك

وعصوية حضري القاضيين محمود حلمي
سوكة بك وكامل الباراني بك
حضور كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في القضية المدنية الكلية المرفوعة من عطية افندي محمد بطريق ولايته الشرعية علي ولديه القاصرين اسماعيل وصالح الدين

ضد

الستام حليمة زوجة المرحوم الحاج عفيفي منصور ابو حديد وحسن عفيفي ولده ومحمد بك خليل ومحمد بك فتح الله وليب افندي عطية الواردة الجدول سنة ١٩٢٠ عمرة ٩١٦

الوقائع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة في ذلك قانونا عن الطالب الاصيل

حيث ان عطية افندي محمد سجل عقد البدل الصادر اليه من الحاج عفيفي منصور بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٧ وذلك التسجيل ضد الحاج عفيفي منصور فقط

وحيث ان عقد التمليك الصادر من محمد بك خليل الى الحاج عفيفي منصور لم يسجل وحيث ان المادة ٦٣٥ مدني قضت

بوجود دفتر مرتب بالترتيب الهجائي ويشتمل على اسماء المالك السابقين المينين في السند أو الحكم المطلوب تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل فيجب على من يريد ان يسجل عقد البيع الصادر اليه ان يذكر في الطالب المقدم لقلم كتاب المحاكم المطلوب منها التسجيل - اسماء جميع الاشخاص الذين تلقوا ملكية هذه العين قبله ولم يسجلوا وردم حتى يتمكن كاتب

المحكمة من اجراء التسجيل منه هؤلاء الاشخاص عملا بالمادة ٦٣٥ المذكورة والاول اكفى طالب التسجيل بتسجيل عقده الاخير ضد البائع له فقط عملا بالمادة ٦١٩ مدني دون ان يقدم الطالب المذكور لقلم الكتاب وكان هذا البائع الاخير لم يسجل عقده فان قلم الكتاب لا يؤثر بشيء امام احم هذا الاخير

وحيث يستفاد من الشهادة المقدمة بدو سيه الدعوى عدم حصول تسجيل ضد اسم محمد بك خليل وبقاء الاطيان علي اسمه

وحيث ان محمد بك خليل باع هذه الاطيان الى محمد بك فتح الله بمقد تسجيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ومحمد بك فتح الله باعها الى ايب افندي عطية واخوته فمهي افندي وسلوان افندي بمقد تسجيل في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث ان الفرض من التسجيل هو علانية العقود حتى يعلم الناس التصرفات الحاصلة من المالك الاصيل فاذا لم يسجل العقد الصادر من المالك الاصيل وهو محمد بك خليل الى الحاج عفيفي منصور ولم يطلب من قلم الكتاب التأشير امام اسم محمد بك خليل بهذا التصرف لا يكون لتلقى الملك عن عفيفي منصور وهو المدعى حق التمسك بنظرية اسبقية التسجيل

وحيث ان الشارع لم يقصد ان يهدم الاساس الذي من أجله وجدت دفاتر التسجيلات

وهو حماية التمتع وتسجيل الضمانات الكافية لأن يتعاقد مع أى شخص بمجرد البحث عن التسجيلات الحاصلة على اسمه (ما اراده) بل ما اراده نصه في المادة ٦١٩ مدنى على الاكتفاء بتسجيل عقد الاخير انما هو توفير المصاريف ليس الا وبذلك لا يكون التمسك بالمادة ٦١٩ صحيحا الا اذا ذكر الطالب في طلب تسجيله عملا بالمادة ٦٣٥ مدنى اسماء الملاك السابقين الذين لم يسجلوا عقودهم حتى يتيسر لقلم الكتاب التأشير في الدفاتر المنصوص عنه في المادة ٦٣٥ (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

وحيث انه ليس المقصود من اعطاء حق الفسخ بمجرد خطاب بسبب مخالفته ان يكون هذا الحق استبداديا بمعنى ان احد الطرفين يقرر من تلقاء نفسه حدوث المخالفة من الطرف الثاني فيفسخ العقد بمقتضى خطاب ويكون هذا الفسخ ساريا بل للمحكمة ان تنظر في مخالفة احد الفريقين للشرط المدرجة في العقد من عدمها حتى ترى ما اذا كان العقد يفسخ ام لا

وحيث انه يستفاد من المذكورة الختامية

المقدمة بدوسيه الدعوى من وكيل ورثة الحاج

عفيفي منصور ان الفسخ مبني

اولا : على تعرض الحرمه عيله بنت فرج

والاشخاص الذين اشتروا منها في الاطيان التي

عن الطلب الاحتياطي

حيث ان الحاج عفيفي منصور تبادل مع

المدعى فاعطاه ١٤ س ٣ ط ٧٦ ف واخذ الحاج

عفيفي من المدعى بدلها ٢٦٠ فدان بناحية بابيس

اسكندرية الابتدائية المختلطة وجود تسجيل تنبيه بحجز عقارى في ١٩ مايو سنة ١٩١٧ وذلك لوجود اقساط متأخرة على العين المذكورة في ديسمبر سنة ١٩١٤ وتوفى سنة ١٩١٦ ومن هذا يستفاد بان التأجير كان قبل التعاقد مع عطيه افندى محمد فلا يكون مسئولاً عنه وانما السئول عنه هو الحاج عفيفى بقتضى اقراره المذكور آنفاً

رابعاً : واما عن مسألة عدم سداد الاموال الاميرية التى يدعيها ورثة عفيفى منصور حتى ان المديرية حجزت بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ فانه يظهر ان السبب في ذلك هو أن محمد بك خليل اخرج المدعى من العين المذكورة في سنة ١٩١٧ واستولى عليها وباعها للغير

خامساً : فيما يختص بمستندات الملكية فانه مذكور في عقد البديل اقرار كل من الطرفين باطلاعه على مستندات ملكية العين التى أخذها بطريق البديل

وحيث يتضح من جمع ما تقدم أن لاثق لورثة عفيفى منصور في اعتبار عقد البديل منسوخاً

فاهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً اولاً برفض الطلب الاصلى الخاص بثبوت الملكية مع

اعطاها المدعى لعفيفى منصور وحيث انه وان لم يثبت حصول هذا التعرض لاي شكل من الاشكال فان المدعى قد قدم للمحكمة عقد البديل الصادر بينه وبين الست عيله مؤشراً عليه منها بالفسخ ويتضمن اعترافاً منها بأنه لم يسبق حصول بيع اورهن او تصرف في الاطيان المذكورة وثابت التاريخ في ٢٩ اغسطس سنة ١٩١٧

وثانياً : بان عطيه افندى محمد تعاقد بصفته الشخصية على البديل مع ان الاطيان التى اعطاها بطريق البديل هى ملك ولديه القاصرين وحيث انه يتضح من الاطلاع على الورقة المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ الموقع عليها من عفيفى منصور المقدمة في حافظه المدعى غمرة ذكر التعاقد بصفة الولاية الشرعية على اسماعيل ومحمد صلاح الدين

ثالثاً : لان عطيه افندى محمد لم يرق بسداد المطالب للبنك من الاقساط وتسبب عن ذلك السير في اجراءات نزع الملكية

وحيث انه يتضح من عقد البديل المذكور اقرار عفيفى بان اقساط البنك مسدده حتى سنة ١٩١٦ وعلى عطيه افندى دفع ما يخصه في الاقساط اعتباراً من ١٥ يناير سنة ١٩١٧

وحيث انه يتضح من الصورة المستخرجه من دفتر التسجيلات من قلم رهون محكمة

ملحقاته وثانيا بالزام الستام حليمه زوجة عفيفي منصور وحسن عفيفي بصفتها ورثة عفيفي منصور ومن تركه مورثهم المذكور ومحمد بك خليل متضامين ان يقدموا للعالم بصفته المذكورة مبلغ ٥٠٠ مليم و٢٥٠٦ جنيه مصريا قيمة صافي ثمن ١٢ س و ٣ ط و ٧٦ ف بمد تزيل بدون مصاريف ورفض باق الطلبات

١٣٠٠ جنيه الى شخص المبيع بمقتضى عقد البيع لبنك صندوق الرهنيات والفوائد المائة ٥ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والزامهم بالمصاريف و ٥٠٠ قرش صانع انما بمحاماه المدعي وثانيا باخراج باق المدعي عليهم من الدعوى

فهرست العدد الثامن

(الاحكام)

- ١١٦ الاتبات . بين محام وموكله . البينة وقرائن الاحوال . المادة ٢١٥ مدني ص ٣٧١
- ١١٧ الضمان الشخصي والعيني . رهن حيازة . سقوط الدين بالنسبة للضامن » ٣٧٤
- ١١٨ اثبات الوراثة . امام المحاكم المدنية للمادنان ٣٥٥-٧٠٣ من لائحة المحاكم الشرعية » ٣٧٧
- ١١٩ التضمينات . التكليف بالوفاء » ٣٧٩
- ١٢٠ التماس . الحكم جنائيا بصحة ورقة قضي مدنيا بترورها » ٣٨٣
- ١٢١ اختصاص . الدعاوى الشخصية علي الحكومة المادة ٣٤ مرافعات » ٣٨٥
- ١٢٢ بيع . تعيين للمبيع . المايمة . البيع بمرون البيع بشرط جزائي » ٣٨٦
- ١٢٣ استئناف . قيده في الثمانية أيام . اتخاذ عمل مختار بغير رضاء صاحب المحل » ٣٩١
- ١٢٤ هبة المنقول . عقد عرفي . تسليم الموهوب المادة ٤٩ مدني » ٣٩٤
- ١٢٥ وقف . أجارة تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ناظر مستحق وحيد للوقوف » ٣٩٥
- المادة ٣٩٤ مدني و ٢٧٣ اوقاف » ٣٩٥
- ١٢٦ عديم الاهلية . المحكوم عليه بمقوبة جنائية . المادة ٢٥ عقوبات » ٣٩٨
- ١٢٧ قسمة عقار القاصر . مبادله تصديق المجلس الحسبي . للمادنان (٤٥٢ - » ٤٥٦) مدني
- ١٢٨ دعاوى وضع اليد . سقوط الحق فيها . اجراءات الدعوى الجنائية » ٤٠١
- ١٢٩ اختصاص . الاتفاق على اختصاص محكمة غير محكمة المدعي عليه » ٤٠٣
- ١٣٠ أجزاء الاشخاص . مدرس . رفته في وقت غير لائق » ٤٠٥
- ١٣١ اختصاص - نصاب الدعوى ، طلب تبعية قانون أجور المساكن . أرض مؤجرة البناء عليها » ٤١٠
- ١٣٢ بطلان الحكم - وفاة أحد الخصوم قبل المرافعة . طريق الطعن » ٤١٢
- ١٣٣ قانون أجور المساكن . الفنادق والبنسيونات والغرف المفروشة » ٤١٤
- ١٣٤ اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره المادة ٢٦ مرافعات » ٤١٧
- ١٣٥ التسجيل . تعدد الملاك للتوالتين بيع فسغه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة للمادنان ٦١٩ و ٦٣٥ مدني » ٤١٨

آء لنا أن نقرأ...

الم تحاول يوما أن تقرأ كتابا في موضوع جديد عليك ؟
أو أن تشق في آفاق المعرفة ميدانا لم تطرقه من قبل ؟
الم يقع في يدك — وأنت الطبيب أو المهندس — كتاب في النحو والصرف ،
فلم تلبث الا قليلا حتى بدأت تضيق به ذرعا ؟
أو كتاب في الفلك — وأنت الطالب بالمعهد الدينى — فوجدت فيه من العبارات
والاصطلاحات ما دعاك الى القائه جانبا ؟
الم تفكر يوما لم كان السلف من الرواة يرفعون الأحاديث والآثار بقولهم :
« روى فلان عن فلان عن فلان » .. ذاكرين عشرة أو خمسة عشر اسما ..
ولا يضيق الراوى أو السامع ، ولا يضيق الكاتب أو القارئ بهذه السلسلة
المتصلة من الأسماء ؟

أهذا لأن القدماء كانوا عبارة أفذاذا ؟

مهلا ! فسوف تعرف السبب ..

ان هذه الأسماء لم تكن لدى القدماء مجرد أسماء وألفاظ ، بل كانت
« أشخاصا » اذا ذكر الاسم منها تمثل لهم حامله بشرا سويا ..
أما حين انقطعت الصلة بين القارئ المعاصر وهذه الأسماء وحاملها ، فانها لم
تعد أكثر من ألفاظ وأسماء ليس هناك ما يميز بين حامل اسم منها وحامل اسم
آخر ..

والقارئ المعاصر — الذى تقتصر قراءاته على الصحف والمجلات ، والكتب
الخفيفة والقصص — لا يستهويه الكتاب العلمى أو الفنى ، لأنه يجد فيه عبارات
واصطلاحات وألفاظا انقطعت الصلة بينه وبين ما أطلقت عليه .

و « دائرة معارف الشعب » ، التى ستفرد بين دوائر معارف أمم العالم أجمع
بأنها ستكون أول دائرة معارف تقرأ ، ولا يقتصر أمرها على أن تكون مجرد مرجع
يرجع اليه بين الحين والحين .. ستكفل بتوثيق الصلة بين القارئ وبين معان
ما هى — فى رأى عينه حتى اليوم — الا أسماء وألفاظ ..

وستدفعنا — بهذا — الى مزيد من القراءة الجادة ، التى لا يستغنى عنها
شعب أصر على أن يتبوأ مقعد صدق بين سائر الأمم ..

المحكمة

مجلة قضائية شهرية
تصدرها نقابة المحامين الاهليين.

رئيس التحرير : صليب ساسي المحامي

ثمن الممدد الواحد
عشرة قروش

الاشتراك السنوي
مائة قروش

جميع المراسلات الخاصة بالادارة والتحرير تكون باسم
رئيس التحرير بمادة زغيب نمرة ٥٦ بشارع قصر النيل بمصر
تليفون نمرة ٢٨٠٢

مطبعة السفور بالتمجالة
القاهرة

الممدد التاسع - السنة الثانية
يونيه سنة ١٩٢٢

مصر في يونيه سنة ١٩٢٢

المحكمة

١٣٦

نقض، التقرير بالنقض، التقرير بالاسباب
جريمة التضليل، فعل أيجابي

١٢٦ مكرره عقوبات

٢٣١ جنابات

١- اذا قرر الطاعن بالطعن بقلم كتاب المحكمة
في الحكم بطريق النقض ولم يقدم تقريراً بالاسباب
الطعن كان طعنه غير مقبول شكلاً - وكذلك اذا
قدم تقريراً بالاسباب دون التقرير بالطعن
٢- تهمة التضليل المنصوص عنها بالمادة ١٢٦
مكرره (قانون رقم ١٢ سنة ١٩١٢) انما تقع بعمل
أيجابي لا سلبى

راجع فيما يختص بالشطر الاول من ليلدا الاول
حكم محكمة النقض في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١
راجع كذلك الاحكام الاربعة الواردة بالتعليق
على الحكم المذكور

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
للمشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كالويني وفوزى المطيعي بك ومحمد مظهر بك
المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود طلعت المعداوى افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

السيد حسن الحريرى عمره ٤٠ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
عبد الغفار حسن الحريرى عمره ٢٥ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
عبد العال السيد الحريرى عمره ٢٥ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
محمد حسن الحريرى عمره ٣٥ سنة وصناعته
فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
احمد احمد أبو عسيه عمره ٢٥ سنة وصناعته

فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
 محمود طعيمة عمره ٣٠ سنة وصناعته شيخ خفر
 وسكنه ام دينار مركز امبابه
 ضد
 النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٨٣
 سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المفيدة بمجدول المحكمة
 نمرة ٣٠٢ سنة ٣٩ قضائية
 وام الفرج بنت محمد مدعية بحق مدني
 وقائع الدعوى
 اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم
 في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ بجبهة ام دينار مركز
 امبابه بعبودية الجيزة . الاول والثاني ضربا عمدا
 اسماعيل ابراهيم ضربا لم يقصدا قتله ولكنه
 افشى الى موته . وتهمة الاول ايضا بان ضرب
 عزيزة بنت فرحات ضربا تقرر لملاجها اقل من
 عشرين يوما والثالث والرابع والخامس مع آخرين
 تضاربوا معا حتى تقرر لملاج بعضهم المدد
 المبينة بالكشوف الطبية وتهمة السادس بأنه
 في الزمان والمكان المذكورين استعمل
 للفسوة مع عبد المنعم احمد نجم ارتسكانا على
 سلطة وظيفته حتى تقرر لملاجه مدة اقل من
 عشرين يوما ولانه ايضا في الزمان والمكان
 المذكورين اخفى ادلة الجرم وطلبت من حضرة
 قاضي الاحالة بمحكمة مصر الاهلية احالة
 المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لهاكمة

الاول والثاني بالمادة ٢٠٠ عقوبات والاول
 والثالث والرابع والخامس بالمادة ٢٠٦ عقوبات
 والسادس بالمادتين ١١٣ و ١٢٦ مكررة عقوبات
 وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
 بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ بأحالة المتهمين
 المذكورين على محكمة جنايات مصر الاهلية
 لها كتمهم بالمواد المذكورة
 وبجلسة المرافعة اقامت ام الفرج بنت
 محمد زوجة المتوفي (اسماعيل ابراهيم) نفسها مدعية
 بحق مدني وطلبت الحكم لها على المتهمين الاول
 والثاني متضامين بمبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيهه
 بصفة تعويض
 ومحكمة جنايات مصر الاهلية حكمت
 بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ٢٠٠
 و ٢٠٦ و ٣٢٢ عقوبات للاول و ٢٠٠ عقوبات للثاني
 و ٢٠٦ فقرة أولى عقوبات للثالث والرابع
 والخامس و ١٢٦ عقوبات مكررة للسادس
 حضوريا بمقابلة السيد حسن الحريري وعبد
 الفغار حسن الحريري بالسجن مدة اربع سنوات
 مع الزامهما متضامين بمبلغ مائة جنيه بصفة
 تعويض امدعية بالحق المدني بصفتهما مع المصاريف
 المدونة وبمقابلة عبد العال السيد الحريري ومحمد
 حسن الحريري و احمد ابو عسيرة بالحبس
 مع الشغل اربعة شهور وبحبس محمود طعيمة المتهم
 السادس مدة ثلاثة شهور مع الشغل عن تهمة

وحيث ١٤ بالنسبة للطاعن السادس فلماذا

١٢٦ مكررة من قانون العقوبات تطلب لكي يعاقب المتهم ان يكون ما حصل منه عملا فطريا لا عملا سلبيا

وحيث ان من الاطلاع على الحكم يتبين ان ما نسب الى الطاعن المذكور هو من الحالة الثانية وعليه يكون طعنه مقبولا ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة اليه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطاعن بالنسبة لكل من السيد حسن الحريري وعبد العالي السيد الحريري ومحمد حسن الحريري واحمد احمد ابو عسيه ورفضه بالنسبة الى عبد الغفار حسن الحريري وبقبول الطعن المقدم من محمود طعيه موضوعا وبالغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة اليه وبراءته من التهمة المنسوبة له

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة علنا في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

١٢٧

نقض . الاتفاق الجنائي

المادة ٤٧ مكرره بمقررات

قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ رقم ٢٨

تم جرمه الاتفاق الجنائي المنصوص عنها في المادة ٤٧ مكررة (قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ رقم ٢٨) بمجرد الاتفاق الجنائي بصرف النظر عن

التضليل وبراءته من تهمة استعمال القسوة

وبتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليهم الثاني والثالث والرابع والخامس بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وكذا المحكوم عليه السادس في ٢٢ منه وأما المتهم الاول لم يقرر بالنقض والابرام وقدم المحامي تقريرا باسباب ظعن المتهمين الاول والثاني فقط بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عن السادس تقريرا باسباب طعنه في ٢٠ يناير سنة ١٩٢١ وأما الثالث والرابع والخامس لم يقدموا اسبابا لظعنهم.
المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقرال المحامي عن الاول والثاني من الطاعنين ومحامي الطاعن الاخير والمحامي الحاضر عن المدعية بالحق المدني والاطلاع على الابرار والمداولة قانونا من حيث ان الطاعن الاول لم يقرر بالنقض فقط قدم الاسباب فيكون طعنه غير مقبول شكلا

وحيث ان الطاعنين الثالث والرابع والخامس لم يقدموا اسبابا لظعنهم فيكون غير مقبول شكلا

وحيث ان الطاعن صحيح شكلا بالنسبة للطاعنين الثاني والسادس

وحيث ان أوجه الطعن للمقدمه من الطاعن الثاني فانها خاصة بالموضوع فيتعين رفضها

نمرة ١٢١٦ سنة ٣٨ فضائية وسعودى سيد
احمد الشافعى مدع بمحقوقى مدنية
وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور باتهم فى
المدة ما بين ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ وليلة ١٠ ابريل
سنة ١٩٢٠ بمركز الزقازيق تنفقوا على ارتكاب
الجناية المنصوص عنها فى المادة ١٩٤ عقوبات
وهي قتل سعودى سيد احمد الشافعى عمداً مع
الترصد بواسطة عضوه مصطفى الجدى او من
يعينه لتنفيذ الجناية نفيير ثلاثين جنياً يأخذها
أجراً لذلك وأعدوا له الأسلحة والذخائر المعدة
 لتنفيذ هذه الجناية . وطلبت من حضرة قاضى
الاحالة بمحاكمة الزقازيق الاهلية احالة المتهمين
على محكمة الجنايات لها كتمهم بالمادة ٤٧ مكررة
عقوبات

وحضرة قاضى الاحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ باحالة المتهمين
المذكورين على محكمة الجنايات لها كتمهم بالمادة
المذكورة

وبالجلسة اقام سعود سيد احمد الشافعى
نفسه مدعياً بحق مدنى وطلب الحكم له على
المتهمين ببلغ خمسين جنياً تعويضاً

ومحكمة جنابات الزقازيق حكمت بتاريخ
١٦ مارس سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٤٧ مكررة
عقوبات حضورياً على عطيه عبيد بالاشغال

الاجراءات التى تلتها واتخذتها جهة الادارة للوصول
الى ضبط الفاعلين او لاحتياط معلوم . وفى القضية
كان وجه النقض متحصراً فى انه لولا اجراءات
اجراءات الادارة لاقتضت الواقعة على عـرد
اطهار النية وانتهت بوقتها ولاحتمل أن يعدل
المتهمون عنها .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسمال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كالوين وفوزى المطايى بك ومحمد مظهر بك
المستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود طلعت المصدوى افندي
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

فى الطاعن المقدم من
عطيه عبيد عمره ٥٠ سنة وصناعته كاتب
ومقيم لشيبه

ابراهيم خليل عتي عمره ٥٠ سنة وصناعته
مزارع ومقيم بشيبه

عبد العاطى البنا عمره ٤٠ سنة وصناعته
فقيه ومقيم بشيبه

صد

النيابة العمومية فى قضيتها نمرة ١٤٠٥
سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المفيدة بجدول المحكمة

الشافة ثلاث سنوات وعلى كل من ابراهيم خليل عيسى وعبد العاطى البنا بالسجن ثلاث سنوات والزمت الجميع متضامنين بأن يدفعوا الى سعود سيد احمد الشافى المدعى بالحق المدنى خمسين جنيها تعويضا مع المصاريف المدنية

وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليهم بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم حضرة المحامي تقريراً بأسباب ظنهم في ٢ ابريل سنة ١٩٢١ وبتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢١ قدم محام آخر ملحقاً لأسباب الظمن عن المتهمين

الحكمه

بمذبح طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن الطاعنين والمحامي عن المدعى المدنى والاطلاع على الاوراق والمداوله قانونا من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث ان الظمن في الحكم انحصر في وجه واحد لتنازل حضرة المحامي عن المحكوم عليه عن وجه الظمن الاخرى وهو ان المحكوم عليهم عرضوا على عطوه مصطفى ان يقتل سعود سيد احمد سواء كان بنفسه او بواسطة من يختاره لهذا العمل وان عطوه مصطفى اخبر بذلك عمدة بلدة ثم الأمور فأرسل هذا الاخير مع عطوه مصطفى أحمد المساكر متذكرا

وبما ان القانون المصرى قبل التعديل الصادر في ١٩ يونيه سنة ٩١٠ لا يعاقب على شىء من الاعمال التى تتقدم الشروع في ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق الفاعلين أو الناعين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على اتيان الاعمال المجهزة والمحضرة لها فالشارع اراد الاستثناء من هذه القاعدة ضرورة أوجدها الفكرة في حفظ النظام واراد ان يضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التى يكون العنيت بالانفرا أو الاموال أو الهيئة الاجتماعية غرضاً من اغراضها أو وسيلة من

وسائل تحقيق هذا الغرض فأنى بنص المادة ٤٧ محله ويتعين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه

موضوعا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المتقدمة في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق
٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

١٣٨

نقض - الحض على كراهة الحكومة - الوزراء

المادة ١٥١ عقوبات

بتوفر في النداء (بسقوط الوزراء الخائثة) جريمة
الحض على كراهة الحكومة . لان الوزراء هي التي
تمثل الحكومة في مصر بمقتضى الخطاب الصادر من
المغفور له الخديوى اسماعيل باشا في ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ للمرحوم نوبار باشا . ولان مصر ليست
الى الان متمتعة بهيئة نيابية تامة السلطة مما يجعل
الوزارة تجمع في ايديها السلطتين التنفيذية
والتشريعية . ما

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كالويني وفوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك
المستشارين وحامد شكرى بك وكيل نيابه
بالاستئناف ومحمود طلعت المداوى افندى كاتب
الجلسة

مكررة وهو مستمد من قوانين الامم الفرنسية
والايطالية والبلجيكية وجعل النص شاملا
عصابات الاشقياء وقطاع الطرق الذين لا عقاب
عليهم قبل هذا التعديل الا في احوال الاشتراك
والشروع كما انه جعل النص شاملا الجماعات التي
لها صيغ سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل
تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية وبأكورة
الاتفاق جنائيا سواء كان المراد اوتكاب جنائية
واحدة أو أكثر سواء كانت الجرائم معينة أم
لا (راجع المذكرة الايضاحية التي قدمت الى
مجلس شورى القوانين مع مشروع القانون
الشامل لهذا التعديل وتقرير لجنة مجلس الشورى
عنه)

وحيث ان نص المادة ٤٧ مكررة صريح
في ان الاتفاق الجنائي المعاقب عليه يوجد كلما
اتحد شخصان فأكثر على اوتكاب جنائية أو
جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو السهلة
لا ارتكابها وثابت من الاوراق ان المحكوم عليهم
اتفقوا مع عطوه مصطفى على قتل سمود سيد
احمد سواء كان نفسه أو من يختاره لهذا العمل
وأعطوه جزءا من اجرة فجرة الاتفاق الجنائي
تمت في ذلك الوقت بصرف النظر عن الاجراءات
التي تلتها واتخذتها حرية الادارة للوصول الى
سبب الفاعلين ولهذا يكون طلب النقض في غير

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن للمقدم من

عبد المجيد داود عمره ٢٥ سنة وصناعته

بائع مجلات بأسيوط

ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ٢١٩٨

سنة ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة عمرة ١٩٤٥

سنة ٣٨ قضائيه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بأنه في ليلة ٢٤ مايو سنة ١٩٢١ بمحطة اسيوط

وشوارع المحطة حرض الناس على كراهة الحكومة

وبقضاها والازدراء بها بأن صاح بالطريق العام

قائلا لتسقط الوزارة اخلائه ليسقط عدلى باشا

رئيس مجلس الوزراء ليسقط رشدى باشا نائب

رئيس مجلس الوزراء وكانت الاهالى تردد هذا

التداء وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٨ و ١٥١ من

قانون العقوبات ومحكمة اسيوط الجزئية الاهلية

حكمت بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين

١٤٨ و ١٥١ عقوبات حضوريا بحبس المتهم

سنة مع الشغل وأمرت بالفاذ واعفته من

المصاريف

فلستأنف المحكوم عليه والنيابة هذا

الحكم في ١٥ و ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ ومحكمة

اسيوط الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية

حكمت بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين

الواردتين بالحكم الستأنف حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم

للاستئناف بدون مصاريف

وبتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١ قرر المحكوم

عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض

والايرام وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا

بأسباب ظمته في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وافوال

كل من المعامين عن الطاعن والاطلاع على

الاوراق والمدولة قائلونا

من حيث ان الطعن صحيح شكلا

وحيث ان الطاعن يستند في تقريره على

ان الواقعة المسندة له لا تقع تحت احكام المادة

(١٥١) من قانون العقوبات زاعما ان الوزارة

ليست هي الحكومة المشار اليها بهذه المادة بل انها

فرع من فروعها وان لفظة الحكومة يجب ان

تشمل الوزارة والجمعية التشريعية ومجالس المديرية

وان الواقعة المستندة للطاعن لا تتمدى حدود

الظمن في اعمال الوزارة

وحيث أنه لاجل الفصل في هذه النقطة

يجب تعيين اختصاصات الوزارة في القطر المعرى

وحيث ان هذه الاختصاصات قد وضعها

لأول مرة صاحب السمو المغفور له الخديوى

اسماعيل باشا بمقتضى الخطاب الصادر منه بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ للمرحوم نوبار باشا اذ قرر ولى الامر فى ذلك الخطاب انه عوضا عن الانفراد بالامر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية يريد سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار والاشترك معه وان يكلف نوبار باشا بتشكيل وزارة تحت رئاسته وان يكون اعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا وان هذا المجلس يتفاوض فى جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع رأى اقلية أعضائه على رأى الاقل عددا فيكون حينئذ صدور قراره على حسب الاغلبية ثم يقرر ولى الامر ان بتصديقه على هذه القرارات بقر الرأى الذى تكون عليه الاغلبية وعلى كل ناظر من النظار ان يجرى تطبيق قرارات المجلس المصدق عليها من ولى الامر فى الادارة للنوطة به

وحيث ان هذا الامر قد أعطي لمجلس النظار السلطة فى ادارة البلاد ونجب ان يلاحظ هنا ان تلك السلطة هى سلطة جامعة عامة اذ ان النطر غير متمتع بهيئة نيابة تامة السلطة وهذا ما يجعل الوزارة تجمع فى ايديها بمقتضى الامر السابق ذكره السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مما

وحيث ان بعد حكم المفور له الخديوي

اسماعيل لم يحصل أى تفسير أو تعديل فى اختصاصات مجلس النظار الذى استمر فى ادارة مصالح القطر بذات السلطة وب نفس الشكل الذى وضعها الامر المالى الخديوي الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

وحيث فى الواقع ان القانون النظامى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية لم يقصد تكليف هذه الجمعية بالاشترك مع مجلس النظار فى ادارة أمور البلاد بل ان انشاءها كان لغرض وحيد وهو ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين لىكى تزداد استفادة الحكومة « اى مجلس النظار » عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشؤون الداخلية فى النضر المصرى وحيث انه اذا قيل ان الجمعية التشريعية وان تكن جمعية استشارية الا ان لها السلطة مع ذلك فى تقرير أموال وعوائد جديدة طبقا لنص المادة ١٧ من القانون النظامى ولسكنه لا يستنتج من ذلك انه يجب اعتبارها فرعا من فروع الحكومة وفى الواقع لو كانت هذه الجمعية جزءا من الحكومة كما يزعم طالب النقض لكان من اختصاصها اذن أن تشارك الحكومة فى السلطة التنفيذية الحائزة لها وهذا الامر لا يتوافق مطلقا مع مركز الهيئات

النابية من أى نوع كانت
وحيث انه يجب ان يلاحظ أيضاً فيما يختص
بمجالس المديرية التي انشأها القانون النظامي
للمشار إليه أننا ان هذه المجالس ليس لها أقل
تداخل في أعمال السلطة العمومية بل ان
اختصاصاتها تنحصر في ابداء الآراء فقط او في
مجرد أعمال ادارية محلية ولا تكون صحيحة
ونافذة الا بعد التصديق عليها من السلطة العليا
التي هي السلطة الوزارية

وحيث ان الطاعن قد استند أيضاً تأييداً
لنظريته التي يتمسك بها على القرار الصادر
من محكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة جمعية
عمومية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٢١ ولكن
المحكمة قد اقتصر في قرارها المشار اليه على
القول بان موضوع المسألة التي كانت مطروحة
لديها هو طلب موجه بحسن نية ضد بعض
موظفين عموميين دون ان تميز اختصاصات
الوزارة في القطر المصري

وحيث انه يستنتج مما تقدم ان مجلس
الوزراء هو الذي يده اداة شؤون البلاد مع
تصديق ولي الامر وبناء على ذلك تكون الوزارة
هي الحكومة المنوّه عنها بالمادة ١٥١ من قانون
العقوبات

وحيث ان هذا التفسير يبرزه أيضاً ماورد
بنص المادة ١٦٠ من القانون المذكور التي تعاقب

كل من وقت منه اهانة في حق الهيئات
النظامية التي تشمل بلا ريب الجمعية التشريعية
ومجالس المديرية
وحيث ان الوقائع والظروف والانفاذ
المبينة بالحكم المطعون فيه تكون الجنحة
المخصوص عنها بالمادة ١٥١ المشار اليها آنفاً ولذا
يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون
نظيماً صحيحاً فيتم اذن رفض الطعن
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً
وبرفضه موضوعاً
هداماً حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم السبب ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١
الموافق ١٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠

١٣٩

القتل العمد - الدفاع الشرعي -

التجاوز بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي
٢١٥ عقوبات

سرق غبط المتهم في ايامي السابقة على الحادثة -
وفي ليلة الحادثة رأى المتهم المجنى عليه وأخرج مجوار عيطه
فاعتقد أنها المعتادان سرقته فبادر المتهم المجنى
عليه بطعنة سكين كانت القاضية عليه قدم المتهم لمحكمة
الجنايات المادة ١٩٨ وكان دفاع المتهم بأنه كان في
حالة دفاع عن ماله فقضت المحكمة بالحالة المذكورة
وأثبتت في حكمها الوقف كما تقدم - ومحكمة النقض
قررت بأن الواقعة كما سبق بيانها في الحكم إنما تقع
تحت نص المادة ٢١٥ عقوبات فليست الواقعة قتلاً

الاحالة احالة المتهم المذكور على محكمه جنائيات
بنى سويف لهاكمته بالمادة ١٩٨ فقرة أولى
عقوبات

وحضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ اول
يناير سنة ٩٢١ باحالة المتهم على محكمة الجنائيات
لها كمتته بمقتضى المادة المذكورة

ومحكمة جنائيات بني سويف حكمت بتاريخ
١٥ فبراير سنة ٩٢١ عملا بالمادة ١٩٨ فقرة أولى
عقوبات حضوريا بالاشغال الشاقة مدة عشر
سنوات على عبد الرحمن عبد الرحمن محمد

وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ٩٢١ قرر المحكوم
عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض
والا برام وقدم تقريراً باسباب طعنه بتاريخ ٢
مارس سنة ٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
المصاحى عن الطاعن والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا
وحيث أن الطعن مبني على سببين هما في
الحقيقة سبب واحد يتلخص في أن الواقعة
والظروف التي أحاطتها بالكيفية التي أبانتها
الحكم المطعون فيه لا عقاب عليها لان المتهم
كان في حالة دفاع عن نفسه أو ماله فهو معاف
من العقوبة طبقا لاحدي المادتين ٢١٣ و ٢١٤

عمداً ولا هي إحدى حالات الدفاع الشرعى وأنما
تعتبر تجاوزاً يحسن نية عن حق الدفاع الشرعى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والا برام

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة
أحمد موسى باشا ومستر كالوين وفوزى الطيبي
ومحمد بك مظهر للمستشارين وكامل بك ابراهيم
رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المعداوي
افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتي

في الطعن المتقدم من

عبد الرحمن عبد الرحمن محمد عمره ٢٥ سنة

ومصانعة فلاح ومقيم بالقيسى

ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ١١٠٨

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة مرة

٣٠٥ سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه

في ليلة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ١٠ ربيع

أول سنة ١٣٣٩ بأراضى ناحية القيسى قتل عمداً

على ابراهيم مهدى بان طعنه بسكين في جيبته

وظهره فأودت بحياته وطلبت من حضرة قاضى

١٤٠

نقض - عدم التقرير بالنقض .

تقديم اسباب النقض في الميعاد

٢٣١ جنابات

- ١ - يجب على الطاعن في الحكم بطريق النقض (١) ان يقرر بذلك في قلم كتاب المحكمة (٢) ان يقدم تقريراً بارجحه الطعن - فلو قام الطاعن بالعمل للشأنى دون الاول كان النقض غير مقبول شكلاً كما لو قام العمل الاول دون الثاني .
- ٢ - تقرير حالة الدفاع عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع -

- (١) راجع بمعنى المبدأ الاول حكم محكمة النقض في ٢ مايو سنة ٩٦ . تعليقات جلاد على المادة ٢٣١ فقرة ١٧
- (٢) راجع ايضا حكمها في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٦ فقرة ٢٧
- (٣) راجع ايضا حكمها في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٨ صحيفة ٢٢٣
- (٤) راجع ايضا ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ المجموعة سنة ١٩١٠ صحيفة ٢٨٠
- (٥) راجع ايضا الحكم الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحاماة - سنة ثانية حكم رقم - ٢

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعز
احمد موسى باشا ومستر كالوبى وفوزى المطيعي
بك ومحمد بك مظهر للسشارين وكامل بك

من قانون العقوبات

وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد في حيثياته أن الحادثة وقعت لأن المتهم كان قد سرق غيطة في بعض الليالى السابقة عند ما رأى المجني عليه وآخر آتئين ليعطيه في ليلة الحادثة اعتقد أنهما هما المعتادان على السرقة فبادر القتل بطعنه سكين بعد أن كان زميله هرب خوفاً منه وقد ظهر بعد ذلك أن القتل وزميله كانا يبحثان عن حجارة لهما ضاله

وحيث أن تصوير الحادثة بتلك الكيفية لا يجعلها منطبقة على إحدى حالات الدفاع عن النفس أو المال وأنا يجعلها تجاوزاً بحسن نية عن حق الدفاع الشرعى المنصوص عنه في المادة ٢١٥ عقوبات .

وحيث أنه مما تقدم يكون الطعن مقبولاً ويتمين اعتبار الواقعة طبقاً لنص المادة ٢١٥ المذكورة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبمعافاة عبد الرحمن عبد الرحمن محمد بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بالتطبيق للمادة ٢١٥ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

وطلبت من حصرة قاضى الاحالة بمحكمة
مصر الاهلية احالته الى المتهمين المذكورين الاول
بالمادتين ١١٨/١ و ٢٠٦ عقوبات والثالث بالمادة
٢٠٦ والثانى بالمادة ١٨١/١ عقوبات

وحقق قاضى الاحالة المشار اليه قرار بتاريخ
٩ سبتمبر سنة ٩٢٠ بأحالة المتهمين المذكورين
على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد المذكورة
وبجلسة المرافعة أقام على ضاهر عن نفسه
وولى على أولاد ولده النونى وصالحه بنت عبد
فايده . وستهم ابراهيم فايده أنفسهم مدعين
بحق مدنى وطلبوا الحق لهم على المتهمين الاول
والثانى بمبلغ ٣٠٠ جنيه بصفة تمويض

ومحكمة جنايات مصر الاهلية حكمت
بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ١١٨/١
و ٢٠٦/١ عقوبات للاول وللثانى بالمادة ١٨١/١
عقوبات وللثالث بالمادة ٢٠٦/١ عقوبات خضوريا
أولا بمعاقبة كل من عبد المجيد راضى وعبد
المريز عبد السيد راضى بالاشغال الساقة مدة
عشر سنوات وبإلزامهما مضماتين بدفع مبلغ
ثلاثمائة جنيها مصريا بصفة تمويض للمدعين
بالحق المدنى مع الصاريف المناسبة . وثانيا بمعاقبة
فضل محمد ضاهر بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور
وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم
عليهما الاول والثانى فقط بالظمن في هذا الحكم
بطريق التقضى والابرام وقدم حضره المعاي

ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
المداوى افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى
في الظمن للقدم من

عبد المجيد راضى عمره ٣٢ سنة وصناعته
فلاح مقيم بزواية ابو مسلم
عبد العزيز عبد السيد راضى عمره ٢٢
سنة وصناعته فلاح ومقيم بزواية ابو مسلم
فضل محمد ضاهر عمره ٣٥ سنة وصناعته
فلاح ومقيم بشيرامنت
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٧٦-سنة
٩٢٠ - ٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٣٣٣
سنة ٣٩ قضائيه

وعلى ضاهر وصالحه بنت ثابت وستهم
ابراهيم فايده مدعون بحقوق مدنيه
وقائع الدعوي

أنهت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بانهم في يوم ٢٠ مايو سنة ٩٢٠ بأراضى شيرامنت
مديرية الجيزة الاول والثانى قتلا عمدا على على
ضاهر بان ضراه بمصا غليظة على رأسه وفي
أجزاء أخرى من جسمه والاول ضرب المتهم
الثالث وتقرر لمعالجه مدة أقل من عشرين يوما
والاثنين الثالث ضرب الاثنين الاول ضربا لم
يعجز احدا منهما مدة تزيد عن العشرين يوما

١٤١

تفرض . عدم اشتغال الحكم الا-تثنائي على
الواقعة الاشارة الى بيانها بالحكم الابتدائي
المادة ٢٢٩ جنابات

اذا كان الحكم الابتدائي مفتعلا على بيان
الواقعة ولم يشتمل الحكم الاستثنائي عليها واقتصر
بان اشار الى اشتغال الحكم الابتدائي عليها فلا محل
للتنقض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا نحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحاكمه

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه
احمد موسى باشا ومستر كالوني وفوزي المطيعي
بلق ومحمد مظهر بك وكامل ابراهيم بك ورئيس
نيابة الاستئناف محمود طلعت المداوي افندي
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من
حسين علي النحراوي ع ٢٣٠ سنة وصناعته
فلاح وسكنه منوف

ضد

النيابة العموميه في قضيتها نمرة ١٤٢٠
سنة ٩٢٠ - ٩٢١ المقيده بجدول المحكمه نمرة
٣٢٧ سنة ٣٩ قضائيه

عنهما تقريرا باسباب طعنهما بتاريخ ٣٠ يناير
سنة ١٩٢١ وللتهم العالت لم يقرر بالنقض والابرار
وفقط قدم عنه حضرة المحامي باسباب الطعن
في ٢ فبراير سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
المحامي عن الطاعنين الاول والثاني ومحامي المتهم
الثالث والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا
من حيث ان المتهم الثالث لم يقرر بالنقض
والابرار وفقط قدم الاسباب واذا كان يكون
طعنه غير مقبول شكلا

وحيث ان الطعن المقدم من المتهمين الاول
والثاني صحيح شكلا

وحيث ان أوجه النقض المقدمة من
الطاعنين تلخص في ان الاتنين الاولين لم
تتوفر عندهما نية القتل وان الثلاثة كانوا في حالة
الدفاع الشرعي عن النفس

وحيث ان محكمة الجنابات بحثت في أوجه
الدفاع هذه ورفضتها صراحة - سجلها نقلا عن
ذلك فانها من الالوجه ١٢ - ملته بالموضوع
قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا

ويرفضه موضوعا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق
٢٨ ربيع اول سنة ١٣٤٠

ومحمود محمد مسلم

مدعى بحقوق مدنية

وفائق الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه مع آخرين « حكم عليهم » في يوم من مدة عشرين يوما سابقة علي تاريخ المحضر المؤرخ ٢٨ مايو سنة ٩٢٠ بجنوف سرقوا مبلغ خمسة عشر جنيتها وملابس لمحمود محمد مسلم وبهانه بنت محمد المراكبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٤ أو ٢ او ٤٨ عقوبات

وبجلسة للرافعة اقام محمود محمد مسلم نفسه مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له علي المتهم ومن معه بمبلغ ٢٩ جنيتها تعويضا
وحكمة منوف الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم اربعة شهور مع الشغل وأمرت بالنفاد وبالغرامة مع آخرين بدفع مبالغ واحد وعشرين جنيتها تعويضا للمدعى المدنى مع المصاريف المدنية وعاقته من المصاريف الجنائية

وبتاريخ ٦ فبراير سنة ٩٢١ قرر حضرة المحامى عن المتهم بان يستأنف الحكم المذكور بتوكيله عنه بتوكيل نمره ١٠١٠ تصديقات محكمه طنطا في ٣ فبراير سنة ٩٢١
وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢١ حكمت

محكمة طنطا الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية عملا بالمادتين المذكورتين حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه

وفرر حضرة المحامى عن الطاعن بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢١ بان يظمن بطريق النقض والابرار وقدم المتهم تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامى الحاضر عن محامى الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداوله قانونا

من حيث ان الطعن صحيح شكلا
وحيث ان الطاعن يرتكن على ان الحكم المطعون فيه لم يتضمن بيان الواقعة
وحيث ان الحكم الاستئنافي اشار في بيان الواقعة الي الحكم الابتدائي الذي وجد مشتملا علي بيان الواقعة بيانا كافيا وفي هذه الحالة يكون طلب النقض في غير محله
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ للوافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هجرية ما

١٤٢

نقض . اختلاف الواقعة مع الوصف . سرقة .

أخفاء اشياء مسروقة

٢٧٩ فقرة ١ عقوبات

يجب على محكمة الموضوع ان تبين الوقائع في حكمها بياناً كافياً حتى يتسنى للمحكمة النقض معرفة ما اذا كان الوصف الذي اعطته المحكمة للواقعة صحيحاً ام لا .

فاذا كانت الوقائع المبينة في الحكم لا تتفق مع نتيجته وجب على محكمة النقض تعديل الحكم حتى تجعل الوصف متفقاً مع الوقائع الثابتة بالحكم .
بيع المتهم اشياء مسروقة ليس وحده دليلاً على السرقة ولصكته دليل على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة مستر برسفال
وكيل المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة

احمد موسى باشا ومستر كالوني وفوزي المطيبي
بك ومحمد بك مظهر المستشارين وكامل بك
ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
للمداوي كاتب الجلسة .

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن اللقيد من

مرسي احمد عمره ٦٠ سنة صناعته فلاح

سكنه سند بسطه مركز زفني غريه

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٧٣ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المفيدة بحصول المحكمة نمرة

٣١٢ سنة ٣٩ قضائية

والسيد طرطور مدع بحقوق مدنيه

وقائع الدعوى

انهت النيابة العمومية المتهم المذكور

بأنه في ليلة ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ بالطريق العام
الذي بين السكوم الاخضر والطالييه بمركز
ومديرية الجيزة سرق ثلاثة جمال للسيد طرطور
مع آخرين مجهولين حالة كونهم يحملون اسلحة
وبطريق الاكراه الذي وقع على محمد نصر وعبد
الحليم السيد . محمد عبد الله مناع بأن ضريوم
وهددوم باستعمال الاسلحة وطلبت من حضرة
قاضي الاحاله بمحكمة مصر الاهلية احالة المتهم
المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة

٢٧٢ فقره أولى وثانية عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بأحالة المتهم على محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة المذكورة

وبجلسة المرافعة اقام السيد طرطور نفسه
مدعياً بحق مدني وطلب الحكم له على المتهم
بمبلغ ٧٠ جنيناً تعويضاً

ومحكمة جنايات مصر الاهلية بتاريخ
٢٢ يناير سنة ١٩٢١ عملاً بمادة ٧٢ فقره أولى

وثانيه عقوبات و١٧ منه حضوريا بمقابلة هذا المتهم بالاشغال الشاقة مدة خمس سنوات ويازامه بدفع مبلغ سبعين جنيبا بصفة تمويض للدعي المدني مع المصاريف المدنية وودفت المصاريف الجنائية على جانب الحكومة

وبفاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بأسباب طعنه في ٩ فبراير سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن المدعى والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث انه لاشك في ان لمحكمه الموضوع الحق في تقدير قيمة الادلة الموجودة في الدعوى والحكم فيها اذا كانت الجريمة ثابتة على المتهم ام لا . ولكن يجب مع ذلك ان تبين الوقائع في حكمها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمه للنقض والابرام معرفة ما اذا كان الوصف الذي أعطاه قاضي الموضوع للواقعة مبنيا على استنتاج يمكن وممقول فاذا كانت الوقائع الميينة بالحكم لا

تتفق الا مع نتيجة مختلفة عن التي اثبتتها قاضي الموضوع فن الواجب على محكمة النقض والابرام ان تقضى بتعديل الحكم حتى يجعل

الوصف متفقا مع الوقائع الناتجة بالحكم وحيث ان الدليل الوحيد الذي قام في هذه الدعوى لثبوت تهمة السرقة على المتهم هو ان باع اثنين من الجمال المسروقة وعدم اثبات حيازته لها بغير طريق السرقة

وحيث ان حيازة الشيء المسروق وعدم امكان اثبات مصدره بطريقة مقبولة يمكن ان يعتبر في حد ذاته دليلا على ارتكاب جريمة اخفاء اشياء مسروقة ولكن لا يمكن اعتباره دليلا على السرقة الا اذا كان هناك وقائع او ظروف أخرى يمكن بواسطتها ايجاد رابطة بين المتهم وبين السرقة

وحيث انه يتضح من وقائع هذه الدعوى ان بيع المتهم للجبال المسروقة حصل بعد جريمة السرقة بزمان وبعد ان حفظت الجريمة الاصلية وفي مكان بعيد من مكان السرقة وتري محكمة النقض والابرام انه لا يوجد اي ظرف او واقعة تبرر اعتبار المتهم مرتكبا لجريمة السرقة او انه كان يعلم بطرونها وان الوقائع الناتجة بالحكم تتوافق فقط مع اعتبار المتهم مضيا لاشياء مسروقة مع علمه بسرقتها وهذا الفعل مماقب عليه بالمادة ٢٧٩ عقوبات

وحيث انه بناء على ذلك يتعين تعديل الحكم المطعون فيه وتطبيق المادة ٢٧٩ عقوبات والحكم على المتهم بالعسب مع الشغل مدة سنتين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبمغافية مرسى احمد بالجلس مع الشغل لمدة سنتين بالتطبيق للمادة ٣١١/١ عقوبات وبراءته من تهمة السرقة هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع سنة ١٤٤٠ هـ

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكييل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة والحرمة احمد موسى باشا ومستر كالونى وفوزى الطيعي بك ومحمد مظهر بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المداوي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية

ضد

عبد المجيد عبد الرحيم عمره ١٥ سنة وصناعته فلاح ومقيم بساقية ابو شعرة في قضية النيابة عمرة ١١٨٦ سنة ١٩٢٠ و١٩٢١ المقيدة بحول المحكمة عمرة ٣٣٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بانه في ليلة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بناحية ساقية ابو شعرة شرع في قتل عبد الله على نصر عمدا بان قدم له سما في طعام . وطلبت من حضرة قاضى الاحالة بمحكمة طنطا الاهلية ازالة التهم المذكور على محكمة الجنايات لما كتمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات

١٤٣

نقض - جريمة إعطاء جواهر غير قائله

المادة ٢٢٨ عقوبات

أعطى المتهم المجنى عليه مقدار من الداتوره ولم يكن متمعدا قتله فأسعف الاخير بالملاح وشفي وقدم المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في أحداث جرح افضى الى الموت عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالعقوبة تطبيقا للمواد المذكورة

ومحكمة النقض قررت بأن لا شروع في جريمة أحداث جرح أفضى الى الموت لان العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فان أفضى الى الموت طبقت المادة ٢٠٠ والا فاحدي المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ عقوبات

وان الحادثه المنسوبة للمتهم لا تخفى من أحد امرين اما أن تعتبر شروعا في القتل بواسطة السم منطبقه على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم متمعدا القتل . واما أن تعتبر جريمة إعطاء جواهر غير قائله منطبقه على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات

وحضره قاضي الاحاله المشار اليه قرر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بأحالة المتهم علي محكمة الجنايات لها كتمه بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات طنطا حكمت بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات حضوريا علي عبد المجيد عبد الرحيم بالحبس مع الشغل مدة ستة اشهر لتهمة بالشرع في اعطاء مواد ضاره تقضى الي الموت وقد خاب اثر ذلك لاسعاف المجني اليه بالعلاج وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب العزة علي عزت بك رئيس نيابة طنطا الاهلية بالطنن في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم تقريراً بالسباب طعنه في ٣ مارس سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث ان الطعن مبني على ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لأنها اعتبرت الواقعة شروعا في ارتكاب الجريمة للنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات (احداث جرح افضى الى موت) مع انه لا شروع في الجريمة المذكورة وانما الحادثه هي شروع في قتل بواسطة السم منطبقه علي المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات

وحيث انه لا نزاع في ان الوقائع المبينة بالحكم للطعون فيه هي ان المحكوم عليه اعطى مقدارا من الداتوره للمجني عليه ولكن هذا الاخير اسعف بالعلاج وسفى وحيث ان المحكمة قد نلت في حكمها وجودية القتل وعاقبت للمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٠ عقوبات وحيث ان جريمة احداث الجروح حتي التي تؤدى الي الموت لا شروع لها من طبيعتها لان العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فان افضي الي الموت طبقت المادة ٢٠٠ عقوبات والا فاحدى المواد ٢٠٦ أو ٢٠٥ أو ٢٠٤ عقوبات وحيث ان تصميم الشخص متعمدا احداث جرح لاخر يكون من ورائه الموت حتما فهذا معناه ان تعمد القتل لا مجرد الضرب الذي يفضى الي الموت وحيث انه مع انتفاء نية القتل فالواقعة ترجع الي انها تعمد اعطاء مواد ضاره للمجني عليه وهذا الفعل معاقب عليه بمقتضى المادة (٢٢٨) عقوبات . وحيث انه لم يثبت ان المجني عليه ظل عاجزا عن العمل اكثر من عشرين يوما فيكون عقابه بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات وحيث انه مما تقدم يمكن الطعن في محله

ويتعين قبوله مع تأييد العقوبة المحكوم بها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بتعديل الحكم وباعتبار الواقعة جنحة
منطبقة علي مادتى ٢٢٨ و ٢٠٦ عقوبات مع
تأييد الحكم بالنسبة للعقوبة .

هذا ما حكمت به المحكمة بحلتها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق
٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٤٠

١٤٤

نقض . وجوب نظر دعوى الجنحة استئنافيا
بمعرفة قاض غير الذى حكم فيها ابتدائيا

فراجي بالنوات

ابو حمدة سيد ابو حافظ عمره ٢٥ سنة

فراجي بالنوات

في

المادة ٢٢٩ جنائيات

اذا نظرت قضية الجنحة ابتدائيا امام قاض
وانحصر كل عمله فيها في الامر بضم قضية أخرى اليها
فليس ما يمنع القاضى نفسه من نظر القضية استئنافيا
لان مجرد الامر بضم قضية الى قضية الجنحة لا يفيد
تكوين رأى القاضى في القضية وانما يفيد بالعكس
حاجته الى توير القضية لتكوين رأى فيها وعليه
لاوجه لبطالان الحكم فلا محل للنقض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

للمشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والمهزة

احمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي المطيعي

في الجريدة بان اتفق معها علي ارتكابها فوقعت

الاول علي نسيمة بنت دكرورى لصالح التهم

الاول المذكور واتهمت الاول بالاشتراك معها

في الجريمة بان اتفق معها علي ارتكابها فوقعت

بناء على هذا الاتفاق . وطلبت عقابها بامر النيابة بالواد ٢٥٧ و ٤٠ و ٤١ عقوبات مع الزامها بدفع مبلغ واحد وعشرين جنيها تمويضا والمصاريف

ومحكمة الجيزة الجزئية حكمت بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات حضوريا بالبراءة ورفض دعوى المدعية بالحق المدني والزامها بالمصاريف

فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم يوم صدوره

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢١ حضوريا بتأييد الحكم المستأنف والزام المدعية بالحق المدني بالمصاريف

وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ قررت المدعية بالحق المدني بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والارام وقدم حضرة المحامي عنها تقريرا باسباب طعنها في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١

فلهذه الاسباب

المحكمة

حكمت المحكمة بقبول الظعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هجرية

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وافعال المحامي عن المدعية بالحق المدني والاطلاع على الاوراق والمداولات قلونا من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا

١٤٥

نقض . الاحكام الموضوعية

حكم عدم اختصاص محكمة الجنح

المادة ٢٢٩ جنابات

لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الاحكام الموضوعية وعليه فالحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى غير قابل للطعن بطريق النقض باسم صاحب المظلمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والايرام

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب الامادة والمزة احمد موسى باشا ومستر كالوين وفوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المعداوى اقندى كاتب الحاسة اصدرت الحكم الآتي

في الطعن للقدم من

النيابة العمومية

ضد

عبد الرحمن حسن عمره ٤٠ سنة ومناعته

خشاب ومقيم بالجواب

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٤٤٨٧ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المفيدة بجدول المحكمة نمرة

٣٢٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه اختلس مبلغ سبعة جنيهات تسلم اليه من ناعسه بنت علي يشتري لها به اخشابا بتاريخ اول يناير سنة ١٩٢١ بجهة درب محبوب التابعة لقسم بولاق وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات ومحكمة بولاق الجزئية حكمت بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين ٢٩٦ عقوبات و ١٦٢ جنابات غايبا بحبس المتهم ثلاثة شهور بسيطا واكفاله ٣٠٠ صاغ فعارض المحكوم عليه وحكم في المعارضة بتاريخ اول سبتمبر سنة ١٩٢١ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنفته النيابة والمتهم في تاريخه ٥ - ٩ - ١٩٢١

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية منعقدة ببيتة استئنافية حكمت بتاريخ ٣ اكتوبر سنة ١٩٢١ طبقا للمادة ٥٠ عقوبات حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالقاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص القاضى الجزئى بنظر هذه الدعوى واحالة الاوراق على قلم النائب العموي لاجراء شئونه فيها مع استمرار حبس المتهم

وبتاريخ ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب المزة علي بك عزت رئيس نيابة مصر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والايرام وقدم حضرة تقريراً بأسباب طعنه في التاريخ المذكور

الحكمة

بمستعاج طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداولات قانونا
وحيث أنه يتبين من الحكم المطعون فيه
انه حكم بعدم الاختصاص
حيث أنه لم يوجد حكم نهائي ضد المتهم
وحيث انه لا يجوز الطعن في حكم غير
نهائي وعليه يجب عدم جواز نظر هذا الطعن
فلذلك

حكمت المحكمة بعدم جواز نظر هذا

الطعن

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة
في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع
الاول سنة ١٣٤٠

١٤٦

نقض . انتهاك حرمة ملك

الغير . ركن الجريمة

المادة ٣٣٣ عقوبات

في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير يجب ان
يثبت في الحكم ركنان الجريمة وهما (١) حيازة المجنى
عليه للعقار حيازة فعلية (٢) ودخول المتهم العقار
بقصد منع الحيازة بالقوة
وما لم يبين الحكم هذين الركنين وجب نقضه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

للمشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات

اصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كروشو وعلي ثاقب بك وفوزي المطيعي بك
مستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف وعلي كامل اغدى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

ابراهيم احمد عوض عمره ٣٥ سنة فلاح
وسكنه بندف

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٥٨٩

سنة ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٣٥١
سنة ٣٩ قضائية

والست ام علي بنت الشحات مدعية بحق

مدني

وقائع الدعوى

اقامت الست ام علي بنت الشحات هذه
الدعوى مباشرة وأوردت بورقة التكليف
بالحضور المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ أن
المتهم المذكور في يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٠ بناحية
بندف دخل عقارا في حيازتها ومنع حيازتها
منه بالقوة وان ذلك معاقب عليه بالمادة ٣٣٣
عقوبات وان ما نالها من الضرر بسبب ذلك
لا تقل قيمته عن عشرة جنيهات وثلثت الحكم
لها بالمبلغ المذكور والمصاريف وانعاب المحاماة

على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم فلم يثبت ما إذا كانت المجنى عليها حائزة فعلا للمعار ولأنوع القوة التي استعملها المتهم لمنع هذه الحيازة وكذا يتسنى لمحكمة النقض والابرام مراقبة حجة تطبيق القانون وتعيين قبول الطعن

فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض شكلا وفي الموضوع بقبول والناء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية منقذة بصفة استئنافية للحكم فيها مجددا من دائرة اخرى غير التي حكمت فيها أولا .

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلني المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هجرية م

١٤٧

نقض . استئناف المحكمة عن شهود المتهم . حرمان من حق الدفاع

المادة ١٣٥ جنائيات

إذا طلب محامي المتهم مماع اقوال باقي الشهود اثباتا وتфия فلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة ان المتهم معترف بالجريمة اذا كان اعترافه مملا بالدفاع عن النفس لان المحكمة لو سمحت بشهوده لجاز ان تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف التهمة أو في الظروف الخففة للعقوبة على الاقل وعليه فاستغناء المحكمة عن مماع باقي الشهود

ومحكمة منيا الفمع الجزئية حكمت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ٣٢٣ عقوبات حضوريا بتفريم المتهم منيتين قرش صاع والزئمة بتعويض قدره اربعمائة قرش صاع والزئمة بالمصاريف وخمسين قرشا انما بممامه المدعية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة الزقازيق الاهلية بصفه استئنافية حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالتأييد والزام المتهم بالمصاريف المدنية عن الدرجة الثانية وبتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريرا باسباب طعنه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدالاة قانونا حيث أن الطعن تقدم في ميعاده فهو مقبول شكلا

وحيث أنه لا أجل لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات يجب أن يكون للمجنى عليه حائزا للمعار حيازة فعليا وأن يكون المتهم دخل المعار بقصد منع الحيازة بالقوة وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يبين هذه الاوكان الاساسية المكونة للجريمة بل اقتصر

- في هذه الحالة يعتبر حراً، أنا لهم من حق الدفاع ويصبح حكمها محلاً للنقض
- باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار
- المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
- وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال وكييل للحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة
- اصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم من
- عبد الله صالح رخيص عمره ٢٥ سنة وصناعته فلاح بزمران النخيل مركز الدلتجات
- ضد
- النيابة العمومية في قضيتها عمرة ٤٣٢ سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة عمرة ٣٣٦ سنة ٣٩ قضائه
- وقائع الدعوى
- أنهت النيابة العمومية لنتهم المذكور بانه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٠ بناحية زممران النخيل بمركز الدلتجات عمدة بديره البجيرد ضرب عبد الويس عبد الجليل بمصا على رأسه ضرباً لم يقصد به قتله ولكنه أفضى الى موته . وطلبت من حضرة
- قاضى الاحالة احواله المتهم المذكور على محكمة الجنايات لها كتمه بالمادة ٢٠٠ فقره أولى عقوبات وحضرة قاضى الاحالة المشار اليه فرد بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بأحواله لنتهم المذكور على محكمة الجنايات لها كتمه بالمادة المذكورة ومحكمة جنايات اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى عقوبات حضورياً على عبد الله صالح رخيص بالاشغال الشاقة خمس سنوات
- وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وتقدم حضرة المعالي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ المحكمة
- بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقتوال المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً
- من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الطعن مبني على ان المحامي عن المتهم طلب سماع اقوال باقي الشهود أثباتاً ونقياً والمحكمة لم تنجبه الي طلبه وهذا مخالف لنص المادة ١٣٥ جنايات ويمد اجعافاً بحق الدفاع
- وحيث أن المحكمة استفتت عن سماع

شهود النفي مع تثبيت المحامي بطلب سماع شهادتهم مرتكئة على اعتراف المتهم
 وحيث ان اعتراف المتهم مغلل بالدفاع
 عن النفس ولو سمعت المحكمة شهوده وربما
 أثر ذلك على اعتقادها في وصف التهمة او
 الظروف المخففة واذن يكون المتهم حرم من
 الدفاع وعليه يتعين قبول النقض والناء الحكم
 المطعون فيه

كامل افندي كاتب الجلسة
 أصدرت الحكم الآتي
 في الطعن المقدم من
 النيابة العمومية

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض
 وبالناء الحكم المطعون فيه واحاله القضيته على
 دائرة اخرى للحكم فيها مجددا.

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
 المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
 ٢ جاد الآخرة سنة ١٣٤٠ هجرية

١٤٨

نقض . سرقة . سلاح غير قابل للاستعمال

سند
 محمد عبد اللطيف عمره ٢٣ سنة فلاح
 بالتأببات
 احمد جدامي عمره ٤٦ سنة فلاح بالعقليه
 في
 قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٧٣ سنة
 ١٩٢٠ - ١٩٢١ المفيدة بمجدول المحكمة نمرة
 ١٩٤٧ سنة ٣٨ قضائيه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
 مع آخر (حكم براءته) بأنهم في ليلة ٢٨ مايو سنة
 ١٩٢١ الموافق ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٩ بإراضي
 ناحية بني عامر شرعوا في سرقة فول من جرن
 عبد اللطيف نواره حالة كون أحدهم يحمل
 سلاحا ناويا وطلبت من حضرة قاضي الاحالة
 بمحكمة بني سويف الاهليه احالة المتهمين

المادة ٢٧٣ عقوبات

يعاقب السارق بمقتضى المادة ٢٧٣ ولو كان
 السلاح الذي يحمله غير قابل للاستعمال كأن كان غير
 معمر وكان السارق لا يحمل ذخيرة له . لان الشارع
 انما اراد تطبيق المادة المذكورة على كل سارق يحمل
 سلاحا سواء كان بقصد استعماله أو الارهاب به

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المذكورين على محكمه الجنايات لها كمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ عقوبات

وحضرة فاضل الاحاله المشار اليه قرر بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٢١ بأحالة المتهمين على محكمة الجنايات لها كمتهم بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات بني سويف الاهلية حكمت بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ عملاً بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات حضورياً باعتبار الوافعة جنحة وعقابة كل من محمد عبد اللطيف واحمد جدامي بالحبس مع الشغل مدة ستة اشهر وبراءة (محروس محمد جاد) المتهم الثالث وبتاريخ اول اكتوبر سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحي باشا النائب العمومي لدي المحاكم الاهلية بالطنين في هذا الحكم بطريق النقض والابرارم وقدم تقريراً بأسباب طعنه في التاريخ المذكور المحكمه

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع علي الاوراق والمداوله قانوناً من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الحكم المطعون فيه قضي بأن القرينيه التي منبطت مع أحد المتهمين وقت ارتكاب الجنايه تخرج من عداد الاسلحه التي ينص عنها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات لانها لم تكن معمرة ولم يضبط معه أظرف لها

وحيث ان هذا الرأي خطأ لان الفرض الذي يرمى اليه المشرع هو معاقبة السارق الذي يقصد ارباب المني عليهم بواسطة حمله سلاحاً ظاهراً وهذا الارهاب يحدث اثره في نفس المني عليه ولو كان السلاح غير معمر فضلاً عن ان القانون قد ذهب الى أبعد من ذلك ونص بتشديد العقوبة ولو كان السلاح مخبأً. وحيث انه فضلاً عما تقدم فان القرينيه ولو كانت غير معمرة ولا يمكن استعمالها كسلاح ناري فانها مع ذلك من الممكن استعمالها سلاحاً للهجوم ويمكن ان تحدث القتل ولذلك يجب اعتبارها من ضمن الاسلحه التي يقصدها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات

وحيث أنه يتضح من ذلك أن الوافعة التي أثبتت المحكمة المطعون فيه تقع تحت أحكام المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧٣ من قانون العقوبات وتري محكمة النقض قبول الطعن وتطبيق هذه المواد مع المادة ١٧ عقوبات والاكتفاء بالعقوبة المحكوم بها من محكمة الجنايات

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول النقض وتطبيق المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧٣ و ١٧ عقوبات وأبقاء العقوبة كما هي

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المتقدمة في يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ - ٢ جهاد الآخر سنة ١٣٤٠ هجريه

١٤٩

بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افتدى

كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

الشيخ على ابو النجا مزارع بميت حبيش

البحرية

محمد عبد الله مزارع بشبرا قاص

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٥١

سنه ١٩٥٠ و ١٩٥١ المقيدة بجدول المحكمة

نمرة ٣٦٧ سنة ٣٩ قضائية

ومحمد بك نصير . ونصير مصطفى نصير

ومحمد محمد نصير وطه محمود العمري مدعون

بحقوق مدنية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بأنهما في يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ بطنطا الاول بلغ

حضرة مأمور مركز طنطا كذبا مع سوء القصد

في حق كل من محمد بك نصير ونصر مصطفى

نصير وطه محمد العمري ومحمد محمد نصير بأنهم

أنفقوا اتفاقا جنائيا بقصد قتل كل من عبد الوهاب

حمزه وعثمان ابراهيم وتهمة الثاني بأنه في الزمان

والمكان المذكورين اتفق مع الاول وساعده على

ارتكاب هذه الجريمة فوقعت بناء على هذا

الاتفاق وهذه المساعدة وطلبت عقابها بالمواد

نقض . عدم النص على الفصل في الاستئنافات

المرفوعة . عدم ذكر تاريخ الحكم المستأنف

عدم ذكر سن المتهم

المادة ٢٢٩ جنائيات

رفع استئناف عن حكم محكمة الجنج من المتهم والنيابة والمدعي المدني فصدر حكم محكمة الجنج الاستئنافية بقبول الاستئناف دون أن ينص على قبول أو رفض الاستئناف الثالث ولم يبين الحكم الاستئنافي تاريخ الحكم المستأنف ولم يذكر سن المتهم .

قالت محكمة النقض ان هذه المخالفات الثلاثة لا تصلح اسبابا للمتهم لطلعن على الحكم بطريق النقض اولا - لانه يستناد من اسباب الحكم المطعون فيه انه فصل في الاستئنافات الثلاثة بان اعتبر استئناف النيابة والمدعي المدني واحدا

ثانيا - لانه لم يترتب على عدم ذكر تاريخ الحكم أى اخلال به حيث لم يدع الطاعن رفع استئناف النيابة أو المدعي المدني بعد الميعاد ثالثا - لان الطاعن لم يدع انه دون السن الذى يجوز فيه رفع الدعوى عليه فلا يصح ان يتضرر من عدم بيان سنة في الحكم المطعون فيه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال

وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو

وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل ابراهيم

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢١ قرر الشيخ على ابو النجا المتهم الاول بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ولم يقرر محمد عبد الله للمتهم الثاني بالنقض وقدم المحامي عن المتهمين تقرير اسباب الظمن عن المتهمين بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٢١

الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقرار المحامي الحاضر عن الطاعن الاول والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا .

من حيث ان الطاعن الثاني محمد عبد الله لم يقرر بالنقض والابرام في قلم الكتاب و فقط قدم الاسباب واذن يتعين الحكم بعدم قبول هذا الظمن

وحيث ان الظمن المرفوع من الشيخ على ابو النجا للمتهم الاول مقبول شكلا

وحيث انه جاء في الوجه الاول من الوجوبين اللذين بنى عليهما هذا الظمن ان الحكم المطعون فيه قضى بقبول استئنافين شكلا من الثلاثة التي رفعت عن الحكم الصادر من محكمة اول درجة ولم يحكم برفض او بقبول الاستئناف الثالث

وحيث انه تبين من الحكم المطعون فيه ان حكم محكمة اول درجة استؤنف من المتهم الاول ومن النيابة العمومية في تاريخ ١١ مايو

١٩٢٠ و ٢٠/٤ و ٤١ عقوبات

وبالجلسة اقام محمد بك نصير ونصير مصطفى نصير ومحمد محمد نصير وطه محمود العمري انفسهم مدعين بحق مدني وطلبوا الحكم لهم على المتهمين بطريق التضامن بمبلغ ٢٠٠ جنيه تمويضا

ومحكمة بندر طنطا الجزئية حكمت بتاريخ

٣ مايو سنة ١٩٢٠ عملا بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤

عقوبات و ١٧٢ جنائيات بتفريم الشيخ على ابو النجا ٥٠٠ قرش صاغ والزامه بان يدفع ٥٠٠٠ قرش صاغ والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش انخاب وبراءة الثاني ورفض ماعدا ذلك من الطلبات

فاستأنف المحكوم عايه والنيابة بالنسبة للمتهمين في ١١ مايو سنة ١٩٢٠ واستأنفه المدعون بالحق المدني في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية منعقدة

بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٧ مارس سنة

١٩٢١ عملا بالمواد ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٠/٤ و ٤١

عقوبات حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم بالنسبة للمتهم الاول وحبسه شهرا حبسا بسيطا مع ايقاف التنفيذ طبقا للمادة ٥٢ عقوبات والثالث الثاني وحبسه شهرا

حبسا بسيطا مع التناذر الزامه مع الاول بالتضامن بالتعويض المقضى به والزام للمتهمين بمصاريف الدعوى المدنية و ٢٠٠ قرش صاغ انخاب محاماه

فهذه الاسباب
حكمت المحكمة برفض النقض بالنسبة
للاول وعدم قبوله للثاني
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
٣ جماد الثاني سنة ١٣٤٠

١٥٠

نقض - حكم عدم اختصاص محكمة الجنح
انظر تلخيص الحكم رقم ١٤٥
باسم صاحب الدفعة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العلی احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة
والعزة مسير برسفال وكيل المحكمة واحمد
موسى باشا ومسير كرشو وحافظ عبدالنبي بك
المستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
النيابة العمومية

ضد

علي مخلوف دياب عمره ٦٥ سنة فلاح بمزبة
سليم باشا

محمد هدية صالح عمره ٢٥ سنة فلاح بمزبة

سنة ١٩٢٠ ومن المدعى المدني في ١٢ منه وقد
يفهم من مطابقة اسباب ذلك الحكم على منطوقه
انها اعتبرت الاستئناف المرفوع من النيابة من
الاستئناف المرفوع من المدعى المدني كاستئناف
واحد وقررت بقبولها شكلا وفصلت فيما اشتمل
عليه كل منهما من الطلبات

وحيث ان الطاعن لاحظ ان الحكم
المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم المستأنف
حتى يتسنى لمن يطلع عليه ان يعرف ان كان
الاستئناف الاخير جاء في ميعاده او بعد ايامه
وحيث وان كان ينبغي ان الحكم المطعون
فيه يذكر تاريخ الحكم المستأنف للسبب القائل
عنه الطاعن الا انه لم يترتب على عدم مراعاة
ذلك ادنى اخلال بالحكم فان الطاعن لم يثبت
ان الاستئناف للنزاع عنه حصل بعد اليعاد حتى
ولم يدع ذلك .

وحيث ان طالب النقض يرتكن في الوجه
الثاني على أن الحكم المطعون فيه لم يبين سن
المتهم

وحيث ان هذا السبب يكون منتجا اذا
اثبت ان سن المتهمين دون السن الذي يجوز
فيه رفع الدعوى عليهما هذا الاثبات غير متوفر
في القضية

وحيث انه مما تقدم يكون الطعن في غير
محله ويتمين الحكم برفضه

سليم باشا

ومحكمة النيابة الجرائمة حكمت بتاريخ ١٤

مهران سيف عبد الرحمن عمره ٢٠ سنة

فلاح بعزيزة سليم باشا

صادق على مخلوف عمره ١٥ فلاح بعزيزة

سليم باشا

محمد حسن عمره ٢٦ سنة فلاح بعزيزة

طلوخ

مريض مخلوف دياب عمره ٥٠ سنة فلاح

بعزيزة طلوخ

سنة ١٩٢١

وبمجلس المرافعة طلبت النيابة الحكم

بعدم الاختصاص لان التهم الاول غائب

ومحكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

حكمت بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٩٢١ عملا

بالمواد ٢٧٤ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وموضوعا بعدم اختصاص

محكمة الجنب بنظر الدعوى وأحالة الاوراق

على قلم النائب العمومى لاجراء شتونه فيها

عملا بنص المادتين ٤٨ و ٥٠ عقوبات مع استمرار

حبس المتهمين

وبتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٢١ قرر

حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى

المعالم الاهلية بالطعن في هذا الحكم بطريق

النقض والابرار وقدم تقريرا باسباب طعنه في

٢١ اغسطس سنة ١٩٢١

في

قضية النيابة العمومية عمرة ٢٠٠١

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ للفيده بمجدول المحكمة

عمرة ٤٨٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بأنهم وآخرين من ١٦ يوما قبل تاريخ المحضر

المؤرخ في ٧ - ٣ - ١٩٢١ بأراضى عزبة الدكتور

حبيب حنا افندى سرقوا ثلاثة سيور جلد منها

٢٠٠ جنيه تقريبا للدكتور حبيب افندى حنا

من الواور تعلقه بواسطة تسور الحائط الغربى

وذلك ليلا . وطلبت عقابهم بالمادة - ٢٧٤

عقوبات و ٤٨ منه للأول والخامس . وبمجلسة

المرافعة اقام حبيب افندى حنا نفسه مدعيا

بحق مدني وطلب الحكم له على المتهمين بمبلغ

١٠٠ قرش بصفة تعويض

المحكمة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة التقض والايرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندي كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قرار حضرة قاضي

الاحالة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية
والاطلاع على الاوراق والمدادولة قانونا

من حيث ان الحكم المطعون فيه قضى
بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى
واحالة الاوراق على قلم النائب العمومى لاجراء
شئونه فيها فهذا الحكم ليس اذن حكما نهائيا ولا
يجوز الطعن فيه امام محكمة التقض والايرام
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول التقض

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢١ و ٣
جهادي الاخره سنة ١٣٤٠ هـ

١٥١

نقض . التهديد بالقتل المصحوب بطلب
او تكليف بأمر . التكليف بالامتناع
عن التكلم في حق الغير

المادة ٢٨٤ عقوبات معدله

قانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠

يعتبر التهديد بالقتل جنائية اذا وقع بالكتابة
وكان التهديد مصحوبا بطلب او تكليف بأمر
طلب اللتم من المجرى عليه الامتناع (عن التكلم
في حق اسياده في الامور البطالة) متى كانت هذه
الامور معلومة ومعينة بينها يعتبر طلبا وتكليفنا
بأمر وعليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب بهذه
العبارة جنائية طبقا لنص المادة ٢٨٤ فقره اولي

ضد

حسين عطوه عمره ٢٠ سنة وصناعته
فلاح ومقيم بنشوه مركز الزقازيق
عبد الحميد ابراهيم سويلم عمره ٢٠ سنة
وصناعته فلاح ومقيم ببيشه عامر الزقازيق

حسن يوسف شحاته عمره ١٧ سنة
وصناعته طالب ومقيم بنشوه مركز الزقازيق
في

فضية النيابة العمومية مرة ٣٣ سنة ١٩٢٢
المقيدة بجدول المحكمة مرة ٤٨٤ سنة ٣٩ قصاياه
وقائع الدعوى

أهت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بأنهم في ليلة ١٠ مايو سنة ١٩٤١ الموافق ٢ رمضان سنة ١٣٣٩ بناحية نشوة الاثنان الاولان هددوا بالسكتابة على علي منسي وعبد العزيز مصطفى عرف بالقتل وهذا التهديد مصحوب بطلب الامتناع عن التكلم في حق المتهمين في الامور المشينة . والثالث اشترك معها بالمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بأن كتب لهما جواب التهديد وقد وقعت والجريمة بناء على هذه المساعدة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة الزفازيق الابتدائية احالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٨٨/١ عقوبات مع مراعاة المادتين ٤١٥ و ٤١٠ منه للشريك وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ باعتبار الواقعة جنحه منطبقه على المادة ٢٨٤ فقرة ثانية عقوبات واحالة الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه فيها

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الطعن مبني على ان المادة ٢٨٤ فقرة اولى صريحة في اعتبار التهديد بالقتل جنائية متى كان مصحوباً بطلب او تكليف بأمر والمبادرة الواردة بجواب التهديد هي (او عظمكم بهذا الخطاب عن ان تتكلموا في حق اسياذك في الامور البطالة) . (الآن نعوظكم عن التكلم في حق اسياذك وان لم ترجعوا يكون قتلکم قرب وحل) فالطلب صريح ومحدد بمبارات جواب التهديد وهو منع التكلم في حق آخرين ومنع اتهامهم في الامور البطالة . وهذه الامور معلومة ومعيّنة بين المتهمين والحجى عليهما اللذين كانا اتهما للمتهمين في اتلاف زراعة وفي حريق منزل كما يتضح ذلك من التحقيق وكذا تكون الواقعة جنائية منطبقه على الفقرة الاولى من الماده ٢٨٤ عقوبات وحيث ان جواب التهديد مصحوب بطلب الامر المنصوص عنه بالفقرة الاولى من الماده ٢٨٤ - عقوبات التي كان يجب تطبيقها واذن يكون امر الاحالة في غير محله من جهة التطبيق القانوني وعليه بتعين القاء القرار المطعون فيه

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحى باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بالطعن في هذا القرار بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طعنه في التاريخ المذكور

المحكمة

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً وموضوعاً بإلغاء القرار المطعون فيه واعادة على الاوراق والمداوله قانوناً

بمد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع

القضية لقاضي الاحاله لتطبيق الفقرة الاولى
من المادة ٢٨٤ عقوبات

اصدرت الحكم الاتي

في العطن المقدم من

عبد الصمد احمد ابراهيم عمره ٤٠ سنة

وصناعته فلاح وسكنه ابني هاشم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٨٨

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة

٣٩٤ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بانه في يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٨ بمجهة ابوهاشم

التابعه بناحية البوشه بان قتل عمدا تادرس

غطاس وذلك بان ضربه بدن القاس في رأسه

ونشأت عن ذلك الوفاه ولانه ايضا ضرب سعد

جرجس تادرس ضربا اعجزه عن أعماله

الشخصية مدة تتجاوز العشرين يوما . وطلب

من حضرة قاضي الاحالة احواله للمتهم على

محكمة جنابات بني سويف لها كتمه بالمادتين

١/١٨ او ٢٠٠ عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٠

ديسمبر سنة ١٩١٨ بأحواله للمتهم على محكمة

جنابات بني سويف لها كتمه بالمادتين المذكورتين

على التهمتين السابقيين

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية

المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق

٣ جماد الاخرة سنة ١٣٤٠

١٥٢

نقض . سلطة المحكمة بعد نقض الحكم

المادة ٢٣٢ جنابات

نقض الحكم بعد القضية الى حالتها الاولى قبل

الحكم فيجوز للمحكمة ان تأخذ بالوصف الذي لم

تأخذ به المحكمة الاولى كما يجوز لها ان تنقض

بقصد العقوبة بالمتهم ولو كان النقض مرفوعا من

المتهم وحده

وفي القضية - قدم للمتهم الى محكمة الجنابات

باعتباره فاعلا اصليا في جريمة القتل حكمت المحكمة

باعتباره شريكا وقضت عليه بالاشغل الشاقه مدة

ثلاث سنوات

ظمن التهم في الحكم بطريق النقض لتغيير

المحكمة وصف التهمة دون انقائ الدافع الى ذلك

فنقض الحكم واعيدت القضية

باسم صاحب المظلمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال

وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو

وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل بك

بأنهم في ليلة ١٠ مايو سنة ١٩٤١ الموافق ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ بناحية نشوة الاثنان الاولان هَذَا بالسكتابة على علي منسي وعبد الميرز مصطفى عرف بالقتل وهذا التهديد مصحوب بطلب الامتناع عن التكلم في حق المتهمين في الامور الشنيعة . والثالث اشترك معها بالمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بان كتب لهما جواب التهديد وقد وقعت والجريمة بناء على هذه المساعدة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة الزقازيق الابتدائية احالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لهما كمتهم بالمواد ٢٨٤/١ عقوبات مع مراعاة المادتين ٤٠ و ٤١ منه للشريك وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ باعتبار الواقعة جنحه منطبقه على المادة ٢٨٤ فقره ثانية عقوبات واحالة الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه فيها

من حيث ان طلب النقص صحيح شكلا
وحيث ان الطعن مبني على ان المادة ٢٨٤ فقره اولى صريحة في اعتبار التهديد بالقتل جناية متى كان مصحوبا بطلب او تكليف بأمر والمباردة الواردة بجواب التهديد هي (او عظمكم بهذا الخطاب عن ان تتكلموا في حق اسيادكم في الامور البطالة) . (الآن نوعظكم عن التكلم في حق اسيادكم وان لم ترجعوا يكون قتلكم قرب وحل) فالطلب صريح ومحدد بمبارات جواب التهديد وهو منع التكلم في حق آخرين ومنع اتهامهم في الامور البطالة . وهذه الامور معلومة ومعيّنة بين المتهمين والحجى عليهم الذين كانوا اتهموا المتهمين في اتلاف زراعة وفي حريق منزل كما يتضح ذلك من التحقيق وكذا تكون الواقعة جناية منطبقه على الفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ عقوبات وحيث ان جواب التهديد مصحوب بطلب الامر المنصوص عنه بالفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ - عقوبات التي كان يجب تطبيقها واذاً يكون امر الاحالة في غير محله من جهة التطبيق القانوني وعليه بتعين الغاء القرار المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقص شكلا
وموضوعا بالغاء القرار المطعون فيه واعادة

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحي باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بالطعن في هذا القرار بطريق النقص والابرار وقدم تقريراً باسباب طعنه في التاريخ المذكور
المحكمة

بمد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمداوله قانونا

القضية لقاضي الاحالة لتطبيق الفقرة الاولى
من المادة ٢٨٤ عقوبات

اصدرت الحكم الاتي
في الطعن المقدم من

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
٣ جاد الاخرة سنة ١٣٤٠

عبد الصمد احمد ابراهيم عمره ٤٠ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ابي هاشم
ضد

١٥٢

نقض . سلطة المحكمة بعد نقض الحكم

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٨٨
سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المفيدة بجدول المحكمة نمرة
٣٩٤ سنة ٣٩٤ قضائية
وقائع الدعوى

المادة ٢٣٢ جنائيات

نقض الحكم بعد القضية الى حالتها الاولى قبل
الحكم فيجوز للمحكمة ان تأخذ بالوصف الذي لم
تأخذ به المحكمة الاولى كما يجوز لها ان تقضى
بتمديد العقوبة بالتمهم ولو كان النقص مرفوعا من
التمهم وحده

اتهمت النيابة العمومية التهم المذكور
بانه في يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٨ بجهة ابو هاشم
التابعه بناحية البوشه بان قتل عمدا نادر
غطاس وذلك بان ضربه بسن الفأس في رأسه
ونشأت عن ذلك الوفاة ولانه ايضا ضرب سعد
جرجس نادر ضربا اعجزه عن أعماله
الشخصية مدة تتجاوز العشرين يوما . وطلب
من حضرة قاضي الاحالة احوالة التهم على
محكمة جنائيات بني سويف لحاكمته بالمادتين
١/١٨ و ٢٠٥ عقوبات

وفي القضية - قدم للتمهم الى محكمة الجنائيات
باعتباره فاعلا اصليا في جريمة القتل حكمت المحكمة
باعتباره شريكا وقضت عليه بالاشغال الشاقة مدة
ثلاث سنوات

طعن للتمهم في الحكم بطريق النقض لتغيير
المحكمة وصف التهمة دون الفات الدافع الى ذلك
فنقض الحكم واعيدت القضية
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

و حضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٠
ديسمبر سنة ١٩١٨ بأحوالة التهم على محكمة
جنائيات بني سويف لحاكمته بالمادتين المذكورتين
على التهمتين السابقتين

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات اصحاب السعادة والمنة مستر برسفال
وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو
وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل بك

وسعد جرجس اقام نفسه مدعيا بحق
مدني وطلب الحكم له على التهم بمبلغ ١٠٠
جنيه بصفة تمويض

ومحكمة جنابات بني سويف حكمت بتاريخ
١١ فبراير سنة ١٩١٩ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١
و ١٨١/ عقوبات بالنسبة للتهمة الاولى و ٢٠٥
منه للتهمة الثانية و ٣٢ عقوبات حضوريا
بمعاقبة للتهم بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات
والمحكوم عليه قرر بالظن في هذا
الحكم بطريق النقض والابرار في ١٠ فبراير
سنة ١٩١٩

وحكمت بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١
بقبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وباحالة
القضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجددا
وبالجلسة طلبت النيابة العمومية محاكمة
للتهم باعتباره فاعل اصلي بالمادة ١٨١/ عقوبات
على التهمة الاولى و ٢٠٥ عقوبات عن التهمة
الثانية واحتياطيا باعتباره شريك ومعاقبته
بالمواد ٤٠ و ٤٣ و ٢٠٧ و ١٨١/ عقوبات على
التهمة الاولى و ٢٠٥ عقوبات على التهمة الثانية
وطلب المحامي عن سعد جرجس المدعي
المدني الحكم له على التهم بمبلغ ١٠٠ جنيه بصفة
تمويض

ومحكمة جنابات بني سويف حكمت بتاريخ
١٥ يونيه سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ١٨١/ و ٢٠٥/

و ٣٢ عقوبات حضوريا على عبد الصمد احمد
ابراهيم بالاشغال الشاقة مدة سبع سنوات
ورفض دعوي سعد جرجس المدنية والزامه
بمصاريفها

وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ قرر المحكوم
عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض
وابرام وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه
بتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ وكذا حضرة احمد
رمزي بك المحامي في ٢ يونيه سنة ١٩٢١
المحكمة

بعد سماح طلبات النيابة العمومية وأقوال
المحامي عن الدافع والاطلاع على الاوراق
والمداوله قانونا
من حيث ان طلب النقض مقبول شكلا
وحيث ان الطاعن يرتكن في طعنه على
ان محكمة جنابات بني سويف حكمت بتاريخ
١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءه ولم
تظعن لا النيابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني
في هذا الحكم بالطريق النقض والابرار في
ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول
النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم
المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها
بالبراءه واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر
انتهايا وانه ما كان لمحكمة الجنابات بعد ذلك
الا ان تحكم في تهمة الاشتراك فقط دون ان

حالة رفع استئناف من النيابة العمومية - ان تصحح الوصف القانوني الوارد بالحكم المستأنف اذا تبين لها انه لا ينطبق على وقائع الدعوى . هذا ولو كان استئناف النيابة قائماً على العقوبة دون وصف التهمة طالما ان هذا التصحيح داخل في حدود اختصاص المحكمة الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً وبجلسة محكمة الجنائيات الجديدة طلبت النيابة بطريق الخبرة اعتبار المتهم اماً فاعلاً اصلياً أو شريكاً فقطت المحكمة باعتباره فاعلاً اصلياً وتشديد العقوبة به من ثلاث الى سبع سنوات

طلعن المتهم من جديد في الحكم بطريق النقض بائناطمنه على انه برى نهائياً من تهمة القتل باعتباره فاعلاً اصلياً لأن النقض المرفوع منه وحده لا تستفيد منه النيابة ولا المدعي المدني فلا يجوز لمحكمة الجنائيات ان تحكم عليه بعد ذلك باعتباره فاعلاً اصلياً كما لا يجوز لها ان تشدد العقوبة بالمتهم فقطت محكمة النقض بما تقدم -

(المحاماة) - راجع بهذه المعنى الاحكام الآتية :
نقض في ١١ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ٦ صفحته ١٣٤

نقض في ٩ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ صفحته ٢٠٩

نقض في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ١٢ صفحته ٧٣

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا نحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه مستر برسنفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين

تعرض لتهمة القتل والساس بحكم ١١ فبراير سنة ١٩١٩ الذي اكسبه حق براءته من تهمة القتل لانه ليس للنيابة والمدعي بالحق المدني ان يستفيدا من عمله وايضاً فان النقض السابق رفعه منه لم يرفع الا لمصلحته بعد قبوله اذا رأت المحكمة الثانية ادانته ان يزيد العقوبة في الحكم الثاني عن العقوبة التي حكم بها في الحكم الاول

وحيث ان نظر الدعوى من جديد لسبب بطلان الحكم الاول يجعل الهيئة الثانية معالقة الحرية في تقرير العقوبة التي ترى توقيها بدون ان نقيده بالعقوبة السابقة ولو كان المتهم هو رافع النقض فلها ان تشدد او تخفف كما ترى من ظروف الحالة

وحيث انه مما تقدم يكون النقض في غير محله ويتمين اذن رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ للرافق ٣٠ جاد آخر سنة ١٣٤٠ هـ

١٥٣

نقض . تغيير محكمة استئناف

الجنح وصف الجرمه

يجوز لمحكمة الاستئناف في مواد الجنح - في

٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ عملاً بالمادة (١٨٣) عقوبات بالنسبة للاولى اولا باعتبار الواقعة تزوير وبراءة المتهم الثانى حسن مصطفى شكر مما اسند اليه وحبس عبد العزيز على حويله ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيه والرامة بأن يدفع للمدعية بالحق للمدنى مبالغ سبعة واربعين جنيتها افر نكيا وخمسة وخمسين مليا والمصاريف المدنية.

فلستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم صدوره وكذا النيابة في ٥ فبراير سنة ١٩١٨

ومحكمة الزقاق الابتدائية الاهلية

بصفة استئنافه حكمت بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٢٠ بتأييد الحكم المستأنف بكامل اجزائه

والزمت عبد العزيز على حويله بالمصاريف المدنية الاستئنافية . وفي اليوم التالى لصدور

هذا الحكم قرر المحكوم عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم المحامي عنه

تقريراً باسباب طعنه في ١٩ ابريل سنة ١٩٢١ ومحكمة النقض والابرام حكمت بتاريخ

٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ بقبول هذا الطعن والقضاء المحكم المظنون فيه واحاله القضية على محكمة

الزقاق الابتدائية الاهلية للحكم فيها مجدداً من دائرة غير التى حكمت فيها أولاً واعيدت

القضية للمحكمة الابتدائية بصفة استئنافه وبعد ان سمعت هذه الدعوي حكمت فيها

بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٢٩٣

وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افتدى كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

عبد العزيز على حويله صر ٢٦ سنة قفي

وسكنه النكارية وآخر

ضد

النيابة العمومية في قضيتها غرة ١٤٨٧

سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيده بجدول المحكمة غرة

٧٤٩ سنة ٣٩ قضائه

ومحبوبه بنت البلتاجى مدعية بحق مدنى

وقائع الدعوي

اهتمت النيابة العمومية المذكور واخر

بأتهما في يوم ٣ يناير سنة ١٩١٥ بالنكارية الاولى

زور مخالصة بمبلغ سبعة واربعين جنيتها افر نكيا وخمسة وخمسين مليا وتوصل لذلك الى الحصول

على المبلغ المذكور من محبوبه بنت محمد البلتاجى اذا وهما كذبا بتسديد هذا المبلغ مما

على مورثها والثاني اشترك معه في تزوير هذه المخالصة بانه اتفق معه وساعده على ارتكاب

هذه الجريمة اذ تواجد معه بنزله وقت تحريرها واوهم المجني عليها بانه سيوقع عليها وتظاهر

بذلك فعلا ثم ردها الى المتهم الاول ليشهد عليها وطلبت عقابها بالمادة (٢٩٣) عقوبات

ومحكمة الزقاق الجزئية حكمت بتاريخ

عقوبات بقبول الاستئنافين القدمين من التهم والنيابة شكلا وفي الموضوع باعتبار الواقعة نصبا منطبقا على المادة ٢٩٣ عقوبات وتبديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم مدة اربعة شهور مع الشغل . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ٢١ فررو المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والارام وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه في ٤ ابريل سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا حيث ان طالع النقض مقبول شكلا وحيث ان الاسباب التي بني عليها هذا الطعن تخلص في امرين الاول ان المحكمة غيرت وصف التهمة من تزوير الى نصب بلا مسوغ قانوني لان النيابة لم تستأنف الوصف الذي اعتبرته المحكمة الجزئية والثاني ان دكن النصب غير متوفر على فرض اعتبار الواقعة جريمة نصب لانه لم يكن هناك طرق احتياليه واذا كان في الامر شيء فهو مجرد غش وتدليس مدني على المادة ١٣٦ - من القانون المدني

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون طلب النقض على غير اساس فيتعين رفضه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض هذا . حكمت به المحكمة بجلاستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ الموافق ٣٠ جاد آخر سنة ١٣٤٠

١٥٤

نقض . سب عائلي . عدم النص على علانية الواقعة بالحكم

المادة ٢٦٥ عقوبات

يجب ان ينص الحكم الصادر في مادة السب تطبيقا للمادة ٢٦٥ على علانية السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون

وحيث عن الامر الاول فان كان من المقرر انه لا يمكن لمحكمة الاستئناف في مواد الجرح ان تنظر في أمثال جديدة الا انه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
 بحكمة النقض والابرار
 المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
 العالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
 وبمخضو وحضرات اصحاب السعادة والعزة
 مستر برسيفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
 ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
 وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
 كامل افندي كاتب المحكمة
 اصدرت الحكم الآتي
 في الطعن المقدم من
 عبد الفتاح افندي سلامة عمره ٢٨ سنة
 كاتب استتاليه وسكنه بني سويف
 ضد
 النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٧٤٠
 سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ القيدة بجدول المحكمة نمرة
 ٧٤٤ سنة ٣٩ قضائيه ومحمد احمد جمعه وشقيقه
 بنت جندي مدعين بحق مدني .
 وقائع الدعوى
 اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في
 يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ ببني سويف ضرب
 محمد احمد جمعه والحرمه شقيقه بنت جندي
 ضريا استلزم معالجتهما اقل من عشرين يوما
 وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٦ عقوبات
 وقد رفع كل من محمد احمد جمعه وشقيقه
 بنت جندي دعوى مباشرة قبل هذا التهم
 واخرى طالبن الحكم لهما عليهما بمبلغ واحد
 وعشرين جنيها تمويضا لان التهم المذكور
 سب محمد احمد جمعه بقوله له يا زوج الشرموطه
 وذلك بخلاف العقاب للنصوص عنه بالمادة ٢٦٥
 عقوبات
 وبحكمة بني سويف الجزئية حكمت بتاريخ
 ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا بتفريم التهم
 المذكور مائة وخمسين قرشا والزامه بان يدفع
 للمدعين بالحق المدني مائة وخمسين قرشا تمويضا
 والزامه بالمصاريف المدنية للناسبه واعفته من
 المصاريف للناسبه فاستأنف التهم المذكور
 هذا الحكم بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠
 وبحكمة بني سويف الاهاية بصفة
 استئنافيه حكمت بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف
 وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢١ قرر المحكوم
 عليه بالظن في هذا الحكم بطريق النقض
 والابرار وقدم تقريرا باسباب طعنه في تاريخه
 المحكمة
 بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
 على الاوراق والمدلولة قانونا
 حيث ان طلب النقض مقبول شكلا
 وحيث انه جاء ضمن الاسباب التي بني

مجدد امن دائره اخرى غير التي حكمت فيها أولا
هذا ما حكمت المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة
في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠
جواد آخر سنة ١٣٤٠

١٥٥

نقض . الاحكام غير الانتهائية

للادة ٢٢٩ جنایات

لا يصح الطعن بطريق النقض الا في الاحكام
الانتهائية فلا يقبل الطعن في حكم محكمة الجنج
القاضي برفض الدفع الفرعي بعدم جواز سماع شهادة
الشهود في مادة خيانة الامانة حتى يفصل في موضوع
الدعوي انتهايا .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
مستر برسبال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندي كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المتقدم من

عطيه بومت عمره ٦٥ سنة فلاح ومقيم

بناحية برطس

عليها هذا الطعن ان الحكم المطعون فيه خلو
من تاريخ الواقعة بالنسبة لتهمة السب كما انه
لم يرد فيه علانية النفاذ السب

وحيث ان الحكم الاستثنائي ليس له
اسباب خصوصية بل اسند الى الاسباب الواردة
بالحكم الجزئي

وحيث ان بالرجوع الى الحكم الجزئي
وجد خالبا من ذكر تاريخ واقعة السب وعلانيتها
مع تطبيق المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات
علي التهمة المسندة الى الطاعن

وحيث ان هذه المادة تحيل فيما يتعلق
بكيفية حصول السب المعاقب عليه بمقتضاها
على المادة ١٤٨ من القانون المشار اليه التي تشترط
علانية السب

وحيث ان الحكم المطعون فيه يعد مع
هذا النقض غير مستوف لبيان الواقعة ولا
يمكن في هذه الحالة لمحكمة النقض والابرار
مراقبة صحة تطبيق القانون وعليه يجب نقض
الحكم

وحيث انه لا يري محل بعد ذلك للنظر
في الاسباب الاخرى التي يرتكن عليها الطاعن
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء
الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة
بني سويف الابتدائية الاهلية للحكم فيها

صند

بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ١٥٣٨ سنة
وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طمته بتاريخ
٢٧ مارس ١٩٢١

المحكمة

١٩٢٠ سنة ٣٩ قضائيه

وقائع الدعوى

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

اتهمت النيابة العمومية للمتهم المذكور
بانه من مدة خمس شهور قبل ١٩ مارس سنة
١٩٢٠ بجهة برطس بدد اربعة عقود لعل سيد

سلمها اليه علي سبيل الوديعة وذلك اضرازا به.
وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات

ومحكمة امبابه الجزئية حكمت بتاريخ
١٦ يونيه سنة ١٩٢٠ برفض الدفع الفرعى وبجواز

سماع شهادة الشهود
فادتأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ٢٤

يونية سنة ١٩٢٠
ومحكمة مصر الاهلية منمقده بهيئة

استثنافيه حكمت بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢١
حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ قررو للمتهم
في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠
جمادى آخر سنة ١٣٤٠ هجرية

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض

هذا ما حكمت المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠

جمادى آخر سنة ١٣٤٠ هجرية

فهرست العدد التاسع

(الاحكام)

١٣٦	نقض - التقرير بالنقض . التقرير بالاسباب . جريمة التضليل . فعل ايجابي
١٣٧	» الاتفاق الجنائي
١٣٨	» . الحظ على كراهة الحكومة . الوزارة
١٣٩	» القتل العمد . الدفاع الشرعى . التجاوز بحسن نية عن حق الدفاع الشرعى
١٤٠	» . نقض . عدم التقرير . بالنقض . تقديم أو باب النقد في اليمعاد
١٤١	» . عدم احتمال الحكم الاستثنائي على الواقعة . الاشارة الى بيانها بالحكم الابتدائي
١٤٢	» . اختلاف الواقعة مع الوصف . سرقة . أخفاء أشياء مسروقة
١٤٣	» . جريمة إعطاء جواهر غير قائله
١٤٤	» . وجوب نظر دعوى الجنحة استثنافيا بعرفة قاض غير الذى حكم فيها ابتدائيا
١٤٥	» . الاحكام الموضوعه . حكم عدم اختصاص محكمة الجنح
١٤٦	» . انتهاك حرمة ملك الغير . ركن الجريمة
١٤٧	» . استثناء المحكمة عن شهود اللتهم حرمان من حق الدفاع
١٤٨	» . سرقة . سلاح غير قابل للاستعمال
١٤٩	» . عدم النص على الفصل في الاستثناءات المرفوعة . عدم ذكر تاريخ الحكم
١٥٠	» . المستأنف . عدم ذكر سن اللتهم
١٥١	» . حكم عدم اختصاص محكمة الجنح انظر تلخيص الحكم رقم ١٤٥
١٥٢	» . التهديد بالقتل المصحوب بطلب او تكليف بأمر . التكليف بالامتناع
١٥٣	» . عن التكلم في حق الغير
١٥٤	» . مطلعة المحكمة بمد نقض الحكم
١٥٥	» . تغيير محكمة استئناف الجنح . وصف الجريمة
١٥٦	» . سب عائى . عدم النص على علانية الواقعة بالحكم
١٥٧	» . الاحكام غير الاتهائيه

كتاب الشعب

٥٧

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

أبو الخيرة بن يزيد رتبة البخاري التميمي

رحمته الله تعالى غفر له

أحمد

٧

ص ١٠٠



مكتبة

بونية سنة
ومعكم
استئنافه حكمه
حضورا بتأييد الحق
وبتاريخ ٢١ مارس -

كتاب التفسير

٥٧

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ
ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْبُخَارِيُّ
مَوْلَى الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ

١

كتاب الشعب

٥٧.

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم
أبي المعيرة بن يزيد رتبة البخاري الجعفي
رضي الله تعالى عنه وبلغت به
أمن

٧

طابع الشعب

فهرست العدد العاش

الاحكام

١٥٦	نقض . نصب . التصيد الجنائي . الادعاءات الكاذبة . طرق احتيالية .
١٥٧	نقض . ختم الحكم في ثمانية أيام . حكمته .
١٥٨	نقض . حكم في الاختصاص . عدم جواز الطعن فيه
١٥٩	نقض . رفض تأجيل الدعوى لسماع شهود .
١٦٠	عقد البيع . أركانه . الثمن . مهته أو الأبراء منه . هبة مستترة . بطلانها .
١٦١	الشرط المحدد لمسئولية السكة الحديد في نمرقة البضائع . أحوال تطبيقه . تصرف كلمة (فقد)
١٦٢	اثبات الفس واطعنا الفاحش . ازام المصاحبة ببيان ظروف ضياع البضاعة .
١٦٣	الوقت والشخصية للمعونة . دعوى بطلان الوقت . سقوط الحق في رفعها . متى تبدأ مدة السقوط
١٦٤	استئناف . طلبات جديدة . أدلة جديدة .
١٦٥	التماس اعادة النظر . قبول الحكم . القبول الضمني . اعلان الحكم . أثرة في سرمان المواعيد .
١٦٦	التماس اعادة النظر . واقعة غش شخصي .
١٦٧	غلة الوقت . سقوط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات .
١٦٨	اجارة . مستأجران . التاريخ الثابت وضع اليد . الاولوية .
١٦٩	استئناف . قيده في الثمانية أيام . مواعيد المسافة .
١٧٠	اجراءات نزاع الملكية . عدم اعلان حائز المقار . بطلان الاجراءات . السبب الصحيح .
١٧١	اكتساب الملكية
١٧٢	المجالس البلدية . استغلالها عن الحكومة . المهام التي تقاضى أمامها .
١٧٣	التملك بمضى المدة . سرمانه في حق الغائب غيبة منقطعة .
١٧٤	تنبيه نزاع الملكية . ميماد تسجيله . وجوب تسجيل حكم نزاع الملكية في ظرف ١٦٠ يوماً من تسجيل التنبيه
١٧٥	اختصاص المحكمة الجزئية . الطعن من أحد الخصوم في عقد تجاوز قيمته انصافها .

للمباحث القانونية والتشريعية

٥٢١	حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام
٥٢٢	القوانين والقرارات والمنشورات
٥٢٣	قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة الثالثة من القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠ الخاصة بزيادة
٥٢٤	النهايات العظمى للمعاشات
٥٢٥	قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة نمرة ٢٦ من القانون من ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات
٥٢٦	المسكرة

- رابعا - المادتان ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون نعمة
١٧ لسنة ١٩١٢ الخاص بشروط وظائف مستشارى
محكمة الاستئناف الاهلية
- خامسا - المادة ٦ من القانون نعمة ١٦ لسنة
١٩٢٠ الخاص بشروط الخدمة بالقضاء المختلط
لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون فى اى
حال من الاحوال ان تتجاوز التعاصبات العظمى
للمذكورة ببلغ ٩٩٠ جنبها مصرى فى السنة
مادة ٢ على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا
القانون كل فيما يخصه . فؤاد
بامر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والخارجية
نروت
- وزير المالية . اسماعيل صدق . وزير الزراعة
محمد شكرى . وزير المعارف العمومية . مصطفى
ماهر . وزير الاوقاف . جعفر ولى . وزير الحرية
والبحرية . ابراهيم فتحي . وزير الموصلات .
واصف سمكة . وزير الاشغال العمومية . حسين
واصف . وزير الحفانية . مصطفى فتحي .
- قانون نعمة ١٨ لسنة ١٩٢٢
بتعديل المادة ٢٦ من القانون نعمة ٢٨ لسنة ١٩١٣
الخاص بالمعاشات العسكرية
نحن ملك مصر
بعد الاطلاع على القانون نعمة ٢٨ لسنة
١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية
- وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ووزير
الحرية والبحرية وموافقة رأي مجلس الوزراء
رسنا بما هو آت
- مادة ١ عدلت الفقرتان الاولى والثانية
من المادة ٢٦ من القانون نعمة ٢٨ لسنة ١٩١٣
على الوجه الآتى
- « كل صف ضابط او عسكري يصاب في
وقائع حرية او في خدمة امرها بجرم باغ نشاء
مباشرة عن هذه الوقائع او عن هذه الخدمة
وتسبب عنه فقد البصر او بتر عضوين او فقد
وظيفة فحقا كليا يترتب له معاش قده اربعة
جنيهاً وخمسة اياماً في الشهر للوصول وجنيهاً
مصريان للصف ضابط الذى من رتبة أخرى
وللعسكري ايضا ،»
- « واما اذا تسبب عن الاصابة بتر عضو او
فقد وظيفة عضو فحقا كليا فيترتب معاش قيمته
ثلاثة جنيهاً مصرية في الشهر للوصول وجنيه
مصرى واحد في الشهر للصف ضابط الذى من
رتبة أخرى وللعسكري ،»
- مادة ٢ على وزيري المالية والحرية تنفيذ
هذا القانون كل فيما يخصه ، فؤاد
وزير الحرية والبحرية . ابراهيم فتحي .
وزير المالية . اسماعيل صدق .
- صدر بشارى عابدين في ٢٧ شبان سنة
١٣٤٠ (٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢)

ان امتناع القاضي عن اجازة التزوج بأكثر من واحد عند تعذر الاتفاق ليس الاتفسيرا صحيحا لقوله تعالى (فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة) . ثم اتى على مذهب المعتزلة في ذلك ومذهب مسلمي الهند في اشتراطهم بمقدار الزواج ان لا يتزوج باخرى . اداءات الاولى في عصمته وختم المؤلف رسالته باقتراح آخر يرمي فيه الى تقييد حرية الزوج في الطلاق مستندا الى ما جاء في القرآن من اختيار حكيمين للتوفيق بين الزوجين عند الخلاف والى مذهب المعتزلة والى القانون العماني وما يجرى عليه قضاء السودان .

ويرى المؤلف ان لا يقع الطلاق الا بعد ان يقدم الزوج طلبا للقاضي راجيا ان يمتنع الطلاق بنصيحة منه أو بموعظة حسنة فان اعياه الامر اقام مجلسا من الاسرتين للتوفيق فان استحال التوفيق فان الطلاق علاج لا مفر منه هذه ام مباحث الكتاب وانا نثني على همه المؤلف العاليه وكفاهته النادرة اجل الثناء .

مؤقتين ان كل مطلع على رسالته يرانا لم يبلغ درجه الحق من وصفها ومترلة الواجب من شكر مؤلفها

القوانين والقرارات والمسورات

قانون غرة ١٧ سنة ١٩٢٢

بتمديد المادة الثالثة من القانون غرة ١٣ لسنة ١٩٢٠ الخاصة بزيادة الهياكل العظمى للمعاشات نحن ملك مصر

بمداطلاع على القانون غرة ٣١ لسنة ١٩٢٠ القاضي بتمديد بعض احكام من قوانين المعاشات وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

مادة ١ عدلت المادة الثالثة من القانون غرة ٣١ لسنة ١٩٢٠ على الوجه الآتي

المادة الثالثة — تزداد الهياكل العظمى المحددة تختص المواد الآتي بيانها بمقدار ٢٠ في المائة للدولتين والمستخدمين المحليين الى المعاش اعتبارا مني أول اغسطس سنة ١٩١٩ كذلك لورثتهم الذين لهم الحق في المعاش

وبيان هذه المواد كالآتي

اولا — المادتان ١٦ و ٢٤ (الفقرة الثانية القسم الثاني) من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧

ثانيا — المادتان ١٦ و ٢٦ من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٢٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

ثالثا — المادتان ٢٤ و ٣٤ من قانون المعاشات العسكرية الصادر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٣١ (١٤ يولييه سنة ١٩١٣)

وكشف غمة وأزاح لعة .

أو التطبيق بحكم القاضي والعدده وما يتعلق بها

ولقد تصفحنا الرسالة فوجدناها كتابا ضخما يقع في نيف وثلاثمائة صحيفه وأن اهمية موضوعها والمعضلات التي تصدى المؤلف لفحصها والاراء الطريفة التي ظهر بها في عالم البحث والجدل فضلا عما مؤلفها من المسكاة وسعة الاطلاع وغزارة المادة لتجمل لهذه الرسالة قيمة خاصة ليست لسائر الرسائل التي تؤلف لاجتياز امتحان الدكتوراه ولقد مهد المؤلف لرسالته بحيث تمتع في أصول الشريعة ثم خصص الفصل الاول للكلام عن الحقوق التي تكسبها المرأة بمناسبة الزواج فتكلم عن حرية اختيارها لزوجها أو الرضاء به وبين آراء العلماء في مذهب أبي حنيفة ثم قارنها بالمذاهب الاخرى . وعقد فصلا للمهر وحقوق الزوجة فيه وفي ملحقاته وشرح ما يقوم من المنازعات بسببه وببحث في اختلاف دين الزوجين واثره وفي اثبات الزواج وطرقه في مصر والجزائر

وتكلم في الفصل الثاني عن حقوق المرأة اثناء قيام الزواج واقاض فيما يتعلق بحسن المعاملة المساواة بين الزوجين ومسائل النفقات وحق المرأة في ان تدير بنفسها أموالها من غير شرك أو مشرف

وشرح في الفصل الثالث حقوق الزوجة عند انقطاع الزوجية بالوفاة أو الطلاق أو الخلع

وانه وان تكن هذه المسائل من المباحث التي كتب فيها كثير من الكتاب الا ان كتابه المؤلف تمتاز عنها جميعا بدقة اسلوبها العلمي وبحسن التنظيم والتنسيق وحسن البيان وسهولة التعبير ولقد بحث اغلب المسائل في ضوء نظرية التشريع المقارن فاقى على التشريع في الجزائر (مشروع موران) والاستانة . ولقد يكون اثن من مافي الرسالة هو الفصل الرابع والخاتمة فقد جمل هذا الجزء من رسائته شرحا وافيا للقانون الصادر بتعديل بعض مواد الاحوال الشخصية بالنسبة للنفقة والزواج المفقود والفرقة بسبب المرض . ولقد ناقشه وبين من اياه وعيوبه وأوضح غوامضه ورد ما ورد فيه من الاراء الجديدة الى اصوله المذهبية . ولقد ابدع كل الابداع في الفصل الذي عقده لبحث تعدد الزوجات فبعد ان شرح الاسباب التاريخية والعادات التي قضت باباحة هذا النظام اباحة حاطها الشارع الاسلامي بقيود تكاد تجعلها مستحيلة أو على الاقل نادرة الحدوث أتى على عيوب هذا النظام وانتهى بأن اقترح تدخل الحكومة بواسطة القاضي الشرعي للاشراف على نظام تعدد الزوجات فلا تبيحه الا في الاحوال الضرورية كمرض وشيخوخة وعقم بشرط مقدرة الزوج على الاتفاق على اكثر من زوجة وقال

غير جدتي وغير صحيح ليرغم المحكمة الجزئية
للحكم بعدم الاختصاص
وحيث أنه تبين من كل ذلك ان الدفع
بعدم الاختصاص في غير محله
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً للاول وفي غيبة
الثاني برفض الدفع الفرعي وبأختصاص نظر
الدعوى وحددت جلسة ١١ أبريل للتكلم في
الموضوع

المباحث القانونية والتشريعة

(حقوق المرأة المتزوجة)

(في الاسلام)

وضع حضرة الاستاذ عبد الفتاح السيد
بك المدرس بمدرسة الحقوق الملكية رسالة
اسماها حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام
وخاصة بمصر) تقدم بها الى كلية الحقوق بديحون
بفرنسا يوم الثلاثاء ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢ فأحرز
بها اجازة الدكتوراه في العلوم القانونية بتفوق
عظيم فكانت هذه الشهادة متوجة للمنزلة
الكبرى التي حازها - حضرة المؤلف في عالم القضاء
والتشريع ولقد علت جرائد ديجون على هذه
الرسالة واتت على ملخص مباحثها واثنت على
بلاغة عبارتها وسهولتها وقالت ان المؤلف قد
درا برسالة عن المرأة المسلمة داراً ومغاسبة

الحالة لان النرض من الفقرة الخاصة بتقدير
قيمة المقارنات الوصول لمعرفة قيمة ما يطلبه
المدعي وهل هذا الطلب داخل في اختصاص
القاضي الجزئي أم لا والتزاع ليس قائماً في الطلب
وحيث انه عند النظر في اختصاص المحكمة
الجزئية يجب الفصل بين طلبات المدعي ودفاع
المدعي عليه إذ المبرة في ذلك بطلبات المدعي
وقد نصت المادة ٣٠ مرافعات على ان « تقدير
الدعوى باعتبار قيمة الطلب » فاذا كانت الطلبات
اختلافية داخلية في اختصاص المحكمة الجزئية
فلا يغير من اختصاص تلك المحكمة أى دفاع
يديره المدعي عليه وذلك بناء على القاعدة العامة
وهي (قاضي الدعوى قاضي الدفع)

le Juge de l'action est le Juge de
l'exception

وحيث ان الطلب في هذه الدعوى قيمته
١١٩ فهو داخل في اختصاص المحكمة الجزئية
وهذه المحكمة مختصة أيضاً بمح دفاع المدعي
عليه وتقدير قيمة المقد الذي يتمسك به معها
كانت قيمته وإلا لجاز لكل مدعي عليه أمام
المحكمة الجزئية ان يبدى دفاعاً خارجاً عن
اختصاصها لتحكم بعدم الاختصاص ولا يسع
المحكمة ان تناقض هذا الدفاع لمعرفة ان كان
دفاعاً جدياً أو غير جدتي لان هذه المناقشة
تعتبر دخولاً في موضوع هي غير مختصة بنظره
وحيث يمكن لكل مدعي عليه ان يختلق دفاعاً

المدعية تطلب تثبيت ملكيتها إلى س ط ب
 نصيبها في تركه والدها شيوعا في ط ب تقدم
 اخوها المدعي عليه الاول عقد بيع صادر له من
 والده ببيع ط ب من ضمنها القدر موضوع هذه
 الدعوى فلم تسلم المدعية بهذا العقد وقالت أنه
 هبة فطلب المدعي عليه الاول الحكم بعدم
 اختصاص المحكمة الجزئية لأن النزاع الآن
 يتناول عقد البيع وهو عن ط ب منها ٤٠٣
 وهذه القيمة من اختصاص المحكمة الابتدائية
 وذلك لان الحكم للمدعية بطلباتها أو رفضها
 يستلزم الأخذ أو عدم الأخذ بهذا العقد وطبعا
 هذا يتناول البحث في صحة العقد وعدم صحته
 وقدم وكيل المدعية مذكرة مضمونها أن المحكمة
 الجزئية مختصة لان قيمة الطلب ١١٩ فقط وبني
 ذلك على سبين الاول أن الفقرة الاولى من
 المادة (٣٠) مرافعات نصها « اذا كان المبلغ
 المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تجاوز
 قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور
 فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بجملة » قاصرة
 على الديون النقدية ولا تنطبق على القضايا الخاصة
 بالاراضي والثاني أن التقدير في المنازعات المتعلقة
 بالباقي يكون باعتبار العوائد المروطة عليها
 مضروبة في ١٨٠ وفيما يتعلق بالاراضي يكون
 التقدير باعتبار الاموال مضروبة في عشرين
 وحيث أن ما ذهب اليه حضرة وكيل
 المدعية ايضا في السبب الثاني لا ينطبق على هذه

المدعية في السبب الاول بأن الفقرة الاولى
 من المادة ٣٠ مرافعات قاصرة على الديون النقدية
 ولا تشمل العقارات غير وجبه إذ لا محل للفرقة
 بين ما اذا كانت الدعوى دين أو بمقار لان
 الملة واحدة في الحالتين وهي عدم جواز الفصل
 في جزء من سند يرتكن عليه المدعى نفسه
 والسند كله محل للنزاع مثال ذلك ان يرفع مدع
 دعوى على مدعي عليه امام محكمة جزئية يطلب
 الحكم في مواجهته بتثبيت ملكيته الى نصف
 فدان ثمنه ٥٠ جنيا اشتراه من المدعي عليه نفسه
 ضمن عقد بيع صادر له منه ببيع ب منها ٥٠
 وقدم المدعي هذا المقد دليلا على دعواه فينكر
 المدعي عليه صدور هذا المقد منه في هذه الحالة
 يجب الحكم بعدم الاختصاص لان النزاع قام
 في المقد الذي يرتكن عليه المدعي وقيمته تتجاوز
 اختصاص القاضي الجزئي ولو أن الطلب وهو
 ٥٠ داخل ضمن اختصاصه لان هذا الطلب
 جزء من سند متنازع فيه ولا معنى لان تكون
 المحكمة الجزئية في هذه الحالة مختصة ولا تكون
 مختصة اذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب مبلغ
 ٥٠ ضمن سند دين قيمته ٥٠ وقام النزاع في
 السند كله بأن انكر المدعي عليه صدور ٥٠ منه
 لان المحكمة واحدة في الحالتين

وحيث أن ما ذهب اليه حضرة وكيل
 المدعية ايضا في السبب الثاني لا ينطبق على هذه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بالمحكمة في يوم الاثنين ٤ ابريل سنة ١٩٢١
رجب سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة هارون
سليم افندى القاضي

وحضور محمد افندى محمود نوفل الكاتب
صدر الحكم الآتي
في قضية مريم بنت شارويم اقلادوس
صد

عبد الله شارويم اقلادوس واحد خليفه
الواردة الجدول رقم ٤٥٩ سنة ١٩٢١

طلبت المدعية الحكم بتثبيت ملكيتها الي
س ط ف شيوعا في ط ب الميمنة الحدود والمواقع
١٨ ١٥ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١
بالريضة وتسليمها اليها واقرار من يحكم عليه
بالمصاريف. وبالجلسة حضر المدعي عليه الاول
ودفع فرها بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه
القضية لان الدعوى تستلزم البحث في العقد المقدم
ب ب وكسور وهو من اختصاص المحكمة الكاية
والمدعي طلب رفض الدفع الفرعي
واختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه طالب
فدان وكسور بالشيوخ في ب والمقد عقد هبة .
والمدعي عليه الثاني لم يحضر مع اعلانه قانونا
المحكمة

حيث ان هذه الدعوى تتلخص في ان

وحيث ان التسجيل الذي بطل فطه حصل
في ٩ فبراير سنة ١٩١٩ وعريضة دعوى نزع الملكية
تاريخها ٨ مارس سنة ١٩١٩ والتسجيل الثاني حصل
في ٢١ يولي سنة ١٩٢٠

قلبه الاسباب
حكمت المحكمة حضوريا بطلان عريضة
دعوى نزع الملكية وجميع الاجراءات الخاصة
بها بطلان قبل تسجيل التنبيه الواقع في ٩ فبراير
سنة ١٩١٩ واقرت المدعي بالمصاريف م

١٧٢

اختصاص المحكمة الجزئية . الطعن من
احد الخصوم في عقد تجاوز قيمته نصابها
المادة ٣٠ مرافعات مدنيه

رفضت المدعية الدعوى فطالب بتعويضها في تركه
فدفع المدعي عليه دعواه بان المورث باع له القدر المطلوب
به ضمن عقد فطلعت المدعية بان المقد هبة باطلة فطالب
المدعي عليه الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لان
الفرع اصبح يتناول عقد البيع وقيمته تجاوز اختصاصها
فقضت المحكمة باختصاصها لانه عند النظر في
اختصاص المحكمة الجزئية يجب الفصل بين طلبات
المدعي ودفع المدعي عليه اذ المرة في ذلك بطلبات
المدعي وقد قضت المادة ٣٠ مرافعات على ان « تحذر
الدعوى باعتبار قيمة الطلب »

فاذا كانت الطلبات داخله في اختصاص المحكمة
الجزئية فلا يغير من اختصاصها اى دفاع يبديه المدعي
عليه وذلك بناء على ان قاضي الدعوى قاضي الدفع

حكم نزع الملكية في اثنائها وإلا بطل فعل التسجيل ودفع المدعي ذلك بأن التنيه سجل ثانيا في ٢١ يولييه سنة ١٢٠٠ ولم تنص الماية وستون يوما عن التسجيل الثاني

وحيث ان الفصل في ذلك يتوقف على معرفة الزمن الذي يجب تسجيل التنيه فيه وتأثير بطلان فعل التسجيل على اجراءات نزع الملكية وتأثير تجديد التسجيل الثاني على تسجيل سابق بطل فعله

وحيث ان قانون المرافعات لم يبين صراحة الزمن الذي يجب تسجيل التنيه فيه ولكن يظهر أنه اراد أن يكون ذلك قبل رفع دعوى نزع الملكية لأن القانون جعل تسجيل التنيه حدا فاصلا بين حقوق الدائنين المرتهين المسجلين قبله والمسجلين بعده فتم على طالب نزع الملكية اشتراك الفريق الاول في اجراءات نزع الملكية دون الفريق الثاني (مادة ٦٤٠ و ٥٦٢ و ٦٣٢ مرافعات) ولا يمكن تصور ذلك اذا فرض جواز تسجيل التنيه بعد رفع دعوى نزع الملكية والسير في الاجراءات شوطا بعيدا . وكذلك حدد القانون مائة وستون يوما من يوم تسجيل التنيه لأجل ان يسجل في اثنائها حكم نزع الملكية وإلا بطل فعله وأشر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه (مادة ٥٤٠) وقد أراد القانون بذلك سرعة السير في اجراءات نزع

الملكية ولو فرض جواز تسجيل التنيه بعد رفع دعوى نزع الملكية لما كان لتحديد هذا الزمن قيمة إذ يجوز حينئذ لطلب نزع الملكية ان يرفع دعواه ويسير فيها زمنا طويلا يستغرق سنة أو أكثر مثلا وبعد ذلك يسجل التنيه فيضمن ١٢٠ يوما بعد ذلك يسجل حكم نزع الملكية في اثنائها وحيث ان بطلان فعل تسجيل التنيه قد ترتب عليه حقوق لأشخاص لم يكن لهم من قبل فان الدائنين المرتهين المسجلين بعد تسجيل التنيه والذين لا يحتم القانون على طالب نزع الملكية اشتراكهم في الاجراءات مثل المسجلين قبله يصبحون في حالة بطلان فعل تسجيل التنيه في درجة السابقين في التسجيل وتصبح لهم حقوق لم تكن لهم من قبل بطلان فعل التسجيل وفي ذلك ما يبين بوضوح تأثير بطلان فعل تسجيل التنيه على الاجراءات

وحيث ان التسجيل الجديد الذي حصل في ٢١ يولييه سنة ١٢٠٠ لا يمكن اعتباره إلا تسجيلا ابتداء يستلزم إعادة جميع الاجراءات ولا يكون له نتائج التسجيل الذي حصل في ٦ فبراير سنة ١٢٠٠ لان فعله بطل وأشر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه لعدم تسجيل حكم نزع الملكية في الماية وستون يوما التالية وليس له من القوة ان يلحق الصحة بنتائج بطلت من تلقاء نفسها بقوة القانون

- باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة البينا الجزئية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بمراى المحكمة في يوم الخميس ٢ سبتمبر سنة
١٩٢٠ - ١٩ الحجة سنة ١٣٣٨ تحت رئاسة
حضرة هارون بك سليم القاضي
وبحضور سيف افندي مرقس كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتى :-
في قضية احمد أبو زيد عيسى
ضد
عبد الرحيم حسن الواردة الجدول نمرة
٢٩٢ سنة ١٩١٩
رفع المدعي هذه الدعوى طلب فيها الحكم
بترع ملكية المدعي من طأطيان شائمة في
طأط مينة الحدود والمالم بمريضة الدعوى
نظير مبلغ ٧٣٤٦ صاغ والمصاريف التى تستجد
وينمها بالمزاد الملقى بالشروط المدونة بمريضة
دعواه مرتكتنا على ما قدمه من المستندات
والشهادات
وبجلسة ماضية تنازل عن مبلغ ١١٠٠ صاغ
وطلب ترع ملكية القدر المذكور وفاه بالمبلغ ٧٣٧٨
صاغ فقط وقد حضر عثمان صبره بن عم المدعى
عليه وقال بأنه يرغب دفع المبلغ عن ابن عمه
المدعى عليه عبد الرحيم حسن وفعل دفع مبلغ
٥٠ الى المدعى بالجلسة واستلمها على المحضر
بإيصال وطلب التأجيل لدفع الباقي
وبجلسة أخرى حضر المدعى وطلب
التأجيل لتصحيح شكل الدعوى
وبجلسة أخرى طلب التأجيل لتجديد
تسجيل التنيه لسقوطه
وبجلسة أخرى دفع وكيل المدعى عليه
بسقوط التنيه المعلن في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ ودفع
ايضا بىطلان التوكيل الصادر من المدعى عليه لعدم
أحقية التوكيل وأوقفت الدعوى بسبب ذلك
وبجلسة اليوم حضر الطرفين ودفع الحاضر
عن المدعى عليه بىطلان عريضة الدعوى شكلاً
للاسباب المدونة بالمحضر ولعدم تسجيل حكم ترع
الملكية في ظرف المائة وستين يوماً من تاريخ
تسجيل التنيه الحاصل في ٦ فبراير سنة ١٩١٩
المدعى قال انى اعدت تسجيل التنيه في
٢١ يوليه سنة ١٩٢٠
والحاضر عن المدعى عليه قال بأن عريضة
الدعوى مبنية على التسجيل الاول
المحكمة
حيث ان المدعى عليه طلب بىطلان عريضة
دعوى ترع الملكية لان تسجيل التنيه حصل
في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ ولم يصدر حكم ترع الملكية
(وطبعاً لم يسجل) حتى الآن (١٩ أغسطس
سنة ١٩٢٠) وقد مضى أكثر من المائة وستين
يوماً التي يقضي قانون المرافعات بوجوب تسجيل

كانت اصلا ملكا الى بنيامين سعد فان المدعي لم يقدم ولا دليلا مقنعا على أن بنيامين تصرف في كل أملاكه وادعاؤه ان بنيامين تصرف في اطيان أخرى بمحض ان أخرى بما يزيد عن نصيبه مما لا تفيد كثيرا مادام انه سكت عن منازعة من تصرف لهم بنيامين بالزيادة وطالما أن تصرفه بالزيادة في حوض مخصوص لا يفيد عدم ملكية بعض الاحواض الاخرى مادام ان تصرفه لم يستغرق كل املاكه هذا فضلا عما هو واضح في الكشف الرسمي من ان الباقي من حوض عازر بعد الاحدى عشر قيراطا اكثر من فدانين

وحيث انه فوق كل ما تقدم فان المدعي بصفته وارثا لوالده لوقا متايل احد ارباب الديون المسجلة قد اعلن في قضية مبيع الاحدى عشر قيراطا للملوكة لبنيامين وكان طبعيا يعلم ببيع الواحد وعشرين قيراطا لقرايته بالمدينين وكان قبل ذلك التاريخ قد اشترى الاعيان المتنازع عليها من خالته مليكة وكان في مقدوره المحافظة على حقوقه بدخوله خصما ثالثا في دعوى نزاع الملكية لا يقاها او في دعوى البيع لعدم اتمام اجراءاته اما وقد سكت بلا مسوغ حتي تمت الاجراءات واستلم الراسي عليه المزايا الارض الميمنة وانتفع بها فان سكوته هذا يدعوا الى الرية في امره ومحيط عقده شرائه من خالته

بالظنون والشكوك التي قد يفهم منها التواطؤ لضياح حقوق الدائنين لخاليه تاو وروس وبنيامين وحيث انه كل ما تقدم تكون دعواه على غير اساس ويتمين رفضها فلهذا الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف وثلاثمائة قرش اتماب حمامه لوكيلي المدعي عليهم متانصة

١٧٢

تنية نزع الملكية . ميماد تسجيله . وجوب تسجيل حكم نزع الملكية في ظرف ١٦٠ يوما من تسجيل التنية

(المادة ٥٤٠ مرافعات)

يجب تسجيل التنية قبل رفع دعوى نزع الملكية لان القانون جعل التسجيل حدا قاصلا بين حقوق الدائنين المرتنين المسجلين قبله والمسجلين بعده فخم اشراك الفريق الاول في اجراءات نزع الملكية دون الثاني. ولان القانون حدد ايضا مائة وستين يوما من يوم تسجيل التنية لاجل ان يسجل في اثنائها حكم نزع الملكية والا بطل فعله فلو اجيز تسجيل التنية بعد رفع دعوى نزع الملكية لما كان لتجديد هذا الزمن قيمة ولا يفيد تجديد تسجيل التنية اثناء الاجراءات انهاء لبطان اثر التسجيل الاول لان هذا يستلزم اعادة جميع اجراءات نزع الملكية من جديد

عليها ولا يجوز للمدعي ان يعتبر تلاؤموس
واولاده ورثة وغير ورثة في ان واحد لانهم
اما ورثة قد كسبوا الملكية بالتوريث وتصرفوا
فيها تصرفا صحيحا وذلك لا يكون الا اذا سلم
المدعي بوفاة سعد شحات من سنة ١٨٨٧ وهو
ما لم يقل به والا لهدم بنفسه أساس دعواه فضلا
عن مخالفة ذلك لحكم المجلس الملى القاضي
بشوت الوفاة في ١٠ اكتوبر سنة ٩١١ واما غير
ورثة كالواقع يكنفي وضع يدهم مدة خمسة عشر
سنة لكسبهم الملكية أسوة باى شخص اخر
لاترابطه بعد أية رابطة ولا يمكن مطلقا انصافهم
بالمصفتين المتناقضتين في وقت واحد مراعاة
لصالح دعوى المدعي لان ذلك يؤدي الى الجمع
بين التقيضين

وحيث قد ثبت مما تقدم وضع يدهم اكثر
من ثلاثين سنة فقد كسبوا ملكية ما وضعوا يدهم
عليه من غير نزاع والحكمة لا تأخذ بما ذهب
اليه وكيل المدعي بخصوص عدم سريان احكام
تملك المقار بمضي المدة على النائب غيبة منقطعة
لان المادة ٨٤ من القانون المدنى قصرت حق
عدم السريان على مفقودى الاهلية ذون سوام
وهم من لا يعلكون التصرفات في املاكهم والنائب
غيبة منقطعة غير فاقدة للاهلية خصوصا وقد
ثبت في هذه القضية تعيين بنيا مين سعد قما
على والده ليدبر حركة اعماله واولها المحافظة

على املاكه فان كان قد خلق بعض الورثة ضرر
من اهماله أو تقصيره فلم الرجوع عليه بتعويض
الضرر الذى اصابهم . واذا كان المدعي يدلل
على قوله بحكم صادر من محكمة اسبوطا الجزئية
في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٨ قاضيا بعدم سريان
احكام تملك المقار بمضي المدة الطويلة على النائب
فان محكمة الاستئناف قد حكمت بعكس ذلك
في ديسمبر سنة ٩١٠ ومنشور هذا الحكم في
المجموعة الرسمية السنة الثانية (ص ٦٣) عدد (٣٥)
وتأخذ برأيها هذه المحكمة حتى لا يبق واضع
اليدهم هدا في ملكيته بعد مضي خمسة عشر سنة
على انه مع التسليم بما يتمسك به وكيل المدعي
بخصوص عدم سريان مضي المدة على النائب
فان ذلك لا يحدده كثيرا لانه بصرف النظر
عن مدة وضع اليدهم من بدء التنية لتاريخ تعيين
القيم السالف الذكر فان المدة بعد تعيينه من ٢٢
اكتوبر سنة ١٩٠٠ لغاية رفع الدعوى اكثر من
خمس عشرة سنة استمر فيها وضع يد تلاؤموس
وورثته بصفة ملاك بلا منازعة وهذا يكنفي
لكسبهم الملكية عملا بالمادة (٧٦) مدنى هذا
بالنسبة الى الواحد وعشرين قيراطا والستة عشر
سهما الراسمي مزادها على زخاري جيد واسكاروس
جبران وابنتى تلاؤموس سعد

وحيث أنه بالنسبة الى الاحدى عشر
قيراطا التي رسي مزادها على ابادير سلامة والتي

بعدم على بعض املاك النائب عقب غيبته للتحقق منه ولمعرفة ما اذا كان وضع يدم بكسبهم ملكية الاعيان الموضوع اليد عليها ام لا ولمعرفة المدة اللازمة لكسبهم هذا الحق وهل هي الخمسة عشر سنة المنصوص عنها في المادة «٧٦» من القانون المدني او هي الثلاثة وثلاثين سنة المتوهم عنها في الشريعة الاسلامية الفراء في دعاوى الميراث باعتبار ان الارض الموضوع اليد عليها موروثه وواضعي اليد ورثته

وحيث ان الورقة المؤرخة ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ الصادرة من بنامين سعد الى اغيا مقار ولد اخيه المتضمنة تعهد اولها بتسليم الثاني نصيب والده في الاطيان المخلقة من النائب سعد شحات وتصرفات بنيامين وتاخر وس المتكرره من سنة ١٩٠٠ لنهاية ١٩١٣ بالرهن والبيع لمقار مينه عذوده ومفروزة من املاك والده املاك التصرفات الثابتة من العقود المسجلة وغير المسجلة وصور العقود المقدمة بحفاظتي مستندات وكيلي بعض المدعي طيهم تحت نمرة «١٦» حافظه نمرة ١٤ دوسيه تم ١ و ٢ و ٣ حافظه نمرة ٧ دوسيه والثانية ايضا في الكشف الرسمي حافظه نمرة ٤ دوسيه كل ذلك يدل بجلاء على وضع يد تلوزروس سعد وورثته من بعده على ما اختص به من املاك والده عقب غيبته باتفاقه مع باقي اخوته دون معارضة منهم او من سوام كان استلام الراسي عليهم المزايد للاعيان

المتزوع ملكيتها والمبيعة جبراً دليل اخر على استمرار وضع اليد لان وقد سلم بذلك المدعي نفسه في مذكرته صحيفة نمرة خمسة اذ اعترف صراحة بان مدة وضع اليد من غيبة النائب الى رفع الدعوى هي واحد وثلاثين سنة غير مكسبة للملكية في نظره لان للتنازع عليه ارث وحيث ان حكم تعيين القيم وثبوت الوفاء وتعيين الورثة المتمسك بها المدعي والواجبة الاحترام هي حجة بما جاء فيها لصدورها من جهة مختصة وبما ان الارث انحصر بمقتضي احداها في بنيامين وملكه فلا يمكن ان يتعدى غيرهما من اولاد النائب فيكون كل من عداهما غير وارث يكفي لكسب ملكيته وضع يده مدة خمسة عشر سنة— وبما انه ثبت ايضا ان تاريخ الوفاء هو ١٠ اكتوبر سنة ٩١١ فتكون املاك النائب قبل هذا الحكم اولا عادية غير موروثه يكفي لكسب ملكيتها وضع اليد عليها خمسة عشر سنة من غير وارث وقد ثبت ان تلوزروس سعد واولاده من بعده عند وضع يدم على الارض لم يكونوا وارثين وظلوا كذلك لان فلا يمكن اذا ان يقال انهم ورثته والدعوى ميراثيه والميراث لا يملك الا بثلاثة وثلاثين سنة لان ذلك لا يكون الا بين الورثة وبعضهم على ارض موروثه وهذه الصفة لم تلحق تلوزروس واولاده مطلقا كما لم تلحق الارض الموضوع اليد

في القضيتين غمرة ٣٨١ و٣٨٢ سنة ٩١٥ اسيوط مع الزام من يحكم عليه بالمصارف والاداب وحفظ حق الطالب في كافة التضمينات والتعويضات وتداولت القضية بجلسات حضر فيها بعض الخصوم وحكم باثبات غيبة من لم يحضر وابدى من حضر دفاعه ودون بالمحضر وقدم ما يرتكن عليه من المستندات واخيراً تأجل النطق بالحكم جلسة اليوم بدسماح المرافعة الشفوية والمحكمة

حيث ان المجلس الملى للابقاط هو بلا نزاع المختص بالنظر في احوالهم الشخصية وتعيين القوام على التائين غيبة منقطعة وثبوت وفاتهم وتعيين ورثتهم

وحيث ان مجلس ملى اسقبة منفلوط حكم في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بتعيين بنيامين سعد اكبر اولاد سعد شحات قيا عليه لنيته وحكم في ١٠ اكتوبر سنة ٩١١ بثبوت وفاته وتقسيم املاكه على الاحياء من ورثته وقت الحكم كحكم في ١١ مايو سنة ٩١٧ بان الورثة هما بنيامين سعد وابنته ملكية وذلك اتباطا لقواعد الشريعة القاضية بتوريث الاحياء من ابناء القائب وقت الحكم بالوفاه دون سواهم

وحيث انه وان كان الحكم بثبوت الوفاة وتعيين الورثة قاطعين في اثبات ما قضيا به الا انها لا يحلوا دون البحث في وضع يد باقي الابناء وورثتهم من

حق عدم السريان على مفقودى الاهلية شرعا دون سواهم والقائب غيبة منقطعة غير قاندة للاهلية باسم صاحب العقطة احمد فؤاد الاول سلطان مصر محكمة ابواب الجزية

بالجلسة المدنية والتجارية للمقدمة علنا في يوم الثلاثاء ٢٨ سبتمبر سنة ٩٢٠ - (١٥ محرم سنة ١٢٢٩) تحت رئاسة حضرة عبده بك عمده قاضى المحكمة وحضور محمود افندي حلمي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتى

في قضية مفيد لوقا ضد

الست است ارملة المرحوم بشاي عبد المسح من نفسها وبوصايتها على كريغها دويانه الشهيرة بيلانه ثم باسيلي افندي بشاي عبد المسح وماريه بنت بشاي وزخارى جيد واسكاروس جبران وجبرائيل غرور حنانه واسرائيل دوس وصباغ دوس وعبد النور دوس وفؤاد قاضروس وسوسانه بنت متى واغيا مقار وفله بنت عبد الملاك زوجة اغيا ومليكة بنت سعد وابادير افندي سلامة وكركلس لوقا المدخل اخيراً في الدعوى الواردة الجداول المسمى غمرة ١١١ سنة ٩١٩

طلب المدعى الحكم بتثبيت ملكيته لفقدان وعشرة قراريط واضعة الحدود والمواقع باعلان الدعوى ومحو ما توقع عليها من التسجيلات بناء على طلب الارملة المدعي عليهم الاول بالحكم صدرت

ولم تكن الحكومة في سنها هذه القواعد الاساسية عابثة ولا سيئة النية فلا يمكن تصور وقوع التناقص على هذا الوجه وتكون النتيجة المنطقية القانونية من ذلك كله ان الحكومة هيئة مستقلة عن هيئة المجالس البلدية ومن أجل ذلك قررت عدم ضمائها لها لجواز ذلك ولان اشتراط مثل هذا الشرط لا يتنافى مع طبيعة الشخصيتين المذكورتين مادامتا منفصلتين غير مرتبطتين

وحيث انه جاء ايضا في المادة الرابعة عشر ما يفيد ان الحكومة غير ضامنة للمجلس البلدى في قروضه التى يقرضها الا اذا كان هناك اشتراط خاص وهو دليل جديد على ان الحكومة شيء آخر غير هيئة المجلس البلدى لان شخصية المدين غير شخصية الضامن والزام الاول غير التزام الثانى وكلاهما يفترضان وجود شخصيتين وذمتين مختلفتين

وحب ان الحكومة قد بينت علاقتها مع هيئة المجلس وطريق الاتصال بينهما باحكام المادة

السابعة عشر اذ قالت ان رئيس المجلس البلدى هو النائب عن القومسيون في جميع الاحوال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحتها او مع الافراد لو كانت المجالس البلدية مصالحيها تابعة للحكومة لما ورد ذلك النص لانه يستلزم صراحة التفريق بين الهيئتين تقرهما جوهريا

اذ لو كان المجلس البلدى مصلحة تابعة لوزارة الداخلية لكان وزير الداخلية هو المهيمن على تلك المصلحة بحكم النظام الادارى ومنا احتيج الى طريق الاتصال بين المصلحة وبين الوزارة بواسطة رئيس القومسيون وحيث ان انفصال خزانة المجالس البلدية عن خزانة الحكومة وميزانياتها عن ميزانية الحكومة وكون ما تقدمه الحكومة للمجالس المذكورة من الاعانات تسترد منها على التدرج كل ذلك ناطق بان الحكومة مستقلة عن المجالس البلدية استقلال هذه منها (مادة ٩ من اللائحة الداخلية لمجلس بلدى للنيا)

وحيث انه اذا قرر ذلك كله كان الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة في غير عمله وتعيين رفضه فلذلك الاسباب

حكمت المحكمة حضورا برفض الدفع الترمى وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وحددت للمرافعة في الموضوع يوم السبت ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ واعتبرت النطق بهذا اعلانا للخصوم

١٧١

التحكيم بمضي المدة — سرية في حق النائب غيبة منقطة المادة ٨٤ مدنى

يسرى حكم ملك المقار بمضي المدة في حق النائب غيبة منقطة لان المادة (٨٤) من القانون المدنى قصرت

على انفصال الهيئتين عن بعضهما فإن الضمان في القانون لا يمكن تصوره الا بافتراض مدين أصلي وضامن ولا يتصور ان يكون الشخص الواحد سواء كان شخصا حقيقيا او معنويا مدينا وضامنا لنفسه في آن واحد ولو كان المجلس المحلي فرعا من فروع الحكومة كصاحبة الرى ومصصلحة التنظيم ومصصلحة الصحة ومصصلحة لإروسته والتلتراف واشترطت الحكومة عند إنشاء هذه المصالح عدم ضمانها لكان شرطها هذا غير قانونى ولما أزم الأفراد في تمامهم مع تلك المصالح ولما اتفقت المحاكم الى مراعاته ولا تخليفه فيما لو لحق افراد الامة ضرر بشأن تاملهم مع تلك المصالح وقد سلف للمحاكم ان فصلت في ذلك ضمنا عند ما طرح عليها النزاع القائم بخصوص ما وضعت مصصلحة التلتراف على ورق الاشارات التي يستعملها الافراد من انها غير مسئولة عن عدم وصول الاشارات أو وصولها متأخرة فحذرت انه اشتراط تحكيمي لا يربط الافراد ولا يلزمهم لانهم يضطرون الى استعمال تلتراف الحكومة وبريد الحكومة وسككها الحديدية في مصالحهم لعدم وجود غيرها في القطر المصرى فبا تلك بالشرط الذى رضى به الحكومة قسمها الى رفع مسؤوليتها عن تصرف فروع مصالحها فيما ملأها بين الناس حين انها قررت قيام تلك المسؤولية في القواعد العامة التي وضعتها في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (مادة ١٥)

والامر الثانى اعلان صريح لانفصال المجلس عن هيئة الحكومة وعدم تبعيته لها في تصرفاته وذلك دفعا لما عساه ان يتوهم من انه اذا كانت المجالس المحلية المختلطة من عمل الحكومة ونحت مراقبتها وسيطرتها وان لوزير الداخلية حلها والتصديق على قراراتها كانت الحكومة مسئولة عن تصرفاتها التي قد توجب ضررا للغير أو تقع مخالفة للقوانين والوائح عملا بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فالحكومة بموجب هذا النص مسئولة عن تمويض المضار التي نصيب الافراد من اجراء مخالفة احد فروعها للقانون والوائح المعمول بها ولا شك انه اذا كانت المجالس البلدية فرعا من فروعها فقد تحقق انطباق هذا النص قبلها ولا يفهم بعد ذلك معنى في التناقض الذى يقوم بين النص العلم الذي يقرر مسؤولية الحكومة بالنسبة لجميع فروعها حسب المادة ١٥ المذكورة وذلك النص الوارد في قانون إنشاء المجلس البلدى من رفع تلك المسؤولية عنها واذا فلا يمكن تصور المسألة الا على احد وجهين اما ان تكون الحكومة والمجالس البلدية هيئة واحدة وفي هذه الحالة يتحقق مسؤولية الاولى عن الثانية وإما ان تكونا هيئتين مختلفتين لا اتصال بينهما وفي هذه الحالة يكون لتقرير عدم المسؤولية معنى وفائدة اما الامر الثالث وهو اشتراط عدم ارتباط الحكومة بأعمال المجالس البلدية وعدم ضمانها لها فيها فهو المانع مما تقدم في الدلالة

المدينة في تول شؤونها الصحية والبلدية بحرقها بواسطة نوابها الذين ينتخبونهم بالاقتراع فلا بد ظهورها ووجودها والتصافها بالشخصية المعنوية من قانون يصدر من ولي الامر بذلك والالكان تأليفها باطلا (بودرى الكبير جزء اول بنده ٢٩٧ مكرره - بلايول جزء اول بنده ٦٩٨ و ٧٠١ هوك جزء اول بنده ٢١٠ وغيرهم)

وحيث انه جاء في المادة السابعة من قانون نعمة ٦ الصادر بانشاء مجلس بلدى النيا انه لا يجوز لاحد اعضاء القومسيون ان تكون له أية وظيفة أميرية ولا شك ان هذا التعبير قيد ان وظيفة العضوية في القومسيون المذكور ليست اميرية والا لو كان قصد الشارع عدم الجمع بين وظيفتين أميريتين لقال (أية وظيفة أميرية اخرى)

وحيث انه من القواعد الإدارية الثابتة انه اذا تخلف احد موظفي الحكومة عن وظيفته تغير قدر يعتبر مستقلا ويصير فصله بعرفة السلطة التابع لها او الوزارة الموظف بها - اما عضو القومسيون الذى يتخلف فلا يعتبر مستقلا الا اذا قرر القومسيون ذلك باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين ولو كان المجلس المحلي فرعاً من فروع الحكومة لطبق بالنسبة لاعضاء وتخلتهم احكام لائحة المستخدمين وتولت فصل ذلك المذووزارة الداخلية لا القومسيون. نفسه (للمادة التاسعة)

وحيث ان تعيين المال وترقيتهم وفصلهم تأديبيا كل ذلك خاص بالقومسيون واليه المرجع فيه كما وان رواتب اولئك المال تصرف لهم من ميزانيته وان وضع تلك الميزانية ومراجعة الحسابات ونشر البيان السنوى عنها من اختصاص القومسيون المذكور وقد ورد في المادة الثالثة عشر من القانون المشار اليه ان من اختصاصه بوجه عام كل الاعمال الاخرى التى لها صفة بلدية مما تكلف وزارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون ان يكون في ذلك أى ارتباط بالحكومة او ضمانة عليها وهذا النص يشمل ثلاثة أمور على جانب عظيم من الاهمية الاول ان، اياشره المجلس البلدى من الاعمال يكون لقمته والثاني ان يقوم به تحت مسؤوليته والثالث ان اعماله لا تربط الحكومة ولا توجب ضماها والتفريق في تلك الامور الثلاثة بين الحكومة وبين المجلس ظاهر ظهوراً يكاد يلحس باليد في الامر الاول تحرير لاستقلال المجلس المحلي المختلط دون الحكومة بكل ما يحده من الاعمال وكل ما ينفذه من المشاريع وكل ما يقتنيه من الاعيان ولا ريب في التعبير عن مصير ذلك كله بالقول انه لقمته المجلس المحلي تقرقاً بينه وبين الحكومة والا لو اتحدت الحكومة والمجلس لانحدت النعمة بانحد الشخصية المعنوية ولكان ما يحده المجلس او يقتنيه من الاعيان او ماشا كل ذلك للحكومة لانه هو والحكومة شيء واحد وشخص واحد

مسئولة عن اعمال البلديات ولو كانت فرعا منها
كانت مسئولة عن تصرفاتها اذا وقع التصرف
مخالفا للقانون

وحيث ان الانفصال المطلق بين الحكومة
والبلديات ظاهر ظهورا جليا من امكان حصول
الاختلاف في المصلحة بين الاولى والاخرى أو
المعكس قالوا مثلا يجوز تملك الحكومة المباني
المملوكة للبلدية بوضع اليد المدد الطويلة المكسبة
الفنية ولا جدال في كون الحكومة ليست في
حاجة الى التملك بالتقادم في مال مملوك لبعض
فروعها ولو كانت البلدية تابعة لها لما امكن اعتبار
مال البلدية غير مال الحكومة ولما كان لكل منهما
سبيل الى امتلاك مال الاخرى بالاغتصاب والحيازة
المدة الطويلة المكسبة للملكية (راجع بودرى الكبير
كتاب التقادم مجلد ١٥ ص ٢١٤ نبذه ٣٢١)

وحيث انه لا يتحدح في ذلك كون المجالس
المختلطة المذكورة لاتألف الا بأمر عال لانها
تؤدي مصلحة عامة بل هي اشبه شيء بحكومة
داخلية مستقلة عن الحكومة الرسمية فلم يكن
من الممكن ان تألف هذه الهيئة بغير ارادة الحكومة
الرسمية حين ان شركة المساهمة مثلا لا يمكن
تأليفها في القطر المصري الا بأمر عال هذا فضلا
عن ان القواعد المقررة التي اجمع عليها جميع الملء
ان الشخصية المنوبة لاتلحق هيئة او مجموع مصالح
مشتركة الا باذن الحكومة ولا رب ان المجلس
الحلى المختلط هو عبارة عن اجتماع مصالح اهالى

وحيث انه اذا امن النظر في ذات النصوص
التي يشتمل عليها الامر الصادر في ١٩ ابريل سنة
١٩١١ عمرة ٦ تبين بجلاء تام لا يحتمل الشك انفصال
هيئة المجلس المذكور عن هيئة الحكومة فان نظام
المجالس البلدية المختلطة لم يكن الا تطورا او توسيعا
في نظام المجالس المحلية القديمة ومنها مجالس على
بندر المنيا الذي انشئ بناء على القرار الصادر في
٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وما وضعت انظمة المجالس
البلدية المختلطة المشار اليها الا اعتمادا على مقاصد
الحكومة في اشراك الاهالى في تحسين بنادرهم

تأليف نيبور جزء ٣ (Savigny Niebhure)

فاذا انتقلنا من عهد الرومان القديم الى القرون الوسطى وجدنا ان بعض المدن اكتسبت من أميرها أو سيدها أو من الملك حق ادارة مصالحها الداخلية بمرفها دون أن تستغل بذلك تمام الاستقلال (اوجستان يترى -- تاريخ فرنسا) فلما شبت الثورة الكبرى بفرنسا وزالت الانظمة السياسية المتبعة كلها بقي نظام البلديات قائما الى ان صدر قانون سنة ١٨٨٤ الذي وضع نظامها الحديث المعمول به الى الآن

وحيث ان علماء القانون وأعلام المؤرخين متفقون على ان البلديات وان تكن خاصة لاشراف الحكومة ومراقبتها فانها تكون هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية فلها ان تملك وان تستعمل جميع الحقوق المدنية الاخرى وان ملكيتها تتناول انواعا ثلاثة ملكية عمومية وهي المتعلقة بالمنافع العمومية كبنية المدارس والملاجيء والطرق الزراعية وما شاكلها وملكية خصوصية كالتى تتعلق بادارة الانارة وتوزيع المياه وما شابه ذلك وملكية شائمة وهي التى يجوز لافراد الاهالى الانتفاع بها كالمراعى وحفائر اشجار الوقود (كتاب تاريخ قانون الادارة البلدية تأليف رينار) وهذا النوع الاخير لا وجود له عندنا

وحيث انه يتعين بمد ذلك بحث المسأله من وجهة المبادئ والقانونية الحديثة

وحيث انهم لما بحثوا في المسؤولية القانونية من جهة القواعد والتطبيق في مطولاتهم جعلوا مسؤولية الحكومة في جانب ومسئولية البلديات في جانب آخر وافردوا الاول بابا مستقلا والثانية مثله مما يقطع في كون الحكومة في نظر علماء القانون شئ والادارة البلدية شئ آخر فترى الصلاصة (Sourdat) في كتاب المسؤولية قد نمحنا هذا النحو ووضع هذا التقسيم لماعنى بمسئولية البلديات أستهل الباب الذى افردته لذلك بقوله « ان لجميع الهيئات والاشخاص المنوية كالحكومة والبلديات والشركات المدنية والتجارية الخ » ثم بحث في مقام آخر عما اذا كان من الجائز تطبيق القواعد الخاصة بمسئولية الحكومة بالنسبة لاعمال موظفيها التى يعاقب عليها القانون على المجالس البلدية مما يدل على ان البلديات ليست فرعا من فروع الحكومة والالكانت قواعد المسؤولية بالنسبة للهيئين واحدة زد على ذلك ان العالم المذكور لا يرى جواز مسؤولية الحكومة جنائيا مع موظفيها ويزى امكان مما كمة البلدية اذا ارتكب احد عمالها مخالفة تقتضي الحكم بالفرامة مثلا جواز الحكم عليها وعلى الموظف التابع لها بالفرامة المذكورة ولو كانت البلدية فرعا من فروع الحكومة لما جاز ذلك باى حال من الاحوال (كتاب سوردا في المسؤولية طبعه سنة ١٩٠٢ جز ٣ ص ٥٠٧ بنه ١٣٠١ وبنه ١٣٠٢) كما وان الحكومة ليست في اية حال من الاحوال

١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨) مجموعة الاحكام لمجدي بك
السيد (ص ١٢٢) ومن الطائفة الثانية حكم محكمة
طنطا الابتدائية الاستئنافية رقم ٢٥ ابريل سنة
١٩١٦ (مرة ٤٣) المجموعة الرسمية السنة السابعة
عشره (ص ٦٥) وحكم محكمة بني سويف الابتدائية
الاستئنافية رقم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ (مرة ٤٥) المجموعة
الرسمية السنة الثامنة عشرة (ص ٧٨)

وحيث ان لمعرفة حقيقة نظام البلديات
وطبيعتها بالنسبة للحكومات وعلاقتها بمهاوراها
بها يتعين الرجوع اولا الى تاريخ منشأها ثم تطور
نظامها بتطور الامم والمدنيات حتى وصلت الى
نظامها الحديث الحالي

وحيث انه من الشاق جدا بحث تاريخ
البلديات بالنسبة للامم كلها وانما يتبين الاختصار
في ذلك على التشريع القديم الذي اخذته تشريعاتنا
الحديث اصوله المتعلقة بالانظمة الافرنجية وهو
التشريع الروماني فن الاخبار المتفق عليها انه في
العهد القديم الذي لم تكن فيه مدينة روما عاصمة
المملكة كان سكان جميع المدن الاخرى يجتمعون
في كل سنة اجتماعا عاما في جبل معروف عندهم
ليتداولوا في الامور والمصالح المشتركة بينهم فلما تم
اقصال تلك المدن بعضها عن بعض وصارت
مدينة روما عاصمة المملكة استبقت كل مدينة نظام
حكومتها الذي كان خاصا بها مع قائما تابعة في السيادة
الى العاصمة المذكورة فلما بدأ الفتح الروماني ووضعت

المملكة الرومانية اليها بلادا جديدة كبلاد اليونان
لم نشأ ان تلزمها بقبول شكل حكومتها ولم تغير
في انظمتها الادارية بل تركت لها تلك الانظمة
الخاصة بها ولم تكن الا بترتيب الملائق الاصلية
التي يجب ترتيبها بين الامة الغالبة والامة المغلوبة
من حيث السيادة الظاهرة والضرائب والمساعدة
عند نشوب الحرب وغير ذلك من الاحكام الخاصة
وبقيت جميع المدن التي فتحت عنوة مستقلة بادارتها
الداخلية وقوانينها الخصوصية فكان ذلك منشأ
الانظمة الادارية البلدية المختلفة التي يمكن تقسيمها
في ذلك العهد الى سبعة انواع الاول خاص بمدينة
روما والثاني بالمستعمرات الرومانية والثالث
بالمستعمرات اللاتينية والرابع بالمستعمرات الإيطالية
والخامس بالمقاطعات والسادس بالمدن المتحالفة
والسابع بالقرى (Municipes) فكانت القواعد
العامة لنظام البلديات في تلك الانواع السبعة ان
تدين كل مدينة حكمها ونواما وحفظها (Ediles)
وان تحصل ضرائبها وان تباشر جميع مصالحها
الداخلية وبقيت الحال على هذا المتوال الى القرن
الثالث الذي بدأت فيه مدينة روما تتداخل في
حكومة تلك البلاد التابعة اليها بالفتح والاستعمار
أو بالتحالف والتعاهد وتشرف على نظامها وادارتها
الداخلية دون أن تبطل مع ذلك استقلالها الفعلي
في تلك الادارة (تاريخ القانون الروماني تأليف
سافيني جزء اول بنده ٢٠ - التاريخ الروماني

مشاهدة بواقع مبلغ ٥٠٠ مليم شهريا وقد سلت
وزارة الاوقاف صالح بك الناظر المذكور اعيان
الوقف بما فيها ارض المنزل المذكور بموجب محضر
تسليم تاريخه ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ جاء فيه بخصوص
ارض المنزل المذكور انص الموضح برخصة الدعوى
ولما عزم الناظر على ايجارها فلم يقبل المأمور الجديد
وقد شكا لمديرية النيا ووزارة الداخلية مرارا بدون
فائدة فاضطر لرفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم
بالطلبات الموضحة آنفا وبالرخصة

وبعد ان تحضرت القضية وحيلت على المرافعة
صمم الحاضر عن المدعي على الطلبات السابقة
والحاضر عن المجلس دفع فرعيا بتسك بالدكرينو
الخاص بتخصيص عا كم مينة للقص في القضايا
التي ترفع على الحكومة

والحاضر عن المدعي طلب بمذكرة الحكم
برفض الدفع الترقى وبمختصاص المحكمة بنظر
هذه الدعوى وتحديد جلسة لنظر الموضوع والزام
المدعي عليه بالمصارف والانتداب وارتنك في ذلك
على الاسباب الواردة بالمذكرتين المذكورتين
والحاضر عن المجلس طلب بالحكم بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وارتنك في ذلك
على ما جاء بالمذكرة المرفقة

الحكمة

بمسمع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدالة قانونا

حيث ان مجلس النيا المحلي دفع فرعيا بعدم
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان المجالس
البلدية من فروع الحكومة وقد جعلت القضايا
التي ترفع على الحكومة وفروعها من اختصاص
عا كم مينة ليست هذه المحكمة منها (ذكرتو ١٨
مايو سنة ١٩٢٧)

وحيث ان وكيل المدعي رد على ذلك بقوله
ان المجالس البلدية ليست من فروع الحكومة
بل هي اشخاص ممنوية قائم بناها منفصلة عن
الارادة عام الاتصال

وحيث ان الاراء والمذاهب في هذا الموضوع
شقي وقد صدرت احكام متفرقة بعضها برى الى
اعتبار المجالس البلدية اشخاصا ممنوية منفصلة عن
الحكومة وبعضها يقطع في كونها فروعاً تابعة
للحكومة فن الطائفة الاولى حكم بحكمة طنطا
الابتدائي الرقم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (نمرة
١٢٣ المجموعة الرسمية السنة الحادية عشر ص ٣٤٤)
وحكم بحكمة الزقازيق الجزئية الرقم ٢٧ يولي
سنة ١٩٠٨ (نمرة ١٩٩ المجموعة الرسمية السنة العاشرة
ص ١٦٣) وحكم بحكمة الزقازيق الاستئنافي
في الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٩١١ (نمرة ٣٧ المجموعة
الرسمية السنة الثالثة عشر ص ٧٢) وحكم بحكمة
طنطا الجزئية الرقم اول اغسطس سنة ١٩١٥ (مجلس
الشرائع سنة ثالثة ص ٤٥) وحكم آخر منشور
في صحيفة ٤٩ وحكم بحكمة طنطا الابتدائي رقم

في قضية صالح بك فريد بصفته ناظر آلى
وقف الست عاتشة صديقه هانم
ضد
حضرة رئيس مجلس بلدى أنيا الواردة
الجدول بكرة ٦٥ سنة ١٩٢٢ كل
الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى طلب برخصة دعواه
المطنة في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٢ الحكم اولا بالزام
مجلس بلدى أنيا بقطع الاشجار والسور التي احدها
في الارض الموقوفة المينة بالبرضة وارجاعها
لحالها الاولى بمصارف من طرفه . ثانيا . بتبعية
الارض المذكورة لوقف الست عاتشة صديقه هانم
المذكور . ثالثا . بالزام المجلس البلدى بان يمتنع
من منازعة ناظر الوقف في الارض المذكورة بان
يسلمها اليه ليشغلها لجهة الوقف المذكور او يبيد
بناء المنزل فيها حسب ما يقتضيه شروط الوقف
المذكور . رابعا . بالزام المجلس البلدى بان يدفع
لناظر مبلغ ٣١٣ جنيا ٩٢٠ مليا قيمة عن مال اخذه
من ارض المنزل وادخله في الشارع العموم باعتباره
نمن المتر الواحد جنيه مصرى . خامسا . بالزام
مجلس بلدى أنيا بالمصارف ومقابل اتماب المحاماه
وقال ان الارض ملك لوقف المرحومه الست
عاتشه صديقه هانم وان المجلس ازرع فيها اشجارا
وسورها بسور من البناء والحديد ووزارة الاوقاف
كانت تنقضى ايجار هذه الارض لثابتة سنة ١٩١٩

وتثبت ملكية حنا رزق الله الى س ١٢ ط ١٤٦
ف ٢ المينة برخصة افتتاح الدعوى ومحو كل
التسجيلات التي توقفت عليها والزام ارمانوس
ميخائيل بان يدفع الي حنا رزق الله مبلغ ١٤٥
جنيه ٥٥٠ مليم وبمصارف الدعوى في الدرجتين
وستاية قرش صاغ اتماب محاماه عنهما
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الثلاثاء ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٦
رمضان سنة ١٣٤٠

١٧٠

المجالس البلدية . استقلالها عن الحكومة . المحاكم
التي تقاضى أمامها .

المجالس البلدية اشخاص معنوية قائمة بذاتها ومستقلة
عن الحكومة ولذا تقاضى أمام المحاكم العادية الموجودة
بدايرتها

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية الكلية المنعقدة
علنا بمرأى المحكمة في يوم السبت ١٨ مارس
١٩٢٢ و ١٩ رجب سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة
محمد فؤاد بك حسني وحضور حضرة حسين
بك زكى وعلى بك محمد حسين القاضيين وبحضور
محمود افندي عثمان كاتب الجلسة
صدر الحكم الاتي

وحيث ان حنا رزق الله يقول أن كافة هذه الاجراآت باطلة ويجب الحكم بطلانها لسببين اولاً لان الاختصاص الصادر لصالح ارمانوس مبني على حكم غيبي لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخه فهو اذن باطل وكاله لم يكن طبقاً لنص المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات والاختصاص المبني عليه باطل ايضا . وثانياً لانه مع التسليم بوجود حق الاختصاص فان اجراآت نزع الملكية باطلة

لان حنا رزق الله الذي كان حائزاً للمعار لم يبه عليه تقييدها رسمياً بدفع الدين او بخليه عن المعار عملاً بنص المادتين ٥٧٤ و ٥٩٩ من القانون المدني وحيث انه لا عمل للبحث في الوجه الاول لانه يتضح جلياً وثابت من اوراق القضية ان الوجه الثاني صحيح وعلى أساس ولذا تسقط وتعتبر باطلة كافة اجراآت نزع الملكية واجراآت البيع التي تلها وحيث ان ارمانوس ميخائيل يتسك من باب الاحتياط بان حكم البيع الصادر له يتسبب كسب صحيح وانه وضع يده على الاطيان بحسن نية مدة خمس سنوات قد اصبح مالكا لها

وحيث ان هذا الدفع على غير أساس لان ارمانوس ميخائيل هو تقة الذي نزع ملكية الاطيان ورسا مزادها عليه فلا يجوز له ان يحتل لنفسه سببا صحيحا وفضلا عن ذلك فان محكمة الاستئناف ترى ان ارمانوس المذكور لم يثبت وضع يده

بحسن نية لانه لما شرع في نزع ملكية الاطيان قد غير حدودها اذ ان حدود الاطيان التي طلب نزع ملكيتها تختلف عن حدود الاطيان التي اخذ عليها الاختصاص ومن جهة أخرى فانه لم يبه على حنا رزق الله الحائز للمعار عملاً بنص القانون مع انه ثابت بحكم نزع الملكية انه كان يعلم ان الاطيان مكلفه باسم حنا رزق الله وانه واضح اليدها وحيث انه يتضح مما تقدم ان حنا رزق الله مالك للقطعتين المتنازع عليهما ومساكنهما س ١٧ ط ١٤ ف ٢ فتعين تعديل الحكم المستأنف والحكم بطلان اجراآت نزع الملكية التي حصلت بناء على طلب ارمانوس ميخائيل الذي يجب عليه تسليم الاطيان المذكورة الى حنا رزق الله

وحيث انه فيما يختص بقيمة الربع الذي يطالب به حنا رزق الله من الاطيان جميعها والمصارف الاخرى التي ائتم بدفعها الى المستأجرين منه فانه محق في طلبه هذا لان وضع يد ارمانوس ميخائيل لم يكن بحسن نية كما ذكر آفا ولذا ترى محكمة الاستئناف الحكم له به ولا محل للحكم له بتعويض فيكون مجموع المبلغ الواجب الحكم له به هو ١٤٥ جنيا ٥٠ ملياً بدل المبلغ المأبضه المحكوم له به من محكمة اول درجة

قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي موضوعها بتعديل الحكم المستأنف

سنة ١٩٢٢ طالباً قبول استئنافه شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه امام محكمة اول درجة مع الزام المستأنف بالمصاريف والانتداب. وبجلسة المرافعة صمم وكيل كل مستأنف على طلباته المقدمة للاسباب التي قالها كل منها بالجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث انه لا ينازع احد من الخصوم في ان حنا رزق الله وضع يده على القطعتين المشار اليهما

من تاريخ عقدي البيع الصادرين له وان الاطيان تكلفت باسمه وان حسن حسين عبد الله البائع له لم يكن له ملك في تلك الناحية سوى الاطيان موضوع النزاع فاذا كان هناك اختلاف في الحدود بين الطيعة والوارد بعقدى البيع فلا شك في ان ذلك نتيجة خطأ مادي ولدى ترى

حكمة الاستئناف ان الاطيان المتنازع عليها هي قسم الاطيان التي اشتراها حنا رزق الله من حسن حسين عبد الله بمقتضى عقدين اولهما مورخ في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤ ومسجل بتاريخ ٨٧ نويه سنة ١٩٠٤ والثاني مورخ في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤ ومسجل بتاريخ ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤

ويطلب ايضا بطلان اجراءات نزع بالملكه ومحو كافة التسجيلات التي اجراها ارمانوس ميخائيل على هذه الاطيان

وحيث ان هذه الاطيان زرعت ملكيتها بناء على طلب ارمانوس ميخائيل بمقتضى حكم نزع ملكية صادر بتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بناء على أمر اختصاص صادر لصالحه في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤ وقدرسا مزادها عليه بمقتضى حكم البيع الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠

وحيث ان هذه الاطيان زرعت ملكيتها بناء على طلب ارمانوس ميخائيل بمقتضى حكم نزع ملكية صادر بتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بناء على أمر اختصاص صادر لصالحه في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤ وقدرسا مزادها عليه بمقتضى حكم البيع الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠

وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتعين

وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتعين

وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتعين

علا بنص المادتين ٥٧٤ و ٥٩٩ من القانون المدني
٢ - اذا رسا المزداد على نازع الملكية وطل الحكم
الصادر يجرى المزداد عليه لسبب ما فلا يمكنه التمسك
باكتساب الملكية بوضع اليد بحسن نية وبسبب صحيح
مدة خمس سنوات باعتبار حكم البيع الصادر له كسب
صحيح لانه لا يجوز ان يفتق نازع للملكية لنفسه سببا
صحيحا .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر رسفال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر هل
وصاحب العزة محمد بك حلى عيسى مستشارين
واحمد اقدى عوض الشاذلى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي

في الاستئناف للمقيد بالجدول العمومي بقرعة
٨٩ سنة ٣٩ قضائية

الرفوع من الخواجه ارمانوس ميخائيل
مستأنف

ضد
الخواجه حنا رزق الله مستأنف عليه
الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة اسبوط
الابتدائية الاهلية قال فيها انه اشترى فيها مضي
ممن يدعى حسن حسين محمد عبد الله ١٣ ١٣
١٣ ١٣

بموجب عقدين تاريخ اولهما الثابت ٨ يونيه سنة

١٩٠٤ وتاريخ ثانيهما ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ولدين
على الباشم له المستأنف نزع هذا الاخير ملكية
الاطيان ورسا مزادها عليه وبما ان المستأنف عليه
واضع اليد على ما اشترى من تاريخ الشراء ولم يعلن
بصفته حائز للمقام فالبيع الجبري يكون لاغيا لذلك
يلتمس الحكم بتثبيت ملكيته الى ١٣ ١٣ ١٣ ١٣
الحدود والمعلم بمرضىة الدعوى مع طلائن حكم مرسى
المزاد وحو كافة التسجيلات التي ترتبت بناء عليه مع
المصاريف والانتاب وقد عدل طلباته بتاريخ ٢٦
ديسمبر سنة ١٩١٦ وطلب علاوة على ما ذكر الحكم
له بمبلغ ٥٥٠ مليا و ١٨٥ جنبها قيمة ريع الاطيان
من تاريخ وضع يد المستأنف مع المصاريف والنفاذ
وقد تعين في الدعوى خير وباشر مأمورين وقدم
تقريره وبعد انعام المرافعة في الدعوى قضت
المحكمة المذكورة آتفا بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٢١
بتثبيت ملكيته الى ١٣ ١٣ ١٣ ١٣ مينة الحدود والمعلم
باسباب هذا الحكم وحو التسجيلات التي توقعت
عليها والزام المستأنف بدفع مائة جنبه مصرى مع
المصاريف المناسبة لما حكم به وثلثا ثمانية قرش صاغ
انتاب حمامه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
فاستأنفه المستأنف بتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٢١
طلبا قبول استئنافه شكلا وفي موضوعه بالناء
الحكم المذكورة والقضاء برفض الدعوى والزام
رافعها بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين . كما
استأنفه المستأنف عليه فرعا بجلستي ١٦ و ١٧ مايو

اوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث تبين من الاوراق ان المستأقنين كفوا
المستأق عليهم بورقة الاستئناف الملتة في يومى
١٧ و ١٨ يناير سنة ١٩٢١ بالحضور جلسة التوزيع
المنعقدة في في يوم الخميس ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١
ولكن المستأق عليهم انذروا المستأقنين في يومى

٢٠ و ٢٢ يناير سنة ٢١ بأن يقيدوا استئنافهم في ميعاد
غاية ايام من تاريخ هذا الانذار

وحيث ان المستأقنين لم يقيدوا هذا الاستئناف
الا في يوم اول فبراير سنة ١٩٢١

وحيث ان المستأق عليهم دفعوا بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لعدم قيده في ميعاد التمانية ايام
وحيث ان المستأقنين تمسكوا بمواعيد المسافة
بين محل اقامتهم مدينة قنا وبين القاهرة وبإضافة
هذا المواعيد على التمانية الى ايام يكون الاستئناف
قيد في الميعاد

وحيث ان مواعيد المسافة لاتضاف الا فيما
يختص بمواعيد الحضور أو في الاحوال التي ينص
فيها القانون عن مواعيد المسافة

وحيث انه قد نص بالمادة ٣٦٣ من قانون
المرافعات انه يجب على المستأق ان يقيد استئنافه
في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بذلك من
المستأق عليه ولم يشترط في يختص بمواعيد المسافة

وحيث فضلاً عن ذلك فانه يجب على طالب
الاستئناف بمقتضى المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات

ان يبين في ورقة الاستئناف محله في البلدة
الكائن بها محكمة الاستئناف والا فتصح اعلان
الاوراق اليه بمجرد توصيلها بقلم كتاب المحكمة
فغرض اذن ان المستأقنين ثلثن اليهم الاوراق
بالقاهرة وحيث قد قيل هناك محل لمراعاة مواعيد
المسافة

وحيث لما تقدم ترى المحكمة ان المستأقنين
لم يقيدوا استئنافهم في ميعاد التمانية ايام بعد انذارهم
بذلك ويستين اذن قبول الدفع الفرعى واعتبار
الاستئناف كان لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣ من
قانون المرافعات

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الدفع الفرعى
واعتبار الاستئناف كان لم يكن والزام المستأقنين
بالمصارف ومائتي قرش صاغ اقلاب عمالهم وهذا
ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء
٤ ابريل سنة ١٩٢٢ الموافق ٩ شعبان سنة ١٣٤٠

١٦٩

اجراءات نزع الملكية . عدم اعلان حائز العقار .
بطلان الاجراءات . السبب الصحيح . اكتساب
الملكية

(الواد ٧٦ و ٥٧٤ و ٥٨٩ مدنى)

١ - تسقط وتعتبر باطلة كافة اجراءات نزع الملكية .
واجراءات البيع التى نتجها اذا ثبت ان حائز العقار لم
ينبه عليه تنبها رسمياً بدفع الدين أو بجله عن العقار

وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة
عليه بك حسني ومحمد بك حلبي عيسى مستشارين
وعثمان ناشد افندي كاتب الجلسة
اصدرت المحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بمرقة
٣٢٠ سنة ٢٨ قضاية

المرفوع من الحرمة بختة محمود علي واحد
محمد مصطفي ومصطفي محمد مصطفي ووسى محمد
مصطفي ومحمد محمد مصطفي مستأنفون
ضد

احمد حسن احمد البلم واحد عبد الله محمد
مصطفي ومحمد عبد الله محمد مصطفي وحسن عبد
الله محمد مصطفي وحسين عبد الله محمد مصطفي
وحسن احمد عبد الرحمن مستأنف عليهم
الوفائق

وبجلسة المرافعة دفع وكيل المستأنف عليهم
دفعاً فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لانه تمديد
بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ الاعلان بالقيد بعد
الميعاد القانوني وانضم اليه حضرة وكيل المستأنف
عليه الاخير في هذا الدفع للاسباب التي ذكرها
كل منهما بالجلسة

وطلب وكيل المستأنفين رفض هذا الدفع
للاسباب التي قالها بالجلسة وبلمذكرة المقدمة منه
بالدوسيه

لمحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
القدر المذكور وادارته حتي يفصل في هذا النزاع

وبجلسة ٩ ابريل سنة ١٩٢٢ المحددة اخيراً
نظر هذا الاستئناف صمم وكيل المستأجرين علي هذه
الطلبات والحاضر ان عن المستأنف عليهم عدا الاخير
طلباً التأييد ثم اجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٢٧
فبراير سنة ١٩٢٢ بناء عليه

الحكمة
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث أنه ظاهر من الاوراق ان استئجار
المستأنف عليهم للاطيان موضوع النزاع كان بقصد
ذی تاریخ ثابت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ وان عقد
الخواجه ليفون ذی تاریخ ثابت في ١٥ مايو سنة
١٩٢٠ وان المستأنف عليهم اندنوا الخواجه المذكور
في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ واخبروه باستئجارهم للاطيان
التي تنهى مدة ايجاره لها في ٣١ أكتوبر من السنة
المذكورة وطلبوا منه تمكينهم من تحضيرها للزراعة
حسب الاصول الزراعية

١٦٨

استئناف — قيده في الثانية ايام . مواعيد المسافة
للمادة ٣٦٣ مرافعات
لاتضاف مواعيد المسافة الا فيما يخص بمواعيد
الحضور او في الاحوال التي ينص فيها القانون عن
مواعيد المسافة .
وعليه لاتضاف مواعيد المسافة الى الثانية ايام التي
يتعين على المساف قيد استئنافه فيها من يوم اعلانه
بالقيده .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال
وحيث ان الخواجه ليفون استمر واضماً
يده بعد انتهاء مدة ايجاره غير مكثرت بانذار ولا
باسبقية تاريخ عقد المستأنف عليهم فيكون استمراره
في وضع يده بغير حق ولا تنكسه الا وثوية علي
المستأنف عليهم لان وضع يده كان بناء علي عقد
سابق وانتهى لا بمقتضى العقد الجديد حتي تكون
المادة (٣٦٥) مدني منطبقة وعليه يكون ناظر

بالزام المدعى عليهم الثلاثة الاول بمبلغ ٥٠٠ جنية على سبيل التمييز - ثالثا . الحكم بفاذعقدى الطالبين المؤرخين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ والزام المدعى عليهم الثلاثة الاول في مواجهة الباقيين بتسليم الاطيان المينة الحدود والمعلم بمرضة الدعوى اليهم وكف منازعة المعلن اليهم - رابعا . الزام الثلاثة الاول من المعلن اليهم بالمصاريف والانتساب بحكم مشمول بالفاذ في جميع الطلبات -- وبعد ان تم تحضير الدعوى احييت على جلسة المرافعة وفيها طلب الحاضر عن المدعين الحكم بهذه الطلبات ودفع الحاضر عن احمد بك شرين المدعي عليه الاول بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى لانه متفق على التقاضي بمصر وانضم له في هذا الدفع كل من الشيخ محمد الجوهري والخواجه ليفون المدعي عليهما الثاني والثالث فقال الحاضر عن المدعين ان في الدعوى خصوماعن الدافعين بعدم الاختصاص وتأمين لدائرة المحكمة والمحكمة امرت بضم الدفع على الموضوع وبدان تبودلت المذكرات بين الطرفين وابدى كل منهم اوجه دفاعه حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ حضوريا والثلاثة الاول من المدعى عليهم وفي غيبة الباقيين اولا - برفض الدفع الفرعى وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وثانيا - باعتمادعقدى الاجبار الصادرين من المدعي عليه الاول احمد بك شرين الى المدعين المؤرخين

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ والزام المدعى عليهم الثلاثة الخواجه ليفون مامكاميون بتسليم الاطيان المؤجره والمينة الحدود والمعلم بمرضة الدعوى الي المدعين وكف منازعة هو وباقي المدعى عليهم لها منها - ثالثا - الزام المدعى عليه الاول والثالث بمبلغ مائتين جنية على سبيل التمييز بطريق التضامن بينهما مع الزامهما بالمصاريف ٢٠٠ قرش انساب حمامه وشملت الحكم بالفاذ الموت وبلاكفاله وباخراج باقى المدعي عليهم من الدعوى بلا مصاريف ورفضت ملعدا ذلك من الطلبات

فرغ المستأخان استئناف هذا الحكم بتاريخ ٢٨ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٠ طالبين الحكم بقبول استئنافهما شكلا وبعدم اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بنظر هذه الدعوى . ثانيا - ايقاف تنفيذ الحكم الابتدائي والناء النفاذ المؤقت المشمول به ذلك الحكم . ثالثا - في الموضوع بالناء الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة المستأنف عليهم الاولين من محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ ضد المستأنف الاول والمستأنف عليه الثالث بجميع اجزائه والزام المستأنف عليهما بالمصاريف وانساب المحاماة عن الدرجتين

وفي اثناء سير هذا الاستئناف توفي مصطفى ذهبس المستأنف عليه الاول وحلت ورثته محله

السابقة على رفع الدعوى الشرعية فيتين تعديل
الحكم بهذا المعنى

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف
شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المتأق
والزام المتأقنين بصفتهما بتقديم حساب عن
ربع الوقف مدة خمس سنوات هجرية السابقة على
٥ بويه سنة ١٩١٨ تاريخ رفع الدعوى الشرعية
لغاية آخر سنة ١٩١٩ ميلادية ويكون ذلك في مدة
شهرين من تاريخ إعلانهما بهذا الحكم وإن تأخرنا
تزمان بدفع ٥٠ خمسين قرش يومياً عن كل يوم
من ايام التأخير وأبقت الفصل في المصاريف الآن
ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية
المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢
الموافق ٢٩ شبان سنة ١٣٤٠

١٦٧

أجارة . مستأجران . التاريخ الثابت . وضع اليد
الاولوية

استمرار للمستأجر القديم وأضما به بعد انتهاء مدة
إيجاره بالرغم من انذار المستأجر الجديد له وبالرغم من
اسبقية تاريخ عقد الأخير يعتبر بغير حق ولا يكسبه
الاولوية على المستأجر الجديد لأن وضع يده كان بناء
على عقد سابق وانتهى لا بجنسي العقد الجديد الحاصل
بعد التاريخ الثابت لعقد المستأجر الجديد حتى تكون
المادة ٣٦٥ مدني متطبقة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر يحي باشا بحضور جناب مستر هل
وحضرة صاحب الزه على بك حسين مستشارين
ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بقرعة
٨٨٠ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من ليفون كامكايان والشيخ محمد
الجوهري

ضد

ورثة الشيخ مصطفى دعيس ومحمد ابراهيم
الزرقاني واحمد بك شرين ناظر وقف المرحوم
حسين باشا خليفه

وقائع الدعوى

رفع مصطفى دعيس ومحمد ابراهيم الزرقاني
هذه الدعوى امام محكمة المنصورة الابتدائية
الاهلية ضد المتأقنين واحمد بك شرين بصفته
المذكورة وآخرين وطلب فيها الحكم اولا بتعيين
حارس قضائي بصفته مستعجلة على الاطيان المذكورة
بدراسة دعواهم البستاهما وودع صافي ربحها بخزينة
المحكمة حتى يفصل نهائياً في هذا النزاع مع شمول
الحكم بالنفاذ بنسخته الاصلية ثانياً — الحكم

الموضحة بالمرضى لما يئته بمحضر الجلسة والمذكرة

المقدمة منه والحاضر عن المدعي عليها طلب رفض

الدعوى لأن طلب الحساب عن مدة سابقة قبل

الحكم الشرعي الاستئنافي الرقم ٨ مارس سنة ١٩٢٠

مخالف للأحكام الشرعية وللأسباب الأخرى التي

تدونت بمحضر الجلسة والمذكرة المقدمة منه .

وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢١ قضت المحكمة

المشار إليها حضوراً بالزام المدعي عليها بتقديم

الحساب عن ربع ٣٩ فدان المينة الحدود والمالم

في صحيفة الدعوى في ظرف شهرين مؤيداً

بالمستندات اللازمة وذلك من تاريخ إعلانها بهذا

الحكم وإن تأخرت عن تقديمه في الميعاد المذكور تلتزم

برامة يومية قدرها خمسون قرشاً عن كل يوم من

أيام التأخير واجت الفصل في المصاريف الآن

فاستأنف المدعي عليها هذا الحكم بتاريخ ٢٥

بونه سنة ١٩٢١ طالبين للأسباب المينة بصحيفة

استئنافها الحكم قبول هذا الاستئناف شكلاً

وموضوعاً بالناء الحكم المستأنف ورفض دعوى

المستأنف عليهم والزامهم بالمصاريف وانساب المحاماة

عن الدرجتين

ومجلة ٣٠ مارس ١٩٢٢ المحددة أخيراً لنظر

هذا الاستئناف سمعت أقوال وطلبات الطرفين

كاللدون بمحضر الجلسة ثم أحيلت القضية للحكم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإحلاع على

أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أن وفاة المرحومة زينب هاتم كانت

في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ وورثتها رفعوا دعوى

الاستحقاق في الوقف بالمحكمة الشرعية في بونه

سنة ١٩١٨ ودعوى المطالبة بالربع بالمحكمة الأهلية

في ١٥ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث أن المستأنتين تمسكان بسقوط حق

المستأنف عليهم في غلة الوقف عن المدة السابقة

على الدعوى الشرعية لأنها كانتا متقدتان استحقاقهما

دونهم لكامل الغلة والمستأنف عليهم من يدفعون

بأن حقهم في الربع لا يسقط إلا بمضي خمسة عشر

سنة لأن يد الناظر يد أمانة

وحيث أن الوقف عبارة عن إطيان زراعية

تستحق غلتها سنوياً وتدفع عند قبضها للمستحقين

في الوقف

وحيث أن المادة ٢١١ من القانون المدني

تقضي بصفة عامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ما هو

مستحق دفعه سنوياً بمضي خمس سنوات هلالية

ولم تفرق بين الوقف وغيره وتأخر الوقف لم يكن

وكيلاً إلا عن جهة الوقف لاعت المستحقين فيه

والحكمه نرى عملاً بالمادة المذكورة وما جرت عليه

بعض المحاكم في أحكامها أخذاً بهذا البند أن الحكم

المستأنف في غير محله وإن المستأنف عليهم لاحق

لهم في الربع إلا من مدة خمس سنوات هلالية

الاشترائك معها في ريع الاطيان المذكورة
وبتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩١٨ رفع محمد نامق
بك احد المدعين دعوى امام محكمة بنى سويف
الابتدائية الشرعية ضد المدعي عليها طلب فيها
أحققته في الزرع واشترائه جميع الطبقات فيه . وبتاريخ
٥ فبراير سنة ١٩١٩ حكم له بطلبه المذكورة
وبأن جميع خربة المرحوم حسين بك نامق يشتركون
في غلة الوقف المذكور سواء

فلتألف المدعى عليها هذا الحكم وتأييد من
محكمة الاستئناف العليا الشرعية بتاريخ ٨ مارس
سنة ١٩٢٠ فطلب المدعون من المدعي عليها بصفتها
ناظرين تقديم حساب بريع الوقف المذكور من
تاريخ وفاة المرحومة الست زينب هانم والدفن
الحاصل في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ لتأية اخر سنة
١٩١٩ فأبنا عليهم تقديمه لذلك رفع المدعون
هذه الدعوى بمرئضة تاريخها ١٥ مايو سنة ١٩١٩
ضد المدعى عليها بصفتها ناظرين على الوقف
المذكور طلبوا فيها الحكم بالزامها بتقديم كشف
بحساب الاطيان المذكورة عن المدة من تاريخ وفاة
مورثهم المرحومة الست زينب هانم الحاصل في
٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ لتأية اخر سنة ١٩١٩ مؤيدا
بالمستندات المثبتة لصحته في المبدأ الذى يمتنع المحكمة
مع الترامة التى تقدرها عن كل يوم من أيام التأخير
وبعد ان تمحضت القضية احيلت على جلسة
المرافعة وفيها صمم المحاضر عن المدعين على طلبهم

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السادة ابو بكر بلشا وبحضور جناب مستر هل
وحضرة صاحب الدرة علي حسين بك مستشارين
ومحمد فهمى احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتى
فى الاستئناف القيد بالجدول العمومى بمرئ
١٩٠ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من السيدتين بيه هانم وخديجه
هانم كريمي المرحوم حسين بك نامق
ضد
محمد بك نامق ومن معه
وقائع الدعوى

رفع المستأنف عليهم عدا واحد منهم هذه
الدعوى امام محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية
ضد المستأنفتين بصفتها ناظرين وقف المرحوم
حسين بك نامق وقالوا فيها ان المرحوم حسين بك
نامق اوقف اطيانا كثيرة من ضمنها ٣٥٠ مينة
بمرئضة افتتاح الدعوى وجعل الاستحقاق فيها
لجميع ذريته على السواء التذكر كالانثى وتشارك
جميع الطبقات فى الاستيلاء على الزرع وكانت المدعي
عليها تدعيان بان ريع هذه الاطيان خاص بهما
لانهما من الطبقة الاولى وليس لباقي الطبقات

كتابي واما المبرارة الثالثة فانه من الواضح ان
هناك خطأ مطبعيا لان الجملة القرناوية ليست
منطبقة على قواعد اللغة ولا معنى لها
وحيث انه فضلا عن ذلك فان النش حتى
بغرض نبوته يجب ان يكون قد ترتب عليه التأثير
في رأى القضاة

وحيث انه في هذه القضية لا يظهر ان ترجمة
العقد الذى هو أساس الدعوى كان لها أى تأثير
قاطع في رأى المحكمة وفي الواقع فان مجرد اغفال
كلمة (ابتدائي) في عنوان العقد لا يمكن ان يكون
وحده كافيا لحل المحكمة على اعتبار ذلك العقد
هدا بان لان الدعوى كلها كانت تدور حول مسألة
معرفة ما اذا كان العقد هد ابتدائي او عقداها تيا
وهذه المسألة بكافة وجوها كانت موضوع مناقشة
تفصيلية باسباب الحكم الاستثنائي

وحيث انه فيما يتعلق بمسألة المبرون فانه قد
حصل ايضا مناقشة طويلة لمعرفة ما اذا كان مبلغ
الائتي جنبه قد دفع حقيقة بصفة عربون بمعنى هذه
الكلمة الصحيح او انه دفع على الحساب من أصل
الدين وقد بحث محكمة الاستئناف بحثا مستفيضا
في التمييز بين هاتين الحالتين وقررت ان المبلغ
المشار اليه لم يدفع بصفة عربون بالمعنى الخاص به
وانه حتى مع احتمال هذه الكلمة في العقد خطأ
وخلافا لماهية العقد واردة الطرفين المتعاقدين
الحقيقية فان المحكمة يجب ان تتصل في هذه المسألة

وان تسر القعد حسب نية المتعاقدين الحقيقية
وحيث انه يتضح جليا من جميع الاعتبارات
المينة باسباب الحكم الاستثنائي المشار اليه ان حذف
بعض الكلمات من ترجمة العقد لم يكن في حد ذاته
كافيا لخطأ المحكمة في معرفة حقيقة ماهية العقد
الذي كان موضوع حكمها

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض الالتماس
موضوعا والزام للمتسعين بالترامة المنصوص عنها
بالمادة ٣٧٣ من قانون المرافعات
فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة بقبول الالتماس شكلا
ورفضه موضوعا والزمت المتسعين بالمصاريف
وبرامة ٤٠٠ قرشا و ٤٠٠ قرشا التماس محاماه
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين
٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

١٦٦

غلة الوقف . سقوط الحق في المطالبة بها
بمضى خمس سنوات

اذا كان الوقف عبارة عن اطيان زراعية تستحق
غلتها سنويا وتدفع عند قبضها للمستحق في الوقف فلا
يصح للمستحق المطالبة بالربع اذا مضى على استحقاقه
فيه خمس سنوات هلالية
لان المادة ٢١١ مدني تنص بصفة عامة بسقوط
الحق بالمطالبة بكل ما هو مستحق دفعه سنويا بمضى خمس
سنوات هلالية ولم يفرق بين الوقف وغيره وانظر في الوقف
لم يكن الا وكلا عن جهة الوقف لاعن المستحقين

جانب مستر ماوشال ومستر هل مستشارين ومحمد
عبد السلام افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي
في الالتماس المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٥٩٧ سنة ٣٩ قضائية
المرفوع من حضرة بدرخان بك على ابراهيم
بك فهمي متمسكين

ضد
السيدتين منيرة ونازلى هانم كرميتي المرحوم
محمد بك رسم متمسكاً
الوقائع

.....
.....
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوى والمداولة قانوناً
حيث ان الالتماس مقبول شكلاً
وحيث ان الالتماس بى على ان المحامى عن
المتمسك ضدّها قدّم لمحنة الاستئناف مذكرة
باللغة الفرنسية بترجمة عقد البيع مشتملة
على غلطات كثيرة في الترجمة وترتب عليها خطأ
المحنة وان هذا العمل يعتبر غشاً شخصياً من
الخصم ترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم
وحيث ان المتمسكين ذكرا ثلاث عبارات
اشتملت على خطأ في الترجمة المقدمة ومن شأنها

وحيث ان الوجه الذى بنى عليه الالتماس
هو ان الخصم قدم على سبيل الاستدلال قط
وبقصد تسهيل العمل على المحكمة ترجمة مفلوطة
باللغة الفرنسية لمستند يوجد اصله ضمن اوراق
القضية وقد كان الاساس الذى بنى عليه الحكم
فان محكمة الاستئناف ترى ان هذا العمل لا يمكن
اعتباره من قبيل النش المنصوص عنه بالمادة السالف
ذكرها وخصوصاً لان الغلطات المزعومة يظهر
انها مجرد سهو او خطأ مادى وفي الواقع فان في
عبارتين من ضمن الثلاث المشار اليها لم يحصل
سوى حذف كلمة ويجوز ان ذلك كان نتيجة خطأ

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة
وبحضور الهيئة المتقدمة عدا سعادة عطية بك الذي
امضى مسودة الحكم فانه سترهل المستشار وذلك
في يوم الثلاثاء ٢ مايو سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ رمضان
سنة ١٣٤٠

١٦٥

التماس إعادة النظر . واقعة غش شخصي .

قدم احد الخصوم مذكرة مرفقة بترجمة عقد مشتملة
على غلطات في الترجمة . فرفع خصمه التماسا بناء على
ان هذا العمل يعتبر غشا شخصيا من الخصم ترتب عليه
تأثير في رأى القضاة في الحكم فقررت المحكمة

أولا — ان المراد من المادة ٣٧٢ فقرة ثانية من قانون
المرافعات هو الطرق الاحيائية التي يقصد بها الخصم
المذكور الحصول على حكم لصالحه . واما الاقوال الكاذبة
والمغالطة فانها لا تمكن الا اذا كانت مقترنة بطرق احيائية
ثانيا — ان تدعيم الخصم على سبيل الاستدلال فقط
ويقصد تسهيل العمل على المحكمة ترجمة مغلوطة لمستند
يوجد أصله ضمن اوراق القضية لا يمكن اعتباره من
قبيل الغش المنصوص عنه بالمادة ٥١٠ ذكرها وخصوصا
لان التلطات المزعومة يظهر انها مجرد سوء اخطأ مادي
ثالثا — ان الغش يفرض بثبوته يجب ان يكون قد
ترتب عليه التأثير في رأى القضاة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حاضرة صاحب المال
احمد طلمت بأشارئيس المحكمة وبحضور حضرات

ضدها بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ بدون تحفظ
مع ان الالتماس لم يرفع الا في ٨ فبراير سنة ١٩٢٢
وحيث يظهر من المرافعة ان الالتماس استولى
على نصف المحكوم به بتنفيذ الحكم المذكور
وحيث من المقرر ان الحكم كما يكون قبوله

صريحا يكون ايضا ضميا فالقبول الضمني ينتج
من كل عمل يصدر من الخصم ويكون من شأنه
الدلالة على الرضاء بالحكم فالخصم الذي يعلن الحكم
من غير تحفظ ولا معارضة مامن جانب المعلن اليه
يستبر ذلك تسليما منه وقبولا منه بما قضى به وعلى
هذا فلا حق للالتماس بعد ذلك ان يطلعن في الحكم
بطريق الالتماس ويكون التماس غير مقبول

وحيث من جهة أخرى فانه قد مضى للميعاد
القانوني الواجب الالتماس فيه لمضى عدة اشهر
على اعلان الحكم بدون فرق بين ان يكون المعلن
للعلم هو من صدر لمصاحته او من صدر ضده
لانه لا يصح تمييز أحد الخصمين عن الآخر فيما
يختص بالمواعيد بل الكل سواء في ذلك

وحيث لما ذكر يكون الدفع الفرعي في محله
ويتعين قبوله والحكم بدمم قبول الالتماس لرفعه
بعد الميعاد القانوني مع الزامرافعه بالترامة القانونية
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بدمم قبول الالتماس شكلا
وبالزام الالتماس بالمصاريف وبترامة قدرها رماية
قرش صباغ اتاب محاماه .

رفع المتمس هذه الدعوى لمحكمة طنطا
الابتدائية قال فيها انه اتفق مع المتمس ضد ما وآخر
على ان يبيعهم خمسة الاف ذكيه فوارغ اول عبوة
بشروط خالفوها لذلك طلب الزامهم متضامين
بدفع مبلغ ٢٥٧ ٩٣٠ بمافي قيمة الشرط الجزائي
المتفق عليه وقد حكمت المحكمة المذكورة فيها بتاريخ

الحكمة

٣١ أغسطس سنة ١٩٢٠ حضوريا بالزام سليمان
اسمد بان يدفع له مبلغ ٢٥٠ ٩٩٦ وللصارف
المناسبة ومائتي قرش صاغ انساب حمامه فاستأنف
هو هذا الحكم. وطلب ان يلزموا جميعا بالمبلغ
المحكوم به متضامين مع المصاريف وانساب الحمام
عن الدرجتين وقد حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ
٢٨ مايو سنة ١٩٢١ بالنهاء الحكم المذكور فيما يخص
بميزر افندي سليمان والزاهم مع سليمان افندي
اسمد بالمبلغ المحكوم به مع المصاريف ومائتي قرش
صاغ انساب حمامه وتأييده فيما عدا ذلك فرفع
المتمس هذا الالتماس بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٢
طالباً بقبول الالتماس بالنسبة للمبلغ ٧٢٥ ٩٨
والمصاريف المناسبة له عن الدرجتين ومائة قرش
اي نصف الانساب المحكوم بها من محكمة
الاستئناف والحكم بالزام المتمس ضد ما متضامين
بدفع هذا المبلغ والزاهم ايضاً بالتضامن بمصاريف
الالتماس والانساب

ووكيل المتمس طلب رفض هذا الدفع للاسباب
التي قالها بالجلسة والمحكمة ضمنت هذا الدفع للموضوع
وامرت الخصوم بالتكلم فيه فصمم وكيل المتمس
على طلباته السابقة ووكيل المتمس ضد الاول
طلب رفض الالتماس للاسباب التي ذكرها كل
منهما بالجلسة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمدادولة قانوناً
حيث ان المتمس كان رفع استئناف الحكم
الصاحر من محكمة طنطا الاهلية القاضي بالزام سليمان
افندي اسمد بان يدفع للمتمس مبلغ ٢٥٠ ٩٩٦
وبخراج عزيز افندي سليمان ويوسف افندي
سليمان من الدعوى فاستأنف المتمس هذا الحكم
ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٨ مايو سنة
١٩٢١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع
بالنهاء الحكم المستأنف فيما يخص بميزر افندي
سليمان وبالزامه مع سليمان افندي اسمد بالمبلغ
المحكوم به وتأييد الحكم فيما عدا ذلك فرفع المتمس
الالتماس عن هذا الحكم برفضه اعلنت في ٨ فبراير
سنة ١٩٢٢

وحيث ان المتمس ضد الاول دفع فرعياً
بعد قبول الالتماس لرفضه بعد الميعاد القانوني
وخيت انه لا نزاع بين الخصوم في ان الحكم
للمتمس اعادة النظر فيه اعطته المتمس للمتمس

وبجلسة المرافعة دفع وكيل المتمس ضد
الاول بعدم قبول الالتماس لرفضه بعد الميعاد القانوني

ان الاحكام كما يكون قبولها صريحا يكون ايضا
ضمينيا فالقبول الضمني ينبع من كل عمل يصدر من
الخصم ويكون من شأنه الدلالة على الرضاء بالحكم .
فالخصم الذي يعلن الحكم من غير تحفظ ولا معارضة
من جانب المعلن اليه يعتبر ذلك تسامحا منه وقبولا بما
قضى به فلا حق له بعد ذلك ان يعلن في الحكم بطريق
الافتئاس

لا يقبل الافتئاس المرفوع بعد الميعاد ولا فرق في
ذلك ان يكون المعلن للحكم هو من صدر لمصلحه او
من صدر ضد . لانه لا يصح تمييز احد الخصمين عن
الاخر فيما يختص بالواعيد

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة عاتحت رئاسة جناس مستعرب سفال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحب العزة
عطيه بك حسنى ومحمد بك حلي عيسى مستشارين
واحد افندى عوض الشاذلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي

في الافتئاس المقيد بالجدول العموى بمره ٤٧ سنة ١٣٩٠
تضائية

المرفوع من الخواجه خليل ابراهيم رزق

ملتس

ضد

عزيز افندي سليمان وسليمان افندي اسعد

ملتس ضدهما

الوقائع

ييمًا بل يعتبر هبة محضة وهي لاغية اذا لم تحصل
بمقد رسمى وترى هذه المحكمة ان الواجب احترام
هذا الحكم والاسباب الواردة به وفي هذه الحالة
يتعين الحكم بطلان عقود البيع الثلاثة المشار اليها
اتها مع تثبيت ملكية المستأثقات لخصم الشريعة
في تركه المورث .

وحيث ان المستأثقات لم يتمكن بطلان
الهبة الا اخيرا امام محكمة الاستئناف فقد تسببت
اذن في جزء عظيم من مصاريف الدعوى ولذا
ترى المحكمة الزام طرفي الخصوم بمصاريف الدرجتين
مناصفة بينهما

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وموضوعا بالناء الحكم المستأنف وببطلان الثلاثة
عقود المؤرخة في ٩ يناير سنة ١٩١٩ وصادره من
خليل ابراهيم وثبوت ملكة المستأثقات الى خمسة
عشر قيراطا وثلاثة ارباع قيراطا من مجموع تركه
المورث والزام طرفي الخصوم بمصاريف الدرجتين
مناصفة وبالمقاصه في اتساب المحاماه عنها هذا
ماحكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء
٢٣ ما سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٠

١٦٤

التماس اعادة النظر . قبول الحكم . القبول
الضميني . اعلان الحكم . اثره في سر بيان المواعيد

المصاريف والأتايب بحكم مشمول بالنفاذ (الموقت) بلا كفالة وبعدم انعام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المذكورة آتفا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضورياً برفض دعواهن والزامهن بالمصاريف فاستأنفن الحكم المذكور بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢١ طلبن قبوله شكلاً وفي موضوعه باناء الحكم المذكور والقضاء لهن بمطالبة امام محكمة اول درجة واحتياطياً الاحالة على التحقيق مع الزام المستأنف عليها بصفتها بالمصاريف والأتايب عن الدرجتين ومجلسة المرافعة صمم وكيلاهن مع هذه الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة مزاداً عليها ان المقود عقود هبة فهي باطلة كما قضت به دوائر هذه المحكمة بجتمعة يوم اول مايو سنة ١٩٢٢ وطلب وكيل المستأنف عليها تأيد الحكم المستأنف لاسبابه ووعد بتقديم مذكرة قسمها فلا

الحكمة

بدسماح المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والدعوة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً .

وحيث ان المستأنفات يطالبن الحكم بطلان عقود البيع الصادرة من مدة شهرين سنة ١٩١٩ من خايل ابراهيم الزيات الى ولده القاصد عوض خليل ابراهيم بتاريخ ٩ يناير ومسجله بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩١٩ وقد استمدنا في طلبهن هذا امام محكمة اول درجة وفي عريضة الاستئناف على ان هذه العقود

صدرت من المورث في اثناء مرض الموت ثم طلبن اخيراً امام محكمة الاستئناف بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٢٢ الحكم بطلان العقود المذكورة لان البائع اراً المشتري من الثمن فهي اذن عقود هبة وبما ان هذه الهبة لم تحصل بمقد رسمي فهي لاغية طبقاً لنص المادة ٤٨ من القانون المدني

حيث ان المستأنف عليها قالت بنتيجتها الاخيرة ان هذا الطلب من الطلبات الجديدة التي لا يجوز تقديمها في الاستئناف كنص المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات وخصوصاً لانه لم يرد له ذكر مطلقاً في عريضة الاستئناف

وحيث ان هذا الدفع لا محل له وهو على غير اساس لان المستأنفات لم يطلبن شيئاً آخر غير الطلبات الاصلية وهي الحكم بطلان عقود البيع المشار اليها واما الاسباب التي تمكن بها وبني عليها ذلك البطلان ليست سوى ادلة جديدة لثبوت الدعوى ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة ولذا يجوز ابدائها في الاستئناف عملاً بنص المادة ٣٩٩ من قانون المرافعات

وحيث انه فيما يخص الموضوع فانه لم يثبت ما يدعيه المستأنفات من ان المقود المطعون فيها تحررت في مرض الموت واما عن الوجه الثاني فان محكمة الاستئناف بحكمها الصادر من دوائرها بجتمعة بتاريخ اول مايو ١٩٢٢ بان المقد المزعوم انه عقديع ولكنه يتضمن هبة الثمن الإبراء منه لا يتبر

رئيس الجلسة وبحضور حضرات اعضاء الهيئة
السابقة في يوم الثلاثاء ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢ الموافق
٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ وقد امضى على مسودة
الحكم جناب مستر برسيغال وكيل المحكمة الذي
سمع المرافعة في الدعوى

وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر هل وصاحب
العزة محمد بك حلي عيسى مستشارين واحدا قاضي
عوض الشاذلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي بتمرة
٥٠٩ سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من الستات ستونه وزكيه وفرحانه
وزينب بنات المرحوم خليل ابراهيم المصري
مستأنفات

١٦٣

استئناف . طلبات جديدة . ادلة جديدة .

المواد ٣٦٨ و ٣٦٩ مرافعات مدنية

ضمد

الست حنيفه بنت احمد سلامه عن نفسها
بصفها وضيه على ولدها عوض القاصر مستأنف
عليها

الوقائع

رفعت المستأنفات هذه الدعوى لمحكمة
الاسكندرية الابتدائية الاهلية فلن فيها ان المرحوم
خايل ابراهيم المصري مورثين وورث المستأنف
عليها بصفتها وفي تركها ما ورثت عنه شرعا عقارات
مبيتة بمريضة الدعوى الافتتاحية يخضعن فيها
١/٥ من مجموع التركة ويقرر نصيبهن بمبلغ
٤٧٠ جنيه وقد ادعت المستأنف عليها بان المورث
باع ما يملكه لابنها القاصر بموجب عقد بيع طعن
فيه بأنه تحرر في مرض الموت فهو باطل بذلك
طالب الحكم بطلان عقد البيع المذكور وبثبيت
ملابكتين الى ١/٥ من مجموع التركة مع

رفعت دعوى بطلان عقد بيع لصندوقها في مرض
الموت وفي أثناء نظر الدعوى في الاستئناف طلب
المستأنفون الحكم بطلان العقود لانها عقود هبة ولم تحصل
بقدر رضى

فدعت المستأنف عليها بان هذه الطلبات من الطلبات
الجديدة التي لا يجوز تقديمها في الاستئناف كنص المادة
٣٦٨ من قانون المرافعات لانه لم يرد لها ذكر مطلقا
في عريضة الاستئناف

قررت المحكمة بان هذا الدفع لا محل له لان المستأنفات
لم يطلبن شيئا آخر غير الطلبات الاصلية وهي الحكم بطلان
عقود البيع -- اما الاسباب التي تمسك بها ورضي عليها
ذلك البطلان فليست -- وى ادلة جديدة تثبت الدعوى
ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة . ولذا يجوز ابدؤها
في الاستئناف عملا بنص المادة ٣٦٩ مرافعات

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسيغال

وحيث من المقرر عند علماء القانون ان المدة المقررة لسقوط الحق في رفع دعوى ابطال الاوقاف الصادرة من المدين اضرارا بدائيه تتبدى من تاريخ الورقة المطعون فيها ومن ذلك الوقت يحق للدائن التقاضي بشأن ابطال الافعال الصادرة من مدينه اضرارا بحقوقه وفي الوقت نفسه تتبدى المدة المذكورة فاذا اعمل الدائن وسكت ولم يستعمل حقه في طلب ابطال هذه التصرفات من تاريخ صدور العقد المطعون فيه الى ان مضت المدة المقررة في القانون بعد ذلك قرينة على تنازله عن هذا الحق وعلى هذه القرينة يناسس سقوط الحق بمضى المدة الطويلة

وحيث من جهة الوقائع فانه ثابت ان الاوقاف الثلاثة المطلوب ابطالها صدرت من اسماعيل باشا راتب في سنتي ١٢٩٩ و ١٣٠٠ هجرية وحيث ان سمو الاميرة فاطمة دولت هانم الدائنة او ورثتها من بعدها لم يرفعن الدعوى بطلب ابطال هذه الاوقاف لصدورها من المدين اضرارا بحقوقهن الا في سنة ١٣٧٧ هجرية ولم يتخذن اى اجراءات من شأنها ان تقطع سريان المدة الطويلة حتى اقضت من زمن بيد

وحيث فيما يتعلق بالدفع الجديد الذي يتمسك به المستأنف عليهما امام هذه المحكمة وخصا بصدور جواز هذه الدعوى لسبق الحكم فيها انتهائيا فترى المحكمة ان لا فائدة من النظر فيه اكتفاء بسقوط حق رفع الدعوى بمضى المدة المذكورة وحيث لما سبق بيانه وللاسباب الواردة بالحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتبين تأييده فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف وثلاثمائة قرص صاغ اتعاب عماد ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات تلى هذا الحكم بمعرفة جناب مستر مارشال

وحيث ان اجراءات تنفيذ الاحكام التي قامت بها سمو الاميرة الدائنة وورثتها من بعدها واستمرت لحد سنة ١٩٠٦ وذلك لحصولهن على الدين لا تقطع المدة الطويلة فيما يختص بدعوى ابطال التصرفات

على . أولا . عدم احقية الوقف في الدفع بسقوط الحق بالتقادم لانه لم يكن له شخصية منوية تباع له التمسك بابداء اوجه الدفع المتولة للمالك لاعتبار ان الملكية لا تزال باقية للواقف . ثانيا . وبفرض ان له هذا الحق فان المدة لم تنقض لانها لا تبدى .

الا من الوقت الذى حصل فيه تنفيذ الحكم على ممتلكات المدين ثم ظهر اعساره وهو سنة ١٩٠٦ عن الدفع بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان التصرفات بمضى المسد الطويلة

حيث ان الفصل في هذا الدفع يستلزم معرفة أولا . ما اذا كان لوقف راتب باشا الحق في التمسك بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان الوقف ام لا وثانيا ما اذا كانت المدة المقررة بسقوط هذا الحق قد مضت أم لا

وحيث عن الامر الاول فانه يستفاد من النصوص والاصول المقررة في التزمية الفراء ومن المبادئ التي جرى عليها قضاء المحاكم الاهلية والمختلطة ان الوقف هو شخص أدبي له وجود شرعي يمثل له الناظر التولي عليه فيملك وحده ويذاته الخصومة امام القضاء ولما كان حق التمسك بمضى المدة المقررة قانونا هو حق اجتماعي مراعى فيه مصلحة الهيئة الاجتماعية فكل شخص حق الاستفادة منه والتمسك به ويتساوى في ذلك الافراد ومن لم شخصية مدنية كالوقف وغيره ليكون هناك حد فاصل تنهى عنده الدعاوى لتسود الطمأنينة بين

الناس من جهة الحقوق وعلى ذلك يكون المستأنف عليهما بصفتهما ناظرين للوقف المذكور محقين في التمسك بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان الوقف بمضى المدة ولا يلتفت اذن لما دفت به المستأفان بالصفة المذكورة

وحيث فيما يتعلق بالامر الثاني فانه ثبت من حجج الايقاف المقدمة ان المرحوم اسماعيل باشا راتب اوقف املاكه بمقتضى ثلاث حجج شرعية صدرت منه بتاريخ ٢٩ ربيع اخر سنة ١٢٩٩ و ٧ القعدة سنة ١٣٠٠ و ١٣ القعدة سنة ١٣٠٠ وهذه الاوقاف هي المرفوع بشأنها هذه الدعوى بطلب النائها لكونها حصلت اضرارا بالدائنة المرحومة الاميرة فاطمة دولت هانم مورثة المستأفنتين وذلك عملا بالمادة (٥٣) من القانون المدني

وحيث من المقرر قانونا ان دعوى ابطال الاوقاف الحاصلة من المدين اضرارا بدائنه المنصوص عنها بالمادة (٥٣) من القانون المدني او دعوى بطلان الافعال الصادرة من المدين اضرارا بدائنيه المنصوص عنها بالمادة — ١٤٣ — من القانون المذكور هي وغيرها من الدعاوى الاخرى كسائر الحقوق تسقط بمضى المدة المقررة قانونا وهي خمسة عشر سنة ومتى تقرر ذلك يجب معرفة من اى تاريخ بتدى المدة المذكورة هل من تاريخ لورقة الماطون فيها او من تاريخ التنفيذ على اموال المدين كما تدفع المستأفان

قبول الدفع الترمي الثاني وسقوط الحق في اقامة
الدعوى بإبطال التصرفات لمضي المدة الطويلة
والزمت رافقتها بالمصاريف ومائة وخمسين قرشا
صافا اتاب عماده فاستأنفته المستأنتان بتاريخ
١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالبتين قبول استئنافهما
شكلا وفي موضوعه بالغاه الحكم المذكور والقضاء
لهما بما طلبته امام محكمة اول درجة مع الزام
خصوصهما بجميع المصاريف

ومجلس المرافعة صمم وكلا المستأنتين على
هذه الطلبات وطلبا احتياطيا غانية طلبات موضوعة
بمحضر الجلسة للاسباب التي قالها بالجلسة
وبالذكرات المقدمة منها بالدوسية وطلب وكيل
المستأنف عليهما تأييد الحكم المستأنف لاسبابه
وللاسباب التي ذكرها بالجلسة وبالذكرات المقدمة
بالدوسية

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمدولة قانونا حيث ان الاستئناف
مقبول شكلا

وحيث ان سمو الاميرتين المستأنتين
حصرتا دعواهما في ان لورثتها المرحومة الاميرة
فاطمة دولت هانم ديننا بالغ مقداره نحو الخمسة
وعشرين الف جنية وزياده على وريثة المرحوم اسماعيل
باشا راتب وهما المرحومان السيد محمد راتب باشا
السيد خديجه بيه هانم وبمقتضى احكام انهاء

صادره في ٢٩ ابريل سنة ١٨٩٨ و ٢٢ فبراير سنة
١٩٠٠ وقد اخذت الدائنة في تنفيذ تلك الاحكام
الصاحره لها ضد الدينيتين المذكورتين ابتداء من
سنة ١٩٠٠ وقد نتج من هذا التنفيذ دعاوى
واشكالات استمر النزاع فيها حتى سنة ١٩٠٦ ولما
كان المرحوم اسماعيل باشا راتب قد أوقف جملة
ايعان بمجيب ايقاف ثلاثة صادرة في ٢٩ ربيع الحز
سنة ١٢٩٩ و ٧٠ القعدة سنة ١٣٠٠ والقعدة سنة ١٣٠٠

فلا ميرتان فتميران ان هذه الاوقاف صدرت من
المدن اضرارا بحقوق الدائنة مورثتها ولتلك رفعا
هذه الدعوى يطالبان بها بطلان الاوقاف الصادرة من
اسماعيل باشا راتب لوقوعها اضرارا بحقوق الدائنة
وحيث ان المستأنف عليهما دفعا الدعوى
بسقوط الدين بمضي المدة ثم بسقوط الحق في
دعوى بطلان التصرفات بمضي المدة ايضا بتاريخ
٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة مصر الابتدائية

الاهلية بقبول الدفع الترمي الثاني وسقوط الحق
في اقامة الدعوى بإبطال التصرفات بمضي المدة
الطويلة . فاستأنفت الاميرتان هذا الحكم ونسك
المستأنف عليهما بالدفين اللذين ابدياهما امام محكمة
اول درجة واضافا عليهما دفعا ثالثا وهو عدم قبول
الدعوى لسبق الحكم فيها في مارس سنة ١٩٠٦
ومؤيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف في مايو
سنة ١٩٠٦

وحيث ان المستأنتين يرتكبان في استئنافهما

ضد

السيد ابوبكر راتب بك بصفته ناظر آعلى
وقف المرحوم اسماعيل راتب باشا ثم عبد الرحيم
فهي باشا بصفته مشرفا على أعمال الناظر المذكور
مستأنف عليهما

الوقائع

رفعت المستأقتان هذه الدعوى لمحكمة مصر
الابتدائية الاهلية قائلتا فيها انه نظرا لمديونية ورثة
المرحوم اسماعيل باشا راتب وهما المرحومان السيد
محمد راتب باشا والسيدة خديجة بيه هانم لمورثتهما
المرحومة الاميرة فاطمة ودولت هانم في مبلغ
يروي على الخمسة وعشرين الف جنيه بموجب ثلاث
احكام نهائية صادرة في سنتي ١٨٩٨ و ١٩٠٠ قد
اضطرتا لطلب الحكم بيطلاق الثلاثة اوقاف المينة
ايمانها بكتب الوقف الرقيمة ٢٩ ربيع آخر سنة
١٢٩٩ و ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ و ١٣ القعدة سنة
١٣٠٩ مع حذار التنفيذ عليها وفاء الدين الوارد ذكره
بالعريضة الابتدائية مع فوائده والزام المستأنف
عليهما بجميع المصارف وانساب الختاماه مع حفظ
كافة الحقوق لانها اوقفت اضارارا بحقوق الدائنة
مورثتهما المذكورة وقد دفع وكيل المستأنف عليهما
دفعين فرعين اولهما سقوط الدين بمضي المدة
وثانيهما سقوط الحق في اقامة الدعوى هذه ضد
الوقف وبعد انعام المرافعة في هذين الدفعين قضت
المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ حضوريا

القضاء في كل الشخص الخفي ان يتسك بسقوط الحق
في رفع دعوى بطلان الوقف بمضي المدة اذ ان حق
التسك بمضي المدة المقررة قانونا حق اجناعي مراعى
فيه مصلحة الهيئة الاجناعية

٢ — من المقرر قانونا ان دعوى ابطال الاوقاف
الحاصلة من المدين اضرازا بدائنه المنصوص عنها بالمادة
٥٣ من القانون المدني او دعوى بطلان الافعال الصادرة
من المدين اضرازا بدائنه المنصوص عنها بالمادة ١٤٥
من القانون المذكور هي وغيرها من الدعاوى الاخرى
كسائر الحقوق تسقط بمضى خمسة عشرة سنة

٣ — وتبدأ المدة المقررة للسقوط من تاريخ الورقة
المطعون فيها فاذا اهل الدائن وسكت ولم يستعمل حقه
في طلب ابطال هذه الصفقات من تاريخ صدور العقد
المطعون فيه الى ان مضت المدة المقررة عد ذلك قرينة
على تنازله عن هذا الحق وعلى هذه القرينة يتأسس
سقوط الحق بمضى المدة الطويلة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برنغال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة
صطيه بك حسى ومحمد حلى عيسى بك مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجداول العموى نمرة
١١١٤ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من صاحبتى السمو الاميرتان مهواش
عزيزه هانم وامينه بهروز هانم مستأقتان

لدرجة أنه يجب اعتباره خطأ فاحش
وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى محكمة
الاستئناف أن البند ٢٥ من لائحة البضائع التي
يحدد مسئولية المصلحة لا يطبق على هذه الدعوى
وأن المصلحة مسئولة قبل المستأنف عليه عن الضرر
الذي أصابه

المستأنف بأن تدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٧٦.٢٠٠
مع فوائد القانونية باعتبار المائة خمسة وذلك من
تأريخ المطالبة الرسمية لثانية السداد وذلك لأن
الدعوى مدنية ويجب أن تسرى فوائدها بحسب
احكام القانون المدني

فهذه الاسباب

وحيث أن المستأنف تذهب الى أن ذلك
الضرر يجب أن يكون مقصوراً على قيمة البضاعة
الحقيقية فقط ولا يشمل الرسوم والمصاريف التي
حكي بها على المستأنف في الدعوى التي رفعت امام
المحكمة المختطة

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وموضوعاً بتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق
بالمبلغ المحكوم به وتعيين تأريخه من حيث القوائد
وجعلها ٥٪ بدلاً من ٧٪ وذلك من تأريخ
المطالبة الرسمية والزمت المستأنفة بالمصاريف

وحيث أن محكمة الاستئناف ترى أن
المصاريف المشار إليها يجب أن يحكم بها للمستأنف
عليه لأن مصلحة السكة الحديدية تسببها التي سببها
إذ أنها رفضت أن تدفع للمستأنف عليه قيمة البضائع
التي كان يطالبها بها البائع ولما رفع هذا دعواه أمام
المحكمة المختطة ضد المستأنف عليه الذي أدخل
مصلحة السكة الحديدية ضامنة في الدعوى دفعت
هذه المصلحة بعدم اختصاص المحكمة وحصلت
على حكم بإخراجها من الدعوى مع أنه لو كان حكم
في الدعوى بإكفلها أمام المحكمة المختطة لما اقتضت
الحالة لاقامة دعوى ثانية ودفع مصاريف أخرى
وكانت المصاريف يلزم بها من يحكم عليه في الدعوى

وثلثمائة قرش صاغ اتعاب محاماه
صدر هذا الحكم وتلى علناً بمعرفة جناب
مستر مارشال رئيس الجلسة وبحضور أعضاء
الهيئة المتقدمة وقد أمضى جناب مستر برسفال
وكيل هذه المحكمة الذي سمع المرافعة مسودة
الحكم في يوم الثلاثاء ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٧ الموافق
٢٧ شبعبان سنة ١٣٤٠

١٦٢

الوقف والشخصية المعنوية . دعوى بإعلان الوقف
سقوط الحق في رهها . متى تبدأ مدة سقوط .
المواد — ٥٣ و ١٤٣ مدني

١ - الوقف شخص أدبي له وجود شرعي بمنزلة
الناظر المتولي عليه فيملك وحده وبذاته المخصصة امام

وحيث أنه بناء على ذلك ترى المحكمة أن
دعوى المستأنف عليه صحيحة وتعين الحكم بالزام

ونص المادة ٢٥ من تعريف البضائع المصدق عليها
بالقرار الوزاري الصادر في ١٨ بويه سنة ١٩٠٣
وحيث ان المستأنف عليه رد على ذلك بأن
هذه التعريف المحددة لمسئولية مصلحة السكة الحديد
لا يصح تطبيقها في هذه الدعوى لانها تشير فقط
الى البضائع التي فقدت او تلفت وان ذلك لا يجب
ان يشمل البضائع التي تسرق وقد استند تأييدا
لما ذهب اليه على حكم صادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٠ وللنشور بمجموعة
التشريع والقضاء سنة ٣٢ صفحة ٣٢٠ وعلى الاحكام
الاخرى المشار اليها في ذلك الحكم .

وحيث انه مما لا نزاع فيه ان ذلك الشرط
المحدد لمسئولية المصلحة لا يمكن تطبيقه او الاخذ
به في حالة حصول غش او خطأ فاحش من جانب
مصلحة السكة الحديد وبناء على ذلك لا يمكن
تطبيقه اذا كانت السرقة قد ارتكبها أحد عمالها
ولكن محكمة الاستئناف ترى من جهة أخرى
ان كلمة « فقد » بمعناها الطبيعي يجوز ان تشمل
حالة ضياع الشيء بأي طريقة كانت أعنى سواء
كان الشيء قد سرق أو اُتلف اتلافاً تاماً بفعل الغير
وبشرط ان تكون السرقة او الضياع غير ناشئ
عن افعال المصلحة او عمالها اعمالا من شأنه ان
يعتبر بمثابة الخطأ الفاحش .

وحيث انه لا نزاع في هذه الدعوى ان الطرد
الفاقد قد سرق من عربة السكة الحديد بدمرة ١١٠٨٠
الملحقة بقطار دمره ٤٤٨ بين عطفي بولاق المذكور
وقنا لانه اتضح عند وصول القطار الى هذه المحطة
الاخيرة ان احد اختتام المصلحة الموضوع على
العربة مقروض وأن التحقيقات التي اجرتها المصلحة
لم تأت بنتيجة ولم يستدل منها على الجلبة ولا على
الظروف التي حصل فيها الكسر والسرقة فمحكمة
الاستئناف ترى والحالة هذه السرقة مثل هذه قد
ارتكبت بدون ان يشربها احد كان مستحيل
وقوعها لو لم يكن هناك افعال جسم في المراقبة

وحيث انه متى تقرر ذلك وجب البحث في
مسألة الالبات ومن من الخصوم ملزم به

الطلبات فاستأنفته وزارة المواصلات بتاريخ ٢٠
أغسطس سنة ١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلاً
وفي موضوعه بالناء الحكم المذكور والقضاء بعدم
اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى واحتياطياً
رفضها مع اثبات استبعاد مصلحة السكة الحديد
لدفعة مبلغ خمسة وثلاثون جنيهاً ومائتين مليم وهي
القيمة السابق عرضها عليه مع الزامه بالمصاريف
والأتعاب عن الدرجتين وقد حصلت المرافعة في
الدفعة بعدم الاختصاص بتاريخ ٢١ مارس سنة
١٩٢٢ قضت المحكمة هذه بقبول الاستئناف
وبالناء الحكم المستأنف فيما يختص بالدفعة القرعي
وبعدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى وفي
الموضوع قررت بنظرها أمام هذه المحكمة وحددت
لذلك جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ وبجلسه اليوم المحدد
للمرافعة صمم مندوب المستأنف على طلباته السابقة
للاسباب التي قالها بالجلسة وطلب وكيل المستأنف
عليه تأييد الحكم المستأنف لاسبابه وللاسباب التي
قالها بالجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولات قانوناً

حيث أن الاستئناف سبق قبوله شكلاً
وحيث أن الوزارة المستأنفة تطلب تخفيض
المبلغ الذي حكم عليها به إلى خمسة وثلاثون جنيهاً
ومائتين مليم وهو المبلغ الذي عرضته وذلك طبقاً

من محل تجار وهراري بثمان قدره ٢٤٠ ١١٤
بموجب قانونه مؤرخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ وقد
تصدرت اليمن عظمة مصر إلى محطة قنا لاستلامها
بمعرفة من هناك وتحويلات البوليسه بعض
التمن باسمه وضلا دفع التحويل واستلم البوليسه
وأراد استلام الطرد من محطة قنا فقبل له من مصلحة
السكة الحديد بتمه فآخطر البائعين بذلك فرفضوا
عليه دعوى أمام محكمة مصر المختطة واخذوا حكماً
نهائياً بالزامه بدفع مبلغ ١٧٦ ١٢٠ قيمة ثمن الطرد
الفاقد والمصاريف وأتعب المحاماه وحفظ له الحق
بالرجوع بهذا المبلغ على مصلحة السكة الحديد لذلك
يلتمس الحكم بالزام وزارة المواصلات بهذا المبلغ
وفوائده باعتبار المائة تسعة سنوياً من تاريخ المطالبة
الرسمية إلى السداد مع المصاريف والأتعاب بحكم
مشمول بالنفاذ الوقت بلا كفالة لانهاهي المشوالة
عن فقد الطرد المذكور وقد دفعت الوزارة بعدم
اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى وبعدم اتمام
المرافعة فيها قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٧

يناير سنة ١٩٢١ حضورياً أو لرفض الدفعة القرعي
وباختصاص محكمة قنا الأهلية بنظر الدعوى تأييداً
في الموضوع بالزام مصلحة السكة الحديد بدفع
مبلغ مائة وستة وسبعين جنيهاً ومائتين مليم وفوائده
المائة سبعة سنوياً من يوم المطالبة الرسمية لتأية
السداد مع الزام المصلحة بالمصاريف ومائتي قرش
صاغ أتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من

بل على المدعى بحصولهما ان يثبت ما يدعيه ولكن بما
انه يجب على وكيل النقل ان يسلم البضائع التي كلف
بنقلها فيجب عليه اذا ان يوضح بطريقة مقننة الاسباب
التي منعت التسليم خصوصا اذا لوحظ ان مصلحة السكة
الحديد لا للمدعى هي وحدها التي يمكنها عمل تحقيق
وتعين الظروف التي بها سرقت البضائع او اُتلفت ولذا
يرى محكمة الاستئناف انه يجب على المصلحة بيان واثبات
الظروف حتى يتمكن المحكمة من تقدير المسؤولية وعلى من
تقع واما اذا لم يكن هناك بيان او اثبات كاف لظروف
السرقة فينقد بحق للمحكمة ان تستنج من ذلك ان
سبب السرقة يجب ان ينسب للمصلحة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة
عطيه بك حسني ومحمد بك حلمي عيسى مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٩٩٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من وزارة المواصلات مستأجرة

ضد

محمد افندي عبده مستأجر عليه

الوقائع

رفع المستأجر عليه هذه الدعوى لمحكمة
قنا الابتدائية الاهلية قال فيها انه اشترى بضاعة

وحيث ان الحكم المستأنف جرى على ذلك
فيتعين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكما حضوريا
قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد
الحكم المستأنف والزمت المستأنف بالمصاريف
والف قرش صاغ انصاب محاماه
هذا ما حكمت به دوائر المحكمة مجتمعة
بالجلسة الثنية المنعقدة في يوم الاثنين اول مايو
سنة ١٩٢٢ الموافق ٤ رمضان سنة ١٣٤٠ هـ

١٦١

الشرط المحدد لمسئولية السكة الحديد في ترميف
البضائع. احوال تطبيقه. تعريف كلمة (ققد).
اثبات النش والخطأ الفاحش. الزام المصاحبه ببيان
ظروف ضياع البضاعة

١ - ان الشرط المحدد لمسئولية مصلحة السكة
الحديد الوارد بالمادة ٢٥ من ترميف البضائع لا يمكن
تطبيقه او الاخذ به في حالة حصول غش او خطأ
فاحش من جانب مصلحة السكة الحديد وبناء على ذلك
لا يمكن تطبيقه اذا كانت السرقة قد ارتكبها احد عمالها
٢ - ان كلمة (ققد) معناها الطبيعي يجوز ان
تعمل حالة ضياع الشيء بآية طريقة كانت اعنى سواء كان
الشيء قد سرق او تلف انلافا تاماً بفعل اليد وبشرط
ان تكون السرقة او الضياع غير ناشئ عن افعال المصلحة
او عمالها اعمالا من شأنه ان يعتبر بمثابة الخطأ الفاحش
٣ - من المقرر ان النش والخطأ لا يجوز ان يترافعا

مقابل أو مافي مناه هبة لان لفظ ملكت وان كان عملا للهبة ولثريها مثل البيع الا ان قوله بعد ذلك بدون مقابل ينفي غير الهبة وهذا بلا جدال يساوي قوله بمت . وبراءت من الثمن (راجع شرح الاحوال الشخصية للشيخ زيد صحيفة ٢٣٩ جز ٢)

وحيث انه يلاحظ ان احكام الشريعة بشأن الهبة لا تخالف غالبية الشرائع الاجنبية الا من حيث عدم اشتراط ثبوتها بالكتابة حتي ان هبة الدين لا تصح الا اذا كان الدين قائما.

وحيث ان القول بانه لا يصح تقض تصرف من كان صريحا في عمله في حين اجازته لو كان اخفى غرضه مردود بأن المسألة هنا مسألة تطبيق نص قانوني على ان الواقع ان الواهب لم يكن صريحا في عمله فقد اراد التحايل ولكنه ضل الطريق فلم يعرف كيف يستوفي شرائط العقد الذي التجأ اليه ليتخذ حيلة وكان في الواقع يقوم مقام هبة الثمن اعترافه بقبضه ليصح عقده

وحيث انه يستفاد من كل ذلك ان الاجماع هو ان مثل هذا العقد الذي تحصل هبة الثمن فيه او البراء منه لا يعتبر بيما بل يعتبر هبة محضة وعلى ذلك لا تكون الهبة فيه موصوفة بصفة عقد آخر كما تقتضيه المادة — ٤٨ من القانون المدني وما دامت لم توصف بعقد آخر وجب ان تكون بقدر رسمي.

من القانون المدني صريحة في وجوب حصول هبة المتقول بقدر رسمي ايضا أو اجازوها على اعتبار انها هبة يدوية وهي لا تصح الا اذا وقست — بتسليم وتسليم قطين عملا نص المادة — ٤٩ من القانون المدني ولا يتأتى ذلك هنا لانه لا ثمن في الواقع فاذا تبين من ذلك ان هبة الثمن باطلة كان البيع باطلا ايضا لنقص احد أركانه والباطل لا يصح عقداً آخر .

وحيث انه فضلا عن ذلك فالقول بهبة الثمن المذكور في العقد تسليم بان البيع غير منقذ وحيث ان يبقى نص المادة القاضي بأجازه الاخفاء اذا كانت موصوفة بصفة عقد آخر غير منطبق لانه لا عقد . وحيث ان بعض الاحكام زمرى الى توسيع ذلك قولاً منها بأن المقصود بنص المادة — ٤٨ هي احكام الشريعة الاسلامية وهي تجيز الهبة بلا عقد وهو استنتاج غير صحيح لوضوح ان هذا النص مأخوذ عن احكام الماهكم الفرنسية ولان الشريعة الاسلامية لا تعتبر عقداً كهذا عند بيع بل تعتبر عقد هبة اذا البرة عند الشرعيين ليست بالاقاظ والماني بل بالمقاصد والماني فكل بيع ذكرت فيه هبة الثمن او البراء منه هو بيع باطل فقد جاء ابن عابدين ما بآني (وبطل بيع صرح بنفي الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال راجع ابن عابدين صحيفة ١١٠ جزء ٤) وقالوا ان كل لفظ ينفي عن معنى التملك بلا مقابل يكون هبة قوله . لمسكت لك بدون

ذكر الثمن في العقد ثم الاعتراف بقبضه لا للتحديد
بالإبراء منه أو هبته

وحيث أنه في الواقع تواقت جميع الشراح
بصد شرح أو كان البيع على أن الثمن الذي يرى
البائع المشتري منه في نفس العقد أو يهبه له لا يعتبر
تمتاً لأن الهبة أو الإبراء في الحال لا تجعل المشتري
مدينًا بالثمن الذي يكون ذكره صوراً لاحتمالاً إذ
المشتري لم يصير لحظة من اللحظات مدينًا به وقالوا
أن مثل هذا العقد لا يعتبر بيعاً لعدم وجود المقابل
لنقل الملك وإنما بدمية محضة يجري فيها أحكامها
ولا تصح إلا إذا كانت بعقد رسمي .

وحيث أنه يتوهم على ذلك أن الهبة المستترة
في صورة البيع لا تكون جائزة إلا إذا كان العقد
جامعاً في الظاهر لاركان البيع اللازمة لانقضاء أى
مذكور فيه الثمن بطريقة غير نافذة لوجوده مثله في
ذلك مثل العقود الأخرى الساترة للهبة فإذا كانت

نية الهبة ظاهرة فمن الخطأ تسميتها هبة مستترة
لأن الهبة مستترة من نص العقد .

حيث أن هذا الرأي هو المقول لأنه لا يتأتى
أن يترتب على العقد الذي لم ينقذ ولم يتكون لفقد
أحد أركان البيع المبرأ أو الموهوب فيه الثمن نتائج
تجمله صحيحاً وقائماً بصفة عقد آخر ساتر للهبة . . .
وحيث في الواقع أن ذكر الثمن في عقد ثم
هبته في الحال أو الإبراء منه يدل كل مطلع عليه
اجتياً عنه أو غير اجنبى أنه عقد تبرع فوجب

حينئذ اعتبار مثل هذه العقود عقود هبة صريحة
غير موصوفة بصفة عقد آخر ولم حينئذ تحررها
بعقد رسمي خصوصاً وأنه لا حاجة هنا لحماية الاجنبى
لأنه في وسعه أن يقف على قيمة العقد وأنه يتدارك ما
عساه يحق به من الضرر إذا تعامل مع صاحبه .
وحيث أن معنى ذلك كما قرر الشراح بأنه
يجب في جميع الأحوال أن يكون إخفاء الهبة
إخفاء تاماً فإذا تيسر بمجرد الإطلاع معرفة حقيقة
العقد كان باطلاً ووجب اعتباره عقد هبة (راجع
بلايول جزء ٣ صحيفة ٦٨ وكاتان جزء ٣ صحيفة
٧٧٠) وقد خلص بودرى رأى القضاء الفرنسي
قائلاً أن مبدأ الثابت أن الهبة المستترة في شكل
عقد معارضة صريحة بصرف النظر عن العلانية
التي يحتتمها القانون يشترط أن يكون العقد الساتر
لهبة مستوفياً للشروط اللازمة لاتمامه (راجع
بودرى جزء ٢ صحيفة ٣٣٩) .

وحيث أن ما ذهبت إليه بعض الأحكام
من تصحيح هذه العقود على اعتبار أن هبة الثمن
جائزة لأنه منقول متبرع عليها من وجوه عدة
أذن من المسلم به أن العقد في ذاته وحقيقته هبة تبرع
مقابل أى لأن لها في الواقع حينئذ يكون الثمن
معدوماً وهبة المدموم باطلة شرعاً وقانوناً لانعدام
معاها ومن جهة أخرى فقد فاهم أن هبة المنقول
لما أن يكونوا قد أجازوها بناء على العقد المطعون
فيه وهو عقد عرفى فتكون باطلة لأن مادة — ٤٨

حينئذ ان يحصل علانية طبقاً لحكم القانون .
وحيث ان الشراح والمحاكم جروا على ضرورة
مراعاة ذلك في سائر العقود الاخرى التي قد يلجأ اليها
لستر الهبة غير البيع قالوا بطلانها كلما كانت غير
مستوفاة لشرائطها القانونية مثال ذلك انه حكم
بإبطال سند صادر من والدين لابنتها ختم بعبارة
(والقيمة هي فرق المهر) وصرحوا بأنه لو نص
القانون على اجراءات خاصة بتمرير العقد السائر للهبة
وحيث مراعاتها كحالة الهبة المستورة في صورة
اعتراف بالدين فاستلزموا ان الاعتراف بالدين
يجب ان يكون حاصلًا طبقاً لنص مادة ١٣٣٦
من القانون الفرنسي التي تقضي ان يمرر المعترف
العقد بأكله بخطه فاذا اكتفى بمضائه وجب ان
يمرر بخطه قيمة المبلغ او الشيء المعترف به بالاحرف
الكتابية واذا أراد التبرع ان يهب ديناً له بسند
تحت الاذن وجب ان يكون السند قابلاً بطبيعته
للتحويل وان يكون التحويل صحيحاً
(راجع كولان وكاتبان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠)
وحيث انه فيما يتعلق بستر الهبة في صورة
بيع تشددت بعض المحاكم في فرنسا الى حد ان
كانت تبطل العقد اذا كان الثمن المذكور به غير
جدي اي غير متناسب مع قيمة البيع ثم عدلوا عن
هذا المبدأ الذي انتقده الشراح وذلك لان المقصود
استبقاء شروط البيع شكلاً لا حقيقة ولكنهم مجمعون
على ضرورة استبقاء جميع اركان البيع القانونية اي

والحكم بصحتها اتقاء لهذه المضار واجتهاد لتسويتها
بما استنبطه من مفهوم ومدلول بعض مواد القانون
الفرنسي (انظر بودري جزء ٢ صحيفة ٣٣٩)
وحيث انه يجب الرجوع حينئذ لقضاة تلك
المحاكم واقوال الشراح لمعرفة انواع الهبات المستورة
التي يقصدونها فذلك اوفق في الوقوف على غرض
الشارع المصري الذي اقتبس عنهم حكمه .
وحيث ان القضاء الفرنسي جرى على مراعاة
امرين في جواز الهبة المستورة وهي ان تكون من
حيث الشكل في صورة عقد بعوض ومن حيث
الموضوع منطوية على تبرع فاستخلص الشراح
من ذلك ضرورة توفر تحقق ثلاث شروط وهي :
اولاً - ان يكون ظاهر الهبة المستورة عقدًا عوض
ثانياً - ان يزاعى ويحترم الشكل الذي يستلزمه القانون
لصحة عقد المعاوضة السائر لها ثالثاً - ان تجرى فيها
احكام الهبة الصريحة من حيث الموضوع فتى
توفرت هذه الشروط كانت الهبة المستورة جائزة
ومفعاة من حكم الهبة الظاهرة المشتراط فيها رسمية
العقد وحينئذ يكون العقد العرفي فيها كافياً (راجع
كولان وكاتبان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠) .
وحيث انه يترتب على ذلك انه اذا كان عقد
الهبة المستورة لم يكن في ظاهره عقدًا عوض فيه
كان ظاهره كاشفاً لنية التبرع او دالاً عليها كانت
الهبة باطلة لانها لم تحصل بقدر رسمي اذ العقد
الدال على نية التبرع هو عقد هبة صريحة ويجب

الاسلامية جرى الناس على معاملاتهم بحسبها ولا تبطل الهبات ان لم تحصل بمقد رسمي وحالة التها الفرع وهي علانية الهبات فلما وضع قانونه (ويلاحظ انه وضع القانون المختلط أولا) اضطر ان يخطط طريقا وسطا لان الفريقين سيلتقيان في المعاملات فاختار الطريق الذي اجازة القضاء الفرنسي وهو ستر الهبات بستر المقول الاخرى لان الناس تعاملوا به في فرنسا بالرغم من نص قانونهم وهو امر شائع هنا وعلي الاخص صبح الهبات بصحة البيوع وشرع جوازه في القانون بنص صريح .

وحيث انه متى كان الامر منصوفا عليه في القانون وجب العمل به فاذا اهم الامر في مدلوله ومؤداه لتطبيقه تطبيقا صحيحا وجب الرجوع في فهم ذلك لمصدره خصوصا متى كان معلوما .

وحيث انه يتعين الملاحظة بأنه من أهم البواعث للمحاکم في فرنسا على اقرار الهبات المسترة مع انها قد تعمل هربا من الرسوم مراعاة لمصلحة الغير ممن يتعاملون مع المشتري بمقد هبة موصوف بأنه بيع في الظاهر فقد لا يتأني للاجنبي عن هذا المقد الناطقة ظواهره بأنه عقد بيع وهو يتعامل مع ذى الشأن فيه ان يتعرف حقيقة فيدرك انه في الواقع عقد تبرع فلما رأى القضاء الفرنسي انه اذا ابطال هذه العقود أخذوا بحرية النص تعرضت صوامح الناس للمخاطر وآت اموالهم للضياع والحال ان حسن نيته لا تغار عليه اضطر لاجازتها

تقريبا) واما ان تطلقها من كل قيد شكلي او عقديها كجهد محرر عرفي كقانوني انكرا وانسا (انظر بمولان وكاتبان جزء ٣ صحيفة ٧٨١)

وحيث انه يستخلص من ذلك ان اقلية الشرائع الاوروبية ايا كانت البواعث لها قيدت حكم الهبة وجعلتها من عقود الملانية ولم تركها كسائر العقود تتم بمجرد التراضي بحيث لا تكون السكتة لازمة فيها الا مجرد الاثبات لا كشرط من شروط الصحة

وحيث ان قيد الملانية هذا في الهبة باعتبارها شرط صحة لها لم يكن مبرورا في الديار المصرية وقت وضع القوانين لان الشريعة المتبعة حينئذ وهي الشريعة الاسلامية لا تقتضي فيها ترقاعن باقي العقود واران الهبة في الشريعة الاسلامية هي الايجاب والقبول ككل العقود ولا يشترط للايجاب لفظ مخصوص بل كل ما دل على تعيين الهبة صحت به فاذا قال شخص لا آخر وهبتك هذا الشيء او ملكته لك بدون مقابل او جعلته لك وما في معنى هذه الالفاظ كان كل ذلك هبة والقبول كما يكون باللفظ يكون بالفعل كالقبض فيستفاد من ذلك ان الشريعة لم تشترط شكلا مخصوصا للهبة (راجع شرح الشيخ زبد الاحوال الشخصية جزء ٢ صحيفة ٢٣١) .

وحيث انه يستفاد من هاته المقارنة ان الشارع المصري وجد أملمه حالة اطلاق وإباحة الشريعة

بالأجرات الخاصة بهذه الحالة فلا تتناول الهبة المقبوضة التي تم بالتسليم فعلا في المتولات ولا علاقة لها بموضوع الهبة في ذاته ولا بكيفية تكوينها او اهلية المتعاقدين فيها وغير ذلك من باقي احكام الهبة .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة — ٤٨ من القانون المدني نصت على ما يأتي .. انما اذا كان القصد المشتمل على الهبة ليس موصوفا بصفة عقد آخر فلا نصح الهبة ولا القبول الا اذا كانا حاصلين بقدر رسمي والا كانت الهبة لاجية

وحيث ان هذا النص صريح في ان القانون قرر حالتين : حالة الهبة الظاهرة فأوجب ان تكون بقدر رسمي والا كانت لاجية . وحالة الهبة المستترة يستلزم عقد آخر وهذه اجاز فيها ان تكون بقدر عرفي وحيث ان النص على هذه الحالة الاخيرة من حيث اجازتها بحكم القانون لاشيابهه في الواقع في سائر القوانين الاخرى وانما استمدد الشارع المصري من المسجع الذي سار عليه القضاء الفرنسي واتبه في احكامه اما سائر القوانين الاوروبية فهي اما ان تنص على ضرورة حصول الهبة بقدر رسمي سواء في المنقول او العقار كالقانون الفرنسي نفسه والقانونين الطلياني والامالتي واما ان تقصد رسمية القصد على العقار دون المنقول كقانوني اسبانيا وسويسرا وقانون البورتغال الذي لا يشترطها الا في عقار زادت قيمته عن حديمين من الثمن (١٠٠٠ جيه)

ومنزل واشياء اخرى بانه عقد باطل قانونا لانه في الواقع هبة موصوفة بصفة بيع الا انه غير حائز لشروط البيع اذ البائنة وهبت فيه الثمن صراحة للمستترية وكان الثمن حينئذ ان تكون الهبة بقدر رسمي عملا بنص المادة — ٤٨ من القانون المدني وقد حكمت المحكمة الابتدائية بدم اعتبار القصد المذكور وبثبوت ملكية الست امونه الى المقادير التي طلبت الحكم بها .

وحيث انه في الواقع قد اختلفت المحاكم في حالة الهبة الموصوفة بصفة بيع حصل بقدر عرفي ذكر البائع في عقده صراحة انه وهب للمشتري الثمن الذي قد رءاه أو انه تنازل له عنه أو أبرأ منه او انه قبضه ثم وهبه له فقد سوغه بعضهم على اعتبار انه على أي حال عقد آخر وان هبة الثمن جائزة لانه منقول وانه لا يصح ان يتقضى تصرف من يكون صريحا في فعله في حين اجازة تصرف من أخفى وستر غرضه اما البعض الآخر فاعتبر ان هذه الالفاظ كافية للكشف عن نية الهبة وعلى ذلك لا تكون مستورة ولا موصوفة بوصف عقد آخر . ومادامت لم تكن موصوفة بوصف عقد آخر فنشروط المادة — ٤٨ من القانون المدني لم يتحقق وعلى ذلك كان القصد باطلا لعدم حصول الهبة بقدر رسمي .

وحيث انه يجب التنويه اولا الى ان هذه المسألة متعلقة بشكل الهبة التي تصدر بقدر عرفي وكيف ينبغي ان يجر ذلك القصد . اي متعلقة فقط

١٩٢٠ طلبة قبول استئنافها شكلا وفي موضوعه
بالقاء الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوى
والزام من رفعها بالمصاريف والالتاب عن الدرجتين
وقد قضت إحدى دوائر هذه المحكمة بتاريخ
١٧ يناير سنة ١٩٢٢ حالة هذه الدعوى والخصوم
على دوائر المحكمة مجتمع للفصل فيها لأن المبدأ
القانوني الذي بنت عليه محكمة بني سويف الابتدائية
الاهلية حكمها مختلف فيه ونحدد — لنظرها اليوم
وفيه صمم وكيل المستأنف على طلبه السابع
للاسباب التي قالها بالجلسه مرتكنا على بعض
احكام صدرت في هذا الموضوع مرززة لرأيه
وطالب وكيل المستأنف عليها تأييد الحكم
لاسبابه وللاسباب التي ذكرها بالجلسه مرتكنا
على احكام صدرت في هذا الشأن ايضا مؤيدة رأيه
الحكمة

بعد سماع المرافعه الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث انه تقرر بجلسه ١٧ يناير سنة ١٩٢٢
حالة هذه الدعوى على حكمه الاستئناف مجتمع
لأن المبدأ القانوني الذي بنت عليه المحكمة الابتدائية
حكمها مختلف فيه

وحيث تبين ان الست امونه بنت ابراهيم
فيظ الله طمخت في العقد الصادر من مورثها الى
الست فاطمه بنت سليمان الحفاوي بيع س ط فن
١٢ ٢ ١٢

المرحومة الست صلوحة بنت ابراهيم فيظ الله
مكثت — اربعة شهور قبل الوفاه مريضة مرضا
شديدا ولما رأت ذلك — المستأنفة عاشرتها
وتقربت منها اقرض في نفسها هو الزلف لها
لتجملها رهينة اشارتها فتحصل على عقد بيع ماتملكه
المريضة وفلا نجحت في مهمتها فكتبت لها جميع
ماتملكه؛ وجب عقد وبأن هذا البيع باطل لصدوره
في مرض الموت هذا من جهة ومن جهة أخرى
فالعقد عقد هبة باطلة بطلانا جوهريا لذلك اضطرت
لمقاضاة المستأنفة فطلب الحكم بتثبيت ملكيتها
الى س ط فن الى المنزل والدكان والمنقولات
والي مائتي جنيه الوارد كل ذلك وميين بمريضة
افتتاح دعواها مع الزامها بالمصاريف والالتاب
بحكم مشمول بالانفاذ الموقت بلا كفاله واحتياطيا
حالة الدعوى على التحقيق لاثبات ما تقدم وبعد
اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها
آفا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ حضورا بتثبيت
ملكية المستأنف عليها الى س ط فن والمنزل
والدكان المينة الحدود والمعلم بورة التكليف
بالحضور وبالعقد المؤرخ بتاريخ سنة ١٩٢٠ ورفض
دعواها فيما يتعلق بالمائتي جنيه وعدهو معاسا يكون
قد وقع على الاعيان — المذكورة من التسجيلات
والزمت للمستأنفة بالمصاريف ومائتي قرش صاغ
للسهامه ورفضت ما عدا ذلك .

فاستأنفته المستأنفة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة

نتائج تجلده صحيحا وقائما بصيغة عقد آخر سائر للهيئة
باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
عكسة استئناف مصر الاهلية
دوائرها مجتمعة بهيئة مدنية وتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلت باشا رئيس هذا المحكمة ومحضور
حضرات جناب مستر برسفال وكيل المحكمة :
ومستر مارشال ومستر كرشو ومستر هل وصاحب
المرزة حافظ بك عبد النبي ومستر ساندروس واصحاب
المرزة حافظ بك لطفي واحمد بك ابوالسمود وعلى
بك حسين وعلى بك ثاقب ومستر افوق واصحاب
المرزة محمد بك مصطفى ومحمد بك حلي عيسى
ومحمد بك مظهر . مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي سكرتير المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف للقيد بالجدول العمومي بخرمة
٢٢٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الست فاطمة بنت سليمان حنفانوى
مستأنفه

ضد

الست امونة بنت ابراهيم فيض الله مستأنفه عليها
الوقائع

رفعت المستأنفه عليها هذه الدعوى لمحكمة
بني سويف الابتدائية الاهلية قالت فيها ان

الدعوى ليس من اوجه البطالان التي ينشأ عنها
طلب النقض وثانيا لانه غير ثابت بحضور الجلسة
الاستئنافية ان المديعي طلب سماع شهود بفرض
صحة ذلك فان رفض المحكمة التأجيل لهذا السبب
ليس من اوجه البطالان

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والزام رافعه
بالمصاريف
هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلني المنعقد
في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٣ رجب
سنة ١٣٤٠

١٦٠

عقد البيع . اركانه . الثمن . هيبسته او
الاراء منه . هبة مستترة . بطلانها

١ - اذا لم يكن عقد الهبة المستترة في ظاهره عقد
اذا عوض فيه كان ظاهره كاشفا لنية المتبرع اودالا عليها
وكانت الهبة باطلة لانها لم تحصل بعقد رسمى

٢ - ان الثمن الذي يبرىء البائع المشتري منه في
نفس العقد او بهيه له لا يعتبر ثمنا لان الهبة او الاراء
في الحال لا يحمل المشتري مدينا بالثمن الذي يكون ذكره
صوريا لاحقيقها ومثل هذا العقد لا يندم لعدم وجود
المقابل لنقل الملك وانما يندم به محضه بخبري فيه احكامها
٣ - الهبة المستترة في صورة البيع لا تكون جائزة الا
اذا كان العقد جامعا في الظاهر لاركان البيع اللازمة
لا لقاده اذلا يتأتى ان يترتب على العقد الذي لم يتمقدوم
يتكون فقد ادر اركانه كالبيع المبرأ او الموهوب فيه الثمن

أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب السعادة والزمرة مستر برسنال وكيل المحكمة
ومسيو سودان واحد عرفان باشا وعلى نائب بك
المستشارين وكامل إبراهيم بك رئيس النيابة وعلى
كامل أفندي كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

على غرب مدعى بحق مدني

ضد

محمد علي غرب عمره ٢٧ سنة فلاح وسكنه

كفر على

مرسي أحمد السلاوي عمره ٢٥ سنة فلاح

وسكنه كفر على

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٢٢٩٨ سنة ١٩٢٠

و ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ٨٠٦ سنة ٣٩

قضائية

وقائع الدعوى

أتمت النيابة العمومية المذكورين بأنهما في

يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٨ بكفر على شرف الاول

زور عقد بيع صادر من والده على غرب بثمانية أفدنة

ونصف وذلك باستماله ختم كان لوالده . فقد منه

ولانه في يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ استعمل هذا

العقد المزور بأن قدمه للتسجيل ولأن الثاني اتفق

مع الاول وساعده على ارتكاب الجريمة بأن وقع

له على العقد المزور وطلب عقابهما بالمواد ١٧٩ و
١٨٣ عقوبات للاول وهما بالمواد ٤٠ و ٤١ منه لثاني
وقد ادعى على غرب بحق مدني وطلب الحكم
له بمبلغ مائة وخمسين جنيتها

محكمة بنها الجزئية حكمت بتاريخ ٢٦ أكتوبر

سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ١٧٢ جنائيات حضورية بالبراءة

ورفض طلب التعويض والزام رافقه بالمصاريف

فاستأنف المدعي المدني هذا الحكم في ٣٠

أكتوبر سنة ١٩٢٠

وحكمت مصر الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأعضاء التمهين من

المصارف

وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢١ قرر المدعي

المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام

وقدم الحامي عنه تقريرا بأسباب طعنه في ١٢ منه

الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

وكيل المدعي المدني واقوال الحامي عن التمهين

والاطلاع على الاوراق والمداولات قانونا

حيث ان طلب النقض صحيح شكلا

وحيث ان الاوجه التي يستند عليها المدعي

بالحق المدني بتقرير النقض المتقدم منه ليست على

أساس اولالا لان رفض المحكمة الاستئنافية تأجيل

كامل افتدى كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

حسن مرسى عمر عمره ٣٧ سنة عسكري

بضم المطايرن وسكنه كرموز

ضمد

النيابة العمومية في قضيتها بمرّة ٢٢٢٩ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ القيدة بمجدول المحكمة بمرّة ٨٢١

٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

انتهت النيابة العمومية المذكور بأنه في يوم

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ بدائرة منيا البصل لحدث

ضربا بالحرمة نطّله بنت محمد نشأ عنه عجزها عن

الاستقال الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما

طلبت عقابه بالمادة ٢٠٥ عتوبات وفي الجلسة المحددة

طلبت النيابة الحكم بعدم الاختصاص لانه تخلف

عاهة مستدعة بالجني عليها نتيجة الاصابة

ومحكمة كرموز الجزئية حكمت بتاريخ ١٣

ابريل ١٩٢١ حضوريا بعدم الاختصاص بنظر

الدعوى واحالة الاوراق على النيابة العمومية لاجراء

شؤونها فيها

والتم استأنف هذا الحكم يوم صدمره

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٢١

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا

وتأييد الحكم بلا مصارف

وبتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢١ قرروا التهم بالطعن

في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم المحامي

عنه تقريرا بأسباب طعنه في ١٤ يونيه سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن

التمهم والاطلاع على الاوراق والسدولة قانونا

حيث ان طلب التقد صحيح شكلا

وحيث ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه

المؤيد للحكم الابتدائي القاضي بعدم اختصاص

محكمة الجنح بنظر الدعوى لانها جناية ليس حكما

نهائيا في الموضوع ولا يجوز الطعن فيه أمام محكمة

النقض والابرام ولذا يكون الطعن غير مقبول

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المنعقدة في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق

٣ رجب - نه ١٣٤٠

١٥٩

نقض - رفض تأجيل الدعوى لسماح شهود

رفض تأجيل الدعوى لسماح الشهود ليس من اوجه

البطلان

باسم ضابط المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المال

الجنایات هو تمكين المحكوم عليه من عمل اسباب
التقص اذا وجد لذلك مسوفا

وحيث ان الطعن قدم اسبابه فلا وفي ادعى
عدم بيان الواقعة وحيث انه بالاطلاع على الاوراق
قد ثبت ان الحكم بين الوقائع بيانا كافيا ولذلك
يكون الطعن واجب الرفض

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض التقص

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق
٣ رجب سنة ١٣٤٠

١٥٨

تقص . حكم في الاختصاص . عدم جواز الطعن فيه
الحكم الاستئنافي القاضي بعدم اختصاص محكمة
المنع بنظر الدعوى لانها جنائية ليس حكما نهائيا في
الموضوع ولا يجوز للطعن فيه امام محكمة التقص والابرار
باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مهر

محكمة التقص والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المالي
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة مستر رسال وكيل محكمة
ومسيو سودان واحمد عرفان باشا وعلى نائب بك
المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس النيابة وعلى

فاستأقت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهمين
واستأقتهم التهم الاخير ايضا في المياد ومحكمة
الاسكندرية الابتدائية الالهية بصفة استئنافية
حكمت بتاريخ ٢١ يوليوسنة ١٩٢١ حضورا بقبول
الاستئنافين شكلا وموضوعا بتدليل الحكم بالنسبة
للمتهم الاخير ابراهيم البزوه وجبسه سنتين مع
الشغل والغرامة بالنسبة للمتهمين عباس البزوه واحمد
منصور وعبد الحميد محمد سليم وجبسه كل منهم
سنتين مع الشغل وتأييد الحكم بالنسبة لباقي
المتهمين

وعباس البزوه واحمد منصور وعبد الحميد
محمد سليم قرروا بالطعن في هذا الحكم بطريق
التقص والابرار في ٣ اغسطس سنة ١٩٢١ وقدم
الحامي عنه تقريرا بأسباب الطعن في ٦ اغسطس
سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع
الحامي عن الطاعنين والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

حيث ان الطعن تقدم في المياد فهو مقبول
شكلا

وحيث لازراع في ان الحكم المطعون فيه
بقي اكثر من ثمانية ايام بدون ختم المحكمة
من حيث ان القصد من ختم المحكمة في المدة
القانونية الواردة بالمادة ٣٣١ من قانون تحقيق

وعلى نائب بك المستشارين و ابراهيم كامل بك
رئيس النيابة وعلى كامل اخندي كاتب المحكمة
في الطعن المقدم من

عباس البزء عمره ٢٣ سنة رئيس لنش في
البحر وسكنه اسكندرية
احمد منصور عمره ٣٧ سنة مواعنجي وسكنه
بـسكندرية

عبد الحميد محمد سليم عمره ٣٩ سنة مهندس
وسكنه اسكندرية

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١٣ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة
٨٠٨ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين وآخرين
بأن الستة الاول من المتهمين في ٣ مارس سنة ١٩٢١
بدائرة قسم النيا سرقوا اربعين الف جنيه اوراق
بنك نوت سوربه لينك سورباو الاخير في الظروف
المتقدمة اخفى بعض هذه النقود مع عليه بالسرقة
وطلبت عقاب الستة الاول بالمادة ٢٧٤ وه عقوبات
والاخير بالمواد ٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ عقوبات ومحكمة
المنشية الجزئية حكمت بتلويح ١٣ ابريل سنة ١٩٢١
حضوريا ببراءة الستة الاول من المتهمين عملا بالمادة
١٧٢ جنابات وحبس المتهم السابع سنة واحدة
بالشغل والنفاذ عملا بالمادتين ٢٧٩ و٢٨٠ عقوبات

ادعاءات كاذبه بل يشترط لها وجود طرق احتيالية
من شأنها ان نجعل هذه الادعاءات عملا للتصديق
غير ان سلسلة الاكاذيب التي وقعت في هذه
الدعوى وما احاط بها من التفرير بالجنح عليه حتى
صدق بان البايع من الاعيان الموثوق بهم كل
ذلك يعتبر كافيا لتكوين الطرق الاحتيالية التي
يشترطها القانون

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة
في يوم الاربعاء اول مارس سنة ١٩٢٢ الموافق
٢ رجب سنة ١٣٤٠

١٥٧

نقض . ختم الحكم في ثمانية ايام . حكته .
القصص من ختم الحكم في المدة القانونية الواردة بالمادة
٢٣١ من قانون تحقيق الجنابات هو يحكمين المحكوم عليه
من عمل اسباب النقض اذا وجد لذلك مسوغا . فاذا
قدم الطاعن اسبابه فعلا كان الطعن واجب الرفض وان
كان الحكم المطعون فيه يثق اكثر من ثمانية ايام بدون ختم .
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
الدالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة بحضور
حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال
وكيل المحكمة ومسيو سودان واحد عرفان باشا

بأنهم في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ بدائرة قسم الأزيكية

توصلوا بالاحتياط إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٩٠

جنيه من هندأوى محمد ابورواش وذلك باستمالهم

طرق احتيالية بأن أوهموه بوقائع غير صحيحة وهي

أن أحدهم وهو المتهم الأول حسن مختار كامل

عنده ٢٠٠ اردب دره بمجة كفر الجزار وقابل بينهما

له بسر الارذب ٣٠٠ قرش صاغ وأن المتهم

الثاني له على المتهم الأول مبلغ ٢٠٥ جنيه وأنه مستند

للتوسط في البيع مقابل عشرة قروش صاغ مسره

عن كل اردب

ومحكمة الأزيكية حكمت بتاريخ ٥ مايو

سنة ١٩٢٠ حضورياً بحبس كل منهم ستة شهور

مع الشغل يخص لهم حبسهم الاحتياطي وبالزاهم

بأن يدفعوا إلى المدعي المدني مبلغ خمماية جنيه

بصفة تمريض ومصاريف الدعوى المدنية وعشرة

جنيهات انساب محاماه وامرت بالنفاذ بالنسبة

للاول وقدرت لكل واحد من الاثنين الآخرين

كفاله ١٠٠ جنيه

فاستأنف المحكوم عليهم في ٥ مايو سنة ١٩٢٠

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ ١٨ يولي سنة ١٩٢١

حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع

رفضه وتأييد الحكم المستأنف والزم المتهمين

بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومائة قرش انساب

محاماه للمدعي المدني ورفضت ما خالف ذلك من

الطلبات

ومحمود حميدة عوض الله وعبدالقادر حبيب

قررا بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

الاول في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢١ والثاني في ٧

يولي سنة ١٩٢١ وقرر المحامى عنهما في ذلك في ٦

يولي سنة ١٩٢١ وقدم المحامى عنهما تقريراً بأسباب

طعنهما في ٥ يولي سنة ١٩٢١

المحكمة

بسماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي

عن الطاعنين والمحامى عن المدعى المدني والاحلاص

على الاوراق والداولة قانوناً

حيث ان النقض مقبول شكلاً

وحيث ان الطاعنين قد حكم عليهم باعتبار

كل منهما فاعلا اصلياً لجريمة النصب فلم يكن هناك

محل لبيان كيفية الاشتراك القانونى كما جاء في

اسباب الطعن لان المسألة ليست مسألة الاشتراك

وحيث انه لا يشترط لتوفر جريمة النصب

نية جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفى

لها الركن الاول الذى يستفاد من العلم والقصد

والذى اشار اليه قانون العقوبات في المادة ٢٩٣

بمادة (لسلب كل ثروة الغير او بعضها) وركن

القصد هذا لا يشترط فيه ان يذكر صراحة في

الحكم وهو مستفاد في الدعوى الحالية بشكل جلي

تماماً من مجموع الوقائع التى اثبتتها وفصلها الحكم

وحيث ان جريمة النصب لا تتم حقيقة بمجرد

السنة الثانية

المحاماة

مصر في يوليو سنة ١٩٢٢

العدد العاشر

الأحكام

١٥٦

حضرات اصحاب السادة والزمرة مستر برنغال
وكيل المحكة وسيردان واحد عرفان باشا
وعلى ثاقب بك المستشارين وكلل ابراهيم بك
رئيس نيابة الاستئناف وعلى كلل افندي كاتب
المحكة

نقض - نصب - القصد الجنائي - الادعاءات
الكاذبة - طرق احتيالية.

١ - لا يشترط لتوفر جريمة النصب نية جنائية
خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفى لها الركن
الاول الذى يستفاد من العلم والقصد والذى اشار اليه
قانون العقوبات فى المادة - ٢٩٣ - بعبارة (للبط
كل نية التير او بعضها)

٢ - لا يشترط ان يذكر ركن القصد صراحة فى
الحكم بل يكفى ان يستفاد من الوقائع التى يثبتها الحكم

٣ - ان جريمة النصب لا تتم بمجرد ادعاءات
كاذبة بل يشترط لها وجود طرق احتيالية من شأنها ان
تجعل هذه الادعاءات عملا للتصديق .

باسم صاحب المظلة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكة وبمحضور

صدر الحكم الآتى

فى الطعن المتقدم من

محمود حميده عوض الله عمره ٣٥ سنة مقاول
وسكته طنطا

عبد القادر حبيب ٣٥ سنة
وسكته طنطا

ضد

النيابة العمومية فى قضيتها نمرة ٢٠٨٨ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكة تحت نمرة
٧٨٣ سنة ٣٩ قضائية

وهندواى محمد ابو رواش مدع بحق مدني

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين وآخر

كتاب الشعب

٢٣	كيف نعيش اليوم للاستاذ فاطمة محبوب	١	تفسير جزء عم للاستاذ الامام محمد عبده
٢٤	المصحف المفهرس (٦)	٢	قصص السموات والأرض للدكتور محمد جمال الفندى
٢٥	صلاح الدين الأيوبي للدكتور جمال الدين الرمادي	٣	قصص الجنس البشري (١) للدكتور هنريك فان لون
٢٦	المصحف المفهرس (٧)	٤	قصص الجنس البشري (٢)
٢٧	تاريخ الجبرتي (١) اختيار الأستاذ محمد البقلي	٥	اعرف نفسك للدكتور يوستاس تشسر
٢٨	المعجم المفهرس (١) لائحة القرآن الكريم للاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي	٦	تفسير جزء تبارك للاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي
٢٩	تاريخ الجبرتي (٢)	٧	الطب للشعب لفريق من الاخصائيين العالميين
٣٠	المعجم المفهرس (٢)	٨	جان كريستوف (١) رومان رولان
٣١	تاريخ الجبرتي (٣)	٩	اشغال الصوف (التركيب) للاستاذ بيثنة الكفراوى
٣٢	المعجم المفهرس (٣)	١٠	جان كريستوف (٢)
٣٣	تاريخ الجبرتي (٤)	١١	على هامش التاريخ المصري القديم للاستاذ عبد القادر حمزة
٣٤	المعجم المفهرس (٤)	١٢	مائة الشعب (١) للاستاذ بسيمه زكى ابراهيم
٣٥	تاريخ الجبرتي (٥)	١٣	مائة الشعب (٢)
٣٦	المعجم المفهرس (٥)	١٤	المصحف المفهرس (١) للاستاذ محمد فريد وجدى
٣٧	تاريخ الجبرتي (٦)	١٥	نبي البر (تقارن من سيرة ابن هشام) للاستاذ ابراهيم اليازجى
٣٨	المعجم المفهرس (٦)	١٦	المصحف المفهرس (٢)
٣٩	صحيح البخارى (١)	١٧	فن الحياة لاندرية موروا
٤٠	تاريخ الجبرتي (٧)	١٨	المصحف المفهرس (٣)
٤١	المعجم المفهرس (٧)	١٩	اساطير من الشرق للاستاذ سليمان مظهر
٤٢	صحيح البخارى (٢)	٢٠	المصحف المفهرس (٤)
٤٣	دائرة معارف الشعب (١) تاريخ الجبرتي (٨)	٢١	عائنا الذى نعيش فيه للاستاذ فاطمة محبوب
٤٤	صحيح البخارى (٣)	٢٢	المصحف المفهرس (٥)
٤٥	دائرة معارف الشعب (٢) تاريخ الجبرتي (٩)		
٤٦	صحيح البخارى (٤)		
٤٧	دائرة معارف الشعب (٣) تاريخ الجبرتي (١٠)		
٤٨	صحيح البخارى (٥)		
٤٩	دائرة معارف الشعب (٤) اساطير من الغرب		
٥٠	للاستاذ سليمان مظهر		
٥١	صحيح البخارى (٥)		
٥٢	دائرة معارف الشعب (٤)		
٥٣	خامس الراشدين (١) عمر بن عبد العزيز للاستاذ احمد الشرباصى		
٥٤	صحيح البخارى (٦)		
٥٥	دائرة معارف الشعب (٥)		
٥٦	خامس الراشدين (٢)		